تقرير

اللجنة الملكية لفلسطين

عرض على البرلمان بأمر جلالته
في شهر تموز سنة ١٩٣٧

يطلب من مكتب الطباعة والقرطاسية بالقدس

ثمن النسخة ٣٢٥ ملا

262307

تقرير

اللجنة الملكية لفلسطين

SIPC
DS
126
.T312
1937
RBK

عرض على البرلمان بأمر جلالته
في شهر تموز سنة ١٩٣٧

جامعة بيرزيت
معهد الحقوق - مكتبة مونتسكيو
10095
INSTITUTE OF LAW - MONTESQUIEU LIBRARY
BIRZEIT UNIV
103433

يطلب من مكتب الطباعة والقرطاسية بالقدس

ثمن النسخة ٣٢٥ ملا

الكتاب الابيض
رقم ٥٤٧٩

محتويات التقرير

صفحة

براءات ملكية (٧)

التقرير

المقدمة (١١)

الباب الاول — المشكلة

الفصل الاول — لمحة تاريخية

١ — اليهود في فلسطين ٢
٢ — العرب في فلسطين ٦
٣ — التشتيت ٩
٤ — الصهيونية ١٦

الفصل الثانى — الحرب والانتداب

١ — الثورة العربية ٢٢
٢ — تصريح بلفور ٣٠
٣ — مدة التأخير ٣٨
٤ — الانتداب ٤٥

الفصل الثالث — فلسطين من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٦

١ — الحالة من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٢٥ ٥٨
٢ — الحالة في سنة ١٩٢٥ ٧٢
٣ — الحالة من سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٢٩ ٨٢
٤ — نزاع سنة ١٩٣٠ ٩٣
٥ — الحالة من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٣٦ ١٠٤

الفصل الرابع — اضطرابات سنة ١٩٣٦

١ — سير الاضطرابات ١٢٦
٢ — ماهية الاضطرابات والخسائر الناجمة عنها ١٣٦
٣ — الاسباب الاساسية للاضطرابات ١٣٩

الفصل الخامس — الوضع الحاضر

١ — الوطن القومى اليهودى ١٤٩
٢ — تقدم العرب ١٦٤

صفحة

٣ — القومية العربية ١٧١
٤ — موقف الحكومة ١٧٩
٥ — مقترحات العرب واليهود ١٨٤

الباب الثانى — تنفيذ الانتداب

الفصل السادس — الادارة

١ — فلسطين تحت الحكم التركى ١٩٦
٢ — ادارة بلاد العدو المحتلة : سنة ١٩١٨—١٩٢٠ ٢٠٠
٣ — الادارة المدنية : سنة ١٩٢٠—١٩٣٦ ٢٠٧
٤ — الطرق ٢٢٢
٥ — السكك الحديدية ٢٢٣
٦ — المرافىء ٢٢٤
٧ — الوكالة اليهودية ٢٢٦
٨ — المجلس الاسلامى الاعلى ٢٣٠
٩ — اقتراح تأليف وكالة عربية موسعة ٢٣٨

الفصل السابع — الامن العام ٢٤٤

الفصل الثامن — المسائل المالية وما يتصل بها ٢٧٣

الفصل التاسع — الاراضى

١ — المشكلة الاولى : الالتزام المزدوج ٢٨٩
٢ — المشكلة الثانية : المنطقة القابلة للزراعة ٣٠٩
٣ — المشكلة الثالثة : الرى ٣٣٣
٤ — اربعة أمثلة على مشاكل الاراضى ٣٣٨
(أ) بركة رمضان ٣٣٩
(ب) مشروع الحولة ٣٤٠
(ج) بيسان ٣٤٣
(د) برة قيسارية ٣٤٧
٥ — الاراضى في المناطق الجبلية ٣٤٨
٦ — الزراعة ٣٥٥
٧ — الغابات ٣٥٩
٨ — جمعيات التعاون ٣٦٤

صفحة

الفصل العاشر — الهجرة

١ — وصف الهجرة بمقتضى قانون المهاجرة ٣٦٨
٢ — الهجرة غير المشروعة ٣٨٢
٣ — الوكالة اليهودية وظلاماتها بخصوص الهجرة ٣٨٧
٤ — رقابة الهجرة ٣٩٢
٥ — الهجرة والوطن القومى ٤٠١
٦ — الخاتمة ٤٠٤

الفصل الحادى عشر — شرق الاردن ٤٠٦

الفصل الثانى عشر — الصحة العامة ٤٠٩

الفصل الثالث عشر — الاشغال والمصالح العامة ٤٢٠

الفصل الرابع عشر — المسيحيون ٤٢٩

الفصل الخامس عشر — قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية ٤٣٣

الفصل السادس عشر — المعارف

١ — المقدمة ٤٣٨
٢ — المعارف عند اليهود ٤٣٩
٣ — المعارف عند العرب ٤٤٣
٤ — المدارس المختلطة ٤٤٨
٥ — التواصى ٤٤٩

الفصل السابع عشر — الحكومة المحلية

١ — الاستقلال المحلى في القرى ٤٥٣
٢ — البلديات ٤٥٦
٣ — تل أبيب ٤٦٢
٤ — التواصى ٤٦٥

الفصل الثامن عشر — مؤسسات الحكم الذاتى ٤٦٨

الفصل التاسع عشر — الاستنتاجات والتواصى ٤٧٦

الباب الثالث — احتمال ايجاد حل دائم

الفصل العشرون — الظروف القاهرة ٤٨٦

صفحة

الفصل الحادى والعشرون — نظام المقاطعات ٤٩٤
الفصل الثانى والعشرون — مشروع التقسيم ٤٩٨
الفصل الثالث والعشرون — الخاتمة ٥١٦

الملاحق

١ — الملحق الاول : صك الانتداب الفلسطينى ٥٢١
٢ — الملحق الثانى : المذكرة التى رفعها كبار الموظفين العرب الى المندوب السامى ٥٢٦
٣ — الملحق الثالث : مقدار ما يصيب الشخص الواحد من الايرادات والمصروفات والتجارة في بلاد الشرق الاوسط ٥٢٨
٤ — الملحق الرابع : عدد سكان الالوية والاقضية ومساحتها ٥٢٩

الخرائط

١ — التشكيلات الادارية التركية في سوريا وفلسطين قبل الحرب
٢ — الاراضى التى تم مسحها لغاية سنة ١٩٣٦
٣ — الاراضى التى تمت تسويتها لغاية سنة ١٩٣٦
٤ — الاراضى الممتلكة من قبل اليهود
٥ — الاراضى الاميرية واراضى الغابات المحفوظة
٦ — المناطق الزراعية في الجبال والسهول
٧ — فلسطين والدول المجاورة لها
٨ — التقسيم : حدود مؤقتة
٩ — الحدود الادارية

رسم بيانى

اتجاه الزيادة في السكان في المستقبل

(٧)

براءات ملكية

البراءة الاولى

المؤرخة في ٧ آب سنة ١٩٣٦

ادوارد ، الملك والامبراطور

من ادوارد الثامن بنعمة الله ، ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار حامى الايمان وامبراطور الهند الى موضع ثقتنا ومحبنا الكريم ومستشارنا العزيز وليام روبرت ويلسلى ، الايرل بيل حامل وسامنا الجليل من رتبة كوماندور اكبر لكوكب الهند ، ووسامنا العالى الشأن من رتبة الصليب الاكبر في الامبراطورية البريطانية. والى موضع ثقتنا ومستشارنا المحبوب السر هوراس جورج مونتاكو رامبولد ، حامل وسامنا المفتخر من رتبة الحمام ووسامنا الممتاز من رتبة الصليب الاكبر للقديسين ميخائيل وجورج ووسام فكتوريا الملكى من رتبة عضو ، والى موضع ثقتنا وعزيزنا السر اكبرت لورى لوكاس هاموند ، حامل وسامنا الجليل من رتبة كوماندور اكبر لكوكب الهند ووسامنا العالى الشأن من رتبة كوماندور في الامبراطورية البريطانية . والى موضع ثقتنا وعزيزنا السر وليام موريس كارتر ، حامل وسامنا العالى الشأن من رتبة كوماندور في الامبراطورية البريطانية . والى موضع ثقتنا وعزيزنا السر هارولد موريس حامل وسامنا العالى الشأن من رتبة عضو في الامبراطورية البريطانية واحد مستشارينا الحقوقيين . والى موضع ثقتنا وعزيزنا راجينالد كوبلاند ، حامل وسامنا الممتاز من رتبة رفيق في الامبراطورية الهندية ، تحية

بما اننا قد رأينا انه من الملائم اصدار براءة في الحال بتعيين لجنة للتثبت من الاسباب الاساسية للاضطرابات التى نشبت في فلسطين في اواسط شهر نيسان، والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة الى التزاماتنا نحو العرب ونحو اليهود بصفتنا منتدبين على فلسطين والتثبت ، بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيرا صحيحا ، مما اذا كان لدى العرب او لدى اليهود اية ظلامات مشروعة ناجمة عن الطريقة التى اتبعت فيما مضى او التى تتبع الان في

تنفيذ الانتداب ، وان تقوم تلك اللجنة لدى اقتناعها باستناد اية ظلامة من هذه الظلامات الى أساس صحيح ، برفع التواصى لازالة تلك الظلامات ومنع تكرارها

لذلك فليكن معلوما أننا بالنظر لما لنا من الثقة الكبرى في خبرتكم ومقدرتكم قد خولناكم وعيناكم واننا نخولكم ونعينكم بهذه البراءة أنتم وليام روبرت ويلسلى «بصفتكم رئيسا» والسر هوراس جورج مونتاكو رامبولد «بصفتكم نائبا للرئيس» والسر اكبرت لورى لوكاس هاموند ، والسر وليام موريس كارتر ، والسر هارولد موريس ، وراجينالد كوبلاند لتكونوا مندوبينا المفوضين من اجل القيام بهذا التحقيق واجرائه

وقد صدرت ارادتنا بتفويضكم وتكليفكم بان تشرعوا في هذا التحقيق بالسرعة الممكنة وباتباع جميع الوسائل المشروعة ، وبأن تجمعوا البينات المتعلقة بموضوع التحقيق وتضعوا تقريرا بذلك وترفعوا التواصى وفقا لمنطوق براءتنا هذه

وقد صدرت ارادتنا بتفويضكم وتكليفكم بوجوب مراعاة جميع التعليمات التى قد تصدر اليكم بواسطة وزير من وزرائنا

وقد صدرت ارادتنا بتكليف جميع موظفينا الملكيين والعسكريين وجميع رعايانا المخلصين وجميع الاشخاص الآخرين الساكنين في فلسطين بان يمدوكم بالمساعدة حيثما كانوا ، وضمن نطاق سلطتهم وبقدر ما تتيحه لهم الفرص ، في اثناء قيامكم بتنفيذ براءتنا هذه

وقد صدرت ارادتنا ايضا بمنحكم الحرية بان ترفعوا الينا تقارير بالاجراءات التى تتخذونها بمقتضى هذه البراءة من حين الى آخر اذا وجدتم ان من الملائم اجراء ذلك

صدر عن بلاطنا في قصر سان جيمس في هذا اليوم السابع من شهر آب سنة الف وتسعمائة وست وثلاثين وفي السنة الاولى لملكنا

بأمر صاحب الجلالة

ملكولم مكدونالد

البراءة الثانية

المؤرخة في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٣٦

جورج ، الملك والامبراطور

من جورج السادس بنعمة الله ، ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار ، حامى الايمان ، الى جميع من يطلع على براءتنا هذه تحية ،

بما ان سلفاءنا قد صدرت ارادتهم من حين الى آخر بتعيين لجان تحقيق لمختلف الغايات المقررة في البراءات الصادرة بتعيينها

وبما ان اعضاء اللجان المعينة من قبل سلفائنا والمعروفة بالاسماء التالية :—

لجنة الآثار القديمة (في انكلترا)

لجنة الآثار القديمة والتاريخية (في اسكتلندا)

لجنة الآثار القديمة (في ويلز ومونماوثشاير)

لجنة المخطوطات التاريخية

لجنة الحكومة المحلية (في تاينسايد)

لجنة فلسطين

لجنة الفنون الجميلة الملكية في انكلترا

لجنة الفنون الجميلة الملكية في اسكتلندا

لجنة وقاية عمال مناجم الفحم

او بعض اعضاء هذه اللجان ممن لا يزالون قائمين بمهامهم كانوا عند انتقال العرش الينا يواصلون القيام بالمهام التى عهد بها اليهم

وبما اننا رأينا ان من الملائم ان يستمر هؤلاء الاعضاء في القيام باعمالهم في التحقيق الذى انتدبوا لاجرائه بالرغم من انتقال العرش الاخير

فليكن معلوما أننا بالنظر لما لنا من الثقة الكبرى في غيرة وخبرة ومقدرة اعضاء كل لجنة من اللجان المذكورة ، نخولهم بهذه البراءة ان يواصلوا اعمالهم ، ونعتمد ونقر كافة الصلاحيات المخولة لكل لجنة من تلك اللجان من جميع الوجوه

وقد صدرت ارادتنا بان ترفع اللجان المذكورة تقاريرها الينا موقعة بتواقيع اعضائها او بتواقيع الاعضاء المشار اليهم في البراءات الصادرة بتعيينهم فيما يتعلق بالمسائل التى فوض اليهم النظر فيها . ونأمر بأن تعتبر كافة الاجراءات التى اتخذتها اللجان المذكورة او اية لجنة منها منذ انتقال العرش الاخير وقبل صدور هذه البراءة انها اتخذت بمقتضى هذه البراءة وعملا بأحكامها

صدر عن بلاطنا في قصر سانت جيمس في اليوم السابع عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٦ وفي السنة الاولى لملكنا

بأمر صاحب الجلالة

جون سيمون

يجرى الآن طبع محضر الشهادات العلنية التى سمعتها اللجنة الملكية ، ومجلد يتضمن المذكرات التى اعدتها حكومة فلسطين لمنفعة اللجنة الملكية . وسينشر كل من هذين المجلدين على حدة ، كنشرة من النشرات غير البرلمانية،

يقدر ما يصيب المملكة المتحدة من مصروفات اللجنة الملكية بنحو ٤٠٥٠ جنيها انكليزيا وتقدر دار الطباعة والقرطاسية أن نفقات طبع ونشر هذا التقرير ستبلغ ٨١٥ جنيها انكليزيا

الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

حضرة صاحب الجلالة الملك ،

لقد تم تعيننا كاعضاء في هذه اللجنة بموجب البراءة الملكية الصادرة في اليوم السابع من شهر آب سنة ١٩٣٦ ، بتوقيع صاحب الجلالة ادوارد الثامن الملك السابق ، وعهدت الينا في تلك البراءة الصلاحيات التالية:—

«التثبت من الاسباب الاساسية للاضطرابات التى نشبت في فلسطين في اواسط شهر نيسان والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة الى التزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود ، والتثبت بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيرا صحيحا ، مما اذا كان لدى العرب او لدى اليهود اية ظلامات مشروعة ناجمة عن الطريقة التى اتبعت فيما مضى ، أو التى تتبع الآن في تنفيذ الانتداب ، والقيام لدى اقتناع اللجنة باستناد اية ظلامة من هذه الظلامات الى اساس صحيح ، برفع التواصى لازالة تلك الظلامات ومنع تكررها»

والآن نتقدم بكل خضوع برفع التقرير التالى الى اعتاب جلالتكم

مقدمة

بالرغم من ان تعيننا تم في اليوم السابع من شهر آب الماضى ، اضطررنا بسبب استمرار «الاضطرابات» الى ارجاء سفرنا الى فلسطين زهاء ثلاثة أشهر ، غير ان هذه الفترة لم تذهب علينا سدى اذ مكنتنا من النظر في بعض التقارير الرسمية الكثيرة التى تدور حول ادارة الانتداب ، ودرس سلسلة من المذكرات الوصفية والاحصائية القيمة التى زودتنا بها حكومة فلسطين بناء على طلبنا . ولقد قرّ رأينا في اجتماعنا الاول الذى عقدناه بلندن في اليوم السادس من شهر تشرين الاول ان لا نبدأ بسماع الشهادات الا بعد وصولنا

الى القدس ، وعقدنا النية على انه بينا نبيح لانفسنا اكتساب بعض المعلومات عن الاستنادات التاريخية والحقائق والارقام الاساسية المتعلقة بالموضوع ، نرى لزاما علينا ان نقدم على سماع الشهادات بأذهان خالية من كافة الشواغل مجردة من جميع العوامل والآراء ، بالقدر الذى يكون فيه ذلك مستطاعا

٢ لقد انتهى الاضراب في فلسطين في اليوم الثانى عشر من شهر تشرين الاول فغادرنا لندن في اليوم الخامس من شهر تشرين الثانى وابحرنا في اليوم التالى من مرسيليا على ظهر الباخرة «كانى» ووجهتنا بور سعيد ، ثم واصلنا سفرنا قاصدين القدس فبلغناها صباح اليوم الحادى عشر من شهر تشرين الثانى

٣ وفي اليوم الثانى عشر من شهر تشرين الثانى اقيمت لنا في دار الحكومة حفلة افتتاح رسمية حضرها رهط كبير من الاعيان وموظفى الحكومة ورجال الجيش ، وتليت في هذه الحفلة البراءة الملكية باللغات الرسمية الثلاث ورحب بنا فخامة المندوب السامى الجنرال السر آرثر غرينفل واكوب بصورة رسمية وتمنى لنا التوفيق في مهامنا. فاجاب رئيسنا بكلمة موجزة سنأتى على فقرات منها فيما يلى :—

٤ لقد اتينا في الفقرتين ٢١ و ٢٢ من الفصل الرابع على وصف الظروف التى اتخذت فيها اللجنة العربية العليا قرارا بمقاطعتنا ، ونحن ما نزال في طريقنا الى فلسطين . ولقد كان غياب ممثلى العرب بارز الاثر في الحفلة الافتتاحية التى اقيمت في دار الحكومة. فاشار رئيسنا الى هذا الامر بالعبارات التالية عند رده على الخطاب الترحيبى الذى القاه المندوب السامى :—

«لقد حدث لسوء الحظ في اثناء سفرنا حادث لا يسعنا ان نقول أنه يساعد على اداء مهمتنا . فقد اعلن جانب كبير من الاهلين ، بواسطة زعمائهم ، أنهم لن يشتركوا في أعمال اللجنة الملكية . وسيكون من اكبر دواعى الاسف ان نجد انفسنا مضطرين الى التوصل الى استنتاجاتنا واتخاذ قراراتنا دون ان نستفيد من مشورة ذلك الفريق ومساعدته»

«ان اللجنة الملكية هيئة مستقلة تمام الاستقلال وهى لا تتحمل مسؤولية السياسة التى تتبعها حكومة جلالته الآن او التى اتبعتها فيما مضى . فهل لنا ان نسأل جميع

اولئك الذين يحبون فلسطين ويرجون الخير لمستقبلها ان يشتركوا معنا ويساهموا في اعمالنا ؟ انه من المؤسف حقا ان يكون النزاع والتخوف والانشقاق نصيب هذه البلاد المقدسة التى بعثت في الماضى برسالة السلام والنية الطيبة الى جميع العالم»

غير ان هذا النداء لم يكن له اثره الفورى ، ولم يتقدم الينا اى شاهد من العرب الا بعد ان كنا قد انتهينا من سماع الشهود البريطانيين واليهود وأعلنا تاريخ مغادرتنا للبلاد . وقد عدل عن هذه المقاطعة في النهاية في اليوم السادس من شهر كانون الثانى فاطلنا مدة اقامتنا في البلاد حتى سمعنا شهادة صاحب السماحة مفتى القدس وغيره من ممثلى اللجنة العربية العليا

٥ وقد عقدنا جميع جلساتنا الرسمية اثناء وجودنا في فلسطين في مدينة القدس ، اما من حيث الاصول فقد قررنا ان لا نسمح للمحامين بالمرافعة امامنا وان نجعل جلساتنا علنية بالقدر المستطاع . غير اننا ادركنا انه قد يكون هنالك بعض الشهود ممن يستحسن سماع شهاداتهم بصورة سرية ، وآخرون ممن يفضلون هم انفسهم اعطاء شهاداتهم على تلك الصورة ، وبصورة عامة تركنا أمر الفصل في ذلك الى الشاهد نفسه . ولقد سمعنا اثناء وجودنا في فلسطين ٦٠ شاهدا في ٣٠ جلسة علنية ، و ٥٣ شاهدا آخر في ٤٠ جلسة سرية ، وكان سماع الشهادات يجرى باللغة الانكليزية ، غير اننا اضطررنا الى الاستعانة بالمترجمين لدى سماعنا بعض الشهود الذين يتكلمون العربية وبعض الشهود الآخرين الذين يتكلمون العبرية

٦ وقد أصدرت حكومة فلسطين قانونا أسمته «قانون صلاحيات اللجنة الملكية رقم ٧١ لسنة ١٩٣٦» خولتنا بموجبه السلطات اللازمة لاستدعاء الشهود وطلب ابراز البينات وما شابه ذلك

٧ أما تفسير شروط الصلاحيات المنوطة بلجنتنا فقد أشار اليه رئيس اللجنة على النحو التالى في الخطاب الذى القاه في حفلة الافتتاح :—

«لقد سمعتم شروط صلاحياتنا التى اقترنت بموافقة صاحب الجلالة الملك ، فقد عهد الينا ان «نتثبت من الاسباب الاساسية للاضطرابات التى نشبت في فلسطين في اواسط شهر نيسان» واود ان الفت انتباهكم بصورة خاصة الى عبارة «الاسباب الاساسية» واذن فليس من الضرورى على ما يظهر ، التحقيق في تفاصيل

اليهود الاسبان المدعوين (بالمارانوس) الى هاتين المملكتين . وهؤلاء هم سلالة أولئك اليهود الذين «حنوا هاماتهم» امام محاكم التفتيش ونبذوا دينهم ، في الظاهر على الاقل ان لم يكن عن قناعة . وقد ثبت هؤلاء المهاجرون اقدامهم بسرعة وبرهنوا على امكان الاستفادة منهم وبذلك مهدوا السبيل لدخول غيرهم من المهاجرين الذين كانت يهوديتهم اكثر وضوحا وظهورا . ولم يمض وقت قليل حتى اصبح اليهود ثانية في الطليعة في المراكز التجارية كلندن وهمبورغ وامستردام . واصبحت عائلة روتشيلد المولودة في «غيتو» فرانكفورت قوة مطردة النمو في الميادين المالية الدولية . ثم ان الارض التى زرعت فيها مبادىء الثورتين الافرنسية والاميركية كانت ايضا ارضاً صالحة لذلك الغرس . فقد «أعتق» اليهود في سنة ١٨٨٧ في الولايات المتحدة الاميركية وفي سنة ١٧٩٠ في فرنسا وتحرروا من جميع القيود التى لم تكن مفروضة على غيرهم من المواطنين الاخرين . ثم ان جيوش الجمهورية الفاتحة حطمت ابواب «الغيتو» في هولندا وألمانيا وايطاليا وشكل نابليون نوعا من الحكم الذاتى الطائفى ليهود الامبراطورية . وعقب سنة ١٨١٥ حدث رد فعل ملموس في اوروبا الوسطى ولكن التسامح كان يساير تطور الحكم الدستورى وعلى هذا الوجه تم اعتاق اليهود في ايطاليا سنة ١٨٧٠ وفي ألمانيا سنة ١٨٧١ . غير ان سير حركة الاعتاق في انكلترا كان ابطأ منه في غيرها لان القيود القديمة لم تكن ذات اثر شديد الوطأة . وعندما الغى آخر مظهر من مظاهر عدم المساواة بصورة شكلية في سنة ١٨٩٠ كانت عدم المساواة قد زالت منذ زمن طويل ولم يبق منها الا الشىء القليل . وعلى الرغم من ان دزرائيلى نبذ عقيدته اليهودية في اوائل ايام حياته ، كان بلوغه منصب رئيس الوزراء في سنة ١٨٦٨ حدثا من الحوادث الجسام عند اليهود . وفي سنة ١٨٥٨ أصبح البارون ليونيل دو روتشيلد ، وهو احد اليهود المتمسكين بعقيدتهم ، عضوا في مجلس العموم ، وفي سنة ١٨٨٥ انضم ابنه نثنائيل الى مجلس اللوردات . والمقدار الذى ساهم به اليهود بالفعل في الحياة البريطانية منذ ذلك التاريخ من الامور المعلومة للجميع . فقد كان منهم بعض الوزراء وأرباب الاموال والصناعة والعلماء والفلاسفة والمؤلفون واصبح احدهم قائدا في ايام الحرب . وشغل احدهم منصب قاضى قضاة انكلترا ثم اصبح بعد ذلك نائبا للملك في الهند وبلغ احدهم مركز الحاكم العام لاحدى

الممتلكات المستقلة وكان منهم عدد من حكام المستعمرات ، ومن الواضح ان اليهود في انكلترا (ويمكن ان يقال مثل ذلك ايضا عن فرنسا) بلغوا من النباهة والرفعة ما لا يتفق مطلقا مع نسبتهم العددية

٢١ غير ان اليهود كان مقدرا لهم ان لا ينالوا بمجموعهم الحرية والطمأنينة دفعة واحدة . فقد ظهر في الشرق عدو جديد لهم يسمى «اللاسامية» وربما كان ظهوره رد فعل لتحسن حالتهم في الغرب . وهذا العدو يعد جديدا في نوعه من حيث انه كان ينال اليهود على اساس العنصر وليس على اساس الدين . وقد ابتدأت هذه الحركة في المانيا في سنة ١٨٨٠ ثم امتدت الى اوروبا الوسطى وكانت قضية دريفوس برهانا كافيا على الاقبال الذى لاقته في فرنسا . وفي غضون تلك البرهة كانت اللاسامية قد انعشت وقوت روح التعصب القديمة المنتشرة في روسيا . ومنذ سنة ١٨٨١ كاد اضطهاد اليهود في روسيا يضاهى بفظاعته الاضطهاد الذى كانوا يلاقونه في غربى أوروبا اثناء الحروب الصليبية . وأهول ما ناب اليهود من ذلك الاضطهاد هو اخراجهم من جميع البلاد الروسية ما عدا بولونيا . وقد نظمت سلسلة من الاضطهادات في شكل مذابح دعا اليها المتعصبون من أضداد اليهود عن تعمد وتصميم ووافقت عليها الحكومة الروسية ضمنا ان لم نقل انها تواطأت على تنظيمها ، وتكررت هذه المذابح على فترات وظلت مستمرة حتى سنة ١٩١٠ ، فقتل فيها عشرات الالوف من اليهود واصبح عدد كبير منهم عديم الملجأ ، معدما . فولى اليهود وجوههم شطر أوروبا الغربية مرة أخرى وشرعوا في الهجرة اليها أفواجا . وقد هرب ما لا يقل عن ثلاثة ملايين نسمة من اليهود من أوروبا الوسطى خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٨٨٠ و ١٩١٠ . فلقى كثير منهم ملجأ لهم في الاراضى البريطانية كأنكلترا وكندا وأستراليا وأفريقيا الجنوبية ، غير ان القسم الاعظم منهم حول وجهه نحو الولايات المتحدة الاميركية . وبينا كان عدد اليهود الاميركيين في سنة ١٨٧٠ يقارب ربع المليون ، أصبح الان نحو أربعة ملايين ونصف المليون . أما اليهود الاخرون الذين يقدر عددهم بنحو اثنى عشر مليونا في سائر انحاء العالم ، فالقارة الاوروبية تضم نحو عشرة ملايين منهم ، وتسعة من هذه الملايين العشرة تقطن الان أوروبا الوسطى وشرقى أوروبا

الباب الاول

المشكلة

الفصل الاول

لمحة تاريخية

لقد كانت «الاضطرابات» التى نشبت في فلسطين في اليوم التاسع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٣٦ نتيجة لتنازع القوميتين العربية واليهودية ، وعندما وفدنا على البلاد في شهر تشرين الثانى كنا نتوقع ان نجد «أمتين تتحاربان في نطاق دولة واحدة» (على حد القول المعروف الذى قاله اللورد دورهام) غير اننا لم نكن لنتوقع قط ان نجد بين هاتين الامتين هوة تبلغ مثل هذا المبلغ من الاتساع او بالاحرى هوة يتعذر التقريب بين شقيها . ان مثل هذا التنازع في بلاد تقدسها الاديان العالمية الثلاثة ، اليهودية والنصرانية والاسلام ، هو في حد ذاته فاجعة من الفواجع ، غير ان ما يزيد في فداحته كونه من حيث الاساس تنازعا بين الحق والحق بالرغم من ان احد الفريقين المتنازعين ركب في هذه «الاضطرابات» الاخيرة مركب الخطل فلجأ مرة أخرى الى استعمال القوة في حين ان الفريق الثانى اعتصم بحبل الصبر وحافظ على القانون

٢ ومن الضرورى ايراد مقدمة تاريخية موجزة لايضاح الظروف التى أدت الى نشوء هذه الحالة التعسة . فمعضلة فلسطين الحالية لا يتسنى الوقوف على كنهها دون الالمام بعض الشىء بتاريخ فلسطين السابق ، وليس في مشاكلنا الحاضرة مشكلة يتصل أمرها هذا الاتصال الوثيق بالماضى كمشكلة فلسطين

(١) اليهود في فلسطين

٣ لقد كانت البلاد الواقعة على الشاطىء الشرقى من البحر المتوسط خلال العصر الثانى (اى الالف الثانى) السابق للميلاد معرضة من آن الى آخر لغزوات القبائل السامية التى كانت تفد من بوادى الشمال القاحلة مخترقة صحراء العرب في اتجاه البحر . وقد اشتهر هؤلاء المهاجرون في فلسطين بالعبرانيين وأطلق على القبيلة او مجموعة القبائل التى ادعت انها تحدرت من ابراهيم الأورى لقب «الاسرائيليين» نسبة الى يعقوب او اسرائيل حفيد ابراهيم . وقد انبثقت عن

الرواية القديمة التى تروى عن هجرة هؤلاء الاسرائيليين الى مصر ، واضطهاد الفراعنة لهم وعودتهم الى فلسطين ثانية بقيادة النبي موسى ، الحقيقة التاريخية التالية : وهى ان الاسرائيليين كانوا حوالى سنة ١١٠٠ قبل الميلاد قد احتلوا أغلب البقاع الجبلية في فلسطين وأصبحوا عندئذ يمتازون بديانتهم الخاصة عن سائر سكان السواحل (الفينيقيين والفلسطينيين) وسكان الصحراء الساميين الذين كانوا يقيمون عبر الاردن . فالاسرائيليون اعتنقوا فكرة وجود اله واحد غير منظور ، بخلاف كافة أمم العالم القديم التى كانت تعبد الاوثان وتتخذ من دون الله آلهة كثيرة . وادمجوا في شريعة موسى الوصايا التى اعتقدوا ان ذلك الاله يوصى باتباعها . وقراء «العهد القديم» لا تفوتهم معرفة المقام السامى الذى وصل اليه هذا الشعب في التاريخ ، ولذا فنحن نكتفى بأيراد وصف موجز له تحقيقا للغاية من هذا البحث . لقد كان عصر القضاة عهد تنافر وتنابذ بين الاسباط ونزاع مستمر مع الاعداء المجاورين وأدى ضغط الاعداء لا سيما الفلسطينيين منهم ، الى اقامة الملكية ، فانضم الاسرائيليون بمجموعهم واتحدوا تحت لواء الملك داود سليل سبط يهوذا (حوالى سنة ١٠١٠—٩٧٠ قبل الميلاد) ثم تحت لواء ولده وخلفه الملك سليمان (حوالى سنة ٩٧٠—٩٣٠ قبل الميلاد) وهزموا الفلسطينيين وسائر اعدائهم شر هزيمة . وقد انبسط سلطان هذه المملكة الجديدة برهة من الزمن فشمل ، بالاضافة الى فلسطين برمتها ، معظم البلاد المتاخمة لها من جهتى الشمال والجنوب ، تلك البلاد التى كانت تفصل بين الامبراطورية المصرية والامبراطورية الاشورية المتخاصمتين . ولما مات سليمان تطرق الضعف الى المملكة فاستعاد سكان السواحل استقلالهم وانشقت اسباط الشمال وشكلت في منطقة السامرة مملكة منفصلة دعتها «مملكة اسرائيل» . وكانت هذه المملكة على صلات غير حسنة ، واحيانا على حرب مع «مملكة يهوذا» التى اصبحت منذ ذلك الزمن مركزا للافكار والثقافة العبرية بالنظر لاحتوائها على الهيكل الذى بناه سليمان في القدس اذ ان ذلك الهيكل كان ينظر اليه كأعظم رمز قائم للعقيدة العبرانية . وهذا الانشقاق الذى حصل في فلسطين جرها بصورة محتمة الى الرضوخ لاقوى الامبراطوريتين المتجاورتين اللتين كانتا تتنازعان السيادة عليها بيد ان المملكتين الاسرائيليتين ومدن الساحل تمكنت من الاحتفاظ باستقلالها المتقلقل مدة تقرب من المائتى سنة ، وقد امتازت تلك المدة

بما ظهر فيها من الانبياء العظام وبما كتبه أولئك الانبياء من الاسفار . وفي المدة الواقعة بين سنة ٧٢١ و ٧١٥ قبل الميلاد وقعت الضربة الاولى على الاسرائيليين فألحقت المملكة الشمالية بالامبراطورية الاشورية ودمرت السامرة وأبعد اصحاب النفوذ والثروة من اهلها الى اراض نائية ، ونجت المملكة الجنوبية من هذه المعاملة الصارمة على اثر خضوعها لسيادة الامبراطورية الاشورية . ولكن ذلك الأمان لم يدم أكثر من بضعة اجيال ، ففى سنة ٥٨٥ قبل الميلاد اصاب شعب يهوذا ما أصاب شعب اسرائيل ، على يد نبوخذنصر ملك الامبراطورية البابلية الجديدة التى حلت محل الامبراطورية الاشورية في العراق ، فنهبت القدس ودمرت وسبي قسم كبير من اهلها ونقل الى بابل

٤ غير ان عهد «السبي» هذا لم يدم طويلا ففى سنة ٥٣٩ قبل الميلاد احتل بابل «كورش» مؤسس امبراطورية الفرس وفي سنة ٥٣٨ قبل الميلاد سمح لليهود بالرجوع من السبي الى اليهودية . فبقى قسم منهم في العراق ورجع اكثرهم الى موطنهم التاريخى — وقد قدر عدد الذين رجعوا منهم بنحو اربعين الفا — واخذوا يعملون على اعادة بناء الهيكل وتنظيم حياتهم القومية في دولة داخلية صغيرة . وليس ثمة معلومات تاريخية عن «رجال يهوذا» او اليهود خلال العصرين او العصور الثلاثة التى تلت ذلك التاريخ سوى انهم كانوا في البدء يحكمون كجزء من المقاطعة الخامسة لامبراطورية الفرس ثم خضعوا لحكم البطالسة ، خلفاء اسكندر الكبير . غير ان الاستقصاءات العصرية تشير الى ان هذا العهد المظلم كان عهد ازدهار للثقافة العبرية ، والباحثون يزعمون ان الشريعة الموسوية او «التوراة» قد اتخذت شكلها النهائى في هذا العصر، فأصبحت الدستور الاساسى للحياة الاجتماعية والطقوس الدينية ، وان اسفار أيوب وراعوث ونشيد الانشاد واللاويين والامثال وعددا من أروع المزامير قد وضعت في ذلك العصر

٥ ويبتدىء العهد التالى باحتلال السلوقيين ، حكام سورية ، لفلسطين وما جره هذا الاحتلال من بدء اضطهاد العقيدة اليهودية . لقد كان المجد اليونانى في ذلك العهد في أوج علائه فحاول الحكام السلوقيون ان يحملوا اليهود على نبذ (التوراة) واتباع آلهة اليونان وطرق معيشتهم فثار اليهود بزعامة الاسرة

الحسمونية التى كان ابرز افرادها يهوذا المكابى ويوحنا هيركانوس وانتصر اليهود على اليونان السلوقيين في تلك الثورة واستردوا استقلال يهوذا الذى كان قد مضى على ضياعه عهد طويل وبسطوا سلطانهم على الشمال والجنوب والشرق حتى اصبحت حدود مملكتهم تمتد الى ما يقرب من حدود مملكة داود وسليمان . غير ان فلسطين كانت عندئذ على ابواب احتلال آخر وشيك الوقوع فقد عجز اليهود عن الاحتفاظ بحريتهم واستقلالهم ازاء بأس الامبراطورية الرومانية التى كانت عندئذ آخذة في الاتساع والنمو . وفي سنة ٦٣ قبل الميلاد اكتسح القائد الرومانى (بومبى) القدس ومنذ ذلك التاريخ لم تقم في فلسطين قط دولة مستقلة

٦ وعلى الرغم من ان نظام الحكم في فلسطين كان عرضة للتقلب والاختلاف من آن الى آخر وان الحكام الوطنيين التابعين للامبراطورية الرومانية ، كهيرودس ، كان يسمح لهم باتخاذ لقب (الملك) ، كانت فلسطين في الواقع بمثابة ولاية رومانية . اما ما ظهر من الصعوبة في حكم فلسطين فقد كان يرجع لحد ما الى اضطهاد الولاة الرومانيين لها وابتزازهم الاموال منها ثم ان الروح القومية عند اليهود من جهة ، والاحقاد النامية بينهم من جهة أخرى كانت في درجة من الشدة يتعذر معها على احسن الحكومات تنظيما ان تتوصل الى توطيد السلام في فلسطين . وقد كانت النهاية لقرن كامل من الاضطرابات والقلاقل المتواصلة ، ثورة نشبت في سنة ٦٤ بعد الميلاد لم يتيسر قمعها الا بعد قتال شديد الهول دام حتى سنة ٧٠ بعد الميلاد ، اذ احتل تيطس مدينة اورشليم ودمرها واحرق الهيكل الذى كان ميدانا للمقاومة الاخيرة حتى لم يبق منه حجر على حجر . غير ان اليهود لم يكونوا قد سحقوا بعد ، ففى سنة ١١٥ بعد الميلاد ثاروا ثانية ثم أتبعوا ثورتهم هذه بثورة أخرى في سنة ١٣٢ بعد الميلاد فبلغت هذه الثورة الاخيرة مبلغا من النجاح حفز الرومانيين الى عقد النية على الحيلولة دون تكررها . فدمروا أورشليم في سنة ١٣٥ بعد الميلاد وحرثوا الموقع الذى كانت قائمة عليه وقتلوا عددا كبيرا من الاهلين وسبوا منهم عددا يتجاوز عدد القتلى وأسلموهم للعبودية . ومنذ ذلك الحين أخذ نجم فلسطين في الافول تدريجيا وتطرق النقص الى سكانها . وفي

الوقت الذى كان فيه اليهود المنتشرون في معظم أنحاء العالم يتكاثرون ويتزايدون كان عددهم في موطنهم لا يتجاوز بضعة آلاف نسمة

٧ ان تاريخ فلسطين اليهودية الذى اختتمت صفحاته على الصورة التى ذكرناها كان ميدان وقائعه في الغالب بلادا تقرب مساحتها من مقاطعة (ويلس) . غير ان ذلك التاريخ يؤلف صفحة من اجل صفحات التاريخ البشرى شأنا . والعملان الجليلان اللذان قدمتهما الثقافة العبرية في فلسطين القديمة الى العالم الحديث ، وهما تحويل عبادة «يهوه» الفطرية ، الى ديانة التوحيد ذات المعنوية السامية ، ووضع هذه العقيدة مع ما أوحت به من مثل اجتماعية وسياسية عليا ، في قالب شعرى ونثرى فائق ، يجب ان يعتبرا في مرتبة واحدة مع ثمار حضارتى اليونان القدماء وروما . أضف الى ذلك ان المسيحيين لا يسعهم ان يتناسوا ان المسيح كان يهوديا وانه عاش في ارض يهودية وبنى تعاليمه على اساس الحياة اليهودية والافكار اليهودية

(٢) العرب في فلسطين

٨ ظلت فلسطين مدة خمسمائة سنة خاضعة لحكم الرومان والبيزنطيين ، غير انه كان من المقدور لها ان تفتح فتحا آخر في القرن السابع للميلاد . ففى ذلك القرن خرج العرب من صحرائهم مستمدين العزم من ظهور الاسلام وهو الديانة التوحيدية الثالثة التى انبثقت في البلاد السامية الواقعة بين خليج العجم والبحر الابيض المتوسط ، وشرعوا في سلسلة من الفتوحات تكاد تضاهى باتساعها فتوحات مكدونيا أو روما . وفيما بين سنى ٦٣٢—٨١٣ بعد الميلاد فتحوا سوريا والعراق والعجم ومصر وساحل أفريقا الشمالى بكامله واسبانيا وبسطوا سلطانهم عليها بتعاقب سريع . وعندما أوقف تغلغلهم في أوروبا في سنتى ٦٧٨ و ٧١٧ بسبب صد القسطنطينية لهجومهم ، ثم في سنة ٧٣٢ بسبب انتصار الافرنج عليهم في (بواتيه) ، كانت جميع شواطىء البحر المتوسط ابتداء من جبال البيرينيه في الغرب الى جبال طوروس في الشرق ، قد دانت لهم مع قسم كبير من البر الداخلى الملاصق لها . وقد ظلت هذه الاماكن مدة ثلاثة قرون خاضعة لحكم العرب . وتعتبر تلك المدة العصر الذهبي للعرب ، فعماراتهم

البحرية كانت آنئذ تسيطر على الاوقيانوس الهندى وتنازع غيرها السيادة على البحر الابيض المتوسط ، وتجارتهم كانت تمتد من قادس الى القاهرة فبغداد فزنجبار ، ومن ثم الى الهند فالصين . وقد كان العرب خلال تلك المدة حملة لواء الحضارة السائرين في طليعتها ، وكانت عواصمهم الكبرى المزدحمة بالسكان والاموال مهودا للعلوم والفنون . فطلاب العلم من اوروبا الوسطى والشمالية التى كانت عندئذ لا تزال غارقة في عصورها المظلمة ، كانوا يفدون الى الجامعات العربية لورود مناهل العلم فيها ، والترجمات التى اعدها العرب للآداب اليونانية هى التى صانت تلك الاداب وهيأتها لنفخ روح النهضة وبعث الحضارة العصرية

٩ اما فلسطين العربية فلم تساهم كثيرا في هذه الفتوحات والاعمال الجليلة. فقد أسس الفاتحون العرب في بيت المقدس ، بعد ان أعيد بناؤها ، جامعة اصبحت مركزا محليا لطلاب العلوم العربية ، غير ان بيت المقدس المنعزلة بين رباها الحجرية لم تستطع في يوم من الايام ان تزاحم بثروتها وثقافتها تلك المدن المنتشرة في سهول العراق ومصر واسبانيا الخصبة ووديانها . وذلك الفريق الكبير من رجال العلم البارزين عند العرب لم يعرف منه اكثر من رجلين اثنين من فلسطين ، يأتيان في المرتبة الثانية من الاهمية . والاثر الفنى الرائع الوحيد الذى ظل قائما في فلسطين من عهد ايام استقلال العرب هو «قبة الصخرة» المشرفة وهو عبارة عن جامع فخم أقيم في أواخر القرن السابع في وسط الساحة الصخرية الواسعة الارجاء التى كان هيكل سليمان يقوم عليها فيما مضى . بيد ان هناك ناحية واحدة بلغت فيها القدس في العالم العربى شأوا لم تبلغ مثله بغداد او القاهرة او غرناطة ، فعلى مقربة من قبة الصخرة الواقعة في ساحة الحرم الشريف يقوم المسجد الاقصى الذى ورد عنه ان الله أسرى بمحمد اليه ، والمسلمون يعتقدون ان النبى عرج من الصخرة نفسها الى السماء على ظهر البراق . فالحرم الشريف اذن يضاهى مكة والمدينة المكرمتين من حيث كونه احد المقامات المقدسة الثلاثة التى تعد اعظم الاماكن شأنا عند المسلمين . ومن الامور المعروفة ان المسلمين اتخذوا المسجد الاقصى قبلة لهم في صلاتهم قبل ان يولوا وجوههم شطر مكة المكرمة

١٠ وفي غضون ثلاثمائة او اربعمائة سنة اخذت الامبراطورية العربية في التفكك والانحلال واصبح عرب فلسطين ،كيهودها من قبل ، عرضة لغزوات الاجانب واذلالهم . ففى القرن الحادى عشر اخضع الاتراك السلجوقيون جميع الدول العربية الواقعة في الشرق الادنى ، ومنذ سنة ١٠٩٥ أصبحت فلسطين عرضة لسلسلة من الغزوات المتكررة التى اشتهرت «بالحروب الصليبية» . وقد قامت دول اوروبا المسيحية بتلك الحروب مدفوعة بفكرة استرداد القبر المقدس من جهة واجتناء المنافع المادية من جهة أخرى ، فأسفرت غزواتهم عن تأسيس مملكة سميت «مملكة أورشليم» . وقد ظلت هذه المملكة المتقلقلة الأسس قائمة حتى اواخر القرن الثانى عشر واحتفظ الصليبيون بمقام لهم في شواطىء فلسطين مدة قرن آخر ، وبعد ذلك عادت فلسطين بكاملها الى حظيرة الحكم الاسلامى . وخلال المائتى سنة التى تلت ذلك كانت فلسطين مع سوريا خاضعة في غالب الاحيان لحكم المماليك في مصر ، وفي تلك الاثناء أغار عليها المغول غاراتهم المدمرة بقيادة هولاكو وتيمورلنك . وفي سنة ١٥١٧ افتتحها الاتراك العثمانيون هى وسوريا ومصر وقد ظلت منذ ذلك الحين حتى الحرب العامة التى نشبت في سنة ١٩١٤ في يد سلاطين آل عثمان في القسطنطينية ، اذا استثنينا من ذلك بضعة اشهر قضتها تحت احتلال نابليون وبضع سنوات تحت احتلال محمد على

١١ لم يكن لفلسطين شأن يذكر في التاريخ خلال الاثنى عشر قرنا التى تلت الفتح العربى ، والصفحة الوحيدة التى يذكرها الناس من تاريخها خلال هذه المدة هى اساطير الحروب الصليبية التى لم تكن على شىء كبير من النبل . اما في الشؤون السياسية والاقتصادية فقد كانت فلسطين في معزل عن مجرى الحياة الاساسى في العالم ، وكذلك كان شأنها ايضا في مناحى التفكير والعلم والادب اذ انها لم تفد المدنية العصرية بشىء في هذا الميدان . وحالتها في النهاية كانت أسوأ من حالتها في البدء ففى سنة ١٩١٤ كان وضع البلاد مثالا ناطقا للغفلة وسوء الادارة التى كانت الحكومة العثمانية تمارسها فيها قبل الحرب ، واهلوها الذين كانوا لا يزالون بأغلبيتهم الساحقة عربا في طابعهم كانوا يعيشون معيشتهم الاتكالية في الجبال على الغالب . اما السهول التى لم تكن سلامة النفوس والاموال فيها مضمونة كما في الجبال ، فأن مرافق الرى التى أنشئت فيها خلال الازمنة

القديمة كانت قد اندرست منذ أمد طويل . وكانت اشجار البرتقال تزرع حول يافا غير ان القسم الاعظم من المنطقة الساحلية لم يكن مأهولا الا بعدد ضئيل من السكان كما ان الاراضى المزروعة في تلك المنطقة كانت نزرة قليلة . وكان القسم الاعظم من مرج ابن عامر عبارة عن مستنقعات موبوءة بالملاريا اما الجهة الشرقية الواقعة ما وراء الاردن فقد اختفى ما كان قائما فيها من المدن اليونانية القديمة ، ولم يبق من تلك المدن الا مجموعة او مجموعتان من الاطلال المهجورة . وقد كان ذلك ايضا شأن بئر السبع الواقعة في القسم الجنوبى والتى كانت فيما مضى موقعا لعدد وافر من المدن المزدهرة اذ انعدمت منها آثار المدن منذ اجل طويل وطمست معالمها الرمال

١٢ ولكن فلسطين — او بالاحرى سوريا التى ما برحت فلسطين تؤلف قسما منها منذ ايام نبوخذنصر — كانت ولا تزال في نظر العرب الذين يستوطنونها ، بالرغم من فقرها واهمالها ، بلادهم وموطنهم والارض التى عاش فيها آباؤهم وأجدادهم منذ أجيال ودفنوا في تربتها

(٣) تشتت اليهود

١٣ لم يبق للتاريخ اليهودى في تلك الاثناء اية علاقة بتاريخ فلسطين ولكن بالرغم من ان موضوع هذا التقرير هو مشكلة فلسطين فأن ارتباط هذه المشكلة بمشكلة اليهود اجمالا هو ارتباط وثيق الى درجة يلوح معها انه من المستحسن ايراد لمحة موجزة عن المصير الذى صار اليه اليهود في انحاء العالم الخارجية

١٤ ظل عدد من اليهود (على نحو ما هو مذكور فيما يلى) خلال القرون الطويلة التى كانت فلسطين فيها راضخة للاحتلال الاسلامى ، متمسكا بالارض التى كانت فيما مضى موطنا لقومهم . غير ان القسم الاعظم من العنصر اليهودى تشتت وانتشر في سائر انحاء العالم ، وهذا (التشتت) يرجع عهده الى ما قبل سنة ١٣٥ بعد الميلاد بكثير . ففى العراق مثلا نشأت طائفة يهودية كبيرة من بقايا السبى الذين لم يرجعوا الى القدس في سنة ٥٣٨ قبل الميلاد . وقد كانت تلك الطائفة هيئة مزدهرة متنفذة مصرحا لها بالاحتفاظ بنوع من الاستقلال الطائفى ومزودة بمعهدين شهيرين لدرس التقاليد العبرية وتفسيرها

للناس . وفي عهد الخلافة العربية الزاهرة في بغداد نالت تلك الطائفة قسطها الكامل ولم يأخذ نجمها في الأفول الا بعد القرن الحادى عشر . ولقد كانت في مصر ايضا طائفة مزدهرة من اليهود تساهم في جميع ميادين الحياة المصرية وتسنم رجالها أعلى المناصب في الجيش والادارة ، وكان لتلك الطائفة نصيب في الاعمال الثقافية التى رفعت مكانة الاسكندرية وعززت صيتها . ومما يسترعى النظر ان هؤلاء اليهود ، خلافا لمؤسسى دولة الحسمونيين ، لم يقاوموا «الاندماج» بل انهم بعكس ذلك اصبحوا «يونانيين» بكل ما في الكلمة من معنى وتخلوا عن لسانهم القديم واستبدلوه باللسان اليونانى واتخذوا لهم أسماء يونانية ولقد كانت ترجمة العهد القديم من العبرية الى اليونانية اثرا من آثار هؤلاء

١٥ وحوالى سنة ١٣٥ بعد الميلاد وهى السنة التى تم فيها تدمير القدس خرجت جماعات المهاجرين أفواجا متتابعة فأنمت الطائفتين الموجودتين في العراق ومصر وانصبت ايضا على سوريا واليمن ثم اجتازت البحر الابيض المتوسط وبلغت اليونان وايطاليا . وبعد مضى خمسة قرون او ستة خرج فوج آخر من المهاجرين مترسما آثار الفتح العربى في الشواطىء الشمالية — الغربية من أفريقيا ، واسبانيا . وفي اسبانيا بلغ اليهود أعلى ما قدر لهم ان يبلغوه منذ فقدان موطنهم القديم ، فقد كانت جميع مرافق الحياة في المدن والقرى مفتوحة أمامهم وعندما كانت اسبانيا العربية تقود العالم بأجمعه كان اليهود قادة في اسبانيا العربية . اذ كان منهم وزراء للخليفة ورجال سياسة ومال وثراء وأطباء وعلماء . ومن ثم بعثت الآداب العبرية ولا سيما الشعر الدينى والعلوم العبرية بعثا جديدا . وربما كان موسى ابن ميمون (١١٣٥—١٢٠٤ بعد الميلاد) الذى ولد في قرطبة واستوطن القاهرة فيما بعد ، اكبر علماء عصره ، ويلوح ان العرب واليهود في اسبانيا كانوا في تلك الايام على خير ما يمكن من التوافق غير انه مما يسترعى النظر ايضا ان اليهود الاسبان وافقوا ، كيهود مصر ، على الاندماج التام في كل شيء تقريبا ما عدا الدين . فقد اصطلحوا على استعمال اللغة العربية واتخذوا لانفسهم اسماء عربية واتبعوا العادات والتقاليد العربية . وفي مثل تلك الظروف كان من الممكن للقوة الكامنة في سامية الشعبين المشتركة ان تعمل عملها بدون عائق

١٦ ان عصر الاضطهاد الذى كان مقدرا له ان يقلب حياة اليهود في بلاد هجرتهم رأسا على عقب ويحولها من حال الى حال ، بدأ في العالم المسيحى وليس في العالم الاسلامى . فمنذ ان اعتنقت الامبراطورية الرومانية الديانة المسيحية اضحى النصارى اقل تسامحا في معاملتهم لليهود من الحكام المسلمين . وقد اصبح اليهود الذين تغلغلوا في ايطاليا وبلاد الغال ، ثم في المانيا وانكلترا بعد سقوط الامبراطورية الرومانية ، عرضة لضروب من القيود والنواهى ترمى الى عزلهم عن غيرهم كشعب دونهم في المرتبة ، ثم جاءت العوامل الاجتماعية فوسعت هذه الهوة حتى اصبح المهاجر اليهودى لا يستطيع ان يجد له في أوروبا الاقطاعية اثناء العصور المظلمة عملا في الارض او في الصناعة ولذلك كان لزاما عليه ان يقوم بمهمة الوسيط كتاجر او كبائع متجول . ولما كانت الكنيسة تحرم الربا على النصارى فقد اصبح مرابيا ايضا بحكم الضرورة ، والربا حرفة لا ينظر اليها الناس بعين الاستحسان . وعلى ذلك اصبحت حياة اليهود تجنح الى ان تصبح مقتصرة على المدن تقريبا وأضحى كل نشاطهم منصرفا على تمادى الزمن الى التجارة والاعمال المالية . ولقد كان اليهود في طليعة الذين ضربوا بسهم في مهنة المصارف فجمع بعضهم الاموال الطائلة . واصبح الحكام المسيحيون يرجعون اليهم كلما وجدوا انفسهم في حاجة الى المال . ولكنهم بالرغم من فائدتهم لم يكونوا قط محبوبين . فغريزة الشعب تنفر عادة من كل ما هو غريب ، واليهود الغريبو البلاد والسحن ، المعتزلون عن الغير ، والمتمسكون بديانتهم الخاصة ، كانوا غرباء كل الغربة . أما في نظر الكنيسة فقد كانوا ايضا شر الملحدين فانهم وان لم يحاولوا ان يحملوا الغير على الارتداد عن دينه ، كانوا أشد الناس تمنعا عن تبديل العقيدة . ومن وراء كل ذلك كانت تعمل الفكرة السائدة في جميع العصور والاماكن ، وهى ان تبعة صلب المسيح تقع على اليهود بمجموعهم

١٧ وهذا الشعور السيء الاثر ، الكثير الشعاب ، بلغ أوج الشدة في ايام الحروب الصليبية، فأن سخط الصليبيين كان يتناول اليهود بقدر ما يتناول المسلمين ولم يمض وقت طويل حتى صار قتل اليهودى في اوروبا يعد عملا من اعمال التقى كقتل المسلم في البلاد المقدسة . وفي تلك الاثناء طغت على اوروبا الغربية

بكاملها موجة من الاضطهاد مطردة القسوة في طرائقها . فجرد اليهود من املاكهم في انكلترا اولا ثم في فرنسا وسيموا العذاب وذبحوا وطردوا في النهاية من البلاد . أما اسبانيا التى كان العرب قد أخرجوا من كل أجزائها ، ما عدا غرناطة ، فقد كان ما يلاقونه فيها من القسوة دون ما سبق مدة من الزمن . غير ان محاكم التفتيش تولت في منتصف القرن الخامس عشر مهمة البحث عن الهراطقة واحراقهم . وفي سنة ١٤٩٢ طرد من اسبانيا كافة اليهود الذين رفضوا الارتداد عن دينهم . وعلى هذه الصورة بدأت هجرة أخرى لليهود وكان اتجاهها هذه المرة من الغرب نحو الشرق . فلجأ سواد مهاجرى أوروبا الجنوبية ، ولا سيما اسبانيا الى المقاطعات التركية الواقعة على سواحل البحر الابيض المتوسط والبلقان ومصر وآسيا الصغرى والقسطنطينية نفسها ، ويرجع عهد استقرار قسم كبير من اليهود الاسبانيين (السفرديين) في سلانيك الى ذلك التاريخ . وعاد ايضا بعض اليهود الى فلسطين اذ انهم كانوا في الشرق الادنى في نجوة من ضروب الاضطهادات الفظيعة التى كانوا يلاقونها في غيرها . وقد بلغ بعض اليهود ، والحق يقال ، أرفع المناصب في بلاط السلطان وبخاصة في ميدان السياسة . غير انهم على وجه العموم لم يسترجعوا قط الوضع الذى تمتعوا به في اسبانيا . فالمسلمون ، من ترك وعرب ، كانوا اكثر تسامحا معهم من المسيحيين ولكنهم كانوا يعتبرونهم دائما كشعب لا يدانيهم في المقام وانهم ينبغى ان يظلوا حتما دون «المؤمن» بالمنزلة

١٨ اما اوروبا الوسطى وايطاليا فقد تعرض اليهود فيها للمذابح كما في غيرها ولكنهم لم يطردوا منها بالاجماع كما طردوا من البلاد الاخرى . على انهم عزلوا منذ ذلك التاريخ عزلا تاما عن المسيحيين وحصروا في محلات خاصة من المدن التى كانوا يقيمون فيها اشتهرت باسم (الغيتو) اى الحى اليهودى وأجبروا في الغالب على التمنطق بزنار أصفر ليتميزوا به عن افراد الشعب الاخرين . وكثيرون منهم ، ولا سيما يهود ألمانيا ، هجروا بيوتهم ولجأوا مع الفريق المطرود من فرنسا وإنكلترا الى التخوم الشرقية من القارة الاوروبية التى كانت عندئذ آخذة بأسباب العمران ، وحلوا في ليتوانيا وبولونيا والمجر . وقد ظلت هذه العملية سائرة حتى اصبح ما يربو على نصف يهود العالم مجتمعين في تلك المنطقة

من أوروبا . وقد شملهم ملوك بولونيا في البدء بحمايتهم ، ولكن فترة الدعة هذه لم تدم طويلا اذ ان منتصف القرن السابع عشر حمل معه فتح القوزاق ثم الحكم الروسى الذى تلاه . فتشكل على اثر ذلك نوع من (الغيتو الاقليمى) او «منطقة اسكان محدودة» تمتد من بحر البلطيق شمالى فارسوفيا الى البحر الاسود بالقرب من «أوديسا» لمنع اليهود من التغلغل في روسيا . وفرض على اليهود ان يعيشوا في مدن هذه المنطقة على اساس نظام (الغيتو)

١٩ واذا كانت قسوة هذه الاضطهادات التى أصابت اليهود في القرون الوسطى مما يستدعى استغراب معظم المفكرين في العصر الحاضر فقد يكون ادعى للاستغراب ان يستطيع اليهود الاحتفاظ بوجودهم بعد ان كابدوا ما كابدوه منها . ان هذه الاضطهادات انقصت عدد اليهود انقاصا كبيرا ، وبالرغم من انه ليس ثمة قيود ثابتة فالمظنون ان عدد اليهود في أوائل عهد التشتت كان نحو اربعة ملايين نسمة فنقص في سنة ١٧٠٠ الى ما يقرب من مليون ونصف المليون فقط . فلا المذابح ولا تبديل الدين استطاعت ان تقضى على اليهود وتمحوهم من عالم الوجود . وقد اصبح يظن ان الديانة اليهودية غير قابلة الفناء ، فأن ما فقده اليهود من النفوس والاموال من جراء المذابح والاضطهادات قد اكسبهم قوة وشدة . ثم ان نظام الغيتو بصورة خاصة جعل «الشعب الغريب» اكثر «غربة» من ذى قبل ، ووسع الشقة بينه وبين الشعوب الاخرى . فحشد اليهود ضمن ابواب «الغيتو» جعلهم يتعلقون بحرارة جديدة بالتاريخ والتقاليد والطقوس والعادا تالتى جعلتهم في الاصل يهودا . ولقد كانت روحهم القومية تلك روحا ضيقة النطاق ، غير محمودة الاثر ، مما لا بد ان تتصف به حياة كل شعب محصور ضمن «الغيتو» . غير انها مكنتهم من الاحتفاظ بكرامتهم ومن تعزية انفسهم عن فقرهم واذلالهم وأتاحت لهم ايضا تحدى العالم المعادى لهم في الخارج

٢٠ اما المرحلة التى تلت ذلك فقد حولت آمال اليهود المشتتين ثانية من الشرق الى الغرب . لان فرنسا وانكلترا اللتين كانتا في طليعة الممالك التى لجأت الى الاضطهاد في السابق ، كانتا ايضا أولى الممالك التى انتشرت فيها روح تسامح جديدة . وقد ساعد على انتشار هذه الروح تسرب طراز مثقف من

اليهود الاسبان المدعوين (بالمارانوس) الى هاتين المملكتين . وهؤلاء هم سلالة أولئك اليهود الذين «حنوا هاماتهم» امام محاكم التفتيش ونبذوا دينهم ، في الظاهر على الاقل ان لم يكن عن قناعة . وقد ثبت هؤلاء المهاجرون اقدامهم بسرعة وبرهنوا على امكان الاستفادة منهم وبذلك مهدوا السبيل لدخول غيرهم من المهاجرين الذين كانت يهوديتهم اكثر وضوحا وظهورا . ولم يمض وقت قليل حتى اصبح اليهود ثانية في الطليعة في المراكز التجارية كلندن وهمبورغ وامستردام . واصبحت عائلة روتشيلد المولودة في «غيتو» فرانكفورت قوة مطردة النمو في الميادين المالية الدولية . ثم ان الارض التى زرعت فيها مبادىء الثورتين الافرنسية والاميركية كانت ايضا ارضاً صالحة لذلك الغرس . فقد «أعتق» اليهود في سنة ١٨٨٧ في الولايات المتحدة الاميركية وفي سنة ١٧٩٠ في فرنسا وتحرروا من جميع القيود التى لم تكن مفروضة على غيرهم من المواطنين الاخرين . ثم ان جيوش الجمهورية الفاتحة حطمت ابواب «الغيتو» في هولندا وألمانيا وايطاليا وشكل نابليون نوعاً من الحكم الذاتى الطائفى ليهود الامبراطورية . وعقب سنة ١٨١٥ حدث رد فعل ملموس في اوروبا الوسطى ولكن التسامح كان يساير تطور الحكم الدستورى وعلى هذا الوجه تم اعتاق اليهود في ايطاليا سنة ١٨٧٠ وفي ألمانيا سنة ١٨٧١ . غير ان سير حركة الاعتاق في انكلترا كان ابطأ منه في غيرها لان القيود القديمة لم تكن ذات اثر شديد الوطأة . وعندما الغى آخر مظهر من مظاهر عدم المساواة بصورة شكلية في سنة ١٨٩٠ كانت عدم المساواة قد زالت منذ زمن طويل ولم يبق منها الا الشىء القليل . وعلى الرغم من ان دزرائيلى نبذ عقيدته اليهودية في اوائل ايام حياته ، كان بلوغه منصب رئيس الوزراء في سنة ١٨٦٨ حدثا من الحوادث الجسام عند اليهود . وفي سنة ١٨٥٨ أصبح البارون ليونيل دو روتشيلد ، وهو احد اليهود المتمسكين بعقيدتهم ، عضوا في مجلس العموم ، وفي سنة ١٨٨٥ انضم ابنه نثنائيل الى مجلس اللوردات . والمقدار الذى ساهم به اليهود بالفعل في الحياة البريطانية منذ ذلك التاريخ من الامور المعلومة للجميع . فقد كان منهم بعض الوزراء وأرباب الاموال والصناعة والعلماء والفلاسفة والمؤلفون واصبح احدهم قائدا في ايام الحرب . وشغل احدهم منصب قاضى قضاة انكلترا ثم اصبح بعد ذلك نائبا للملك في الهند وبلغ احدهم مركز الحاكم العام لاحدى

الممتلكات المستقلة وكان منهم عدد من حكام المستعمرات ، ومن الواضح ان اليهود في انكلترا (ويمكن ان يقال مثل ذلك ايضا عن فرنسا) بلغوا من النباهة والرفعة ما لا يتفق مطلقا مع نسبتهم العددية

٢١ غير ان اليهود كان مقدرا لهم ان لا ينالوا بمجموعهم الحرية والطمأنينة دفعة واحدة . فقد ظهر في الشرق عدو جديد لهم يسمى «اللاسامية» وربما كان ظهوره رد فعل لتحسن حالتهم في الغرب . وهذا العدو يعد جديدا في نوعه من حيث انه كان ينال اليهود على اساس العنصر وليس على اساس الدين . وقد ابتدأت هذه الحركة في المانيا في سنة ١٨٨٠ ثم امتدت الى اوروبا الوسطى وكانت قضية دريفوس برهانا كافيا على الاقبال الذى لاقته في فرنسا . وفي غضون تلك البرهة كانت اللاسامية قد انعشت وقوت روح التعصب القديمة المنتشرة في روسيا . ومنذ سنة ١٨٨١ كاد اضطهاد اليهود في روسيا يضاهى بفظاعته الاضطهاد الذى كانوا يلاقونه في غربى أوروبا اثناء الحروب الصليبية . وأهول ما ناب اليهود من ذلك الاضطهاد هو اخراجهم من جميع البلاد الروسية ما عدا بولونيا . وقد نظمت سلسلة من الاضطهادات في شكل مذابح دعا اليها المتعصبون من أضداد اليهود عن تعمد وتصميم ووافقت عليها الحكومة الروسية ضمنا ان لم نقل انها تواطأت على تنظيمها ، وتكررت هذه المذابح على فترات وظلت مستمرة حتى سنة ١٩١٠ ، فقتل فيها عشرات الالوف من اليهود واصبح عدد كبير منهم عديم الملجأ ، معدما . فولى اليهود وجوههم شطر أوروبا الغربية مرة أخرى وشرعوا في الهجرة اليها أفواجا . وقد هرب ما لا يقل عن ثلاثة ملايين نسمة من اليهود من أوروبا الوسطى خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٨٨٠ و ١٩١٠ . فلقى كثير منهم ملجأ لهم في الاراضى البريطانية كأنكلترا وكندا وأستراليا وأفريقيا الجنوبية ، غير ان القسم الاعظم منهم حول وجهه نحو الولايات المتحدة الاميركية . وبينما كان عدد اليهود الاميركيين في سنة ١٨٧٠ يقارب ربع المليون ، أصبح الان نحو أربعة ملايين ونصف المليون . أما اليهود الاخرون الذين يقدر عددهم بنحو اثنى عشر مليونا في سائر انحاء العالم ، فالقارة الاوروبية تضم نحو عشرة ملايين منهم ، وتسعة من هذه الملايين العشرة تقطن الان أوروبا الوسطى وشرقى أوروبا

(٤) الصهيونية

٢٢ غير ان اليهود لم ينسوا فلسطين قط خلال المدة التى كانوا مشتتين فيها على هذه الصورة في جميع انحاء العالم . واذا كان المسيحيون يألفون بواسطة الكتاب المقدس معالم البلاد واسماء اماكنها والحوادث التى جرت فيها منذ اكثر من ألفى سنة فالصلات التى تربط اليهود بفلسطين وتاريخها القديم هى أشد وثوقا وأعمق نفوذا من تلك الصلات . فاليهودية وجميع طقوسها متأصلة كل التأصل في تلك الذكريات . ومن الادلة الكثيرة التى تؤيد هذا القول ان اليهود حيثما كانوا لا يزالون يصلون طالبين الغيث في الفصل الذى تحتاج فيه فلسطين الى المطر . اما أذهان العوام منهم فهى مشبعة بالاخلاص لارض اسرائيل وبشعور النفى منها كما كان الحال في السابق . وقد كان حنين اليهود الى الرجوع الى فلسطين ، ذلك الحنين الذى أوحى فيما مضى بمزامير السبى ، هو الذى أوحى ايضا بقسم من الشعر العبرى الممتاز الذى اخرجوه في بلاد التشتت

٢٣ على ان هذه الصلة لم تكن مجرد صلة روحية او فكرية ، فمنذ سقوط الدولة اليهودية ظل قسم من اليهود يعيش في فلسطين بدون انقطاع تقريبا ان لم يكن بصورة متصلة . وفي ابان الحكم العربى كانت مدن فلسطين الكبرى آهلة بمقدار لا يستهان به من الجاليات اليهودية . غير ان هذه الجاليات أمحى اثرها تقريبا في ايام الحروب الصليبية وغارات المغول . وفي ايام الحكم العثمانى استعادت هذه الجاليات نشاطها ببطء . فكان يفد الى فلسطين بين الفينة والفينة بعض المهاجرين الجدد من اسبانيا خلال القرن السادس عشر ومهاجرون آخرون من شرقى اوروبا في القرن السابع عشر . وأهم الاماكن التى استوطنها هؤلاء اليهود المهاجرون الجدد كانت قرى منطقة الجليل العديدة المنتشره الى شمال جبل لبنان ، ومدينتى صفد وطبريا . وقد اصبحت مدينة صفد التى تزعم الروايات اليهودية ان سكانها في القرن السادس عشر بلغوا ١٥٠٠٠ نسمة من اليهود — مركزا للتعليم الربانى وكان لها نفوذها وتأثيرها العميق في الثقافة اليهودية في جميع انحاء بلاد التشتيت . ولم يكن ثمة شقاق بين اولئك اليهود الذين كانوا يتوطنون الجليل وبين الفلاحين والمسلمين والنصارى الذين كانوا يقيمون بين ظهرانيهم ، اذ انهم كانوا يتكلمون العربية ، وبقطع النظر عن اصلهم

ودينهم لم يكن هناك ما يميزهم عن جيرانهم . وقد كانوا لجيرانهم عرضة لغزوات القبائل التى كانت تغير على البلاد من لبنان او عبر الاردن . وبانحلال وسائل الامن العام تضاعفت هذه الغزوات فأخذ نجم الجليل يهبط باستمرار . فمنذ مائة سنة لم يكن يقيم في مدينة صفد سوى ٤٠٠٠ نسمة من اليهود ولم تكن مدينة طبريا تشتمل على اكثر من ٣٠٠٠ نسمة من اليهود تقريبا . وفي سنة ١٨٤٥ لم يكن في فلسطين كلها اكثر من ١٢٠٠٠ نسمة من اليهود ، ولكن وجود هؤلاء اليهود في فلسطين ، على الرغم من ضآلة عددهم ، كان له مغزاه الكبير ليهود العالم ، فقد كانت جماهير اليهود الفقراء والجهلة في غيتوات اوربا الشرقية يشعرون بأنهم ممثلون من قبل هذه البقية الباقية من عنصرهم التى احتفظت بمقام لها في فلسطين استعدادا لمجيء المسيح

٢٤ وقد كان لاعتقاد اليهود بأن الله وعدهم بالرجوع في النهاية الى فلسطين شأن كبير في شدة تمسكهم بعقيدتهم في بلاد التشتيت واحتمالهم للاضطهاد في سبيلها . والتأثير الذى كان يحدثه ظهور (مسيح دجال) من آن الى آخر في جميع يهود العالم يمكن اتخاذه دليلا على مبلغ تمكن هذا الاعتقاد ورسوخه في النفوس . غير ان مجيء القرن التاسع عشر كان مقرونا بتحول في مجرى أفكار الطبقة المثقفة من اليهود . فمن الجهة الواحدة عملت «الثقافة العصرية» عملها في (النبوات القديمة) فجعلتها تتخذ «شكلا رمزيا» بدلا من الشكل الواقعى الذى كانت تتردى به . واصبح «رجوع المسيح» في نظر هؤلاء رمزا لبعث العقيدة اليهودية وانتشارها بين الامم التى تدين بها ، واعادة بناء الهيكل اشارة الى قيام الهيكل من جديد ولكن ليس بواسطة الايدى . ومن الجهة الاخرى كان العتق اليهودى قد أزال احتياجهم الى ما يزيد عن وطن روحى لهم في فلسطين . وقد كان يظن ان اليهود سيندمجون في سكان البلاد التى يقطنونها فيصبحون انكليزا او افرنسيين او المانا او اميركيين في كل شيء ما عدا العقيدة والاصل . وكان المأمول ايضا ان يتناول هذا العتق والاندماج أوروبا الشرقية في مدة قليلة من الزمن

٢٥ غير انه ظهر في اواسط ذلك القرن ان المشكلة اليهودية لم يكن مقدرا لها ان تحل بهذه السهولة . فنشوء وانتشار اللاسامية التى بلغت أوجها

في حادثة (دريفوس) ومذابح روسيا ، دلا على ان وضع اليهود الجديد حتى في الغرب لم يكن ثابت الأسس وان حالتهم في اوروبا الشرقية لم تكن تفضل كثيرا ما كانوا عليه ، خلال القرون الوسطى . وتراءى ليهود أوروبا الشرقية الذين كانوا ولا يزالون يؤلفون اكثرية يهود العالم ، ان الامل الوحيد في خلاصهم هو هجرتهم هجرة حقيقية واسعة النطاق الى اماكن أخرى . وقد ولى القسم الاكبر منهم وجهه شطر الغرب كما ذكرنا ولكن قسما قليلا منهم لبى داعى الدين القديم فحول وجهه نحو فلسطين . وقد كان مبعث هذه الحركة في روسيا ، غير ان يهود الغرب كانوا يدعمونها ويؤيدونها ، ففى سنة ١٨٦٠ تشكلت في فرنسا مؤسسة الاتحاد الاسرائيلى العالمى (الأليانس) لمساعدة اليهود المضطهدين ، وعقب تأسيسها ببضع سنوات فتحت مدرسة زراعية بالقرب من يافا . وفي سنة ١٨٧١ تأسست في انكلترا مؤسسة مماثلة لتلك سميت بالجمعية الانكليزية اليهودية . غير ان اكبر مساعدة قدمت لاسكان اليهود في فلسطين كان مصدرها سخاء البارون ادمون دو روتشيلد الذى أسس على نفقته سبع مستعمرات كانت طلائع المستعمرات اليهودية في فلسطين ، وأنشأ صندوقا لصيانة وتوسيع الاستعمار

٢٦ وقد كان من نتائج هذه الحركة الجديدة ان ازداد اليهود في فلسطين زيادة لا يستهان بها . فقد بلغ عددهم ٨٠٠٠٠ نسمة في سنة ١٩١٤ بينما كان يقرب من ٢٥٠٠٠ في سنة ١٨٨١ . واستوطن القسم الاكبر من أولئك المهاجرين القدس وحيفا ويافا وضواحى تلك المدن غير ان ١٢٠٠٠ نسمة منهم توزعوا في ٤٣ مستعمرة زراعية . وهؤلاء المهاجرون الجدد، سواء في ذلك سكان المدن او المستعمرات ، كانوا يختلفون عن سكان فلسطين القدماء من اليهود اختلافا بينا ، وما لبث هذا الاختلاف ان اصبح اكثر بروزا فيما بعد . فالسكان القدماء وخاصة سكان (المدن المقدسة) وسكان الجبال — كمدينة الخليل في الجنوب ومدينتى صفد وطبرية في الشمال — كانوا قد كيفوا انفسهم على العيش بين العرب منذ عهد طويل غير ان المهاجرين الجدد كانوا يحملون معهم فكرة جديدة ، فقد أرادوا ان لا يندمجوا في حياة فلسطين كما وجدوها ، وينشئوا لانفسهم طرازا خاصا من الحياة ويؤسسوا مجتمعا يهوديا يتخذونه واسطة لاحياء الثقافة العبرية وهذه الفكرة الجديدة عرفت باسم (الصهيونية)

٢٧ ان الصهيونية من ناحيتها السلبية هى «مبدأ الخلاص» . ولكن مرماها لم يكن يتناول الخلاص من الاخطار الواقعية بقدر ما يتناول الخلاص من المساوىء المعنوية التى تلازم حياة اليهود في بلاد التشتيت . والحق ان الصهيونية لاقت هوى شديدا في نفوس الطبقة المثقفة من اليهود الذين كانوا قد تحرروا في ممالك اوروبا الغربية واصبحت حياتهم وحريتهم فيها مضمونة كل الضمان . ثم ان منشأ الصهيونية هو الاعتقاد بأن التحرر والاندماج في الشعوب الاخرى لن يتوصلا قط الى حل المشكلة اليهودية . فهذه العملية المزدوجة كانت عندئذ قد احدثت رد فعل مخيف . ولقد كان من المحتمل والمعقول ان تتجاوز اللاسامية المنتشرة في أوروبا الخليج ، وتمتد من هناك عبر الاطلانتيك . ثم انه بقطع النظر عن كل ذلك كان ثمة عدد كبير من اليهود — وان لم يكن ذلك ينطبق على الكل — حتى في انكلترا والولايات المتحدة الاميركية ممن يشعرون بأنهم بالرغم مما منحوه من المساواة ، وما سموا اليه من المناصب فالمجتمع الذى كانوا يعيشون فيه لم يعتبرهم قط كجماعة من افراده بكل ما في هذه العبارة من معنى . فاليهودى ظل مختلفا عن البقية ومنعزلا نوعا ما ومهما بلغ من حب الناس له واحترامهم اياه فأنهم ظلوا يفكرون به ويتكلمون عنه كيهودى . وما دام اليهود يؤلفون فريقا خاصا ضمن المجتمع الكبير الذى يعيشون فيه بدلا من ان يكونوا مندمجين تمام الاندماج في ذلك المجتمع فهم سيظلون دائما كأقلية . ومن هذه الناحية سيظل العالم بأجمعه عبارة عن «غيتو» واسع لليهود حتى ولو اصبحت جميع الامم غير اليهودية متسامحة مع اليهود وموالية لهم . ولقدكان لوضع الاقليات هذا ، نفس الاثر الذى كان لاصل اليهود وعقيدتهم في وسمهم بطابع جعلهم يختلفون عن سواهم من الناس . فكل أمة من أمم العالم المتمدن ، ما عدا اليهود ، تملك في احدى بقاع الارض موطنا تؤلف فيه اكثرية السكان ويحق لها ان تدعوه موطنها الخاص ، ولها ايضا دولة تمنح رعاياها الذين يعيشون كأقليات بين الامم الاخرى ، وضعا يجعلهم اكثر تساويا مع مواطنى تلك الامم من اليهود

٢٨ وللصهيونية ايضا ناحيتها الايجابية . فالتخلص من «عيشة الاقلية» من شأنه ان يتيح لليهود فرصة يظهرون فيها مبلغ ما يستطيعون ان يفعلوه

كأفراد وطائفة وأمة يهودية . لقد كونوا لانفسهم تاريخا في السابق فلو كانت لهم بلاد خاصة بهم لكان في وسعهم ان يكوّنوا ذلك التاريخ من جديد ، وفي نظر معظم الصهيونيين لا يمكن ان تكون تلك البلاد الا فلسطين . غير ان هذا القطر الصغير لا يستوعب اكثر من جزء صغير من جميع يهود العالم ، ولكن المسألة لم تكن تتناول قط رجوع جميع اليهود الى (وطنهم) . واتساع الارض في نظر الصهيونيين لم يكن الا أمرا ثانويا في تلك الايام ، فلو مكّن اليهود الذين يعودون الى فلسطين من ان ينهجوا فيها حياة قومية ، مهما كان نطاقهم محدودا ، لكان ذلك وافيا بسد حاجاتهم النفسانية ولرفع عنهم الحيف الذى يلازمهم من شعورهم بتدنى مكانتهم . وتلك الحياة القومية ينبغى بدون جدال ان تكون حياة قومية حقيقية قوية في روحها . ولذلك كان نشوء الصهيونية منذ البدء مقرونا بفكرة احياء اللغة العبرية كلغة للتخاطب والتداول بين افراد الشعب ، وعندما تشددت جمعية اسعاف اليهود الالمان — التى أسست في المانيا على غرار المؤسسات المماثلة لها في فرنسا وانكلترا — في وجوب اتخاذ اللغة الالمانية كلغة للتدريس في مدارسها في فلسطين ، اضرب المعلمون عن العمل وانسحب عدد كبير من الطلاب من تلك المدارس وأنشئت مدارس جديدة ذات طابع عبرى صرف . ولذلك كان الفرق بين جماعات اليهود الجديدة وسكان فلسطين القدماء من اليهود بارزا منذ البدء

٢٩ وقد دخلت الصهيونية ميدان السياسة العملية في سنة ١٨٩٧ اذ دعا تيودور هرتسل ، الروائى والصحفى الفينى الاصل ، الى عقد مؤتمر عام للصهيونية العالمية في بال مدفوعا الى ذلك بقضية دريفوس ، فأسس هذا المؤتمر الجمعية الصهيونية . وبصفته الرئيس الاول لتلك الجمعية بذل جهوده لنيل براءة من سلطان تركيا تسمح بالاستعمار اليهودى في فلسطين . ولكن لما كان الاتراك ما زالوا يظهرون نفورهم من ازدياد الهجرة اليهودية الى فلسطين منذ أوائل العقد التاسع حتى القرن التاسع عشر ، أدرك هرتسل ضرورة الحصول على معاضدة دولة أوروبية قوية ، فحول وجهه نحو انكلترا اذ ان فكرة استقرار اليهود ثانية في فلسطين كانت موضع الاهتمام في انكلترا اكثر منها في اية بلاد أخرى . فقد سبق للورد شافتسبورى منذ سنة ١٨٤٠ ان

اقترح مشروعا للاستعمار اليهودى بضمانة دولية كوسيلة للاستفادة من «ثروة الشعب اليهودى ونشاطه» في احياء واعمار بلاد متأخرة . وقد اتى جورج اليوت ولورنس اوليفانت بصراحة على ذكر الامنية التى ترمى اليها الصهيونية وحبذاها تحبيذا شديدا . وكان أبرز انصار الصهيونية من اليهود الانكليز ديزرائيلى الشاب والسر موزس مونتفيورى ولكن حكومة انكلترا لم تكن في وضع يمكنها من فرض الصهيونية بالقوة على السلطان . وباستثناء البعثة التى ارسلتها لاستكشاف حالة ذلك القسم من صحراء سينا الواقع ضمن الحدود المصرية لم تقم بخطوة عملية نحو تحقيق هدف الصهيونية الا في سنة ١٩٠٣ حينما خول وزير الخارجية اللورد لاندساون ، بناء على طلب المستر جوزف تشامبرلن الذى كان آنئذ وزيرا للمستعمرات ، صلاحية عرض مقاطعة في مرتفعات افريقيا الشرقية البريطانية على الصهيونيين كى ينشئوا فيها مستعمرة يهودية بحيث تكون تلك المستعمرة مالكة لكافة سلطات الحكم الذاتى تحت اشراف الحكومة البريطانية العام . وقد كانت تلك التقدمة حرية بالتقدير وأغرت كثيرا من الصهيونيين على القبول بها ولكن اكثر الصهيونيين قاوموها بشدة لانه لم يكن في وسعهم ان يتصوروا ان اليهود يستطيعون بناء حياتهم القومية من جديد في بلاد ليست بموطنهم القديم ، وقد استطاع هؤلاء القضاء على هذه الفكرة مؤيدين بما ورد في تقرير من التقارير عن مناخ وأحوال أفريقيا الشرقية غير الملائمة

٣٠ وهكذا كانت آمال الصهيونية لا تزال معلقة على فلسطين دون غيرها عندما نشبت الحرب العامة واتضح للناس ان الامبراطورية العثمانية ستخوض غمارها الى جانب دول الائتلاف مع ما يعنيه ذلك من احتمال خروج فلسطين عند نهاية الحرب من أيدى الترك الى أيد أخرى

الفصل الثانى

الحرب والانتداب

(١) الثورة العربية

١ كانت الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية لبضع سنوات خلت قبل الحرب الكبرى صعبة المراس غير مستكينة لحكم السلطان في الاستانة ، وكثيرا ما تولى الجيش التركى قمع الفتن والقلاقل التى كانت تثيرها القبائل العربية الحرة النزعة في جزيرة العرب . ولم يكن نمو الحركة القومية بين الشبيبة المثقفة في سوريا بأقل خطرا من تلك القلاقل على النفوذ العثمانى . ويرجع منشأ هذه الحركة الاخيرة الى اليقظة التى عمت البلاد العربية في سنة ١٨٦٠ والتى كان هدفها بعث الاهتمام بتاريخ العرب واحياء الثقافة العربية . فقد تألفت في ذلك الحين جمعيات ترمى الى العناية بدرس عصر العرب الذهبي واحياء الآداب العربية واشتد عضو هذه الحركة بتأسيس الكلية السورية الانجيلية التى أنشئت سنة ١٨٦٦ تحت رعاية الاميركان ثم ما لبثت ان اشتهرت في سائر انحاء الشرق باسم روبرتس* . ولقد كان لهذه الكلية فضل كبير في إنارة أذهان الشبيبة السورية بالحركة الفكرية التى كانت تسود العالم الاوروبى في ذلك الحين بما فيها فكرة الحكم الذاتى والجنسية ، وكان لا مفر للمدارس الاميركية في سوريا من ان تبعث الروح القومية في الشبيبة ، شأن المدارس البريطانية في الهند . ثم مضى على القضية جيل من الزمن او اكثر دون ان تتقدم الى الامام الا الشىء اليسير في ظل حكم عبد الحميد الاستبدادى . غير ان الانقلاب الذى قامت به جمعية تركيا الفتاة في سنة ١٩٠٨ ما لبث ان خاله الناس، خلال فترة من الزمن، بادرة عصر جديد للحرية يتناول الامبراطورية بأسرها ، واضطر السلطان ان يمنح دستورا يستند الى مبدأ تمثيل كافة الولايات . غير ان عرب سوريا لم يكونوا ممثلين التمثيل الكافي في البرلمان الاول الذى ألف بعد هذا الانقلاب ولم يكن لهم سوى ثلاثة اعضاء من بين الاعضاء الاربعين الذين كانوا يؤلفون مجلس الاعيان ، وما لبث ان ظهر ان الامال التى كان العرب يمنون انفسهم بها من استقلال الولايات العربية وجعلها تعمل في سبيل رقى العرب ورفع الثقافة

---

* (لعل المقصود الجامعة الاميركية في بيروت — المترجم)

العربية الى أوج مستواها قد قضى عليها بالخيبة . فقد كانت جمعية الاتحاد والترقى ذات الحول والطول تعمل على تقوية المركزية بدلا من «الحكم الذاتى» المحلى ، وتسعى لتشريد العرب ، لا لاحياء النهضة العربية وبذلك اضطرت روح العرب القومية الى التوارى . غير ان العرب اخذوا منذ سنة ١٩٠٩ يؤلفون الجمعيات السرية في باريس واستانبول والقاهرة ودمشق وبيروت ، وفي سنة ١٩١٣ عقد مؤتمر عربى في باريس واخذت الافكار تتجه الى القيام بثورة عربية عامة ، اذا ما سنحت الفرصة الملائمة لذلك ، وانشاء دولة عربية حرة متحدة تكون عاصمتها دمشق . ولم تكن الحكومة التركية غافلة عن هذه الدعاية التحريضية بل انها عملت ما في وسعها ان تعمله لقمعها والقضاء عليها . وقد اثارت محاكمة عزيز على التى جرت في سنة ١٩١٤ اهتماما كبيرا في اوروبا الغربية

٢ هكذا كانت الحالة السائدة في البلاد عندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب في ٣١ تشرين الاول سنة ١٩١٤ . وقد ظهر للحلفاء حين دخول تركيا في الحرب انهم يواجهون خطرين اثنين ، اولهما ان سوريا وفلسطين قد تتخذان قاعدة لهجوم تركى—ألمانى على قناة السويس ، والثانى ان نفوذ الخليفة قد يستعمل في اثارة جميع المسلمين وحملهم على اعلان الجهاد او حرب دينية ضد الحلفاء . وتلافيا للخطر الاول حشدت الجيوش في مصر ، ودرءا للخطر الثانى فتح باب المفاوضات مع الشريف حسين وقد كان عندئذ شريف مكة وأميرها والسادن الوراثى للحرمين الشريفين في مكة والمدينة ، وكانت تساور الحسين وشعبه منذ أمد طويل نفس الافكار التى تساور الوطنيين السوريين من الرغبة في رفع النير التركى عن أعناقهم ، فأحيط علما بأن اشتراكه في الحرب الى جانب الحلفاء قد يؤدى الى تحقيق تلك الامنية . وعندما أعلن السلطان والخليفة الجهاد ، منع الحسين ان يدعى له في مساجد المدينتين المكرمتين . ولكنه وقف عند ذلك الحد ولم يأت بعمل آخر حتى جاءت الخطوة الثانية من الجانب البريطانى . ففى شهر حزيران سنة ١٩١٥ اوضحت السياسة البريطانية فيما يتعلق ببلاد العرب الاصلية عن طريق منشور صدر في مصر والسودان وبلاد العرب واعلن فيه ان استقلال جزيرة العرب سيكون مضمونا عند عقد السلم

٣ غير ان الامبراطورية العثمانية كانت تشتمل على ولايات عربية أخرى وكان لاحتمال انفصال تلك الولايات عن الامبراطورية العثمانية مساس بمصالح أخرى غير المصالح البريطانية . ففى شهر آذار سنة ١٩١٥ أعلنت الحكومة الافرنسية انه اذا حدث ما سبق بيانه من انفصال تلك الولايات عن تركيا ففرنسا ستطالب بفرض رقابتها على سوريا بما فيها فلسطين (التى كانت تشملها لفظة سوريا منذ أمد طويل)، فقامت لجنة حكومية بدرس هذا الاقتراح وذكرت هذه اللجنة في تقريرها الذى قدمته في شهر حزيران سنة ١٩١٥ ان ادعاء فرنسا بسوريا الشمالية يجب التسليم به ، غير انه بالنظر لما للارض المقدسة من الاهمية العالمية فمن الضرورى الاحتفاظ بالقدس وبقسم من فلسطين لادارتها بواسطة ادارة دولية

٤ وفي غضون هذه المدة كانت كفة الحلفاء في هذه الجبهة الحربية هى الكفة الراجحة . ففى شهر شباط سنة ١٩١٥ رد الهجوم التركى—الالمانى عن قناة السويس بصورة حاسمة ، وفي شهر نيسان اخذ الحلفاء يحتلون غاليبولى وقد كانت بشائر هذه الحملة خلال الاشهر الاولى من الشروع فيها حسنة جدا ومفعمة بالآمال . ولم يحل شهر تموز حتى كانت الاشاعات القائلة بقرب سقوط استانبول قد عمت كل الشرق انتشارا فحدث من جراء ذلك رد فعل سريع على الرأى العام العربى ، اذ قررت اللجنة الوطنية السرية في سوريا من جهة ، رفض ما قطعته لها الحكومة العثمانية والحكومة الالمانية من الوعود بالاستقلال واعتزمت توحيد العمل مع شريف مكة ، ووجه الحسين من الجهة الاخرى بتاريخ ١٤ تموز سنة ١٩١٥ كتابا الى السر هنرى مكماهون الذى كان في ذلك الحين مندوبا ساميا في مصر ذكر له فيه الشروط التى يستطيع على اساسها التعاون مع الحكومة البريطانية ضد الاتراك واهم ما جاء في هذا الكتاب الفقرة التالية :—

«يجب ان تعترف انكلترا باستقلال البلاد العربية التى يحدها شمالا مرسين واطنة حتى الدرجة ٣٧ من خط العرض الذى يقع عليه بيره جك واورفه وماردين ومديان وجزيرة امادية (الجزيرة) حتى حدود فارس ، وشرقا حدود فارس حتى خليج البصرة ، وجنوبا المحيط الهندى ، يستثنى من ذلك عدن التى تبقى كما هى ، وغربا البحر الاحمر والبحر المتوسط حتى مرسين»

وطبيعى ان هذا الطلب يتجاوز كثيرا جزيرة العرب التى سبق الوعد باستقلالها فقد اشتمل على كافة العالم العربى في آسيا تقريبا . وغنى عن البيان ان الفكرة القومية عند السوريين كان لها أثرها الكبير في الايحاء بهذا الطلب وقد رد السر هنرى مكماهون بكتاب ودى مشجع قال فيه ان البحث في الحدود سابق لاوانه

٥ وكانت قضية الحلفاء قد صدمت صدمة عنيفة قبل ذلك ببضعة أسابيع ، ففى ١٠ آب منى الهجوم الذى قامت به الجيوش البريطانية على صارى باير من خليج سوفلا بالفشل، ولاح ان سقوط استانبول قد أرجىء الىاجل غير مسمى، الامر الذى ادى بالطبع الى زيادة المخاطر التى يتعرض لها العرب فيما لو قاموا بثورة علنية. وظهر بالتالى تغيير في لهجة الكتاب الثانى الذى ارسله الشريف الحسين الى السر مكماهون بتاريخ ٩ ايلول فقد جاء في هذا الكتاب ما يلى :—

«ويعذرنى فخامة المندوب اذا قلت بصراحة ان «البرودة» و «التردد» اللذين ضمنهما كتابه فيما يتعلق بالحدود . . . . . ان هذا كله يدل على عدم الرضا او على النفور او على شىء من هذا القبيل»

وكان السر هنرى مكماهون قد احيط علما في نفس الوقت الذى تلقى فيه هذا الكتاب بنبأ المحادثات التى جرت مع مندوب عن اللجنة الوطنية السورية اذ اوضح ذلك المندوب بجلاء ان موقف العرب في الاختيار بين الدول الوسطى وبين الحلفاء سيكون معلقا على نوع الضمانا تالتى تقدمها بريطانيا لاستقلالهم في المستقبل . وقد أكد ان العرب ، مع حرصهم على ان تكون كافة البلاد العربية حرة يسلمون بوجود مصالح لبريطانيا في العراق ومصالح لفرنسا في الشاطىء السورى . غير انهم يصرون على استقلال سوريا الداخلية اى سنأجق دمشق وحلب وحما وحمص . وقد قام السر هنرى مكماهون بابلاغ هذا النبأ ، مع كتاب الشريف حسين ، الى السر ادوارد غراى في وزارة الخارجية ففوض السر هنرى مكماهون بان يرسل جوابا للشريف حسين على الاسس التى اقترحها هو بنفسه ، وعلى أثر ذلك ارسل السر هنرى مكماهون الكتاب التالى الى الشريف حسين بتاريخ ٢٤ تشرين الاول :—

«لقد تلقيت كتابكم (المؤرخ في ٩ أيلول) بكثير من الغبطة والسرور وكان للعبارات الودية المخلصة التى وردت فيه اكبر تأثير في نفسى

«وانه ليؤسفنى انكم لاحظتم في كتابى الاخير وحديثى عن قضية الحدود شيئا من البرودة والتردد مع انى لم اقصد ذلك بل كنت اود ان اقول ان الوقت لم يحن بعد للبحث فيها بحثا مثمرا

«وقد ادركت من كتابكم الاخير انكم تعلقون اهمية كبرى على قضية الحدود وانكم تعتبرونها من المسائل الحيوية فارسلت مضمون كتابكم الى الحكومة البريطانية وانه ليسرنى أن ارسل اليكم البيانات التالية التى أثق كل الثقة بانها ستفوز برضائكم

«ان سنجقى مرسين والاسكندرونة وبعض الاقسام السورية الواقعة في غربى سناجق دمشق وحمص وحما وحلب لا يمكن ان يقال عنها انها عربية محضة ولذلك يجب ان تستثنى من الحدود المقترحة . ونحن نوافق على تلك الحدود مع التعديلات المشار اليها أعلاه ، على أن لا تنتقص شيئا من معاهداتنا الحالية مع الزعماء العرب. اما الاراضى التى تستطيع انكلترا العمل فيها بملء الحرية ودون ان توقع ضررا بمصالح حليفتها فرنسا فقد خولت باسم حكومة بريطانيا العظمى أن أعطيكم التأكيدات التالية بشأنها وان اجيب على كتابكم بما يلى :—

«ان انكلترا مستعدة، على أساس التعديلات المشار اليها اعلاه ان تعترف باستقلال العرب ضمن البلاد المشمولة في الحدود والتخوم التى اقترحها شريف مكة ، وان تؤيد ذلك الاستقلال . وتضمن بريطانيا العظمى حماية الاراضى المقدسة من كل اعتداء خارجى وتعترف بانها مصونة من كل تعد

«وتقدم بريطانيا ارشادها للعرب ، عندما تسمح الحالة بذلك ، وتساعدهم على تأليف شكل الحكومة الذى يلوح أنه أفضل الاشكال ، في مختلف البلاد العربية المذكورة

«والمفهوم من الناحية الاخرى ان العرب قد قرروا الاقتصار على استمداد الاستشارة والمعونة من بريطانيا وحدها وان يكون جميع المستشارين الاوروبيين والموظفين الاخرين الذين يحتاجون اليهم لتنظيم دوائر مملكتهم ، من البريطانيين

«أما فيما يتعلق بولايتى البصرة وبغداد فان العرب يعترفون بأن ما لانكلترا فيهما من المركز والمصالح المقررة يستلزم شكلا اداريا خاصا ، واشرافا خاصا يكفل المحافظة على تلك الانحاء من الاعتداءات الخارجية ، ويعمل على تأمين راحة واطمئنان السكان والمحافظة على مصالحنا الاقتصادية المشتركة فيها

«وانى لعلى ثقة بان هذا التصريح يجعلكم ابعد ما تكونون عن الشك في عطف بريطانيا على أمانى اصدقائها التقليديين العرب ويؤدى حتما الى تحالف وثيق أبدى

سيكون من نتائجه المباشرة طرد الاتراك من البلاد العربية وتحرير العرب من النير التركى الذى كان ولا يزال يرهق اعناقهم منذ أعوام . . . . »

ان الجملة الثانية من جمل هذا الكتاب التى أشرنا اليها خصيصا بخط تحتها هى من الاهمية بمكان كبير بالنسبة الى الطلب الذى تقدمت به حكومة فرنسا في شهر آذار سنة ١٩١٥ بان يكون لها وحدها حق الرقابة على سوريا باسرها بما فيها فلسطين . غير ان الجملة الاولى هى التى اصبحت محورا للخلاف فيما بعد

٦ وتدل الخارطة المثبتة في الصفحة المقابلة ان البلاد المبحوث عنها كانت في عهد الحكومة العثمانية مقسومة الى ثلاث مناطق ادارية هى ولاية حلب وولاية سوريا وولاية بيروت . ولقد كانت ولاية سوريا تمتد جنوبا بحيث تشمل المنطقة المعروفة بشرق الاردن في حين ان ولاية بيروت كانت تمتد جنوبا حتى تصل الى مكان يقرب من يافا . أما القسم الباقى من فلسطين ، بما فيه مدينة القدس ، فلم يكن تابعا لاية ولاية من هذه الولايات بل كان يؤلف «سنجقا مستقلا»

٧ ان القضية العربية التى بسطتها اللجنة العربية العليا امامنا بصورة مستكملة اثناء تأدية الشهادات كانت ولا تزال تدور حول دخول فلسطين في المنطقة التى وعد السر هنرى مكماهون بالاعتراف باستقلال العرب فيها . والنقطتان الاساسيتان اللتان تستند اليهما اللجنة في ذلك هما : أولا ، انه ما دام البحر الابيض المتوسط يؤلف قسما من الحد الغربى للمنطقة المستقلة التى اقترحها الشريف حسين فليس من الممكن ان يكون قد قصد استثناء شواطىء ذلك البحر بكاملها من تلك المنطقة . ثانيا ، ان دمشق هى أبعد نقطة في جهة الجنوب ورد ذكرها في الحدود ولا يمكن اعتبار فلسطين واقعة في الجهة الغربية منها

٨ اننا لم نعتبر ان الصلاحية المخولة لنا تتطلب منا القيام بما يستلزمه البحث المفصل في وثائق ومستندات مضى عليها نحو عشرين سنة من اعادة درس الموضوع دراسة وافية من الاساس . ونرى انه يكفى لهذا التقرير ان نذكر ان الحكومة البريطانية لم تقبل قط بالقضية العربية المبسوطة على الوجه المذكور

فعندما عرضت هذه القضية رسميا لاول مرة بواسطة الوفد العربى الذى ذهب الى لندن في سنة ١٩٢٢ ، اجاب وزير المستعمرات (وقد كان عندئذ المستر تشرتشل) بما يلى:—

«وقد استشهد الوفد بذلك الكتاب (اى كتاب السر هنرى مكماهون المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول سنة١٩١٥) ذاكرا أنه يتضمن وعدا لشريف مكة بالاعتراف باستقلال العرب ضمن ما اقترحه من حدود ، وبمعاضدة ذلك الاستقلال ولكن هذا الوعد كان مقيدا بتحفظ ورد في الكتاب نفسه فاخرج عن نطاقه في جملة ما أخرج تلك الاقسام من سوريا الواقعة غربى سنجق دمشق وما زالت حكومة جلالته ترى ان هذا التحفظ يشمل ولاية بيروت وسنجق القدس المستقل وبذلك تكون فلسطين كلها الواقعة غربى الاردن قد استثنيت من العهد الذى قطعه السر هنرى مكماهون»

٩ ومما يؤسف له كل الاسف ان الحكومة البريطانية لم تكن قادرة على ايضاح قصدها للشريف حسين بسبب ظروف الحرب الاضطرارية . ففلسطين كما يلاحظ لم يرد لها ذكر صريح في كتاب السر هنرى مكماهون المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ ولم يشر اليها قط في المكاتبات التى تبودلت فيما بعد . ولقد كانت ولايتا حلب وبيروت المنطقتين الوحيدتين من هذه المناطق اللتين دار حولهما البحث في المكاتبات التالية التى تبودلت بين السر هنرى مكماهون والشريف حسين ، اذ اكد الشريف ان هاتين الولايتين هما عربيتان صرفا . ولما ذكر السر هنرى مكماهون ان لفرنسا مصالح فيهما اجاب الشريف بأنه وان كان لا يتنازل عن كامل مطالبه في الشمال فهو لا يود ان يضر التحالف القائم بين بريطانيا وفرنسا واستطرد قائلا : «ولن نطلب ما ندعه الان لفرنسا في بيروت وسواحلها ، الا بعد انتهاء الحرب» ولم تقع اية مساومات أخرى حول الحدود ولم يبق على حكومة بريطانيا الا ان تمد الشريف بالاعانة الشهرية من الذهب والبنادق والذخيرة والاطعمة التى كان في حاجة اليها لاعلان الثورة ومواصلتها

١٠ وحدث في غضون هذه المدة ان ثبتت مصالح فرنسا في سوريا من جديد . ففى شهر تشرين الثانى سنة ١٩١٥ اى بعد ان قطع السر هنرى مكماهون عهده للشريف حسين بمدة قصيرة اصدر السر أدوارد غراى تعليماته

بفتح باب المفاوضات في لندن مع المسيو جورج بيكو ممثل حكومة فرنسا بقصد التوفيق بين مطالب بريطانيا وفرنسا والعرب في المنطقة السورية وأصر المسيو بيكو منذ البدء على وجوب تخصيص سوريا بأسرها حتى الحدود المصرية لفرنسا ثم وافق بعد التشاور مع حكومته على ان يدير العرب سوريا الداخلية تحت النفوذ الافرنسى . وعقب ذلك جرت مفاوضات أخرى بين المسيو بيكو والسر مارك سايكس وهذا بدوره استشار الحكومة الروسية ، واخيرا وضع في شهر ايار سنة ١٩١٦ اتفاق اشتهر فيما بعد باتفاق «سايكس—بيكو» وقد قضى هذا الاتفاق بتقسيم المنطقة العربية الواقعة شمال جزيرة العرب على الصورة التالية:—

(١) تشرف فرنسا على الشقة الساحلية المبتدئة على بعد قليل من شمال حيفا الى ما بعد مرسين بمسافة قليلة

(٢) تشرف بريطانيا على جنوبى العراق من خليج فارس الى ما بعد شمالى بغداد بقليل بالاضافة الى منطقة خاصة صغيرة حول حيفا

(٣) «ورغبة في المحافظة على المصالح الدينية لدول الائتلاف تفصل فلسطين مع الاماكن المقدسة عن الاراضى التركية وتنشأ فيها ادارة خاصة يعين شكلها بالاتفاق بين روسيا وفرنسا وبريطانيا العظمى»

(٤) وقد تركت بقية الاراضى المبحوث عنها للدولة العربية او لاتحاد الدول العربية على ان تقوم فرنسا بتقديم المشورة والمساعدة الادارية التى قد يحتاج اليها العرب في داخلية سوريا وان تقوم انكلترا بمثل ذلك ايضا في شمالى العراق والبلاد الواقعة شرق الاردن

١١ وقد بقى هذا الاتفاق سرا مكتوما الى ان قامت الحكومة الروسية البلشفية في شهر تشرين الثانى سنة ١٩١٧ بنشر نسخة منه وجدتها في قلم محفوظات وزارة الخارجية في بتروغراد . ولذلك لما اعلن الشريف حسين الحرب على الاتراك في شهر حزيران سنة ١٩١٦ كان يجهل وجود اى عهد آخر خلاف عهد مكماهون . اما تفاصيل الثورة العربية فقد اصبحت معروفة للخاص والعام مما ناله لورنس فيها من شهرة وما كتبه عنها من مؤلفات . ولذلك

نقتصر هنا على تلخيص أهم مظاهرها . فحوالى أواخر سنة ١٩١٦ كان عرب الحجاز قد تغلبوا دون مقاومة على مراكز الاتراك المنعزلة في جنوبى بلادهم ولكنهم لم يستطيعوا ان يزحزحوا حامية المدينة المنورة التى كانت على اتصال بالقوات التركية الرئيسية في الشمال بواسطة سكة حديد الحجاز . وقد توالى الهجوم في سنة ١٩١٧ على مراكز الاتراك واتلفت من وقت الى آخر مساحات وافرة من السكة الحديدية وعندما احتل الجيش البريطانى فلسطين في خريف سنة ١٩١٧ قام العرب — وكان حينئذ قد تم تدريب بضعة آلاف منهم في قوة نظامية — بنصيبهم من العمل فيما وراء الاردن في ميمنة الجيوش الزاحفة . ومما لا شك فيه ان تعاونهم هذا كان عاملا في نجاح الحملة التى انتهت باحتلال القدس في اليوم التاسع من شهر كانون الاول سنة ١٩١٧ ، واخراج القوات التركية نهائيا من فلسطين في الخريف التالى . ولقد كان لثورة الشريف العلنية ، بالاضافة الى ما تقدم ، تأثير فعال في اكتساب عواطف القبائل غير الحجازية التى كانت تتنازعها مختلف الاهواء

١٢ غير ان شعب الشريف نفسه هم الذين تحملوا عبء القتال، أما عرب فلسطين فلم يثوروا ضد الاتراك وبينا كان بعضهم ممن كانوا جنودا في الجيش التركى يفرون من ذلك الجيش بقى البعض الاخر فيه يواصل القتال في صفوف الاتراك . غير انه يجب ان لا يغرب عن البال ان القيام بالثورة في الصحراء أسهل كثيرا منه في بلاد كانت لا تزال في قبضة الاتراك ومعرضة لاشد المعاملة قسوة كلما تقدمت الجيوش البريطانية في حملتها . والواقع ان الاتراك قد اختلط عليهم الامر كثيرا بالنظر لعدم تمكنهم من الاعتماد على ولاء السكان واخلاصهم فقد كان الوطنيون السوريون يقومون ببث الدعاية المفسدة في صفوف جيوشهم ودفع البعض منهم ثمن هذا العمل على اعواد المشانق

(٢) تصريح بلفور

١٣ ان خوض الامبراطورية العثمانية لغمار الحرب أثار الامال القومية في اليهود كما أثارها في العرب . فقد لاح لليهود ان انتصار الحلفاء قد يفتح بابا لرجعتهم الى فلسطين على مجال أوسع كثيرا مما كان يظن ممكنا حتى ذلك الحين .

ولذلك عمد الزعماء الصهيونيون الى وضع ارائهم في قالب مشروع نهائى لعرضه على حكومات الحلفاء عند اول فرصة ملائمة تسنح لهم

وفي أواخر سنة ١٩١٦، اخذت تضعف مقاومة الحكومة الروسية القيصرية لهم . وقد كانت هذه المقاومة العقبة الكؤود التى تعترض سبيلهم . وعندما صحت النية على زحف الجيوش البريطانية على فلسطين في شهر شباط سنة ١٩١٧ فتح باب المفاوضات الرسمية بين الصهيونيين والحكومة البريطانية ، وتلتها مفاوضات أخرى بينهم وبين الحكومتين الافرنسية والايطالية فتمت الموافقة رسميا على المشروع الصهيونى في باريس وروما كما في لندن وأرجىء نشر هذه الموافقة حتى أواخر شهر تشرين الاول سنة ١٩١٧ عندما ظهر ان انتصار الجنرال اللنبي في حملته اصبح امرا محققا . وفي اليوم الثانى من شهر تشرين الثانى من تلك السنة نشرت الحكومة البريطانية بيانا بسياستها ، اشتهر فيما بعد «بتصريح بلفور» ، بصفة كتاب وجهه مستر بلفور ، الذى كان عندئذ وزيرا للخارجية . الى اللورد روتشيلد ، وفيما يلى نص هذا الكتاب:—

«يسرنى جدا أن أبلغكم ، بالنيابة عن حكومة جلالته ، التصريح التالى الذى ينطوى على العطف على أمانى اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته :—

«ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جليا انه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يضير الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق او الوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى»

١٤ وكان نص هذا التصريح قد عرض قبل نشره على الرئيس ويلسون واقترن بموافقته ، وفي ١٤ شباط سنة ١٩١٨ أيدته الحكومة الافرنسية تأييدا علنيا ثم تلتها الحكومة الايطالية فأيدته بتاريخ ٩ ايار سنة ١٩١٨

١٥ ان تصريح بلفور ، كما هو الحال في عهد مكماهون ، لم يأت معربا عن عاطفة مستجدة بالمرة . فالرأى العام البريطانى الذى كان يعطف قبل الحرب على ضحايا الحكومة العثمانية السابقة كان يعطف بنفس المقدار ايضا على ضحايا الاضطهاد اللاسامى . غير ان مقتضيات الحرب كان لها في كلتا هاتين الحالتين اثرها الفعال في تحديد الزمن الذى اخذت فيه هذه العواطف تخرج من حيز

جامعة بيرزيت
معهد الدراسات الشرقية
مكتبة

الفكر الى حيز العمل، كما كان لها أثرها ايضا في تكوين الشكل العملى الذى اتخذته. فقد ذكر لنا المستر لويد جورج الذى كان رئيسا للوزارة في ذلك الزمن في سياق الشهادة التى أدلى بها امامنا انه بالرغم من ان القضية الصهيونية كانت تلقى معاضدة واسعة في بريطانيا واميركا قبل شهر تشرين الثانى سنة ١٩١٧ ، كان اعلان تصريح بلفور في ذلك الحين أمرا «اقتضته موجبات الدعاية» . وشرح لنا الموقف الحرج الذى كان يحيق بدول الحلفاء والدول المشتركة معها في ذلك الوقت . فالرومانيون كانوا قد سحقوا ومعنويات الجيش الروسى كانت قد اخذت في الانحلال ولم يكن في وسع الجيش الافرنسى آنئذ ان يقوم بهجوم واسع المجال ، وكان الايطاليون قد فشلوا فشلا مريعا في موقعة كابوريتو كما ان الغواصات الالمانية كانت قد اغرقت ما يبلغ محموله ملايين الاطنان من السفن البريطانية ولم تكن قد وصلت الفرق الاميركية بعد الى الخنادق ، وفي تلك الحالة الحرجة ساد الاعتقاد بأن اكتساب عطف اليهود او مناوءتهم قد يكون له اثره الفعال في توجيه كفة الميزان نحو قضية الحلفاء او ضدهم ، ثم ان عطف اليهود من شأنه على الاخص ان يضمن معاضدة اليهود في أميركان ويجعل من الصعب على المانيا تخفيف قواها العسكرية وتحسين وضعها الاقتصادى في الميدان الشرقى

١٦ تلك هى الاحوال التى اصدرت فيها الحكومة البريطانية تصريح بلفور

وقد ذكر لنا مستر لويد جورج :—

«ان الزعماء الصهيونيين قطعوا لنا وعدا أكيدا مآله أنه اذا أخذ الحلفاء على عاتقهم تسهيل انشاء وطن قومى لليهود في فلسطين فانهم (أى الزعماء الصهيونيين) سيعملون كل ما في وسعهم لايقاظ عاطفة اليهود في كافة انحاء العالم وتأليبهم لمعاضدة قضية الحلفاء ، وقد بروا بوعدهم هذا»

١٧ وكيما تحاط اليهودية العالمية علما بصدور هذا التصريح وزعت ملايين من النشرات على الجاليات اليهودية في كافة انحاء العالم ، فألقيت هذه النشرات من الطائرات على المدن الالمانية والنمساوية ووزعت بسخاء في المنطقة اليهودية الممتدة من بولونيا حتى البحر الاسود

١٨ وفي غضون هذه المدة كانت الدول الوسطى قد ادركت ايضا ما لعطف اليهود من الفائدة الحربية وكانت الحكومة الالمانية في الوقت الذى صدر

فيه تصريح بلفور تعمل كل ما في وسعها لاكتساب الحركة الصهيونية الى جانبها وبعد صدور هذا التصريح أسرعت مع حلفائها الاتراك الى وضع اقتراح معاكس له . واتخذ هذا الاقتراح شكل انشاء شركة للصهيونيين الالمان على ان تمتع هذه الشركة بشكل محدود من الحكم الذاتى وبحق الهجرة الى فلسطين ، وعرف في آخر سنة ١٩١٧ ان الاتراك كانوا موافقين على هذا المشروع بناء على هذه الأسس . غير انه قبل ان تقترن هذه الامتيازات بالتصديق النهائى في استانبول كانت فلسطين قد اصبحت في قبضة الجنرال أللنبى

١٩ اما ان صدور تصريح بلفور في سنة ١٩١٧ كانت الغاية منه تأمين معاضدة اليهود للحلفاء وان هذه المعاضدة كانت آنئذ وشيكة الحصول ، فهما امران لم يدركا على حقيقتهما في فلسطين . فالعرب من جهة لا يدركون على ما يظهر ان الوضع الحالى الذى وصل اليه العالم العربى كمجموع يرجع في الدرجة الاولى الى التضحيات الكبرى التى قدمتها دول الحلفاء والدول المشتركة معها اثناء الحرب ، ولا يدركون من جهة أخرى ان تصريح بلفور الذى ساعد الى حد ما على انتصار الحلفاء وغلبتهم في تلك الحرب ، قد ساعد بذلك القدر على تحرير جميع البلاد العربية من الحكم التركى . ولو قيض للاتراك والالمان الغلبة والانتصار لكان من المستبعد ان تكون جميع البلاد العربية ، باستثناء فلسطين ، قد اصبحت مستقلة او على ابواب الاستقلال

٢٠ ويجدر بنا الان ان نبحث في معنى تصريح بلفور . لقد سمح لنا ان نفحص الاوراق والوثائق المتعلقة بالموضوع وظهر لنا ان عبارة «انشاء وطن قومى في فلسطين» كانت نتيجة توفيق بين رأى بعض الوزراء الذين كانوا يريدون انشاء دولة يهودية في النهاية ، ورأى البعض الاخر الذين لم يكونوا يفكرون في ذلك . ومن الواضح ، على كل حال ، انه لم يكن في استطاعة حكومة جلالته ان تتعهد بأنشاء دولة يهودية بل كل ما كان في وسعها عمله هو ان تتعهد بتسهيل نمو «وطن» . اما نمو هذا الوطن نموا كافيا وتطوره الى درجة يصبح معها دولة فذلك أمر يتوقف في الدرجة الاولى على حماس اليهود وعزيمتهم . وقد قال لنا المستر لويد جورج الذى كان رئيسا للوزارة في ذلك الحين في معرض الشهادة:—

«لقد كانت الفكرة ان لا يعمد في معاهدة الصلح الى اقامة دولة يهودية فورا ، بدون الرجوع الى رغبات اكثرية السكان، وهذا هو التفسير الذى فسر به التصريح في ذلك الحين . ومن الجهة الاخرى كان في النية انه متى حان الوقت لمنح فلسطين مؤسسات تمثيلية ووجد أن اليهود قد اغتنموا الفرصة التى تتيحها لهم فكرة الوطن القومى واصبحوا في غضون ذلك يؤلفون اكثرية السكان فعندئذ تصبح فلسطين دولة يهودية»

٢١ فمن الجلى اذن ان حكومة جلالته كانت تدرك في ذلك الحين انه قد ينتهى الامر بقيام دولة يهودية في البلاد بفعل الزمن ولكنها لم تكن في وضع يمكنها من القول ان ذلك قد يقع بالفعل ، او يمكنها من العمل على تحقيق هذا الامر من تلقاء نفسها . ثم ان الزعماء الصهيونيين أدركوا من جانبهم ان التصريح ليس فيه ما يحول دون انشاء دولة يهودية في النهاية وهذا ما فهمه الناس من التصريح في كل مكان آخر . فقد أدلى الرئيس ويلسون في ٣ آذار سنة ١٩١٩ بتصريح قال فيه «انى مقتنع بأن الامم المتحالفة ، بموافقة حكومتنا وشعبنا التامة هى متفقة على وضع الاسس لدولة يهودية في فلسطين» . ثم ان الجنرال سمطس الذى كان عضوا في الوزارة عند ما نشر التصريح ، ألقى خطبة في مدينة جوهانسبرغ بتاريخ ٣ تشرين الثانى تنبأ فيها عن «تدفق سيل مطرد الزيادة من المهاجرين اليهود الى فلسطين ، ونشوء دولة يهودية عظيمة فيها مرة ثانية خلال الاجيال المقبلة» . وصرح اللورد روبرت سيسل في سنة ١٩١٧ ، والسر هربرت صموئيل في سنة ١٩١٩ ، والمستر ونستون تشرشل في سنة ١٩٢٠ بتصريحات شفهية او كتابية لا يمكن ان يؤخذ منها الا انهم كانوا يرمون بفكرهم الى قيام دولة يهودية في النهاية . وقد أبدت كبريات الجرائد الانكليزية نفس هذه الصراحة في تعليقاتها على تصريح بلفور

٢٢ بقى علينا الآن ان نصف ما كان لتصريح بلفور من رد فعل على الرأى العام العربى

لقد كان اغلب الاقسام العربية من الامبراطورية التركية بما فيها العراق وسوريا وفلسطين ، تحت الاحتلال العسكرى البريطانى ، عندما توقفت رحى الحرب مع الاتراك على أثر الهدنة التى تم التوقيع عليها في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩١٨ . أما العرب فكانوا قد شجعوا في السابق على ان يعلقوا على انتصار

الحلفاء آمالهم بتحقيق استقلالهم كاملا . وقد حدث قبل ذلك بمدة ، اى في شهر كانون الاول ، ان وضع الرئيس ويلسون اربعة عشر مبدأ اساسيا للسلم وكان من جملة هذه المبادىء الاربعة عشر ، مبدأ أقرته دول الحلفاء دون ما قيد او شرط ، وردت فيه العبارات التالية:—

«ان الاجزاء التركية من السلطنة العثمانية الحالية يجب ان تضمن لها سيادتها التامة، أما الشعوب الاخرى الخاضعة الآن للحكم التركى فينبغى ان يضمن لها العيش بأمان واطمئنان وان تتاح لها فرصة الرقى في مدارج الحكم الذاتى دون ما تدخل او ازعاج»

٢٣ وفي اليوم السابع من شهر تشرين الثانى أصدرت الحكومتان البريطانية والافرنسية تصريحا مشتركا نثبت فيما يلى أهم ما جاء فيه:—

«ان الهدف الذى سعت الى تحقيقه فرنسا وبريطانيا العظمى عندما خاضتا في الشرق غمار الحرب التى أثارتها مطامع الالمان ، هو تحرير شعوبه الذين مضى عليهم ردح طويل من الزمن وهم يذوقون الامرين تحت ظلم الاتراك واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من السكان الوطنيين وتسير حسب رغائبهم الحرة

«وتحقيقا لهذه المقاصد ستقوم فرنسا وبريطانيا العظمى فورا بتشجيع ومساعدة انشاء حكومات وادارات وطنية في سوريا والعراق اللتين تم تحريرهما بواسطة الحلفاء ، وفي البلاد الاخرى التى تسعى هاتان الحكومتان لتحريرها وان تعترفا بها حين تأليفها . وهما لا تنويان قط ان تفرضا على سكان هذه الاصقاع اى شكل من المؤسسات الحكومية ، بل ان جل غايتهما ان تضمنا بما تقدمانه من المعاضدة والمساعدة الوافية حسن سير الحكومات والادارات التى يختارها السكان انفسهم»

ولما كان العرب يعتبرون فلسطين مشمولة بسوريا ، لاح لهم ان هذا البلاغ يتضمن وعدا بتحقيق كل ما يصبون اليه ، ولشد ما كان استياؤهم عندما بلغهم ان الدولة المنتصرة لا تنوى فصل فلسطين عن سوريا فحسب ، بل تريد ايضا وضعها تحت شكل خاص من الحكم بقصد تنفيذ السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور . أما الشريف حسين ونجله الامير فيصل الذى تولى قيادة عرب الحجاز في الحرب فقد اعتبرا هذه السياسة نكثا «لعهد مكماهون» الذى لم يكونا يعرفان عهدا سواه حتى ذلك الحين . حتى انهما لو ذهبا في تفسير هذا العهد الى حد القول انه يحول دون استقلال فلسطين ويبقيها خاضعة لرقابة فرنسا او بريطانيا او للرقابة الدولية لم يكن في طاقتهما ان يتصورا ان تلك الرقابة يمكن ان تنطوى على انشاء وطن قومى يهودى

٢٤ على ان فلسطين لم تكن الا بقعة صغيرة من الارض بالنسبة الى غيرها ، ولو اخذنا بعين الاعتبار مجمل ما كانت عليه الحالة في اواخر سنة ١٩١٨ لرأينا ان الشريف حسينا وآله ساروا شوطا بعيدا في سبيل تحقيق مطامحهم . ففى ذلك الحين كان قد تم تحرير العالم العربى باسره من ربقه استبداد الاتراك ، واخذ نجم الخلافة العثمانية في الافول في حين ان شريف مكة أعلن ملكا على الحجاز واعترف بالحجاز كدولة ذات سيادة ، وكانت مملكة الحجاز على وشك الاشتراك في مؤتمر الصلح في باريس وكان الامير فيصل على رأس مندوبيها . اما في الجهة الشمالية فقد كانت الحالة لا تزال غير مستقرة على حال ، غير ان مركز العرب في ذلك الحين كان بطبيعة الحال مركزا وطيدا ، فقد دخل الامير فيصل دمشق على رأس سرية من الفرسان العرب في الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول ورفعت الراية العربية على تلك المدينة بأذن من الجنرال أللنبى

٢٥ ولذلك حينما جاء الامير فيصل الى لندن وباريس لم يحمل على قبول السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور فحسب بل على تحبيذها ايضا . وكان قد سبق للامير ان استقبل في مخيمه في شرق الاردن في غضون فصل الصيف السالف الدكتور حاييم وايزمن الذى أدى خدمات جليلة لقضية الحلفاء اثناء الحرب باختراعاته الكيماوية وكان له نصيب كبير في الحركة الصهيونية وفي الابحاث التى دارت حول تصريح بلفور فتمكن الدكتور وايزمن من اقناع الامير بالفوائد التى يجرها الوطن القومى اليهودى الى فلسطين بأسرها . وكانت المذكرة التى قدمها الامير لمؤتمر باريس تنم عن درجة كبيرة من روح التساهل فقد جاء فيها:—

«اما في فلسطين فان العرب يؤلفون الاكثرية الكبرى من السكان . ان اليهود تربطهم بالعرب وشائج القربى الدموية وليس ثمة فارق في الطبائع بين الشعبين فنحن متفقون في المبادىء كل الاتفاق ومع ذلك فان العرب لا يسعهم ان يخاطروا بالاضطلاع بعبء المحافظة على التوازن فيما يقع في هذا الاقليم من التصادم بين الشعوب والديانات ، ذلك التصادم الذى كثيرا ما ورط العالم في مشاكل . وهم يودون ان تقام عليهم دولة من الدول العظمى كوصية وأن تنشأ لهم ادارة محلية تمثيلية تعمل لخير البلاد ورفاهيتها المادية»

وثمة دليل آخر على حسن التفاهم أعظم شأنا مما سبق وهو الاتفاق الذى وقعه الامير فيصل في اليوم الثالث من شهر كانون الثانى سنة ١٩١٩ بصفته «ممثلا وعاملا لصالح مملكة الحجاز العربية» والدكتور وايزمن بصفته «ممثلا وعاملا لصالح الجمعية الصهيونية» فقد تعهد الفريقان في هذا الاتفاق بالتعاون الودى المتبادل بين «الدولة العربية وفلسطين» وبقبول تصريح بلفور وبتشجيع هجرة اليهود الى فلسطين بمقياس واسع واسكانهم في الاراضى بالسرعة الممكنة . واضاف الامير الى هذا الاتفاق تحفظا جعل تنفيذه موقوفا على اجابته للمطالب التى عرضها على مؤتمر الصلح باستقلال العرب وكان نص التحفظ كما يلى:

«اذا اجريت تبدلات فلا أكون مسؤولا عن عدم قيامى بما جاء بهذا الاتفاق»

٢٦ ان الامير فيصل عند ما وقع هذا الاتفاق باسم والده لم يكن ، والحق يقال ، ممثلا لعرب فلسطين مباشرة ، لكن العرب كما سبق لنا ان قلنا ، كانوا يعتبرون سوريا بلادا واحدة ، وفي سوريا كان العرب قد قبلوا بزعامة فيصل . والحق انه لو تحققت امانى فيصل لكان تطور الحالة في فلسطين أدعى الى الطمأنينة مما هو عليه الان . لقد كان هذا الاتفاق ، كما هو الواقع ، دليلا على الفترة الوحيدة القصيرة الاجل التى ساد فيها الوئام الحقيقى بين رجال السياسة من العرب واليهود خلال مراحل القضية بأجمعها . فلو فاز الملك حسين والامير فيصل بدولتهما العربية الكبرى لتنازلا عن فلسطين الصغيرة لليهود

٢٧ وبعد مضى ثمانية عشر شهرا القى اللورد بلفور في اليوم الثانى عشر من شهر تموز سنة ١٩٢٠ خطبة ، طالما استشهد بها ، اذ ردد فيها فكرة التوفيق بين وجهتى النظر على مثل ذلك الاساس وقال في معرض البحث عن المصاعب التى تواجه الصهيونية:—

«ومن جملة هذه الصعوبات صعوبة معالجة المسألة العربية بالشكل الذى تظهر فيه ضمن حدود فلسطين ، وهى صعوبة اعتبرها من اعقد هذه الصعوبات ان لم تكن اكثرها تعقيدا . وهى تحتاج الى لباقة والى حكمة وتتطلب قبل كل شىء توفر النية الحسنة المقرونة بالعطف من جانب اليهود والعرب . أما فيما يتعلق بالعرب ، ذلك الشعب العظيم ، الكبير المزايا ، ذو التاريخ الحافل ، فانى آمل ان يذكروا . . . ان الدول الكبرى ، وخاصة بريطانيا العظمى ، قد حررتهم من استبداد قاهرهم الطاغى ، الذى داسهم تحت قدميه طيلة هذه الاجيال العديدة

الماضية وآمل أن يذكروا أننا نحن الذين أسسنا الدولة العربية المستقلة في الحجاز واننا نحن الذين نعمل الآن على تمهيد السبيل لاقامة دولة عربية مستقلة في العراق. واذا ذكروا كل هذا آمل أن لا يستولى عليهم الحقد اذا اعطى ذلك الفرض الصغير من بلاد العرب الحالية—لانها مهما كانت قيمة فلسطين التاريخية فهى ليست في الحقيقة الا فرضا صغيرا من الوجهة الجغرافية—لذلك الشعب الذى أقصى عنها طيلة القرون الماضية»

٢٨ ومما يجدر بالذكر ان اللورد بلفور لم يشر في خطبته الى سوريا اذ انه حينما القى خطبته هذه كان الامل بالوصول الى تسوية على أساس التعاون مع الملك حسين والامير فيصل قد تلاشى بسبب سياسة الحكومة الافرنسية ، تلك السياسة التى لم تكن مرتبطة قط بعهد مكماهون والتى كانت تقاوم بشدة انشاء دولة عربية في دمشق تحت اشراف الامير فيصل . اما الامير فقد قرر مقاومة مطالب فرنسا يشد أزره في ذلك الشعور العام القوى الذى كان يسود سوريا في ذلك الحين ، ففى شهر آذار سنة ١٩٢٠ نودى بالامير فيصل ملكا على سوريا وفلسطين في مؤتمر كان يضم رهطا من أعيان سوريا . وما جاء آخر شهر آب حتى كانت الجيوش الافرنسية قد احتلت دمشق والامير قد طرد من سوريا . وبعد مضى سنة أقيم ملكا على العراق وأصبح شقيقه الامير عبد الله في غضون هذه المدة أميرا على المنطقة التى أطلق عليها اسم (شرق الاردن) وهى ذلك القسم من فلسطين التاريخية ، الواقع في الجهة الشرقية من نهر الاردن والداخل في منطقة الاستقلال العربى بموجب «عهد مكماهون» . وعلى هذا الوجه نرى ان نصيب العائلة المالكة في الحجاز لم يكن سيئا في النهاية غير ان الآمال التى كانت معقودة على حل مشكلة فلسطين بالرضى والقبول قد زالت وتبددت واصبح من المتعذر تنفيذ اتفاق فيصل—وايزمن لان الشروط التى علق التنفيذ عليها لم يعمل بها ، فأثيرت من جديد الخصومة القديمة التى كان يكنها السوريون نحو تجزئة البلاد وتنفيذ تصريح بلفور . ووقعت في فلسطين خلال سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ اضطرابات عنيفة بين العرب واليهود سنأتى على شرحها في الفصل التالى ، وابتدأ النزاع بين الروح القومية العربية واليهودية

(٣) مدة التأخير

٢٩ وفي غضون هذه المدة لم تكن «الادارة الخاصة» التى أريد حكم فلسطين على أساسها قد اتخذت شكلا صحيحا وقانونيا ، ففى اليوم الثلاثين من

كانون الثانى سنة ١٩١٩ اتخذ المجلس الاعلى لمؤتمر الصلح قرارا يقضى بعدم اعادة المقاطعات العربية الى الحكم التركى، وفي الثالث من شباط عرضت الجمعية الصهيونية صورة قرار يتضمن المشروع الذى وضعته لتنفيذ تصريح بلفور وحضر زعماء هذه الجمعية امام المجلس الاعلى في جلسته المنعقدة في ٢٧ شباط وشرحوا المشروع . ثم وضع المستر فالكس فرانكفورتر وهو من الصهيونيين الاميركيين البارزين ، مشروعا اكثر تفصيلا من السابق مؤرخا في ٢٨ آذار ، ومما يتضح من هذه الوثائق ومن الوثائق والقيود الاخرى ان المشروع الصهيونى كان في ذلك الحين قد اتخذ شكل صك الانتداب الذى نعرفه . فقد أثبت المشروع حق اليهود بأعادة تأسيس وطنهم القومى في فلسطين بالاستناد الى الصلات التاريخية ، وقضى بتشجيع الهجرة اليهودية وحشد اليهود في الاراضى وتشكيل هيئة تمثل اليهود في فلسطين والعالم أجمع للتعاون مع الدولة المنتدبة ، وجعل المدارس اليهودية في أيدى اليهود وضمن تشجيع الحكم الذاتى المحلى

٣٠ ولم يكن ليدور في خلد احد ان هذه التجربة يمكن القيام بها دون رقابة احدى الدول الكبرى ، وتحقيقا لذلك وعملا بالرأى الذى أدلى به فيصل من انتداب «احدى الدول العظمى كوصية» ، وتمشيا مع رغائب اليهود ، تم الاتفاق على وضع فلسطين تحت الانتداب الجديد ، وهو النظام الذى كان من أهم الميزات التى امتاز بها ميثاق عصبة الامم . وقد أدمجت مبادىء هذا النظام ، في المادة الثانية والعشرين من الميثاق المذكور المدرج نصها فيما يلى:—

«ان المستعمرات والاقاليم التى قضت نتائج الحرب الاخيرة بخروجها من سيادة الدول التى كانت تحكمها فيما مضى والتى تسكنها شعوب لا تستطيع حكم ذاتها بذاتها (الوقوف وحدها) في الاحوال الشاقة التى تسود العالم الحديث ينبغى أن يطبق عليها المبدأ القائل ان خير هذه الشعوب وتقدمها هو امانة مقدسة في عنق المدنية ، وان تدمج في هذا الميثاق الضمانات اللازمة لحسن اداء هذه الامانة

«ان خير طريقة لتطبيق هذا المبدأ تطبيقا عمليا هو ان يعهد بتدريب هذه الشعوب الى الامم الراقية التى تستطيع بفضل مواردها وخبرتها او موقعها الجغرافي، الاضطلاع بهذه المسؤولية على خير وجه، وأن تتولى هذه الامم تدريب هذه الشعوب بصفتها منتدبة (بفتح الدال) عن عصبة الامم

«ان بعض الجماعات التى كانت تابعة فيما مضى للامبراطورية العثمانية قد بلغت درجة من الرقى يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأمم مستقلة بشرط ان تمد

بالمشورة والمعونة الادارية من قبل دولة منتدبة، الى أن تصبح قادرة على حكم ذاتها بذاتها (الوقوف وحدها) وينبغى ان يكون لرغائب هذه الجماعات الاعتبار الاول في اختيار الدولة المنتدبة

«أما الشعوب الاخرى وبخاصة شعوب افريقيا الوسطى فهى في دور يتحتم معه أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ادارة البلاد في أحوال تضمن حرية الضمير والدين، على أن يكون ذلك خاضعا فقط للمحافظة على النظام العام والآداب العامة، ومنع المساوىء كتجارة الرقيق والاتجار بالسلاح وتجارة المسكرات ومنع اقامة الحصون والقواعد الحربية والبحرية ، ومنع تدريب الوطنيين تدريبا عسكريا ، لاغراض غير غايات البوليس والدفاع عن البلاد ، وان يضمن ايضا تأمين فرص متساوية للتجارة لاعضاء عصبة الامم الآخرين»

«وهنالك بعض أقاليم كجنوب افريقيا الغربية وبعض جزر المحيط الهادى التى ، بالنظر لقلة سكانها او لصغر حجمها او لبعدها عن الاوساط المدنية او لاتصالها الجغرافي بالدولة المنتدبة او لظروف أخرى ، تحسن ادارتها بمقتضى شرائع الدولة المنتدبة باعتبارها جزءا متمما لبلادها ، على ان تراعى في ذلك التحفظات المذكورة فيما تقدم تأمينا لمصلحة سكانها الوطنيين

«ويجب على كل دولة منتدبة ان تقدم للمجلس تقريرا سنويا عن البلاد التى عهد بها اليها

«أما درجة السلطة والرقابة او الادارة التى تمارسها الدولة المنتدبة فيحددها المجلس تحديدا صريحا في كل حالة ، اذا لم يكن قد تم الاتفاق عليها من قبل بين اعضاء عصبة الامم»

«وتشكل لجنة دائمة يعهد اليها تلقى التقارير السنوية من الدول المنتدبة ودرسها وامداد المجلس برأيها في جميع الامور المتعلقة بمراعاة شروط الانتداب»

٣١ وقد تم التوقيع على معاهدة فرسايل وميثاق عصبة الامم في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٩ ، غير ان التقدم في سبيل تسوية شؤون فلسطين قد أوقف بسبب معارضة اليهود غير الصهيونيين من ذوى النفوذ في انكلترا وفرنسا للسياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور . وكان السبب الاكبر في توقفه يعود الى المشاكل الدولية وبصورة خاصة الى العقبات التى أوجدتها الحوادث في سوريا ووقفت في سبيل التعاون بين الحكومتين الافرنسية والبريطانية . على ان مسألة واحدة من المسائل الحيوية تم الفصل فيها وهى تعيين الدولة التى سيعهد اليها بالانتداب . فالفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم تقضى بأن يكون «لرغائب هذه الجماعات (التى كانت تابعة للامبراطورية العثمانية) الاعتبار الاول في اختيار

الدولة المنتدبة» وقد أصر الرئيس ويلسون على ارسال لجنة مختلطة من الحلفاء الى سوريا وفلسطين للتأكد من رغائب أهلها ، ولما فشل هذا المشروع قام الرئيس ويلسون نفسه بأرسال لجنة غير رسمية . وبعد ان طافت هذه اللجنة مختلف أنحاء هذين القطرين خلال شهرى حزيران وتموز سنة ١٩١٩ قدمت تقريرها بصورة خصوصية وذكرت فيه ان العرب يريدون الاستقلال التام لسوريا وفلسطين متحدتين . اما اذا كانت الرقابة ضرورية فهم يختارون الولايات المتحدة في الدرجة الاولى وبريطانيا العظمى في الدرجة الثانية . أماالصهيونيون فانهم أعلنوا رغباتهم قبل ذلك . ففى ١٨ كانون الاول سنة ١٩١٨ اتخذ المؤتمر اليهودى الاميركى قرارا طلب فيه انتداب بريطانيا العظمى ، وقد قدم مثل هذا الطلب في المشروع الذى عرضته الجمعية الصهيونية على المجلس الاعلى بتاريخ ٣ شباط سنة ١٩١٩ حيث قالت:—

«اننا نلح باختيار بريطانيا العظمى كدولة منتدبة لان ذلك يتفق ورغبة يهود العالم . وعصبة الامم يجب ان تعمل في اختيارها للدولة المنتدبة على تحقيق رغائب الاهالى ذوى الشأن»

٣٢ وبالرغم من ان اجابة هذا الطلب تستلزم تغيير حالة شرقى البحر المتوسط المتفق عليها في اتفاق سايكس—بيكو تغييرا كبيرا ، فقد وافقت الحكومة الافرنسية عليه ، وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٢٠ قرر المجلس الاعلى منح فرنسا الانتداب على سوريا ومنح بريطانيا العظمى التى جعلت مسؤولة عن تنفيذ تصريح بلفور الانتداب على العراق وفلسطين

٣٣ وكانت الخطوة الثانية توقيع معاهدة سيفر بتاريخ ١٠ آب فقد أيدت هذه المعاهدة فصل الولايات التركية عن الامبراطورية العثمانية فصلا تاما ، ولكنها فرقت بين سوريا والعراق من جهة ، وفلسطين من الجهة الاخرى فيما يتعلق بشكل الحكومات التى تقام فيها في المستقبل . فقد نصت المادة ٩٤ من هذه المعاهدة على الاعتراف بكل قطر من القطرين «كدولة مستقلة بشرط ان تمد بالمشورة والمعونة الادارية من قبل دولة منتدبة الى ان تصبح قادرة على حكم ذاتها بذاتها (الوقوف وحدها)» وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم . وتم الاتفاق في المادة ٩٥ من المعاهدة المذكورة على

ان يعهد بأدارة فلسطين ، عملا بأحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة الى دولة منتدبة تكون «مسؤولة عن تنفيذ تصريح بلفور الذى أصدرته الحكومة البريطانية في الاصل بتاريخ ٢ تشرين الثانى سنة ١٩١٧ وأقرته دول الحلفاء الاخرى فيما بعد» ، ثم تلا ذلك نص تصريح بلفور بكامله . غير ان هذه المعاهدة لم تبرم على الاطلاق ، وقد استعيض عنها في شهر تموز سنة ١٩٢٣ بمعاهدة لوزان التى لم ترد فيها اية اشارة الى الانتدابات

٣٤ وقد مر ما يقرب من سنتين بعد توقيع معاهدة سيفر قبل ان عرض مشروع صك الانتداب على فلسطين على مجلس عصبة الامم لاقراره ، غير ان التأخير في هذه المرة كان يرجع سببه بالاكثر الى تدخل حكومة الولايات المتحدة . فقد ادعت الحكومة المذكورة في مذكرة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثانى سنة ١٩٢٠ ان من حق الولايات المتحدة بسبب اشتراكها في الحرب ان يؤخذ رأيها حول شروط الانتدابات فوافقت الحكومة البريطانية في الحال على هذا الادعاء وعرض مشروع صك الانتداب على فلسطين ومشاريع الانتدابات البريطانية الاخرى على حكومة الولايات المتحدة وأجريت في هذه المشاريع بعض تغييرات طفيفة اجابة لطلب تلك الحكومة . وكانت أهم المسائل التى دار حولها النقاش مسألة اقتصادية ، اذ اصرت حكومة الولايات المتحدة على تطبيق المبدأ القائل باعطاء فرصة المساواة الاقتصادية لجميع الدول المنتمية الى عصبة الامم وقد تنازلت عن طلبها هذا فيما يتعلق بفلسطين اعترافا منها «بحالتها الخاصة» ورعاية لمصالح الوطن القومى اليهودى . وكانت حكومة الولايات المتحدة في ابداء عطفها على الامانى الصهيونية على الصورة هذه معربة عن رأى الهيئة التشريعية في البلاد فقد اتخذ مجلس الشيوخ والنواب الامريكى القرار المشترك التالى بتاريخ ٣٠ حزيران سنه ١٩٢٢ :—

«ان مجلسى الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة باميركا المنعقدين معا ، تحبيذا لانشاء وطن قومى للشعب اليهودى في فلسطين يقرران ان الولايات المتحدة باميركا تحبذ انشاء وطن قومى للشعب اليهودى في فلسطين على ان يفهم جليا انه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يجحف بالحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف المسيحية وجميع الطوائف الاخرى غير اليهودية الموجودة في فلسطين وان تحمى الاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية في فلسطين حماية تامة»

٣٥ ولما كان الاتفاق على شروط الانتداب قد تم ، فتح باب المفاوضات لعقد معاهدة تضمن المصالح الاميركية في فلسطين في المستقبل واسفرت هذه المفاوضات عن عقد معاهدة بين الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة بأميركا «بشأن حقوق الحكومتين ورعاياهما في فلسطين» وتم التوقيع على هذه المعاهدة في اليوم الثالث من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٤ ، ثم أبرمت بعد ذلك *

٣٦ وقد اثبت في هذه المعاهدة نص صك الانتداب الفلسطينى مع مقدمته وكانت اغلب مواد المعاهدة الثمانى تتعلق بحقوق الرعايا الاميركيين والاملاك والمؤسسات الاميركية في فلسطين ولا نرانا في حاجة الى اقتباس اكثر من المواد الثلاث التالية منها:—

المادة الاولى

«مع مراعاة احكام هذه المعاهدة توافق الولايات المتحدة على ادارة فلسطين من قبل صاحب الجلالة البريطانية وفقا لصك الانتداب المدرج نصه فيما تقدم

المادة الثانية

«تتمتع الولايات المتحدة ورعاياها بجميع الحقوق والمنافع المؤمنة بشروط صك الانتداب لاعضاء عصبة الامم ورعاياها بالرغم من ان الولايات المتحدة ليست عضوا في عصبة الامم

المادة السابعة

«لا يتأثر شيء مما ورد في هذه المعاهدة باى تغيير يجرى في شروط صك الانتداب المدرج نصه فيما تقدم ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التغيير»

٣٧ وفي غضون هذه المدة كان مجلس عصبة الامم قد اقر مشروع صك الانتداب على فلسطين في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٢. وقد مضى نحو خمس سنوات بين التاريخ الذى صدر فيه تصريح بلفور والتاريخ الذى أقر فيه صك الانتداب ، وخلال هذه المدة الطويلة برزت للعيان ناحية من نواحى المسألة كانت مهملة بعض الاهمال في بادىء الامر . ذلك ان تصريح بلفور كان قد اشترط فيه ان لايجحف انشاء الوطن القومى اليهودى بسكان فلسطين الحاليين ، غير ان قرائن الحال تدل على انه لم يكن يعرف آنئذ الا النزر القليل عن عدد هؤلاء السكان وصفتهم ، فقد اتى التصريح على ذكر «الطوائف

* أنظر الكتاب الابيض رقم ٢٥٥٩

غير اليهودية الموجودة حاليا في فلسطين» وهى عبارة تدل على وجود جماعات عديدة كالمسلمين العرب والمسيحيين العرب والارمن والطوائف الاخرى الصغيرة التى كانت تعيش على قدم المساواة تقريبا ، غير انه ظهر جليا في سنة ١٩٢٢ ان الشعب السائد في فلسطين هو الشعب العربى الذى يتجاوز عدده نصف مليون وهو يتكلم العربية بمجموعه ويتفق جميع افراده في امانيهم القومية، وظهر ايضا ، كما سنأتى على بيانه فيما يلى ، ان زعماء هذا الشعب كانوا مقاومين كل المقاومة للسياسة الصهيونية وان في وسعهم ان يحرضوا جميع افراد شعبهم على اختلاف طبقاتهم للقيام بهجمات دموية على اليهود . وفي شهر شباط سنة ١٩٢٢ صرح الزعماء العرب لوزارة المستعمرات ان اهالى فلسطين لا يمكنهم قبول تصريح بلفور او الانتداب وطلبوا ان يمنحوا استقلالهم القومى

٣٨ وفي تلك الظروف أصدر وزير المستعمرات المستر ونستون تشرشل في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ بيانا «بالسياسة البريطانية في فلسطين» * وقد تضمن هذا البيان التفسير التالى لتصريح بلفور:—

«اما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليهود فالذى يظهر ان البعض منهم يخشون ان تحيد حكومة جلالته عن السياسة المدرجة في تصريح سنة ١٩١٧ ولذلك نرى من الضرورى ان نؤكد مرة اخرى ان هذه المخاوف لا اساس لها وان ذلك التصريح الذى أعيد تثبيته من قبل دول الحلفاء الكبرى في مؤتمر سان ريمو هو غير قابل للتغيير

«وقد اعاد اليهود في القرنين الاخيرين او الثلاثة قرون الاخيرة تكوين طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الان ثمانين الفا ربعهم تقريبا مزارعون او عملة في الارض. ولهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة ، منها مجمع منتخب لادارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وجمعية للاشراف على مدارسها ورئاسة ربانيين ومجلس ربانى منتخب لادارة شؤونها الدينية . وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تفى بحاجاتها وهى تتبع نمطا تهذيبيا يميزها عن سواها وتبدى نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية. فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ، ولغتها الخاصة ، وعاداتها واساليب معيشتها الخاصة ، لها في الحقيقة مميزات قومية . ولو سأل سائل عن معنى تنمية الوطن القومى في فلسطين لامكن الرد عليه بانها لا تعنى فرض الجنسية اليهودية على اهالى فلسطين اجمالا بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في انحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودى برمته اهتمام وفخر من

* أنظر ترجمة الكتاب الابيض رقم ١٧٠٠ صفحة ٢٥—٢٩

الوجهتين الدينية والقومية ، ولكى يكون للطائفة اليهودية املها في التقدم الحر ويفسح للشعب اليهودى مجال كاف لاظهار مقدرته كان من الضرورى أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو حق وليس منة . وذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان انشاء الوطن القومى لليهود ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند الى صلة تاريخية قديمة

«هذا هو اذن تفسير حكومة جلالته للتصريح الصادر في سنة ١٩١٧، ومن راى الوزير ان التصريح اذا فهم على هذه الصورة لا يتضمن امرا ولا ينطوى على شىء يوجب تخوف سكان فلسطين العرب او شعور اليهود بالخيبة»

٣٩ وقد اعتبر هذا التفسير للوطن القومى في بعض الاحيان انه يحول دون انشاء دولة يهودية ، غير انه وان كانت عبارته قد وضعت في قالب يرمى الى تخفيف خصومة العرب للوطن القومى بقدر الاستطاعة ، ليس فيه ما يمنع انشاء مملكة يهودية في النهاية . وقد قال لنا المستر تشرشل نفسه عندما أدلى بشهادته امامنا انه لم يكن القصد الحيلولة دون اقامة دولة كهذه . وقد اشتركت الجمعية الصهيونية في هذا الرأى وصرحت لجنتها التنفيذية بعد درس بيان السياسة ان الجمعية الصهيونية ستسير في اعمالها على أساس السياسة المبسوطة فيه . والسبب الذى حال دون الاشارة الى الدولة اليهودية في سنة ١٩٢٢ هو عين السبب الذى حال دون الاشارة اليها في سنة ١٩١٧ فقد كان الوطن القومى مجرد تجربة ، وكان قد دخل البلاد ١٦،٠٠٠ يهودى في سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ بينما كان عدد السكان العرب يبلغ نحو ٦٠٠،٠٠٠ نسمة في ذلك الوقت . وكانت قرائن الاحوال تدل على انه لن يتسنى لليهود ان يصبحوا الاكثرية في البلاد الا بعد مدة طويلة من الزمن . حتى ان أحد أقطاب الصهيونيين صرح في سنة ١٩٢٦ «ان الامل ضعيف بتغلب اليهود على العرب في العدد خلال مدة من الزمن يمكن حصرها» . ولم تبد بارقة من الامل لانشاء الدولة اليهودية الا عندما كثرت الهجرة اليهودية في بضع السنوات الاخيرة اما في سنه ١٩٢٢ فقد كان الامل بذلك بعيد المنال

(٤) الانتداب

٤٠ لا نرى ان الحاجة تستلزم ان نثبت هنا اكثر من مقدمة صك الانتداب ومواده التى لها علاقة مباشرة بموضوع التحقيق الذى نقوم به ، اما نص المواد الباقية فقد اثبتناه في الملحق الاول في آخر التقرير

«المقدمة»

مجلس عصبة الامم :

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على ان يعهد بادارة فلسطين التى كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية ، بالحدود التى تعينها تلك الدول الى دولة منتدبة تختارها الدول المشار اليها تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ،

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت ايضا على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذى اصدرته في الاصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثانى من شهر تشرين الثانى سنة ١٩١٧ واقرته الدول المذكورة ، لصالح انشاء وطن قومى لليهود في فلسطين، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يضير بالحقوق المدنية والدينية التى تمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الان في فلسطين او بالحقوق والوضع السياسى مما يتمتع به اليهود في اية بلاد اخرى ،

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التى تربط الشعب اليهودى بفلسطين وبالاسباب التى تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومى في تلك البلاد ،

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على فلسطين ،

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الامم لاقراره ،

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الامم طبقا للنصوص والشروط التالية ،

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على ان درجة السلطة أو السيطرة أو الادارة التى تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الامم اذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين اعضاء عصبة الامم

لذلك فان مجلس عصبة الامم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلى :—

المادة الاولى

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك

المادة الثانية

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومى اليهودى وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتى ، وتكون مسؤولة ايضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين

المادة الثالثة

يترتب على الدولة المنتدبة ان تعمل على تشجيع الاستقلال المحلى على قدر ما تسمح به الظروف

المادة الرابعة

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التى قد تؤثر في انشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على ان يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الادارة

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومى اليهودى

المادة السادسة

على ادارة فلسطين ، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالى الاخرى ، ان تسهل هجرة اليهود في احوال ملائمة وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة ، حشد اليهود في الاراضى الاميرية والاراضى الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية

المادة السابعة

تتولى ادارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ويجب ان يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم

المادة التاسعة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائى القائم في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الاجانب والوطنيين على السواء

ويكون احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان ايضا ، وبصورة خاصة تكون ادارة الاوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين

المادة الحادية عشرة

تتخذ ادارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الاحكام لاستملاك اى مورد من موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد او التى ستؤسس فيما بعد او السيطرة عليها بشرط مراعاة

الالتزامات التى قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها ويترتب عليها ان توجد نظاما للاراضى يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من بين الامور الاخرى ، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الاراضى وتكثيف الزراعة

ويمكن لادارة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على ان تقوم هذه الوكالة بانشاء او تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه الامور مباشرة بنفسها ، غير ان كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه أن لا تتجاوز الارباح التى توزعها الوكالة بطريقة مباشرة او غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التى يعود بها رأس المال المستثمر ، وان كل ما يزيد على هذه الفائدة من الارباح يجب ان يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذى توافق عليه الادارة

المادة الثالثة عشرة

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالاماكن المقدسة والمبانى او المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول الى الاماكن المقدسة والمبانى والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والاداب العامة ، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة امام عصبة الامم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع ادارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائما لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط أن لا يفسر شيء من هذا الصك تفسيرا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو ادارة المقامات الاسلامية المقدسة الصرفة ، المصونة حصانتها

المادة الخامسة عشرة

يترتب على الدولة المنتدبة ان تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط، ويجب ان لا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس او الدين او اللغة وان لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الدينى فقط

ويجب ان لا تحرم اية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم ابنائها بلغتها الخاصة وان لاينتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التى قد تفرضها الادارة

المادة السادسة عشرة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الاشراف على الهيئات الدينية والخيرية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها اعاقة اعمال هذه الهيئات او التعرض لها او اظهار التحيز ضد اى ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته

المادة الثامنة عشرة

يجب على الدولة المنتدبة ان تضمن عدم التميز في فلسطين بين رعايا اية دولة من الدول الداخلة في عصبة الامم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة)، ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الامور المتعلقة بالضرائب او التجارة او الملاحة او تعاطى الصنائع او المهن او في معاملة السفن التجارية او الطيارات المدنية . وكذلك يجب ان لا يكون هناك تميز في فلسطين ضد البضائع التى يكون اصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة او تكون مرسلة اليها . وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة

ومع مراعاة ما تقدم ونسائر احكام صك الانتداب هذا يجوز لادارة فلسطين ان تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية وان تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها ان تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع اية دولة من الدول التى كانت جميع املاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الاسيوية او شبه جزيرة العرب

المادة الثانية والعشرون

تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة او كتابة بالعربية وردت على طوابع او عملة تستعمل في فلسطين يجب ان تكرر بالعبرية وكل عبارة او كتابة بالعبرية يجب ان تكرر بالعربية

المادة الثالثة والعشرون

تعترف ادارة فلسطين بالايام المقدسة (الاعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لافراد تلك الطائفة

المادة الخامسة والعشرون

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الامم ان ترجىء او توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الاردن والحد الشرقى لفلسطين كما سيعين فيما بعد ، بالنسبة للاحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وان تتخذ ما تراه ملائما من التدابير لادارة تلك المنطقة وفقا لاحوالها المحلية بشرط ان لا يؤتى بعمل لا يتفق مع احكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨

المادة السابعة والعشرون

ان كل تعديل يجرى في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترنا بموافقة مجلس عصبة الامم

المادة الثامنة والعشرون

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الامم ما يراه ضروريا من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب

المادتين ١٣ و ١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لان يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التى تحملتها ادارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراما تاما وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد او المكافأات

٤١ وفي اليوم السادس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٢٢ أقر مجلس عصبة الامم مذكرة رفعتها اليه الحكومة البريطانية تتضمن نص المادة ٢٥ من صك الانتداب وتبين حدود ذلك القسم من فلسطين المعروف بشرق الاردن . وقد طلبت الحكومة البريطانية في هذه المذكرة الى مجلس عصبة الامم الموافقة على عدم تطبيق الفقرتين ٢ و٣ من المقدمة والمواد ٤ و٦ و١٣ و١٤ و٢٢ و٢٣ ، والجملة الواردة في المادة الثانية التى تبحث في الوطن القومى اليهودى ، والجملة الثانية من المادة ٧ ، والمادة ١١ بكاملها ما عدا الجملة الاولى منها ، على شرق الاردن وقد ورد في المذكرة ايضا ان حكومة جلالته تضطلع بالمسؤولية التامة كدولة منتدبة على شرق الاردن وتكفل مراعاة احكام صك الانتداب التى لم يعلن عدم تطبيقها ، في ادارة شرق الاردن

٤٢ ان درسنا الدقيق لهذه النصوص وللشهادات التى أصغينا اليها وقرأناها قد أوصلنا الى استنتاج النقاط الرئيسية التالية:—

(١) ان الفقرة الثالثة الواردة في مقدمة صك الانتداب تتضمن ذيلا مهما لتصريح بلفور المثبت في الفقرة الثانية فهى تنص على ان دول الحلفاء الكبرى لدى تطبيقها السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور قد اعترفت «بالصلة التاريخية التى تربط الشعب اليهودى بفلسطين وبالاسباب التى تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومى في تلك البلاد»

(٢) ان صك الانتداب الفلسطينى يختلف نوعه عن صك الانتداب لسوريا ولبنان وعن مشروع صك الانتداب للعراق . فالانتدابات الاخيرة هذه ، التى سميت تسهيلا للرجوع اليها بالانتدابات من الصنف (أ) ، تتفق والفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم وعلى هذا نرى ان صك الانتداب على سوريا نص على ان تكون الحكومة مستندة الى قانون اساسى تراعى فيه حقوق جميع الاهالى ومصالحهم ورغباتهم، وعلى اتخاذ التدابير «لتسهيل

تطور سوريا ولبنان وصيرورتهما دولتين مستقلتين وقد كانت الفقرات المتقابلة في مشروع صك الانتداب على العراق متفقة وهذا النص تماما وعملا بتلك الاحكام شكلت مجالس تشريعية وطنية على اساس انتخابى حينما حان الوقت الملائم اما المادة الاولى من صك الانتداب الفلسطينى فقد خولت الدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة ضمن حدود صك الانتداب

اما بشأن الادعاء الذى حاول الشهود العرب اثباته امامنا من ان صك الانتداب الفلسطينى مخالف للمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم من حيث انه لا يتفق والفقرة الرابعة من المادة المذكورة فنود ان نقول (أ) ان الاعتراف المؤقت «ببعض الجماعات التى كانت تابعة فيما مضى للامبراطورية العثمانية» كأمم مستقلة هو اعتراف يجوز الاخذ به او اهماله ، فقد وردت لفظة «يمكن الاعتراف بها . . . موقتا» وليس «ينبغى او يقتضى الاعتراف بها» (ب) وقد نصت الفقرة الاخيرة من المادة الثانية والعشرين على ان درجة السلطة التى تمارسها الدولة المنتدبة يتم تحديدها اذا استوجب الامر من قبل مجلس عصبة الامم (ج) ان قبول دول الحلفاء والولايات المتحدة بالسياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور اظهر بجلاء منذ البدء ان فلسطين ستعامل خلافا لما ستعامل به سوريا والعراق . وقد اقر المجلس الاعلى هذا الفرق في المعاملة في معاهدة سيفر كما اقره مجلس عصبة الامم عند اقراره الانتداب . وهذه المسألة ليست من الوجهة العملية بالدرجة التى تتلبسها من الاهمية ، ذلك ان المادة الثانية من صك الانتداب تتطلب «ترقية مؤسسات الحكم الذاتى» واذا قرىء هذا الشرط على ضوء القصد العام الذى يرمى اليه نظام الانتداب (وسنأتى على شرحه قريبا) نرى انه ينطوى على استقلال البلاد في النهاية

(٣) وكان المفهوم عند صدور تصريح بلفور ان البلاد التى سينشأ فيها الوطن القومى اليهودى هى فلسطين التاريخية بكاملها ، ولذلك استاء الصهيونيون اشد الاستياء عندما فصلت شرق الاردن عن فلسطين بموجب المادة الخامسة والعشرين . وقد تم هذا الفصل كما بينا فيما تقدم تنفيذا لعهد مكماهون الذى اعطى قبل تصريح بلفور

(٤) ومن الالتزامات الخاصة المفروضة على الدولة المنتدبة والادارة نرى ان الالتزامات الاربعة التالية تأتى في المقام الاول من حيث الاهمية :—

اولا : الالتزامات الناشئة عن المادتين الثانية والسادسة فيما يتعلق بالوطن القومى اليهودى

ثانيا : الالتزام الناشىء عن هاتين المادتين نفسيهما فيما يتعلق بصيانة حقوق جميع سكان فلسطين وبخاصة غير اليهود منهم

ثالثا : الالتزام المذكور في المادتين الثانية والثالثة فيما يتعلق بترقية مؤسسات الحكم الذاتى وتشجيع الاستقلال المحلى

رابعا : الالتزامات التى اخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها في المادة الثالثة عشرة فيما يتعلق بالاماكن المقدسة

فالالتزام الرابع من هذه الالتزامات ينطبق على اليهود كما ينطبق على العرب وينطبق ايضا على كثير من شعوب العالم الاخرى . والالتزام الثالث يسرى على اليهود والعرب على السواء أما الالتزام الاول فهو التزام منحصر في اليهود وحدهم والالتزام الثانى يتناول العرب في الدرجة الاولى . وقد قال لنا شهود اليهود ان الالتزام الاول هو التزام ايجابى وان الالتزام الثانى هو التزام سلبى ولكنهم اعترفوا بالطبع بأن الالتزامات ، ايجابية كانت او سلبية هى ملزمة على السواء . غير انه مما لا ريب فيه ان الغاية الاساسية من الانتداب على الصورة التى أعلنت في مقدمته وفي مواده هى ترويج انشاء الوطن القومى اليهودى

(٥) وتنص المواد ٤ و ٦ و ١١ من صك الانتداب على الاعتراف بوكالة يهودية «كهيئة عمومية لاسداء المشورة للادارة والتعاون معها» في المسائل التى تمس مصالح اليهود ، ولم يرد ذكر لهيئة كهذه لمعالجة مصالح العرب

(٦) وفي الوقت الذى تنص فيه المادة ٧ على جعل الجنسية الفلسطينية ، الجنسية المشتركة للعرب واليهود فان المادتين ١٥ و ٢٢ تقران الفرق بين الجنسية العربية والجنسية اليهودية بل تعملان على اثبات هذا الفرق وذلك بجعلهما اللغتين العربية والعبرية من «اللغات الرسمية» وبمنحهما كل طائفة حق «صيانة مدارسها الخاصة لتعليم ابنائها بلغتها الخاصة»

(٧) ان المادة ٢٨ تنطوى على احتمال انهاء اجل الانتداب

٤٣ لقد تناولنا ببحثنا حتى الان الالتزامات الخاصة المقررة في نص الانتداب ولكن هنالك التزامات عامة أخرى تتبع كل انتداب ، وكثيرا ما أغفلت هذه الالتزامات في النزاع الحالى ، كما ان الفقرة الاولى من المقدمة لا يستشهد بها غالبا مثلما يستشهد بالفقرات المتعلقة بالوطن القومى اليهودى . فالفقرة الاولى المشار اليها تصرح ان فلسطين قد عهد بها الى دولة منتدبة تنفيذا لنصوص المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم وقد سبق لنا ان أثبتنا هذه المادة بكاملها فيم تقدم ونكتفى الان بأثبات الفقرة الاولى منها:—

«ان المستعمرات والاقاليم التى قضت نتائج الحرب الاخيرة بخروجها من سيادة الدول التى كانت تحكمها فيما مضى والتى تسكنها شعوب غير قادرة على حكم ذاتها بذاتها (الوقوف وحدها) في الاحوال الشاقة التى تسود العالم الحديث ينبغى ان يطبق عليها المبدأ القائل بان خير هذه الشعوب ورقيها هو امانة مقدسة في عنق المدنية وان تدمج في هذا الميثاق الضمانات اللازمة لحسن اداء هذه الامانة»

٤٤ ان القصد الذى تنطوى عليه هذه الفقرة الاساسية من المادة الثانية والعشرين يتعذر ادراكه تماما بدون الالمام بالطريقة التى ابتدع نظام الانتداب من أجلها

٤٥ لقد كان نظام الانتداب نتاجا للنظريات الاميركية في الاكثر وان كان للوصاية على الشعوب المتأخرة التى هى من التقاليد البريطانية ضلع كبير فيه . فمنذ الساعة التى خاضت فيها الولايات المتحدة غمار الحرب أعرب الرئيس ولسون عن رأيه بكل جلاء وقال ان كل ما يقع من تسوية في المناطق على أثر الانتصار يجب ان يتم على اساس مبادىء تختلف عن المبادىء التى اتبعت عند انتهاء الحروب الماضية . فلن يكون هنالك «ضم والحاق» خلافا لرغائب الشعب المختص . بل يجب تطبيق مبدأ تقرير المصير الوطنى حيثما امكن تطبيقه ولا يجوز ان يكون هنالك مقايضة في الشعوب والمقاطعات بين دولة وأخرى كأن الشعوب والمقاطعات سلعة تباع وتشترى

٤٦ ولقد أنشىء نظام الانتداب بقصد تطبيق هذه المبادىء على المستعمرات الالمانية والولايات العثمانية السابقة وكان ضم «غنائم الحرب» هذه من الامور الطبيعية في الماضى ، أما الان فيجب ان تحكم لا بصفتها ممتلكات لهذه الدولة

المنتصرة او تلك بل كأمانة في عنق المدنية بموجب أنظمة تضعها عصبة الامم وتحت اشراف العصبة الدائم

٤٧ ولقد كان المقصود من نظام الانتداب بالصورة التى طبق فيها على فلسطين العمل على خير ورقىّ الاهالى الموجودين في البلاد ، وكان المفهوم من ذلك ضمنا ان هؤلاء الاهالى سيمكنون مع الزمن من حكم انفسهم بانفسهم (الوقوف وحدهم) . وعندما وقع على ميثاق العصبة سنة ١٩١٩ كانت اكثرية السكان من العرب ، فسكان البلاد العرب الذين كانوا يبلغون نصف مليون نسمة والاقلية الصغيرة من اليهود التى كانت تبلغ ٦٥،٠٠٠ هم الذين اخرجوا من حكم الاتراك وجعلوا تحت ادارة الانتداب

٤٨ غير ان فلسطين تختلف عن الولايات العثمانية الاخرى فهى والحق يقال فذة من حيث انها الارض المقدسة وموطن اليهود التاريخى القديم . ولقد عاش العرب فيها أجيالا عديدة ولكن حكمهم زال عنها منذ مدة طويلة وبالنظر لما لها من ميزة خاصة لا يستطيع العرب ان يدعوا بتملكها على نفس الوجه الذى يدعون فيه بتملك سوريا والعراق ولقد صرح اللورد ملنر مرة في خطبة ألقاها في مجلس اللوردات في ٢٧ حزيران سنة ١٩٣٢ بأنه من «أشد مؤيدى الوحدة العربية» وقال : «اننى أومن باستقلال البلاد العربية وانظر بلهفة الى ذلك اليوم الذى سيتم فيه اقامة صروح الوحدة العربية» ، ولكنه استطرد قائلا :—

«ان فلسطين لا يمكن اعتبارها قط كبلاد تقف على قدم المساواة مع البلاد العربية الاخرى فالانسان لا يسعه قط أن يتجاهل التاريخ والتقاليد التى تنطوى عليها مسألة فلسطين ، ولا ان يتجاهل ان هذه البلاد هى مهد ديانتين عظيمتين من ديانات العالم . فهى مقدسة في نظر العرب ولكنها مقدسة ايضا في نظر اليهود والمسيحيين ولا يمكن جعل مصير فلسطين موقوفا على ما يجيش من الارتسامات والعواطف الوقتية في نفوس الاكثرية العربية الموجودة في البلاد في الوقت الحاضر»

٤٩ وفي ذلك نجد السر الذى يبرر دمج الالتزامات العامة الناشئة عن نظام الانتداب بالالتزامات الخاصة الناشئة عن الانتداب الفلسطينى . فقد قرن الاعتراف بحقوق اليهود بالاعتراف بحقوق العرب ، واعترف بأن وجود اليهود في البلاد هو حق من حقوقهم وضمنت للاقلية اليهودية الصغيرة الموجودة في

البلاد ما يلزمها من المساعدة لنموها وتزايدها عن طريق الهجرة وجعل تسهيل انشاء الوطن القومى اليهودى مفروضا على الدولة المنتدبة ولا مفر لها منه . ومن الجهة الاخرى فرض الانتداب على الدولة المنتدبة التزامات خاصة نحو العرب ، فضمن لهم عدم الاجحاف بحقوقهم المدنية والدينية وعدم الحاق اى ضرر بوضعهم من جراء الهجرة واستيطان الاراضى . غير ان قبول هذه الالتزامات الخاصة السلبية لم يحل الدولة المنتدبة بالطبع من الالتزامات العامة الايجابية التى تنطوى عليها الفقرة الاولى من مقدمة صك الانتداب والفقرة الاولى من المادة الثالثة والعشرين من ميثاق عصبة الامم . فاذا كانت ادعاءات العرب في فلسطين خاضعة لحقوق الغير ، فكذلك هى الحال ايضا في ادعاءات اليهود

٥٠ من الواضح اذن ان السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور جعلت خاضعة لنظام الانتداب الذى ابتدع في سنة ١٩١٩ على أمل ان لا تتعارض الالتزامات المترتبة في ذلك التصريح نحو العرب ونحو اليهود . وكان هذا الاعتقاد لا يزال سائدا عندما اقر مجلس عصبةالامم مشروع صك انتداب في سنة١٩٢٢. وفي ذلك الوقت كان الزعماء العرب قد اعلنوا مقاومتهم للانتداب وكل ما ينطوى عليه، ولكنه ظن ان هذه المقاومة ستضعف مع الزمن وتتلاشى. وقد تكلم المستر تشرشل عن بيان السياسة البريطانية الذى اصدره مشيرا اليه «كأساس كان يعتقد ان من الممكن اشادة روح التعاون عليه» ولم يكن السبب الذى حمله على الاعتقاد بامكان التوفيق بين هذه الالتزامات اقل وضوحا مما هو عليه الان فقد افترض ان انشاء الوطن القومى سيسفر عن اضطراد الرفاهية في فلسطين باسرها فالجزء الاساسى من الرسالة الصهيونية ينطوى على احياء البلاد وتلافي ما لحق بها من الضرر طيلة الاجيال العديدة التى كانت فيها فريسة الاهمال ، على ايدى العمال اليهود ، بواسطة ما يملكه اليهود من خبرة ورؤوس أموال فيستفيد من ذلك العرب واليهود على السواء، ويجدون هذه البلاد التى عرفوها طيلة هذه المدة فقيرة متأخرة ، بلادا آخذة باسباب التقدم تتنعم سريعا بالخيرات المادية للمدنية الغربية . وهذا ما دعا الى الافتراض بأمكان التغلب تدريجيا على مخاوف العرب وتحاملهم

٥١ ولا بد انه كان من الواضح منذ البدء ان عدم صحة هذا الافتراض الاساسى من شأنه ان يوقع البلاد في حالة معقدة كل التعقيد ، مما لا بد له ان يزيد في صعوبة تنفيذ الانتداب في كل مرحلة من مراحله ويجعل انهاء اجله امرا مقرونا باعظم التعقيدات. فتشجيع الهجرة اليهودية على امل ان تؤدى في النهاية الى ايجاد اكثرية يهودية وانشاء دولة يهودية بموافقة العرب ، او قل برضاهم على الاقل ، مسألة ، وتصور تحويل فلسطين بالجبر وجعلها دولة يهودية ضد ارادة العرب بعد مدة من الزمن مهما طال امدها هى مسألة اخرى لا تمت لتلك بصلة . ذلك ان وقوع هذا الامر يعد خرقا صريحا لروح نظام الانتداب ومقصده وهو يفيد ان مبدأ تقرير المصير الوطنى لم يعمل به في الوقت الذى كان فيه العرب يؤلفون اكثرية السكان في فلسطين ولم يسمح بتطبيقه الا عندما اصبح اليهود اكثرية السكان . وهو يعنى حرمان العرب من فرصة حكم انفسهم بانفسهم، وجعلهم في الواقع بعد مضى مدة الحرب موضع مساومة، اذ أخرجوا من السيادة التركية ووضعوا تحت السيادة اليهودية . ان حكم فلسطين من قبل اليهود اذا نظرنا اليه على ضوء التاريخ لا يمكن والحق يقال اعتباره حكما اجنبيا كالحكم التركى ولكن الاعتراف الدولى بحق اليهود في الرجوع الى موطنهم القديم لم ينطو على الاعتراف بحق اليهود في حكم العرب في فلسطين خلافا لرغائبهم . وما ذكره اللورد ملنر ضد وضع فلسطين تحت اشراف العرب يسرى على السواء على وضع فلسطين تحت اشراف اليهود

٥٢ ويمكن الان تلخيص النقاط الاساسية التى تناولها البحث في هذا الفصل كما يلى :—

(١) لقد فهم العرب قبل الثورة الحجازية في سنة ١٩١٥ وبعد ذلك ايضا انه اذا قيض للحلفاء الغلبة والانتصار فان فلسطين ستكون داخلة في نطاق استقلال العرب

(٢) وفي سنة ١٩١٧ وعدت الحكومة البريطانية بان تسهل انشاء وطن قومى للشعب اليهودى في فلسطين بشرط ان لا يجحف ذلك بالحقوق المدنية والدينية التى يتمتع بها العرب والطوائف غير اليهودية

الاخرى . ففهم اليهود من ذلك انه اذا قيض النجاح لتجربة انشاء الوطن القومى اليهودى فقد يتطور الوطن القومى على مرور الزمن وينقلب دولة يهودية

(٣) وقد اتخذ نظام الانتداب كوسيلة لتطبيق هذه السياسة وهو ينطوى على بعض التزامات عامة اغلبها في صالح العرب. اما صك الانتداب نفسه فقد تضمن بعض التزامات خاصة اغلبها في صالح اليهود

(٤) ان اشراك السياسة التى ينطوى عنيها تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوى على الاعتقاد بامكان التغلب على موقف العرب العدائى من تصريح بلفور عاجلا او آجلا ، فاذا ثبت ان هذا الاعتقاد باطل ، كان من اصعب الصعاب تنفيذ الانتداب او انهاء اجله

الفصل الثالث

فلسطين من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٦

(١) ١٩٢٠—١٩٢٥

١ لقد رؤى من المناسب ان يوضع الانتداب البريطانى على فلسطين والانتداب الافرنسى على سوريا موضع العمل في وقت واحد . وبما ان اعلان الانتداب الافرنسى قد أرجىء بسبب ما دار من المباحثات بين فرنسا وايطاليا ، فان الانتدابين لم يوضعا موضع التنفيذ الا في اليوم التاسع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٢٣ ، اما في فلسطين فقد كانت النصوص الاساسية لصك الانتداب قد وضعت موضع العمل بالفعل قبل ذلك التاريخ . ويمكننا القول ان تنفيذها ابتدأ في صيف عام ١٩٢٠ حينما تشكلت الادارة المدنية وحلت محل الادارة العسكرية . وكان السر هربرت صموئيل أول من تولى منصب المندوب السامى لفلسطين ، وقد اتخذ هذا اللقب بغية بيان الصبغة الانتدابية لهذا القطر وان كان قد اصطلح على لقب «الحاكم» في البلاد المنتدب عليها في افريقيا . وكانت الحكومة التى على رأسها السر هربرت صموئيل من شاكلة الحكومات القائمة في مستعمرات التاج البسيطة، وكان هنالك مجلس تنفيذى صغير اعضاؤه من الموظفين ومجلس استشارى قوامه (عدا المندوب السامى) عشرة موظفين وعشرة اعضاء معينين من غير الموظفين ، اربعة منهم عرب مسلمون وثلاثة عرب مسيحيون وثلاثة من اليهود . وهذا التوزيع في عضوية المجلس اعطى الاقليات حقوقا في التمثيل أكثر مما تستحق فيما لو روعيت النسبة العددية اذ قدر عدد سكان فلسطين سنة ١٩٢٢ بنحو ٥٨٩٠٠٠ مسلم و ٨٣٠٠٠ يهودى و ٧١٠٠٠ مسيحى . وقد كان كبار الموظفين في الدوائر المركزية والالوية من البريطانيين الذين كان جلهم قبلا ضباطا في الجيش وأشغلوا مراكز في البلاد في عهد الادارة العسكرية . اما المراكز الدنيا فقد أشغلها منذ البدء موظفون فلسطينيون من العرب واليهود ، اما افراد الشرطة (البوليس) فكانوا فلسطينيين برئاسة ضباط بريطانيين غير انه تألفت سنة ١٩٢٢ فرقة من الدرك كان قوامها في الاصل ٧٦٢ دركيا جلهم ايرلنديون . وفي القضاء ، كان القضاة البريطانيون يرأسون

محكمة الاستئناف بفرعيها والمحاكم المركزية الاربع ومحكمتى الاراضى ، وباقى القضاة وحكام الصلح كانوا من الفلسطينيين ، أما الدعاوى التى تنطوى على مسائل دينية ودعاوى شخصية فكانت تقضى فيها المحاكم الشرعية الاسلامية والمحاكم الربانية

٢ ومع ان الالتزامات الخاصة والالتزامات الايجابية التى ينطوى عليها الانتداب كانت في الغالب مختصة بتأسيس الوطن القومى فقد كان مبدأ الحكومة المنتدبة الاول هو العمل على «تقدم ورفاهية» البلاد المنتدب عليها على نحو ما أبناه في الفصل السابق . وكانت الحاجة ماسة الى عمل الشىء الكثير في سبيل تقدم ورفاهية العرب الذين يؤلفون الاكثرية الساحقة في فلسطين

٣ لقد كان المجتمع العربى في فلسطين سنة ١٩٢٠ في حالة شبه اقطاعية على رأسها فئة قليلة من الارستقراطيين الذين انخرطوا قبل الحرب بمدة طويلة في طبقة الافندية ، او الطبقة الحاكمة في السلطنة العثمانية ، وكان كثير منهم من اصحاب الثروة ومعظمهم رجالا ذوى ثقافة عالية اكتسبوا الاشكال الخارجية للثقافة الاوروبية ، إما من الاسفار او من الحياة الجامعية في بيروت او غيرها . وقد فتّ في ساعد الاتحاد بين افراد هذه الطبقة الحاكمة ، التنافس التقليدى بين العائلات البارزة ، وفي طليعتها اليوم أسرتا الحسينى والنشاشيبى . ويلى هؤلاء في المرتبة الاجتماعية الطبقة الوسطى وقوامها ذوو الحرف والصناعات من رجالات المدن — وقد كان في البلاد عندئذ صناعات صغيرة قليلة ، اشهرها صناعة الصابون في نابلس — ، ومن نجح من اصحاب الاملاك المزارعين في السهول . ولكن هذه الطبقة كانت ضئيلة ، ذلك ان الاكثرية الكبرى من السكان العرب كانت مؤلفة من الطبقة الزراعية او الفلاحين الذين يملك بعضهم قطعا صغيرة من الارض ومعظم هؤلاء لم يكونوا سوى مستأجرين او مزارعين في املاك الافندية الذين كانوا في اكثر الاحوال «متغيبين عن املاكهم» . وكانت الطبقة الدنيا مؤلفة من البدو الرحل ، سكان البادية الذين لا يزال معظمهم يرعى المواشى وان كانوا يمارسون ايضا الزراعة البسيطة. وقد قدر عددهم سنة ١٩٢٢ بما ينيف قليلا على ١٠٠٠٠٠ نسمة ونرجح ان هذا التقدير مبالغ فيه

٤ كان الفقر الميزة البارزة لطبقة الفلاحين . ولهذا اسباب : منها قلة الماء وجدب التربة خصوصا في التلال الصخرية حيث يقع معظم قراهم ، ومنها عبء الديون المرهقة التى سلبتهم جل كسبهم وحرمتهم من رؤوس الاموال التى يحتاجون اليها لاتباع طرق اوفى في أراضيهم وتحسين غلتها ، ومنها قلة المامهم بأساليب الزراعة الكثيفة ، ومنها العراقيل القائمة في سبيلهم من جراء نظام الاراضى البالى الذى أكل عليه الدهر وشرب وعدم اطمئنان الناس الى ملكية الارض ، ومنها قلة الاسواق المتيسرة لتصريف حاصلات القرى ، ورداءة وسائل المواصلات مع المدن . ومع كل هذا ، كان معدل المواليد بينهم عاليا وكان عدد سكان القرى يزداد باطراد بالرغم من الاحوال الصحية الفطرية التى يعيشون فيها والنقص في نظام الصحة العامة . ثم ان الشباب الذين كانوا في العهد السابق يساقون من كل أسرة جبرا للخدمة في الجيش ، الى غير عودة في الغالب ، أصبح في وسعهم ، بعد زوال الحكم التركى ، العمل في وطنهم . ثم جاءت القوانين التى وضعت بعد الحرب فحالت دون نزوح البعض منهم عن البلاد للاستيطان عبر البحار . ولهذا زاد عدد العمال الميسورين في كل قرية عما كان عليه قبل الحرب ولكن هذه الزيادة وحدها لم تكن كافية لرفع مستوى المعيشة ، فزيادة كهذه من شأنها في الواقع ان تخفض مستوى المعيشة اذا لم تكن مقترنة بالعوامل الاخرى الضرورية للرقى والتقدم

٥ ولو اخذنا بعين الاعتبار الموارد المالية المحدودة التى كانت متيسرة في ذلك الحين ، لوجدنا ان النجاح الذى أحرز في معالجة هذه المشكلة المعقدة كان نجاحا جوهريا فقد مسح قسم من البلاد ووضعت له الخرائط تمهيدا لتسوية حقوق الملكية في الاراضى ، وأقرض المزارعون مبالغ على دفعات صغيرة تربو على نصف مليون جنيه بما فيها المبالغ التى استلفوها قبل عام ١٩٢٠ . وزودوا بنصائح قيمة لتحسين المحصولات وحسن المحافظة عليها ، وأسس ما يقرب من مائتى مدرسة أولية في القرى . واستؤصلت شأفة الملاريا التى كانت في سنة ١٩٢٠ منتشرة في الاراضى الزراعية المنخفضة، فضلا عن المدن، بواسطة التجفيف وبوسائل أخرى ، من جميع السهول الواسعة وجميع المدن الكبيرة عدا حيفا . وشنت حملة من هذا القبيل لاستئصال أمراض العيون وبنيت

مستشفيات جديدة ، وفتحت مراكز وعيادات لرعاية الاطفال ، وتأسست مراكز لتدريب الممرضات والقابلات ، واسيلت المياه الى القدس ، وعبدت مئات الاميال من الطرق لتسهيل سير الحافلات (الباصات) واحدث تعبيدها زيادة كبيرة في وسائل المواصلات الاخرى وأعيد تنظيم السكك الحديدية وتجديدها ، وما حلت سنة ١٩٢٥ حتى كانت هذه الاصلاحات وغيرها قد وضعت على اسس قويمة بغية تزويد فلسطين ، البلاد المتأخرة في العمران ، بما تحتاج اليه الدولة العصرية من التجهيزات المادية

٦ ان كثيرا من الاعمال التى المعنا اليها فيما تقدم بشيء من الايجاز قامت بها هيئات اخرى ، غير الحكومة ، فالارساليات المسيحية والجمعيات الاوروبية الخيرية الاخرى التى يرجع تاريخ تأسيس بعضها الى ما قبل الحرب بزمن مديد ، لعبت ولا تزال تلعب دورا هاما في اداء الخدمات الاجتماعية سيما في ميدانى الصحة والتعليم . ولقد كانت هنالك خدمات اجتماعية ، لا سيما من الناحية التعليمية ، رغب اليهود منذ البدء في ادائها بأنفسهم ، بطريقتهم الخاصة وعلى نفقتهم الخاصة اذا اقتضى الامر . وقد استطاعت الجمعية الصهيونية والجمعيات الاخرى ان تحصل على مبالغ وافرة من المال للقيام بمثل هذه الاعمال . وفي النتيجة نرى ان كثيرامن الاعمال التى أتينا على ذكرها اعلاه قد قام بها المهاجرون اليهود انفسهم بما بذلوه من الجهود وبما نالوه من المساعدة من يهود اوروبا واميركا . ومن المؤسسات التى تستحق ان ينوه بها ، مؤسسة هداسا الطبية ، تلك المؤسسة القوية الفعالة التى أسسها صهيونيو اميركا ، فأن ما قامت به هذه المؤسسة من الاعمال أفاد العرب واليهود على السواء ، شأنها في ذلك شأن المستنقعات التى جففها سكان المستعمرات اليهودية

٧ ومما يجب الاعتراف به بصراحة انه في حين ان الاعمال الاجتماعية التى قامت بها الحكومة افادت البلاد باسرها مباشرة او بالواسطة ، فقد نال العرب من فوائدها اكثر مما نال اليهود . وهذا بالطبع يقع ضمن دائرة المعقول ، بقطع النظر عن ان العرب يؤلفون اكثرية السكان الساحقة . فالامل في ايجاد التوافق والتعاون بين الشعبين ، ذلك الامل الذى يتوقف عليه نجاح التجربة بأسرها سيظل ضئيلا ، ما لم تبذل جهود تامة في كل مسرب من مسارب الحياة

لتقريب شقة الخلاف التى تفصل بينهما ، وحتى لو كانت الظروف ملائمة كل الملاءمة والموارد المالية اللازمة اوفر جدا مما كانت عليه فلا بد من ان يكون العمل بطيئا في تقريب هذه الشقة ورفع مستوى المعرفة والمهارة والنشاط عند العرب الى حد مستوى اليهود . واذا كان عهد التقدم الجديد قد بدأ فعلا في سنة ١٩٢٥، فان العرب كانوا عندئذ لا يزالون يعيشون في اجواء الماضى ، وبينهم وبين أولئك اليهود المثقفين الاغنياء ذوى العقلية الغربية الذين يتدفق سيلهم الى فلسطين ، فاصلة تكاد تحسب بالقرون

٨ ولقد كان «تسهيل» تدفق هذا السيل «في ظروف ملائمة» من الواجبات الخاصة المفروضة في الانتداب . فقد اخذ تيار الهجرة اليهودية يحافز من وعد بلفور يكتسب عزما بفضل استتباب الامن والنظام واصبح من واجب الحكومة الاول الاضطلاع بالمهمة التى كان السر هربرت صموئيل على حق في تسميتها «بالمهمة الشاقة» ألا وهى منع هذا السيل من اغراق فلسطين . فأسست دائرة خاصة لمعالجة مسألة الهجرة وصدر قانون لتنظيمها .* وكان من جراء ذلك ان السكان اليهود الذين كانوا يقدرون في سنة ١٩١٨ بخمسة وخمسين الفا ، اصبحوا مائة وثمانية آلاف في شهر آذار سنة ١٩٢٥ . وهذه الزيادة تدل على شيء اكثر من الفرق في العدد ، اذ انها تعنى ايضا فرقا في الطباع والاخلاق . ولم يكن الاختلاف الان يدور حول الاماكن التى يأتى منها اليهود الى فلسطين فحسب ، بل حول طرازهم واتجاهاتهم الفكرية ايضا . وها نحن نقتبس القطعة التالية من التقرير الذى وضعه السر هربرت صموئيل عن السنوات الخمس التى قضاها في الحكم :

«وهنالك ربانيون وعلمانيون لا يهمهم الا أمر الديانة القديمة ، وينفقون اعمارهم في درس الشريعة والطقوس والفرائض ويقبلون كل مساعدة تقدم اليهم من المتدينين في الخارج ، أو يعيشون على قدر الامكان من الموارد غير الثابتة الميسورة لديهم ، غير مبالين براحتهم. وعدا هؤلاء يوجد عمال من الشبان متشربون بروح التمدن الحديث تركوا الدين حرفا وتمسكوا به روحا ، ومع انهم مثقفون فهم لا يأنفون من الاعمال اليدوية لاعادة بناء البلاد . وقد يكونون مدفوعين بتذكارات الماضى ، الا انهم يعيشون بنشاط في الوقت الحاضر ، وهم شديدو الايمان بالمستقبل الذى وضعوه نصب اعينهم وذوو اعتقادات متنوعة واراء مختلفة

---

* راجع تفاصيل نظام الهجرة في الفصل العاشر

«ويوجد في فلسطين يهود شرقيون من بخارى والعجم والعراق وايضا رجال وسيدات متخرجون من جامعات نيويورك وشيكاغو . وفيها عدا هؤلاء يهود من اليمن صغار التكوين ذوو ملاح لطيفة يتقنون صناعة الفضة والعاج ويجيدون الاعمال الزراعية ، وخبراء زراعيون من كليات فرنسا ، ومهندسون من المانيا وصيارفة من هولاندة ، وارباب معامل وتجار من بولونيا وروسيا ، وهناك طلبة وكتاب ومحامون ومهندسون وموسيقارون ومنظمو أعمال اجتماعية ، من شرقى اوروبا وغربيها ومن آسيا واميركا . . . .

«فاذا القينا نظرة عامة على هذه الامور ، استطعنا ان نحكم بان نصف السكان اليهود الحاليين قد اتوا من شرقى اوروبا والنصف الآخر من البلدان الاخرى وان الفئة ذات المبادىء الدينية المحافظة هى أقلية وأن الفئة غير المتدينة بتاتا هى أقلية أيضا، وتقع الاكثرية بين هاتين الفئتين، وهى تميل الى السياسة وآفاق تفكيرها عصرية . أما الشيوعيون ، فقليلون جدا والذين يمكن اعتبارهم ثوريين او بلاشفة هم فئة قليلة لا وزن لها . ويعيش ثلاثة ارباع هذا الشعب الآن في المدن والربع الآخر في المستعمرات الزراعية»

وهكذا اصبحت الصفة العامة للاستعمار اليهودى في فلسطين واضحة جلية . فلقد كان معظم الذين أسسوا المستعمرات في العالم الجديد من مستعمرى أمة واحدة ، جاءوا في الغالب من الطبقة العاملة والطبقة الوسطى الدنيا ولم يكونوا ذوى حرف كثيرة التباين . اما مهاجرو اليهود ، فقد جاؤوا من ممالك مختلفة وكانوا يمثلون جميع الطبقات والاعمال . واستعمارهم شبيه باستعمار مجتمع كامل بمقياس صغير — كقطعة تمثل فيها جميع الطبقات الارضية—ذلك الاستعمار الذى حلم به مصلحو المستعمرين الانكليز في القرن التاسع عشر ولكنه لم يتحقق قط . واستعمارهم هذا فذ ايضا في الاستعدادات التى أجريت له ، ذلك ان معظم المهاجرين لم تنتخبهم الجمعية الصهيونية فحسب بل ان كثيرين منهم تلقى مساقا من الدراسة والتدريب استغرق ثلاث سنوات في الزراعة بصورة خاصة وفى الصناعة والمهن اليدوية ، في عشرين مركزا من مراكز التدريب التى أسستها الجمعية الصهيونية في مختلف البلاد الاوروبية . وكان معظم هؤلاء الرجال والنساء المدربين ، شبانا وشابات ، ينتمون في الغالب الى الجمعية المعروفة «بالحالوتسيم» او «الطلائع»

٩ وشكلت هيئة يهودية واسعة لتمويل هذا الاستعمار والاشراف عليه وأسست الوكالة اليهودية التى كانت تعرف في ذلك الحين باللجنة التنفيذية

الصهيونية لتمثيل الحركة الصهيونية في سائر انحاء العالم وفقا للانتداب . وهذه الوكالة تتعاون مع الادارة في ميدان الاستعمار ، وهنالك هيئة أخرى من غير الصهيونيين اشتغلت ايضا ردحا من الزمن في شراء الاراضى والاستعمار وهى جمعيةالاستعمار اليهودى(بيكا)التى قامت مقام جمعية البارون ادمون دى روتشيلد، والجمعية اليهودية الانكليزية وجمعية الاتحاد الاسرائيلى اللتان اخذتا تعملان على اتمام العمل الذى ابتدأتاه قبل الحرب خصوصا في ميدان التعليم الزراعى . وقد تأسست عندئذ عدة جمعيات أخرى او كانت على وشك التأسيس ، خصوصا في الولايات المتحدة ، لتساعد على بناء الوطن القومى

١٠ اما الاراضى التى احتاج اليها المستعمرون ، فقد اشترى قسم منها بواسطة جمعية الصندوق القومى اليهودى او (جمعية الكيرن كايمت) التى تقوم على تبرعات اليهود في جميع انحاء العالم ، واشترى قسم آخر بواسطة جمعية «البيكا» . وهنالك صندوق آخر يدعى «رأس المال التأسيسى» او «الكيرن هايسود» أنشىء للانفاق على الاستعمار . وقد بلغ ما انفق على الوطن القومى منذ الحرب نحو ستة ملايين جنيه انكليزى وبلغت مساحة الارض المشتراة ٩٤٤ الف دونم ويقرب عدد المستعمرات التى اسست من المائة ، يقيم فيها ٢٥ الف مستعمر . ويقع بعض هذه المستعمرات في تلال الجليل ولكن القسم الاعظم منها يقع في السهل الساحلى ومرج ابن عامر . وتحويل هذا المرج من ارض قليلة السكان تعج بالمستنقعات الى ارض صحية صالحة جدا للزراعة كلف اليهود مشاق كثيرة وضحايا عديدة فتكت بها البرداء (الملاريا) مما جعل عملهم هذا من الاعمال الخاصة الجديرة بالاعتبار ، في نظرهم

١١ لقد كانت التشكيلات الاجتماعية في المستعمرات متنوعة منذ البدء كما هى اليوم . فقد كان ثمة بيارات للبرتقال يمتلكها افراد ، ومستعمرات تعاونية يكون العمل فيها مشتركا عند البعض وفرديا عند البعض الاخر ، ومستعمرات اشتراكية قليلة لا يتقاضى فيها العامل اجرة بل توزع فيها الاعمال والحاجيات على القاعدة الاشتراكية

١٢ وكانت القرى اليهودية التى أنشئت قبل الحرب في بعض المقاطعات القروية آخذة في النمو لتصبح مدنا صغيرة . فقد زادت مساحة ملبس (بتح تقوا) من ٧٠٠ فدان (انكليزى) الى ٥٠٠٠ فدان وزاد عدد سكانها من ١٢٥ نسمة الى ٤٠٠٠ نسمة وكانت ديران (رحوبوت) سنة ١٨٩٠ قرية لا يبلغ عدد سكانها ثلاثمائة نسمة فازداد عددهم هذا حتى بلغوا سنة ١٩٢٥ ما يزيد على ١٤٠٠ نسمة

١٣ وظهرت الى حيز الوجود ضواح جديدة في القدس وحيفا لاسكان سكان المدن. اما تل ابيب الواقعة في الطرف الشمالى ليافا ، فقد كان عدد بيوتها في سنة ١٩١٤ يقل عن مائتين وعدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة فأصبحت الان مدينة ساحلية يزيد عدد سكانها على الثلاثين الفا — «وهى المدينة الوحيدة في العالم التى كل ما فيها يهودى». وانشئت صناعات جديدة للقيام باود سكان المدن هؤلاء : منها اربعة معامل كبيرة للاسمنت ، والقرميد ، والدقيق ، والزيت والصابون ، استثمر فيها ما يزيد على ٥٠٠٠٠٠ جنيه وأسست محال صغيرة تربو على المائة . وقد شادت شركة يرأسها المهندس الروسى اليهودى المستر روتنبرغ محطة لتوليد الكهرباء في تل ابيب تدار بالزيت لمساعدة هذه المنشآت الصناعية ، كما شرعت شركة أخرى يرأسها الشخص ذاته في استخدام مياه الاردن واليرموك في مكان يبعد خمسة اميال عن بحيرة طبريا جنوبا -- والغاية من هذا المشروع الذى تبلغ نفقاته نحو مليون جنيه هى تزويد القسم الاعظم من فلسطين بالقوة الكهربائية

١٤ ومن الجهة الاخرى تطورت طبقة المهاجرين واصبحت هيئة ذات كيان اجتماعى وسياسى واسع فقد انخرط عمال المصانع في الفروع العديدة لنقابة اتحاد العمال اليهود العامة او «الهستدروت» وهذه النقابة لا تقدم الخدمات الاجتماعية على الاساس التعاونى فحسب ، بل تساعد ايضا في الحصول على عقود ومقاولات لاعمال البناء وغيرها من الاعمال

اما من الناحية السياسية ، فقد شكل مجمع ملى عام مؤلف من ٣١٤ عضوا يقسمون الى جماعات حزبية عديدة وينتخبهم جميع اليهود البالغين من كلا الجنسين ، ومجلس وطنى تنفيذى يدعى المجلس الملى ينتخبه المجمع وهذا المجلس

يعتبر ، اذا صح القول ، بمثابة الحكومة المسؤولة عن الوطن القومى . اما من جهة الهيئات المحلية فقد كان لتل ابيب مجلسها المحلى المنتخب ولكل مدينة صغيرة وكل قرية مهما كان اتساعها لجنتها المنتخبة . وكان مجلس الربانيين يقوم للطائفة باجمعها بالامور الدينية كافة . وقد اعترف بجميع هذه الهيئات وتم تنظيمها بنظام صدر سنة ١٩٢٧ بمقتضى قانون الطوائف الدينية ، واعتبارا من ذلك التاريخ اصبح من حق المجلس الملى واللجان بحكم القانون فرض الضرائب ضمن حدود الميزانيات السنوية ، واداء الخدمات الاجتماعية واهمها التعليم والصحة العامة . وقد نص النظام بالطبع على تخويل حكومة فلسطين حق الاشراف على هذه الهيئات لا سيما من الوجهة المالية ولكن من الصعب على كل حال ان يجد المرء في التاريخ سابقة تضارع هذه السابقة من حيث تأسيس حكومة قائمة ضمن حكومة أخرى

١٥ اما من حيث الثقافة ، فقد تمثلت في هذه الجماعة الصغيرة المكونة من مئة الف يهودى حياة العالم الغربى بعد الحرب . وتجلت الروح المنتجة في الفن والادب المحليين ، فبيالك اعظم شاعر يهودى قام في العصر الحديث ، تعجل ليقضى السنوات الاخيرة من حياته في تل ابيب ، وقام مدير سابق لاوبرا عظيمة في بتروغراد وموسكو بتدريب فرقة موسيقية (اوركسترا) تعزف امام حشد من النظارة ، والواقع ان الفرق الثقافي الوحيد بين هذه الجماعة الفتية وبين الجماعات الكبرى في اوروبا واميركا ، هو فرق في وفرة القوة ؛ فأنت ترى بسبب النظام المتبع في الهجرة نسبة غير اعتيادية في عدد الشبان المثقفين ثقافة عالية من هذه الجماعة ، ثم ان الاكثرية الساحقة منهم يكاد يملأ جوانحها الشعور بالرسالة القومية فقد كانوا يعتبرون انفسهم بناة الوطن القومى او معيدى بنائه . لقد ظهرت قوة الروح القومية بجلاء في كثير من انحاء العالم في العصر الحديث ، وان لم تلازمها النتائج السعيدة دائما ، ولكنها لم تكن في ايام الاستعمار الاولى ولا في هذه الايام في اى مكان اقوى منها عند اليهود في فلسطين . واكبر مظهر لها كان ولا يزال احياء اللغة العبرية . وقد كان هذا الامر ، على حد ما سبق لنا ملاحظته ، من النقاط الاساسية للصهيونية . ومنذ صدور وعد بلفور رؤى من الضرورى ،تحقيقا لهذه الغاية ،الاعتراف باللغة العبرية في فلسطين

كلغة رسمية من جهة ، وجعل زمام تعليم المستعمرين في ايد يهودية من الجهة الاخرى . وهكذا لم يحل عام ١٩٢٥ ، حتى كان اليهود قد انشأوا نظاما كاملا للتعليم اليهودى — اى مدارس ابتدائية وثانوية وفنية — وقد توج هذا النظام في ربيع ذلك العام بافتتاح اللورد بلفور للجامعة العبرية في القدس . وقد درست اللغة العبرية في المدارس الابتدائية على مجال واسع واصبحت لغة التعليم في الادوار العليا جميعها . ونتج عن ذلك ان هذه اللغة التى لم تكن تستعمل قبل جيل الا في الطقوس الدينية ، اصبحت الان اللغة الحية التى يتفاهم بها كل يوم جميع الشبيبة اليهودية في فلسطين ان لم يكن جميع كبارهم فالصحف اليهودية جميعها كانت تصدر باللغة العبرية ولم تمض برهة قليلة حتى اخذت المطابع المحلية تخرج عددا متزايدا من كتب الادب باللغة العبرية

١٦ وخلاصة القول ، ان الوطن القومى اصبحت تتجلى فيه عام ١٩٢٥ جميع المظاهر الاساسية التى تميزه الان . ولكنه بالرغم من النتائج التى توصل اليها وحماس الطلائع التى تقوم ببنائه ظل يعتبر في الغالب كتجربة ربما كان نصيبها في النهاية النجاح او الفشل ، ولم يكن هذا الرأى منحصرا في النقاد من غير اليهود فقط. وحتى ذلك التاريخ كانت المبالغ اللازمة لشراء الاراضى والاسكان ، والقيام بالخدمات الاجتماعية الضرورية ، تجمع بواسطة تبرعات صغيرة وبخاصة من الطبقة الفقيرة من اليهود في جميع انحاء العالم ، وكان الاسراف ظاهرا في جميع النفقات ولم يكن يرجى عوض من بعض رؤوس الاموال التى أنفقت، اما البعض الاخر منها، فكان ينتظر ان يأتى بعوض قليل بعد مدة طويلة. وفي الحقيقة كان تزويد الوطن القومى بالمال شبيها بالهبات التى يجود بها ذوو الاحسان لمشروع تبشيرى ، واذا كان يرجى لاحلام المروجين له ان تتحقق خلال وقت محدد من الزمن فالوطن القومى يحتاج الى اساس اقتصادى اكثر ملائمة للظروف التى تكتنفه ، والى ان يعتبر كمشروع ناجح ليجذب اليه المال للاستثمار باتباع طرق العمل العادية .

١٧ ليس الوطن القومى اليهودى الا جانبا واحدا من الصورة ، وقد ألقت حادثة مهمة النور على الجانب الاخر منها في سنة ١٩٢٥ ، فقد كان مجىء

اللورد بلفور الى فلسطين وافتتاحه الجامعة العبرية خير ما استبشر به اليهود. اما العرب ، فقد اعتبروا مجيء اللورد لعنة عليهم واحتفوا بمقدمه باضراب عظيم شامل . وفي الحقيقة ان مقاومة العرب للسياسة التى ينطوى عليها الوطن القومى لم تفقد شيئا من قوتها ، وقد تجلت فعلا في السنوات الاولى في الثورتين الاوليين المضطرمتين . وكان مقدورا لمثل هذه الثورات ان تندلع نيرانها بين حين وآخر حتى سنة ١٩٣٦ . فبالرغم من وجود عدد كبير من الجنود البريطانية في البلاد ، حدثت في القدس سنة ١٩٢٠ اضطرابات خطيرة وسلبت اموال كثيرة وقام العرب بهجمات وحشية على اليهود اضطرت الجنود الى القيام بأعمال حاسمة لارجاع الامن الى نصابه ، وقتل من اليهود خمسة وجرح ما لا يقل عن ٢١١ بينهم عدد من النساء والاولاد . اما العرب ، فقد قتل منهم اربعة وجرح واحد وعشرون وقد ظهر بعد البحث ان اسباب الثورة كانت : (١) خيبة امل العرب في تحقيق الوعود بالاستقلال التى اعتقدوا انها أعطيت لهم ابان الحرب : (٢) اعتقاد العرب بان وعد بلفور ينطوى على انكار مبدأ تقرير المصير، وخوفهم من ان ينطوى تأسيس الوطن القومى على زيادة هائلة في الهجرة اليهودية فيؤدى ذلك الى سيطرة اليهود عليهم اقتصاديا وسياسيا : (٣) الهاب هذه العواطف بالدعاية الجارية خارج فلسطين مقرونة بالمناداة بالامير فيصل ملكا على سوريا المتحدة ونمو فكرة الوحدتين العربية والاسلامية ، وبأعمال اللجنة الصهيونية التى تدعمها موارد اليهود ونفوذهم في العالم اجمع . وقد قيل ان اثارة الهجرة اليهودية قبل الحرب لمخاوف العرب لم تكن دون مبرر ، وانه كان بينهم من يعرفون القيمة الاقتصادية التى تجنيها البلاد من وجود عدد معقول من السكان اليهود . ولكن ، كما لاحظ عربى خطير الشأن في حينه «هل يفرغ المحتاج الى الملح كل المملحة في صحنه؟»

١٨ وقد نشبت اضطرابات مقلقة أخرى في شهر ايار سنة ١٩٢١ ، اذ قام سكان يافا العرب بهجوم فتاك على سكان المدينة اليهود على اثر تهيجهم من اضطرابات وخصومات يهودية داخلية وقعت بين الحزب الشيوعى وحزب العمال المعتدل . ثم قام العرب في الايام التالية بغارات متلفة على خمس من المستعمرات اليهودية القروية ، وقتل اثناء الاضطرابات ٤٧ يهوديا وجرح

١٤٦ معظمهم بيد العرب ، وقتل من العرب ٤٨ رجلا وجرح منهم ٧٣ من قبل البوليس والجنود اثناء قيامهم بعملية اخماد الاضطرابات . والتحقيق الذى اجراه في هذه الحوادث السر توماس هايكرافت قاضى قضاة فلسطين حينئذ وموظفان آخران أماط اللثام للمرة الاولى عن شدة مقاومة العرب للوطن القومى والاسباب التى تحملهم على ذلك . فقد قالت هذه اللجنة : «ان السبب الرئيسى لاضطرابات يافا وما تلاها من اعمال العنف هو شعور الاستياء من اليهود ، السائد بين العرب وعداؤهم لهم لدواع اقتصادية وسياسية، ولهذا العداء صلة بالهجرة اليهودية ولفهمهم السياسة الصهيونية كما شرحها اصحاب الفكرة من اليهود» . وجوابا على الحجج التى أدلى بها اليهود من ان المقاومة العربية كانت موجهة ضد الحكم الانكليزى اكثر منها ضد الصهيونية وانها أثيرت تصنعا بين الكتلة الجاهلة من سكان العرب بواسطة طبقة الافندية الذين خابت آمالهم على اثر خسارتهم للامتيازات الرابحة التى كانوا يتمتعون بها إبان الحكم التركى ، قالت اللجنة : «ان الشعور السائد ضد اليهود هو شعور عام خالص لا تشوبه شائبة وهو اوسع كثيرا من ان يعزى الى مثل هذه الاسباب السطحية» وقد كان أساس الاضطرابات في رأى اللجنة ، خوف العرب من اطراد الزيادة في الهجرة اليهودية الى درجة تؤدى الى التسلط عليهم سياسيا واقتصاديا وكان العرب يعلمون ان هذا الهدف لم يكن مطمحا لانظار اليهود المتطرفين كجابوتنسكى فحسب بل مطمحا لانظار ممثلى الصهيونية الذين يتحملون عبء مسؤولية كبرى كالدكتور أيدر وكيل رئيس اللجنة الصهيونية . واعتقد العرب ان لليهود تأثيرا على الادارة اكثر مما يجب بفضل ما تبذله لجنتهم الصهيونية وغيرها من الجهود وفضلا عن ذلك اعتبر العرب ان الهجرة اليهودية كانت سببا في زيادة البطالة عندهم وقد قيل في كتاب أصدره دعاة رأس المال اليهودى التأسيسى «ان غاية الطلائع اليهودية الحديثة في فلسطين هى ان تهىء مجالا وعملا للآلاف والملايين التى في الخارج» واخيرا نظر العرب الى موقف الكثيرين من مهاجرى اليهود الشبان والى تصرفاتهم بعين المقت والكراهية ، فقد كان من الطبيعى ان يعمد شبان اليهود على اثر نجاتهم من المصائب والاخطار المحدقة بهم في شرقى اوروبا وذوقهم طعم الحرية للمرة الاولى وشعورهم اخيرا انهم في وطنهم ، اى في البلاد التى يدعون بحق انها بلادهم ، ان يطلقوا العنان لعواطفهم وان يبيحوا

لانفسهم حرية اللباس والتصرف، بصورة تخالف العرف المألوف في البلاد ، متمثلين بذلك بالشبان الذين ظهروا في انحاء العالم الاخرى بعد الحرب ، وكان من الطبيعى ايضا ان يقابل مثل هذا التصرف بالمقت ان لم نقل بالشتم والسخرية من قبل أولئك العرب الذين تلقوا علومهم في المدارس الاسلامية المحافظة وقد لاحظ العرب ايضا في هؤلاء الشبان الحديثى السن الذين اموا البلاد في ذلك الحين عجرفة تشف عن الشعور بانهم ينتمون الى شعب ارقى ، مقدر له ان يكون سيد هذه البلاد بعد برهة ليست بطويلة

١٩ وهنالك مظاهر اخرى في اضطرابات سنة ١٩٢١ حرية بالذكر فالمسلمون والمسيحيون من العرب الذين كانت العلاقات بينهم متوترة على الدوام وغير ودية احيانا، اتحدوا في عدائهم لليهود. ثم ان العداء في الاماكن التى وقعت فيها الاضطرابات لم يكن منحصرا في طبقة خاصة بل كان شاملا المجموع العربى باسره . والطريقة التى كانت تنتشر فيها اشد الحملات ضد اليهودية وحشية ، والهياج العظيم الذى كانت تحدثه، اظهرت شدة التهاب الشعور في القرى العربية، وسهولة اثارة روح التذمر والمقت واحداث البغض القاتل والتخوف الذى لا مبرر له . واخيرا اتضح ان الهوة العميقة التى بدت بغتة بين الشعبين لم تكن ظاهرة مفاجئة لا تلبث ان تزول . فقد قالت لجنة هايكرافت في تقريرها «من المستحسن ان نقول ان السلام كان مستتبا بين العرب واليهود مدة جيل من الزمن وكان نوعا من السلام الذى يوجد بين فريقين من الرجال ليس لواحدهما شأن بالآخر»

٢٠ وظهر جليا ان دوام مقاومة العرب للوطن القومى او بالحرى تضخمها سيكون من شأنه دك القاعدة الادبية للسياسة القائمة على وعد بلفور والانتداب ولذلك عكف السر هربرت صموئيل بنفسه على بذل جهود جبارة في سبيل التوفيق بين الشعبين وكان من خطواته الاولى ان اعترف للمسلمين رسميا بنفس الحقوق التى اعترف بها لليهود . ففى شهر آذار سنة ١٩٢١ اصدر أمرا بتشكيل لجنة منتخبة تشرف على ادارة الاوقاف الاسلامية وتعيين قضاة المحاكم الشرعية ولكن زعماء العرب انتقدوا نصوص هذا الامر انتقادا شديدا فصدر في شهر كانون الاول سنة ١٩٢١ أمر جديد يقضى بتشكيل مجلس

اسلامى اعلى ليس للحكومة يد في تكوينه ولا في الاشراف على ادارته الاوقاف، ولا بد انه كان جليا منذ البدء ان رئيس هذا المجلس سيكون لمركزه قوة عظيمة ونفوذ كبير اذا ما ايدته اكثرية زملائه، فاموال الاوقاف ستكون تحت تصرفه وهذه الاموال كان مقدرا لها ان تنمو حتى تبلغ ما لا يقل عن ٦٧٠٠٠ جنيه في السنة في عام ١٩٣٦ ، ثم انه سيتمتع بصلاحية تعيين قضاة المحاكم الشرعية وموظفيها الاخرين واقالتهم ، والرواتب السنوية لموظفى هذه المحاكم تزيد على ١٥٠٠٠ جنيه . وفي سنة ١٩٢١ عين الحاج امين افندى الحسينى وهو وطنى عربى صميم ، مفتيا للقدس ، وانتخب ايضا رئيسا للمجلس الاسلامى الاعلى وظل يشغل هذين المركزين منذ ذلك الحين*

٢١ وهناك إدلة اخرى تؤيد ما ابدته الحكومة من الرغبة في استمالة الرأى العام العربى . فالاقتراح السيء الطالع الذى عرض سنة ١٩٢١ لتأسيس مجلس تشريعى في البلاد كانت الغاية الاساسية منه ارضاء ساسة العرب. وقدمت مساعدة كبرى الى مزارعى العرب عن طريق تخفيض الاعشار من ١٢ ١/٢ في المائة الى ١٠ في المائة وهى الضريبة الوحيدة التى كانوا يئنون منها ، وصدر الحكم في قضية اراضى بيسان التى كانت ملكيتها موضع خلاف واثارت شديد اهتمام الرأى العام العربى، لصالح مزارعى العرب**. اضف الى هذا ان التقدم السريع الذى جرى في الخدمات الاجتماعية كان يرجى ان يكون له تأثير استرضائى على العرب وان كان الدافع اليه واجب الحكومة نحو سكان البلاد كافة لا الحاجة الى استرضاء العرب . فلقد كان من ثمرات الادارة البريطانية فتح طرق جديدة وانشاء مستشفيات ومراكز صحية جديدة وفتح مدارس جديدة واقامة ادارة جديدة يتساوى فيها الجميع في نظر القانون والعدالة، ومع ان مهاجرى اليهود لم يكونوا لذلك التاريخ يدفعون الا جزءا من الضرائب ، فهذا الجزء لم يكن يتناسب مطلقا مع عددهم . واخيرا قويت هذه المساعى لنشر السلام والوفاق في فلسطين بفضل الموقف الذى اتخذته الحكومة في انكلترا وكان يرجى ان يؤدى بيان سياسة الحكومة الذى صدر سنة ١٩٢٢ بالرغم من شدة تأكيده لتمسك الحكومة بتصريح بلفور ، الى سلب ذلك التصريح كثيرا من حدته بفضل التفسير المعتدل الذى تضمنه عن الوطن القومى

---

* أنظر الصفحات ٢٣٣—٢٣٨ ** أنظر القسم ٤ (ج) من الفصل التاسع

٢٢ وعلى ضوء هذه العوامل الطيبة أشار السر هربرت صموئيل في التقرير الذى رفعه عند انتهاء سنى خدمته الخمس الى وجود تحسن بين في موقف العرب فالمخاوف العظيمة التى كانت تساورهم سنة ١٩٢١ لم تتحقق ، والثقة بنوايا الحكومة البريطانية الشريفة تقوت عن ذى قبل ، وظهرت آثار الوهن في نفوذ اللجنة التنفيذية العربية بالرغم من ان موقفها كان لا يزال معارضا ، وظهر حزب وطنى جديد معتدل أسسه جماعة النشاشيبي وبدأ عدده يتزايد. ثم ان عددا من مفكرى العرب ، وخصوصا من أولئك الذين لا تتضارب مصالحهم الاقتصادية مع مصالح اليهود ، بدأوا يرون ، حسب اعتقاد السر هربرت صموئيل ، بأن الهجرة اليهودية قد يكون من شأنها في النهاية زيادة رفاهية العرب واليهود وخيرهما معا

٢٣ ان الاعمال خير من الاقوال واكبر دليل على الآمال التى كان يتعلل بها منذ اثنى عشر عاما ، هو النقص البارز الذى وقع في عدد القوى الموكول اليها أمر المحافظة على السلم والنظام . فالحامية التى كانت موجودة في فلسطين وشرق الاردن سنة ١٩٢١ والمؤلفة من ثلاث أورطات من المشاة وثلاثة آلايات من الفرسان بما فيها المدفعية والجيوش الملحقة ، قد خفضت في أواخر سنة ١٩٢٦ الى سرب واحد من القوة الجوية الملكية والى كتيبتين من المصفحات اما قوة الدرك البريطانية فسرحت وخفض العنصر البريطانى والعربى ايضا من البوليس. والحكام الاداريون البريطانيون الذين كان عددهم ٢٩ حاكما في سنة ١٩٢٠ ، استبدلوا بحكام فلسطينيين من العرب واليهود

(٢) الحالة في سنة ١٩٢٥

٢٤ من السهل ان يكون المرء حكيما بعد وقوع الحوادث ونحن لا نود ان نقول بانه لم يكن ثمة اساس للتفاؤل المقرون بالحيطة الذى كان سائدا سنة ١٩٢٥ ، غير انه قد اتضح لنا جليا ، بعد الماما بما حدث منذ ذلك الحين ، انه مهما كان مبلغ التحسن المؤقت الذى وقع في الحالة ، فأساس المشكلة ظل على حاله . وقد كانت القوة المتغلبة على ادمغة العرب المثقفين هى روح القومية العربية التى ضخمتها حوادث الحرب العظمى كما رأينا ، ولم يطرأ بعدها اى

حادث يضعفها بشكل من الاشكال . واوضح دليل على هذا ، هو الموقف المنطقى الحاسم غير المتردد الذى وقفته اللجنة التنفيذية العربية من الاقتراح بانشاء مجلس تشريعى ، ثم ان الوفد الذى ارسلته اللجنة التنفيذية الى لندن في اول عام ١٩٢٢ استهل اول رسالة وجهها الى وزير المستعمرات (المستر تشرشل) بالعبارة التالية :—

«ما دام وضع فلسطين على ما هو عليه اليوم من استئثار الحكومة البريطانية بالسلطة بالاعتماد على قواها المحتلة ، واستعمالها تلك السلطة في ارغام اهل البلاد، ضد رغباتهم ، على قبول هجرة واسعة النطاق من اليهود والغرباء الذين ينتمى اكثرهم الى عناصر بلشفية ثورية فلن يقبل اهل فلسطين باقل من دستور يمكنهم من الاشراف على شؤونهم الخاصة اشرافا تاما

«ولو اعادت الحكومة البريطانية النظر في سياستها الحاضرة في فلسطين ووضعت حدا لنظام الحكم الذى تسيطر عليه الصهيونية واوقفت هجرة الغرباء الى فلسطين ايقافا تاما ومنحت سلطات تنفيذية وتشريعية الى اهاليها الذين هم بحكم الحق والخبرة خير من يميز بين ما هو خير او شر لبلادهم ، لكان في الامكان البحث في نصوص الدستور في جو آخر لان العرب لو وافقوا اليوم على دستور يقصر عن منحهم حق ادارة شؤونهم الخاصة بصورة مستكملة لكانوا بفعلهم هذا يوافقون على صك لادارة الحكومة قد يتخذ ، بل يرجح انه سيتخذ ، كأداة لخنق كيانهم القومى تحت سيل جارف من الهجرة الاجنبية»

وخلال المحادثات التى دارت فيما بعد بين الوفد العربى ووزير المستعمرات ، ظهر ان هذا لم يكن في الواقع الا طلبا باقامة حكومة وطنية كاملة في الحال وتبين ان هذا الطلب يستند الى حجتين قانونيتين او شبه قانونيتين . فقد أكد الوفد من الجهة الاولى ان فلسطين داخلة ضمن نطاق البلاد العربية التى وعدت بالاستقلال في اتفاق مكماهون* وادعى من الجهة الثانية ان فلسطين هى جماعة «من الجماعات التى كانت تابعة فيما مضى للامبراطورية العثمانية» والمشار اليها في المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم «التى يمكن الاعتراف مؤقتا بكيانها كأمم مستقلة بشرط ان تمد بالمشورة والمعونة الادارية من قبل دولة منتدبة الى ان تصبح قادرة على حكم ذاتها بذاتها (الوقوف لوحدها)». وهذه حالة من الواضح انها تختلف كثيرا عن الحالة التى كانت سائدة حينئذ في فلسطين . وكان جواب المستر تشرتشل على الحجة الاولى ان حكومة جلالته اعتبرت «فلسطين الواقعة غربى الاردن خارجة عن عهد السر هنرى مكماهون».

---

* أنظر الصفحات ٢٥—٢٧

وقال ردا على الحجة الثانية : «ليست المسألة مسألة اعتبار الشعب الفلسطينى اقل تقدما ورقيا من جيرانه في العراق وسوريا . . . (ولكن) من الواضح تماما ان انشاء حكومة وطنية في هذا الطور سيحول دون تنفيذ العهد الذى قطعته الحكومة البريطانية للشعب اليهودى» ولو وضعنا نصب أعيننا ما يقوم به زعماء العرب من معارضة صريحة للهجرة الصهيونية ، لرأينا انه ليس في وسع احد ان يعارض صحة هذه الجملة الاخيرة او ان يعجز عن ان يخرج منها بالنتيجة البينة . وقد فهمها مندوبو العرب حالا وعلقوا عليها قائلين «ان العبارة الواردة أعلاه هى أقوى برهان على ان مشروع الوطن القومى اليهودى هو السبب في حرماننا من حقنا الطبيعى في تأسيس حكومة مستقلة كما حدث في العراق والحجاز» وقالوا ايضا في موضع آخر «لا نستطيع ان نجد سببا لهذا التأخير (في منح الاستقلال القومى) الا رغبة الحكومة في اعطاء وقت كاف يزيد خلاله عدد اليهود وتزيد قوى الصهيونية رسوخا في البلاد»

٢٥ اننا نعتقد ان الحكومة البريطانية والبرلمان البريطانى كانا يحافظان على الافتراض الادبي الذى بنى عليه الانتداب ، على حد ما اوضحنا فيما تقدم ، وهو الافتراض القائل بأن العرب واليهود سيتمكنون مع مرور الزمن من طمس معالم الخلاف القائم بينهم ليندمجوا في جنسية فلسطينية مشتركة ، ولم يلحا على اطالة المدة من اجل زيادة مساحة الوطن القومى وقوته فحسب ، بل من اجل ايجاد ذلك التفاهم ايضا ومعنى ذلك بعبارة أخرى ، انه لا يمكن ان تقوم حكومة وطنية في فلسطين اذا كانت تلك الحكومة ستستعمل للقضاء على الغاية التى ينطوى عليها تصريح بلفور . ومع هذا كله فقد كان اللغز واضحا جليا لدى العرب فانه لم يحل دون ادراك عرب فلسطين نفس الاستقلال الذى ادركته البلاد العربية الاخرى الا تصريح بلفور وادخاله في صك الانتداب . وقد كان منطقيا ما اظهروه من رد فعل ازاء هذا اللغز فقد استنكروا تصريح بلفور واحتجوا على اثباته في مشروع صك الانتداب وقالوا : «ان الشعب الفلسطينى يأبى انشاء وطن قومى لليهود في فلسطين» ورفضوا ان يتعاونوا مع اية حكومة الا اذا كانت حكومة وطنية مسؤولة تجاه الشعب

٢٦ غير ان الموقف السلبي الذى وقفته اللجنة العربية التنفيذية لم يحل دون مواصلة الحكومة البريطانية سياستها التى اختطتها لنفسها وكان الاقتراح

الايجابى الرئيسى الذى اعلن في بيان السياسة الذى اصدره المستر تشرشل تشكيل مجلس تشريعى يؤلف من اعضاء من المسلمين والمسيحيين العرب ومن اليهود ومن اعضاء موظفين برئاسة المندوب السامى وأجريت الانتخابات لهذا المجلس خلال سنة ١٩٢٣ ولكن الاكثرية الساحقة من العرب قاطعتها وعلى اثر ذلك ألغيت الاجراءات بمرسوم صدر من المجلس الخاص ثم جرت محاولة لاعادة تشكيل المجلس الاستشارى عن طريق تعيين اعضاء غير موظفين على نفس الاساس التمثيلى الذى كان في النية اتباعه في المجلس التشريعى المقترح ووجه المندوب السامى دعوة الى عشرة من رجال العرب المعروفين بالاعتدال ليكونوا اعضاء في هذا المجلس ، ثمانية منهم من المسلمين واثنان من المسيحيين فقبلت جميع الدعوات ولكن ضغط اللجنة التنفيذية العربية حمل سبعة منهم على الانسحاب فألغى بطبيعة الحال ترشيح الاعضاء غير الموظفين وظل المجلس الاستشارى حتى الان مؤلفا من الموظفين فقط

٢٧ وفى سنة ١٩٢٣ اصبحت الصعوبة في تأمين تعاون العرب اكثر وضوحا من ذى قبل نظرا للاهتمام الشديد الذى اظهره الوفد العربى في السنة السابقة بالسلطات التى تمتلكها اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين ، فاقترح الدوق ديفونشاير ، الذى خلف المستر تشرشل في وزارة المستعمرات ، تأسيس وكالة عربية «لها نفس المركز الممنوح الى الوكالة اليهودية بمقتضى المادة الرابعة من صك الانتداب» على ان يترك للمندوب السامى امر اختيار اعضاء الوكالة «بعد التشاور مع الزعماء المحليين» وقد أشير الى هذا الاقتراح بأنه ينطوى على امتياز كبير في سبيل اجابة الشعور العربى وانه «ما كان ليتابع البحث فيه لو لم يكن في حكم المؤكد ان العرب سيؤيدونه باخلاص «وقد شرح المندوب السامى امر هذه الوكالة في اجتماع ضم ستة وعشرين رجلا من رجال العرب البارزين ، ومع ان كثيرين منهم ينتمون الى الفئة المعتدلة ، ومع ان الروح الاسترضائية التى ينطوى عليها بيان السياسة البريطانية الذى اصدره مستر تشرتشل قد مر وقت كاف لظهور تأثيرها ، فبالرغم من كل هذا أجمع الحاضرون على رفض الوكالة العربية المعروضة عليهم لانها لا تفى برغائب الشعب العربى»

٢٨ وعدد الدوق ديفونشاير في برقية ارسلها الى المندوب السامى بتاريخ ٩ تشرين الثانى سنة ١٩٢٣ الاقتراحات الثلاثة التى عرضتها حكومة جلالته «بنية توثيق الصلات بين الشعب العربى وادارة فلسطين» وهى المجلس التشريعى والمجلس الاستشارى الموسع والوكالة العربية . «وقد اتخذ العرب ازاء جميع هذه المقترحات نفس الموقف وهو رفض التعاون ولذا اضطرت حكومة جلالته مكرهة الى الاستنتاج ان كل محاولة أخرى من هذا القبيل ستكون عديمة الفائدة فقررت ان لا تكرر المحاولة» وبذلك يكون التطور الدستورى قد أصبح في مأزق شامل

٢٩ وظل الموقف بعد عامين على ما كان عليه ، وكان الامل الوحيد في التقدم الى الامام موقوفا على ظهور حزب عربى معتدل . ولكن تاريخ الحركات الوطنية في انحاء العالم كافة يرينا ان المتطرف يسهل عليه في اثناء الجهاد لنيل الاستقلال القومى ، الفوز بولاء الشعب ومناصرته اكثر من المعتدل . والسبب في ذلك واضح لا يحتاج الى بيان ، اذ ليس الدافع الرئيسى في الوطنية الثائرة هو رغبة الشعب في الحرية فحسب ، بل فيما تنطوى عليه الحرية من الوقوف على قدم المساواة مع الشعوب الاخرى التى تحكم ذاتها بذاتها . فاذا كان في الامكان ان تكون الحرية على درجات ، فالمساواة لا تستطيع ان تكون كذلك . ولذلك كلما حث وطنى معتدل بنى أمته الى قبول شيء اقل من الاستقلال الوطنى يتغلب عليه حتما المتطرف الذى يطلب الاستقلال تاما ناجزا

٣٠ وفضلا عن ذلك، نرى ان النزعات الوطنية المعتدلة التى تقبل بتأجيل الاستقلال الى اجل غير معين باءت بالفشل منذ البدء لان مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التى تخص فلسطين وحدها . ونحن لا نشير بقولنا هذا الى مركزها الدينى الفذ في العالم والى العواطف التى تعمر بها خارج حدود فلسطين قلوب رجال ونساء لا يحصرهم عد ، تجاه أرض مقدسة عند طوائف ثلاث ، اذ اننا نعتقد ان هذه الناحية من المشكلة كانت ولا تزال قابلة للمعالجة بموافقة الجميع . فالأهمية الدينية التى تمتاز بها هذه البلاد شديدة الصلة بكلا القوميتين العربية واليهودية ، ويمكن ان يحورها المتطرفون الطائشون فيجعلوها أداة لاثارة ذوى الامزجة الحادة من ابناء الشعبين . ولكنها يجب ان لا تكون عاملا سائدا في

زيادة المشكلة تعقيدا ، وما خلا حادثا واحدا مكدرا لم تكن كذلك حتى الان ، وما عنيناه بقولنا ان المشكلة تمتد الى ما وراء حدود فلسطين هو انها لا تشمل عرب البلاد ويهودها فحسب بل تشمل ايضا العرب واليهود في الخارج ولذلك لم يستقر الموقف في فلسطين على حال واحدة . فمن الناحية الواحدة ، كانت الحركة الصهيونية التى اصبحت تدعمها بمرور الزمن يهودية عالمية مطردة النماء ، تواصل ضغطها وتزيد الحاحها في الآكثار من عدد اليهود الذين يدخلون البلاد ، بحيث اصبح المعتدلون من وطني العرب لا يواجهون فقط عددا محدودا من اليهود يدخل فلسطين في مدة معينة بل كان عليهم ان يمعنوا النظر ويتبصروا في العواقب ، ومهما ظهر بيان السياسة لسنة ١٩٢٢ مطمئنا ، فان خير ما فيه هو تدفق سيل ثابت متواصل من المهاجرين اليهود ، وشر ما فيه زيادة عظمى في السيل اليهودى العرم وكلا الحالين من شأنه ان يغير التوازن الموجود بين الشعبين تغييرا أساسيا ولذلك أسقط في يدهم ووجدوا انه من الصعب عليهم ان يخالفوا مواطنيهم الاخرين وان يقنعوهم بمخالفة المتطرفين الذين يقولون بوجوب ايقاف الهجرة اليهودية وانه ليس من سبيل لايقافها الا بنيل الاستقلال . ومن الناحية الاخرى كانت الروح القومية العربية معرضة الى ضغط الحوادث القائمة في جميع البلدان المجاورة ، فمن الشمال والشرق والجنوب الشرقى تقع سوريا وشرق الاردن والعراق والمملكة الوهابية والمملكة الحجازية وكلها بلاد عربية ، وفي الجنوب الغربى تقع مصر التى تجرى الدماء العربية في عروق معظم سكانها ويدين افرادها بالاسلام ، وكان عرب فلسطين على اتصال دائم بهؤلاء الشعوب كافة فالسفر الجوى لم يكن قد تبوأ بعد مركزه الحالى ولكن العراق كانت قد ربطتها بسوريا السيارات التى تسير عبر الصحراء وكانت فلسطين وثيقة الاتصال بسوريا وكانت هذه البلاد ، قبل التسوية التى تمت بعد الحرب تؤلف بلادا واحدة منذ أجال عديدة وكان كثير من زعماء العرب في البلادين ينتمون الى نفس العائلات . وكان الاتصال التجارى والصناعى وثيقا دائم التكرر . لذلك كانت الحوادث المهمة التى تقع في سوريا يتجاوب صداها في فلسطين في الحال والعكس بالعكس ، وكان يحدث رد فعل متبادل من هذا القبيل للحوادث التى تقع في جميع البلاد العربية من جهة ومصر من جهة أخرى ، وان لم يكن متشابها دوما في شدته

٣١ تدل قرائن الاحوال على ان الروح القومية لم تكن قوية بعد الحرب مثلها في هذا القسم من الشرقين الادنى والاوسط وقد حدثت اضطرابات خطيرة في جميع المقاطعات التى يتكون منها ما خلا شرقى الاردن . وكان التقدم نحو الحكم الذاتى واضحا في جميعها ما عدا فلسطين فقد بدأ القلق اولا في مصر التى اصبحت في اواخر سنة ١٩١٤ تحت الحماية البريطانية وكان الوطنيون المصريون بعد الحرب ابعد الناس عن القبول بهذا الوضع . وفي سنة ١٩١٩ قامت الحركة الوطنية برئاسة زغلول باشا، تلك الحركة التى كان هدفها الاستقلال التام الناجز وأدت الى وقوع اضطرابات شاملة وسفك دماء . وفي سنة ١٩٢٠ اوصت لجنة ملنر بالاعتراف بمصر كمملكة مستقلة مع بعض التحفظات وصودق على هذا الاعتراف سنة ١٩٢٢ بتصريح اصدرته الحكومة البريطانية ، فالغيت الحماية واعلن استقلال المملكة المصرية واحتفظت الحكومة البريطانية لنفسها بنقاط اربع غير مقيدة فيها بشرط ريثما يتم الاتفاق عليها فيما بعد وهذه النقاط الاربع هى تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، والدفاع عن مصر ضد اى اعتداء او تدخل خارجى، وحماية المصالح البريطانية والاقليات، والسودان. غير ان هذا التصريح لم يقبل به الوطنيون على الاطلاق وتلت ذلك سلسلة من الاضطرابات السياسية انتهت بمقتل السر لى ستاك عام ١٩٢٤ واتخذت الحكومة البريطانية اجراءات شديدة وسحق «الارهاب» او طمست معالمه ، ولكن ظل الوطنيون يعتمدون على معاضدة الاكثرية الساحقة من الامة المصرية لهم مع ان زغلولا كان قد اعتزل مركزه

٣٢ أما في سوريا ، فقد كانت الحالة أشد اضطرابا . فمنذ البدء رفض السوريون فكرة الحكومة الانتدابية وطلبوا استقلالا قوميا، ولم يتمكن الفرنسيون من احتلال دمشق سنة ١٩٢٠ وارغام الملك فيصلا على مغادرة البلاد ، الا بعد قليل من القتال . وفي خلال السنوات الاربع التالية نظمت ادارة الانتداب الافرنسى على أساس تقسيم البلاد الى دويلات ، وانشئت في النهاية أربع «دول» هى دولة «سوريا» الداخلية الكبرى ، ودولتان ساحليتان صغيرتان هما دولة لبنان (حيث كانت الصداقة الافرنسية التقليدية اقدم من غيرها واشد قوة) ، ودولة العلويين شمالى لبنان ، ومنطقة جبل الدروز . وحوالى سنة ١٩٢٥ كان

قد أسس في كل من هذه الدول مجالس تمثيلية منتخبة وكانت الادارة في ايدى وزراء من العرب واصبحت سلطات الموظفين الفرنسيين اسمية منحصرة في الاشراف والارشاد . ورغم تمتع البلاد بهذه الدرجة الكبرى من الحكم الذاتى ، اندلعت نيران ثورة خطيرة أثارها الدروز في صيف عام ١٩٢٥ ولقد بدأت هذه الثورة بدحر احدى فرق الجنود الافرنسيين وقتل ثمانمائة منهم ومحاصرة ٣٣ كتائب من الحاميات المنعزلة . وكان اكثر الحادثات مدعاة للحيرة والدهشة في ذلك النضال الذى طال أمده ، ما حدث من ضرب دمشق بالقنابل في شهر تشرين الاول . ومع ان الموقف في اواخر عام ١٩٢٥ كان قد تحسن قليلا بفضل ما بذله المسيو دى جوفنيل من المساعى لقلب الطرق الدستورية ، فالاضطرابات لم تنته وظلت حرب العصابات قائمة . واتضح للافرنسيين ، كما اتضح للعالم العربى ايضا ، ان مهمة مواصلة الانتداب رغم انف الوطنية السورية هى مهمة شاقة كثيرة التكاليف

٣٣ وكان عطف العرب الفلسطينيين على بنى قومهم في سوريا واضحا جليا طيلة تلك المدة . فكلا الشعبين تمسك بالمبدأ القائل ان فلسطين هى جزء من سوريا وكان يجب ان لا تفصل عنها قط . ثم ان المؤتمر السورى الذى نادى بفيصل ملكا كان بين اعضائه فلسطينيون وقد عقد مؤتمر سورى—فلسطينى آخر في جنيف سنة ١٩٢١ . وفي سنة ١٩٢٥ نظم اضراب عام شامل في فلسطين تضامنا مع الثورة العربية في سوريا ونظم اضراب آخر في العام التالى احتجاجا على زيارة المسيو دى جوفنيل الرسمية للقدس . وحينما سافر اللورد بلفور من القدس الى دمشق عام ١٩٢٥ أحدث وصوله اضطرابات خطيرة الى حد استلزم استدعاء الجيوش الافرنسية وظلت حياة اللورد بلفور نفسه مدة يحيق بها الخطر

٣٤ ولئن ظهرت عواطف العرب الفلسطينيين شديدة الاتصال بما حدث في سوريا من تطورات فأن العراق هو الذى ضرب المثل الاعلى في ما تستطيع ان تقوم به الروح القومية العربية. فقد ظل الهياج في مقاومة سياسة الانتداب مستمرا في العراق شأنه في سوريا منذ أن وضعت الحرب اوزارها وزاد القلق خطورة حينما أقرت سياسة الانتداب في مؤتمر سان ريمو ربيع عام ١٩٢٠ . وبلغ

الاضطراب أوجه أثناء الصيف حين حدثت ثورة عنيفة عامة بحيث اصبحت الحاجة ماسة الى ما يشبه افتتاح البلاد مرة ثانية بجيش بريطانى يقرب عدد رجاله من ستة وسبعين الفا . وكانت الحكومة البريطانية قد قررت قبل انتهاء النضال ان تذعن لكثير من مطالب الحركة الوطنية. فالادارة البريطانية الصرفة، التى كانت شبيهة نوعا ما بادارة ولاية هندية قبل الحرب ، استبدلت في شهر تشرين الاول بمجلس وزراء مؤقت مؤلف من وزراء عرب ، وأشغل العرب ايضا المراكز الادارية الرئيسية في ألوية البلاد وكان الموظفون البريطانيون في كلا الحالين يعملون كمستشارين . وهذا النوع من الحكم مهد السبيل لاقامة حكومة ملكية عربية دستورية . وبناء على قرار اتخذه المجلس التأسيسى في سنة ١٩٢١ وايدته الامة العراقية بطريق الاستفتاء ، نودى بفيصل ملكا على العراق . وفي سنة ١٩٢٢ الغى مشروع صك الانتداب بموافقة لجنة الانتدابات واستبدل بمعاهدة تحالف ابرمت بين الحكومتين البريطانية والعراقية احتفظت الاولى بموجبها لنفسها بحق الاشراف الادارى على الشؤون الخارجية والمالية والعسكرية بينما اعترفت للعراق باستقلاله المطلق وتعهدت بتسهيل انضمامه الى عصبة الامم في الوقت المناسب . وهكذا في أواخر سنة ١٩٢٥ كانت العراق قد اصبحت تقريبا ، ان لم يكن تماما ، عضوا حرا يقف على قدم المساواة مع اعضاء المجتمع الاممى الآخرين ذا ملكية عربية دستورية ومجلس وزراء عربى مسؤول تجاه برلمان عربى منتخب

٣٥ وبدأ بهدوء حكم مشابه لهذا الحكم في شرق الاردن ولكن بمقياس اصغر ومع ان الحوادث التى جرت في شرق الاردن كانت من الوجهة التمثيلية اقل تأثيرا من حوادث العراق لكنها كانت ذات مغزى واهمية عند عرب فلسطين. فقد ظل شرق الاردن تحت الانتداب — خاضعا لصك الانتداب على فلسطين باستثناء المواد المتعلقة بالوطن القومى — ولكن شكل حكومته كان يختلف تمام الاختلاف عن شكل الحكومة في فلسطين . ومنذ سنة ١٩٢١ اصبح على رأسه أمير عربى هو الامير عبد الله بن الحسين شقيق الملك فيصل ، وفي سنة ١٩٢٣ اعترفت الحكومة البريطانية بشرق الاردن كحكومة مستقلة ، واحتفظ المندوب السامى البريطانى في فلسطين لنفسه بالسلطات النهائية التى يتطلبها استمرار

الانتداب وفقا للالتزامات الدولية . ولكن وظائف المعتمد البريطانى في عمان ونفر من موظفيه البريطانيين تقتصر على الارشاد لا الحكم . ويرأس الدوائر الادارية وزراء الامير العرب ، وجميع الموظفين تقريبا هم عرب من موظفى الامير. وهكذا اصبح الفرق بين شرق الاردن وفلسطين واضحا ؛ فالعربى الذى كان فى سنة ١٩٢٥ يرمى ببصره الى ما وراء القدس عبر وادى الاردن ويرى المرتفعات خلفه ، كان ينظر الى قطر كان لاجيال عديدة قبل الحرب جزءا من فلسطين ، وهو قطر لا يزال وراء فلسطين بمراحل في درجة تقدمه الراهنة، وعدد سكانه لا يكاد يوازى ثلث عدد العرب الفلسطينيين على انهم اشد تأخرا من سكان فلسطين من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ومع ذلك فهذا القطر سبق فلسطين بخطى واسعة نحو الحرية القومية التامة

٣٦ وهكذا ظهر بجلاء سنة ١٩٢٥ ان مشكلة فلسطين ، من كلتا وجهتيها العربية واليهودية ، لا يمكن قط ان تكون مشكلة منحصرة منعزلة . ولو كان في الوسع الآن عزل فلسطين عن بقية العالم باحدى خوارق الطبيعة بحيث يتعذر اى اقتراب منها او اتصال بها ، لكان من المحتمل ان يضطر الشعبان اللذان يواجه احدهما الآخر ضمن حدودها الضيقة ، الى الاستفادة من هذا الوضع ويتعلمان كيف يعيشان معا في وئام . ولكن الواقع هو ان الشعب اليهودى في فلسطين لا يمكن قطع الصلات بينه وبين بقية اليهود في البلاد الاخرى من حيث الآمال والمخاوف والآلام ، كما ان امانى عرب فلسطين القومية لا يمكن عزلها عن امانى العالم العربى المحدق بها

٣٧ وهكذا اصبحت هنالك عوامل خارجية وداخلية تعمل عملها منذ تلك الايام على جعل الشعبين الموجودين في فلسطين متباعدين متعاديين ، ومن السهل ان نرى الآن ، اكثر من ذى قبل ، ان الفكرتين القوميتين قد نشأ بينهما تصادم وتضارب وانه لا يمكن حل هذا التصادم حسب النظام الذى أخذه الانتداب على عاتقه الا اذا اهملت احدى الفكرتين او اهملتا معا . فلو ان اليهود جاءوا الى فلسطين مبتغين صهر حياتهم وثقافتهم ودمجها بحياة العرب وثقافتهم وقبول لغة الاكثرية ، حاسبين في انفسهم انهم قد يصبحون يوما تحت حكم الاكثرية لامكننا عندئذ ان نتصور انه قد يرحب بهم في فلسطين وينجحون

فيها كما حدث لاجدادهم في العراق او مصر او اسبانيا في ايام التشتيت الاولى. ولكن ليس من المعقول قط ان ننتظر موقفا كهذا منهم لان مثل هذا الموقف انما يكون بمثابة انكار مباشر للصهيونية من وجوهها الاجتماعية والسياسية والثقافية. فالصهيونيون عادوا الى فلسطين ليتهربوا من محيط غريب عنهم ويتخلصوا من شبح الغيتو (الحى اليهودى) ويحرروا انفسهم من جميع مساوىء «حياة الاقلية» كما عادوا مؤمنين بان نبوغ اليهودى وقد آب الى وطنه يستطيع ان يقوم باعمال شبيهة بالاعمال التى قام بها في الايام السالفة . ولذلك كان لزاما ان تكون اللغة العبرية لغة الوطن القومى ، وان يزداد أساس القومية اليهودية قوة . فالمهاجرون المتنورون قد يجدون لذة كبرى في حياة العرب وثقافتهم ، ولكن ليس ثمة مجال لاندماج العنصر اليهودى بالعنصر العربى فضلا عن خضوعه له ، ذلك ان الوطن القومى لا يمكن ان يكون شبه قومى ونكاد لا نجد حاجة للقول من جهة العرب ان قبولهم اندماج الثقافة العربية باليهودية هو ابعد ما يخطر في البال ولنقتبس عبارة الوفد العربى عام ١٩٢٢ مرة ثانية «ان نواميس الطبيعة لا تسمح بنشوء روح التعاون بين قومين هذا شأنهم من الاختلاف»*

٣٨ لقد اسهبنا في شرح الحالة في نهاية الخمس سنوات الاولى للادارة المدنية لانه من المهم أن نبين بجلاء ان الحالة التى وجدت عليها فلسطين بعد مضى احد عشر عاما على ذلك التاريخ، لم تكن حالة جديدة منبعثة عن عوامل مستجدة او مؤقتة في فلسطين او خارجها . فالموقف الحالى هو عبارة عن الموقف القديم نفسه وانما بصورة مكبرة . ومعظم ما حدث منذ سنة ١٩٢٥ لم يكن الا نوعا من التكرار لما حدث قبل سنة ١٩٢٥ ولكن بخطورة مطردة الازدياد. والمصاعب الراهنة المحيقة بمشكلة فلسطين كانت ملازمة لها منذ البدء ، فالزمن لم يغيرها بل زادها قوة وشدة

(٣) من سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٢٩

٣٩ لقد كانت الظاهرة البارزة في السنوات الاربع التى تلت سنة ١٩٢٥ الازمة الاقتصادية التى اجتاحت فلسطين عامة والوطن القومى خاصة . ولم يكن لهذه الازمة صلة بالازمة العالمية التى اخذت وطأتها تشتد خلال سنة ١٩٢٩

* أنظر الكتاب الابيض رقم ١٧٠٠ الصفحة ٣٨ من الترجمة العربية

واسبابها تتعذر معرفتها بالتأكيد . غير ان ثمة عاملا لا نزاع فيه من العوامل التى عملت على ايجادها وهو سقوط قيمة «الزلوتى» البولونى (وحدة العملة البولونية) والقيود التى وضعت على اخراج النقود في شرق اوروبا بصورة عامة مما أدى الى افقار المهاجرين اليهود الذين جاءوا من تلك الجهة من العالم والذين كانوا يؤلفون نصف مجموع المهاجرين بوجه التقريب. على انه مهما كانت الاسباب التى أدت الى هذه الازمة فانها قد اسفرت عن خفض كبير في معدل المهاجرين . ففى سنة ١٩٢٥ أمّ فلسطين ٣٣٨٠١ يهوديا ولم يغادرها سوى ٢١٥١ يهوديا ، وبلغ عدد المهاجرين اليها في سنة ١٩٢٦ ، ١٣٨١ شخصا والنازحين منها ٧٣٦٥ شخصا، اما في سنة١٩٢٧ فقد دخل البلاد ٢٧١٣ شخصا فقط وغادرها ٥٠٧١ شخصا اى ما يقرب من ضعف عدد الداخلين . وبالرغم من هذا الارتداد في تيار الهجرة فان عدد العمال العاطلين بين اليهود ارتفع من ٤٠٠ عامل في بداية سنة ١٩٢٥ الى ٥٠٠٠ عامل في نهاية سنة ١٩٢٧ . وقد وقع من جراء ذلك تأثير كبير في ايرادات الحكومة ، وخصوصا في الرسوم الجمركية ، كما يتبين من الجدول التالى —

	مجموع الايرادات (باستثناء الاعانات) جنيه	ايراد الجمارك جنيه
١٩٢٥ — ١٩٢٦	٢٦٠٤٤٤٦	٨٨٦٣١٢
١٩٢٦ — ١٩٢٧	٢٣٦٤٨٨٧	٨٠٣٦٦٥
١٩٢٧ (من نيسان لكانون الاول)	١٧٠٩٠٣٥	٥٦٩٩٣٥

وقد بذلت الجهود لتفريج هذا الكرب الشامل الذى اشتدت وطأته بنكبة الزلزال التى حلت بالبلاد في سنة ١٩٢٧ . فعجلت الحكومة في تطبيق برنامج الاشغال العامة بغية ايجاد عمل للعمال العاطلين واعانتهم على العيش بما يتقاضونه من الاجور

٤٠ غير انه ظهرت في الحالة بوادر أمل دلت على ان هذا الداء لم يكن مميتا بوجه من الوجوه . فقد حصلت زيادة مطردة في الانتاج ، الزراعى

والصناعى . واستمرت الحاصلات الزراعية في التزايد وبلغت مساحة الاراضى المغروسة بالبرتقال في سنة ١٩٢٧ ضعف ما كانت عليه سنة ١٩٢٣ . وكانت ايرادات المشاريع الصناعية مشجعة ايضا . ووسعت الصناعات الكبرى كالاسمنت والدقيق والصابون نطاق تجارتها . وازدهرت صناعة الدخان الحديثة العهد . حتى ان الصناعات الصغيرة في تل ابيب اخذت تزيد نتاجها وتوسع اسواقها في فلسطين والخارج . وهكذا بينما كانت الواردات في هبوط كانت الصادرات في صعود . فقد كانت قيمة المنتوجات الفلسطينية المصدرة الى الخارج ١٣٣٠٨٣٠ جنيها في سنة ١٩٢٥ فبلغت١٣٠٨٣٣٣ جنيها في سنة ١٩٢٦ و ١٨٨٩٧٥٩جنيها في سنة ١٩٢٧ . ولاول مرة منذ الحرب العظمى زادت الصادرات الزراعية على الواردات الزراعية في سنة ١٩٢٧

٤١ ومع ان النمو الفعلى للوطن القومى قد أعيق سيره ، غير ان ذلك النمو لم يتوقف . ففى المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٨ ارتفع عدد السكان اليهود من ١٢١٠٠٠ نسمة الى ١٥١٠٠٠ نسمة وزادت مساحة الاراضى التى يملكها اليهود من ٩٤٤٠٠٠ دونم الى ١٠٢٤٠٠٠ دونم

٤٢ وفي ربيع سنة ١٩٢٨ بدأت الآية بالانقلاب . فأخذت البطالة تتناقص باستمرار . ولكن تيار الهجرة اليهودية لم يعد الى سابق عهده . فجموع المهاجرين في تلك السنة لم يتجاوز ٢،١٧٨ شخصا، الا ان تيار النزوح للخارج تناقص عن ذى قبل فالمهاجرون الداخلون زادوا بمقدار عشرة اشخاص عن النازحين . وهكذا فأن الوطن القومى في اواسط سنة ١٩٢٨ كان قد تخطى أسوأ أزمة واجهها حتى ذلك الحين . ثم ان القوة المعنوية للوطن القومى ازدادت بتوسيع الوكالة اليهودية . وقد سبق لنا ان لاحظنا في فصل سابق ان تصريح بلفور لم يقابل بالتحبيذ من جميع اليهود في بلاد التشتيت . فقد كانت هناك جماعة قوية مقاومة له الا ان هذه المقاومة ضعف شأنها في السنين السابقة وازداد عدد اليهود الذين يساندون الوطن القومى بحرارة ويهتمون بالمساهمة في نموه ، وينطبق هذا الحال على يهود الولايات المتحدة بصورة خاصة ولو انهم كانوا لا يزالون معرضين عن الاخذ بجميع مبادىء العقيدة الصهيونية . ومن الجلى ان التعاون بين هؤلاء اليهود والجمعية الصهيونية كان امرا مرغوبا

فيه . وقد أكد هذا التعاون مبدئيا في المؤتمر الصهيونى المنعقد في سنة ١٩٢٥ ثم في المؤتمر الذى انعقد في سنة ١٩٢٧ . وعلى أثر تحقيق شامل قامت به لجنة مشتركة في سنة ١٩٢٨ وانعقاد سلسلة من مؤتمرات، وضع دستور جديد أعطى بموجبه اليهود غير الصهيونيين الذين يملكون صفة تمثيلية عددا من المقاعد بالتساوى مع الصهيونيين في جميع الهيئات الرسمية التى تشرف على نمو الوطن القومى . وقد ثبت هذا التنظيم الجديد عند اختتام المؤتمر الصهيونى الذى انعقد في شهر آب سنة ١٩٢٩ . وهكذا اصبحت الوكالة اليهودية في فلسطين يهودية بمعنى اعم واصبحت اكثر كفاية في استمالة عطف وقوى جميع محبى الوطن القومى من الشعب اليهودى في اميركا كما في اوروبا ، وتوجيهها الى العمل على انماء ذلك الوطن

٤٣ ومما هو جدير بالذكر ان السنين التى سادت فيها هذه الازمة كانت سنى سلام . فمن سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٢٩ كانت خصومة العرب هامدة نسبيا . ولم تسجل التقارير الرسمية التى تتناول هذه السنين احتجاجات منظمة ضد الهجرة اليهودية او مطالب بالحكم الذاتى . ولم ينعقد المؤتمر العربى الفلسطينى في المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٨ . وقد تبين ان الحكومة لم تكن تعتقد باحتمال تكرر اضطرابات سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ ذلك أنها ابقت القوى المعهود اليها أمر المحافظة على النظام في المستوى المنخفض الذى خفضتها اليه سنة ١٩٢٦ بالرغم من التحذير الذى ابدته لجنة الانتدابات الدائمة ضد «خطر عدم الاحتفاظ بقوى محلية كافية» *

٤٤ ومما لا ريب فيه ان عوامل مختلفة ساهمت في ايجاد فترة السلام هذه . فالحكومة كانت تواصل الاضطلاع بمهمة تحسين البلاد وعمرانها وتزويدها بخدمات عامة . ثم ان المقام الذى كان يتمتع به اللورد بلومر الذى أشغل منصب المندوب السامى من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨ والنفوذ الذى كان له على جميع طبقات السكان يجب ان يعطى حقه من الاهمية . اما ان يعزى هذا اللين الظاهرى في عداء العرب الى مثل هذه العوامل فقط فذلك معناه تناسى أساس المشكلة وتغذية وهم خطر باستتباب الامن . اذ من المعقول ان يكون السبب

* أنظر وقائع جلسات لجنة الانتدابات الدائمة لسنة ١٩٢٦ ، الصفحة ١٨٤

الاساسى لهدوء العرب هو ذلك التقهقر العظيم الذى اصاب مقدرات الوطن القومى . فلا بد ان يكون قد ظهر لهم خلال سنة او سنتين من الزمن انهم كانوا يبالغون في تخوفاتهم . ثم ان المعدل الواطى للهجرة في سنة ١٩٢٦ كان يعنى ان الاكثرية العربية التى كانت عندئذ بنسبة ٥ الى ١ ستظل اكثرية على مرور الزمن اذا لم يتغير ذلك المعدل ، ذلك ان مقدار الزيادة الطبيعية بين العرب تفوق مجموع الزيادة الطبيعية بين اليهود وهجرتهم معا . وكانت قرائن الاحوال أدعى الى الامل في سنة ١٩٢٧ عندما زاد عدد النازحين من اليهود على عدد الداخلين بالفى شخص اذ انه لو دام هذا الحال لما شعر العرب بحاجة الى خلق الاضطرابات . وقد كانت الدلائل عندئذ تدل على ان تجربة الوطن القومى قد فشلت وان الوطن القومى يسير في طريق الانحلال . ولكن عندما اخذت الازمة بالزوال وأوقف تيار التقهقر وازداد عدد الداخلين من اليهود على عدد النازحين ، ولو زيادة طفيفة ، في سنة ١٩٢٨ ، وعندما لم تشهد الشهور الأولى من سنة ١٩٢٩ نزوحا من البلاد ، عندئذ تغير موقف العرب بسرعة واستيقظت المخاوف المستكينة وبعثت العداوة القديمة من جديد

٤٥ ولم تكن العوامل الداخلية هى الوحيدة التى أدت الى وضع حد فجائى في صيف سنة ١٩٢٩ لفترة السلام التى كانت سائدة حتى ذلك الحين ، اذ ان العوامل الخارجية لعبت دورها ايضا في هذا المضمار . فتوسيع الأسس التى ترتكز اليها الوكالة اليهودية لم يفت انظار العرب . اذ انهم ادركوا ان هذا التوسيع معناه ازدياد ضغط اليهودية العالمية على فلسطين وازدياد القوى المادية التى تدعم هذا التوسيع وقد رأوا ايضا بأم اعينهم ان هذا التوسيع احيا روح الثقة بالنفس ، ان لم نقل روح العداء ، في نفوس سكان الوطن القومى الذين هم أقل من سواهم ضبطا لعواطفهم . ثم ان قوى القومية ، والحكم الذاتى ، في البلاد المجاورة كانت من الجهة الاخرى قد اخذت تخطو الى الامام . فالحكومة المستقلة التى أسست في شرق الاردن سنة ١٩٢٣ توطدت اركانها باتفاق رسمى عقد بين صاحب الجلالة البريطانية وسمو الامير في ٢٠ شباط سنة ١٩٢٨ ، وصدر قانون اساسى قضى من جملة ما قضى به ، بتشكيل مجلس تشريعى مؤلف من ممثلين منتخبين للشعب ومن وزراء الامير . وتم الاتفاق في

مصر على معاهدة تحالف بين وزير الخارجية للحكومة البريطانية ورئيس الوزارة المصرية في سنة ١٩٢٧ وبالرغم من ان تلك المعاهدة لم تحقق جميع المطالب الوطنية وانها سحبت على الفور فقد كان فيها تساهل لا يستهان به من الجانب البريطانى ، اذ انها قضت بدخول مصر في عضوية جامعة الامم بدون تأخير وبتأجيل البحث في المسألة المعقدة الخاصة بمقر الحامية البريطانية الى ما بعد عشر سنين*. ثم ان الشوط الذى ساره العراق في هذا المضمار كان ادعى لجلب النظر . ففى الاتفاقات المتتالية التى عقدت اعتبارا من سنة ١٩٢٦، فصاعدا تعهدت الحكومة البريطانية بانهاء الحالة شبه الانتدابية التى كان عليها العراق وبالعمل على دخول العراق في عضوية جمعية الامم في اقرب وقت يبرره تقدم البلاد . ولكن بالنظر للمطلب الوطنى الذى يقضى بالحصول على تعهد اكثر صراحة من التعهد السابق ، أمضيت في سنة ١٩٣٠ معاهدة جديدة تعهدت الحكومة البريطانية بموجبها ان توصى بأدخال العراق في عضوية عصبة الامم بلا قيد ولا شرط في سنة ١٩٣٢ . حتى ان سوريا المضطربة التى كانت على الدوام أوثق البلاد العربية اتصالا بفلسطين من الناحيتين العاطفية والجغرافية كانت آمالها بتحقيق مطالبها الوطنية مزدهرة . فالحكومة الفرنسية التى كانت بدون ريب متأثرة بمجرى الحوادث في العراق كانت قد أعدت نفسها قلبا وقالبا للاتفاق مع الوطنيين السوريين، فتأسس سنة ١٩٢٨ مجلس تأسيسى ليضع دستورا يتفق وامانى السوريين . ولكن بعض مواد مشروع الدستور كانت تنطوى على شيء كثير من التطرف بحيث اصبحت معه غير متفقة مع التزامات الدولة المنتدبة الفرنسية وبسبب ذلك وقف العمل في الدستور عند هذا الحد برهة من الزمن . ولكن المفوض السامى صرح عند افتتاحه المجلس بأن في النية تعديل الانتداب او انهاء اجله ، واعلن ايضا انه عندما يفرغ المجلس من مهمته يكون الوقت قد حان لوضع العلاقات بين فرنسا وسوريا على اساس معاهدة . وهكذا في سنة ١٩٢٩ كما في سنة ١٩٢٥ كانت فلسطين من دون جميع البلاد العربية هى البلاد الوحيدة التى لم يجر فيها اى تقدم في ميدان الحكم الشعبى او الاستقلال القومى

---

* وقد جرت مفاوضات اخرى في سنة ١٩٢٩ ، ثم تم الاتفاق في سنة ١٩٣٠ على جميع المسائل ما عدا مستقبل السودان

٤٦ وقد كانت بداية الحوادث المتسلسلة التى انتهت بالاضطراب الوبيل الذى وقع في شهر آب سنة ١٩٢٩ ، حادثة جرت في القدس في يوم ٢٤ ايلول سنة ١٩٢٨ وهو عيد الغفران عند اليهود . فقد جرت العادة من قديم الزمان على اقامة صلاة في ذلك اليوم امام حائط المبكى ، وهو حائط عال مبنى بحجارة ضخمة ، يقدسه اليهود لانه كان فيما مضى قسما من خارج الهيكل ، ويقدسه المسلمون لانه يشكل الجهة الغربية لساحة الحرم الشريف . وهذا الحائط هو ملك اسلامى ولكن اليهود كانوا يتمتعون منذ القرون الوسطى او قبلها بحق السلوك الى الرصيف الضيق الكائن في اسفله كى يقيموا صلاتهم هناك . غير ان السلطات الاسلامية كانت قد أصرت على عدم وضع الستائر والكراسى والمقاعد وغيرها على هذا الرصيف ووافقتها الحكومة التركية على ذلك . ثم جاءت الادارة البريطانية وقررت بالنظر للالتزامات المترتبة عليها بمقتضى المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب ان تحافظ بدقة على الحالة الراهنة. ولهذا عند ما وصل الخبر في مساء ٢٣ ايلول بأن اليهود قد وضعوا ستارا لفصل النساء عن الرجال صدرت الاوامر برفع الستار . ولكن اليهود لم يرفعوه فاضطر البوليس الى رفعه بالقوة اثناء اقامة الصلاة في اليوم الرابع والعشرين من ذلك الشهر

٤٧ ولم يقع حادث آخر بعد ذلك . وقد تبدو هذه الحادثة طفيفة الشأن في نظر الذين يجهلون مثل هذه الامور . اما في فلسطين فلا يمكن ان ينسى ان الحرم الشريف قد كان فيما مضى موقع الهيكل . ونحن مقتنعون انه ليس ثمة صهيونى معتدل الرأى ، يفكر في هذه الايام في اعادة بناء الهيكل مهما كانت اللغة الرمزية التى يستعملها . ولكن كثيرا من اليهود الاقل مسؤولية كانوا يفكرون بخلاف ذلك وقد قالوا او كتبوا ما يفيد ذلك . وفي حين ان أصحاب الآراء المعتدلة من العرب لا يتسرب الذعر الى نفوسهم بلا سبب معقول ، فان بين العرب فريقا من المتطرفين ممن هم على استعداد لتصديق اسوأ الاخبار وحملها الى سكان القرى البسطاء المتعصبين في طول البلاد وعرضها. ومن حسن الحظ ان عامل الدين المهيج لم يكن له حتى ذلك الحين شأن يذكر في موقف العرب العدائى من الوطن القومى . اذ ان الروح الوطنية في فلسطين ،

كما في غيرها من بلاد العالم الاسلامى ، هى سياسية اكثر منها دينية . ولكن اذا حدث ان أثير النداء الدينى وساد الاعتقاد الحقيقى بان مجىء اليهود للبلاد لا يعنى فقط سيطرتهم الاقتصادية والسياسة بل اعادة انشاء اليهودية القديمة بكافتها وغزو هذا المكان المقدس وتدنيسه واعادة بناء الهيكل في موقعه الاصلى ، فمما لا ريب فيه ان عداء العرب سيكون اعظم شمولا واشد تعصبا واستبسالا مما كان عليه في اى وقت من الاوقات

٤٨ وقد ادركت السلطات اليهودية فورا ما ينطوى عليه هذا الحادث من الخطر . فاغتنمت الجمعية الصهيونية فرصة تقديم احتجاجها الى جمعية الامم على رفع الستار ، واستنكرت بشدة ما قيل عن ان اليهود قد قصدوا الاعتداء على المكان الاسلامى المقدس المصونة حرمته ، وقد صرح المجلس الملى اليهودى في كتاب مفتوح وجهه الى مسلمى فلسطين انه في الحين الذى يطالب فيه باحترام حقوق اليهود عند حائط المبكى يعلن بمنتهى التأكيد والاخلاص انه ما من يهودى خطر في باله ان يعتدى على حقوق المسلمين في اماكنهم المقدسة*. ولكن الضرر كان قد وقع . فقد قرّ رأى الحاج أمين افندى الحسينى الذى كان لا يزال مفتى القدس ورئيس المجلس الاسلامى الاعلى ، وزملاءه الزعماء ، على الاستفادة من هذا الحادث الى أبعد مدى ممكن . فقدمت الاحتجاجات الى حكومة فلسطين وطيرت برقية الى الملك ادعى فيها ان اليهود قاموا بتعديات متكررة على الحائط وصرح المفتى في كتاب وجهه لنائب المندوب السامى حيث كان المندوب السامى غائبا عندئذ عن البلاد، باسم المجلس الاسلامى الاعلى ، ان المسلمين يعتقدون ان اليهود يرمون الاستيلاء تدريجيا على المسجد الاقصى**. وفي اليوم الاول من شهر تشرين الثانى عقد مؤتمر اسلامى عام برئاسة المفتى ووجه هذا المؤتمر احتجاجات اخرى الى عصبة الامم واتخذ قرارا بتشكيل «جمعية لحراسة الاماكن المقدسة». ولقد كانت عمليات البناء والمستحدثات الاخرى التى اجراها المسلمون في جوار حائط المبكى من العوامل التى زادت النار لهيبا في غضون الاشهر القليلة التى تلت ذلك. اذ اعتقد اليهود ان القصد من هذا كله هو التدخل في أمر عبادتهم ، فحاولت الحكومة ان تسوى سائر المسائل المختلف

---

* أنظر تقرير شو الصفحة ٣٠

** أنظر تقرير شو الصفحة ٣١

عليها باتفاق متبادل يعقد بين الطائفتين ، الا ان هذه المحاولة منيت بالفشل ، بسبب مقاومة كل من اليهود والعرب لها

٤٩ وفي تلك الاثناء بدأت السياسة تلعب دورها متحالفة مع الدين ، فأخذت اللجنة التنفيذية العربية على عاتقها في أوائل سنة ١٩٢٩ انعاش الهياج الوطنى في جميع البلاد ، وأسست من اجل ذلك فروع تابعة لجمعيات اسلامية في جميع المدن الكبرى في المقاطعات . وكان الهدف الاساسى الذى يرمى اليه هذا الهياج هو الهدف القديم بنفسه الا وهو اقامة حكومة ذاتية وطنية . ولما تخلى اللورد بلومر عن منصبه في اواخر سنة ١٩٢٨ لم تضيع اللجنة وقتا في الالحاح على السر جون تشانسلور المندوب السامى الجديد بأن يعيد فتح باب المفاوضات لتأسيس مجلس تمثيلى

٥٠ وكانت مقدمة الاضطرابات التى نشبت في شهر آب سنة ١٩٢٩ مظاهرة وطنية مثيرة للعواطف اقامها اليهود ومظاهرة مماثلة لها اقامها العرب بالمقابلة . ففى اليوم الخامس عشر من شهر آب سار اليهود في مظاهرة الى حائط المبكى وفي اليوم التالى اقتفى العرب اثرهم . وبعد ذلك بأسبوع اندلع لهيب النار التى كانت تضطرم منذ أمد بعيد . وفي المدة الواقعة بين اليوم الثالث والعشرين من شهر آب والتاسع والعشرين منه وقعت هجمات دموية على اليهود في نواح مختلفة من البلاد ، ولم توجه اشد هذه الهجمات عنفا الى المستعمرات الجديدة بل الى الجماعات اليهودية القديمة العهد المقيمة في القسم الجبلى العربى من البلاد في الخليل وصفد . ففى الخليل قتل من اليهود اكثر من ٦٠ شخصا بينهم النساء والاولاد وجرح اكثر من ٥٠ شخصا ودمر كثير من املاك اليهود ودنست كنسهم ونهب مستشفى يهودى . وقد حال ما ابداه ضابط البوليس البريطانى الوحيد في المدينة من البسالة دون تحويل الاضطراب الى مجزرة عامة*. وفي صفد بلغ عدد الذين قتلوا او جرحوا ٤٥ يهوديا وحدث أيضا نهب وتدمير في الحى اليهودى . ووقعت اضطرابات اخف وطأة من تلك في القدس ويافا . وهوجمت في المناطق الزراعية عدة مستعمرات يهودية ودمرت

---

* أنظر تقرير شو الصفحة ٦٤

ست منها . وكانت مقابلة اليهود بالمثل قليلة حدث اشنعها في يافا اذ قتل امام عربي وستة أشخاص آخرين وفي القدس حيث خرب ودنس مسجد أثرى

٥١ ولما أعيد النظام الى نصابه بمساعدة الجنود الذين أرسلوا على جناح السرعة من مصر ، تبين ان عدد الذين قتلوا من اليهود ١٣٣ شخصا والذين جرحوا منهم ٣٣٩ شخصا ، وعدد الذين قتلوا من العرب ١١٦ شخصا والذين جرحوا منهم ٢٣٢ شخصا وهذا ما امكن معرفته بالتأكيد . وظهر ايضا ان معظم الاصابات من العرب اوقعها الجنود او البوليس كما حدث في سنة ١٩٢١ . وفي الاجراءات القضائية التى اتخذت بعد ذلك أيد حكم الاعدام على ٢٧ شخصا بينهم يهودى واحد ، وقد شنق ثلاثة من العرب اما بقية الاحكام فقد استبدلها المندوب السامى بالحبس

٥٢ وفي تقرير لجنة التحقيق التى ترأسها السر ولتر شو ومكثت في فلسطين من شهر تشرين الاول حتى كانون الثانى ذكرت اسباب الاضطرابات بكل وضوح ، فقد قالت اللجنة «ان من رأيها ان عداء العرب العنصرى المتسبب عن خيبة الامل في تحقيق مطامحهم السياسية والوطنية ، وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادى ، كان ولا شك السبب الاساسى في اضطراب آب الماضى» ومن الناحية السياسية أبانت اللجنة ان الانقسام بين الشعبين حادث نتج بعد الحرب وسببه الاساسى هو التضارب بين التفاسير التى فسر بها وطنيو العرب واليهود العهود التى قطعتها الحكومة البريطانية لهم اثناء الحرب ، والجملة الآتية التى وردت في تقرير اللجنة تسترعى الانتباه بصورة خاصة : «ان وطنا قوميا لليهود بالمعنى الذى كان يفهمه الناس عامة ، لا يتلاءم مع مطالب الوطنيين من العرب . والمطالب الوطنية العربية اذا قبلت تجعل القيام بالعهد المعطى لليهود مستحيلا» . وقالت اللجنة في صدد الناحية الاقتصادية :

«لقد كان اليهود في فلسطين كمجموع يؤلفون قبل الحرب اقلية قانعة هادئة، وكثير من افرادهم كانوا يعيشون على أعمال البر في حين أن كثيرا من الباقين وخصوصا المستعمرين كانوا قد جلبوا مباشرة فوائد مادية ظاهرة الاثر لاهالى الجهات التى استقروا فيها ومن الجهة الاخرى فان المهاجرين اليهود الذين جاءوا فلسطين بعد الحرب كانوا اكثر نشاطا وتفوقا من سواد الطائفة اليهودية الذين كانت في فلسطين

قبل الحرب اذ ان المهاجر اليهودى يمثل حركة انشأتها جمعية أممية هامة تعضدها في رأى العرب أموال لا تفنى ويترآى للعرب أنه ليس من المحتمل أن يكتفى أولئك المزاحمون في السنوات المقبلة بالاشتراك معهم بالبلاد . وقد اشتدت هذه المخاوف من جراء التصريحات المتطرفة التى اذيعت عن السياسة الصهيونية فاصبح العرب لا يرون في المهاجر اليهودى خطرا على معيشتهم فحسب بل السيد الذى قد يسيطر على البلاد في المستقبل»

٥٣ وقد اوضح التقرير ان هذه المخاوف السياسية والاقتصادية قد اشتدت وطأتها بسبب عدد المهاجرين اليهود الذين استقروا في البلاد بالرغم من تأخر الحالة خلال سنتى ١٩٢٦—٢٨ ، ومقدار الاراضى التى كانوا قد اشتروها :

«ومع ان المهاجرة والمشاريع اليهودية اتت بفوائد جمة لفلسطين الا ان المنفعة التى جناها أفراد العرب مباشرة — وهى المنفعة الوحيدة التى يمكن تقديرها — كانت في قلتها غير جديرة بالذكر بالنسبة الى ما يحتمل أن تكونه لواتبعت نفس طرق الاستعمار التى كانت مستعملة قبل الحرب. وحينما حلت الضائقة الاقتصادية والبطالة عقب الهجرة الزائدة غابت عن الذهن المنافع غير المباشرة التى جلبتها المشاريع اليهودية الى انحاء كثيرة من فلسطين وأخذ الاهالى العرب في جميع انحاء البلاد يعتبرون الحركة الصهيونية سببا للمشاكل الاقتصادية التى حلت بالبلاد . ثم انهم أخذوا ينظرون الى الاراضى التى اشتراها اليهود من سرسق والى غيرها من الاراضى التى اشتروها في اخصب الجهات كدليل على أن المهاجرين لن يكتفوا باشغال المناطق غير العامرة وعلى انه من الممكن ان يزيد ضغط الضائقة الاقتصادية على خناق العرب

«وبعبارة اخرى ان ذيول المشاريع اليهودية التى كانت ذات صلة وثقى مع الاهالى العرب قد اتخذت شكلا مكن الزعماء العرب من استعمالها كوسيلة للتأثير على اتباعهم بانه لن ينتج عن استمرار الهجرة اليهودية وشراء الاراضى سوى نتيجة واحدة هى ان العرب سيحرمون من وسائل المعيشة ويصبحون وبلادهم معهم في النهاية تحت سيطرة اليهود السياسية . ولم يكن الحقد العنصرى ليحتاج الى محرك آخر بل ان روح عدم التسامح في الفريقين التى كانت مع الاسف مظهرا بارزا في السنوات العشر الماضية في فلسطين جاءت مشجعة لدوام ذلك الحقد. فمنذ البدء لم يكن للشعبين العربى واليهودى مصلحة مشتركة اذ انهما يختلفان في اللغة والمذهب والمرمى ولم يكن في الامكان التوفيق بين آراء زعمائهما وبذل السعى المشترك لمصلحة الجميع الا بالتسامح والتوفيق المتبادلين فقط . ولكن بدلا من ذلك لم يبذل اى الفريقين مساعى جدية لتحسين العلاقات بين الشعبين اذ ان اليهود مدفوعين برغبة شديدة لتحقيق آمالهم داوموا على اتباع سياسة لا تقل شمولا

عن السياسة التى تضمنها الكتاب الابيض سنة ١٩٢٢ . في حين أن العرب الذين لم يفتروا قط عن المقاومة الشديدة رفضوا قبول ذلك الكتاب الابيض وقاموا بحملة سياسية ترمى الى معاكسة ومقاومة الاعمال اليهودية والى تحقيق امانيهم السياسية»

٥٤ ومن رأينا انالحوادث التى وقعت فيما بعد أيدت صحة هذه الملاحظات التى عادت فأماطت اللثام ثانية عما يكتنف المشكلة من خطورة حقيقية . وظهر ان الآمال التى كانت يستند اليها التفاؤل الذى ساد البلاد في سنة ١٩٢٥ لم تكن الا آمالا وهمية وثبت ان الشعور بالسلام والامن الذى أوحى بتنقيص الحامية هو شعور كاذب وخطر فان الشعبين ، فضلا عن انهما لم يتقاربا اثناء السنين الاربع الاخيرة ، قد ازدادا تباعدا واتسع الخرق بينهما عما كان عليه في سنة ١٩٢٥ بسبب الحوادث التى وقعت سنة ١٩٢٨—٢٩ : وهى اولا ظهور العامل الدينى ، وثانيا نشوب الاضطراب الذى سبب القتل والتدمير بصورة فعليه ، واللجوء للقوة في قمع ذلك الاضطراب . وقد قضى على فكرة امكان التعاون لمدة من الزمن على الاقل حتى في الناحية الاقتصادية التى تكثر فيها الفرص المناسبة للتعاون . وقاطع العرب واليهود تجارة بعضهم البعض بصورة منظمة وترك التجار اليهود مخازنهم في البلدة القديمة في القدس وبدأوا عملهم من جديد في الحى التجارى خارج السور وانتقل اصحاب المخازن اليهود من يافا الى تل ابيب . وكان الانشقاق بين الشعبين ظاهرا جليا في كل ناحية من النواحى

(٤) نزاع سنة ١٩٣٠

٥٥ ولما جاءت الاشهر الاولى من سنة ١٩٣٠ كان التوتر بين الشعبين قد خف بعض الشيء بالرغم من ان التنافر العنصرى كان لا يزال شديدا تؤيده الصحف بنشراتها السامة) فقد قضى على مقاطعة العرب التجارية لليهود تدريجيا ولو انها كانت اشد واطول امدا من مقاطعة اليهود للعرب . وظهر ثانية للعيان نفوذ المنافع الاقتصادية المشتركة وحدث ما يشبه اعلان الهدنة في انتظار صدور تقرير شو وقرار الحكومة بشأنه ولكن هذا لم يكن سلاما بل هدنة فقط اذ لم يكن ثمة مجال للبحث في التسوية او التعاون . وعندما وصلت اللجنة الدولية الى فلسطين في شهر حزيران للبحث في مسألة حائط المبكى حاولت

الحكومة حمل زعماء العرب واليهود على الاجتماع معا ووضع اتفاق اختيارى حول المسألة بدلا من أن يفرض عليهم قرار اللجنة فرضا ولكن مسعى الحكومة باء بالفشل التام وفي نهاية السنة قدمت اللجنة تقريرها ووضعت تواصيها موضع العمل وبالرغم من ان مخاوف العرب من المطامع القصوى التى يضمرها اليهود بازاء الحرم الشريف لم يتوصل الى تبديدها قط — وقد أعربوا عنها بالفعل في الشهادات التى ادلى بها الشهود العرب امامنا — لم يقع نزاع خطير منذ ذلك الحين حول مسألة حائط المبكى

٥٦ وفي شهر آذار صدر تقرير شو وقد عزا السبب الرئيسى للاضطرابات كما رأينا فيما تقدم الى موقف العرب العدائى من الوطن القومى باعتبار انه من الجهة الاولى يقف حجر عثرة في سبيل وصولهم الى الاستقلال القومى، ومن الجهة الاخرى انه يؤدى بسبب ازدياد الهجرة وشراء الاراضى الى اخضاع العرب من الوجهتين الاقتصادية والسياسية. وفي الواقع كانت الاستنتاجات التى توصلت اليها لجنة شو متفقة تماما مع الاستنتاجات التى توصلت اليها لجنة هايكرافت وان كانت الاستنتاجات الاولى ثمرة بحث اطول واوفى . فالاسباب نفسها كانت لها نفس النتائج في سنة ١٩٢١ و ١٩٢٩ والاسباب نفسها ايضا ، كما سنرى كانت لها نفس النتائج في سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٦

٥٧ وقد كانت اهم التواصى التى قدمتها لجنة شو في تقريرها اولا اصدار بيان صريح بالسياسة التى تنوى حكومة جلالته اتباعها في فلسطين باسرع ما يمكن «على ان يتضمن هذا البيان تفسيرا لمعنى الجمل الواردة في صك الانتداب فيما يتعلق بالمحافظة على حقوق «الطوائف غير اليهودية». وثانيا «اعادة النظر في النظم الادارية المتبعة لتنظيم المهاجرة بغية منع تكرار المهاجرة الزائدة التى حصلت خلال سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٦» واستنباط طريقة يمكن بواسطتها استطلاع رأى الهيئات غير اليهودية في مسائل المهاجرة . وثالثا : القيام بتحقيق علمى بواسطة خبراء عن «امكان ادخال اساليب الزراعة الحديثة الى فلسطين» وتنظيم سياسة الاراضى طبقا لنتائج التحقيق . رابعا : اعادة تأكيد البيان الصادر في سنة ١٩٢٢ القائل بان «المركز الخاص الذى تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخولها الاشتراك باية درجة في حكومة فلسطين»

٥٨ لقد كان تقرير شو مرضيا للعرب في المسائل التى تناولها بالبحث وقد انعش بصورة خاصة آمال العرب بقوله ان الهجرة اليهودية كانت «مفرطة» في الماضى وزاد في تشجيعهم توقيف اصدار شهادات الهجرة الى ان صدر تقرير السر جون هوب سمبسون الذى جاء الى فلسطين في شهر ايار من تلك السنة للقيام بالتحقيق الذى اوصت به لجنة شو . وقد نشر تقرير السر جون هوب سمبسون في شهر تشرين الاول والذى يظهر ان وجهة نظر العرب تغلبت مرة أخرى على وجهة نظر اليهود ، لان التقرير بنى على حساب لو كان صحيحا لقضى على الوطن القومى من اساسه فلقد كان الرأى السائد حتى ذلك الحين انه لم يزل هناك مقدار لا يستهان به من الاراضى القابلة للزراعة التى يمكن استعمالها لتوسيع الاستعمار اليهودى دون الاضرار بمصالح العرب . وقد قدر بعض الصهيونيين مساحة الاراضى الصالحة للزراعة بـ ١٦،٠٠٠،٠٠٠ دونم أو أكثر أما مندوب الاراضى فقد قدر مساحة هذه الاراضى بـ ١٠،٥٩٢،٠٠٠ دونم*. والرقم الذى اعطاه السر جون هوب سمبسون كان ٦،٥٤٤،٠٠٠ دونم فقط ، وقد خرج من هذا الحساب الاساسى باستنتاجين عجيبين :—

(١) لو قسمت جميع الاراضى القابلة للزراعة في فلسطين بين الاهالى العرب المزارعين لما اصاب كل عائلة منهم مساحة من الارض تكفى لتأمين معيشتها في مستوى لائق

(٢) ما لم تجر تحسينات اخرى في أراضى اليهود وفي وسائل الرى وما لم يتبع العرب اساليب افضل من الاساليب التى يتبعونها الان في الزراعة «فلا يوجد مجال لاسكان مهاجر اضافي واحد اذا ظل مستوى الحياة عند الفلاحين على ما هو عليه الان» وكذلك الحال في اراضى الحكومة فليس فى هذه الاراضى مجال لاسكان المستعمرين اليهود ما لم تتناولها ايدى التحسين والعمران

ولكن السر جون هوب سمبسون سجل في معرض كلامه «اعتقاده الشخصى» بان تحسين البلاد تحسينا تاما يفسح مجال المعيشة ليس فقط للسكان المزارعين

---

* ان هذا التقدير لا يشمل قضاء بئر السبع

في الوقت الحاضر في مستوى اعلى من المستوى الذى يعيشون عليه الان ولكن لما لا يقل عن عشرين الف عائلة من المستعمرين من الخارج «ولذلك فهو يقترح ، تنفيذا للالتزامات المترتبة في صك الانتداب نحو العرب واليهود اتباع «سياسة عملية للتحسين الزراعى غرضها الاول حشد اليهود والعرب على الاراضى وزراعتها زراعة كثيفة من قبلهم»

٥٩ وكان من رأيه ان ثمرات هذا التحسين لا بد ان تمضى عليها مدة من الزمن قبل ان تنضج وقد عارض السر جون هوب سمبسون معارضة صريحة في ادخال مهاجرين آخرين لاستعمار الاراضى في اثناء تلك المدة ، ثم انه لم يكن كما يظهر لاول وهلة اكثر تشجيعا للهجرة الصناعية . ففى ذلك الوقت لم تكن توجد احصاءات تساعد على تكوين رأى علمى عن مقدار العمال العاطلين بين العرب — والاحصاءات الميسورة الان حول هذا الموضوع لا تزال غير وافية بالغرض — ولهذا بينما رفض تأكيد اعتقاده في الموضوع أعرب عن اقتناعه بان العطالة بين العرب «خطيرة وواسعة الانتشار» وقد قال في تقريره «انه من الخطأ ان يدخل يهودى من بولونيا او لتوانيا او اليمن لملء فراغ موجود في البلاد في حين ان في فلسطين عمالا قادرين على ملء ذلك الفراغ وليس في استطاعتهم ان يجدوا عملا» ثم استطرد قائلا «ان هذه السياسة لا تقبلها السلطات اليهودية» وكان محقا في ذلك ولكنه في الحقيقة زاد على حكمه توصية تتلائم مع القضية اليهودية اذ قال :—

«لقد ذكرت فيما تقدم ان الاموال اليهودية لا يؤتى بها الى فلسطين لاجل تشغيل العرب وانما لاجل تشغيل العمال اليهود دون سواهم . فقد يسوغ مبدأ «الطلب المستنبط» مهاجرة العمال اليهود حتى لو كان في البلاد عمال عاطلون من العرب بشرط ان يكفل استمرار استخدام العمال اليهود بواسطة استجلاب الاموال اليهودية لاعداد الاشغال التى يستخدم فيها اليهود . ومن الجلى ان العمال العاطلين من العرب لا يجنون فائدة من منع الاموال اليهودية من الدخول الى البلاد فحالتهم لا تزيد سوءا من جراء مهاجرة العمال اليهود للقيام باشغال في فلسطين تيسرت لها أموال كافية. وفي الواقع ان في ذلك بعض النفع للعرب لان صرف تلك الاموال كأجور للعمال اليهود يؤدى في النهاية الى استخدام جانب من العرب العاطلين»*

---

* انظر تقرير السر جون هوب سمبسون الصفحة ١٣١—١٣٦

٦٠ وهنا تمت التحقيقات التى استوجبتها اضطرابات سنة ١٩٢٩ وسارعت حكومة جلالته الى العمل بمقتضاها . ففى شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٠ صدر «بيان سياسة حكومة جلالته في المملكة المتحدة» في نفس الوقت الذى صدر فيه تقرير السر جون هوب سمبسون ، وقد اشتهر ذلك البيان فورا بالكتاب الابيض*، والقسم الاول من هذا البيان يشتمل على تفسير سياسة الحكومة مع الاعراب عن تصميم الحكومة على اتباعها وهذا ما كان في رأس قائمة تواصى لجنة شو . وقد استشهد البيان بالخطاب الذى القاه رئيس الوزارة (المستر رمزى مكدونلد) في مجلس العموم قبل ذلك ببضعة اشهر حيث قال «ان هذا التصريح يتضمن التزاما ذا شقين ، الشق الواحد منهما للشعب اليهودى والشق الاخر لسكان فلسطين من غير اليهود» ، وورد في الكتاب الابيض ان كثيرا من القلق الذى ساور النفوس في الازمة الاخيرة كان نتيجة لتقصير اليهود والعرب معا في ادراك القيود الموضوعة على السياسة بهذا الالتزام المزدوج . وصرح الكتاب ايضا ان «حكومة جلالته لن تحيد بالضغط او التهديد عن النهج المبينة خدوده في صك الانتداب» اما بشأن صفة الوطن القومى واعمال الوكالة اليهودية فقد كرر الكتاب ما ورد في مذكرة تشرشل لسنة ١٩٢٢ واكد ان مبدأ «قوة الاستيعاب الاقتصادية» سيكون العامل الذى يحدد المهاجرة . هذا من جهة المبادىء ، اما المعضلات العملية التى يجب ان تجابه «فقد بحث فيها تحت المواضيع الثلاثة (١) الامن العام (٢) التطورات الدستورية (٣) التطورات الاقتصادية والاجتماعية . وقد صرح الكتاب بصدد الموضوع الاول ان حكومة جلالته قررت ان تحتفظ بأورطتين من المشاة وسربين من الطيارات ورتلين من السيارات المصفحة بصورة مؤقتة في فلسطين وشرق الاردن ، وصرح بخصوص الموضوع الثانى ان الوقت قد حان لتأسيس مجلس تشريعى على الاسس التى ورد ذكرها في بيان السياسة الذى اصدره مستر تشرتشل ، أما الموضوع الثالث الذى يضم اكثر النقاط صعوبة واثارة للجدل ، وهى احتمالات حشد الاراضى بالسكان ومشكلة البطالة وتأثيرها على معدل الهجرة،فقد اتخذ الكتاب بصددها اكثر تقديرات وآراء وتواصى السر جون هوب سمبسون بحرفها تقريبا ، لكنه اغفل امرين اثنين ، فالكتاب الابيض

* الكتاب الابيض رقم ٣٦٨٦

اولا لم يقيد الحكومة بالفكرة القائلة انه لو امكن تنفيذ سياسة شاملة للتحسين فقد يوجد في النهاية متسع لعدد لا يستهان به من المستعمرين اليهود في اراض لم يستولوا عليها لحد الان» ثم ان ذلك الكتاب في حين انه كرر رأى السر جون هوب سمبسون الخاص بالعلاقة بين البطالة عند العرب ومعدل الهجرة ، لم يشر الى فقرته التى انقذت الموقف وهى الفقرة التى تبحث في استخدام المال اليهودى الذى لم يكن بالامكان الحصول عليه بغير ذلك ، ثم ان لغة الكتاب الابيض أظهرت عدم اكتراث بالشعور اليهودى ولهذا ، وفي الحين الذى لم تخرج فيه الحكومة في الحقيقة عن مقررات ومقترحات تقريرى شو وهوب سمبسون فان لهجة الكتاب الابيض أظهرت ميلا واضحا نحو الجانب العربى اكثر مما أظهره اى تقرير من ذينك التقريرين

٦١ ولقد كانت النتيجة مؤسفة. فقد جاء نشر الكتاب الابيض كآخر حلقة من سلسلة العوامل المعيقة للقضية الصهيونية . فاضطرابات سنة ١٩٢٩ ولا سيما مذبحة الخليل وصفد قد اماطت اللثام عن عدم سلامة الوطن القومى ، وتقرير شو حذر الحكومة من عاقبة الهجرة «المفرطة» ووضع أساسا لتقييد الهجرة التى ترمى الى استيطان الاراضى تقييدا مشددا ، ان لم يكن لمنعها منعا مؤقتا، وقد بعث الكتاب الابيض الى الاذهان الفكرة القائلة بانه لا يسمح بدخول عامل يهودى ما دام في البلاد عامل عربى عاطل. وهذه الضربات المتتالية وقعت عندما كان الوطن القومى قد بدأ يسترجع قواه التى كانت قد خارت بتأثير الازمة وعندما كانت الآمال التى يعلقها اليهود على المستقبل آخذة في التعاظم. ولذلك كان من الطبيعى ان يرفع الصهيونيون ومعاضدوهم في اوروبا واميركا عقيرتهم بالصياح. وقد احتج الدكتور وايزمن قائلا ان الكتاب الابيض لا يطابق نصوص صك الانتداب وانه في بعض المسائل الهامة يدل على انقلاب في السياسة التى كانت حكومة جلالته حتى ذلك الوقت تسير عليها بخصوص الوطن القومى اليهودى ، وأبلغ وزير المستعمرات (اللورد باسفيلد) بأنه استقال من وظيفته كرئيس للجمعية الصهيونية وكرئيس للوكالة اليهودية. واستقال أيضا رجال آخرون من الصهيونيين البارزين من وظائفهم في الادارة الصهيونية. وأيدهم في موقفهم هذا بعض كبار رجال السياسة. وظهرت رسائل في جريدة التايمس

تؤيد ما ذهب اليه الدكتور وايزمن من وقوع تغيير في مجرى السياسة البريطانية وتوافق على التفسير الذى اعطاه لصك الانتداب . وقد تجلى في ذلك الوقت الخطر الكبير من ان يصبح حكم فلسطين مشكلة من المشاكل المختلف عليها بين الاحزاب البريطانية فيكون حزب منها في جانب العرب وآخر في جانب اليهود ولحسن الحظ اجتنبت هذه النتيجة المحزنة. غير أن بحث الموضوع من قبل أفراد الجمهور كان أكبر دليل على القوة السياسية التى يستطيع اليهود حشدها في انكلترا اذا ما تمكنوا من بسط قضيتهم بصورة معقولة. وقد تيسر لهم ذلك وتمكنوا من أن يظهروا أن الاسس التى بنى عليها تقرير السير جون هوب سمبسون وتقديره لمجموع الاراضى الصالحة للزراعة لم يكن حسابا علميا وقاطعا الى درجة تبرر قلب سياسة المهاجرة ، وهنالك بالفعل شك فيما اذا كان قد قصد منه ان يكون علميا وقاطعا . ولقد تمكن اليهود من ان يقيموا الحجة بشىء من القوة على أن الاحتفاظ بجميع أراضى الحكومة التى يمكن أن تخصص فيما بعد للعرب الذين لا أرض لهم ، سواء أكانوا قد أخرجوا من أراضيهم من قبل اليهود أم لا ، هو أمر لا يمكن التوفيق بينه وبين ما تتطلبه المادة السادسة من صك الانتداب. وتمكنوا أيضا من استغلال الامور الخاصة التى أغفل ذكرها في الكتاب الابيض ولهجة ذلك الكتاب العامة التى أشرنا اليها فيما تقدم

٦٢ وفي شهر تشرين الثانى اعلن ان الوكالة اليهودية دعيت للتباحث مع الحكومة حول الكتاب الابيض. وفي شهر شباط التالى نشرت نتيجة هذا البحث على شكل كتاب وجهه رئيس الوزارة الى الدكتور وايزمن وليس بشكل «بيان معدل للسياسة» . ان هذا الكتاب لم ينقض السياسة الموضوعة في الكتاب الابيض بل تناولها بالشرح والتفسير غير أنه ظهر أن ما ورد فيه من تفسير للمسائل الهامة ، كاحتمال وجود أراض أميرية للمستعمرين اليهود ، أو ادخال العمال اليهود الذين يتوقف عملهم على رؤوس الاموال اليهودية ، كان في جانب المطالب اليهودية أكثر مما كان عليه الكتاب الابيض قبل تفسيره. الا ان مقارنة الوثيقتين مقارنة دقيقة ترينا ان الفرق بينهما لم يكن في الحقيقة بارزا كما يظن الناس . والفرق الذى يجلب الانتباه بالحقيقة ، ليس في بيان الاراء او السياسة بل في اللهجة

٦٣ غير ان التأثير الذى احدثته هذه الاجراءات في الرأى العام العربي كان وخيما بحكم الضرورة فالعودة الى اتخاذ موقف اكثر عطفا على الوطن القومى ، أو الرجوع ، كما عبر الصهيونيون ، الى موقف أكثر تلاؤما مع صك الانتداب، عده العرب بحكم الضرورة انتصارا جائرا لليهود على حقوق العرب. والقول الشائع ، الذى لا يقتصر ترديده على العرب فقط ، هو أن سلسلة من اللجان أرسلت لفلسطين وكانت تواصيها في كل مرة لصالح العرب ولكن الحكومة البريطانية رفضت تواصيها في كل مرة. غير أن هذا القول بعيد عن الحقيقة اذ أن أهم تواصى لجنة شو والسير جون هوب سمبسون قبلت في الواقع حالا ووضعت موضع التنفيذ. فأصدر بيان للسياسة وأدخلت التحسينات في الادارة التى تنظم المهاجرة وأعيد تأكيد الحقيقة التالية وهى ان الوكالة اليهودية وان كان صك الانتداب يخولها حق اسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها ، ليست على اى وجه من الوجوه قسما من حكومة فلسطين . وأسست دائرة التحسين والعمران وبدأت بتنفيذ البرنامج الموصى به . والمسألة المهمة الوحيدة التى بشأنها لم يتوافق العمل الذى قامت به الحكومة فيما بعد مع تقريرى شو وهوب سمبسون هى مسألة الاستعمار اليهودى للاراضى وفي هذه النقطة أصر ممثلو اليهود — والحالة في رأينا تؤيد رأيهم — على ان مقدارا آخر من الاستعمار لا يزال قيد الامكان وخصوصا في الاراضى التى كانت معدودة لذلك الحين غير قابلة للزراعة ، دون ايقاع الضرر بالاهالى العرب

٦٤ وحقيقة الاعمال التى جرت لابسها الغموض لسوء الحظ بسبب الطريقة التى اجريت فيها. فاستبدال «الكتاب الابيض» «بالكتاب الاسود» كما يسميه العرب ، كان في رأيهم دليلا واضحا على النفوذ الذى تستطيع اليهودية العالمية ان تمارسه في لندن وكل ثقة كانت للعرب في عزم الحكومة البريطانية على عمل ما تمليه العدالة في ظل ما يسمونه دائما بالانتداب المجحف ، تزعزعت كل التزعزع على الاقل . وفي هذه الناحية ايضا كان تقدير وقع الحوادث على الرأى العربى مبالغا فيه . فالاعتقاد السائد هو أن ما يسمى بتغيير السياسة المفاجىء الذى حدث سنة ١٩٣١ كان السبب الاول في «الاضطرابات» اللاحقة. ومما لا ينكر ان ذكرى هذا التغيير كانت عاملا على زيادة خطورة موقف العرب

منذ ذلك الحين . ولكننا حاولنا فيما تقدم من هذا التقرير ان نبين بجلاء ان أساس المتاعب هو في رأينا اعمق من ذلك . فرغبة الزعماء العرب الملحة في الحصول على الاستقلال القومى في سنة ١٩٣١ هى نفس الرغبة التى كانت تملكهم سنة ١٩٢٠ ، والسبب الرئيسى في اتخاذهم الموقف العدائى من الوطن القومى في سنة ١٩٣١ كان كما في سنة ١٩٢٠ اعتقادهم بأن هذا الوطن قد سد الطريق دون تحقيق تلك الرغبة . وقد يغيب عن البال احيانا ان وفدا عربيا يترأسه رئيس اللجنة التنفيذية العربية قدم الى لندن في آذار سنة ١٩٣٠ وهو الشهر الذى نشر فيه تقرير شو ، وان العرب حسب الخلاصة الرسمية للمحادثات التى جرت بين اعضاء الوفد ورجال الحكومة شرحوا قضيتهم اثناء هذه المحادثات ليس فقط فيما يتعلق بشراء الاراضى والمهاجرة ولكن في مسألة الحكم الذاتى ايضا وان جواب الحكومة لهم كان يدور بالاكثر حول النقطة الاخيرة وهذا ما جاء في الخلاصة الرسمية بصدد ذلك :

«لقد قيل للوفد ان التغييرات الدستورية الشاملة التى طلبها لا يمكن قبولها بالكلية لانها تجعل القيام بالتزامات حكومة جلالته حسب صك الانتداب مستحيلا وقد اوضح له انه لا يمكن البحث في اقتراحات لا تتوافق مع مقتضيات الانتداب

«وبما ان تنفيذ رغبات الوفد العربى بخصوص الحكم الدموقراطى يجعل قيام حكومة جلالته بمسؤولياتها كدولة منتدبة على فلسطين مستحيلا وبما انه بالرغم عن الشروح والتأكيدات المعطاة من قبل وزراء جلالته لم يتمكن الوفد ان يرى سبيلا لتعديل موقفه فقد اصبح من الواضح انه لا فائدة ترجى من مداومة البحث بهذه المسألة»

٦٥ ثم ان العرب لم يجدوا في تقرير شو ما يدعو الى ارتياحهم اكثر من ذى قبل حول هذه النقطة الاساسية . ففى حين اعترف اعضاء اللجنة بأن عداء العرب لليهود الذى كان السبب الاساسى في أضطرابات سنة ١٩٢٩ هو أمر ناتج عن «خيبة آمالهم السياسية والوطنية» وعن «الخوف على مستقبلهم الاقتصادى» فقد أحجموا صراحة عن التقدم بتوصية بشأن «التطورات الدستورية» حتى ان الكتاب الابيض الذى لم يهمل وجهة نظر العرب في المسائل الاخرى ، كما يبدو منه ، اقتصر على ان قدم لهم المجلس التشريعى الذى سبق لهم ان رفضوه ، وصرف النظر عن التنازل عن اى شى آخذ بهذا

الصدد . فقد جاء فيه : «من العبث ان يصر الزعماء العرب على مطالبتهم بشكل من الحكم الدستورى يجعل في حكم المستحيل على حكومة جلالته ان تقوم أوفى قيام بالالتزام المزدوج المعطى للشعب اليهودى من جهة ولسكان فلسطين غير اليهود من الجهة الاخرى» . فالتناقض التام بين الآمال العربية والالتزامات البريطانية كان ولا يزال أساسا لهذه المعضلة المستعصية.وقد يجوز أن يرتفع معدل الهجرة او ان يهبط وان يتسع شراء اليهود للاراضى او ان يقيد وان تأتى كتب سوداء على أثر كتب بيضاء ، ولكن هذه العوامل جميعها ، ولو أنها بالحقيقة مهمة في حد ذاتها ، لم تكن سوى عوامل ثانوية ، يمكنها أن تزيد النار التهابا أو أن تخفف من سعيرها ولكن الانتداب نفسه الذى كانت هذه العوامل الاخرى بمثابة تطبيقات وتفسيرات له هو الذى أشعل النار، والانتداب نفسه مهما كان شكل تطبيقه أو تفسيره من طبيعته أن يجعل النار مشتعلة الا اذا أخذنا بالافتراض القديم وهو ان كلا الشعبين يستطيعان ان يعيشا ويعملان معا ويريدان ذلك

٦٦ ولسنا نقول ان حكومة جلالته قد قصرت في اى وقت من الاوقات في ادراك أهمية هذا الافتراض بل انه كان بالعكس يؤكد بمنتهى الشدة وأحيانا بمنتهى البلاغة في كل أزمة وفي كل بحث وفي كل بيان رسمى ، والاقتباسات التالية تتكلم عن نفسها :

ورد في بيان السياسة الذى اصدره مستر تشرتشل سنة ١٩٢٢ :—

«يعتقد وزير المستعمرات انه على هذا الاساس يمكن بناء روح التعاون التى يتوقف عليها تقدم ونجاح البلاد المقدسة في المستقبل الى درجة كبيرة»

وورد في كتاب ارسله دوق ديفونشاير الى المندوب السامى سنة ١٩٢٣ :—

«ولهذا السبب وجهت حكومة جلالته اهتمامها الرئيسى الى استنباط الوسائل التى تؤدى الى وضع حد لهذا القلق الحاضر وافتتاح عهد تتعاون فيه كافة فئات السكان مع الادارة البريطانية»

وورد في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ :—

«ومع ذلك فمن الضرورى ايضاح نقطة واحدة هى من الاهمية بمكان كبير ذلك انه في الظروف الخاصة المحيطة بفلسطين لا يمكن لاية سياسة ، مهما كانت نيرة او مهما بذل من جهد في سبيل تنفيذها ، ان يقيض لها النجاح ما لم تنل التأييد من جميع الفئات التى وضعت تلك السياسة لمنفعتها وخيرها ، ليس بقبولها لها حسب بل بتعاونها عن طيبة خاطر»

وورد في كتاب رئيس الوزارة سنة ١٩٣١ :—

«لا يمكن التوفيق بين المصالح ووجهات النظر المتباينة الا اذا ادرك تمام الادراك ان الحل التام للمعضلة يتوقف على التفاهم بين اليهود والعرب»

٦٧ وكانت مواعظ لجان التحقيق المختلفة تضرب على نفس الوتر:—

فقد قالت لجنة هيكرافت سنة ١٩٢١ :—

«اننا نشعر ان في الامكان عمل الشيء الكثير لتخفيف العداء القائم الان بين الشعبين فيما لو كان في وسع الاشخاص المسؤولين من الطرفين بحث المسائل المختلف عليها بينهما بروح التسامح على اساس أن يقبل العرب ضمنا بسياسة الحكومة المعلنة بشأن الوطن القومى اليهودى وان يتخلى الزعماء الصهيونيون عن كل ادعاء يتعدى ذلك ويرفضوه»

وقالت لجنة شو سنة ١٩٣٠ :—

«وفي جو مشبع بالعداء العنصرى وبالشك المتبادل الذى زادته حوادث آب الماضى المفجعة تسمما قد يكون من الفضول ان يقال الان بأنه ليس ثمة أمل في نجاح الاستعمار اليهودى في فلسطين أو في رقى الشعب العربى رقيا سلميا مطردا الا اذا تم ذلك عن طريق التعاون بين الشعبين والتوفيق بين وجوه الاختلاف بينهما وازالة أسباب الشك . وبدون التعاون بروح التسامح المتبادل يقل الرجاء في امكان تحقيق آمال كل من الشعبين»

وذكر اللورد سنل في تحفظاته على تقرير لجنة شو سنة ١٩٣٠ :—

«ان رقى فلسطين الاقتصادى والسياسى السلمى ، يساير نمو حسن النية بين الشعبين»

وقال السر جون هوب سمبسون في تقريره سنة ١٩٣٠ :—

«وما لم يقبل كل من العرب واليهود بمثل هذا المشروع فقد يكون نصيبه الخيبة وهو يحتاج الى معاضدة الجانبين اذا أريد أن يسفر عن النتيجة المتوخاة الا وهى السير بهذه البلاد المهملة ذات الميزات التاريخية في سبيل الرقى العصرى عن طريق بذل الجهود المشتركة من قبل فريقى السكان العظيمين بمساعدة الدولة المنتدبة»

٦٨ وقد وافق الصهيونيون من جهتهم على هذه التصريحات

فقد ورد في قرار المؤتمر الصهيونى سنة ١٩٢١ :—

«عزم الشعب اليهودى على أن يعيش مع الشعب العربى باتفاق واحترام متبادلين وأن يعمل بالاشتراك معهم على جعل الوطن المشترك وطنا مزدهرا»

وورد في كتاب ارسلته الجمعية الصهيونية الى وزارة المستعمرات سنة ١٩٢٢ :—

«سوف لا تألو الجمعية الصهيونية جهدا من ناحيتها في تغذية روح حسن النية التى أشارت حكومة جلالته اليها بأنها الاساس المضمون لنجاح فلسطين في المستقبل»

وورد في مذكرة للوكالة اليهودية عن الكتاب الابيض سنة ١٩٣٠ :—

ان قرار مؤتمر سنة ١٩٢١ «يظل صحيحا كما كان صحيحا على الدوام»

٦٩ فالوزراء البريطانيون ورجال التحقيق والذين ينطقون بلسان الصهيونيين ما فتئوا يؤكدون بصوت واحدذلك الافتراض الذى يقوم تطبيق الانتداب على أساسه ، وهو ان اليهود والعرب لا بد لهم يوما ما ، وبطريقة من الطرق من ان يتعاونوا معا على العمل في سبيل تقدم فلسطين وزيادة رفاهيتها . والصوت الوحيد الذى لم يسمع بين جميع الاصوات هو الصوت العربى . فمنذ سنة ١٩١٩ ، لم يقل زعيم واحد من زعماء العرب بان التعاون مع اليهود من الامور الممكنة على الاقل . وكان رد الروح القومية العربية على ذلك الافتراض الذى تمسك به جميع الفرقاء بشدة هو رفض يقابله بالشدة ايضا . ذلك ان الحائل هو حائل طبيعى

(٥) من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٣٦

٧٠ ان الاضطرابات التى وقعت سنة ١٩٢٩ والتحقيقات والابحاث التى تلتها كشفت القناع عن الصعوبات الملازمة لتنفيذ صك الانتداب وجلتها للعيان . فالتوازن الذى بذلت الدولة المنتدبة اقصى جهدها لحفظه بين الالتزامين المترتبين عليها قد تزعزع ، وكانت الكفة قد مالت لبرهة من الزمن نحو العرب تحت ضغط العرب ولكن سرعان ما عادت الى وضعها الاول تحت ضغط اليهود . وقد ظهر ان الولاء لصك الانتداب يتطلب ان تظل الهجرة مستمرة ما دام بالامكان اثبات عدم الحاقها ضررا بمصالح العرب الاقتصادية ، اما المعضلة السياسية فقد تركت كما في السابق كى تحل بفعل الزمن . اما ان هذه المعضلة هى المعضلة الكبرى وانها مستحكمة مستعصية وانها تقف عائقا في سبيل اقامة دعائم السلام فهذه الحقائق الاساسية طمس معالمها الاعتقاد السائد بان صيرورة اليهود اكثرية في فلسطين أمر بعيد المنال ، واذا كانت هذه هى الطريقة التى اتبعت في التفكير فلا شك في انها اخطأت مرماها ، لان الهجرة اليهودية لم تكن بنفسها هى الباعث

الذى حفز العرب على المطالبة بالاستقلال القومى ولكنها زادت تلك المطالبة شدة حتى انه لو فرض ان هذه الحقيقة البارزة مع ما يلابسها من الذيول كانت مفهومة تمام الفهم فهنالك ريب فيما اذا كانت حكومة جلالته مستعدة في ذلك الوقت لاعادة النظر في الحالة برمتها والتساؤل عن وجوب تنقيح الانتداب نفسه على ضوء ما اكتسبته من الخبرة طيلة عشر سنوات . وعلى هذه الصورة ظلت الامور بعد سنة ١٩٢٩ سائرة في الطريق القديمة التى كانت تسير عليها قبل ذلك التاريخ وأدت ، كما سترى فيما بعد ، الى نفس النتيجة

٧١ ومنذ ان تحول مجرى التيار في سنة ١٩٢٨ اخذ نجم الوطن القومى في الصعود باستمرار وبتؤدة . فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود ٥٢٤٩ في سنة ١٩٢٩ و ٤٩٩٤ في سنة ١٩٣٠ و ٤٠٧٥ في سنة ١٩٣١ ، غير ان هذا الهبوط بعدد النازحين من اليهود منفصلين عن النازحين الآخرين من سنة ١٩٣٢ الى سنة ١٩٣٤ ولكن نزوح اليهود في سنة ١٩٣٥ هبط حتى بلغ ٣٩٦ شخصا غير سنة ١٩٣٢ فارتفع رقم المهاجرة حتى بلغ ٩٥٠٣ وهو أول الوثبات المتتابعة الاربع التى قيض لها ان تقلب الحالة في بدء سنة ١٩٣٦ . ولم يؤخذ احصاء بعدد النازحين من اليهود منفصلين عن النازحين الاخرين في سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٣٤ ولكن نزوح اليهود في سنة ١٩٣٠ هبط حتى بلغ ٣٩٦ شخصا غير ان هذا الوصف لا يعطى صورة كاملة عن الواقع ، فمنذ بضع سنين خلت اخذ عدد اليهود الذين يدخلون البلاد ويبقون فيها خلافا للقانون يتزايد باطراد ، وكان فريق من هؤلاء يدخلون البلاد كسياح بالاستناد الى جوازات سفر ثم يبقون فيها بعد مضى المدة المعينة لبقائهم ، وفريق آخر يدخلها بالتهريب عن طريق البر او البحر . وفي سنة ١٩٣١ قررت الحكومة ان تقبل بالامر الواقع وسمحت بتسجيل ٦٠٠٠ يهودى كمهاجرين بعد ان اعترفوا بأنهم يقيمون في البلاد بصورة غير قانونية ، ومع ذلك ظل تيار التسرب غير القانونى مستمرا وعندما وضع نظام المراقبة المحسن موضع التنفيذ وجد ان عدد السياح «الذين يدخلون البلاد ويبقون فيها بصورة غير قانونية قد بلغ الالوف في سنة ١٩٣٣ هذا بصرف النظر عن أولئك الذين دخلوا البلاد «بواسطة التهريب»

٧٢ وقد كانت هذه الزيادة في الهجرة مقرونة بزيادة في رؤوس الاموال المستثمرة في الوطن القومى ومنتوجاته الزراعية والصناعية . ولقد قيل بحق ان هذه الزيادة الكبرى في المهاجرة غير المشروعة ترجع اسبابها الى الانباء التى انتشرت في اوروبا الشرقية التى كانت عندئذ في اوطى دركات الازمة العالمية ، عن وجود عمل واجور للعمال في فلسطين

٧٣ وفي غضون هذه المدة كانت حالة العرب الاقتصادية بوجه العموم تسير في مدارج التحسن فارتفعت الاجور واتسعت الاسواق لتصريف حاصلات البلاد وبنيت طرق وجسور ومدارس جديدة وبدأ العمل في التدابير التى قر الرأى في سنة ١٩٣٠ على اتخاذها لصيانة مصالح العرب وتحسينها . وفي صيف سنة ١٩٣١ وصل الى فلسطين المستر لويس فرنش مدير دائرة التحسين والعمران وقدم تقريرين الاول في شهر كانون الاول سنة ١٩٣١ والثانى في شهر نيسان سنة ١٩٣٢ وكان المأمول ان يساعده في مهمته زميلان احدهما عربى والاخر يهودى ولكن مما يسترعى الانتباه انه لم يقبل العرب ولا اليهود ان يشتركوا في العمل . ففى سنة ١٩٣١ كلف العرب الذين ادعوا انهم اخرجوا من اراضيهم بسبب شراء اليهود لها بتقديم ادعاءاتهم لتسجيلها تمهيدا لاعادة اسكانهم على حساب الحكومة . ومنعا لحدوث «طبقة اخرى من الذين لا ارض لهم» في المستقبل صدر في سنة ١٩٢٩ قانون حماية المزارعين وقد ضمن هذا القانون للمزارعين عدم اخراجهم من الارض عنوة لدى بيعها . وبعد تعديلات مختلفة ادخلت على هذا القانون استعيض عنه بقانون جديد صدر سنة ١٩٣٣ . وزار المستر س. ف. ستركلند البلاد في سنة ١٩٣١ ثم زارها مرة اخرى في سنة ١٩٣٣ ليعمل بما يقوم به من التحقيق وما يرفعه من التقارير وما يجريه من الدعاية الشخصية على تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية في طول البلاد وعرضها . وقد كان اليهود اقل حاجة الى هذا التدبير الذى يفيد الشعبين معا ، اذ سبق لهم منذ مدة بعيدة ان قاموا بتأسيس نظام واسع من جمعيات التعاون في حين ان العرب يكادون لا يعلمون عن الامر شيئا . أما في الميدان السياسى فقد خطى ايضا خطوة الى الامام يصح ان يقال انه يقصد بها سد حاجات العرب ومطالبهم اكثر من اليهود . ففى سنة ١٩٣٢ بلّغ مشروع

قانون البلديات الى اللجنة العربية والوكالة اليهودية والى سلطات أخرى مختلفة للتعليق عليه وانتقاده وأعلنت الحكومة عن عزمها على اتخاد التدابير اللازمة لتشكيل مجلس تشريعى حالما يوضع ذلك القانون بشكله النهائى موضع العمل

٧٤ وربما حمل الهدوء النسبي الذى ساد فلسطين بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٣ الكثيرين على الاعتقاد بان هذه التدابير المختلفة التى اتخذت من اجل زيادة رفاه العرب كان لها مفعولها الطيب غير ان الحوادث التى كانت تقع من آن لآخر اثبتت ان عداوة العرب كانت تتأجج تحت الرماد الهادىء فقد اغتيل عدد من اليهود من قبل اناس مجهولين . وخربت بيارات برتقال لليهود وشوهت مواش لهم واعيقت حركة شرائهم للاراضى بواسطة تعديات منظمة وفي سنة ١٩٣١ استبدلت البنادق التى مضى نحو عشر سنوات على خزنها في صناديق السلاح المختومة في المستعمرات اليهودية المنعزلة ، ببنادق صيد تصلح للدفاع ولكنها لا تجدى نفعا في القتال من مدى بعيد . وبالنظر للتعديات الدموية التى وقعت سنة ١٩٢٩ لم يكن ثمة مجال لاعتبار هذا العمل عملا استفزازيا ، لا سيما من قبل العرب ، ولكنه اتخذ حجة للقيام بحملة نارية في الصحف العربية ضد «تسليح اليهود» ولم يكن في الامكان اخماد المظاهرات التى اقيمت على أثر ذلك في نابلس الا باستعمال الشدة من قبل البوليس . لقد كان في الواقع شيء من التعاون بين الشعبين . فبعض العرب واليهود كانوا يعملون معا في لجان حكومية وفي المجالس البلدية القديمة غير ان الدعوة التى وجهت الى بعض ممثلى العرب للاشتراك في لجنة المعارف الحكومية سنة ١٩٣٢ رفضت كما ان عضوين من الاعضاء العرب في لجنة الطرق استقالا حالا بعد تعيينهما . ومن الجهة الاخرى لم يقع اى تغيير في موقف الزعماء العرب من حيث التعاون الاقتصادى فعندما افتتح اليهود معرض الشرق في تل ابيب لم تقتصر اللجنة التنفيذية العربية على اعلان مقاطعة المعرض بل اعلنت ان اليهود سوف لا يدعون للاشتراك في المعرض العربى الذى سيقام في السنة التالية . وهنالك حادثان آخران يستحقان الذكر حصلا في ذلك الوقت ففى اواخر سنة ١٩٣١ عقد في القدس مؤتمر اسلامى حضره ١٤٥ مندوبا من كافة انحاء العالم الاسلامى ولم تكن اعمال هذا المؤتمر العلنية سياسية ولم تؤد الى اضطرابات كما كان يخشى ولكنه قوى من جهة

مركز مفتى القدس الذى ترأسه وزاد في نفوذه ، وكان من جهة أخرى مظاهرة لوحدة المسلمين وتضامنهم لها مغزاها اذ أقيمت في أرض فلسطين . والحادثة الثانية الجديرة بالذكر هى تأسيس حزب عربى جديد في سنة ١٩٣٢ هو «حزب الاستقلال» وهذا الحزب وان لم يكن يتسنى له منافسة الجماعتين المتغلبتين ، جماعة الحسينى وجماعة النشاشيبى ، كان من شأنه أن يستميل اليه الجيل الحديث من الوطنيين العرب بأصراره على تحرير الوطن أصرارا لا يقبل المهادنة

٧٥ هكذا كان الوضع الداخلى في البلاد — وهو وضع لم يكن قط في حقيقته أسوأ مما كان عليه آنئذ — عندما اخذ احد العاملين الخارجيين اللذين كان لهما منذ البدء تأثيرهما المتواصل على التوازن الدقيق لمجرى الاحوال في فلسطين ، يعمل عمله بقوة متزايدة . ففى ٣٠ كانون الثانى سنة ١٩٣٣ تأسست الحكومة الاشتراكية الوطنية في ألمانيا وعلى اثر ذلك اخذ سيل من الهاربين اليهود يتدفق من ألمانيا بعدد يتزايد يوما عن يوم ووجد كثير من هؤلاء ملجأ مؤقتا لهم في البلاد المجاورة لالمانيا ولكن الابواب التى أوصدت بعد الحرب في وجه المهاجرة الواسعة الى ما وراء البحار لم تكن قد فتحت ثانية . وفي الوقت نفسه اخذت حالة اليهود في بولونيا ورومانيا تزداد سوءا من يوم لآخر ، وكانت هذه الازمة أشد الازمات التى جابهها اليهود في العصر الحاضر — لانها كانت أعم انتشارا ومن بعض النواحى اكثر ايلاما من أزمة المذابح الروسية قبل الحرب . ولذلك كان طبيعيا ان تتجه انظار اليهود الى فلسطين — اى الى البلاد الوحيدة التى يمكنهم ان يدخلوها «كحق وليس كمنة» . وفي تلك السنة اى سنة ١٩٣٣ ارتفع عدد المهاجرين اليهود دفعة واحدة من ٩٥٥٣ مهاجرا الى ٣٠٣٢٧ مهاجرا وهى زيادة تفوق الثلاثة اضعاف وقد جاء أغلب هؤلاء (اى ١٣١٢٥ منهم) من بولونيا كما كانت الحالة في السنين السابقة ، ولكن المقام الثانى في القائمة احتله الان اليهود القادمون من ألمانيا الذين كان عددهم ٣٥٣ في سنة ١٩٣٢ فبلغ ٥٣٩٢ مهاجرا في سنة ١٩٣٣ . وهناك ناحية واحدة كانت فيها هذه الموجة الجديدة من الهجرة منقطعة النظير فالمهاجرون القادمون من ألمانيا كانوا يضمون رجالا من ذوى المواهب الفائقة — منهم من يتمتع بشهرة عالمية في مختلف العلوم والمهن الحرة — وقد جاء مع العلماء والاطباء والمحامين

رجال لهم خبرتهم ومقدرتهم في الامور المالية وفي تنظيم الاعمال التجارية . فتعززت قوة الوطن القومى كثيرا من الوجهة المالية وبلغ مقدار الاموال التى استثمرت في شراء الاراضى وفي تحسين زراعة الاشجار الحمضية والصناعة والنقل ٢،٨٣٣،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٢ و ٥،٦٣٠،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٣* وبلغت قيمة البضائع الرأسمالية التى استوردت لتجهيز الزراعة والصناعة والنقل او كمواد أولية نحو ٢،٤٢٢،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٢ و ٤،٠٦٠،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٣* فالعنصر المالى الذى ما فتىء الوطن القومى في حاجة اليه كى يتسنى له النجاح — وهو استثمار المال فيه ليس كمشروع تبشيرى بل «كمشروع عملى» — اخذ يتحقق قبل سنة ١٩٣٣ ولكن دوامه واتساعه اصبحا الان مضمونين

٧٦ اما ما كان لهذا التحسين الفجائى المدهش من رد الفعل عند العرب فكان طبيعيا . فكل ما شعر به زعماء العرب سنة ١٩٢٩ اصبحوا يشعرون به الان ولكن بمرارة زائدة . فالوطن القومى في ذلك الوقت كان خارجا من «أزمة» ولكنه الان بدأ بالانتعاش . وقد يكون في مجىء هؤلاء الرجال اليهود والنساء اليهوديات وفي تدفق هذه الاموال اليهودية على فلسطين ما يفيد العرب اكثر مما يفيد اليهود ، ولو ان العرب رفضوا التسليم بهذا المقدار من السلوى ، ولكن ازدياد السيل اليهودى معناه تعاظم العائق الذى يحول دون نيل العرب استقلالهم القومى . وقد ظهر الان للمرة الاولى ان المصير الذى يهدد العرب هو أسوأ من الامساك عن منحهم حريتهم ودوام حكم الانتداب . فلقد كان يلوح حتى ذلك الوقت انه من المستحيل ان يصبح اليهود اكثرية سكان فلسطين في مدة يمكن تحديدها ، بالنظر للزيادة الطبيعية العالية عند العرب . ولكن ماذا تكون العاقبة لو ازداد طوفان الهجرة الجديد عما هو عليه الان؟ لقد أعطى هذا السؤال لونا مختلفا لفكرة الحكم الذاتى في فلسطين التى كان الوطنيون العرب يتصورونها حتى ذلك الحين . فقد فسح المجال لاحتمال لا يطاق وهو احتمال اقامة دولة يهودية — الذى معناه حكم العرب الفلسطينيين من قبل اليهود . ولذلك

---

* هذه الارقام قدمتها الوكالة اليهودية

لم يكن من الغريب ، والسفن التى تقل المهاجرين اليهود تصل السفينة تلو السفينة وترحب بها الصحف العبرية بحماسة فائقة ، ان تزداد نار العداوة القديمة التهابا حتى اندلع لهيبها مرة ثانية

٧٧ وكان المظهر الاول لهذا الغضب المتزايد البيان الذى اصدرته اللجنة التنفيذية العربية للامة العربية في اذار سنة ١٩٣٣ فقد صرح هذا البيان بأن «ميل اليهود العام للاستيلاء على اراضى هذه البلاد المقدسة وتسربهم اليها بالمئات والالوف بالوسائل المشروعة وغير المشروعة قد أقلق البلاد» وقد استطرد البيان قائلا ان البلاد تعلم ان الهدف الذى ترمى اليه الحكومة في سياستها هو «تمهيد السبيل لجلاء الامة عن وطنها حتى يحل الاجانب محلها ، فالعرب لا يأملون خيرا من هذه الحكومة ومن اضطهادها» و «ينظرون اليها كالعدو الحقيقى الذى يجب عليهم ان يتخلصوا منه بالوسائل المشروعة» واختتم البيان بالدعوة الى عقد مؤتمر في يافا وبتوجيه نداء الى الامة بأن «تكون على أهبة الاستعداد للقيام بالاعمال الخطيرة التى ستطلب منها بالقرارات التى ستتخذ في هذا المؤتمر» . ان «البلاد تدعو ابناءها للعمل والتضحية في هذه الايام العصيبة» . وقد عقد هذا المؤتمر في اليوم السادس والعشرين من شهر اذار وحضره نحو خمسمائة او ستمائة عربى من جميع الطبقات ، من المدن والقرى ، ومن جميع الاحزاب واعضاء اللجنة التنفيذية العربية بما فيهم مفتى القدس ورؤساء بلديات اكثر المدن العربية واتخذ المؤتمر قرارات تقضى بالعمل «بمبدأ عدم التعاون» وقرر «تنفيذ الخطوات الاولى من عدم التعاون بمقاطعة الحفلات والزيارات المتبادلة مع الحكومة ولجان الحكومة ومقاطعة البضائع البريطانية والبضائع والمصنوعات والمتاجر الصهيونية» وتأليف لجنة لدرس الطرق والوسائل اللازمة لتطبيق «مبدأ عدم التعاون» تطبيقا أوسع

٧٨ ومنذ ذلك الحين أصبحت لهجة الصحف العربية تزداد شدة على شدة . وقد صدر قانون جديد للمطبوعات يقضى بتعطيل كل جريدة تنشر أمورا «من شأنها ان تعرض الطمأنينة العامة للخطر» بأنذار او بدون انذار . ولكن الانذارات العديدة التى وجهت الى بعض الصحف لم يكن لها الا القليل من التأثير ، هذا اذا صح انه كان لها تأثير بالمرة . ولم تعطل جريدة ما في سنة ١٩٣٣ ، وحوالى أوائل الخريف وجهت الى الحكومة تهم شديدة منها مثلا

«انها تغمر البلاد باليهود بقصد اجلاء العرب عن اراضيهم وحرمانهم من اعمالهم» او انها «شجعت وسمحت بهجرة اعداد ضخمة من اليهود حتى يصبح اليهود اكثرية عند تشكيل المجلس التشريعى»* وازدادت النار اشتعالا في شهر آب من جراء اعمال المؤتمر الصهيونى في براغ الذى طلب ، مشيرا بصورة خاصة الى الحوادث في ألمانيا ، ان «يبنى الوطن القومى اليهودى بكل سرعة ممكنة وعلى اوسع اساس» ومما زاد النار اشتعالا ايضا الاخبار القائلة بأن مقدار ١٠،٠٠٠ مهاجر غير شرعى قد استقروا في البلاد مؤخرا . وفي احد الاعياد الاسلامية في أوائل أيلول القى موسى كاظم باشا الحسينى رئيس اللجنة التنفيذية العربية خطابا شديد اللهجة ضد الهجرة اليهودية وأبرق للمندوب السامى يطلب توقيفها في الحال وتبع ذلك تهيج خطير ورتبت اجتماعات عامة ليس فقط من قبل حزب الاستقلال وجمعية الشبان المسلمين ولكن من قبل الجمعية الاسلامية المسيحية لان العرب المسلمين والمسيحيين تناسوا اختلافاتهم مرة أخرى في سبيل قضيتهم المشتركة

٧٩ وأخيرا ، في أوائل تشرين الاول أعلنت اللجنة التنفيذية العربية التى كان اعضاؤها موضعا لنقد الصحف العربية الشديد لما أبدوه من التراخى وعدم الاكتراث ، اضرابا عاما في ١٣ تشرين الاول واقامة مظاهرة امام دوائر الحكومة بالقدس . ورغما عن منع الحكومة لهذه المظاهرة فقد جرت محاولة لاقامتها في التاريخ المعين ولم يتفرق الجمهور الساخط الا بعد هجمات عديدة بالعصى قام بها البوليس ، وفي خلال الاسابيع القليلة التالية امتد الشغب الى الجهات الاخرى من فلسطين ، وفي ٢٧ تشرين الاول حدث اضطراب خطير في يافا وكان تهيج المشاغبين العرب كبيرا وخطيرا الى درجة اضطرت البوليس الى استعمال البنادق حتى أعيد النظام الى نصابه . ووصلت اخبار هذه الحوادث الى نابلس على جناح السرعة فهوجمت بنايات الحكومة ورجم البوليس بالحجارة ، وتابعت الاخبار سيرها الى حيفا حيث وقعت اضطرابات مماثلة لتلك ، وفي يومى ٢٨ و ٢٩ من الشهر نفسه تجددت اعمال الشغب في القدس وكانت الهجمات على البوليس في كل من هذه المدن شديدة ولو أنها لم تكن خطيرة مثلما كانت في

---

* انظر التقرير السنوى عن ادارة فلسطين لسنة ١٩٣٣ الصفحة ٥

يافا ، فاضطر افراد البوليس الى اطلاق النار دفاعا عن انفسهم وبلغ مجموع الاصابات من البوليس قتيلا واحدا وأصيب ٥٦ من افراده بأضرار ، ومن المشاغبين او المتفرجين ٢٦ قتيلا وأصيب ١٨٧ شخصا منهم بأضرار

٨٠ وهكذا كتبت صحيفة اخرى من تاريخ فلسطين في ظل الانتداب بحروف من دم ، وكانت الظاهرة البارزة في هذا الاضطراب المقرون باعمال العنف وحيدة في بابها ولم يسبق لها مثيل ففى سنى ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩ كان هجوم العرب على اليهود ، أما في سنة ١٩٣٣ فقد هاجموا الحكومة . والفكرة القائلة بان السلطات البريطانية في لندن والقدس كانت تحاول ابقاء التوازن بين العرب واليهود أصبحت موضعا للسخرية العلنية فقد قيل عن هذه السلطات انها حليفة اليهود وعدوة العرب. وان الانتداب لم يكن الا وسيلة تهكمية لترويج الاستعمار البريطانى تحت قناع من العطف الانسانى على اليهود. وهناك نقطة أخرى لا يمكن التغاضى عنها وهى السرعة التى انتشرت بها الاضطرابات. ففلسطين بلاد صغيرة والزعماء العرب ، كما هو الواضح ، يملكون مقدارا كبيرا من السلطة الخطيرة على الرأى العام فقد أكد في الواقع أنه لو لم تتخذ الاجراءات السريعة منذ البدء وأحجم البوليس عن اطلاق النار لكان الموقف لا يقل خطورة عما كان عليه في سنة ١٩٣٦. وربما كان اخماد الاضطرابات بمثل هذه السرعة مغريا للسلطات على تماديها في الامل بان الانتداب يمكن أن يطبق على وجه من الوجوه بدون اراقة دماء وان النزاع القائم بين الروح القومية العربية. واليهودية يمكن أن يسوى على شكل من الاشكال.

٨١ ولم يكن العرب في عهد التوتر هذا ، هم وحدهم الذين أخلوا بحبل الامن العام فهنالك جماعة صغيرة بين اليهود ما فتئت منذ بدء عهد الانتداب تقاوم الانتداب مقاومة تتساوى في شدتها مع مقاومة الوطنيين العرب له . وهذه الجماعة تعرف «بالاصلاحيين» لانها ترمى الى اصلاح الانتداب على وجه يجعله شاملا لشرق الاردن وقد رفضت فكرة اقامة وطن قومى بين نهر الاردن والبحر وقالت أن فلسطين برمتها الكائنة على ضفتى النهر هى التى يجب أن تؤلف الوطن القومى : واذا كانت الحكومة البريطانية غير مستعدة لان تسكن فيها عدة ملايين من اليهود بالسرعة الممكنة فهم يطلبون نقل الانتداب الى دولة

اخرى تكون مستعدة للاضطلاع بذلك. ثم أن الشعور الحزبي بين اليهود كان على الدوام قويا وقد اشتدت وطأته سنة ١٩٣٣ بالرغم من تقدم الوطن القومى والزيادة الكبرى في الهجرة ومما اشتبه به الناس لحد بعيد هو أن اغتيال الدكتور أرلوزوروف ، أحد أعضاء الوكالة اليهودية البارزين ، الذى وقع في شهر حزيران كان عملا من أعمال الارهاب السياسى. ومن حسن الحظ أن الاضطرابات التى أحدثها العرب في الخريف والتى كانت موجهة ضد الحكومة كما رأيناه ، لم تتناول اليهود ، غير انه حدث في شهر كانون الاول بعد اخماد هذه الاضطرابات مباشرة أن وقعت مصادمة في تل ابيب بين جمع من الاصلاحيين وبين البوليس فاضطر البوليس الى مهاجمة الغوغاء تحت وابل من الحجارة . ولم يقتل احد في هذا الحادث ولكن اصيب ١١ نفرا من البوليس و٨ أشخاص من الاهالى بأضرار

٨٢ وقد استمر الوطن القومى في سيره الحثيث في هذا الجو المضطرب. ففى سنة ١٩٣٤ بلغ عدد المهاجرين المصرح لهم بالدخول ٤٢،٣٥٩ وفي سنة ١٩٣٥ بلغ عددهم ٦١،٨٥٤ مهاجرا وهنا برزت للعيان مسألتان جديدتان ، المسألة الاولى ان عدد المهاجرين الذين «ستستوعبهم» الصناعات والمدن في المستقبل سيكون أكثر من عدد الذين ستستوعبهم الزراعة واستعمار الاراضى والمسألة الثانية ان الهجرة زادت «قوة الاستيعاب الاقتصادية» بدلا من ان تنقصها اذ أنه كلما ازداد عدد المهاجرين الى البلاد ، ازداد العمل الذى يهيئونه للصناعات المحلية سدا لحاجاتهم في ما يتعلق بالبناء . وازدياد العمل معناه ازدياد اتساع البلاد للمهاجرين الذين يدخلون ضمن جدول العمال. فاذا لم تتخذ الحكومة سياسة أكثر تضييقا من ذى قبل أو اذا لم تقع أزمة اقتصادية أو مالية فليس ثمة سبب ، على ما يظهر ، يحول دون استمرار الهجرة في التصاعد والازدياد

٨٣ وكما ازدادت الحركة التجارية والصناعية نشاطا بأزدياد عدد المهاجرين في سنة ١٩٣٣ كذلك حدث أيضا في سنتى ١٩٣٤ و١٩٣٥ ولكن بمقياس أوسع وفيما يلى بيان ذلك

	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
المهاجرة	٣٠٣٢٧	٤٢٣٥٩	٦١٨٥٤
الواردات للاستهلاك (مليون جنيه)	١١٦١	١٥٦١	١٧٦٧
الصادرات (مليون جنيه)	٢٦٦	٣٦٢	٤٦٢
حركة نقل البضائع بالسكة الحديدية (مليون طن — كيلومتر)	٨٦	١٠٣	١٣٣
مقدار الشحنات المخلص عليها عبر البحار (مليون طن ، السفن التجارية فقط)	٣٦١	٤٦١	٥٦٤
القوة الكهربائية المستهلكة (مليون كيلوات)	٢٢٦٢	٣٧٦٥	٥٦٦٨
العملة والاوراق المالية المتداولة عند نهاية السنة (مليون جنيه)	٣٦٦	٤٦٧	٦٦٦
ايرادات الحكومة (مليون جنيه)	٣٦٩	٥٦٤	٥٦٧
الجمارك (مليون جنيه)	١٦٨	٢٦٦	٢٦٧
مصروفات الحكومة (مليون جنيه)	٢٦٧	٣٦٢	٤٦٢

وفي الحق ان الوطن القومى كان يتقدم بخطى لم يكن يتوقعها أشد انصاره في الايام الاولى وقد ظهر نجاحه في الايرادات المتزايدة التى كانت تدخل خزينة حكومة فلسطين ، فمن الناحية المادية كان يجدر بمعظم البلاد الاخرى في ذلك الحين أن تنظر الى فلسطين بعين الحسد ، ولكن للامر وجهين ، كلما ازداد أحدهما لمعانا ازداد الثانى اسودادا ، ذلك لان تحسن الحالة الاقتصادية في فلسطين معناه تأخر في الحالة السياسية

٨٤ وكلما ارتقى الوطن القومى في سلم التوسع والنمو منذ سنة ١٩٣٣ فصاعدا ازداد حقد العرب عليه وتخوفهم منه. ولم يظهر أى أثر لتخفيض الحكومة ، في ربيع سنة ١٩٣٤ ، للتقدير نصف السنوى الذى أجرته الوكالة اليهودية لقوة الاستيعاب من اجل تحديد جدول العمال ، اذ أنزلت الحكومة آلا ٢٠١٠٠ شهادة التى طلبتها الوكالة اليهودية الى ٥٦٠٠ شهادة ، الامر الذى أدى الى اعلان اضراب في تل ابيب والى تفريق المشاغبين اليهود بواسطة البوليس . ولم يخفف من حدة شعور العرب كون التدابير التى اتخذتها الحكومة لمنع الهجرة غير المشروعة قد اخذ يظهر اثرها في القضاء على هذه الهجرة نوعا

ما ، بل على العكس من ذلك ، أصبح موقف الزعماء العرب اكثر عداء للحكومة من ذى قبل كما اشتدت لهجة الصحف العربية بازائها. وفي خريف سنة ١٩٢٤ قدمت اللجنة التنفيذية العربية الى المندوب السامى مذكرة اعربت فيها عن رأيها بصورة رسمية قائلة ان الاحتياطات الموجودة في صك الانتداب لصيانة مصالح العرب قد تقوضت وتلاشت وقامت حملة اشترك فيها المجلس الاسلامى اشتراكا فعليا لمنع تسرب أراض عربية أخرى الى ايدى اليهود ، وقد حمل بعض صغار الملاكين على ايقاف اراضيهم وقفا ذريا للحيلولة دون بيعها وانتقالها لآخرين ، والغى عقد خاص يقضى ببيع ٥٠٠٠ دونم لليهود بناء على طلب المجلس الاسلامى الاعلى ، وشهّر بالعرب الذين كانوا يسهلون بيع الاراضى لليهود ، في المساجد وفي الاجتماعات العامة وفي الصحف ووصموا بوصمة الخيانة للامة . وأنشىء مصرف عربى برأسمال قدره ستون ألف جنيه لتحسين الاراضى العربية والحيلولة دون بيعها وانتقالها . وزيادة على ذلك ، جرت محاولات بواسطة تعديات منظمة ودعاو مختلفة للحيلولة دون استعمار اليهود للاراضى التى كانوا اشتروها في السابق .

٨٥ وظهرت كذلك أعراض العداء العميق في ميدان السياسة ففى سنة ١٩٣٤ كانت أعمال الاحزاب العربية الستة منصرفة الى تبادل التباغض والمهاترة ولكن هذه الهيئات انقلبت خلال سنة ١٩٣٥ الى «أحزاب» أكثر كفاءة واتحدت بعضها مع بعض ، عدا حزب الاستقلال ، راضخة للنداء الذى وجهته الصحف اليها بان تتناسى خصوماتها في سبيل القضية الوطنية ووضعت بيانا موحدا عن قضيتها رفعته للحكومة

وفي اثناء ذلك كانت الحركة الوطنية بالاجمال قد تحسن تنظيمها وتوسع ميدان عملها ، فشجعت «حركة الشباب» بصورة خاصة وتأسست جمعيات للشبان باسماء مختلفة وازدادت حماسا وشعورا بوطنيتها وانشئت فرق للكشافة ونواد رياضية «وفي اواخر سنة ١٩٣٥ (كما ورد في تقرير الحكومة*) تبين ان الشبان قد رسخت أقدامهم وأصبحوا عاملا قد يناهض نفوذ الزعماء العرب الذين هم أكبر منهم سنا»

---

* انظر التقرير السنوى عن ادارة فلسطين لسنة ١٩٣٥ ، الصفحة ١٧

٨٦ وهكذا اتضح أن وطأة الحالة في فلسطين لم تخف شدتها مع مرور الزمن بل على العكس كلما طال عهد الانتداب ازداد عداء العرب قوة وشدة وأصبحت مهمة التوفيق بين الشعبين التى انصب عليها بكليته السر أرثر واكوب الذى تسلم زمام منصب المندوب السامى في سنة ١٩٣١ ، أصعب مما كانت عليه في اى وقت مضى . وفي البيان الذى أدلى به المندوب السامى امام لجنة الانتدابات الدائمة في دورتها الثانية والعشرين المنعقدة سنة ١٩٣٢ اوضح الاسباب التى تحمله على النظر بعين التفاؤل الى المستقبل فقد بنى أمله في اقامة اركان السلام في المستقبل القريب على تطور وترقية «مؤسسات الحكم الذاتى» حسب المادة الثانية من صك الانتداب وتوقع أن يصدر قانونا جديدا للسلطات المحلية في سنة ١٩٣٣ وان يلحقه باقتراحات جديدة لتشكيل مجلس تشريعى ولما سئل عما اذا كانت هذه التدابير من شأنها أن «تحقق أمانى العرب في الحكم الذاتى» أجاب أنه «يأمل ان يرضى بها العرب المعتدلون وان كان من المحتمل ان لا يرضى عنها المتطرفون» اما من الوجهة العامة فقد اعرب عن ثقته بوحدة المصالح الاقتصادية. وقد كان وطيد الامل في أن يدرك العرب واليهود مع مرور الزمن أن من فائدتهم المشتركة العمل سوية» وقد اختتم بيانه الرسمى بما يلى:—

«اننا نود بكل سرور ان ندير دفة الحكم في فلسطين طبقا لرغائب الشعبين فاذا حدث أن تصادمت رغباتهما فسأستعمل كل وسيلة للتوفيق بينهما واذا خاب مسعاى فعندئذ يترتب على الحكومة ان تنفذ السياسة التى ترى انها تعود باجل الفائدة على مصالح الشعب عموما وطبقا للانتداب بقطع النظر عما يوجه اليها من الانتقاد» *

٨٧ ان العبارة الاخيرة التى وردت في هذا البيان هى من الاهمية بمكان ذلك أن التزامات الانتداب نفسها ما فتئت تجعل مهمة التوفيق ليس في منتهى الصعوبة فحسب بل في حكم المستحيل كما نعتقد به الان . وعندما رفعت اللجنة التنفيذية العربية عقيرتها بالاحتجاج على الهجرة اليهودية وشراء الاراضى في خريف سنة ١٩٣٤ لم يجد المندوب السامى ما يقوله سوى ان عدد المهاجرين لم يتعد حدود قدرة البلاد على الاستيعاب وانه يعمل كل ما في وسعه لحماية المزارعين العرب ولزيادة قوة الارض على الانتاج . ولما قال المندوب السامى أن اليهود عند نيلهم امتياز الحولة وافقوا على زيادة المساحة المحتفظ بها لاسكان

* انظر وقائع الدورة الثانية والعشرين للجنة الانتدابات الدائمة الصفحات ٨٢—٨٦

العرب بمقدار النصف لم يترك قوله هذا أثرا عميقا في النفوس. وفي شهر حزيران من السنة التالية (أى سنة ١٩٣٥) انجلت رغبة المندوب السامى في التوفيق في عمل هام من أعمال الرأفة فبمناسبة عيد ميلاد الملك أعلن عفوا عاما عن اربعة عشر سجينا من سجناء اضطرابات سنة ١٩٢٩ على ان يطلق سراحهم حالا ، وقرر ان يفرج في سنة ١٩٣٦ عن اثنين وعشرين سجينا آخرين ممن حكم عليهم بالاعدام وخففت عنهم عقوبة الاعدام الى الحبس المؤبد

٨٨ وفي خريف تلك السنة زادت الحالة سوءا بسرعة فائقة . ذلك ان العثور على أسلحة وذخيرة مخبأة في شحنة من الاسمنت مستوردة من بلجيكا في شهر تشرين الاول ، سرعان ما اعتبر دليلا على ان اليهود يتسلحون بالسر تسلحا واسع النطاق . وقد برّزت الصحف العربية بمهاجمة الحكومة واليهود وفي اليوم السادس والعشرين من تشرين الاول أعلن «اضراب» من قبيل الاحتجاج وقد كان هذا الاضراب شاملا وسبب هياجا في يافا وكاد يقع صدام مع تل ابيب

٨٩ وفي أوائل شهر تشرين الثانى أصبح من المعلوم أن عصابة ارهابية استقرت في جبال الجليل بقيادة الشيخ عز الدين القسام وهو لاجىء سياسى من سوريا كان يتمتع بشهرة واسعة كزعيم دينى . وقد اكتشف البوليس هذه العصابة بالقرب من جنين وقتل أربعة من أعضائها بينهم الشيخ عز الدين واحتفل بتشييعه الى مقره الاخير جمع غفير من العرب وجرى بعض التظاهر والرجم بالحجارة. وحيته الجرائد العربية كشهيد استشهد في سبيل امته وعقيدته وقد قالت احدى الصحف في رثائه «ايها الشهيد العزيز لقد سمعناك تعظ من على المنبر متكئا على سيف ، والله لانت اليوم . . . . أوعظ في مماتك منك في حياتك»

٩٠ وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر تشرين الثانى قدمت الاحزاب العربية الخمسة للمندوب السامى بصورة رسمية ثلاثة مطالب أساسية هى (١) تأسيس حكومة دمقراطية (٢) منع انتقال الاراضى العربية لليهود (٣) وقف الهجرة اليهودية حالا وتشكيل لجنة تقوم بتحديد «قدرة البلاد على الاستيعاب»

٩١ وظهر جليا مرة اخرى أن التسليم بالطلبين الثانى والثالث لا يجيزه صك الانتداب الا اذا ثبت ان الهجرة اليهودية وشراء الاراضى يضران حتما

بحقوق العرب ووضعهم . وكان اليهود على استعداد للادلاء بحجج كثيرة تثبت ان الوطن القومى عدا عدم اضراره بالعرب ، قد افادهم كثيرا ، غير ان العوامل التى سميناها «بالعوامل الخارجية» كانت في هذا الوقت عينه تعمل عملها في الجانب اليهودى بمنتهى الشدة شأنها في الجانب العربى (كما سيلاحظ مما يلى) فأحوال اليهود في أوروبا لم تكن بأفضل من ذى قبل وقد ازدادت سوءا في بولونيا . ثم ان «الانتعاش السريع» الذى حدث للوطن القومى ، قد أحيا كبير الآمال بأيجاد الفرج الكبير في فلسطين وقد ظهر من موقف المؤتمر الصهيونى الذى عقد في مدينة لوسرن في شهرى تموز وآب من تلك السنة ان المسألة في رأى اليهود ليست مسألة تحديد الهجرة في المستقبل بل زيادة تلك الهجرة

«وبالاختصار فان المقررات التى اتخذتها اللجنة السياسية بالاجماع، قد استعرضت احوال اليهود السيئة في ديار التشتيت واعتبرت ان اعمال اليهود في فلسطين، وهى البلاد الوحيدة المفتوحة ابوابها لمهاجرى اليهود على مجال واسع ، قد اثبتت امكان السير بالهجرة والاستعمار بخطوات اسرع من ذى قبل ، واعلنت تصميم الجمعية الصهيونية الذى لا يتزعزع على توجيه جهود الشعب اليهودى نحو التوسع في اعادة استقراره في فلسطين والسير فيه بخطى سريعة ، وقد ناشد المؤتمر الصهيونى الحكومة ، مع تقديره للدور الذى لعبته الدولة المنتدبة وتأكيده ثانية لاستعداد الجمعية الصهيونية للتعاون ، ان تقوم بالتزاماتها وذلك باتباع سياسة فعالة ومنتظمة ترمى الى انجاح الوطن القومى اليهودى على الاساس وبالمدى الذى تقتضيه حالة اليهود في العالم وتيسره مساعدة الحكومة الفعالة» *

ولربما لم تكن الحكومة البريطانية على استعداد لتأييد المؤتمر في نظرة التفاؤل هذه حول ما يمكن القيام به في المستقبل . على انها ، على كل حال ، لم تر مبررا للحيد عن السياسة المعلنة في سنة ١٩٣١ ولهذا رفض الطلبان الثانى والثالث من الطلبات الثلاثة التى تقدم بها العرب ، غير انه بذل الجهد للدلالة على ان قضية العرب لم تهمل بحال من الاحوال . فقد فوض المندوب السامى في شهر شباط سنة ١٩٣٦ ان يعلم رؤساء الاحزاب الخمسة ان (١) في النية اصدار قانون يقضى بمنع بيع أية أرض الا اذا كان صاحب تلك الارض قد استبقى له منها قطعة كافية لمعيشته ومعيشة عائلته (٢) وان التقديرات الدقيقة التى اجريت للتثبت من «قدرة البلاد على الاستيعاب» ستدقق ثانية بواسطة مكتب الاحصاءات الجديد

---

* راجع التقرير السنوى عن ادارة فلسطين لسنة ١٩٣٥ الصفحة ١٩

٩٢ أما رد الحكومة على الطلب الاول من طلبات العرب فقد اعطى على الفور ولقد راينا فيما تقدم ان السر أرثر واكوب كان يعلق امله في توطيد دعائم السلم في البلاد على تطور وترقية مؤسسات الحكم الذاتى . ففى شهر كانون الثانى سنة ١٩٣٤ وضع قانون البلديات موضع العمل وفي شهر كانون الاول التالى أبلغ المندوب السامى الزعماء العرب انه ينوى ،بموافقة وزير المستعمرات التامة ، المداولة مع الاحزاب المختلفة في مسألة تأسيس مجلس تشريعى بعد مضى فترة معقولة من الزمن يلاحظ في اثنائها سير اعمال المجالس البلدية ،وفي اليوم الحادى والعشرين من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٥ عرض المندوب السامى على زعماء العرب مشروعا نهائيا لتشكيل مجلس تشريعى ثم عاد فعرض هذا المشروع على زعماء اليهود في اليوم التالى وكان في النية تأليف هذا المجلس من ثمانية وعشرين عضوا منهم خمسة فقط من الموظفين وأحد عشر عضوا يعينون تعيينا من غير الموظفين واثنا عشر عضوا ينتخبون انتخابا ، ومن هؤلاء الثلاثة وعشرين عضوا ، ١١ عضوا مسلما و ٧ اعضاء من اليهود و ٣ اعضاء من المسيحيين وعضوان يمثلان المصالح التجارية على ان يكون الرئيس «شخصا محايدا ممن لا علاقة له بفلسطين» وهكذا فان اكثرية هذا المجلس لا تكون من الموظفين ولكن احتفظ بتحفظات ثلاثة هى (١) عدم البحث في صحة الانتداب (٢) تخويل المندوب السامى في ظروف خاصة سلطة التشريع اما «بالتصديق على القوانين» او باصدارها (٣) بقاء تحديد جداول العمال منوطا بالمندوب السامى وعدم السماح بالبحث في هذه الجداول في المجلس

٩٣ ان هذه الاقتراحات لا يكاد يصح ان ينظر اليها الزعماء العرب بمثابة تسليم بالحكومة الديموقراطية التى طلبوها او الاستقلال القومى الذى كان منذ البدء في مقدمة المطالب العربية ، والذى ما فتىء حزب الاستقلال العربى وعدد متزايد من الشباب العرب المثقفين يطالبون به. وقد نددت كافة الصحف العربية تقريبا بالمشروع لانه يخول المندوب السامى سلطات واسعة ويقلل من اهمية الناخبين العرب . اضف الى هذا ان المشروع لم يقو الامل بانه سيقام لرأى العرب وزن في المستقبل ، اكثر مما كان له في الماضى ، لصد تيار الهجرة اليهودية

ومع هذا فقد كان هذا المشروع على كل حال خطوة نحو الحكم الذاتى الحقيقى الذى لم يتوفر في مشروع سنة ١٩٢٢ ولم يتقدم رؤساء الاحزاب المتحدة برفضه على الفور

٩٤ ولا يخامرنا ريب ، ان من بين الاسباب التى حدت بالعرب الى قبول هذه الاقتراحات الى هذا المدى هى المقاومة التى ابداها اليهود في معارضتهم لها فالمزايا الحسنة التى كان العرب يرونها في المشروع هى المزايا التى كان يندد بها اليهود اذ ان التقدم في سبيل الحكم الذاتى معناه التقدم نحو اخضاع الوطن القومى لاكثرية عربية . وكان المؤتمر الصهيونى الذى عقد في مدينة لوسرن قد اعلن رفضه للمشروع بمنتهى الصراحة وها نحن نختتم الفقرة التى اقتبسنا قطعة منها فيما تقدم :—

«وبعد الاعراب عن قلقه من جراء عزم حكومة الانتداب على تأسيس مجلس تشريعى تلك الخطوة التى يعتبرها مناقضة لروح الانتداب عاد المؤتمر فأكد ثانية معارضته لتأسيس مجلس تشريعى في هذه المرحلة من تقدم وعمران فلسطين واعلن مضطرا رفضه البات للمشروع»

وبناء على ذلك أبلغ الدكتور وايزمن وزملاؤه المندوب السامى رفضهم للمشروع وقرارهم بعدم الاشتراك فيه

٩٥ وما لبث هذا المشروع ان تقرر مصيره خارج فلسطين ففى اليوم السادس والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٦ كان هذا المشروع موضع المناقشة في مجلس اللوردات وفي اليوم الرابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٣٦ كان موضع المناقشة في مجلس العموم. ففى المناقشة التى جرت في مجلس اللوردات أجمع رأى اللوردات سنل ، ولتن ، ولوثيان ، وجسل ، واليبانك ، ومانسفيلد ، وملتشت ، ومارلى وسيسل على ان المشروع يجب اما ان يهمل في الوقت الحاضر أو أن يرجأ تنفيذه حتى تقوم لجنة ملكية بالتحقيق في المسألة عن كثب وكان ممثل الحكومة اللورد بليموث المؤازر الوحيد للمشروع . وكانت نتيجة المناقشة في مجلس العموم متفقة مع هذه النتيجة تقريبا فقد طلب اثنا عشر نائبا توقيف العمل بالمشروع او ادخال تعديلات أساسية عليه ولم يعضد وزير المستعمرات (المستر ج. هـ. توماس) الذى قوطع خطابه مرارا الا عضوان فقط

---

* انظر التقرير السنوى عن ادارة فلسطين لسنة ١٩٣٥ الصفحة ١٩

٩٦ وبالنظر لما كان لهذه المناقشات من رد فعل في الاوساط العربية نرى من الحق ان نقول انه لم يكن بين المتكلمين في كل من مجلسى اللوردات ومجلس العموم سوى يهوديين فقط ومع هذا فاننا عند قراءتنا للمناقشات مرة ثانية على ضوء ما اكتسبناه من الخبرة في فلسطين أدهشتنا روح الانصاف التى تجلت في معظم الخطب فاذا كان الاعتراض الذى وجه الى المشروع مبنيا على احتمال اضراره بالوطن القومى اليهودى من ناحية فقد كان مبنيا من ناحية ثانية على اعتبارات عامة كالرغبة في مضى وقت أطول في التدرب على أساليب الحكم المحلى، او لانه من الخطل ربط فلسطين بشكل من الدستور يؤدى بطبيعة الحال كما أدى في البلاد الاخرى ، الى قيام حكومة مسؤولة في البلاد ، ومما يجب ذكره في صدد النقطة الاخيرة هو ان البرلمان ما زال منذ سنين عديدة يبحث في الصعوبة الملازمة لاقامة حكومة مسؤولة في بلاد منشقة على ذاتها بسبب الاختلافات الطائفية كما هى الحالة في بلاد الهند

٩٧ غير ان البرلمان وان كان قد ابدى حكمه في المشروع بالنظر لما ينطوى عليه من المزايا والمساوىء ، فمن سوء الحظ ان تكون الناحية اليهودية من القضية قد أوضحت بشكل أوفى من الناحية العربية. فقد جاءت هذه المناقشة، والحق يقال ، دليلا ساطعا على الوضع السيء الذى يئن منه العرب عندما ينتقل ميدان النزاع من فلسطين الى المملكة المتحدة . نعم ان لليهود الحق في انتهاز الفرص التى تسنح لهم لجعل مطالبهم مفهومة تمام الفهم غير اننا نعتقد انه لو كان في الامكان منذ البدء بسط القضية العربية امام الرأى العام البريطانى بصورة لا تقل وضوحا واقناعا لعاد ذلك بخير اعم على مصالح اليهود الخاصة التى يبغون تأمينها في النهاية

٩٨ اننا نذهب الى حد الافتراض أن الدعوة التى وجهت للزعماء العرب بعد هذه المناقشات، لارسال وفد منهم الى لندن للبحث في مسألة المجلس التشريعى في وزارة المستعمرات كان يراد بها تعديل كفة الميزان ولكن «الاضطرابات» نشبت قبل أن يتيسر تنفيذ هذا الاقتراح ومن الصعب أن يظن أن هذا الاقتراح كان بأمكانه ان يعمل كثيرا على محو الاثر الذى تركته المناقشات في نفوس العرب . اذ انه لم يبق احد في فلسطين ممن لم يساوره الشك في ان البرلمان قد

قضى على المشروع. وقد هللت الصحف اليهودية طربا وبلغ بها الامر ان رحبت بالنتيجة كأنها «فوز يهودى عظيم» وقد كان هذا الاستنتاج بالطبع عين ما ذهب اليه العرب فقد اضطروا الى ان ينظروا الى هذه النتيجة كمظهر لنفوذ اليهود في لندن أفصح بيانا من «الكتاب الاسود» فهذا المشروع الذى كان في رأيهم بمثابة خطوة قصيرة نحو التسليم بالحقوق التى طالبوا بها قد وضعه المندوب السامى وأقرته الحكومة البريطانية ولكن سرعان ما رفض بتأثير نفوذ اليهود على البرلمان ولم يخطر ببالهم احتمال وجود سبب آخر لرفض المشروع وبذلك عادت عداوة العرب للانتداب ولكل ما يحمله في ثناياه فتشددت من جديد . أضف الى هذا ان خوفهم من ان يؤدى الانتداب في النهاية الى اخضاعهم لليهود أصبح خوفا أساسيا ، واخذوا يشعرون بوطأته اكثر من ذى قبل فكانوا يعتقدون انهم في الحقيقة «سيغمرون» وان غمرهم هذا ليس ببعيد الاجل

٩٩ بينا نرى أنه من الاهمية بمكان أن نؤكد على نحو ما فعلناه في الفقرة السابقة فى بيان التأثير الخطر الذى احدثه رفض مشروع المجلس التشريعى في نفوس العرب نرى لزاما علينا ان نقول مرة أخرى بضرورة وضع حد للمبالغة . فرفض المشروع لم يكن السبب الذى أدى الى الاضطرابات التى وقعت بعدئذ وانما زاد في خطورة السبب الداعى لها وساعد على اخراجها الى حيز الوجود ، ولكن الرأى الذى توصلنا اليه بعد أعمال الروية أنه لو قبل البرلمان بمشروع المجلس التشريعى لما أرضى ذلك المشروع الوطنيين العرب مدة طويلة من الزمن ، والقول بخلاف ذلك ليس الا تجاهلا للعوامل الخارجية. فكما أن ضغط اليهودية الاوروبية على فلسطين كان في ذلك الحين على أشده كذلك كان تأثير الحوادث التى وقعت في البلاد المجاورة أيضا. ففى شتاء سنة ١٩٣٥—١٩٣٦ نفسه عاد الهياج الوطنى فاستفحل في مصر وفي سوريا، الى درجة مكنت كلا من هذين القطرين ، في غضون بضعة أشهر ، من ادراك الهدف الذى يصبو اليه ألا وهو نيل الاستقلال القومى

١٠٠ في خريف سنة ١٩٣٥ حدت التطورات التى عقبت الحرب الحبشية بالاحزاب السياسية في مصر الى تشكيل «جبهة متحدة» وطلبت هذه الجبهة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر . وقد امتازت الاسابيع الخمسة التى انقضت

قبل نشر الرد البريطانى بقلق دائم وشغب خطير قام بهما في الغالب جماعة الطلبة في القاهرة ولم يخف التوتر الا بعد ان فهم الناس ان الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة ، وفي اليوم الثانى من آذار سنة ١٩٣٦ بدأت المفاوضات ، وفي اليوم السادس والعشرين من شهر آب سنة ١٩٣٦ وقعت معاهدة التحالف الانكليزية—المصرية . وقد تعهدت الحكومة البريطانية في هذه المعاهدة ، بعد اعترافها بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، ان تعضد طلبها للانضمام الى عصبة الامم ، وقضت بعض مواد المعاهدة الاخرى بأقامة «تحالف بين الفريقين المتعاقدين الساميين» ، ونصت على التشاور وقت الازمات والتعاون في حالة حدوث حرب وأعلنت انتهاء الاحتلال العسكرى البريطانى ونصت على نقل القوى البريطانية الجوية والبرية الى جوار قناة السويس

١٠١ وكان لهذا المثل الذى ضربته مصر تأثير كبير على الرأى العام في سوريا حيث كان مجرى الحوادث شبيها بمجراها بمصر ، ففى شهر كانون الثانى سنة ١٩٣٦ عزّز مركز «الكتلة الوطنية» تعزيزا كبيرا على اثر وقوع اضطرابات خطيرة وأعلن اضراب دام أمده خمسين يوما ، وفي اليوم الاول من اذار سنة ١٩٣٦ ، أعلنت الحكومة الفرنسية عزمها على المفاوضة لعقد معاهدة وفي اليوم التاسع من شهر أيلول سنة ١٩٣٦ ، وقعت معاهدة التحالف الفرنسية السورية . ولما كانت هذه المعاهدة قد وضعت على غرار المعاهدة الانكليزية—العراقية لسنة ١٩٣٦ ، فقد قضت بأن تتنازل الحكومة الفرنسية عن الانتداب خلال ثلاث سنوات على الاكثر وان تعضد طلب سوريا للانضمام الى عصبة الامم وتضمنت بعض نصوصها الاخرى اقامة تحالف بين فرنسا وسوريا ونصت على التشاور في السياسة الخارجية وعلى تبادل المساعدة ضد الاعتداء الخارجى وأباحت لفرنسا استعمال محطتين عسكريتين للطيران على ارض سورية . وقد حفظت فيها حقوق الاقليات بكل اعتناء وكان جوهر المعاهدة السورية ، شأنها في ذلك شأن المعاهدة المصرية ، اكتساب البلاد الاستقلال الوطنى التام . ومعنى ذلك ان العلاقة الحالية الكائنة بين دولة منتدبة وبلاد منتدب عليها ستستبدل عما قريب بعلاقة مبنية على أساس التعاهد بين دولتين ذواتى سيادة . وهكذا بلغت الحركة القومية السورية هدفها على هذا الشكل السريع الحاسم

١٠٢ وفي اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثانى سنة ١٩٣٦ وقعت معاهدة مماثلة لهذه المعاهدة بين فرنسا ولبنان وبمقتضاها ستصبح عما قريب تلك البلاد الصغيرة الواقعة على ساحل البحر والتى لا يتجاوز عدد سكانها ٨٦٠،٠٠٠ نفس ، ولا تزيد مساحتها على مساحة مقاطعتى نورفلك وسفلك معا ، دولة مستقلة ذات سيادة كسوريا والعراق

١٠٣ وقد كان مقدرا لهذه التطورات التى وقعت في مصر وسوريا ان تبعث الهياج الوطنى في فلسطين . فقد بالغت الصحف العربية في استغلال هذه المسألة المشابهة لمسألة فلسطين ، وفي الوقت الذى كانت فيه الاضطرابات قائمة في القاهرة ناشدت احدى هذه الصحف قراءها الاقتداء بالمصريين اذ قالت «هبوا لتحرير انفسكم من نير الاستعمار اليهودى البريطانى لقد استيقظ زعماء مصر فأين زعماؤنا مختبئون» ، ثم حث الطلاب بعد ذلك بمدة قليلة على الاستيقاظ مثل اخوانهم «لقد حان الوقت والحالة حرجة ، فوحدوا صفوفكم وطالبوا بحقوقكم المهضومة وحريتكم المسلوبة تقدموا الى الامام فالله معكم» وكما أن فتح باب المفاوضة بين فرنسا وسوريا أثار أقوى عبارات العطف على «اخواننا ابطال الجزء الشمالى من هذه البلاد المنكوبة» . . .«فلتهنأ سوريا . ان فلسطين تتمنى لها التوفيق في نيل أمانيها الوطنية وفي صراعها ضد المستعمرين» وكان من المنتظر بالطبع أن يغبط عرب فلسطين اخوانهم في القومية في البلاد الواقعة وراء حدودهم الشمالية والجنوبية مباشرة وان يسعوا للوصول الى ما وصلوا اليه لانهم باستثناء سكان شرق الاردن هم الوحيدون من عرب الشرق الادنى ، الذين لم يتوصلوا وليس من المنتظر ان يتوصلوا في وقت قريب الى الحرية القومية التامة . ثم ان حكومة شرق الاردن قد اعترف بها منذ أمد بعيد «كحكومة مستقلة» على حد ما أثبتناه فيما تقدم

١٠٤ وقد كان هنالك عامل آخر أثر في الحالة وهو ان النزاع الذى قام بين ايطاليا والعصبة حول القضية الحبشية من ايلول سنة ١٩٣٥ فما بعد كان يراقب بمنتهى الدقة في جميع البلاد الواقعة شرقى البحر الابيض المتوسط. واتخذت نتيجة هذا النزاع ، على ما قيل لنا ، دليلا على ان قوة بريطانيا البحرية في شرق البحر الابيض المتوسط لم تعد بعيدة عن ان ينازعها منازع ، كما كانت

في السابق . وكانت الدعاية الايطالية تعمل بطبيعة الحال على اضعاف الهيبة البريطانية في كل مكان ممكن ، فقد اخذت محطة بارى تنتقد «الاستعمار» البريطانى باللغة العربية ووجهت نظر السامعين العرب في فلسطين مثلا الى المخصصات الضئيلة التى أرصدتها الحكومة لتعليم العرب . ومن رأينا انه من السهل المغالاة في تقدير تأثير المشكلة الحبشية على الحوادث في فلسطين . ومما لا ريب فيه انها أوحت الى الوطنيين المتحمسين في فلسطين وسوريا ومصر ان الفرصة قد سنحت لهم للاصرار على مطالبهم وان هذه الفرصة قد لا تعود . ومن المحتمل على ما يظهر، ان نشوب «الاضطرابات» في مصر وسوريا وفلسطين في الوقت الذى وقع فيه التوتر بين انكلترا وايطاليا لم يكن من قبيل الاتفاق . ولكن هذا جل ما في المسألة ، أما الافتراض بان القتال حول الحبشة قد زاد الاضطراب في فلسطين شدة او ان الدعاية الايطالية هى التى أوجدت هذا الاضطراب ،فهو عبارة عن الوقوع في نفس الخطأ القديم ، ذلك لاننا حاولنا سابقا ان نبين ان الحالة كانت مفعمة بالخطر قبل حلول شهر ايلول سنة ١٩٣٥

١٠٥ وهكذا فان تاريخ الخمس عشرة سنة التى انقضت منذ ان عهد بتنفيذ صك الانتداب الى ادارة مدنية قد أدى الى حالة كان فيها كل عامل من العوامل الداخلية والخارجية التى لا تساعد على ايجاد مخرج سلمى أشد مما كان عليه في البدء ، ولم يكن من المستغرب ، والحالة هذه ، ان تنشب في شهر نيسان سنة ١٩٣٦ ، الاضطرابات التى دعت الى تعيين اللجنة الملكية

الفصل الرابع

اضطرابات سنة ١٩٣٦

١ لسنا نرى من واجبنا ان نصف بالتفصيل «الاضطرابات» التى وقعت في العام الماضى ، او ان نشرح الطريقة التى عالجتها بها حكومة فلسطين . ولذا فاننا سنقتصر في بحثنا في هذا الفصل على ايراد لمحة موجزة عن سير الاضطرابات وشكلها ، وبيان رأينا في اسبابها الاساسية تنفيذا للشرط الاول من شروط صلاحيتنا.

(١) سير الحوادث

٢ لقد بدأ القلق في اليوم الخامس عشر من شهر نيسان ، على أثر قتل العصابات العربية يهوديين على طريق طولكرم—نابلس . وفي الليلة التالية قتل عربيان على مقربة من ملبس (بتح تقوا) فاعتقد العرب ان اليهود قتلوهما انتقاما . ولقد أدت الجنازة التى أقيمت لاحد القتيلين اليهود في تل ابيب في اليوم السابع عشر من شهر نيسان ، الى اقامة مظاهرات يهودية صاخبة . ثم اخذت التعديات تتوالى على العرب في تل ابيب ، وفي اليوم التاسع عشر من شهر نيسان ، انتشرت اشاعات كاذبة عن وقوع قتلى من العرب ، فهاج الغوغاء في يافا ، وشرعوا يهاجمون اليهود وقتلوا ثلاثة منهم . ولكن رجال البوليس تمكنوا ، بمساعدة الجنود من تفريق جموع المشاغبين ، ثم أعلن العمل بنظام منع التجول في يافا وتل ابيب ، وصدر منشور يقضى بسريان مرسوم (الدفاع) عن فلسطين ، ونظام الطوارىء الذى صدر بموجبه ، في جميع انحاء البلاد

٣ وفي اليوم العشرين من شهر نيسان ، تشكلت لجنة قومية عربية في نابلس ، وقررت اعلان اضراب عام في كافة أنحاء البلاد واستمراره الى ان تجاب مطالب العرب التى سبق تقديمها في شهر تشرين الثانى . وما حل آخر شهر نيسان حتى كانت قد تشكلت لجان قومية أخرى في جميع مدن فلسطين وفي بعض قراها الكبرى . وفي اليوم الحادى والعشرين من شهر نيسان ، قبل

رؤساء اتحاد الاحزاب العربية الخمسة بقرار لجنة نابلس ، ودعوا الى اضراب عربى عام في اليوم التالى يشمل العمال ورجال النقل واصحاب المتاجر . وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر نيسان ، عقد اجتماع لجميع الاحزاب العربية ، وتشكلت لجنة دعيت باللجنة العربية العليا، مؤلفة من الحاج أمين افندى الحسينى مفتى القدس (رئيسا) ، وعونى بك عبد الهادى (أمينا للسر) ، وأحمد حلمى باشا (أمينا للصندوق) ، وراغب بك النشاشيبي ، وجمال بك الحسينى ، وعبد اللطيف بك صلاح ، والدكتور حسين افندى الخالدى رئيس بلدية القدس ، ويعقوب افندى الغصين ، ويعقوب افندى فراج ، وألفرد افندى روك (اعضاء). ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد ان حزب الاستقلال اشترك بصورة بارزة مع الاحزاب الاخرى ، لان عونى بك عبد الهادى هو أمين السر العام لهذا الحزب ، كما ان أحمد حلمى باشا مدير البنك العربى هو ممن ينتمون اليه ، ومما يلاحظ ايضا ان يعقوب افندى فراج وألفرد افندى روك قد مثلا المسيحيين العرب في فلسطين في تلك اللجنة ، اذ ان الاول منهما ينتمى الى طائفة الروم الارثوذكس ، والاخر الى طائفة الروم الكاثوليك

٤ وقد اتخذت اللجنة الجديدة قرارا «بالاستمرار في الاضراب العام الى ان تبدل الحكومة البريطانية سياستها المتبعة في فلسطين تبديلا أساسيا ، تظهر بوادره في وقف الهجرة اليهودية» . ثم عادت فذكرت مطالب العرب القومية ، وهى : (١) منع الهجرة اليهودية منعا باتا (٢) منع انتقال الاراضى العربية الى اليهود (٣) انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابى . ومما يلاحظ ان المطلب الثالث ، قد جاء اكثر ايضاحا لمطلب العرب الكامل ، من مطلب «تأسيس حكومة ديموقراطية» ذلك المطلب الذى قدم في شهر تشرين الثانى المنصرم

٥ وفي اليوم الخامس من شهر ايار ، ناشد المندوب السامى اللجنة العربية العليا ، ان تساعد الحكومة في المحافظة على القانون وتوطيد النظام ، ولكن دعوته ذهبت ادراج الرياح، وفي اليوم الثامن من شهر ايار، عقد مؤتمر اللجان القومية في القدس، ولم يقرر هذا المؤتمر مواصلة الاضراب فحسب، بل قرر الامتناع عن

دفع الضرائب ايضا ، ثم نشرت نقابة اصحاب السيارات والسائقين العرب * بيانا حثت فيه على الامتناع عن دفع الضرائب ، ودعت اللجنة العربية العليا لان تقرر اضراب جميع الموظفين العرب . وقد ذكرت اللجنة العربية العليا انها وان كانت غير مسؤولة عن التحريض على «العصيان المدنى» فهذا التحريض يجب اعتباره كأعراب عن شعور قومى جاء بوحى من الامة . وقالت انها لا تستطيع ان تستعمل نفوذها لايقاف الاعمال غير المشروعة او ايقاف الاضراب ، الا اذا أوقفت الهجرة اليهودية . غير ان المندوب السامى لم يستطع ان يوافق على مثل هذا التغيير «الاساسى» في السياسة . وفي اليوم الثامن عشر من شهر أيار وافقت الحكومة على جدول للعمال سمح بموجبه بأدخال (٤٥٠٠) مهاجر يهودى خلال الستة أشهر التالية

٦ وفي تلك الاثناء كان الاضراب قد توطدت دعائمه بصورة فعالة . ففى شهر أيار توقفت حركة العمل والتجارة بين العرب بالفعل ، وشلت الحركة في ميناء يافا ، واقفلت الحوانيت في مدينة القدس وغيرها . ولم يكن هنالك من عمال عرب يمارسون العمل ، الا في ميناء حيفا والى حد ما على خطوط سكة الحديد. وقد كان يرافق الاضراب من حين لآخر مظاهرات محلية. فكان اليهود عرضة للاعتداء عليهم وللرشق بالحجارة ، في مختلف انحاء البلاد . أما اللواء الشمالى فقد كثر فيه قطع أشجار اليهود واتلاف مزروعاتهم

٧ وفي اليوم الثامن عشر من شهر ايار اعلن وزير المستعمرات في مجلس العموم ، ان حكومة جلالته قد قررت ، بعد اعادة النظام الى نصابه ان تشير على جلالة الملك بتعيين لجنة ملكية لتقوم بالتحقيق في اسباب الاضطراب وفي ظلامات العرب او اليهود المزعومة من غير ان تتعرض لنصوص الانتداب. وفي اثناء المناقشة التى جرت في اليوم التاسع عشر من شهر حزيران ، اعلن المستر أورمسبي غور ، الذى خلف المستر توماس في وزارة المستعمرات في معرض كلامه عن اللجنة الملكية «أن الغاية الوحيدة التى ترمى اليها حكومة جلالة الملك هى الحصول على تقرير خال من التغرض ، يمكنها من اقامة قسطاس العدل بين جميع فئات سكان فلسطين» . واذا استحسنت السياسة التى توصى بها

---

* لقد أدين رئيس هذه اللجنة ونائبه بالتحريض على الاخلال بالنظام ، وغرم كل منهما ٢٥ جنيها

اللجنة ، فانها تقوم بتنفيذها بلا وجل او محاباة ، ولكن الحكومة ترى من واجبها ان تحتفظ بالمسؤولية الاخيرة ، بالنظر للالتزامات المرتبطة بها نحو عصبة الامم . ثم استطرد قائلا «لا يمكن التفكير في احداث اى تغيير في السياسة» قبل استلام تقرير اللجنة ودرسه . وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز ، أعلنت أسماء اعضاء اللجنة وشروط صلاحيتها

٨ اما الموقف في فلسطين ، فقد كان آنئذ يزداد سوءا . ففى شهرى ايار وحزيران اشتد الاضراب في جميع انحاء البلاد . ثم ان تلك الفئة القليلة من العرب الذين ظلوا يفتحون حوانيتهم ، او أحجموا عن الاضراب ، ما لبثوا ان تبعوا الاخرين من تلقاء انفسهم او على أثر تهديد ممثلى اللجان القومية ، التى كان معظم اعضائها من الشبان العرب، وكانت هذه اللجان تراقب سير الاضراب بصورة فعالة جدا . وازدادت اعمال العنف والتدمير . وكانت المستعمرات اليهودية هدفا لاطلاق النار من المكامن . وقتل خمسة من اليهود وعربيان وبوليس بريطانى . وجرت بعض حوادث متقطعة من الاعتداء على خطوط السكة الحديدية وأخرجت قاطرتان عن الخط ، ونسف جسر وسدت الطرق وقطعت اسلاك التلفون . ولكن أشد التطورات خطرا ، كان ظهور عصابات مسلحة من العرب في الجبال ، تضم عددا من المتطوعين من سوريا والعراق . وكان رجال البوليس والجنود ، قبل هذا الدور ، عرضة لبعض الطلقات النارية الخارجة من المكامن بلا تعيين . أما الان فقد اصبحوا هدفا لهجمات منظمة

٩ بدأت نجدا ت الجيش ترد من مصر ومالطة اعتبارا من الاسبوع الثانى من شهر ايار ، وقد قامت هذه النجدات بصورة خاصة في الدفاع عن المراكز الهامة وحراسة الطرق وقوافل السيارات وخطوط السكة الحديدية ولم تقم بهجوم واسع على العصابات في الجبال . وفي اليوم الثالث والعشرين من شهر ايار قبض على واحد وستين عربيا من المحرضين في مختلف انحاء البلاد ، واجبر معظمهم على البقاء تحت مراقبة البوليس في غير المدن التى يقطنونها . وفي شهر حزيران قبض على بعض الزعماء البارزين ، ومن بينهم عونى بك عبد الهادى ، واعتقلوا في صرفند . وفي الشهر نفسه ، وسعت صلاحية قانون الطوارىء ، فزيدت العقوبة المفروضة على اطلاق النار على الجيش والبوليس ، والقاء القنابل ، وحيازة الاسلحة بصورة غير مشروعة . ولكن هذه الاجراءات

لم يكن لها أثر كبير ، اذ أصبح الضعف في صفوف الادارة نفسها ظاهرا ، في آخر شهر حزيران . ثم قدمت للمندوب السامى مذكرة موقعة من ١٣٧ موظفا من كبار الموظفين والقضاة العرب

١٠ واهم ما ورد في هذه المذكرة (وقد ادرجت بحذافيرها في الملحق الثانى لهذا التقرير) النقاط الآتية :—

(١) ان الاضطرابات قد نشأت عن شعور العرب باليأس ، وان هذا الشعور يرجع سببه «الى فقدان ثقة العرب بقيمة الوعود والتأكيدات الرسمية التى قطعت لهم ، وان ما يشعر به العرب من تذمر هو شعور صادق له ما يبرره»

٢) انه قد اتضح ان الحكومة لا تدرك ان الاضطرابات لا يمكن ايقافها بالقوة ، بل بازالة العوامل التى اوجدتها

(٣) اننا لا نتردد في أن نوصى بأيقاف الهجرة ، باعتباره الحل الوحيد العادل الشريف للخروج من هذا المأزق الحاضر»

(٤) «اننا نشعر ان ضمائرنا توحى الينا ان نحتج على سياسة العنف التى تسلكها الحكومة»

وقد قال الموظفون الذين وقعوا على هذه المذكرة ، لدى ابدائهم هذه الآراء والتواصى ، انهم «بحكم الطبيعة ، اشد اتصالا بحقيقة آراء الشعب العربى من غيرهم حتى من أقرب مستشارى فخامته اليه»

١١ ان هذه المذكرة وان تكن لهجتها تدل على اعتدال مقدميها واحترامهم لمن وجهوها اليه ، الا انها قد أكدت تأكيدا قاطعا ، ان عدم الثقة بحسن نية الحكومة له ما يبرره ، ثم انها دانت سياسة الحكومة بشكل حاسم . وقد وقعها او أيدها كافة كبار الموظفين العرب ، ومنهم من يشغلون المراتب العالية في دوائر الحكومة السياسية والفنية * ومما هو حرى بالذكر ، ان جميع القضاة العرب قد وقعوا على هذه المذكرة . ويتراءى لنا ان مجابهة الحكومة البريطانية لمثل هذه الحالة ، يكفى لان يلقى نورا واضحا على مجرى الحوادث في فلسطين. وقد قبلت المذكرة ، وبعد تقديمها ببضعة أسابيع قدم ١٢٠٠ موظف عربى من موظفى الدرجة الثانية في الخدمة العامة مذكرة مثلها

* ولا يستثنى من هؤلاء الا موظفو البوليس

١٢ وفي منتصف شهر تموز ، قدم قضاة المحاكم الشرعية مذكرة أخرى . ولا يغرب عن البال ، ان هؤلاء القضاة ليسوا موظفى حكومة ، ولكنهم يعينون من قبل رئيس المجلس الاسلامى الاعلى الذى يتقاضى راتبا من الحكومة ، وهم مسؤولون تجاهه . وقد كانت لهجة هذه المذكرة أشد عنفا من لهجة المذكرتين السالفتى الذكر . فقد وصفت سياسة الحكومة فيها بأنها سياسة «مستنكرة» ، وأتهمت البوليس والجنود بارتكاب «اعمال لايتصورها العقل» وحذرت السلطات البريطانية من «انتقام الله القاهر الجبار» وطلب في نهايتها «منح العرب جميع مطالبهم وتنفيذ المواثيق والعهود التى قطعت لهم»

١٣ لم يكن لاعلان صلاحية اللجنة الملكية واسماء اعضائها ، في آخر شهر تموز تأثير على الرأى العام العربى ، فقد ادعى من الجهة الاولى ان نتائج التحقيقات السابقة قد أظهرت ان جميع التواصى التى تكون في صالح العرب لا تنفذ ، ومن الجهة الثانية ان صلاحية اللجنة تمنع العرب من مهاجمة صك الانتداب نفسه ، على أساس انه نقض عهودا سابقة . ولذا ظلت «الاضطرابات» مستمرة طوال شهرى آب وايلول . الا انه حدثت فترتا هدوء نسبي قصيرتا الاجل ، جرت فيهما محاولات لتسوية الخلاف . أما الفترة الاولى فقد كانت حين ان دعا سمو أمير شرق الاردن اللجنة العربية العليا الى عمان في ٦ حزيران ، فصارحت اللجنة سموه بأنها لا تستطيع ايقاف الاضراب ، الا اذا أوقفت الهجرة اليهودية ، وفي ٧ آب دعاها سمو الامير ثانية ، ولكن نتيجة هذه الدعوة لم تكن خيرا من سابقتها . أما الفترة الثانية فكان مصدرها العراق ، فقد قدم نورى باشا السعيد وزير خارجية العراق الى فلسطين في ٢٠ آب ، وشرع يعمل كوسيط غير رسمى بين الحكومة وزعماء العرب . فرحب الزعماء العرب بتدخله هذا ، غير ان المفاوضات خابت وانقطعت ، لانه لم يستطع ان يعطى اى وعد باسم الحكومة . وفي ٣٠ آب أذاعت اللجنة العربية العليا بيانا ، قالت فيه انها توافق على وساطة الحكومة العراقية وأصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم بكل ارتياح واطمئنان» على ان «تستمر الامة في اضرابها الشامل بنفس الثبات واليقين اللذين عرفت بهما»

١٤ وقد كثرت في خلال هذه الشهور، اعمال الفوضى واشتدت ، وقويت سطوة العصابات في الجبال وازداد عدد الرجال والاسلحة والذخائر. وفيأواخر شهر آب ، انضم اليها من خارج البلاد زعماء تدربوا على حرب العصابات ، وكان بين هؤلاء فوز الدين القاوقجى ، أحد ابناء سورية ، الذى كان قد أدى خدمات ممتازة وأظهر أعمالا فائقة في الجيش التركى أثناء الحرب الكبرى ، وبعد ان احتل الفرنسيون سوريا ، استخدم في دائرة الاستخبارات ، وأنعم عليه بوسام جوقة الشرف الفرنسى ، وحينما ثار الدروز في سنة ١٩٢٥ انضم الى صفوفهم وحكم عليه بالاعدام ، ولكنه فر الى الحجاز حيث أصبح المستشار العسكرى للملك ابن السعود . واخيرا عين ضابطا في الجيش العراقى ، ثم استقال في سنة ١٩٣٦ . ولما وصل فلسطين نصب نفسه «قائدا عاما» على قوات الثوار ، وأذاع البلاغات والبيانات . وتلقت العصابات تحت قيادته دروسا وتدريبا على حرب الاستحكامات ، واصطدمت بالجنود البريطانية بضعة اصطدامات شديدة . وفي تلك الاثناء اشتدت الاعمال غير المشروعة التى كان يقوم بها الافراد من العرب او عصابات «الارهاب» ، كما كثر تكررها . فقتل عدة اشخاص من اليهود ، وزادت اعمال التخريب بجميع انواعه ، وخرقت أنابيب البترول الممتدة في مرج ابن عامر مرات عديدة ، ونسفت الطرق نسفا منظما ، وخربت السكك الحديدية في كثير من الاحيان ، وخرج القطار مرة عن الخط خروجا خطرا أدى الى قتل نفس

١٥ وفي اليوم السابع من شهر ايلول ، نشرت وزارة المستعمرات بيانا بسياسة الحكومة سردت فيه مجرى الاضطرابات ، ووصفت «الحالة التى أوجدت في فلسطين» بأنها «تحد مباشر لسلطة الحكومة البريطانية في فلسطين» . وأشارت الى تعيين اللجنة الملكية ، والى المحاولات الخارجية في سبيل الوصول الى مسالمة ، وذكرت ان «جميع المساعى التى بذلت لاحلال روح التفاهم لم تؤد الى نتيجة» بسبب تصميم الزعماء العرب ، على عدم انهاء الاضراب ، ما لم تحدث تغييرات اساسية في السياسة البريطانية . وصرح اخيرا ان اعمال العنف يجب ان يقطع دابرها على الفور ، وان نجدات أخرى سترسل الى فلسطين ، وان اللفتننت جنرال ديل سيستلم القيادة العسكرية العليا

١٦ وبدأت النجدات تتوالى على فلسطين منذ ٢٢ ايلول ، واتخذت الاجراءات الواسعة في الحال ، لتطويق العصابات العربية ، وفي اواخر الشهر اصبح عدد الجنود البريطانيين الموجودين في البلاد ٢٠٠٠٠٠ ، ثم صدر مرسوم خول المندوب السامى او قائد القوات البريطانية بصفته مفوضا منه ، صلاحية تطبيق «الاحكام العرفية»

١٧ وفي هذه الاثناء كانت الاضطرابات تدنو من النهاية ، فقد اتضح أنه لم يعد باستطاعة العصابات ان تصمد طويلا ازاء هذه القوة العسكرية الكبرى ، أضف الى هذا ان كثيرا من العرب الذين هم أقل من غيرهم انصرافا للسياسة ، كانوا قد سئموا هذا الصراع المستديم وعدم الاطمئنان على الحياة والتضحيات المالية التى يجرها الصراع في ذيله ، وقابل الناس بصورة خاصة احتمال خسارة موسم البرتقال ، الذى يبدأ في شهر تشرين الثانى ، بكثير من الاشمئزاز . وفي هذه الظروف رحبت اللجنة العربية العليا ، التى ظلت على اتصال دائم مع ملوك العرب وأمرائهم طيلة الاضطرابات ، بوصول كتب متماثلة الصيغة بعث بها كل من الملك ابن السعود والملك غازى ملك العراق والامير عبد الله أمير شرق الاردن ، يناشدون فيها عرب فلسطين ان يخلدوا الى السكينة ، وقد كان نصها كما يلى :—

«الى أبنائنا عرب فلسطين ، بواسطة رئيس اللجنة العربية العليا :—

«لقد تألمنا كثيرا للحالة السائدة في فلسطين ، فنحن بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والامير عبد الله ، ندعوكم للاخلاد للسكينة ، حقنا للدماء ، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل ، وثقوا باننا سنواصل السعى في سبيل مساعدتكم»

١٨ وفي اليوم الحادى عشر من شهر تشرين الاول ، نشرت اللجنة العربية العليا هذا النداء وأعلنت انها قررت بموافقة اللجان القومية الاجماعية ، «ان تلبي نداء اصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم ، وان تدعو الامة العربية النبيلة في فلسطين ، الى الاخلاد للسكينة وانهاء الاضراب والفوضى»

١٩ وقد امتثل العرب لهذه الاوامر ، وفي اليوم الثانى عشر من شهر تشرين الاول استؤنفت الاعمال بوجه الاجمال ، وسمح للعصابات التى كانت القوى البريطانية قد شرعت بالتضييق عليها وتطويقها ، بالتفرق ، الا ان بعض حوادث

اطلاق النار من المكامن والاعمال غير المشروعة ، ظلت مستمرة . أما الاضطرابات ، كحركة قومية منظمة ، فقد توقفت ، بعد ان استمرت ستة أشهر

٢٠ وفي أوائل شهر تشرين الثانى ، اعتبرت الحالة هادئة لدرجة تمكن اللجنة الملكية من السفر الى فلسطين : فغادرنا انكلترا في اليوم الخامس من شهر تشرين الثانى ، ووصلنا القدس في اليوم الحادى عشر منه . ومع ان الاضراب كان قد انتهى ، فقد وجدنا الزعماء العرب غير مستعدين لمساعدتنا في التحقيق . اذ ان وزير المستعمرات كان قد أعلن في مجلس العموم ، في اليوم الخامس من شهر تشرين الثانى ، قرار الحكومة بأن ايقاف الهجرة أثناء سير تحقيقات اللجنة الملكية «ليس له ما يبرره من الوجهة الاقتصادية ، ولا من اية وجهة أخرى» . واستطرد قائلا :

«ان حكومة جلالته ترى ان ادخال اى تغيير اساسى في سياسة الهجرة التى اتبعت الى الآن ، قبل صدور مقررات اللجنة الملكية ، قد ينطوى على تغيير في الحالة الحاضرة ، ويؤثر فيما تقوم به اللجنة الملكية من التحقيقات التى ستتناول من جملة ما ستتناوله ، مسألة الهجرة ، العظيمة الاهمية»

٢١ وكان من جراء هذا التصريح ان اتخذت اللجنة العربية العليا ، في اليوم السادس من شهر تشرين الثانى قرارا بمقاطعة اللجنة الملكية ، وفي اليوم التالى أذاعت البيان التالى عقيب مقابلتها للمندوب السامى ، الذى بذل جهده لاقناعها بالعدول عن رأيها :

«اجتمعت اللجنة العربية العليا ، ودرست بيان وزير المستعمرات ، الذى القاه في مجلس النواب البريطانى ، بتاريخ ٥/١١/٣٦ ، حول قرار الحكومة البريطانية ، بعدم توقيف الهجرة اليهودية من الآن ، وبالموافقة على السماح باصدار شهادات هجرة عمال جديدة ، واستمرار انواع الهجرة الاخرى ، خلافا لما كان ينتظره العرب ، من وقف الهجرة بجميع اصنافها ، وقد رأت في الاسباب التى ذكرها وزير المستعمرات مغالطة صريحة

«وبما ان الاضراب الذى اعلنه العرب ، واستمر ستة أشهر ، انما كان استنكارا لسياسة الحكومة البريطانية ، في حرمانهم من حقوقهم السياسية ، وطلبا لتغيير السياسة تغييرا أساسيا ، تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية ، ولما كان هذا القرار الذى أعلنه وزير المستعمرات ، تحديا شديدا لعواطف العرب ، وعدوانا على حقوقهم ، ودليلا على فقدان حسن النية ، في حل القضية العربية في فلسطين ،

حلا صحيحا ، قائما على تحقيق مطالبهم ، وحفظ كيانهم القومى ، فان اللجنة تستنكر بكل شدة هذا الموقف ، وتقرر عدم التعاون مع اللجنة الملكية ، وتدعو الامة الكريمة التى برهنت للعالم اجمع على نضوجها السياسى ، وقوة ايمانها الوطنى ، أن تعمل بهذا القرار ، والله ولى التوفيق»

٢٢ وقد استمرت هذه المقاطعة ، الى ان سمعنا اكثر شهادات اليهود والبريطانيين ، وعينا اليوم الذى عزمنا فيه على مغادرة فلسطين . ولكن في ٦ كانون الثانى عدل عن المقاطعة في مثل الاحوال التى دعى فيها الى ايقاف الاضراب . ففى مساء اليوم السابق لذلك اليوم ، عاد الى القدس الوفد الذى كانت اللجنة العربية العليا قد أوفدته الى العراق والحجاز ، يحمل رسالتين من الملك غازى والملك ابن السعود ، تتضمنان توصية الى اللجنة العربية العليا ، بعرض قضية العرب على اللجنة الملكية ، وقد كتبت هاتان الرسالتان بنص واحد ، وهو كما يأتى:—

«وبالنظر لما لنا من الثقة ، بحسن نية الحكومة البريطانية ، في انصاف العرب ، فقد رأينا أن المصلحة تقضى بالاتصال باللجنة الملكية ، والادلاء اليها بمطالبكم العادلة، لان ذلك أضمن لحقوقكم ، وادعى لمساعدة أصدقائكم ، في حسن الدفاع عنكم . وقد أبدينا للوفد الكريم ، جميع ما لدينا من الآراء في ذلك ، ونحب ان تكونوا على ثقة بأننا لا نألو جهدا في سبيل مساعدتكم ، لاصلاح الحال بقدر امكاننا ، وانا لنرجو الله أن يوفقكم جميعا لما فيه الخير للاسلام والعرب»

وفي اليوم التالى اذاعت اللجنة العربية العليا البيان التالى :—

«عقدت اللجنة العربية جلستها اليوم ، بحضور الوفد الذى عاد من رحلته الى بغداد والرياض ، وبعد أن استمعت لبياناته ، واطلعت على كتابى صاحبي الجلالة ملك العراق وملك المملكة السعودية العربية ، اللذين حملهما الوفد واللذين ننشر نصيهما اعلاه ، لم يسعها الا أن تستجيب للطلب السامى ، فقررت الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية العربية لها

«وستتولى اللجنة العربية العليا ، الاتصال باللجنة الملكية ، بالنيابة عن الشعب العربى ، وبسط القضية وهى ترجو من كل من لديه معلومات او بيانات تفيد القضية ، أن يبعث بها خطيا اليها ، لترى رأيها فيها ، وأن لا يتقدم احد للشهادة الانفرادية ، بدون موافقة اللجنة العربية ، لما في ذلك من المصلحة وحسن الانسجام والابتعاد عن التشويش والتكرار»

(٢) ماهية الاضطرابات والخسائر الناتجة عنها

٢٣ لقد بقى علينا ان نلفت النظر الى أهم المظاهر التى سادت الاضطرابات ، وان نقدر تكاليفها بوجه التقريب . ان اضطرابات سنة ١٩٣٦ كانت من بعض الوجوه تسير على نفس الخطة التى سارت عليها الاضطرابات الموصوفة في الفصل السابق . فقد استعمل فيها نفس السلاح الاقتصادى ، ألا وهو الاضراب . واتحدت جميع قوى العرب القومية ، واجتمعت أحزابهم وتضامن المسيحى منهم والمسلم في سبيل قضية واحدة ، ووقعت تعديات على اليهود وعلى أملاكهم شبيهة بالتعديات السابقة ، مقرونة بنفس العنف والتهور السابقين ، فلم تستبق النساء ولا الاطفال . واننا لنذكر من بين المآسى الكثيرة ، مأساة المستر لويس بيليك ، المحاضر في الآداب العربية في الجامعة العبرية ، الذى وقف حياته على دراسة العربية ، فقد قتل في بيته الكائن في احدى ضواحى القدس . ولكن جميع هذه المظاهر — وقد نستثنى الاخير منها — كانت في اضطرابات سنة ١٩٣٦ أوسع مدى من كل ما سبقها من الاضطرابات . فقد دامت الاضطرابات مدة أطول ، وانتشرت في البلاد انتشارا أوسع وأتم ، وكانت اكثر كفاية واتقانا في التنظيم

٢٤ ومن مظاهر «اضطرابات» السنة الماضية ، مظهر آخر كان قد بدا فيما سبق . فقد أشرنا الى ان اضطرابات سنة ١٩٣٣ ، لم تكن كلها حتى ولا جلها موجهة ضد اليهود ، بل ضد حكومة فلسطين ، ولقد ظهرت هذه الميزة بصورة أجلى في سنة ١٩٣٦ ، اذ قتل في تلك السنة عدد من اليهود ، وأتلفت املاكهم ، ولكن الاضطرابات كانت تستهدف الحكومة مباشرة وبصورة خاصة . ثم ان كلمة «اضطرابات» من شأنها ان تعطى فكرة مضللة عما حدث . فلقد كانت الفتنة ثورة علنية قام بها العرب الفلسطينيون ومن ساعدهم من عرب البلاد الاخرى ، ضد الانتداب البريطانى . وظلت الصحف العربية خلال الاضراب مطلقة العنان في حملاتها على الحكومة فكانت تقول : «ان الحكومة تسجن وتهدم وتفرض الغرامات الفادحة تنفيذا لسياستها الاستعمارية» . «وان بريطانيا العظمى اتخذت من عصبة الامم ، أداة لتنفيذ شر اغراضها ولالباس أسوأ اغراضها السياسية والاجتماعية حلة قانونية ، وهى تعتمد على العصبة

كعامل لابادة فلسطين» . أما فيما يتعلق بالاعمال العسكرية وسلوك الجنود ، فكان اخف ما وجه اليها من التهم الفظيعة بهذا الصدد ، هو القاء قطع الحلوى المسمومة من الطيارات

٢٥ يظهر من كل ما تقدم ، ان اضطرابات سنة ١٩٣٦ ، كانت تكرارا لما حدث سابقا مع زيادة في الشدة والاتساع الى حد كبير غير انه حدث فيها حادثان لم يسبق لهما مثيل : أولهما موقف الموظفين العرب ، وقد اشرنا الى مذكرتهم فيما تقدم ، وسنشير فيما بعد الى الصعوبة التى جابهتها الحكومة في الاعتماد على القائمقامين العرب ورجال البوليس العرب ، حينما طال أجل الاضطرابات . أما الحدث الجديد الاخر فهو دخول «العامل الخارجى» . فقد كان ما يحدث بفلسطين من القلاقل فيما مضى ، يثير اهتمام الشعوب العربية المجاورة وعطفها ، أما في هذه المرة ، فلم يكن الامر قاصرا على اظهار الشعور العام القوى ضد الحكومة البريطانية واليهود على السواء ، بل تعدى ذلك الى ان عددا لا يستهان به من المتطوعين ، وبينهم قائد الثورة العتيد ، جاء الى البلاد من سوريا والعراق ، ولم يمنع عرب شرق الاردن من الاشتراك في النزاع الا بعد جهد جهيد . وأهم من ذلك ، ان الحكومات العربية اهتمت بالنزاع للمرة الاولى . فقد ظل الزعماء العرب في فلسطين ، طيلة دوام النزاع على اتصال بملك الحجاز وملك العراق وأمير شرق الاردن ، وحاول وزير خارجية العراق التوسط مباشرة ، ثم انهيت الثورة على اثر النصائح التى تقدم بها مباشرة ملك الحجاز وملك العراق وامام اليمن وأمير شرق الاردن . وكذلك كانت الحال في مقاطعة اللجنة الملكية ، فقد عدل عنها على أثر ورود اشارة بذلك من الملك ابن السعود والملك غازى ، ثم ان الصيغة التى استعملها ملوك العرب وأمراؤهم في كتبهم ، والتى استعملتها اللجنة العربية العليا في اعلان قبولها لنصائحهم ، كانت بطبيعة الحال مرآة تعكس تضامن العرب واتحاد مصالحهم . فقد دعا ملوك العرب وأمراؤهم أهالى فلسطين بـ «يا أبناءنا» ووعدوا بمواصلة السعى في سبيل مساعدتهم ، واعترفت اللجنة العربية العليا «بعظم الفائدة التى تنتج عن تدخلهم ومعاضدتهم» . ان ملوك العرب وامراءهم يعلمون حق العلم ، ان حكومة جلالتكم غير مسؤولة تجاه اية هيئة من الهيئات

سوى عصبة الامم ، في تنفيذها لصك الانتداب ، واننا نعلم ان علاقتهم بحكومة جلالتكم علاقة ودية وعلى خير ما يرام ، ولكن الصعوبة التى أوجدتهم فيها الثورة العربية في فلسطين ، وما سببته هذه الثورة من الهياج بين رعاياهم ، أمر جلى لا يحتاج الى بيان ، وفي الحق اننا لو أردنا ان نختار أقوى ظواهر الاضطرابات الاخيرة وأبعدها مدى على وجه العموم ، لذكرنا الطريقة التى أثارت بها تلك الاضطرابات شعور العالم العربى بأسره ضد الصهيونية وحماتها

٢٦ ليس من الممكن معرفة مقدار ما منى به الاهالى العرب من خسائر في النفوس أثناء «الاضطرابات» وانما يمكن تقدير ذلك تقديرا تقريبيا جدا . فقد ورد في القائمة الرسمية «للاصابات» ان ١٩٥ شخصا منهم قتلوا او ماتوا متأثرين بجراحهم ، وان ٨٠٤ أشخاص أصيبوا بجراح . غير ان هذه الارقام بنيت على الوفيات التى جرى التحقق منها ، وعلى الاصابات التى عولجت في المستشفيات . أما خسائر العرب بأجمعها فلا يمكن تقديرها بالضبط . وهنالك من قدرها تقديرا لا يخلو من الصحة بألف قتيل ، سقط معظمهم في المعارك ، لان الذين اغتيلوا بين العرب كانوا قليلى العدد

٢٧ أما اليهود ، فقد ورد في القائمة الرسمية ان ثمانين منهم قتلوا او ماتوا متأثرين من جراحهم ، وان ٣٠٨ أصيبوا بجراح . غير ان الوكالة اليهودية تقول «ان ٨٢ يهوديا قتلوا عدا تسعة آخرين نجم موتهم عن الاضطرابات ، بين نيسان وتشرين الاول سنة ١٩٣٦» ، وان ٣٦٩ يهوديا جرحوا خلال هذه المدة . أما بشأن الخسارة المادية فتقول الوكالة اليهودية انه قد أتلف لليهود ٨٠،٠٠٠ شجرة من الاشجار الحمضية ، و ٦٢،٠٠٠ شجرة من أشجار الفواكه الاخرى ، و ٦٤،٠٠٠ شجرة من أشجار الغابات ، و ١٦،٥٠٠ دونم من المزروعات . وقد قدرت الوكالة اليهودية قيمة الخسائر التى منى بها اليهود في أملاكهم بنحو ٢٥٠،٠٠٠ جنيه ، منها ١٠٠،٠٠٠ جنيه نتجت عن اتلاف او هدم المحال التجارية او الصناعية في يافا ، بواسطة حرقها ، او بطرق أخرى

٢٨ وقد قتل او مات متأثرا بجراحه ، من قوة بوليس فلسطين ، ومن قوة حدود شرق الاردن ، ضابط واحد وخمسة عشر شخصا من الرتب الاخرى ، وجرح خمسة عشر ضابطا و ٨٧ شخصا من الرتب الاخرى

٢٩ اما باقى القوى البريطانية البحرية والعسكرية والجوية ، فقد بلغ عدد القتلى منهم او الذين توفوا متأثرين بجراحهم ، ضابطين و ١٩ شخصا من الرتب الاخرى ، وعدد الذين جرحوا ١٧ ضابطا و ٨٧ شخصا من الرتب الاخرى

٣٠ وتقدر خسارة الخزينة الفلسطينية الناشئة عن «الاضطرابات» مباشرة ، سنة ١٩٣٦—٣٧ المالية ، بما يزيد على ١،٥٠٠،٠٠٠ جنيه (منها ١،١٨٦،٠٠٠ جنيه صرفت على الجنود الاضافية ، و ١٤٤،٠٠٠ جنيه للمصاريف الاضافية على البوليس والسجون ، ونحو ٣٥،٠٠٠ جنيه لاصلاح خراب الطرق وجسور الطرق وجسور سكة الحديد وعرباتها وقاطراتها وما شاكل ذلك) . وبلغ مجموع الخسائر لسنة ١٩٣٧/٣٨ المالية ٤٣٣،٠٠٠ جنيه (ومعظم هذا المبلغ صرف على زيادة نفقات الامن العام) . أما ما كان للاضطرابات من أثر على ايرادات الحكومة فتقديره صعب . غير انه يمكن ان يقال ان الخسارة في الايرادات بلغت في سنة ١٩٣٦/٣٧ مقدار ٩٠٠،٠٠٠ جنيه ، أما في السنة الحالية فيقدر انها ستبلغ ٧٥٠،٠٠٠ جنيه . وعلى ذلك يكون مجموع الخسائر التى يتحملها دافعو الضرائب في فلسطين مباشرة ، ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه ، بوجه التقريب . ويجب ان يضاف الى هذا المبلغ ، الخسائر التى أصيب بها الشعبان العربى واليهودى ، إما مباشرة بسبب تعطيل حركة التجارة والاعمال ، وتوقف حركة السياح ، واتلاف الاملاك وغير ذلك ، أو بصورة غير مباشرة من جراء ما نتج من توقف في ورود رؤوس الاموال الى البلاد . ولا يمكن معرفة قيمة هذه الخسائر الا بوجه التخمين . غير اننا نظن انها تبلغ ملايين الجنيهات حتما

(٣) الاسباب الاساسية

٣١ يلوح لنا ان هذه هى خير مناسبة للبحث في الشرط الاول من شروط اختصاصنا ، وهو الذى يقضى علينا «بأن نتأكد من الاسباب الاساسية للاضطرابات»

٣٢ ان الشهادات التى أدلى بها العرب حول هذا الامر تفوق غيرها من حيث الاهمية ، اذ انهم هم الذين قاموا «بالاضطرابات» . وقد أوضحت اللجنة العربية العليا لنا السبب الذى حدا بهم الى ذلك ، وفي الواقع انه لم يكن هناك كبير شك حول هذه النقطة . فقد سبق لزعماء العرب ان بسطوا قضيتهم مرارا وتكرارا في ما صرحوا به من أقوال ونشروه من بيانات علنية ، حتى انهم كانوا خلال برهة من الزمن ، يشكون فيما اذا كان بأمكانهم ان يزيدوا في أهميتها ببسطها ثانية أمام اللجنة الملكية

٣٣ ومن الممكن تلخيص شهاداتهم في هذا الصدد بما يلى:—

لقد قالوا لنا بصراحة ، انهم وان كانوا يرون ان لهم ظلامات ناشئة عن الطريقة التى اتبعت في تطبيق الانتداب ، فهم لا يبنون قضيتهم على هذه الظلامات ، بل ان أصل المصيبة عندهم هو الانتداب نفسه . وهم لا يقبلون بالتفسير الذى ورد لكتاب مكماهون في بيان السياسة البريطانية الصادر في شهر حزيران سنة ١٩٢٢*. وينكرون شرعية تصريح بلفور ، ولم يسلموا قط بأن للدول الحق في ان تعهد لبريطانيا العظمى بالانتداب على فلسطين ، ويعتقدون ان السلطة التى تمارسها الدولة المنتدبة تتنافى مع ميثاق عصبة الامم ، ومع مبدأ تقرير المصير المثبت في ذلك الميثاق . ولقد تناولنا هذه النقاط المختلف عليها بالبحث ، في فصل سابق ، والنقطة التى يهمنا بحثها هنا ، لا تدور حول ما اذا كان العرب محقين او غير محقين في مطالبهم ، بل تقتصر على ان هذه المطالب هى مطالبهم ، وان عدم الاكتراث لها او اهمالها كان السبب الرئيسى للاضطرابات

٣٤ وتأييدا لهذه المطالب ، عادت اللجنة العربية العليا فأكدت ثانية الاعتقاد الذى ظل الزعماء العرب متمسكين به منذ الحرب الكبرى ، وهو ان فلسطين الواقعة غربى نهر الاردن ، لم يقصد استثناؤها من عهد مكماهون . ولقد أكدوا انهم لم يكونوا شعبا مضطهدا في عهد الحكم التركى ، بل كانوا يتمتعون بنصيب في حكومة البلاد لا يقل عن نصيب سائر الرعايا الاتراك . فهم لم يساعدوا الجيش البريطانى ولم ينضموا الى جانب الحلفاء ، للتخلص من ارهاق الاتراك لهم ، وانما للحصول على الاستقلال . وقد أهاب الملك حسين

* أنظر الصفحة ٢٨

بكافة البلاد العربية للقيام بنصيبها ، وكان المتطوعون من فلسطين في طليعة المشتركين بالثورة التى كانت ترمى الى هدف واحد لا ثانى له ، ألا وهو استقلال البلاد العربية بما فيها فلسطين . وقد وثق اهالى فلسطين العرب ، بالمنشور الذى أذاعه اللورد أللنبي سنة ١٩١٨ ، باسم حكومتى بريطانيا العظمى وفرنسا ، وقال فيه ان الغاية الاكيدة التى يرمى اليها الحلفاء ، هى تمكين العرب من تقرير مصيرهم ، واقامة حكومات عربية وطنية . ففهموا من هذا التصريح انه تأكيد جديد للوعد المقطوع للملك حسين في كتاب مكماهون

٣٥ وادعت اللجنة العربية العليا ايضا ، ان عصبة الامم قد اعترفت مبدئيا باستقلال جميع البلاد العربية ، التى انفصلت عن الامبراطورية العثمانية ، وان تلك البلاد صنفت على حدتها في صنف خاص كى يطبق عليها نظام الانتداب من الصنف (أ) اى ان تبقى هذه البلاد بصورة مؤقتة تحت ارشاد دولة منتدبة ورقابتها . على ان يكون للرأى العام في البلاد المختصة القول الفصل ، في اختيار تلك الدولة . ولذلك ثار ثائر العرب ، لما علموا ان الحلفاء قد فصلوا فلسطين عن سوريا ، ووضعوها تحت الانتداب البريطانى ، ذلك الانتداب الذى أحل تصريح بلفور في المقام الاول منه ، دون ان يكون لاهليها رأى في الامر. أضف الى ذلك ان الانتداب وان كان قد بنى على المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم ، فان شروطه الايجابية لم توجه لترقية سكانها الحاليين وزيادة رفاهيتهم ، بل لترويج المصالح اليهودية . وقد عهد بالسلطة التامة في التشريع والادارة للدولة المنتدبة ، التى اخذت على عاتقها ان تضع البلاد في ظروف سياسية وادارية واقتصادية تضمن تأسيس الوطن القومى اليهودى

٣٦ وفي الواقع ان الشهود العرب اكدوا ، ان حقوق العرب ووضعهم، قد ضيرت من جراء خفض نسبتهم العددية في فلسطين من تسعين في المائة كما كانوا في سنة ١٩٢٢ ، الى سبعين في المائة كما هم في الوقت الحاضر . ولما خابت آمالهم من الحصول على الحكم الذاتى ، لم يتمكنوا من ادارة بلادهم بانفسهم ، واصبح كيانهم القومى مهددا بالفناء ، من جراء دخول شعب آخر الى البلاد

٣٧ وقد تناول احد الشهود العرب هذه القضية بالبحث المفصل من الناحية القانونية ، فقال ان شروط الانتداب تتنافى مع المادة الثانية والعشرين

من ميثاق عصبة الامم ، ذلك ان الفقرة الرابعة من هذه المادة ، تعترف بوجود شخصين حكميين ، الشخص الاول هو الشعب الذى يجب ان يتولى دفة الحكم مستقلا ، والشخص الآخر هو الاجنبي الذى يمد ذلك الشعب بمساعدته وارشاده الى ان يتمكن من حكم نفسه بنفسه . اما في فلسطين فهنالك شخص واحد، هو الذى يتولى دفة الحكم ، وهو الذى يساعد نفسه . فجلالتكم انتم المنتدبون (بفتح الدال) وحكومة جلالتكم ومن تعتمدهم في الحكم ، هم الذين يؤلفون حكومة فلسطين . فبينما تبحث مقدمة صك الانتداب في الانتداب ، تنكر المادة الاولى منه وجود الانتداب بالمعنى الصحيح ، بمنحها «الدولة المنتدبة» كافة السلطات التشريعية والادارية . فالشعب الذى اريد الاعتراف مؤقتا باستقلاله لا وجود له . وقد قيل في معرض الحجة ، ان هذا لا يتفق والفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين ، ويتنافى مبدئيا مع المعاملة التى اتبعت في شأن البلاد الاخرى المنفصلة عن تركيا، كفلسطين. ويؤكد العرب ان كافة الانتدابات التى هى من الصنف «أ» كانت او لا تزال تحكم على أساس هذه المادة ما عدا فلسطين ، وهم يدعون ان عرب فلسطين لا يقلون عن عرب العراق وسوريا من حيث أهليتهم للحكم الذاتى ويرون ان المادة ٢٢ ، وبخاصة الفقرة الرابعة منها ، هى في الحق بمثابة فرمان لهم ، وان صك الانتداب هو —او يجب ان يكون— النظام الصادر بمقتضى ذلك الفرمان ، ويقولون ان هذا النظام لا يتفق مع الفرمان، ويشكون ايضا من ان مواد الانتداب قد وضعت بصيغة تجعل البحاثة يفهم منها ان في فلسطين اكثرية يهودية ، واقلية من غير اليهود الذين هم القسم الآخر من السكان : ولكن الامر على العكس ، اذ ان العرب الفلسطينيين ، هم الذين يشكلون الاغلبية الساحقة وهم اصحاب البلاد الذين وضع نظام الانتداب من اجلهم ، ومع ذلك فقد أشير اليهم في جميع مواد صك الانتداب ، كالسكان «غير اليهود» وهذه عبارة مضللة محطة بكرامتهم. فقد أريد بالحقيقة أن يقيم اليهود في فلسطين «كحق وليس كمنة» على حد قول مستر تشرشل في بيانه السياسى ، بينما أريد ان يقيم العرب فيها من الجهة الاخرى ، «كمنة وليس كحق». ثم ان المادة الثانية تقضى بوضع البلاد في احوال ادارية واقتصادية وسياسية ، تضمن تأسيس وطن قومى يهودى ، بينما اصحابها وسكانها

العرب ليس لهم الا ان تضمن حقوقهم الدينية والمدنية. وقد قضت المادة الرابعة بتأسيس وكالة يهودية لتساعد الدولة المنتدبة في كافة الشؤون اليهودية . وهذا النص لم يسفر عن تشكيل دولة ضمن دولة فحسب ، ولكنه وضع انتدابا جديدا على الدولة المنتدبة في تلك البلاد

٣٨ واكدت اللجنة العربية العليا ايضا ، ان ثقة العرب بالحكومة البريطانية قد تزعزعت ، من جراء النتيجة التى نالوها لقاء ما بذلوه من الجهود في الحرب الكبرى ، وان ما تلا ذلك من الاعمال التى قامت بها الحكومة ، قد زاد في زعزعة هذه الثقة . ولقد اقتنعوا ، وبخاصة حين رأوا ان كتاب مستر مكدونالد قد استعيض به عن الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ ، وبعد ان رفض البرلمان اقتراح تأسيس مجلس تشريعى ، ان نفوذ اليهود اقوى من ان يفسح المجال لاحقاق الحق

٣٩ وعلى هذه الصورة جعلت اللجنة العربية العليا الرغبة في التخلص من الانتداب، والحصول على الاستقلال القومى ، السبب الرئيسى للاضطرابات. وقد أضاف الشهود العرب وغير العرب ، سببا آخر ، هو الخوف من سيطرة اليهود عليهم من الناحية السياسية والاقتصادية . ان العرب يخشون اليهود، فقد أثر فيهم واخافهم تصميم اليهود وثروتهم وقدرتهم وازدياد عددهم . وهم لا يستطيعون ان يحاولوا منافسة اليهود في رؤوس الاموال البالغة ٧٠ مليون جنيه او اكثر التى جلبوها الى البلاد . وينظرون بعين القلق والارتياب الى الاراضى الواسعة التى انتقلت الى ايدى اليهود كما يخشون ان تتسرب اراض أخرى الى ايدى هؤلاء ، بسبب ارتفاع الاسعار وضعف بعض مواطنيهم . وهم يعلمون ان الاراضى حالما يتملكها الصندوق اليهودى القومى ، لا يمكن بيعها للعرب ثانية ، بحكم الشروط التى توقف الارض على اساسها . ويشيرون الى الدمار الذى ينتاب القرى ، والى تدهور الحياة الاجتماعية فيها . واذا كانوا يخافون هذا على أنفسهم ، فان خوفهم على اولادهم لأشد وأعظم بألف مرة ، لان مستقبل اولادهم يبدو مهددا بتيار الهجرة اليهودية الجارف . ولا شك ايضا في انتشار الخوف بين العرب الذين يقلون تهذيبا عن هؤلاء من ان تؤثر سيطرة اليهود على الاماكن المقدسة ، وعلى حرية اقامة الشعائر الدينية

٤٠ وقد وافق الشهود اليهود مع العرب ، على ان الاسباب الاساسية للاضطرابات هى سياسية . ولكنهم اعربوا عن ارتيابهم فيما اذا كانت القومية العربية قوية أو متماسكة الى الحد الذى تبدو عليه في فلسطين او خارجها ، غير انهم اعترفوا بان مقاومة الروح القومية العربية لتصريح بلفور وللانتداب ، هى اساس المتاعب كلها . وقد قال احد الشهود اليهود : «ان السبب الاساسى هو وجودنا»

٤١ ولقد قيل في معرض الجدل ، انه كان في الامكان كبح جماح هذه المقاومة وتثبيط الاعراب عنها باعمال العنف والثورة ، لو ان الدولة المنتدبة ابدت عطفا ايجابيا اكثر مما كانت تبديه على سياسة الوطن القومى اليهودى ، وحزما اشد ، في سبيل تنفيذ تلك السياسة . الا ان ميل الحكومة في فلسطين ، للوقوف موقف المنهزم او موقف المعتذر ، تجاه هذا الامر السياسى ، قد شجع العرب على الاعتقاد ، بان مسألة الوطن القومى اليهودى ليست بالسياسة التى لا يمكن تغييرها وان الدولة المنتدبة قد يعتريها التعب حالا او ربما يحل بها الخوف الى حد يجعلها تتخلى عنها ، اذا بلغت مقاومة العرب لها مبلغا كافيا من الاصرار والشدة . وقد شدد الشهود اليهود بهذا الصدد ، في بيان تقصير الحكومة في المحافظة على القانون والنظام ، وترددها في الاستفادة من ولاء اليهود ، وعلى الاخص في البوليس ، وفيما أبدته من التسامح نحو الحملات الملتهبة ، التى ما فتئت الصحف العربية توجهها الى الوطن القومى ، وسماحها بجعل فلسطين مركزا للدعوة الى الوحدة العربية والوحدة الاسلامية

٤٢ وقد أكد اليهود ، من الناحية السلبية ، ان الاضطرابات لم تنشأ عما احدثته الهجرة اليهودية من التأثير الاقتصادى في العرب ، أو بسبب زيادة تلك الهجرة . بل ان نمو الوطن القومى قد افاد العرب بوجه الاجمال ، واذا كان ذلك العدد الكبير من المهاجرين الذين دخلوا البلاد في سنة ١٩٣٥ ، قد ساعد على تعجيل وقوع الاضطرابات في السنة التالية ، فان اضطرابات سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ وقعت عندما كانت الهجرة قليلة نسبيا ، كما ان اضطرابات سنة ١٩٢٩ سبقتها سنتان كانت فيهما الهجرة منخفضة الى حد كبير

٤٣ وبعد فحصنا لهذه الشهادات وغيرها ، ودرسنا سياق الحوادث في فلسطين ، لم يبق لدينا شك في «الاسباب الاساسية للاضطرابات» التى نشبت في العام الماضى . فان لها سببين هما:—

(١) رغبة العرب في الاستقلال القومى

(٢) كرههم لانشاء الوطن القومى اليهودى وتخوفهم منه

٤٤ ونحن نتقدم بالمطالعات التالية على هذين السببين:—

(١) هذان السببان هما بذاتهما اللذان أديا الى الاضطرابات التى وقعت في سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٣

(٢) انهما كانا في هذه المرة وغيرها من المرات ، مرتبطين معا ارتباطا لا تنفصم عراه . فتصريح بلفور ، وصك الانتداب الذى يقضى بتنفيذ ذلك التصريح قد انطويا منذ البدء على انكار الاستقلال القومى . وما تلا ذلك من اتساع في الوطن القومى ، خلق عائقا عمليا في سبيل منح الاستقلال القومى في المستقبل وهو العائق الخطير الوحيد الذى يحول دون ذلك . ولقد ساد الاعتقاد بأن زيادة نمو الوطن القومى ، قد تعنى اخضاع العرب لليهود سياسيا واقتصاديا ، حتى اذا انقضى أجل الانتداب في النهاية ، وأصبحت فلسطين مستقلة ، لم يكن هنالك استقلال قومى بالمعنى الذى يريده العرب ، بل حكومة ذاتية لاكثرية يهودية

(٣) انهما كانا السببين «الاساسيين» الوحيدين . أما جميع العوامل الاخرى فقد جاءت متممة لهما او ثانوية ، بحيث زادتهما شدة ، او ساعدت على تحديد الوقت الذى نشبت فيه الاضطرابات

٤٥ وفي الامكان تلخيص تلك العوامل الاخرى بما يلى:—

(١) تأثر الرأى العام العربى في فلسطين ، من تحقيق الاستقلال القومى اولا في العراق ، وبصورة أقل شمولا في شرق الاردن ، ثم في مصر، واخيرا في سوريا ولبنان اللتين ستمنحانه بعد فترة قصيرة. وقد زاد في قوة هذا العامل ، الاتصال الوثيق بين عرب فلسطين من جهة ، وعرب

سوريا والعراق والمملكة السعودية العربية من جهة أخرى، والاستعداد الذى ابداه ملوك العرب وأمراؤهم لمواصلة السعى في سبيل مساعدة عرب فلسطين

(٢) الضغط الذى احدثته اليهودية العالمية على فلسطين ، نظرا لما يتعرض له اليهود من الاضطهاد وما يساورهم من القلق ، في أوروبا الوسطى والغربية. فازدياد هذا الضغط منذ ابتداء سنة ١٩٣٣ ، وما عقبه من ازدياد في الهجرة اليهودية ، قد زادا في شدة تخوف العرب من سيطرة اليهود على فلسطين

(٣) عدم تساوى الفرص المتيسرة للعرب واليهود لبسط قضيتهم لدى حكومة جلالتكم ، والبرلمان والرأى العام في هذه البلاد ، واعتقاد العرب بأن اليهود يستطيعون دائما الوصول الى ما يريدون ، بوسائل يحرمها العرب وتنكر عليهم ، فهذا الاعتقاد الذى يستند بوجه عام الى المركز الذى تحتله الوكالة اليهودية في كل من القدس ولندن ، قد قوّاه نشر الكتاب الذى أرسله المستر مكدونلد الى الدكتور وايزمن في سنة ١٩٣١ ، والمناقشات التى دارت في البرلمان في اوائل العام الماضى ، حول الاقتراحات المتعلقة بتشكيل مجلس تشريعى

(٤) ويرافق هذا العامل الاخير ، ازدياد ارتياب العرب ، بمقدرة حكومة جلالتكم على تنفيذ وعودها ، ان لم نقل برغبتها في تنفيذ تلك العهود ، الامر الذى يرجع عهده الى ميثاق مكماهون وتصريح بلفور

(٥) فزع العرب من استمرار شراء اليهود للاراضى العربية

(٦) الصبغة القوية التى تصطبغ بها القومية اليهودية في فلسطين. و «الصبغة العصرية» التى تتجلى في كثير من المهاجرين الشبان ، واللهجة المثيرة التى يستعملها بعض اليهود من غير ذوى المسؤولية ، واللهجة الشديدة التى يستعملها كثير من الصحف اليهودية والعربية

(٧) عدم وضوح المقاصد النهائية التى ترمى اليها الدولة المنتدبة ، بسبب غموض بعض فقرات صك الانتداب ، وقد ادى هذا الغموض الى

زيادة كافة الصعوبات الملازمة للوضع خطورة وشدة ، وكان من جرائه بصورة خاصة (أ) ان أثار رغبة اليهود في التوسع وفي توطيد مركزهم في فلسطين باسرع ما يمكن ، (ب) ان مكن العرب من تفسير سياسة الاسترضاء التى تتبعها حكومة فلسطين وعطف موظفيها ، كدليلين على ان تصميم الحكومة البريطانية على تنفيذ تصريح بلفور ليس تصميما صادرا عن صميم القلب

الفصل الخامس

الوضع الحاضر

١ لقد وصلنا فلسطين في يوم عيد الهدنة وشهدنا الاحتفال الذى أقيم في مقبرة الجنود البريطانيين على جبل سكوبس المشرف على القدس ولا يستطيع احد في هذه الظروف الا ان يفكر في ان السلام الذى عقب الهدنة سنة ١٩١٨ كان ابعد عن السلام الحقيقى في فلسطين منه في اوروبا . فقد نشب مؤخرا ما يشبه حربا أخرى وان كان بصورة مصغرة ، وعقب تلك الحرب ما يشبه هدنة أخرى . وكنا كلما امعنا في مشاهدة الاحوال وكلما ازداد أفق معلوماتنا اتساعا مما سمعناه في الايام التالية ، اتضح لنا ان هذه الهدنة لم تكن الا وقفا للقتال لا تمهيدا للسلام . فقد رفض زعماء العرب التعاون معنا للبحث في الوسائل التى تؤدى الى تسوية الخلاف . وساد الاعتقاد في كثير من الدوائر ان اضطرابا آخر قد يقع في كل حين ، وتعددت حوادث القتل او التعدى المنفردة أثناء اقامتنا في البلاد ، وظلت اخبار العصابات ترد في كل يوم تقريبا ، مدة من الزمن ، ولقد كان يتعذر علينا الا نشعر بالتوتر السائد في القدس وبروح التشاؤم المنتشرة فيها . اما الاوساط الحيادية فقد نظرت الى المهمة التى عهد بها الينا كأنها من الامور المستحيلة ، غير اننا وان كنا قد لاحظنا جليا ان الحالة أشد خطرا مما كنا نظن وان تسوية الخلاف أشد صعوبة مما كنا نتصور قبل مغادرتنا انكلترا ، فقد قدرنا الخطر الذى ينجم عن السماح لانفسنا بالتأثر كثيرا من الجو الذى كنا فيه وحاولنا ان نحول دون انطباع روح التشاؤم في آرائنا بتأثير الاحوال التى كانت سائدة في ذلك الحين ، وعملنا على اهمال كافة عوامل المشكلة التى يمكن اعتبارها نتيجة مؤقتة للاضطرابات الاخيرة . فاذا كانت النظرة الخطيرة التى القيناها على الحالة ازدادت في النتيجة قوة فضلا عن ظهور ما يؤيدها كل التأييد فذلك لا يرجع ، على حد ما نعلم ، الى قصور منا في تقدير قيمة الحقائق والآراء التى تدعو الى الاطمئنان او في اتباع خطة قد تؤدى الى استنتاجات أكثر تفاؤلا من الاستنتاجات التى توصلنا اليها . ولذلك فاننا واثقون من ان الوصف التالى للحالة في فلسطين كما وجدناها وشعرنا بها مهما كان مثبطا للعزائم لا ينطوى على اية مغالاة في تقدير الحقائق الواقعية

(١) الوطن القومى اليهودى

٢ قد يظهر لاول وهلة ان جانبا واحدا من جانبي الصورة ، فيه بريق من النور اذا نظر اليه منفصلا عن أساس الصورة المعتم . لقد كان الوطن القومي قبل اثنتى عشرة سنة في دور التجربة فاصبح اليوم «مشروعا قائما» وازداد عدد سكانه اربعة اضعاف . ففى سنة ١٩٢٥ كانوا ١٢١،٠٠٠ نسمة ، فاصبحوا في العام الماضى حسب التقدير الرسمى ٣٧٠،٠٠٠ نسمة ، وان كان الرأى السائد عموما يقول ان عددهم الحقيقى يبلغ ٤٠٠،٠٠٠ نسمة او اكثر ، وما فتىء الاستعمار الزراعى في توسع وانتشار وازدادت مساحة الاراضى التى يملكها اليهود من ٨٤٤،٠٠٠ دونم فيسنة ١٩٢٥ الى ١،٣٣٢،٠٠٠ دونم في سنة ١٩٣٦. وهنالك الان ٢٠٣ مستعمرات زراعية تحتوى على ٩٧،٠٠٠ نسمة من السكان* وقد انشىء بعض المستعمرات الجديدة في جبال الجليل شمال جبل الطابور ، غير ان القسم الاكبر منها أنشىء في السهول كما هى الحال في السابق ، فثلاثة أرباع مرج ابن عامر ووادى جزرائيل بكامله وقسم كبير من السهل الساحلى القائم بين يافا وجبل الكرمل ومساحة أخرى كبيرة واقعة جنوبى يافا — كل هذه المساحات الواسعة من الاراضى السهلية المجففة والمسقية التى تكسوها الاشجار الحمضية الخضراء او الارض المفتلحة الدكناء هى الان الاساس الزراعى للوطن القومى اليهودى . اما البلدان فقد نمت وسارت في مضمار العمران والتقدم ولنأخذ المثلين اللذين قدما سنة ١٩٢٥ فلبس (بتح تقوا) (بما فيها أراضى القرية الخارجة عن حدود البلدية) تبلغ مساحتها الان ٥،٩٠٠ فدان وسكانها ١٠،٠٠٠ نسمة ، ومدينة ديران (رحوبوت) قد ازداد سكانها من ١٤٠٠ نسمة تقريبا الى ما يقرب من ٧٠٠٠ نسمة ومجلسها المحلى الذى حصل في سنة ١٩٢٥ ، ١٤٠٠ جنيه وصرفها على الخدمات المحلية ، بلغت ميزانيته في سنة ١٩٣٦ نحو ٢٠،٠٠٠ جنيه

٣ أما تقدم المدن وتطورها فكان ذا أثر اعظم مما سبق : فتل ابيب التى لا تزال مدينة يهودية محضة ، قد تبوأت المقام الاول بين مدن فلسطين وسكانها الان قد يربو عددهم على ١٥٠،٠٠٠ نسمة ، وتبلغ مساحتها ١،٦٠٠

*حسب الاحصاء الذى اجرته الوكالة اليهودية في ايلول سنة ١٩٣٦

فدان ، وفيها بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ منزل ، وتزيد ايرادات مجلسها البلدى على ٤٠٠،٠٠٠ جنيه (عدا اعانة الحكومة) ، وقد سارت في ميدان التقدم والعمران بخطوات لم يتسن معها اتباع قواعد تنظيم المدن ، ولذلك أهمل القسم الممتد منها على شاطىء البحر وليس فيها حتى هذه الآونة أبنية عمومية تليق بمقامها ولكن شارعها الرئيسى وبيوتها وحوانيتها ومقاهيها ودور السينما فيها وعلى الاخص سكانها النشيطين المنهمكين في أشغالهم في الشوارع ، كل هذا يجعلها في جو يشبه جو احدى مدن اوروبا القديمة المنشأة على شواطىء البحر المتوسط ، غير انها أوروبية في جوهرها . ولقد ظهر الفرق جليا منذ البدء بين تل ابيب ، تلك المدينة المصطنعة الانشاء التى قامت بسرعة فائقة على الاراضى الرملية القاحلة وبين يافا المدينة القديمة ، او بصورة اجلى بينها وبين أية مدينة عربية خالصة قائمة على الجبال كمدينة نابلس ، اما اليوم فقد اصبح البون بينهما موجبا للدهشة

وقد وقع مثل هذا الامر في القدس ايضا فعلى المنحدر المتصاعد الى الغرب من المدينة القديمة التى لا تزال عبارة عن شبكة من الشوارع الضيقة والاروقة المظلمة متمسكة بمسحتها الاسيوية ، قد انتشرت ولا تزال تنتشر ضاحية من الدور والمنازل والحوانيت اليهودية المبنية بالحجر وكلها تحيط بمقر الوكالة اليهودية ذلك البناء الذى يشبه الحصن . وقد بلغ عدد سكان القدس ١٢٥،٠٠٠ نسمة منهم ما يقرب من ٧٦،٠٠٠ نسمة من اليهود . اما حيفا التى يبلغ عدد سكانها الان ١٠٠،٠٠٠ نسمة فلا يفوقها في النمو الا تل ابيب الا انها ليست كتل أبيب يهودية محضة . لقد نمت حيفا والحق يقال بنمو الوطن القومى وما يقرب من نصف سكانها الان من اليهود ولكن قسما كبيرا من سكانها ينتمى الى أمم مختلفة ، وحركة الملاحة الاوروبية في المرفأ الجديد الواسع تقوم بخدمة فلسطين العربية واليهودية . وقد لاحظنا ان صناديق كثيرة من البضائع الموجودة في حظائرها على جانب الرصيف قد وضعت عليها اشارات تفيد أنها مرسلة بطريق التوسط (الترانسيت) الى بغداد

٤ ولكن اذا نظرنا نظرة عامة الى التقدم والعمران الظاهرين في المدن الفلسطينية نرى انهما يرجعان الى جهود اليهود وان يك هذا التقدم في نظرهم لم يتم بعد بوجه من الوجوه . فاذا ظلت الامور جارية في صالح الوطن القومى ،

وظل التقدم مستمرا، واستطاعت الصناعات المطردة النمو ان تجد لها اسواقا واسعة وبقيت هجرة الرجال والاموال تمد البلاد بلوازم المنتجات والمستهلكات على السواء ، فهم يتنبأون بأن مدنا جديدة ستنشأ على جانب الساحل الرملى حيث لا يمكن لاحد ان يقول ان دخول يهودى معناه خروج عربى ، كما يقال في داخلية البلاد . وفي الحق لقد تم بالفعل تخطيط مدينة بكاملها على ارض قاحلة من الاراضى الموات جنوبى يافا وخطط معظم شوارعها ورصفت وشرع في انشاء العمارات فيها ، ومما لا ريب فيه ان هنالك مشاريع أخرى لاقامة وانشاء مدن ساحلية اخرى لا تزال قيد التفكير الا ان هذا النمو السريع في الصناعة والمدن، قد يلوح لبعض الصهيونيين انه يهدد احد المبادىء الاساسية التى تنطوى عليها عقيدتهم الاصلية ، وهو المبدأ القائل ان رجوع اليهود الى فلسطين سيكون رجوعا من اجل العمل في تربتها غير انه يصح القول على كل حال ان البنيان الصناعى لم يتجاوز في نموه حتى الان الاساس الزراعى الذى يقوم عليه ، فالنسبة بين مساحة الاراضى التابعة للقرى ، ومساحة الاراضى التابعة للمدن وبين المشتغلين في الصناعة وبين المشتغلين في الزراعة لا تزال ثابتة كما كانت منذ البدء . ففى سنة ١٩٢٥ كانت نسبة المشتغلين في الاراضى من السكان اليهود ٧،٣ في المائة وهى اليوم ٦،٤ في المائة وهذه النسبة هى في المملكة المتحدة ٦،٤ في المائة وفي البلجيك ٧ في المائة *

٥ سنتناول البنيان الاقتصادى للوطن القومى بالبحث والتدقيق في فصل تال ** أما الان فيكفى ان نشير الى ازدهار بيارات الاثمار الحمضية من ناحية ونمو المشاريع الصناعية من ناحية أخرى بالاستناد الى الارقام التى زودتنا بها الوكالة اليهودية ، ففى موسم سنة ١٩٢٩—٣٠ بلغت قيمة الصادرات اليهودية من البرتقال والكريب فروت والليمون ٣٠٠،٠٠٠ جنيه وفي موسم سنة ١٩٣٦—٣٧ قدرت قيمة هذه الصادرات بنحو ٢،٠٠٠،٠٠٠ جنيه وفي غضون هذه المدة كان منتوج الصناعات اليهودية قد نما من مليونين ونصف مليون جنيه الى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه ، وزادت رؤوس الاموال المستثمرة في هذه المشاريع من مليون وربع مليون جنيه الى ما يربو على ثمانية ملايين جنيه ومن

---

* هذه الارقام مستقاة من الوكالة اليهودية

** راجع الفصل الثامن

سنة ١٩١٨ حتى اليوم بلغت رؤوس الاموال المستثمرة ١٤ مليون جنيه بواسطة الصندوق القومى ونحو ٦٣ مليون جنيه بواسطة الافراد الخصوصيين وقد استثمر ما يقرب من ربع هذا المبلغ الاخير في السنوات الاربع الاخيرة ولذلك تبلغ الان رؤوس الاموال المستثمرة ٧٧ مليون جنيه ، وقد ورد خمس هذه الاموال على الاقل من يهود الولايات المتحدة . ثم ان مقدار الاموال اليهودية المودعة في مصارف فلسطين قد بلغت في السنة الماضية ستة عشر مليون ونصف مليون جنيه وهى تشهد على توسع اقتصادى غريب في بابه

٦ اما البنيان السياسى والاجتماعى فلا يزال كما وصفناه في سنة ١٩٢٥، ففى غضون عشر سنوات وعلى أثر تضاعف السكان اربع مرات وطدت الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودى مركزهما كلسان حال لليهودية العالمية ولليهود في فلسطين . والمجلس العام الذى خفض عدد اعضائه في سنة ١٩٣٠ الى ٧١ عضوا (وهو عدد السانهدرين القدماء) لا يزال يشتمل على نحو عشرين حزبا او جماعة ولكن هذه الاحزاب قد انضمت معا وألفت «كتلة» لاحزاب العمال وجبهة معارضة اكثرها من الاصلاحيين وحزب وسط ضعيف غير منظم ، أما الحكومة المحلية فقد توطدت أركانها الان . والمجلس البلدى في تل ابيب ما فتىء يعمل على التحرر من رقابة الحكومة تحررا أوسع مما تراه الحكومة ملائما له. وفي الوقت الذى كنا فيه نضع هذا التقرير اصبحت ملبس (بتح تقوا) بلدية وبذلك اصبحت المدينة اليهودية المحضة الثانية في العالم . ولا تزال كل مستعمرة او قرية يهودية تدير شؤونها المحلية بواسطة لجان منتخبة

٧ ان الشقة بين هذه الطائفة العصرية الشديدة الدموقراطية الواسعة التنظيم ، وبين ذلك العالم العربى القديم الطراز المحيط بها تزداد اتساعا سنة بعد سنة وربما كانت الفجوة الثقافية التى بينهما أوسع الفجوات ، فآداب الوطن القومى العبرية لا تتلاءم البتة مع حجم هذا الوطن فلقد ترجمت الى اللغة العبرية ونشرت مؤلفات أرسطو ، وديكارت ، ولايبنتز ، وفختى ، وكانت ، وبيركسن ، وآينشتين ، وغيرهم من الفلاسفة كما ترجمت ونشرت مؤلفات شكسبير ، وغوتى ، وهاينى ، وبايرون ، وديكنز ، وروايات كبار الروائيين الروسيين وكثير من الكتاب العصريين . أما في الادب المبتدع فان مؤلفات بياليك الذى توفي في

سنة ١٩٣٥ تعد من المآثر البارزة في الشعر العبرانى كما تعد مؤلفات ناحوم سوكولوف الذى توفي سنة ١٩٣٦ من المآثر البارزة في النثر العبرانى وقد كتبت عدة روايات باللغة العبرية وكلها تظهر الاثر الذى أحدثته حياة الوطن القومى في العقلية اليهودية وقد زاد عدد الصحف اليهودية حتى اصبح الان في البلاد اربع جرائد يومية وجريدتان اسبوعيتان وبين الجرائد اليومية جريدة هآرتس التى تصدر ١٧٠٠٠ نسخة في اليوم وجريدة دافار التى تصدر ٢٥٠٠٠ نسخة في اليوم وهما من أبعد الجرائد نفوذا وتحتفظان بمستوى أدبى راق. وهنالك مجلتان تصدران بصورة منتظمة وتقصران ابحاثهما على الآداب ، ومجلة اخرى تحصر ابحاثها في فن التمثيل . وربما كان من ابرز مظاهر الثقافة في الوطن القومى شغف اليهود بالموسيقى فلقد اتفق اثناء وجودنا في فلسطين أن ترأس السنيور توسكانينى جوقة موسيقية مؤلفة من ٧٠ موسيقارا يهوديا فلسطينيا في ست حفلات موسيقية اقتصرت بصورة خاصة على آثار ومؤلفات برامز وبيتهوفن وكانت المقاعد تمتلىء كلها في جميع الحفلات ، ومما يستحق الذكر ان احدى الحفلات خصصت لثلاثة آلاف عامل برسوم مخفضة وان ثلاثة آلاف آخرين حضروا التجربة النهائية للاوركسترا . فالمآثر الثقافية لهذه الطائفة الصغيرة البالغة ٤٠٠،٠٠٠ نسمة هى بوجه الاجمال من ابرز المظاهر في الوطن القومى

٨ وهنالك بالطبع ادب عربى وموسيقى عربية ولكن الثقافة في فلسطين العربية هى من محتكرات الطبقة المثقفة ولما كانت هذه الثقافة أسيوية المنبت وعلاقتها قليلة بثقافة الوطن القومى تلك الثقافة التى يتغلب عليها العنصر الاوروبى بالرغم من ارتباطها بالتقاليد اليهودية القديمة . والفجوة القائمة بين العنصرين ليست في اية ناحية من النواحى أوسع منها في هذه الناحية فقد كان في وسع كل من حضر اية حفلة من حفلات توسكانينى بالقدس ان يتصور نفسه ، لو اغمض عينيه ، انه في باريس او لندن او نيويورك ومع ذلك فعلى مسافة قصيرة منه تقوم مدينة القدس القديمة والحرم الشريف ومقر اللجنة العربية العليا. وهذه الحال تنطبق ايضا على الناحية العلمية فمعهد الابحاث العلمية لدانيال سيف في رجوبوت يحتوى على أدق الآلات الحديثة والتجارب التى تجرى فيه يرقبها

الكيماويون في جميع أنحاء العالم. ولكنك اذا نظرت من نوافذ هذا المعهد ، ترى التلال التى يقيم فوقها الفلاحون المتأخرون الذين ينظرون الى هذا المعهد كمظهر لقوة يكرهونها ويخشونها ويودون ، اذا ما ثار ثائرهم ، ان يدمروها ويقضوا عليها دون ريب

٩ لقد كانت مدة اقامتنا في فلسطين قصيرة بحكم الضرورة فلم يتسع لنا الوقت للتوغل في استطلاع نفسية رجال الوطن القومى ولكننا استطعنا ان نكوّن بعض الآراء البارزة عنه ، فاذا أخذنا اليهود أولا نرى انهم سعداء في فلسطين ولكن نصيبهم من السعادة الان أقل منه قبل نشوب الاضطرابات في العام الماضى . فاذا كان في تل ابيب مرح ففيها ايضا ، كما في القدس توتر ، وفي جميع «المستعمرات» قلق يوحى الشعور بأن الوطن القومى يواجه أزمة تهدد مصيره وبعض أعضاء هذا الشعب وخصوصا المهاجرين الجدد من ألمانيا ليسوا متحمسين لصهيونيتهم وليسوا عريقين في التقاليد العبرية ، ولذلك فهم قد لا يجدون الوطن القومى وطنا بالمعنى الصحيح ، بيد أنا اذا نظرنا الى المسألة من الناحية العامة نجد أن الشعور المتغلب على كل يهودى هو شعور «الخلاص» سواء أكان هذا اليهودى قد طرد من الحياة الهنيئة في بيئة مثقفة وأصبح الآن يقضى يومه عاملا في الحقول ثم ينام في كوخ عار أم كان قادما من الغيتو البولونى ويشتغل الآن في معمل في تل ابيب . ان قادة الصهيونية كانوا يعتقدون دائما ، وقد ظهر الآن ما يؤيد اعتقادهم ، أن اليهودى الذى ينجو من البيئة المعادية لليهودية ويلجأ الى فلسطين لا يملكه الشعور بازدياد حريته عن ذى قبل فحسب ، بل تزداد ثقته بنفسه ويكتسب حماسة جديدة مفعمة بالآمال اذ أنه يعتقد أنه يقوم بعمل انشائى عظيم

١٠ لقد كان هذا الشعور «بالرسالة» قويا ، كما رأينا ، منذ البدء وهو الان لا يقل قوة عما كان عليه من قبل على الاقل ، أما التغيير الذى طرأ على صبغة ذلك الشعور اعتبارا من سنة ١٩٢٥ فهو الآن ابرز مما كان سابقا ، ففى «المستعمرات» القديمة التى معظمها روسى الاصل لا تزال النظرة الدينية للوطن القومى هى المسيطرة عليها. أما في بعض «المستعمرات» الحديثة وفي المدن فأشد اليهود حماسة وأقواهم ايمانا بهذه «الرسالة» هم في الغالب ليسوا

الا يهودا بالعنصر لا بالعقيدة ، وعلى حد ما قيل أمامنا في معرض الاجابة على سوآل له مغزاه : ان اليهود الذين ينظرون الى التوراة كصك انتداب لهم هم أقل كثيرا من الذين يعتبرون صك الانتداب توراة لهم

١١ لقد اشتهر عن طائفة اليهود المتدينين غير الصهيونيين (أغودات اسرائيل) انها تستنكر هذا الميل المتزايد الى الخروج عن حدود الدين وقد قامت بمجادلات عنيفة ردحا من الزمن مع الوكالة اليهودية حول توزيع شهادات الهجرة، الا ان الازمة القومية التى جعلت من المسلم والمسيحى العربى جبهة واحدة ، جعلت من اليهودى المتدين وغير المتدين جبهة واحدة أيضا ، فسرعان ما عقب اضطرابات سنة ١٩٣٣ تواثق جديد بين أغودات اسرائيل والصهيونية . ثم جاءت ثورة سنة ١٩٣٦ ، وهى أشد الثورات خطرا فوطدت أركان هذا التواثق. ولقد أيد ممثلو أغودات اسرائيل في شهاداتهم أمامنا معظم النقاط الرئيسية التى قدمتها الوكالة اليهودية . ان الصهيونية هى ، في الواقع ، الروح القومية اليهودية وهى ككل روح قومية في العالم ، تسير في مجرى سياسى اكثر منه دينى ، كما كانت الحال في تركيا بعد الحرب مثلا

١٢ وهكذا أصبح هذا الميل الذى ظهرت آثاره سنة ١٩٢٥ أشد مما كان عليه من قبل والاحوال الحاضرة في رأينا تضمن له الاستمرار. ولنتناول نقطة حيوية واحدة من قبيل المثال—ان نظام التعليم اليهودى يسير وفق النهج الذى رسم له في الاصل فكافة الصبيان والبنات اليهود يتلقون العلوم في المدارس الابتدائية كما أن قسما كبيرا منهم يؤم المدارس الثانوية. وبين كل ثلاث مدارس من هذه المدارس الابتدائية أو الثانوية مدرستان يهوديتان على الاقل يجرى التعليم فيهما بالعبرية ومنهج العمل فيها مرسوم بحيث يجعل الولد ينخرط في التقاليد العبرية ، ونظرة الى منهج التعليم في المدارس اليهودية الرئيسية تكشف القناع عن هذه النقطة ذلك أن اثنتى عشرة ساعة في كل اسبوع تخصص للغة العبرية والتلمود والتوراة والآداب العبرية والتاريخ وأربع ساعات للانكليزية وثلاث ساعات للعربية ، وتعليم اللغة العربية هد بحد ذاته عمل يستحق الثناء والتقدير ، فاذا تذكرنا ان المعلمين والمعلمات اليهود لا بد وان يكونوا من أشد المعتقدين «بالرسالة» الصهيونية فليس بالغريب ان يخرج من هذه «البوتقة»

التهذيبية شعور قومى يفوق المألوف بشدته . اننا لا نود ان نضع من قدر هذا العمل اذ يتعذر علينا بالفعل ألا نتأثر بالنشاط والتضحية الذاتية اللذين بذلا في سبيل بناء هذا النظام التعليمى وانما يهمنا ان نشير الى ان هذه العملية واسعة وان نتاجها يخسر في عرضه ما يربحه في طوله ، فالشاب اليهودى في فلسطين لا يشعر انه ينتمى الى جنسية فلسطينية الا بقدر ما تقترن فلسطين بالوطن القومى اليهودى اقترانا نظريا او اقترانا قائما على الآمال

١٣ اذن لا بد من الاعتراف الصريح بأن المثل الاعلى في الوطن القومى هو يهودى محض وقلما يظهر العرب في هذه الحلبة الا اذا أقحموا أنفسهم فيها بالعنف وسفك الدماء ، ولا حاجة للقول ان هذا لا يعنى ان اليهود يريدون أن يضطهدوا العرب أو أن يبقوهم فقراء متأخرين ، فهم على العكس يؤكدون اليوم كما أكدوا على الدوام أن بناء الوطن القومى كان ولا يزال ذا فائدة اقتصادية أكيدة للعرب ، ونحن لا نشك في صدق قولهم هذا غير ان اليهودى المتوسط يكتفى بهذا الاطمئنان ويريح نفسه ويسير في أعماله ويحاول أن ينسى كلما يتعلق بالعرب. لقد كان يسود بعض «المستعمرات» القديمة شىء من شعور القرابة مع العرب أو قل ذلك الشعور الاخوى الذى يولده العمل جنبا الى جنب . ولكن هذا الشعور لم يبق منه الا القليل واليهود العصريون ذوو الآراء الغربية من أهالى المدن لم يخامرهم هذا الشعور في حياتهم قط. لقد قامت المؤسسات اليهودية ، وعلى الاخص الهداسا ، بأعمال خيرية نحو العرب واليهود على السواء كما أدى ذوو المهن الحرة من اليهود خدماتهم لكلا الشعبين معا. وبعد مغادرتنا لفلسطين نقلت الجرائد خبر مأساة طبيب يهودى ذهب وحده ليؤدى خدماته في القرى العربية النائية من أعمال بيسان فقتل. ولكنا نقول من الوجهة العامة أن ما انطبع في أذهاننا هو أن الوطن القومى من الناحية الاجتماعية يحصر اهتمامه في احتياجات اليهود ويكل أمر العرب لعناية الحكومة

١٤ ويلوح ان الروح القومية اليهودية ترفض أحيانا ، من حيث تدرى او لا تدرى ، فكرة ايجاد شعب فلسطينى ، فهى تدعى مثلا ان كلمة فلسطين وان كانت غير عربية ويمكن استعمالها لليهود والعرب على السواء الا أن عبارة «أرض اسرائيل» يجب القبول بها أيضا كترجمة رسمية للفظة «فلسطين»

وهى تحتج على طبع الحرفين العبريين الاولين فقط من عبارة «أرض اسرائيل» على طوابع البريد او قطع النقود وتراه ليس بكاف . وتطلب ان تقسم الاعانات التى تمنحها الحكومة للمصالح العامة بين العرب واليهود بالنسبة لعدد أفراد كل شعب من الشعبين. ولما كان اليهود يدفعون للايرادات العامة مبلغا يفوق ما يدفعه العرب فقد يخيل أن هذا الطلب لا يخرج عن حدود المنطق ولكنه في الواقع يتعارض مع أحد مبدأين مقررين—فهو اما أن يكون مخالفا للفكرة الاساسية التى تستند اليها مالية الدولة في العالم الدمقراطى ، القائلة بفرض الضرائب على الغنى لافادة الفقير وسد حاجاته أو أن يكون منكرا أو متجاهلا للنظرية القائلة ان العرب واليهود هم أفراد شعب فلسطينى واحد. لقد اتضح منذ زمن بعيد أن فكرة مزج الثقافة العربية بالثقافة اليهودية هى وهم باطل ، وفي الحق لقد حان الآن الوقت الذى يجب أن تعتبر فيه «الجنسية الفلسطينية» مجرد اصطلاح قانونى خال من كل معنى أدبى كما هى الحال في الواقع

١٥ بقى علينا أن نبحث في العلاقات القائمة بين اليهود والحكومة المنتدبة فمن هذه الناحية يمكن أن يقال على الفور ان علاقاتهم بالحكومة المنتدبة أقل ما يقال فيها أنها خير من علاقات العرب بها ، فسياسة الاغلبية الساحقة من اليهود هى نفس السياسة التى تسير عليها الوكالة اليهودية ، وقد تكون الوكالة اليهودية التى يخولها صك الانتداب حق التعاون مع الحكومة خالفت الحكومة كثيرا وانتقدتها واستنكرت قراراتها ولكن لم يحدث قط أن استرسلت في مخالفتها للحكومة الى حد تحدى سلطتها وقد سلكت بأكثرية الشعب سبيلا وسطا بين آراء جماعتين كل منهما أقلية ، أولاهما جماعة من العلماء المثقفين ومقرها الجامعة العبرية وهذه الجماعة تعتقد أن الحل الوحيد لمشكلة فلسطين هو أن لا يظهر اليهود انفسهم «كغيرهم من الامم» في الاعراب عن روحهم القومية وتحمسهم لها ، وان يخضعوا مطامحهم السياسية للاهداف الثقافية والروحية وان يقبلوا بتحديد عددهم بحيث يكونون أقلية دائمية في البلاد حتى وان اضطروا في النهاية الى الخضوع لحكم العرب. وما أبدته هذه الجماعة من الشجاعة الادبية جدير بكل احترام ولكن الذين يؤيدونها في الوطن القومى قليلون ، أما الاقلية الثانية فهى جماعة الاصلاحيين الذى ما فتئوا يطالبون بتوسيع الوطن القومى ، عن طريق استعمال القوة على ما نظن ، بحيث

يشمل هذا الوطن فلسطين وشرق الاردن. وهذه الجماعة عنيدة صعبة الشكيمة وقد حدث بعد مغادرتنا فلسطين أن هاجم فريق منها مقر الوكالة اليهودية بالقدس وفرعها في مدينة وارسو. ولكن اتباع هذه الجماعة لا يتجاوزون جزءا واحدا من عشرين جزءا من يهود فلسطين ، ولسنا نشك في أن الوكالة اليهودية التى تسندها أغلبية منظمة مؤلفة من المجمع القومى اليهودى والمجلس الملى اليهودى ستبقى هى المسيطرة على الموقف لان الروح القومية المتطرفة في الوطن القومى محرومة من الميزة التى تتمتع بها في غير فلسطين كما أوضحنا آنفا اذ أنها لا تستطيع أن «تظهر بمظهرها الكامل» في طلب الحرية كما هو شأن الروح القومية العربية المتطرفة لان استقلال فلسطين في الوقت الحاضر معناه اقامة دولة عربية. وليس باستطاعتها أن ترفض الولاء للحكومة البريطانية التى يمكنها وحدها أن تحميها من روح العداء التى يكنها لها العالم العربى. ولكن الوكالة والمجلس الملى اليهودى ، وان كانا غير متطرفين من هذه الناحية فهما ليسا معتدلين كل الاعتدال ، ذلك أنهما يطلبان الحد الاعلى «من الحقوق» التى في وسع صك الانتداب أن يسمح بها حسب تفسيرهما له ، وهما يلحان على جعل الهجرة متفقة مع الحد الاعلى لمقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب وقد كان تقديرهما لقوة البلاد على الاستيعاب يفوق دائما تقدير الحكومة له وكثيرا ما كان يفوقه بمراحل. وهما ينددان باقتراحات الحكومة التى ترمى الى تنظيم بيع الاراضى لصالح المزارعين العرب ، ويشكوان من عدم تناسب نصيب اليهود في الايرادات المخصصة للمصالح اليهودية العامة مع عددهم أو مع المبالغ التى يدفعونها كضرائب تناسبا مرضيا وعندما لا ينالون ما يبتغون من هذه الامور أو غيرها يتناسون أن الحكومة البريطانية مرتبطة بالتزام مزدوج ويتظلمون زاعمين أن الادارة الفلسطينية «عربية النزعة» الى حد تلام عليه

١٦ سنبحث في الفصول التالية من هذا التقرير فيما اذا كان لهذه الظلامة ما يبررها ، أما الآن فنود أن نبين أن العلاقة بين الوطن القومى والحكومة ليست مرضية كما يجب ان تكون. نعم ان اليهود في أوقات الاضطرابات يكونون بالطبع الفئة المحافظة على القانون بالنسبة الى العرب ، وقد أظهروا في الواقع خلال سلسلة الاضطرابات المتوالية وتحت الاستفزاز الشديد قدرة فائقة في المحافظة على النظام وضبط النفس. ولكننا لم يسعنا الا أن نلحظ فيهم شيئا من التمرد

والملل من السلطة في الامور التى تقل خطورة عن الفتن وسفك الدماء . واننا لنجد مثالا على ذلك في موقف سكان تل ابيب ، فالقانون يقضى على المجلس البلدى بألا يصرف شيئا من المال الا بموافقة الحكومة التى يمثلها حاكم اللواء . غير ان هذه الموافقة كثيرا ما يغض النظر عن طلبها بالفعل بحجة ان الضرورة تقضى بأجراء توسيع في الخدمات الاجتماعية لا يقبل التأخير أما الحكومة فتتغاضى عادة عن هذه المخالفة للقانون بحجة ان كل محاولة تجرى في سبيل تطبيقه تقابل على الاقل بمقاومة سلبية من الشعب اليهودى بأسره ويتراءى لنا ان موقف هذا الشعب من الحكومة وان يكن في حد ذاته مما يدعو الى الاسف ليس بالموقف المستغرب اذ يجب أن لا يغرب عن البال أن الحكومة البريطانية هى حكومة غريبة عن الجميع في فلسطين ، اذا استثنينا فئة قليلة من اليهود تعد على الاصابع فقد يدرك اليهود الذين قدموا من بولونيا والمانيا ورومانيا الفرق الكائن بين موقف الحكومة البريطانية من اليهودية العالمية والبلاد التى ولدوا فيها وقد أكد لنا أن جميع اليهود ممتنون لبريطانيا . ولكن حينما يقال ليهود فلسطين ان اهتمام الحكومة بالوطن القومى ليس بالاهتمام الجدى الخالص فلا يخفف من غلوائهم أى شعور بالقرابة مع الموظفين البريطانيين الذين يعملون في الوطن القومى او اى اخلاص غريزى (فطرى) يحملونه للعرش البريطانى

١٧ غير أن هذا القلق تذهب أصوله الى أعمق من ذلك فان جماعة الوطن القومى التى يزيد عدد شبابها على الحد المألوف ، هى جماعة مثقفة ثقافة عالية وذات عقول مفطورة على السياسة وقد بلغت شأوا بعيدا في الدموقراطية ، وانه لمن المعقول ، ان ترضى هذه الجماعة بالدكتاتورية اذا كان الدكتاتور يهوديا تختاره هى نفسها وان كنا نستبعد وقوع ذلك ولكنها لن ترتاح قط الى حكومة بيروقراطية غريبة ، فشكل الحكومة القائم في مستعمرات التاج ليس بالشكل الملائم لشعب كثير العدد ، معتمد على نفسه ، سائر في مدارج التقدم ، معظمه أوروبى في مظاهره ومعداته وان لم يكن أوروبيا في عنصره ، وان الجماعات الاوروبية في الامبراطورية البريطانية عبر البحار قد سارت شوطا بعيدا في مضمار الرقى بحيث أصبح هذا الشكل من الحكم غير ملائم لها منذ أمد بعيد . فالتقدم نحو الحكم الذاتى في الهند قد اجتاز هذه المرحلة منذ سنة ١٩٠٩ والحكم على طراز مستعمرات التاج انما يعمد الان اليه بصورة

خاصة للوصاية على الشعوب التى لا تزال متأخرة من الناحية السياسية في المناطق الاستوائية . وبقاؤه في المستعمرات الاخرى كجزائر الهند الغربية او موريتيوس او مالطا ناشىء عن وجود سكان مختلطين في هذه البلاد او عن ظروف أخرى خاصة . ومما لا ريب فيه ان وضع فلسطين الشاذ هو الذى يبرر اتباع شكل حكم مستعمرات التاج فيها . واذا كان يصعب ، مع غض النظر عن الظروف الحالية ، منازعة ادعاء العرب «بأنهم قادرون على حكم أنفسهم بأنفسهم تحت ظروف العصر الحاضر الصعبة» فمن السخف منازعة اليهود في ادعاء كهذا يصدر منهم

١٨ ولذلك كان شكل الحكم الذى فرضته الظروف السائدة على فلسطين بأسرها ليس بالشكل الملائم او الطبيعى لسكان البلاد من اليهود . فهو يرمى على ما نرى الى الاضرار بأحوال الوطن القومى السياسية لانه يولد داء من أسوأ الادواء السياسية ، ألا وهو داء «عدم الشعور بالمسؤولية» واذا صح ان اليهود يتمتعون بحظ وافر من الحكم الذاتى في قسم كبير من المسائل الهامة ، فحكومة فلسطين هى التى تملك حق الرقابة النهائية حتى في هذه المسائل ، كتقرير معدل المهاجرة وتنظيم بيوع الاراضى وحماية الصناعات وتحسين التجارة والمحافظة على القانون والنظام وايجاد الحامية اللازمة للبلاد ، وجميع المسائل الاخرى التى تقرر بالفعل مصير الوطن القومى فيما يتعلق بالامور العظيمة الخطر ، وان كانت لا تمارس هذه الرقابة على الدوام . وليس لاهل هذا الوطن اية سلطة دستورية ولا هم يضطلعون بأية مسؤولية . والمطلب العام الذى يتقدمون به الى الحكومة يمكن ان يلخص في انه عبارة عن المطالبة بسرعة التقدم في هذه الامور . فهم يريدون المزيد في عدد المهاجرين وفي الاراضى وفي تحسين وعمران المدن والقرى ويريدون ان يتم كل ذلك بسرعة . وهم يعرفون ، ولا ريب ، ان هذا النمو السريع له اخطاره ، وهم متأهبون لمجابهة هذه الاخطار بروح الثقة والاطمئنان التى يمتاز بها شعبهم ورسالتهم . ولكنهم حينما يلومون الحكومة على عدم تلبيتها لكل ما يطلبون ، يغرب عن بالهم ان الحكومة وحدها هى التى ستلام اذا ما ساءت الاحوال وهى التى ستتحمل عبء اعادة المياه الى مجاريها . لقد أشرنا في غير هذا المكان الى صعوبة التنبؤ بتطور الوطن القومى من الناحية الاقتصادية في المستقبل غير انه من المعقول

ان ندرك على الاقل ان هذ التقدم قد تعترض سبيله صدمة فيما بعد لسبب من الاسباب ، وقد تقع تلك الصدمة مثلا على أثر نكبة عالمية . وسيكون وقعها شديدا على الوطن القومى بصورة خاصة ، وان تكون فلسطين كلها ستقاسى آلامها . وسيقع عبء الاصلاح والانتعاش من الصدمة على دافعى الضرائب من العرب واليهود وقد ينال البريطانيين نصيبهم منه في النهاية . ان تقديم المطالب دون معالجة المشاق التى قد تنطوى عليها والتشدّد في طلب سياسة ما دون تحمل عبء تنفيذها والالحاح على ركوب المخاطر دون تحمل تبعة عواقبها ، كلها مظاهر مألوفة من مظاهر التهيج الذى يصيب ذوى التفكير السياسى الذين لا يضطلعون بأعباء حكم أنفسهم بأنفسهم . أما المظهر الغريب في هذه الحالة الخاصة فهو ان هؤلاء المحرضين لا يريدون حكما ذاتيا لان ذلك يعنى ان الاكثرية العربية هى التى ستضطلع بأعباء الحكم ، وعلى هذا يستمر الداء في سيره دون ان يتمكن علاجه الطبيعى من وضع حد له ، ولا يسعنا الا ان نعتبر ان من دلائل الضعف المؤسف في حياة الوطن القومى ان ينمو هذا الشعب الصغير في مثل هذا الجو المجرد من الشعور بالمسؤولية نحو أخطر لمسائل التى يواجهها

١٩ لقد أشرنا منذ هنيهة الى روح الاندفاع في اسراع الخطى ، وآخر ما نود ان نسجله من الآثار التى انطبعت في أذهاننا عن الوطن القومى ، هو روح السرعة التى هى ليست أقل هذه الاثار شأنا ، فمن الواضح ولا ريب ان السرعة التى تم فيها بنيان الوطن القومى بأجمعه وخاصة في السنوات القلائل الاخيرة قد زادت في صعوبة الحالة ، غير انه لو كان المهاجرون اليهود يأتون فرادى ، ولو كان الاستعمار اليهودى قائما في الغالب على الزراعة ثم أخذ يتوسع شيئا فشيئا ، ولو لم يحدث ذلك التقدم العظيم في المدن والصناعة ، لاقتضى الامر في يوم من لايام ان تجابه مشكلة توفيق العلاقات بين الوطن القومى والقومية العربية . على انه كان من الممكن عندئذ ان تعالج تلك المشكلة في جو أهدأ وفي فرص أفضل للتفاهم . غير ان السرعة التى نما فيها الوطن القومى قد أثارت الضغينة وجعلتها على أشدها ، أما الباعث على هذه السرعة فهو أمر لا يعسر فهمه ، فالهجرة معناها الخلاص والمهاجرون يتدفقون على فلسطين وهم متأهبون لتحمل كل المتاعب التى تنشأ عن اكتظاظ السكان لان الحياة في فلسطين مهما كانت سيئة هى خير من الحياة التى كانوا يحيونها في الخارج

٢٠ ولكن هنالك سببا آخر لهذه السرعة أخذ يفعل فعله منذ عهد قريب في اذهان اليهود فالمفكرون من الصهيونيين لم يجهلوا في يوم من الايام موقف العرب العدائى من الوطن القومى ولكنهم كانوا يعتبرونه مجرد عائق ، يمكن التغلب عليه بطريقة من الطرق مهما زاد خطره . اما الان فهم يرونه على ما نعتقد الخطر الوحيد المحدق بهم او الذى سيحدق بهم في المستقبل وان كانوا لا يعترفون بذلك دائما ، وما من احد في فلسطين الا ويعلم حق العلم مقدار ما وصل اليه الان كره العرب للوطن القومى من مرارة وانتشار بين الناس وقد زاد هذا الكره عما كان قبل خمس سنوات او عشر وهذا الشعور بالكره لا ينحصر في فلسطين وحدها فقد عمل الزعماء العرب منذ مدة طويلة على بسط مظالمهم وجعلها حديث المجالس في القاهرة ودمشق وبغداد . واخبار القتال وسفك الدماء التى وقعت في العام الماضى في فلسطين سرعان ما كانت تجرى على الالسن في جميع العالم العربى مكبرة ومشوهة . وفي الايام الاولى كان الشعور ضد اليهود في مصر والعراق وفي قلب الجزيرة العربية قليلا او يكاد يكون معدوما اما في العام الماضى فقد تكررت المظاهرات في القاهرة وبغداد والدينا ما يحمل على الاعتقاد ان هذا الهياج ضد اليهود لم يصبح بعد مروعا وهو الان في حالة الركود ولكن لاشك في ان تجدد الاصطدام في فلسطين سينعشه ويلهبه . ومثل هذا القول يصدق على شرق الاردن فالبدو الاشداء لم يمنعوا من الاشتراك في القتال القائم على الجانب الآخر من نهر الاردن الا بعد بذل الجهد الجهيد ، ولقد قيل لنا بتأكيد لا يقبل الشك انه مهما كان موقف عرب شرق الاردن تجاه مسألة الهجرة اليهودية في الماضى فان كل يهودى يدخل تلك البلاد تكون حياته في خطر

٢١ ان اتساع هذه الهوة بين اليهودية العالمية والعالم العربى لهو حقا من اتعس مظاهر الحالة الحاضرة فنحن نعتقد ان العرب لا في فلسطين وحدها بل في الشرق الاوسط باجمعه يمكنهم أن يستفيدوا من رؤوس أموال اليهود ونشاطهم مما هم على استعداد تام لبذله . ونعتقد ايضا ان الحكومات العربية على اختلافها تسمح في الاحوال الاعتيادية بدخول عدد من المهاجرين اليهود الى بلادها حسب الشروط التى تفرضها وتحت اشرافها الخاص ، ولكن انشاء الوطن القومى لم يكن خاضعا لشروط العرب ولا لاشرافهم . بل انه أقيم ضد

رغباتهم مباشرة وكان لهذه الحقيقة المرة صداها الطبيعى على عقول العرب في الخارج . فكان من حق اليهود التام الدخول الى فلسطين من الباب الذى فتح لهم بالقوة وقد فعلوا ذلك بموافقة عصبة الامم والولايات المتحدة في اميركا وبتشجيعهما . ولكنهم بعملهم هذ اأغلقوا في وجوههم أبواب العالم العربى الاخرى، وقد ينقلب هذا العداء في بعض الاحوال الى اعتداء خطر. وعلى اليهود ان يعلموا كغيرهم من بنى البشر ان وقوع حرب عالمية جديدة ليس مع الاسف من الامور المستحيلة ومن السهل تصور الاحوال التى تنشأ عن تقلبات الحروب وظروفها حينما يضطر اليهود الى ان يعتمدوا في الدرجة الاولى على انفسهم للدفاع عن الوطن القومى . هنالك اذن سبب آخر قوى جدا يحدوا بهم الى الاسراع اذ كلما زاد عدد المهاجرين زاد عدد من يمكنهم ايجاده من الجنود الاقوياء ولقد قال احد الشهود اليهود «ان نجاتنا هى في زيادة عددنا» ثم قال ايضا «اذا بقينا أقلية على الدوام لن تكون في وطن قومى بل في شرك مميت»

٢٢ انه يستحيل في اعتقادنا على اى مشاهد غير ذى أرب ان يرى الوطن القومى دون ان يتمنى له الخير . ففى هذا الوطن منجاة لليهود من الضيق الذى يتعرضون له بدون استحقاق، وهو يمثل السعة في النشاط وفي الاقدام وفي التضحية في سبيل غاية عامة . وبالقدر الذى ساعدت فيه بريطانيا على انشاء هذا الوطن يمكننا ان ندعى ، مع اللورد بلفور ، ان المسيحية بذلك القدر على كل حال قد أظهرت «أنها لم تتجاهل الاخطاء التى ارتكبتها في الماضى» ولكنا نهيب بجميع الذين يعطفون على الوطن القومى في أوروبا وعبر البحار ان لا ينتقصوا من قدر المصاعب التى تواجه هذا الوطن . فليس من صالح الوطن القومى في شىء التغاضى عن هذه المصاعب والقول ان الحال ستتحسن بعد قليل من التريث، وليس من صالحه ايضا ان يقال ان هذه المصاعب ما كانت لتنشأ لو ان الدولة المنتدبة قامت بالواجب المفروض عليها في صك الانتداب . ففى كل أزمة من الازمات المتعاقبة التى توالت على فلسطين كانت هذه الآمال الخائبة تلوح في الافق كما كانت توجه التهم جزافا ، وان افضل خدمة يسديها للوطن القومى

من يرجون له الخير هى ان يعترفوا بصراحة بان الحالة في فلسطين قد اصبحت في مأزق حرج وان يوجهوا افكارهم نحو ايجاد السبيل للخروج من هذا المأزق

(٢) تقدم العرب

٢٣ ان ازدياد عدد السكان في فلسطين هو ابرز ظاهرة فيما يتعلق بالعرب واليهود على السواء فقد كان عدد السكان العرب في سنة ١٩٢٠ ستمائة الف نسمة فاصبح عددهم الان ٩٥٠،٠٠٠ نسمة تقريبا وقد كان للهجرة العربية الى فلسطين تأثير قليل جدا على هذا الازدياد بخلاف ما احدثته الهجرة اليهودية من ازدياد في عدد السكان اليهود وليس بالامكان اجراء تقدير دقيق للسكان العرب الذين دخلوا الى فلسطين من البلاد العربية المجاورة واستوطنوها ، بيد انه يمكننا ان نقدر ان تسعة اعشار الزيادة تقريبا كانت زيادة طبيعية وهى زيادة تربو على ٥٠ في المئة خلال السبع عشرة سنة الاخيرة ، ان هذه ارقام ضخمة وعلى الاخص اذا استعرضنا في الذهن الاعتقاد السائد بان سكان فلسطين كانوا ثابتي العدد ابان الحكم التركى، واذا أردنا ان نبحث في تقدم فلسطين بوجه الاجمال صعب علينا من نظرة عجلى ان نعتقد ان السكان العرب لم ينالوا نصيبا من هذا التقدم غير ان هذا الاستدلال هو موضع للاخذ والرد ، فقد حاول اليهود في شهاداتهم امامنا ان يثبتوا ذلك بكثير من البينات والاحصاءات . اما العرب فقد انكروه دفعة واحدة اذ قالوا لنا انهم كانوا اسعد حالا قبل الاحتلال البريطانى منهم الان وكان من واجبنا الصريح ان نبحث في هذا الامر من كلتا ناحيتيه فبذلنا جميع ما في وسعنا لتكوين حكم في هذا الموضوع ولكن بما ان المعدات الفنية في حكومة فلسطين حتى قبيل سنة كانت غير ملائمة البتة لاجراء التحقيقات الدقيقة المتعلقة بالامور الاجتماعية ، فيجب ان يعتبر حكمنا تقريبيا فقط وان كنا نعتقد انه حكم عادل في مسألة معقدة كهذه

٢٤ لنبدأ بطبقة الافندية . فقد منيت هذه الطبقة بخسارة واحدة معينة وهى عدم تمتعها بنعمة الوظائف تحت الادارة الحالية بالمدى الذى كانت تنعم به قبل الحرب ، غير ان هذه الخسارة لم تزدد مع الزمن بل بالعكس ان عدد الافندية وغيرهم من العرب المثقفين الذين يشغلون الوظائف

الحكومية ما فتىء في ازدياد منذ الاحتلال البريطانى وكثير منهم يتقاضى رواتب ضخمة . أضف الى ان من الصعب اكتشاف اى تأخر في الوضع الاقتصادى للطبقة العربية الراقية فقد باع اصحاب الاراضى قسما كبيرا من اراضيهم باسعار اعلى من الاسعار التى كانت تباع بها الاراضى قبل الحرب . ومما لا مشاحة فيه ان صفقات البيع في الايام الاولى قد قام بها عرب مقيمون في سوريا ولكن الصفقات التى أجريت مؤخرا تمت من قبل عرب فلسطينيين . وهذه الصفقات غير قليلة ففى سنة ١٩٣٣ اشتريت اراض من العرب بمبلغ ٨٥٤،٧٩٦ جنيها دفع معظمها لكبار الملاكين وفي سنة ١٩٣٤ بلغ ثمن الاراضى التى باعها العرب ١،٦٤٧،٨٣٦ جنيها كما بلغ ١،٦٩٩،٤٤٨ جنيها في سنة ١٩٣٥ ومما لا شك فيه ان طبقة الافندية تمكنت بفضل بيوع الاراضى من استثمار رؤوس اموال وافرة فقد استثمر بعض رؤوس الاموال هذه في زيادة الانتاج وعلى الاخص في غرس الاراضى الباقية باشجار الفاكهة ، فان الاراضى العربية المغروسة الان اشجارا حمضية تبلغ على الاقل ستة اضعاف ما كانت عليه في سنة ١٩٢٠ وتبلغ مساحة بساتين (بيارات) الاشجار الحمضية العربية الان المغروسة في السهل الساحلى ١٣٥،٠٠٠ دونم أنفق عليها ٦،٠٠٠،٠٠٠ جنيه

٢٥ وقد خصص قسم من رؤوس الاموال لبناء الدور بقصد تأجيرها او بيعها او استعمالها للمشاريع الصناعية . ان تقدم الصناعات العربية ، وان كان لا يقارن بالطبع بتقدم الصناعات اليهودية المطرد ، خطا خطوات واسعة الى الامام ، فقد ورد في تقرير الحكومة لسنة ١٩٣٣ ان عدد مشاريع العرب الصناعية كان قبل الحرب ١٢٠٠ مشروع فاصبح الان ٢٢٠٠ مشروع ومن بين الصناعات الواسعة النطاق بالنسبة الى غيرها صناعة الصابون والدقيق والطوب والقرميد والسجاير والتنباك والقطن ونسج الصوف والحرير واستخراج الملح وحجارة البناء ، والاسرة والدبابيس والالبسة والحلوى والمسكرات . وليس ثمة احصاء رسمى للاموال المستثمرة في هذه الصناعات بوجه الاجمال ، ولكن مما لا شك فيه ان هذه الاموال قد زادت في المدة الاخيرة كما زادت الاموال التى اودعها العرب المصارف

٢٦ على ضوء هذه الحقائق لا يخامرنا شك في ان كثيرا من الملاكين العرب قد استفادوا استفادة مالية من جراء الهجرة اليهودية فانهم باعوا قسما كبيرا من الاراضى لليهود بأسعار أعلى من الاسعار التى كانت تباع بها قبل الحرب ، وقد ذكر احد اعضاء اللجنة العربية العليا ان اسعار الاراضى لم ترتفع في أى مكان في العالم ارتفاعها الفاحش غير الاقتصادى الذى أوصلها اليهود اليه في فلسطين . ولقد أنفقت بعض الاموال اليهودية على منتوجات الصناعات العربية كالحجارة ومواد البناء الاخرى وعلى اجارات المنازل العربية وأجور العمال العرب ، ومما لا ريب فيه ان الصناعات العربية لا تستطيع مزاحمة الصناعات اليهودية حيثما تستلزم الحالة مهارة فنية او استخدام المواد الخام المستوردة من الخارج ، ويظهر لنا ان تقدم المشاريع الصناعية اليهودية في الوطن القومى سيؤدى حتما الى تقهقر الصناعات العربية فلقد تضررت صناعة الصابون في نابلس ، وهى كبرى الصناعات العربية ، تضررا كبيرا من مزاحمة المصابن اليهودية والمصرية لها

٢٧ ان حالة الفلاحين الذين يؤلفون الاغلبية الساحقة من العرب يجب ان تعتبر العامل الاساسى في تقدير التقدم الاقتصادى الذى وصل اليه العرب في فلسطين . ومما يؤسف له ان مستوى المعيشة بين الفلاحين لا يزال منحطا ، وقد أضرت بهم الازمة الناتجة عن هبوط الاسعار العالمية كما أضرت بغيرهم من الشعوب التى تتعاطى الزراعة ، وأثر فيهم ايضا المحل الشديد المستمر وما نجم عنه من رداءة الحاصلات ، ولكن بعض العوائق التى كانت تقف في سبيل تقدمهم قد أزيلت بعض الشىء ، فأصبحت بعض الاراضى المشاع ملكا لأفراد معينين وخف عنهم عبء الديون وساهمت الحكومة في تخليصهم من ربقة هذه الديون عن طريق تخفيض الضرائب عنهم او الغائها بالمرة وباعطائهم القروض . فقد خفضت الاعشار المستوفاة عن الاراضى في القرى واستعيض عنها اخيرا بضريبة عادلة . أما ما نالوه من التقدم في ميدان التعاون فقد كان بطيئا ومثبطا للعزائم ولكنهم شرعوا فيه على كل حال، فقد تألفت اكثر من ستين جمعية تعاونية.وهنالك ما يدل على ان بعض الفلاحين سائرون في التقدم الزراعى سيرا حسنا ، وان صح ان معظم المزارعين لا يزالون يتبعون الاساليب الزراعية البسيطة فان منهم

من تعلم ان يستعمل أساليب خيرا من تلك وان يبذر بذورا أجود ، واخذ يستعمل أدوات حديثة تحت اشراف الحكومة وتفتيشها

٢٨ وهنالك أمر واحد باء فيه الفلاحون بالخسارة ، ذلك انهم في سنة ١٩٢٠ كانوا يملكون قليلا من الارض لا تكاد تكفى لسد حاجاتهم وحاجات عائلاتهم ثم زاد عددهم زيادة كبيرة فأصبح اليوم كثير منهم ولا أرض لهم . ولذلك كان من المحتم ان يخرج قسم غير قليل من الفلاحين الفلسطينيين من القرى الى المدن ، شأن القرويين في معظم أنحاء العالم . ومع ان الاحصاءات الدقيقة في هذه الناحية مفقودة الا ان التقدم الصناعى على ما يظهر كان كافيا لاستخدام العرب الذين لم يعد بأمكانهم ان يعتاشوا من الزراعة . وعدد العرب الذين يشتغلون الان بالصناعة يربو على ٦٠٠٠٠ شخص حسب احصاءات سنة ١٩٣١. ومن نتائج الاستخدام في المدن ايضا ازدياد الاكواخ المنشأة في ضواحى حيفا ، تلك الاكواخ التى تسمى خطأ بيوت التنك ، ولكن هذه الدلائل اذا كانت تدل على نشوء طبقة دنيا من العمال في المدن فهى دلائل اجتماعية لا تختص بها فلسطين وحدها . وقد استطعنا ان نحكم بأن هذه الدلائل الظاهرة في فلسطين لا تعنى الفاقة او التقهقر . فقد كان التقدير الرسمى لعدد العرب العاطلين أثناء زيارتنا فلسطين ستة آلاف ، وهو تقدير تقريبي جدا وهذا العدد لا يعد مروعا في الظروف الحالية وعلى الاخص في أوقات الاضطرابات . أما العمال فقد ارتفعت أجورهم ارتفاعا مستمرا فان معدل أجرة العامل العربى اليومية في الاعمال الاعتيادية التى تحتاج مهارة تتراوح ما بين ٢٥٠ ملا و ٦٠٠ مل ، وفي الاعمال الاخرى تتراوح بين ١٠٠ مل و ١٨٠ ملا . بينما هى تتراوح في سوريا بين ٦٧ ملا في الصناعات القديمة و ١٧٤ ملا في الصناعات الحديثة وعمال المعامل في العراق يتقاضون أجرة يومية تتراوح بين ٤٠ ملا و ٦٠ ملا

٢٩ وليست المدن بالمكان الوحيد الذى يجد فيه الفلاح الذى لا أرض له أسباب رزقه ومعاشه . بل ان برنامج الاشغال العامة للحكومة يتطلب اعمالا مستمرة ، لذلك تجد عددا وافرا من العرب يشتغلون في تعبيد الطرق وانشاء الجسور وما الى ذلك . أضف الى هذا ان التوسع في غرس بساتين الاشجار

الحمضية العربية واليهودية زاد الحاجة الى العمال الزراعيين ، الامر الذى أدى الى ارتفاع أجور العمال ايضا . فقد كانت أجرة العامل الزراعى خلال سنة ١٩٣١ تتراوح ما بين ٨٠ ملا و ١٢٠ ملا في اليوم ، فأصبحت في سنة ١٩٣٥ تتراوح ما بين ١٠٠ مل و ١٥٠ ملا . أما الاجور اليومية التى كان يتقاضاها العمال الذين يشتغلون في غرس الاشجار في البساتين (البيارات) والمشاتل فقد كانت في سنة ١٩٣١ تتراوح ما بين ١٠٠ مل و ١٥٠ ملا فأصبحت في سنة ١٩٣٥ تتراوح ما بين ١٥٠ ملا و ٢٠٠ مل

٣٠ وليس من السهل ان يقال ان ارتفاع أجور العمال هذا هو ارتفاع حقيقى ، فقد أكدت لنا اللجنة العربية العليا ان تكاليف المعيشة قد ازدادت ، وان ذلك الازدياد يرجع في الدرجة الاولى الى الحماية المصطنعة التى تعطى للصناعات اليهودية . ومما لا ريب فيه ان تكاليف المعيشة هى الان أعلى مما كانت عليه قبل الحرب ، غير ان الوكالة اليهودية قد وضعت تقديرات رسمية تدل على ان هذه التكاليف قد اخذت في الهبوط منذ بضع سنين

٣١ وقد وصلنا على ضوء الاعتبارات الآنفة الذكر الى النتيجة الآتية وهى ، ان الفلاحين بالرغم من فقدان النسبة بين عددهم وبين مساحة الارض الزراعية التى يملكونها اصبحوا الان بوجه الاجمال أحسن حالا مما كانوا عليه في سنة ١٩٢٠ ، ولكن هنالك اعتبارا لم نذكره بعد وهو اعتبار لا يقبل الجدل . فالمجال الواسع للاشغال العامة الذى استهللنا الفصل السابق بتفاصيله قد أفاد الفلاحين وهم أمينون على أرواحهم وأموالهم الا في ايام الاضطرابات ، والمحاكم تؤمن لهم حقوقهم المدنية . وترجع الزيادة في عددهم الى الاعمال الصحية التى أجريت لمكافحة الملاريا وتخفيض عدد الوفيات بين الاطفال وتحسين موارد المياه والوسائل الصحية ، ثم ان نظام المعارف وان كان لا يسد بعد الا نصف الحاجة فقط ، فقد ساعد الناشئة على الاستفادة بسهولة من التعليم الفنى الذى يلقن في الكلية الزراعية العربية او بما يقوم به الموظفون من الارشاد في القرى ، كما ان تحسين الطرق وتسهيل المواصلات أفاد الحاصلات التجارية ويمكن ان يقال اجمالا ان ما تهيأ لفلسطين من خدمات اجتماعية لم يتهيأ لغيرها من البلاد المجاورة *

---

* لقد ادرج في الملحق الاول جدول يبين ايرادات فلسطين ومصروفاتها وتجارتها بالمقارنة مع البلاد المجاورة

وهى أرقى بكثير في فلسطين منها في اية مقاطعة من مقاطعات الهند او اية مستعمرة من المستعمرات الافريقية ، ولقد كان في الوسع تهيئة قسم اكبر من هذه الخدمات لو تيسرت أموال أوفر

٣٢ لقد بقى علينا ان نحقق في مدى صحة الادعاء الذى تقدم به اليهود ، وهو ان هذا التقدم يرجع معظمه الى تأسيس الوطن القومى ، فبعد البحث في الشهادات التى أداها الشهود اليهود أمامنا بهذا الصدد من شفوية وتحريرية توصلنا الى النتائج التالية:—

(١) ان رؤوس الاموال اليهودية الوافرة التى جلبت الى فلسطين كان لها تأثيرها المضطرد في تحسين اقتصاديات البلاد من الوجهة العامة

(٢) ان توسع الصناعات العربية وزيادة زراعة الاشجار الحمضية كانت تدعمها لدرجة كبرى رؤوس الاموال اليهودية هذه

(٣) ان الاساليب الزراعية اليهودية التى احتذى العرب حذوها كان لها أثرها في تحسين الزراعة العربية وبخاصة زراعة الحمضيات

(٤) ان التقدم اليهودى وازدياد المشاريع اليهودية سببا زيادة تشغيل العمال العرب في مناطق المدن وبخاصة في الموانىء

(٥) ان اعمال التجفيف ومقاومة الملاريا التى جرت في المستعمرات اليهودية قد أفادت العرب المجاورين

(٦) ان المؤسسات التى أنشئت بالاموال اليهودية لمنفعة الوطن القومى في الدرجة الاولى قد أفادت السكان العرب ايضا . فهداسا مثلا تعالج المرضى العرب وعلى الاخص في مستشفى أمراض السل في صفد ، وفي معهد الاشعة في القدس . وهى تدخل القرويين العرب في العيادات المنشأة بمال صندوق المرضى القرويين وتقوم بأعمال كثيرة للأمهات العربيات فيما يتعلق بالعناية بالاطفال

(٧) ان التأثير الطيب الذى أحدثته الهجرة اليهودية على احوال العرب يظهر في المدن التى تناولتها ايدى اليهود بالعمران ، فالمقارنة بين احصاءات سنة ١٩٢٢ واحصاءات سنة ١٩٣١ تظهر ان زيادة السكان في حيفا قبل ست سنوات كانت ٨٦ في المائة وفي يافا ٦٢ في المائة وفي القدس ٣٧ في المائة في حين انها كانت في المدن العربية المحضة كنابلس والخليل ٧ في المائة فقط ، وكان هنالك نقص قدره ٢ في المائة في غزة

٣٣ أما الادعاء الاخر المبنى على ما يصيب اليهود من الايرادات فيلوح انه ادعاء لا نزاع فيه . فقد قال الشهود العرب في معرض الجدل ان الحكومة كان في وسعها ان تنفق من المال اكثر مما انفقت على الخدمات الاجتماعية لو ان الوطن القومى اليهودى لم يستوجب من الجهة الواحدة اقامة ادارة أوسع نطاقا واكثر كلفة مما يتطلبه العرب ، ولو لم يتطلب من الجهة الاخرى انفاق هذه المبالغ الطائلة للمحافظة على الامن وحمايته من التعدى . غير انهم لم يستطيعوا ان ينكروا ان ما أنشىء من الخدمات الاجتماعية قد أفاد بنى شعبهم ولم يستطيعوا ان ينكروا ايضا ان الاموال التى تنفق على هذه الخدمات قد دفع معظمها اليهود . الا انه ليس في وسعنا ان نعرف ما يصيب اليهود من الضرائب بالدقة والضبط ، غير انه من المؤكد ان قسما كبيرا جدا من رسوم الجمارك يدفعونه هم ، فايرادات الجمارك التى أخذت في التزايد منذ سنة ١٩٢٠ حتى الوقت الحاضر لا تزال اكبر مورد لايرادات البلاد التى تزداد يوما بعد يوم*

٣٤ واستنتاجنا اذن هو ان العرب نالوا مقدارا كبيرا من المنافع المادية التى جرتها الهجرة اليهودية الى فلسطين ، فالتزامات الانتداب من هذه الناحية قد روعيت تماما . واذا نظرنا الى حالة العرب الاقتصادية بوجه الاجمال راينا انها لم تتضرر حتى الان من انشاء الوطن القومى ولكن يترتب علينا ان نضيف ذيلا الى هذا الحكم ، فمن الجهة الاولى ، يتوقف استمرار المنفعة الاقتصادية التى يجنيها العرب من الوطن القومى على استمرار نجاح هذا الوطن ، فاذا قدر له ان يواجه صدمة قوية او اذا انتشرت البطالة كان العامل العربى على

---

* أنظر الصفحة ٢٧٣

ما نظن اول من يتأثر من ذلك . ومن الجهة الثانية ، ان هذه المنفعة الاقتصادية التى يجنيها العرب من الهجرة اليهودية ستتناقص تدريجيا ثم تزول نهائيا اذا استمرت الهوة السياسية بين العنصرين في الاتساع ، فالشعبان المتخاصمان لا يمكن ان يعمل احدهما على زيادة رفاهية الاخر ، واذا استمرت المقاطعة وسفك الدماء وكل ما يجرانه من هدم للعلاقات الاقتصادية وتأخير للتجارة واثقال كاهل الحكومة بالنفقات وانقاص الخدمات العامة ، لايلبث الخير الذى جنته فلسطين بأجمعها من مجىء اليهود ان يزول بكامله بعد قليل من الزمن

(٣) القومية العربية

٣٥ لم تقرر اللجنة العربية العليا العدول عن «مقاطعتها» لنا والتعاون معنا في السعى لايجاد سبيل للسلام في فلسطين الا بعد ان أعلنا اليوم الذى عزمنا فيه على مغادرة البلاد . وحينما حضرت اللجنة أمامنا في النهاية ، وعلى رأسها مفتى القدس ، كانت العبارة الاولى التى استهل فيها المفتى بيانه المهيأ قوله : «ان القضية العربية في فلسطين هى قضية قومية استقلالية لا تختلف في جوهرها عن قضايا العرب في سائر البلاد العربية» وقد اختتم بيانه بقوله : «ان السبب الاول للاضطرابات هو ، حرمان عرب فلسطين من التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية» ، وقد لخص مطالب العرب في ما يلى:—

(١) العدول عن تجربة الوطن القومى اليهودى

(٢) ايقاف الهجرة اليهودية ايقافا تاما وفورا

(٣) منع انتقال الاراضى العربية لليهود منعا باتا وحالا

(٤) حل قضية فلسطين على الأسس التى حلت بموجبها قضايا العراق وسوريا ولبنان ، وذلك بانهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستورى

٣٦ فمن الواضح اذن ان موقف الزعماء العرب لم يتغير قيد شعرة عما كان عليه منذ ان فهموا لاول مرة ما ينطوى عليه تصريح بلفور من المعانى

وحوادث السبعة عشر عاما لم تزدهم الا تشددا وصلابة في مقاومتهم . بل انها زادت قضيتهم قوة ، على حد ما يقولون ، ومما لا بد من ذكره ثانية ان قضيتهم هى في صلبها قضية سياسية ، ولا شك في انه كان بين الشعبين ضرب من التنافس الاقتصادى فيما مضى وان العرب ارتاعوا لما ظهر من مقدرة اليهود على العمل وما يستطيعون ان يتحكموا به من الموارد المالية . ولكن العرب لم ينلهم سوء من ذلك (كما بينا من قبل) . والوطن القومى بجمله عاد عليهم بمنفعة مادية كبرى ، غير انهم بحكم الطبيعة ينكرون ذلك ، ولو أمكن حملهم على التسليم به فنحن نعتقد اعتقادا جازما ان تسليمهم هذا لن يخفف من عدائهم للوطن القومى تخفيفا يذكر . ولقد أعربوا عن شعورهم بهذا الصدد بالعبارة المجازية التالية : «تقولون اننا صرنا أحسن حالا وان بيتنا قد زينه الغرباء الذين دخلوا اليه ، ولكن البيت هو بيتنا ونحن لم ندع الغرباء اليه ولم نطلب اليهم تزيينه ، فسيان عندنا أكان ذلك البيت حقيرا أم مجردا من الزينة ما دمنا نحن الاسياد فيه»

٣٧ ثم ان النزاع ليس في جوهره نزاعا عنصريا ناشئا عن كره قديم يكنه العرب نحو اليهود فلقد كان التنافر او الاصطدام بين العنصرين قليلا جدا او مفقودا بالمرة في سائر الاقطار العربية الى ان ولده النزاع القائم في فلسطين . ولقد وقع نفس هذا الاضطراب السياسى تقريبا في العراق وسوريا ومصر ، من هيجان الى ثورة فسفك دماء ، في حين انه ليس في هذه البلدان وطن قومى يهودى . يظهر جليا اذن ان مشكلة فلسطين هى مشكلة سياسية وانها ، كما هى في البلاد الاخرى، مشكلة القومية الثائرة، والفارق الوحيد بينهما هو ان القومية العربية في فلسطين مندمجة اندماجا غير مفصوم العرى بعداء العرب لليهود والاسباب الداعية لذلك —ولا بأس من تكرارها— واضحة جلية لا لبس فيها ولا ابهام . اولها ان تأسيس الوطن القومى انطوى منذ البدء على انكار تام للحقوق التى يتضمنها مبدأ الحكم الذاتى القومى . وثانيها انه لم يمض على انشاء الوطن القومى الا وقت قليل حتى ثبت انه لا يقف عقبة في سبيل الحكم الذاتى فحسب بل انه هو العائق الخطير الوحيد حسب الظاهر . وثالثها ان نمو هذا الوطن القومى رافقه ازدياد التخوف من ان الحكم الذاتى حينما يعطى قد لا

يكون حكما قوميا بالمعنى الذى يفهمه العرب بل حكومة يكون فيها اليهود اكثرية . ومن اجل هذه الاسباب يصعب على العربى ان يكون وطنيا غيورا دون ان يكره اليهود

٣٨ ولقد كانت النتائج المنطقية لهذا الامر تزداد وضوحا كلما تقدم العرب في اداء شهاداتهم ، فمطالبتهم بالاستقلال القومى قد أحلوها المقام الاول بالنسبة الى مطالبتهم بوقف الهجرة اليهودية ومنع بيوع الاراضى . ذلك لان العرب اذا ما نالوا الاستقلال نظروا في أمر اليهود بأنفسهم ، على حد قول مفتى القدس. ويستنتج من ذلك اذن انه ولو كان في الامكان ابقاء الوطن القومى على حاله الحاضرة ومنع دخول اى يهودى جديد الى فلسطين وحظر انتقال اى دونم من اراضى العرب الى اليهود لبقى مصدر القلق الاساسى لدى العرب على حاله . فلا يسعنا في الحقيقة الان الا ان نستنتج ان كل تقييد لنمو الوطن القومى ، سواء أكانت هنالك أسباب أخرى تستلزم هذا التقييد ام لم تكن ، ليس من شأنه ان يزيل السبب الاساسى لاستياء العرب . فالوطن القومى قد أصبح الان اكبر مما يجب في نظر العرب ولكنه لو كان اصغر كثيرا مما هو عليه الآن ولو بقى على الحال التى كان فيها سنة ١٩٢٥ لظل موقف العرب نحوه كما هو الان دون تبدل . فالوطن القومى ، صغيرا كان ام كبيرا ، هو حجر عثرة في سبيل الاستقلال القومى ، والعرب يصرون على حقوقهم في حكمه كقسم من فلسطين التى يجب ان تحكم نفسها بنفسها

٣٩ ان الحوادث التى جرت خلال السبعة عشر عاما لتدل على ان هذه القومية العربية ، مصحوبة بوترها الحساس ، وهو العداء لليهود ، ليست بالظاهرة الجديدة او العرضية . فقد كانت هذه الروح القومية موجودة منذ البدء ثم زادت قوة واتساعا باستمرار ، ويبدو لنا مما رأيناه وسمعناه ، انها لما تصل الذروة بعد لان العوامل الداخلية والخارجية تتعاون معا على تنميتها . وهنالك عاملان اثنان من العوامل الداخلية يتفوقان بأهميتهما على العوامل الاخرى : أولهما ان الحركة يدعمها الان تنظيم سياسى يتفوق كثيرا بقوته واتساعه على ما كان عليه في السنين الاولى ، فتمركز السلطة الذى لاحظنا انه كان من المظاهر المريعة في اضطرابات سنة ١٩٣٣ قد تمّ الان على أكمل وجه ممكن في اية بلاد عربية . وجميع الاحزاب السياسية أصبحت جبهة متحدة

يجلس رؤساؤها جميعا جنبا الى جنب في اللجنة العربية العليا ، وأصبح العربى المسيحى والعربى المسلم ممثلين في اللجنة على السواء . ولا يوجد الان حزب معارض ، واذا قيل او عمل شيء في وضح النهار ضد رغبات اللجنة العربية العليا المعروفة ، كان ذلك القول او العمل صادرا عن وطنية اكثر تأججا من وطنية اللجنة بدلا من ان يكون صادرا عن وطنية اكثر اعتدالا من وطنيتها . وقد اصبح في كل بلدة لجنة قومية عربية لها ممثلوها في القرى المجاورة ، والمدى الذى وصلته هذه التشكيلات من الاتساع والطريقة المثلى التى تقوم فيها بأعمالها يظهر جليا من تصرف الاهالى العرب بوجه الاجمال خلال اضطرابات السنة الماضية . وقد أقامت تجاربنا الخاصة دليلا آخر يؤكد ما ذهبنا اليه ، ذلك انه لم يتقدم الينا عربى واحد لاداء الشهادة طيلة المدة التى ثابرت فيها اللجنة العربية العليا على مقاطعتنا ، وحينما عدلت عن هذه المقاطعة كان الشهود الوحيدون الذين سمح لهم بالمثول أمامنا هم اعضاء اللجنة العربية العليا او مندوبوها ولم يخرج عن هذه القاعدة الا شهود أربعة ، وهم مطران الروم الكاثوليك في الجليل والقس الياس مرمورة ، اللذان حضرا أمامنا بموافقة اللجنة العربية العليا التامة ، مرافقين بأحد اعضائها المسيحيين ، والسيد جورج أنطونيوس الذى وافقت اللجنة على حضوره ايضا ، وحسن صدقى بك الدجانى الذى أقل ما يقال عن حماسته الوطنية انها كانت كافية لاعتقاله في صرفند ، وقد أيد هؤلاء الشهود الاربعة عن بكرة أبيهم القضية التى بسطتها أمامنا اللجنة العربية العليا

٤٠ وهذا التنظيم الوطنى يقوم على خدمته عدد وافر من الصحف النشيطة ، منها أربع صحف يومية تطبع بالعربية ، فهناك «اللواء» التى تطبع يوميا نحوا من ٣٠٠٠ نسخة او ٤٠٠٠ نسخة وهى لسان حال الحزب العربى الفلسطينى اى حزب المفتى وصاحبها جمال بك الحسينى ، وجريدة «فلسطين» التى تطبع يوميا ما بين ٤٠٠٠ نسخة و ٦٠٠٠ نسخة وهى صحيفة اصحابها من العرب المسيحيين وتعاضد حزب الدفاع الوطنى الذى يرأسه راغب بك النشاشيبى ، وجريدة «الدفاع» التى تطبع يوميا ما بين ٤٠٠٠ نسخة و ٦٠٠٠ نسخة وهى لسان حال حزب الاستقلال الذى يشغل فيه عونى عند الهادى منصب أمين السر العام ، وجريدة «الجامعة الاسلامية» التى تطبع نحوا من

٢٠٠٠ نسخة يوميا وهى اكثر الصحف استقلالا عن الاحزاب ولكن نعرتها الوطنية شديدة . وهنالك جريدة «فلسطين وشرق الاردن» الاسبوعية التى تصدر بالانكليزية وتطبع حوالى ١٥٠٠ نسخة ورئيس تحريرها فؤاد أفندى سابا أمين سر اللجنة العربية العليا . ومما يلاحظ ان هذه الصحف كلها ، ما عدا واحدة منها فقط ، مرتبطة ارتباطا كليا او جزئيا بأعضاء اللجنة العربية العليا ، وهى وان خالفت احداها الاخرى فيما يتعلق بالمسائل الشخصية والطرق الواجب اتباعها للوصول الى الغاية الاساسية ، كجريدة فلسطين مثلا التى نحت أثناء وجودنا في القدس منحى أقل غلوا من منحى زميلاتها بشأن المقاطعة ، الا انها كلها تردد بصوت واحد مطالب العرب بأكملها للاستقلال القومى . ثم ان لهجاتها ليس فيها أثر للاعتدال . ففى أثناء اضطرابات العام الماضى ، عطلت الجرائد العربية ٣٤ مرة وأنذرت رسميا ١١ مرة ، ولو اننا احتجنا الى دليل يبين لنا ان انهاء الاضراب لم يحدث الا تغييرا طفيفا في القلوب لوجدنا ذلك الدليل بأنفسنا في اللهجة العامة او في المقالات التى كانت تظهر في الصحف يوما بعد يوم أثناء اقامتنا في البلاد . «فالدفاع» مثلا نشرت مقالة في ٢١ كانون الاول عنوانها «مخالب الذئب» قالت فيها ان العرب في فلسطين ينظرون الى الحكومة بعين الكره وألقت تبعة الاضطرابات بأجمعها على الحكومة أولا وعلى اليهود ثانيا ، وأشارت الى «ان الحالة قد تدعو الى تقديم ضحايا جديدة لانقاذ البلاد من مخالب الاستعمار»

٤١ والعامل الداخلى الثانى في انماء القومية العربية هو «المعارف» فاذا استثنينا بضع مدارس خصوصية نجد ان نظام التعليم العربى باجمعه ، بخلاف نظام التعليم اليهودى ، تديره وتنفق عليه الحكومة ، ولكنه بالنظر للاسباب التى أوضحناها في فصل تال * لا يقل من حيث صبغته العربية المحضة عن نظام التعليم اليهوى المصطبغ بالصبغة اليهودية . ففى كلا الدورين الابتدائى والثانوى يجرى التعليم باللغة العربية فقط وباستثناء المواضيع العلمية ، يكرس المنهج كله تقريبا للادب والتاريخ والتقاليد العربية . وجميع معلمى المدارس من اقل معلمى القرى شأنا الى مدير الكلية العربية هم عرب ، وقد يكون هذا النظام العربى الصرف للتعليم افضل للاولاد العرب من نظام «مختلط» يكون

* انظر الفصل السادس عشر

العنصر البريطانى داخلا في عداد معلميه وفي نطاق تدريساته ، ولقد قيل لنا ان هذه الطريقة هى الطريقة المثلى لجعل الطلاب عربا بالمعنى الصحيح . وسواء أكان هذا هو الواقع أم لم يكن فمما لا ريب فيه ان النظام الحاضر يخلق من الطلاب ناشئة متحمسة للوطنية العربية كل التحمس . ثم ان المعلمين يميلون بصورة عامة الى الانصراف الى الناحية السياسية في التفكير الامر الذى لا يظهر في اى مكان ظهوره في الشرق الاوسط. وليس من المنتظر ان يكون في وسع المعلمين العرب في فلسطين ان يخمدوا عطفهم على قضيتهم القومية اخمادا تاما ، وان كانوا من موظفى الحكومة. ومن الامور التى لها مغزاها ان جميع المدارس العربية في البلاد أقفلت أبوابها في العام المنصرم خلال الاضراب وان كان الموقف الذى وقفه الاباء في ذلك الصدد يجب ان يحسب حسابه ، وان طلبة الكلية العربية ، التى هى حجر الزاوية في هذا النظام ، لم يمنعهم أساتذتهم من كسر نوافذ مدرسة مختلطة في القدس استمرت في عملها ، وان جميع المعلمين والموظفين العرب من الدرجة العليا في دائرة المعارف قد وقعوا على المذكرة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٦ وان معلمين اثنين قد اعتقلا في صرفند

٤٢ وهكذا نرى ان نظام التعليم العربى يولد في حالة البلاد صعوبة من الصعوبات التى لا يمكن تذليلها . ولا يسعنا ان نقول بتخفيض عدد المدارس الخاضعة لهذا النظام لمجرد نتائجه السياسية ، فسنوضح في فصل تال ان كل تغيير اساسى في المنهج او في هيئة التعليم يمكن ان يفكر في اجرائه في الاحوال الحاضرة بغية تخفيف النتائج السياسية للنظام سيكون من الصعوبة في درجة تجعله غير قابل التطبيق . ولذلك يتحتم علينا ان نواجه الحقيقة التالية وهى ان بضعة آلاف من الشبان العرب يخرجون كل سنة من نظام مدرسى لا بد له من ان يغذى الغيرة الوطنية

٤٣ وليس هذا كل ما يتلقاه الشبان من التربية السياسية فقد رأينا كيف ان حركة الشبان التى لعبت في الايام الاخيرة دورا هاما في اذكاء روح الوطنية في مصر وسوريا قد انتشرت مؤخرا في فلسطين منذ عهد قريب وهذه الحركة لا بدّ لها من اجتذاب الشبان العرب المتوقدى الذهن فهى تهىء لهم الفرص لخدمة قضيتهم القومية خدمة فعالة ككشافة يقومون بأعمال كشفية مفيدة بالفعل

او كحرس يسهرون على مواصلة «الاضراب» و «المقاطعة» حتى انه اشتبه في انهم يعمدون الى الاغتيال . فحركة الشبان هذه هى حركة متطرفة كما ينتظر ان تكون ، ومؤازروها ومعاضدوها ليس لهم شأن مع «المعتدلين» وهم سرعان ما ينكرون زعماء قضيتهم المعترف بهم اذا ظنوا ان فيهم تباطؤا او جبنا وهم يتحدثون عن الرجال المجددين والطرق الحديثة ويعطفون على الحركة الفاشستية ، شأن زملائهم في سوريا ، ولا تؤثر فيهم الحجج الاقتصادية اقل تأثير . وهم يرون ان الرسالة المفروضة عليهم ينبغى ان تؤدى عن طريق القتال والتضحية لا عن طريق السلام والعمل على تقدم البلاد . وقد كتب احد الذين يعرفون العرب معرفة جيدة ان «أحاديث البريطانيين» عن موازنة الميزانيات ورفع مستوى المعيشة هى غاية في التفاهة اذا قورنت بأعمال البطولة التى يقوم بها الوطنيون المتحمسون ، وليس من شاب جرىء ، مهما كان الشعب الذى ينتمى اليه يتردد في اختيار الراية التى يجب ان ينضوى تحتها . ولكن حركة الشبان هذه لم تنجب حتى الان زعيما بارزا على ما يظهر . ولذلك كانت حماستها الان تحت سيطرة الرجال المتقدمين في السن، ثم انها لم تتوصل ايضا لممارسة القوة السياسية التى توصل اليها طبقة الطلاب في القاهرة . فأهميتها يجب ان لا يغالى في تقديرها كما انه يجب ان لا تبخس قيمتها ، غير ان حركة الشبان التى يدعمها نظام التعليم العربى يجب ان يستخلص منها على الاقل ان قوة روح القومية العربية في فلسطين لا يتوقع ان يتطرق اليها الوهن على مرور الزمن

٤٤ هذا فيما يتعلق بالعوامل الداخلية التى تعمل على انماء الروح القومية العربية، اما العوامل الخارجية فقد أكدنا أهميتها آنفا وحسبنا الان ان نشير الى ان تأثيرها على الحالة اخذ ايضا في الازدياد وانه من المحتمل ان يظل مستمرا في ازدياده ، فاندفاع اليهود للنجاة من أوروبا الشرقية ليس من المتوقع ان يخف في السنوات القليلة المقبلة . ثم ان نيل مصر لاستقلالها وادراك سوريا ولبنان مثل هذا الاستقلال في المستقبل القريب وانضمام هذه الاقطار الى عصبة الامم سيوقظ شعور العرب الفلسطينيين بانهم دون اخوانهم من الوجهة السياسية ويغذى فيهم هذا الشعور ، وسيكون من بواعث التهيج الدائم لهم ان يروا سوريا بصورة خاصة وقد خرجت في أقل من ثلاث سنوات من نظام الانتداب واصبحت حليفة

لفرنسا تقف واياها على قدم المساواة . ثم ان عطف سوريا على أمانى العرب الفلسطينين سيكون أشد ظهورا منه الان حينما تصبح طليقة من النفوذ الذى كانت تمارسه الحكومة الافرنسية حتى الان ، في كبح ذلك العطف حبا بمرضاة زميلتها الدولة المنتدبة في القدس

٤٥ لقد بقى علينا الآن ان نأتى على ذكر أبشع نقطة في الصورة : ان القومية العربية في فلسطين لم تنج من الوبأ الوخيم الذى طالما لوث القضية القومية في البلاد الاخرى. فأعمال «الارهاب» في مختلف أنحاء البلاد ما زالت منذ مدة تملأ اخبارها الصحف ولقد اصبح ارهاب الناس بافواه المسدسات ظاهرة كثيرة التكرر في السياسيات العربية كما كانت الحال في ايرلندا في اسوأ أيامها بعد الحرب، او في البنغال. ان هجمات العرب على اليهود ليست لسوء الحظ بالامر الجديد غير ان الجديد في الحالة الحاضرة هو تعديات العرب بعضهم على بعض فمجرد الاشتباه بان عربيا لا يناصر القضية القومية مناصرة حارة يكفى لاستدعاء جماعة من حملة البنادق لزيارته . ولقد وقعت مثل هذه الزيارة لمحرر احدى الجرائد العربية في شهر آب الماضى على أثر نشره مقالات حبذ فيها انهاء الاضراب وحصل مثلها ايضا اثناء وجودنا في البلاد لرجال من اغنياء العرب الملاكين او التجار الذين اعتقد انهم لم يكتتبوا بمبالغ كافية للصندوق الذى كانت اللجنة العربية العليا تعده لمساعدة منكوبى «الاضطرابات» من العرب ثم ان حملة البنادق لا يقفون عند حد التخويف فان نائب رئيس بلدية الخليل الذى اغتيل في آب الماضى ولم يعرف قاتله لا يشك احد في ان قتله نتج عما ابداه من جرأة في مخالفة السياسة المتطرفة التى تسير عليها اللجنة العربية العليا ، ومحاولة اغتيال رئيس بلدية حيفا التى حدثت بعد مغادرتنا لفلسطين بأيام قلائل تعتبر ، على ما قيل لنا ، سياسية أيضا وليس غريبا أذن أن يتقدم عدد من العرب الى الحكومة طالبين الحماية

٤٦ هذا هو تحليلنا لنفسية وعواطف الفريقين القوميين في فلسطين اللذين تتألف من تضاربهما مشكلة البلاد ، موضوعا في أخصر ما يمكن. وللايجاز نقول :—

ان تأسيس الوطن القومى اليهودى قد عاد لغاية هذا التاريخ بمنفعة اقتصادية على العرب بوجه الاجمال

وان الروح القومية اليهودية لا تقل شدة عن الروح القومية العربية وان هاتين القوميتين هما قوتان آخذتان في النمو ، والشقة بينهما تزداد اتساعا

وان ما يريده العرب في الدرجة الاولى هو الاستقلال القومى وان أشد ما يخافونه سيطرة اليهود عليهم

وان ما يريده اليهود في الدرجة الاولى هو الحرية للتقدم بجميع الافكار التى يشتمل عليها الوطن القومى وعلى الاخص لان يدخلوا اليه عدد المهاجرين الذى يرون هم انفسهم ان البلاد تتسع «لاستيعابه» وما يخافونه في الدرجة الاولى هو ابقاء الوطن القومى على حاله بحيث يبقى اليهود أقلية دائمة في البلاد معرضين لامكان تسلط العرب عليهم أو ربما في بعض الظروف ، التى لا يبعد تصورها ، لمعاناة ما عاناه اليونان في أزمير او الاشوريون في العراق

(٤) موقف الحكومة

٤٧ انا نشك في أن يكون في أى بلد من بلاد العالم حكومة حالها أبعد عن الحسد من حكومة فلسطين المشرفة على شعبين لا يمكن التوفيق بينهما ، والمجبرة على اتخاذ طريق وسط بينهما خطط معالمها صك قانونى محكم الوضع ولكن غير جلى ، والمراقبة في كل خطوة من خطواتها في داخل البلاد من قبل هاذين الفريقين المتنافرين والمعرضة في الخارج لانتقاد النقاد الخبيرين من أعضاء لجنة الانتدابات الدائمة ومن جماهير اليهود في كافة أنحاء العالم

٤٨ لو كانت فلسطين بلادا بريطانية لكانت مهمة الحكومة اسهل مما هى عليه الان ولتمكنت الحكومة عندئذ من ان تعمل مطلقة اليدين على اتخاذ كافة التدابير الممكنة للتقريب بين الشعبين وانماء روح الشعور بالجنسية المشتركة بينهما ، ولامكن جعل الانكليزية اللغة الرسمية الوحيدة ولساعدت تلك اللغة على التقريب بين العرب واليهود وفهم أحدهما الآخر شأن المساعدة القيمة التى

اسدتها لعناصر الهند المختلفة ، ولوضع نظام التربية والتعليم كله تحت مراقبة الحكومة الفعلية وجعل هدفه تحقيق غاية واحدة ترمى الى التوحيد بين الشعبين، ولاصبح في الامكان ، في الدرجة الاولى جعل موظفى الادارة بأجمعهم بريطانيين ما عدا الوظائف الصغرى . ولو ان ادارة الالوية بصورة خاصة كانت موقوفة على موظفين بريطانيين احسن اختيارهم للاعمال المنوطة بهم وكانوا ممن يتكلمون العربية والعبرية ويلمون احسن الالمام بتاريخ الشعبين ومطاليبهما وقيل لهؤلاء الموظفين أن من أولى الواجبات المفروضة عليهم هو الاحتكاك شخصيا بالعرب واليهود قصد احلال التفاهم بين الشعبين—لكان من المعقول الا تتسع شقة الخلاف بهذه السرعة والى هذا الحد

٤٩ ولكن هذا كله محظور — فهو لا يتسنى بصورة عامة بسبب طبيعة الادارة الانتدابية وبسبب مقتضيات صك الانتداب خاصة

وبالاجمال ان مبادىء وغايات نظام الانتداب جعلت حكم فلسطين كمستعمرة اعتيادية من مستعمرات التاج أمرا يتعذر تطبيقه كما يتعذر حكم العراق كمقاطعة بريطانية هندية او حكم سوريا كمستعمرة فرنسية عبر البحار وعلى ذلك اعتبر منذ البدء ان واجب الحكومة يقضى عليها بتعيين أكبر عدد ممكن من العرب واليهود كى يصبحوا بما يكتسبونه من الخبرة في العمل أكفياء للقيام باعباء الحكم الذاتى الذى يترتب عليهم الاضطلاع به في النهاية . ولو كانت الظروف خيرا مما هى عليه لكان من المحتمل ان يتمكن هؤلاء الموظفون «الفلسطينيون» ان يفعلوا شيئا لانماء الشعور الطيب بين شعبيهما ، وان قل عما يستطيع ان يعمله البريطانيون ولكنهم في ظروفهم السابقة لم يستطيعوا أن يعملوا الا قليلا وهم في ظروفهم الحاضرة لا يستطيعون أن يعملوا شيئا. فليس ثمة موظف عربى عهد اليه بمنطقة يهودية ولا موظف يهودى عهد اليه بمنطقة عربية والموظفون من الفريقين لا يستطيعون ان يجعلوا شعورهم الطبيعى حياديا بحيث يلعبون دور الوسطاء بين شعبيهما. ولقد قيل لنا انهم في احوال الهدوء يقومون بواجبهم ازاء الحكومة على أكمل وجه ويتعاونون بعضهم مع بعض باخلاص ، ولكنهم في اوقات الصدام السياسى ينشق بعضهم عن بعض ولا يستطيعون العمل كادارة واحدة . ومما لم يتصد احد الى انكاره ان القائمقامين العرب والبوليس العربى،مع بعض استثناءات

جديرة بالذكر ، كانت تنقص مقدرتهم على مقاومة الضغط الذى يتعرض له اخلاصهم كلما ازدادت الخطورة في اضطرابات العام الماضى . ومن حسن الحظ أن حدوث مثل هذه الحالة من جانب اليهود هو قليل الاحتمال في الوقت الحاضر. ولكن لو حدث ذلك لاصبح الموظفون وافراد البوليس من اليهود في نفس الموقف الحرج الذى وقفه زملاؤهم العرب في العام الماضى

٥٠ وقد كانت مقتضيات صك الانتداب الخاصة أيضا عائقا منيعا يحول دون اتخاذ سياسة قويمة تعمل على التقريب بين العنصرين، وتنمية روح الاخلاص والولاء المشترك لوطنهما المشترك نموا تدريجيا. ولما كان صك الانتداب قد وضع فعلا بصيغة ترمى في الاكثر الى تحقيق مثل الصهيونية القومية العليا ، فهو لا يكاد يؤدى الى اكثر مما ادى اليه من الفصل بين العنصرين . اذ انه يفرض في الدرجة الاولى استعمال ثلاث لغات رسمية ، ويؤيد في الدرجة الثانية «حق كل طائفة بالاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة» ، وينشىء في الدرجة الثالثة وكالة يهودية «لتسدى المشورة للحكومة وتتعاون معها» ، مما أدى الى تأسيس المجلس الاسلامى الاعلى واللجنة التنفيذية العربية وما خلفها من جمعيات لتوازن هذه الوكالة ، وان لم تستطع أن توازنها موازنة كافية. فكان من نتيجة ذلك أن الشعبين ، بدل أن تجمع بينهما مظاهر ورموز مشتركة لجنسية واحدة قد اتخذا مظاهر ورموزا مستقلة لامتين مستقلتين. ففى فلسطين ثلاثة اعلام قومية هى العلم البريطانى والعلم العربى المكون من اللون الاحمر والابيض والاخضر والاسود والعلم الصهيونى المكون من اللونين الازرق والابيض وليس ثمة من يريد علما فلسطينيا. واذا لم يكن هنالك ثلاث أناشيد وطنية فلانه ليس هنالك نشيد عربى لانشاده مع نشيد «اللهم احفظ الملك» والنشيد الصهيونى «هاتيكفا» . واشد ما يعكر صفو السلام وجود هيئات سياسية ثلاث تتنازع ولاء الشعب الفلسطينى هى :— الحكومة المنتدبة واللجنة العربية العليا المتساندة مع المجلس الاسلامى الاعلى، والوكالة اليهودية المتساندة مع المجلس الملى اليهودى ويمكن أن يقال أن هذه تشكل حكومات ثلاثا. ومن البديهى أن الحكومة البريطانية ، هى من بين هذه الهيئات الثلاث ، اقل مقدرة على اكتساب ولاء الشعب العربى او اليهودى

٥١ ان الحكومة ، وقد غل يديها صك الانتداب، لم تستطع ان تحول دون تداعى الآمال التى كانت تعقدها على احياء روح التوافق والتعاون ، وقد ضاعت سدى الجهود الايجابية التى كانت تبذلها من حين الى حين لسد هوة الخلاف ولذا زاد ميلها شيئا فشيئا الى تمثيل دور المستبد المحايد ، ولكن من سوء الحظ أن صك الانتداب لم يكن مساندا لها من هذه الناحية أيضا لان المراعاة الدقيقة لنصوصه التى تقضى بعدم التميز بين العنصرين قد أنشأت ضربا من الحياد الميكانيكى الذى ليس من شأنه أن يعمل على حسن اداء الحكم ولا يدعو في الواقع الى تحسين العلاقات بين العنصرين

٥٢ واننا لنجد مثالا واضحا على ذلك في النظام المتبع في التوظيف فلو لم يكن هنالك انتداب لتمكنت الحكومة منذ البدء من السير على المبدأ القائل بجعل الكفاية المقياس الوحيد الذى يتخذ أساسا للتعيين في وظائف الحكومة ما دام العرب واليهود هم أبناء شعب سياسى واحد ، ولكن صك الانتداب يقضى بان توزع الوظائف الرسمية بين العرب واليهود على نسبة تتفق بقدر الامكان مع نسبتهم العددية ولم تؤد هذه الحال الى ضرورة املاء الوظيفة التى تشغر في منطقة عربية او يهودية بتعيين عربى او يهودى لها فحسب بل لقد علمنا انه كثيرا ما يكون السؤال الاول في الوظائف التى لا تستدعى اتصالا مباشرا بالشعب : هل الدور في التعيين يقتضى تعيين عربى ام يهودى ، وليس : هل الطالب هو الافضل للوظيفة

٥٣ ان مبدأ النسبة هذا ليتعدى أمر الاشخاص كثيرا ، فهو يتخلل الادارة جمعاء. ففى سنة ١٩٣٣ قر رأى الحكومة على جعل النسبة المئوية للعمال اليهود الذين يشتغلون في الاشغال العامة بين ٣٠ و٣٣ في المائة ، على أساس الاجور لا على أساس مجموع عدد ايام العمل . وقد بنيت هذه النسبة على عاملين فقد قبلت الحكومة بالرأى القائل ان اليهود يدفعون ٣٧ في المائة من ايراداتها وانهم يؤلفون ١٨ في المائة من السكان تقريبا . وقد أدت التقديرات التى أجريت في تحديد الاعانة التى تدفعها الحكومة للمعارف اليهودية على أساس (أ) المبلغ الذى يصرف على تعليم العرب و(ب) النسبة بين السكان العرب واليهود الذين هم في «سن التعليم» . الى نزاع عنيف بين دائرة المعارف والمجلس الملى اليهودى

وعلى مثل هذه الطريقة تعين الاعانات التى تدفع للخدمات الصحية ، وفي كل ادارة وفي كل أمر من الامور الفرعية يبذل أدق العناية لحفظ التوازن . ومن النقاط الدقيقة التى لا تخلو من مغزى على كل حال ان السيارات الثلاث التى أعدتها الحكومة لاستعمالنا الشخصى استؤجرت واحدة من محل مسلم والاخرى من محل مسيحى والثالثة من محل يهودى . اننا لنشك في وجود مكان في العالم يطبق فيه مبدأ عدم المحاباة بين فئات مختلفة من شعب واحد بمثل هذه الدقة . وحكومة فلسطين يكاد ينطبق عليها القول ، انها حكومة حساب . وأنكى ما في الامر انها كلما ازدادت دقة وتوسعا في أعمالها زادت روح العداء بين العنصرين انتعاشا . فالصحافة العربية والعبرية تقف لها بالمرصاد وترقب بعين الحسد أقل انحراف عن ذلك الطريق الضيق . وفي أثناء وجودنا في فلسطين نشرت احتجاجات ساخطة على أمور تافهة، منها ان الكناسين اليهود في القدس لم توزع عليهم الملابس الشتوية كما وزعت على كناسى العرب ، وان طبيبا يهوديا عين في مستشفى يافا في حين انه لا يوجد في مستشفى تل ابيب اطباء عرب ، وان المكالمات التلفونية الخارجة من تل ابيب واليها تمر عن مركز يافا (اكسشانج)، وان اسم متحف القدس مكتوب على بوابته الرئيسية بالانكليزية والعبرية فقط وليس بالعربية

٥٤ وسواء أكان من الضرورى التوسع في مبدأ عدم المحاباة أو عدم التحيز الى الحد الذى وسع اليه أم لم يكن ، فان المحافظة على هذا المبدأ كأساس من أسس سياسة الحكومة واجب لا جدال فيه. ومع أن بعض أفراد الموظفين قد أظهروا أحيانا انحرافا شخصيا عن مراعاة الالتزامات المزدوجة في صك الانتداب بأطلاق القول على عواهنه ، ففى وسع الحكومة على وجه الاجمال ان تدعى انها حافظت بأمانة على هذا المبدأ . والذى نرغب في تأكيده ان ما أظهرته الحكومة من عدم المحاباة لم يكن له من الاثر ما يساعد على تحسين العلاقات بين العنصرين فكلاهما لا يعتقد بأخلاصها وهى قد شحذت غرار الحسد والعداء بينهما بدلا من ان تفله

٥٥ وهذا القول يصدق على نقطة اخرى من النقاط البارزة في سياسة الحكومة ، فقد كانت هذه السياسة من البدء حتى النهاية سياسة استرضاء ومسالمة ، أما فيما يتعلق باليهود فقد كانت تلك السياسة تذهب في مجاراتهم الى حد بعيد

وأحيانا الى الحد الذى يبتغونه ، ففى تطبيق مبدأ قوة الاستيعاب الاقتصادى كالعامل الوحيد في تحديد الهجرة مثلا ، كان يدقق في ما تقدمه الوكالة اليهودية بمزيد الاعتناء . وفي أمور البلديات أطلق العنان لتل ابيب اطلاقا واسعا ولم تجر قط محاولة تحملها على مراعاة القانون مراعاة دقيقة . ولكن اليهود الذين يقبلون بصك الانتداب هم بطبيعة الحال أقل حاجة الى الترضية من العرب الذين يرفضونه ، واذا كان ثمة شيء بارز في تاريخ الادارة الانتدابية فهو ذلك اللين الذى عالجت به هيجان العرب حتى في الظروف التى كان يصل فيها هذا الهيجان الى حدود العنف والقتل . والحقائق التى أثبتناها في الفصل الثالث تتكلم عن نفسها . فبعد كل اضطراب من الاضطرابات التى وقعت في البلاد كانت الحكومة تتساهل في العقاب وتتخذ العفو قاعدة لها ولم تجر محاولة حقيقية لنزع السلاح ولم تقم بحركة ضغط ولم تحجز حرية الخطابة والكتابة ، وليس من واجبنا ان نعبر عن آرائنا في الطريقة التى عالجت فيها الحكومة الثورة الاخيرة فقد حذف ذلك ضمنا من شروط صلاحيتنا ولكنا نرى انفسنا مجبرين على القول ان الحكومة قد سارت على سياسة الاسترضاء الى أقصى حد ممكن — ونعتقد ان الحكومة ستكون أول من يسلم بهذا الرأى . ثم اننا لا نتصدى للبحث في حكمة هذه السياسة ، فقد ظهر جليا ، والحق يقال ، طيلة هذه السنوات ، ان الامل الوحيد بأقامة دعائم السلام في فلسطين والرجاء الوحيد في الوصول الى ذلك الوئام الذى يتوقف عليه مستقبل الانتداب برمته هو محاولة حمل العرب على الرضاء به . والذى نريد ان نكرره الان ، ان سياسة الاسترضاء كان نصيبها الفشل كسياسة الحياد ، فاذا كان الصبر الذى أبدته الحكومة في معاملة العرب في العام الماضى موضعا للانتقاد الشديد فينبغى على منتقديه ان يسلموا بأن له الميزة التالية على الاقل ، وهى : انه اظهر للملأ ان سياسة الاسترضاء لم تجد نفعا . فلقد جربت تلك السياسة زهاء سبعة عشر عاما ، وفي نهاية هذه المدة كان العرب بمجموعهم أشد عداء لليهود بل أشد عداء للحكومة مما كانوا عليه في البدء

(٥) مقترحات اليهود والعرب

٥٦ فالحالة اذن تضطرنا الى التساؤل عما اذا كانت ثمة سياسة غير هذه يرجى منها أمل اكبر في النجاح ، ولقد وضعنا هذا السؤال نصب أعيننا ونحن

نصغى بأعظم انتباه للمقترحات التى كان يقدمها لنا المتكلمون الرسميون من الفريقين المتنازعين

٥٧ ان الحل الذى تقدمت به اللجنة العربية كان حلا بسيطا ، كما بينا ، فقد أكدت أن منح الاستقلال القومى التام في الحال هو الطريقة الوحيدة لاقامة دعائم السلام في فلسطين. ولو ان الظروف كانت غير ما هى عليه الآن لما عارض الرأى العام البريطانى هذا الطلب ، كما يظهر من مجرى السياسة البريطانية في البلدان المجاورة لفلسطين . ولكن في هذه الظروف يتعذر علينا ان نعتقد ان الرأى العام العربى يفكر جديا بامكان تلبية هذا الطلب لانه يعنى تسليم الوطن القومى اليهودى لحكومة من العرب الذين يربون على اليهود باكثر من ضعفين

٥٨ لقد أكدت لنا اللجنة العربية أن خير الاقلية اليهودية سيكون مضمونا ليس بما يوضع من نصوص خاصة في المعاهدة التى ستلى منح الاستقلال فحسب بل بروح التساهل الطبيعى الذى تتمتع به الاقليات اليهودية في الاقطار العربية الاخرى. غير أنه يجب أن لا يغرب عن البال أن تلك الاقليات في الاقطار الاخرى هى قليلة جدا نسبيا ، وان الاقلية اليهودية في فلسطين يعتبرها العرب الآن أكثر مما يجب. ولقد وجهنا الاسئلة التالية لمفتى القدس حول هذه النقطة ، واجوبته عليها حرية بالانتباه :—

س. هل تعتقدون سماحتكم ان هذه البلاد تقوى على ادماج وهضم الاربعمائة الف يهودى الذين هم فيها الان

ج. لا اعتقد ذلك

س. اذن لا بد من اخراج البعض منهم اما بلطف واما بعنف حسب الاحوال

ج. لنترك ذلك للمستقبل

لسنا نشك في حسن نية المفتى وزملائه او في الروح الانسانية التى تختلج فيهم ولكنا لا نستطيع ان ننسى ما حدث مؤخرا للاقلية الاشورية في العراق رغم نصوص المعاهدة وما تضمنته من ضمانات صريحة ، ولسنا ننسى ايضا ان كره السياسيين العرب للوطن القومى اليهودى لم يكن في يوم من الايام أمرا مكتوما وقد عم الان جميع العرب على الاطلاق

٥٩ ان المسألة ليست مسألة انسانية فحسب ، فقد حاولنا ان نظهر ان الوطن القومى هو في جوهره مؤسسة أوروبية تتجلى فيه الروح العصرية بحكم الضرورة وهو مرتبط من الوجهة الاقتصادية بصورة خاصة ارتباطا وثيقا بالعالم الخارجى . ولسنا نود ان نطعن ضمنا بمقدرة الزعماء العرب الطبيعية اذا قلنا ان الوطن القومى ببنيانه الاقتصادى الغريب ، الحساس ، لن يقيض له النجاح في ظل حكومة ليس لها الا خبرة بسيطة بالرأسمالية الحديثة وليست على المام تام بالمسائل العالمية المالية والتجارية ويلوح لنا في الحقيقة ، ان تشكيل حكومة مستقلة في فلسطين في الوقت الحاضر مناف للالتزام المترتب علينا في المادة الثانية من صك الانتداب ، ذلك الالتزام الذى يقضى «بوضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن تأسيس الوطن القومى اليهودى» ولسنا نظن ان الجدل يتسع للقول : انه ما دام الوطن القومى قد أسس ، ففى وسعنا ان نتخلى عن الاهتمام بتأمينه تخليا لا يخرج عن حدود الشرف . ففى هذه الوجهة من المشكلة كما في النواحى الاخرى يظهر ان الاحوال الحاضرة نفسها تقيدنا بقدر ما تقيدنا به جميع التعهدات السابقة . ان في فلسطين الان ٤٠٠،٠٠٠ يهودى وهؤلاء لم يأتوا اليها باذن منا فحسب بل بتشجيعنا ، فنحن مسؤولون عن رفاهيتهم ضمن الحد المعقول ولا نستطيع في الظروف الحاضرة ان نهمل أمرهم ونتركهم لحسن نوايا حكومة عربية

٦٠ ونحن نرى ان هذا الامر هو من الوضوح والجلاء بمكان ، ولا يسعنا الا ان نظن انه واضح ايضا لكل عربى سياسى مفكر . فالاخصام لا بد لهم من تقديم مطاليبهم القصوى حينما يتقدمون بعرض قضاياهم للمحاكمة . ولم يكن ينتظر من اللجنة العربية العليا ان تطلب ما هو دون الاستقلال القومى الذى وعد به الملك حسين على الوجه الذى يفسرون به الاتفاق ، ذلك الاستقلال الذى قد ناله الان جميع عرب آسيا ، ما عدا فلسطين ، او هم على وشك ان ينالوه . ولكنهم يدركون حتما ان الخطأ لا يدفع بمثله ، واننا نشك فيما اذا كانت سمعة بريطانيا والثقة بحسن نيتها تزدادان في اية ناحية من انحاء العالم العربى ، اذا حاولنا التخلص من مشاكلنا في فلسطين بارتكابنا خيانة علنية نحو اليهود

٦١ ومن الجهة الاخرى ، يجب ان نحسب حسابا للمقاومة اليهودية ، فالرأى السائد ان اليهود قد سلحوا انفسهم سرا الى حد ما ، كما اوضحنا فيما تقدم .ولما كانوا على ثقة من ان اقامة حكومة عربية يعنى هدم جميع جهودهم والقضاء على امانيهم وان تلك الحكومة ستحول الوطن القومى وتجعل منه «غيتو» آخر ، فليس بمستبعد ان يفضلوا القتال على ان يجبروا على الخضوع للحكم العربى . واخماد ثورة يهودية تقوم ضد السياسة البريطانية سيكون واجبا غير مستحب ، كما كانت الحال في اخماد الثورات العربية

٦٢ والمتطرفون من اليهود يرون حل المشكلة سهلا جدا ، كما تراه اللجنة العربية ، فمستر جابوتنسكى والاصلاحيون يطلبون الاسترسال في توسيع الوطن القومى بسرعة متزايدة وفتح ابواب شرق الاردن للمهاجرين اليهود وافساح المجال في فلسطين الكبرى هذه لملايين من اليهود . وهكذا فكل البلاد تصبح حقيقة ارض اسرائيل وتنال في الوقت المناسب استقلالها كدولة يهودية . نعم ان اليهود فهموا عند صدور تصريح بلفور ، كما بينا في الفصل الثانى ، ان مثل هذه النتيجة قد تقع ، ولكن الحالة قد تغيرت بما حدث منذ ذلك الحين ففى الظروف الحاضرة ليس برنامج الاصلاحيين مغايرا لالتزاماتنا القانونية والادبية فحسب ، بل ان تنفيذه سيحوّل صداقة الشعوب العربية الى حقد شديد ينتقل اثره من العالم العربى الى العالم الاسلامى كله

٦٣ ولا بد لنا من النظر على وجه اوفى واعم في الاقتراحات التى قدمها لنا الدكتور وايزمن وزملاؤه بالنيابة عن الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودى فهؤلاء الشهود ذوو شهرة عالمية وقد يدركون اكثر من العرب الصعوبة التى تجابهها حكومة جلالتكم ويقدرون ايضا الاخطار التى تهددهم هم انفسهم . ولقد كانت بياناتهم موضوعة بعد إعمال الروية والتفكير وعرضت في تفصيل تام مشفوعة بكثير من الحقائق والارقام . وفي الحقيقة لقد كانت شهادات اليهود الشفهية والتحريرية عملا له أثره في النفس ، وهو يتناسب مع الجهود والمستوى العلمى في الوطن القومى ، وليس غريبا ان يبذلوا هذه الجهود ومقدرات الوطن القومى في هذه الفترة من الازمة قد يحدث فيها تقريرنا أثره اما لها واما عليها . ولهذا السبب كان طبيعيا ، ولا شك ، ان تبدو القضية اليهودية

كالقضية العربية في اقصى حدودها ، اى ان يطلب اليهود كالعرب او يلحوا في الحصول على مائة في المائة مما يدعون انه حق من حقوقهم . ثم انه لا يسعنا ان ننسى ما لا ينساه يهود فلسطين ابدا — اى متاعب اليهود في اوروبا والعوامل التى تدفعهم لتوسيع الوطن القومى الى اقصى حد

٦٤ ويمكن ان نلخص مقترحاتهم تلخيصا بينا : فقد قالوا لنا ان السلام لا يستتب في فلسطين الا اذا طبق صك الانتداب على اساس تفسير كل نقطة من نقاطه حسب مطالب اليهود . فيجب الا يكون هنالك تحديد جديد للهجرة وان يكون تقرير مقدارها ، كما هى الحالة الان ، على اساس «قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب» ، وان تتفق دائما مع حدود تلك القدرة . ويجب ألا تحدد بيوع الاراضى العربية لليهود وألا تتخذ اية اجراءات لمنع اليهود من ان يصبحوا في المستقبل اكثرية في فلسطين . ومتى تم ذلك ، يجب ان لا تمنع فلسطين من ان تصبح دولة يهودية بمعنى ان يكون لليهود فيها النصيب الاكبر في الحكومة . ولم يبد تساهل الا حول هذه النقطة ، فاليهود يقولون انهم لا يرغبون في ان يسيطر عليهم العرب ، كما انهم لا يرغبون ان يسيطروا هم على العرب ، واذن فهم مستعدون للتمسك بمبدأ «المساواة» . فلو أسس الان مجلس تشريعى واعطيت الاقلية اليهودية الحالية عددا من المراكز مساويا لعدد مراكز الاكثرية العربية ، لما طلب اليهود اكثر من هذا العدد ، مهما اصبحت النسبة بينهم وبين العرب في المستقبل

٦٥ لقد أكد لنا الشهود اليهود انه لو جرت الحكومة على هذه السياسة دون تردد او التباس وبينت بجلاء ان كل هياج غير مشروع ضد هذه السياسة سيخمد بكل عزم وحزم لجرت الامور على خير ما يرام . ولقد قالوا لنا ، او اننا استنتجنا من اقوالهم ، ان المتطرفين من العرب سيخسرون بذلك ما لهم من التأثير على الرأى العام في الحال ، فيتقدم المعتدلون الى الامام ويتعاونون مع الحكومة وتتعزز المصالح الاقتصادية المشتركة بين العرب واليهود ويضطر معظم العرب المثقفين الى القبول بتبدّد مطامحهم القومية . أما الفلاحون الذين يتوقون لان يتركوا وشأنهم كى يتمكنوا من زراعة اراضيهم بسلام واطمئنان ، فسيرحبون بانهيار هذا الهيجان الخطر الذى يكلفهم كثيرا والذى لم يشتركوا

فيه قط من اعماق قلوبهم . وبعبارة اخرى ، هم يريدون الا يتغير شيء من السياسة التى رسمها كتاب المستر رمزى مكدونالد بل ان تدعم هذه السياسة وتتقوى فالعائق الظاهرى هو عائق غير حقيقى اذ ان الروح القومية العربية في فلسطين قد ضخمتها وسائل كان يجب على الحكومة الا تسمح بها واخمادها لا يحتاج الا الى قليل من العزم

٦٦ لقد فهمنا ان وجهة النظر هذه التى يسودها التفاؤل منتشرة في انكلترا وفي غيرها من البلدان خارج فلسطين ، وليس من السهل ازالتها . ولو كان في الامكان تأييدها بالحقائق لخفت صعوبات المشكلة الى حد كبير . ولكننا قانعون ان الحقائق لا تؤيدها اذ انها مبنية في رأينا على تقديرين خاطئين . فهى تنقص من قوة الروح القومية العربية في جميع انحاء البلاد وعلى الاخص بين الشبيبة وتغالى في تقدير المساعدة التى يستطيع المعتدلون من العرب ان يؤدوها او يقدرون على تأديتها في سبيل مواصلة تنفيذ السياسة الموضوعة سنة ١٩٣١

٦٧ لسنا نود بوجه من الوجوه ان نحط من الموقف الذى وقفه المعتدلون في الماضى ، فمما يستحقون الثناء العظيم عليه ان يكونوا قد خضعوا هذا الخضوع لضغط المندوبين السامين الذين تعاقبوا على ادارة دفة البلاد ، وان يكونوا قد تعاونوا الى هذا الحد مع اليهود احيانا . فقبل وقوع هذا التفكك الاخير في الحالة كان قليل من العرب الذين تعرض عليهم عضوية هيئات او لجان مختلطة من لجان الحكومة يرفضون ذلك بحجة ان هذه الهيئات او اللجان فيها يهود او عدد من اليهود يرونه زائدا . ولا يزال للان من العرب من يشغل عضوية هيئات حكومية كالمجلس الزراعى العام ولجنة التجارة والصناعة الدائمة ولجنة المرافىء والطرق ، ولكنا علمنا ان هؤلاء العرب لا يعتبرون انهم يتعاونون مع اليهود بل انما هم يتعاونون مع الحكومة التى طلبت اليهم معاونتها والتى يرأس ممثلها الرسمى الجلسات دائما

٦٨ وفي البلديات المختلطة نجح رؤساء البلديات واعضاؤها العرب في العمل مع زملائهم اليهود في الماضى الا في اوقات الاضطرابات بالطبع فالتصادم في حيفا كان أقل ظهورا منه في أى بلد آخر ، وقد اتبعت فيها على الدوام سياسة

ترمى الى التعاون مع اليهود. والمصالح اليهودية في يافا قد نالت نصيبا عادلا من اهتمام البلدية. اما القدس التى ما فتىء يرأس بلديتها عربى، بالرغم من ان اكثرية دافعى الضرائب فيها كانوا منذ زمن من اليهود ، فالمسائل البلدية فيها لا تفصل كقاعدة مطردة على اساس عنصرى . غير ان الشعور الكامن قد برز قويا في العام الماضى من جراء المشاحنات المرة التى نشبت على أثر «الاضطرابات» وانضمام رئيس البلدية الى عضوية اللجنة العربية العليا

٦٩ أما في ميدان التجارة والاعمال فقد اشتغل أصحاب الآراء المعتدلة من العرب مع اليهود في اوقات الهدوء . فأعضاء غرفة التجارة في القدس أبدوا مقدارا من التعاون لا بأس به . الا ان زراع الاشجار الحمضية العرب واليهود يشتغل كل فريق منهم على حدته ، وهم لم ينجحوا بعد في تسوية مصالحهم المتضاربة . وقد كان هنالك بالطبع امتزاج كبير في الشؤون التجارية وامتزاج أقل منه في الناحية الاجتماعية بين الافراد حتى ان الهوة التى أحدثت بين تل ابيب ويافا سنة ١٩٢٩ قد أزيل أثرها بحيث أصبح يؤم حوانيت تل ابيب قبل اضطرابات العام الماضى عدد كبير من عرب يافا ولا سيما سيدات الطبقة الراقية منهم

٧٠ وهذه النواحى ليست مما يستهان به بحال من الاحوال ، غير ان لنا عليها ملاحظتين :

فمن الجهة الاولى ان «الاعتدال» عند العرب لم يرتفع الى مستوى السياسة بعد . فالرغبة في التعاون مع اليهود في البلديات لا تقيم الدليل مع الاسف على الرغبة في التعاون معهم على أساس قومى والاعضاء العرب الذين قديتفقون مع اليهود على اصلاح خزان للماء في احدى المدن او على تنظيم سوق او انشاء حديقة لا يستطيعون ان يتفقوا واياهم على معدل الهجرة او بيع الاراضى او تشكيل مجلس تشريعى . ومما هو حرى بالذكر ان جميع رؤساء البلديات العرب قد حضروا المؤتمر الوطنى الذى انعقد في يافا قبل ان نشبت اضطربات سنة ١٩٣٣* ومن المؤكد ان المعتدلين من سياسي العرب قدساروا جنبا الى جنب مع المتطرفين في المسائل الوطنية الكبرى

---

* أنظر الصفحة ١١٠

٧١ ومن الجهة الثانية ان الرغبة في التعاون لم تكن في دور من الادوار قوية الى درجة تستطيع معها ان تصمد أمام الازمات . فاذا ثار ثائر الشعور العنصرى وتحقق وقوع الاضطرابات ، يحين الوقت للمعتدلين ان يتشبثوا بمبدأ التعاون وان يبحثوا في المصالح المشتركة ويستعملوا نفوذهم كله لصد العاصفة . ولكنهم مهما سبق لهم ان عملوه في حياتهم الخاصة فهم لم يكونوا في يوم من الايام أقوياء لدرجة تمكنهم من حمل لواء التساهل والتوافق . فقد كانت الاضطرابات في جميع الاحوال تقطع كافة روابط التعاون ، ثم لا تعقد هذه الروابط بعد الاضطرابات الا واحدة واحدة وبمنتهى البطء . وفي الوقت الحاضر يقف كل من العنصرين ثابتا في موقفه منفصلا عن الاخر الا في بعض حالات استثنائية . فبلدية القدس ، وهى هيئة مختلطة ، متوقفة الان عن العمل تقريبا ، وقد أسست غرفة تجارية عربية مستقلة في القدس . ويافا وتل ابيب عادتا ثانية الى الاحتراب علنا ، وقد زادت الان وطأة احترابهم شدة بسبب الرصيف الجديد الذى أنشىء في تل ابيب على اثر وقوف الحركة في ميناء يافا في العام الماضى . ولا يشترى العرب الان من حوانيت اليهود قط ، وان اشتروا فأقل من القليل ، أما الاختلاط الاجتماعى فقد انعدم بالكلية . وهذه الظاهرة بارزة تمام البروز في لواء الجليل . فقبل سنة ١٩٢٩ لم تكن هنالك عداوة بين عرب هذا اللواء وبين سكانه اليهود القدماء الذين يتكلمون العربية ، أما الان فطبريا يسودها توتر خطير وفي صفد اعتزل اليهود في ما يشبه «غيتو»

٧٢ ومن الاسباب التى تجعلنا نشك في الحكمة من محاولة بناء تسوية على أساس آراء المعتدلين من العرب ان من الصعب ان تجد عربيا يعترف بأنه من المعتدلين . فقد كان المعتدلون ذوى غيرة وطنية على الدوام وكانوا كسائر العرب ، عرضة للحوادث والمؤثرات التى فعلت فعلها ، كما بينا ، في الهاب روح القومية فيهم وزيادتها بشدة . فاذا لم يكن من السهل قط فيما مضى على العربى الفخور بقوميته ان يبتعد عن مواطنيه الذين هم اكثر تحمسا منه فقد اصبح من الصعب عليه الان ان يفعل ذلك اكثر من اى وقت آخر مع العلم ان ذلك لا يرجع كله او جله الى ان عمله هذا سيكون محفوفا بخطر أشد من الخطر الذى تعرض له في السابق

٧٣ لقد توصلنا الى هذا الرأى على ضوء التجربة والاختبار، فالمتطرفون كما قلنا عند بحثنا في الحالة السائدة سنة ١٩٢٥ ، هم الذين تقدموا الصفوف في الجهاد لنيل الاستقلال القومى . أما المعتدلون فقلما ظهروا في الميدان ، ولسنا نجد سببا يمنع تاريخ النهضات القومية في ايرلندا والهند ومصر ، اذا اقتصرنا على ذكر البلاد التى كان لبريطانيا علاقة بها ، من أن يعيد نفسه في فلسطين

٧٤ ولهذه الاسباب كلها اقتنعنا مضطرين ان لا امل يرجى في الوصول الى تسوية دائمة على اساس الروح القومية العربية المعتدلة ، ولقد كان يبدو هذا الامل في الافق بعد كل أزمة من الازمات التى تعاقبت في الماضى ولكن حوادث الايام أظهرت انه ضرب من الخيال في كل حالة من الحالات

٧٥ فاذا كانت الآراء التى أفضينا بها في الفقرات السابقة قائمة على أساس متين لن يرجى للسياسة التى اقترحتها الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودى أن تجلب السلم الى فلسطين. ولسنا نشك في أن قوة الروح القومية العربية ستجمع كلها على مقاومة تنفيذ هذه السياسة سواء أكان ذلك بثورة عامة أم باضطرابات متكررة لانها ستستدعى ادخال أكبر عدد من اليهود يمكن للوطن القومى ولمؤازريه عبر البحار ان يجدوا لهم عملا فيه . وهذا يعنى ان السكان اليهود سيزدادون باستمرار اذا بقيت الاحوال سائرة على ما يرام حتى يصبحوا اكثرية على العرب وبذلك يتحقق ما يصبون اليه من وضع البلاد كلها تحت سيطرتهم . ولهذا لا مفرّ للعرب من ان يعتبروا ذلك تحويلا لفلسطين الى دولة يهودية تحويلا تدريجيا

٧٦ لقد بدا لنا احيانا ان مثل هذا التحويل كان من الممكن اجراؤه دفعة واحدة بعمل حربى، فالبريطانيون في اللغة السياسية قد افتتحوا البلاد من يد الاتراك ومن حقهم ان يفعلوا فيها ما يشاؤون ، فلو انهم تجاهلوا كل ما قدمه العرب في سبيل انتصارهم وتغاضوا عن كل تعهداتهم لهم واقاموا الحدود الجديدة دفعة واحدة وأسسوا المملكة اليهودية على الفور ، فمن المحتمل أن يكون العرب

قد أذعنوا لهم حتى الآن ولكن يتعذر جدا أن نتصور أن فلسطين يمكن تحويلها في الظروف الحاضرة الى مملكة يهودية بطريقة سلمية. نعم ان الهجرة اليهودية لا تقرها الاتفاقات الدولية فحسب ، بل تقضى بها أو تتطلبها ، واليهود يدخلون فلسطين بالرغم من ذلك كله «كحق لا كمنة» غير أن العرب والحق يقال ينظرون الى دخولهم هذا الذى تؤيده القوة بين حين وآخر ازاء مقاومتهم له كنوع من الغزو ويعدون ازدياد عددهم وتقربهم شيئا فشيئا من الاكثرية ضربا من الفتح التدريجى

٧٧ ولكنا وان كنا نرى أن مقاومة العرب للسياسة التى توصى بها الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودى أمر لا بد منه، لا نود أن نقول أن تلك المقاومة ستكون عظيمة الشأن. فمن السخف أن نفترض أن حكومة جلالتكم لا تقوى على معالجة مثل هذه الثورة البسيطة المجردة عن الوسائل الحربية الحديثة ، غير أننا نرى أنه لا بد من اقناع الرأى العام البريطانى قبل القيام بأية محاولة لاخمادها بالقوة ، ان تلك هى الوسيلة الوحيدة لاحقاق الحق في فلسطين ، ونحن نظن أن الرأى اليهودى في أنحاء العالم ، اذا أدرك كما ندرك نحن ، ان السياسة التى يدافع عنها الاشخاص الناطقون بلسان اليهود ، تقضى باستعمال القوة من حين الى حين ، فانه سيتردد ايضا في الالحاح بطلب استعمال القوة الا اذا لم تكن هنالك وسيلة أخرى لتحقيق آماله على وجه مرض. أجل ان آلات الحرب والجنود والطائرات والقنابل والمدافع كلها بريطانية ، بل يجب أن تكون كذلك اذ أن حكومة جلالتكم لا يمكنها أن تتنحى جانبا وتترك العرب واليهود يقاتل بعضهم بعضا . غير ان ذلك لا يحجب عن أعين اليهود الحقائق القاسية التى ينطوى عليها القمع . واذا امكن ان نظهر ان هنالك طريقة معقولة لحل المشكلة على وجه آخر فنحن نعتقد ان روح الصهيونية ، كما نفهمها نحن ، ستثور على استعمال القوة وبخاصة لان تلك القوة ليست قوتها الخاصة

٧٨ لقد تبين لنا اذن ان مقترحات العرب ومقترحات اليهود ، بالصيغة التى عرضت بها علينا رسميا ، لا يمكن اتخاذها اساسا لتسوية سلمية او تسوية نهائية . ولذا بحثنا مع أولئك الشهود الذين ساروا في طريق الاعتدال لايجاد حل وسط وفكرنا بالتفصيل فيما يمكن عمله في كل ناحية من النواحى لتقوية الامل بالسلام مع مراعاة صك الانتداب ، وأثبتنا نتائج تحقيقنا هذا في الباب الثانى من هذا التقرير

الباب الثاني

تنفيذ الا نتداب

الفصل السادس

الادارة

(١) فلسطين تحت الحكم التركى

١ كان الحكم التركى في فلسطين قبل الحرب العظمى حكما استبداديا مطلقا ، يغير من صبغته الى حد ما تنازل الحكومة عن سلطتها الى بعض الأسر السورية الكبرى من ذوات الاملاك في فلسطين . وكان والى بيروت هو رأس الادارة ، لان القدس لم تكن الا سنجقا مستقلا ، وكان سنجق القدس يمتد من حدود مصر الى شمال مدينة يافا تماما . أما ما بقى من القطر المعروف الان بفلسطين ، فقد كان مشمولا بولاية بيروت — اى في سنجق بيروت وسنجق عكا وسنجق البلقاء (نابلس) — وكان كل سنجق من هذه السناجق ينقسم الى عدة أقضية ، وكل قضاء يضم عددا من النواحى (اى قرية واحدة او مجموعة من القرى) ، وكان لكل وحدة من هذه الوحدات الادارية مجلس خاص وهيئة من المأمورين التنفيذيين ، كقائمقام القضاء مثلا ، المعين من قبل الحكومة التركية والمسؤول تجاه المتصرف ، او كبير المأمورين التنفيذيين في السنجق . أما متصرف القدس فقد كان على اتصال مباشر بالاستانة . وهؤلاء الموظفون التنفيذيون في الدرجات العليا كانوا يشكلون ادارة بيروقراطية تركية خاصة ، وكانت التركية لغة البلاد الرسمية

٢ أما ايرادات الولاية فكان الشطر الاكبر منها يؤلف من ضريبة الاراضى والمسقفات والجمارك والتمغة ورسوم المحاكم ، وكان قسم منها يدفع لخزينة الدولة ، وكانت تفرض على الاهالى ايضا بعض الضرائب الاخرى كضريبة الحيوانات وبدل الطريق (الدربية) والبدل النقدى (عوضا عن الخدمة العسكرية الاجبارية) ، وفي الازمنة الاخيرة فرضت ضرائب حربية خاصة على المسقفات واصحاب الرواتب وذوى المهن الحرة

٣ وكانت ضريبة العشر الضريبة الرئيسية المفروضة على الارض وهى تحسب على اساس ١٢ ١/٢ في المائة من مجموع حاصلات الارض ، وكان مقدار

الضريبة يختلف باختلاف المواسم ، فالتخمين السنوى الذى كان يجرى في الحقول أو على البيدر كان يفسح المجال لكثير من سوء الاستعمال ، ويرجع عهد نظام ضريبة العشر هذه الى القرآن الشريف . وكانت الاعشار تلزم عادة بالمزاد العلنى لبعض ذوى النفوذ من الاغنياء ممن يستطيعون تقديم ضمانة كافية «وقلما دفع الغنى نصيبه العادل من الضريبة . أما الخسارة التى كانت تلحق بايرادات الحكومة من جراء تملص الغنى من دفع ما يستحق عليه من الضريبة فكانت تعوض عن طريق زيادة الضريبة المفروضة على جيرانه الفقراء . ولم يكن يهم الحكومة التركية بعد قبولها بأعلى مزايدة عن اعشار القرية او المحلة الا ان تستوفي المبلغ المطلوب لها بتمامه ، وما يزيد على ذلك يتسرب الى جيب الملتزم ، وكان تقسيم الغنيمة بين الملتزم والملاك الغنى والمختار يؤدى بالفعل الى ايقاع طبقة الفلاحين في ضيق شديد» *وبعض هذه المنازل الفاخرة القائمة في جوار المدن الكبيرة انما هو دليل على الارباح التى كان يجنيها جابى الضرائب فى عهد الحكومة العثمانية

٤ ولقد كان الاعتراف بالهبات الدينية المعروفة بالاوقاف مظهرا بارزا من مظاهر الحكم التركى فبموجب الشريعة الاسلامية ان «الوقف هو حبس العين عن تمليكها لاحد من العباد والتصدق بالمنفعة على جهة من جهات البر التى لا تنقطع» ، ولقد اصطلح معظم الطوائف الدينية الاخرى في فلسطين على هذا النوع من الوقف

٥ وللمحاكم الشرعية صلة وثيقة بهذه الاوقاف ففى عهد الحكومة التركية صدرت قوانين مختلفة تتناول تشكيل المحاكم الشرعية وصلاحيتها والاصول التى تسير عليها تشكيلاتها الداخلية ،وقد سن هذه القوانين السلطان الذى كان هو الخليفة أيضا. وبعد أن تشكلت الحكومة الدستورية أصبحت تلك القوانين تسن من قبل الهيئة التشريعية ، وهى سلطة اسلامية . وهذه السلطة لم تكن تعترف بوجود اى قيد يقيد سلطتها التشريعية ، ولذلك كانت تعدل القوانين

---

* أنظر التقرير السنوى لسنة ١٩٢٠—٢١ ، الصفحة ٩

الشرعية بالفعل كلما تراءت لها ضرورة ذلك، كما فعلت بالقانون المتعلق بوراثة الاراضى مثلا. أما فيما يتعلق بادارة الاوقاف فقد كانت المحاكم الشرعية هى التى تسجل الحجج الوقفية وتعمل على تنفيذ شروطها في حين أن وزارة الاوقاف كانت تشرف على ادارة أملاك الوقف. وكانت وزارة العدلية في الاستانة تمارس بعض السلطات الادارية فيما يتعلق بالاصول التى تسير عليها المحاكم الشرعية وتشكيلاتها الداخلية، وكانت الاصول التى تسير عليها تلك المحاكم تقرر بقانون لا بأوامر تصدرها الوزارة ، وكانت هذه المحاكم تؤلف جزءا مهما من النظام الادارى التركى. وقد اعترف أيضا بالمحاكم الدينية للطوائف الاخرى ، وكانت هذه المحاكم تنظر في قضايا الاحوال الشخصية تمشيا مع القاعدة العثمانية القائلة باطلاق الحرية في الحكم

٦ وقد نجم عن الانقلاب الذى حدث سنة ١٩٠٨ انشاء برلمان عثمانى مؤلف من مجلس أعيان ومجلس مبعوثان . وكان المبعوثون ينتخبون من قبل الدوائر الانتخابية فيمثل كل مبعوث خمسين ألفا من العثمانيين الذكور وكان عدد المبعوثين المنتخبين من القطر المسمى الان بفلسطين ستة . اما وحدة الانتخابات الاولية فكانت الناحية وهى عبارة عن قرية يزيد عدد بيوتها على المائتين او مجموعة من القرى فيها ذلك العدد من السكان . ومما هو جدير بالذكر ان التمثيل الطائفى كان معترفا به في مجالس النواحى و «هيئة الاختيارية» اذ ان الامام وممثلى الطوائف غير الاسلامية كانوا يعتبرون بحكم مركزهم الدينى اعضاء طبيعيين في تلك المجالس والهيئات، وكان يرأس الناحية المدير الذى يعينه الوالى. أما الموظفون الاداريون لهذه المجالس القروية فكانوا يعرفون بالمخاتير وكان المخاتير ينتخبون من قبل نفس الاشخاص الذين ينتخبون هيئة الاختيارية . وقد كان لكل قرية مختار واحد ، ولكن اذا اشتملت القرية على اكثر من محلة او حى او كان فيها اكثر من طائفة واحدة تملك من البيوت العدد الذى يؤهلها لانتخاب مختار ، كان لكل محلة او طائفة مختار . وقد بقيت وظيفة المختار الى عهدنا هذا ، وهو الآن صلة الاتصال الرئيسية بين الموظفين والقرية. أما وظائف مجلس الناحية فقد كانت عبارة عن المحافظة على الامن وجباية الضرائب وضبط حسابات الدولة . وكان ينتظر من هيئة الاختيارية ان تراقب النفقات

وتوزع الضرائب وتسوى المنازعات التى تقع في القرية ، بما فيها المنازعات الطائفية ، وتخبر عن الاشخاص الذين يتوفون تاركين أملاكا ورثاؤها غائبون أو عن الارض التى تترك دون زراعة

٧ وقد أسست في عهد الحكومة التركية محكمة بداية مؤلفة من ثلاثة قضاة في كل قضاء ، ومحكمة استئناف مؤلفة من خمسة اعضاء او اكثر في كل سنجق . ولذلك كان في فلسطين ثلاث عشرة محكمة بداية وثلاث محاكم استئناف ، وكان الميل الى الاكثار من المجالس واللجان وزيادة عدد الموظفين ملحوظا . وفضلا عما سبق كان يوجد حكام صلح في المدن الرئيسية ، وهكذا كانت تعج فلسطين بمحاكم عديدة وقضاة كثيرين لم تكن رواتبهم لتتناسب قط مع المسؤوليات الملقاة على عواتقهم

٨ أما مركز الاجانب في فلسطين ابان الحكم التركى فقد كان عادة مصونا من قبل قناصل الدول التى ينتمون اليها . وكان العرب المسيحيون ايضا يستفيدون من خدمات القناصل الاجانب ، وعلى هذه الصورة كانت حقوق الاقليات محفوظة . أما الهجرة فقد كانت محرمة اسميا الا على الرعايا العثمانيين ولكن ابوابها كانت تفتح في الغالب لقاء دفع مبلغ من المال . ولم يكن في وسع الاجانب ان يسجلوا اية املاك او اراض بأسمائهم الا اذا تنازلوا عن الحماية القنصلية . ولكن مع هذا استطاع البارون أدموند دى روتشيلد ان يشرع في انشاء بعض المستعمرات اليهودية التى ادركت بعض النجاح . وقد كانت العلاقة بين سكان هذه المستعمرات وجيرانهم العرب حسنة على وجه العموم . وكانت فلسطين في الحقيقة بلادا في غاية الفقر والتأخر ، وكان لزاما عليها أن تعتمد على ما يردها من الخارج من مال ورجال في كل تقدم تود بلوغه ، على نحو ما هى عليه اليوم

٩ ومن الانصاف ان نعترف ايضا بأن الحكم التركى قبل الحرب كان على جانب عظيم من الكفاية من حيث المحافظة على القانون والنظام ، فوالى بيروت كان يحتفظ لنفسه بحق الاشراف على الامن الداخلى . وقد تكون المحاكم في ذلك العهد مفسودة بالرشوة وقد تكون سوء الامانة متغلغلة في خزينة الدولة ،

وقد تكون الطرق المستعملة لمنع الجرائم واظهارها عقيمة أو مخالفة للاراء الحديثة ، شأن علم العقوبات التركى ، ولكن المجرم لم يكن ليتوفق في اعماله ، وكانت اعمال الفساد وقطع الطرق واللصوصية تسحق بيد من حديد . وكان الشرطى التركى محترما ، مرهوب الجانب ،واذا استثنينا قليلا من الاماكن المنعزلة كان فى استطاعة المواطن العادى أن يتجول من مكان الى آخر لقضاء حاجاته المشروعة آمنا مطمئنا

١٠ وفي اثناء الحرب العظمى عاد الاستبداد العسكرى الى سابق عهده ، وحوالى نهايتها كان لدى القواد الترك ما يدعوهم الى الشك في اخلاص الرعايا الفلسطينيين ولذلك اتخذوا ضدهم اجراءات شديدة الوطأة. فعدا أحكام الاعدام التى كان يتوالى تنفيذها علنيا ، والتجنيد الشامل الذى تناول أكبر عدد ممكن من الاهلين ، جردت القرى من الحيوانات والوقود والمؤونة ، مما اضطر أصحاب الاراضى الى رهن ممتلكاتهم تلبية للطلبات التى فرضتها عليهم السلطات العسكرية . واذا دفعت السلطات شيئا ثمنا لما تأخذه فان الدفع كان يجرى بورق النقد التركى المنخفض القيمة وقد هبطت ورقة النقد التركى الى خمس قيمتها الاصلية فارتفعت اسعار الاطعمة الاساسية والسلع الاخرى ارتفاعا غير طبيعى في بلاد تعتمد دائما على ما يرد اليها من الخارج ، وعندما انسحب الاتراك من البلاد لم يقتصروا على أخذ المؤونة الزراعية وغلة البلاد ، بل أخذوا معهم السجلات والارصدة النقدية وموظفى الحكومة الرئيسيين

١١ ومما لا شك فيه ان الجيوش البريطانية رحب بها في سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ بصفتها منقذة للبلاد من تلك الحالة التى سادت فيها الفوضى والضيق . ومما لا ريب فيه ايضا ان موقف العرب في فلسطين ، السلبى منه والايجابى ، ساعد على فوز هذه الجيوش

(٢) ادارة بلاد العدو المحتلة : ١٩١٨—١٩٢٠

١٢ ان القاعدة التى تتبع عادة في ادارة البلاد التى تحتلها الجيوش العسكرية هى المحافظة على الحالة الراهنة وتجنب احداث اى تغيير جوهرى

في قوانين البلاد او في طريقة تطبيقها ، والسير في الامور بأقل ما يمكن من الازعاج للاهلين ، ريثما تقوم في البلاد حكومة دائمة . وفترة الانتقال هذه تكون عادة قصيرة الامد

«تنتقل ادارة البلاد المالية (في بلاد العدو المحتلة) الى أيدى المحتل ، ولكن التشاريع المالية بأجمعها تظل سارية المفعول . واذا كان المحتل يجمع الضرائب والعوائد والمكوس المستحقة للدولة فهو بالتالى مكلف بالانفاق على ادارة البلاد المحتلة الى نفس الحد الذى كانت الحكومة الوطنية السابقة مكلفة به . ويجب ان تجبى الاموال بقدر الامكان وفقا للانظمة الموجودة وعلى اساس التخمين المعمول به ، ويحق للمحتل ان يخصص لمنفعة الجيش كل رصيد يتبقى من الاموال بعد دفع هذه النفقات . ولا يجوز للمحتل ان يستعمل الضرائب المحلية الا للمقاصد التى جبيت من أجلها»*

ثم ان كتاب القوانين العسكرية يوضح ايضا الاصول التى يجب على المحتل ان يسير بموجبها في بلاد العدو التى يحتلها:—

«ولا يجوز للمحتل بعد ذلك ان يعمل على تنفيذ ارادته غير مقيد بشىء وان يغير شكل الحكومة الراهن قالبا الدستور والتشاريع المحلية رأسا على عقب ومتجاهلا حقوق السكان»**

١٣ كانت الادارة في فلسطين عبارة عن هيئة عسكرية تعمل تحت ادارة مدير عام يتلقى أوامره من القائد الاعلى (الجنرال اللنبى) بواسطة القائد العام. وكان في البلاد ثلاثة عشر حاكما عسكريا في الالوية ثم خفض عدد هؤلاء الى عشرة في سنة ١٩١٩ يساعدهم ٥٩ ضابطا عسكريا . واستفيد من خدمة من تبقى من الموظفين الاتراك الثانويين ولكن معظم الموظفين الذين استخدموا كان العمل الادارى جديدا عليهم . وهكذا اضطرت الادارة لان تسير في عملها محرومة بحكم الضرورة ، الشىء الكثير من التسهيلات التى تعتبر عادة من الامور اللازمة . وقد زاد في الصعوبات التى واجهتها التغيير المتوالى الذى كان يحدث في الموظفين وقلة عددهم

---

* أنظر كتاب القوانين العسكرية الفصل ١٤ الفقرة ٣٦٩

** أنظر كتاب القوانين العسكرية الفصل ١٤ الفقرة ٣٥٤

١٤ لم يكن الواجب الملقى على عاتق هؤلاء الضباط العسكريين بالواجب السهل . فعدا اتخاذ التدابير اللازمة لاقرار الامن العام ، كان عليهم أن يؤلفوا هيئة قضائية وان يجمعوا الايرادات . وقد اظهرت التحقيقات التى أجريت حول ملكية الاراضى ان حالة الملكية في اضطراب عام . ولذلك كان اول عمل قامت به ادارة بلاد العدو المحتلة سنة ١٩١٨ ايقاف معاملات الاراضى واغلاق دوائر الطابو . وقد ألغت تلك الادارة عددا من الضرائب المزعجة

١٥ وبسبب ما كان الشعب عليه من الفقر ، وجد من الضرورى اعطاء قروض زراعية بسخاء ، وكان للبنك الزراعى العثمانى ثلاثة عشر فرعا تعمل في فلسطين عند احتلال البلاد ، غير ان النقود والسجلات كانت قد نقلت منها قبل الاحتلال البريطانى ، فأدركت الادارة العسكرية حالا ضرورة احداث نظام سخىّ للقروض تحسينا لاحوال الزراعة ، وتوصلت سنة ١٩١٩ الى عقد اتفاق مع شركة البنك الانكليزى المصرى المحدودة — المدمجة الان ببنك باركليس (للممتلكات والمستعمرات وما وراء البحار) — قبل البنك بموجبه ان يعطى بواسطة الادارة عند الحاجة قروضا للمزارعين تبلغ قيمتها نصف مليون جنيه

١٦ ثم شكلت في البلاد الدوائر الاعتيادية ، اى دوائر المالية والشؤون العامة (ومن ضمنها البوليس) والتجارة والعدلية والصحة العامة ، واستنفدت الميزانية سنة ١٩١٩—١٩٢٠ كافة الايرادات البالغ مقدارها ٧٣٥،٢٠٠ جنيه، وقد روعيت قاعدة الحاجة القصوى في تقدير النفقات فكان يتوقع ان تبلغ نفقات الادارة العامة ١٧٨،٢٠٠ جنيه ، والبوليس والسجون ١٢٨،٤٠٠ جنيه ، والصحة العامة ٩٠،٥٠٠ جنيه ، والاشغال العامة ٨٥،٧٥٠ جنيها. غير أنه لم يكن في الامكان تخصيص اكثر من ٤٦،٠٠٠ جنيه للمعارف ، و ١٦،٥٠٠ جنيه للزراعة . وقد طالت مدة الاحتلال فوق ما يجب أن تطول ، دون أن يبتّ في مستقبل البلاد السياسى والاقتصادى واضطرت الادارة رغم ضيق ذات

اليد الى الاضطلاع بجميع الاعمال التى تقوم بها الحكومة في زمن السلم ، وظلت الحاجة ماسة الى استمرار العمل بالنظام التركى ، وكانت الادارة تستمد الكتبة والمستخدمين اليدويين من اهل البلاد . أما الكتبة فكانوا يؤخذون غالبا من العرب المسيحيين الذين تلقوا دراستهم بواسطة الارساليات المختلفة

١٧ وبالرغم من ذلك شرع في القيام بالخدمات الاجتماعية وخصص الاعتماد اللازم لمصلحة البيطرة لاستئصال أدواء الماشية التى كانت متفشية في ذلك الحين وكان ملاك هذه المصلحة مؤلفا من احد موظفى دائرة البيطرة للجيش وخمسة من المفتشين البيطريين ، ثم أنشئت مراكز للحجر الصحى ومستشفيات بيطرية

١٨ وكانت نفقات الاشغال العامة منحصرة في صيانة الابنية والطرق الضرورية ، وقد اقتصر الامر على صيانة الطرق الرئيسية فقط ريثما يبت في أمر الصلح . ولم يكن في الامكان اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعمار البلاد عن طريق الرى أو بواسطة تعبيد طرق جديدة مما يعتبر ضروريا في الاحوال العادية وجالبا للربح في بعض الحالات. أما تحسين موارد المياه في المدن والقرى وأمر المحافظة عليها فلم يكونا من الامور التى تقبل التأجيل. فان عدم وجود مجار عمومية بالمرة في القدس مثلا كان مصدرا للقلق الكبير وقد استلزمت الضرورة تحديد مقدار المياه الموردة للسكان

١٩ وقد اقتصرت نفقات المعارف على السير في المدارس التى أسسها الاتراك قبل الحرب تحت ادارة اكثر كفاية من سابقتها وعهد بأدارة هذه المدارس الى لجان المعارف المحلية وكان الاتراك قد نهبوا ابان الحرب كثيرا من مدارس الارساليات ، بما في ذلك بعض المدارس الطائفية الفنية التى كانت تديرها طوائف الرهبنة الكاثوليكية

٢٠ وقد استلزمت الحالة انفاق ٦٤،٧٠٠ جنيه على بعض اعمال الاسعاف الخاصة لتلافي الاحوال غير الطبيعية التى أنتجتها الحرب . فقد جاء في احد التقارير «ان كثيرا من المنفيين لم يعودوا والقرى التى دمرتها الحرب لا تزال على حالتها من الدمار والبلاد يسودها شعور عام من عدم الاطمئنان الى مستقبل

ملكية الاراضى» . وقد وجد من الضرورى تحديد أسعار الحاجيات الرئيسية. أما القدس فقد كان سدس سكانها في حاجة الى الاسعاف وكان من جراء انسحاب جمعية الصليب الاحمر الاميركية ، وجمعيةالاسعافالسورية—الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الخيرية ، ان وقع على عاتق الادارة سنة ١٩١٩ عبء الاضطلاع بالاعمال التى كانت تقوم بها تلك الجمعيات الخيرية خير قيام ، أما «جمعية الاسعاف الاميركية في الشرق الادنى» فقد ظلت تواصل اعمالها

٢١ ثم أعيد تنظيم البوليس الذى أنقص عدد رجاله من ١٢٧٣ الى ١١١٠ رجلا من جميع الرتب ، وقد لوحظ في ذلك الوقت ان هذه القوة ما زالت كبيرة نسبيا خصوصا في زمن الاحتلال العسكرى . ولكن طبيعة البلاد الخاصة وقلة القوى العسكرية التى كانت تحت تصرف السلطات واحتمال وقوع اضطرابات وطنية او دينية في ذلك الزمن المحاط بالغموض كانت من العوامل التى لا يمكن التغاضى عنها . وبذلت المساعى لتحسين نوع البوليس النظامى واحياء الاساليب الشرقية القديمة من حيث جعل السلطات المحلية مسؤولة عن المراقبة والحراسة بقدر الامكان مع الاحتفاظ بقوة احتياطية صغيرة حسنة التمرين احتياطا للطوارىء . وقد دلت اضطرابات القدس التى نشبت سنة ١٩٢٠ على أن قوة البوليس لم تكن كافية بالفعل

٢٢ ثم نظمت دائرة للصحة العامة ووجهت النفقات المخصصة لها الى مكافحة الملاريا واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الصحة العامة على وجه العموم . وقد كان من ضمن هذه التدابير تفتيش كل مدينة وقرية في البلاد وانشاء التنظيمات الصحية فيها وكان معظم النفقات يدفع من الاموال المحلية

٢٣ وبالرغم من هذه الصعوبات جرى تقدم محسوس في الاحوال العامة ظهرت آثاره في زيادة عدد السكان والماشية واتساع مساحة الاراضى المزروعة فقد بلغ عدد السكان في ٣١ آذار سنة ١٩١٩ كما يلى بوجه التقريب:—

مسلم	٥١٥،٠٠٠
يهودى	٦٥،٣٠٠
مسيحى	٦٢،٥٠٠
آخرون	٥،٠٥٠
	٦٤٧،٨٥٠

وقدرت ضريبة تعداد الحيوانات في تلك السنة بنحو ٢١،٣٥٠ جنيها ، يقابلها ٥٧٠٠ جنيه في السنة السابقة ، وقدرت ايرادات الجمارك بنحو ١١٠،٥٠٠ جنيه ، يقابلها ٣٠،٦٠٠ جنيه في السنة السابقة ، وخصص من مبلغ ٢٢٤،٨٣٥ جنيها الذى قدرت به الاعشار ١٠٣،٠٠٠ جنيه لتسديد الدين العثمانى ، و ٢١،٢٣٥ جنيها للاوقاف ، وبنيت ضريبة الاراضى والمسقفات على أساس التخمين الذى كانت الحكومة التركية قد أجرته قبل ذلك بنحو خمسين عاما

٢٤ أما المظاهر البارزة في الادارة العسكرية فقدكانت اولا الحكم المباشر الذى كان يديره ضباط بريطانيون وان كان قد عين سبعة عشر «ضابطا سوريا» في سنة ١٩١٩ ، وثانيا احلال المطالب التى تقدمت بها الهيئات الدينية الى الادارة محلها اللائق من الاعتبار فقد ظلت المحاكم الشرعية تواصل اعمالها . وكان يعين قضاتها الموظف القضائى الاعلى في الادارة بعد استشارة لجنة مكونة من الاعضاء المسلمين لمحكمة الاستئناف ومفتش المحاكم الشرعية. وقد سدت كافة احتياجات الاوقاف ، وعهد بادارة صناديق الاوقاف الى مجلس أوقاف يرأسه مدير عام للاوقاف بدلا من وزارة الاوقاف السابقة في الاستانة وكان يحضر جميع جلسات هذا المجلس ضابط بريطانى ، كما كانت الادارة تراقب حساباته ، وثالثا السير على النظام التركى ، فقد كان المختار هو الموظف الذى يصل بين سكان القرى وحكام الالوية. وقد شجعت اللجان المختلفة التى شكلت ابان الحكم التركى على مواصلة أعمالها حيثما أمكن ذلك

٢٥ ولقد سار هذا الحكم المؤقت الذى اتبعته السلطات العسكرية سيرا حسنا بوجه الاجمال . ومع ذلك كان ثمة عامل مزعج واحد هو الزيارة التى قامت بها اللجنة الصهيونية والموقف الذى اتخذته . ان تصريح بلفور لم يسترع

عند صدوره الانتباه الذى كان ينتظر ان يسترعيه في فلسطين . فالحرب كانت لا تزال قائمة والمستقبل غامضا ولم ينتبه العرب الى حقيقة الموقف الا حين وصلت الى فلسطين لجنة خولتها الحكومة البريطانية حق السفر والاستقصاء عن امكان تأسيس وطن قومى في فلسطين ، وتقديم تقرير بذلك ، وعهدت اليها «ان تساعد في ايجاد صلات صداقة مع العرب والجماعات الاخرى غير اليهودية» ولم يتخذ عندئذ اى تدبير لتمثيل الجانب العربى في القضية . ومما لا شك فيه ان التحمس للقضية الصهيونية أدى الى اهمال عواطف الشعوب الاخرى في فلسطين في وقت كانت الحال فيه أحوج ما تكون الى اللباقة والتبصر. وما بذله الدكتور وايزمن من المساعى فيما بعد لازالة الشبهات لم يجد نفعا . وكثير من المطالب التى قدمها اليهود أثارت الضغائن اذ ألحوا بوجوب اشتراكهم في الادارة العسكرية في الحال وطلبوا تشكيل لجنة للاراضى تشتمل على خبراء تعينهم الجمعية اليهودية «للتثبت من مرافق فلسطين الطبيعية» وادعى ان تصريح بلفور يخول يهود يافا الحق في ان يقيموا لهم مستودعات خاصة لخزن البضائع ، وان بنك أنكلو—فلسطين ، وهو شركة يهودية ، هو الذى يجب أن يتولى اقراض مزارعى العرب ما يحتاجون اليه من القروض ، وطلبوا ان يعهد اليهم باختيار رجال البوليس من اليهود وان يدفعوا لهم رواتب فوق ما يتقاضونه من الادارة. وطلبوا ان تكون لهم قوة عسكرية للدفاع ، وشرعوا في تدريب القوة ، وطالبوا بالاعتراف باللغة العبرية كلغة رسمية . وقد حدث كل هذا في عهد الحكومة العسكرية التى مدد أجلها ، والتى كانت الغاية منها «ادارة دفة الامور» موقتا والمحافظة على «الحالة الراهنة»

٢٦ وكان يوجد في هذه المرحلة الاولى نظام قضائى يهودى مستقل ، منشأه محاكم التسوية الصلحية، وهى محاكم يهودية قديمة تسير على قاعدة التحكيم. وقد آثرت الهيئة الاميركية الصهيونية الطبية ان تقوم بأعمالها الفائقة مستقلة عن الادارة وظهر جليا ان اليهود قد كونوا لانفسهم دائرة استخبارات قوية جدا قلما استطاعت الادارة ان تكتم اسرارها عنها (كما هى الحالة الان بالفعل) ، وحين حدثت الاضطرابات في عيد الفصح سنة ١٩٢٠ ، جاهر الصهيونيون بموقفهم

العدائى من الادارة . وقد حدث كل هذا في حين كا نينظر في أمر الانتداب على فلسطين

٢٧ ومن الحوادث المؤسفة التى نتجت عن هذه الحالة ان بعض موظفى الخدمة العامة في فلسطين لم يقفوا موقف الحياد التام من النزعات الدينية والخصومات السياسية كما هى الحال في المملكة المتحدة او في الهند ، ولكنهم وجدوا انفسهم في بعض الاحوال مرغمين على اتخاذ موقف التحزب ليمثلوا القضية العربية اذ لم يكن في ذلك الحين اى شخص آخر يستطيع ان يمثل قضية العرب في حين أن اللجنة الصهيونية كانت تجوب البلاد طولا وعرضا

٢٨ ولقد اعتبر العرب انه غدر بهم ، كما ذكرنا آنفا ، واعتبر اليهود الادارة العسكرية سنة ١٩٢٠ ادارة لا صهيونية وربما لا يهودية ايضا ، وربما كانت مخاوف العرب ومطامح اليهود مبالغا فيها على السواء ، ولكن الخلاف الذى كان مقدرا له في المستقبل ان يجعل من كل عمل ادارى مشكلة سياسية كان قد بدأ في الظهور

٢٩ وقد كان في امكان لهيب البغضاء العنصرية الذى اندلع في عيد الفصح في المدينة المقدسة سنة ١٩٢٠ ان يوجه الانتباه الى البركان المضطرم تحت الرماد ، فقد أقام ذلك اللهيب دليلا قاطعا على ان تعاون الشعبين على ادارة البلاد أمر يصعب تحقيقه قبل مضى عدد لا يستهان به من السنين . وكان في وسعه ان يشير الى ضرورة وجود حكم بريطانى حازم في البلاد يقوم على تنفيذه موظفون بريطانيون مجردون عن التحيز في أهدافهم وصلاتهم ، يفرضون احترام القانون والنظام فرضا

الادارة المدنية : ١٩٢٠—١٩٣٦

٣٠ شهدت الادارة العسكرية خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من اجلها الطويل الامد نشوب الاضطرابات الاولى التى كانت مع الاسف مقدمة لعدة اضطرابات . وقد كانت خليفة تلك الادارة التى ورثت عنها هذا الارث ، لا تزال حين استلامها زمام الامور مغلولة اليدين من جراء ما كان يحيق

بمستقبل فلسطين من ابهام تام . فمرسوم دستور فلسطين الذى يقرر تشكيل الحكومة وتنظيمها لم يصدر الا سنة ١٩٢٢ ، اى بعد تأسيسها بعامين . وفي غضون هذه المدة كان صك الانتداب قيد الوضع ، فقررت الادارة الجديدة أن تسبق الحوادث وتتخذ المبادىء التى كان مقدرا لها ان تعلن فيما بعد . واستدعت الحاجة حينئذ وضع هيكل جديد للحكومة ووجد من الضرورى سن تشاريع وأنظمة جديدة ، وأعلن آنئذ «أنه عندما ينتهى العمل التمهيدى ويصبح في الامكان انتخاب الفلسطينيين الحائزين المؤهلات اللازمة، ويتسنى تدريب هؤلاء الموظفين على العمل الادارى ، ينوى تخفيض عدد الموظفين البريطانيين وزيادة عدد الموظفين الفلسطينيين» وقد بدأت هذه العملية بادخال نظام الحكم الجديد. وكان يرجى افساح المجال لتدريب الفلسطينيين على الحكم الذاتى وانماء روح التعاون الفعال بين الشعبين. أما من جهة النقطة الاخيرة فقد اعترف الآن بصراحة أن هذه السياسة قد باءت بالخيبة التامة، فقد قيل أنه «من الصعوبة بمكان أن يشتغل الموظف العربى تحت رئاسة يهودى أو أن يشتغل الموظف اليهودى تحت رئاسة عربى»

٣١ وقد خول المندوب السامى بمساعدة مجلس تنفيذى سلطة اصدار القوانين بعد استشارة مجلس استشارى كان في ذلك الحين مكونا من عشرة موظفين وعشرة اعضاء معينين ، أربعة منهم مسلمون وثلاثة مسيحيون وثلاثة يهود. وكان هنالك فيض من التشريع ، اذ أن عدد القوانين التى صدرت في السنة الاولى لم يقل عن ٣٨ قانونا ، واستباقا لما سيكون عليه صك الانتداب، اعترف بثلاث لغات رسمية ، فكانت مشاريع القوانين المعدة لعرضها على المجلس توزع مقدما على الاعضاء مكتوبة باللغات الانكليزية والعربية والعبرية . وكانت المباحثات تجرى بواسطة مترجمين من العرب واليهود . وفي السنة التالية صادق المجلس الاستشارى خلال ثمانى جلسات على ستة وعشرين قانونا وستة قوانين معدلة وقد جاء في تقرير اللجنة المالية التى رأسها السر صموئيل أودونل سنة ١٩٣١ :

«ان حالة التشاريع نفسها لا تبعد كثيرا عن الفوضى فقسم منها موجود في عدد كبير من القوانين وقسم آخر موجود في القوانين العثمانية التى نقحت او استبدلت الى حد لا يسهل دائما تعيينه بواسطة القوانين»

٣٢ وفي سنة ١٩٢٣ ، بعد ان فشلت محاولة تأسيس مجلس تشريعى عدل مرسوم الدستور ، فخول المندوب السامى حق تعيين مجلس استشارى يوافق عليه وزير المستعمرات . والمجلس الاستشارى في الوقت الحاضر يقتصر على اعضاء من الموظفين فقط ، وهو يتألف من السكرتير العام والنائب العام ومدير المالية وعشرة من رؤساء الدوائر ومستشار الرى وثلاثة من حكام الالوية . وتدل الشهادات التى سمعناها على ان هذا المجلس يستعمل في الاحرى لاعطاء الموافقة الصورية على التشاريع أكثر مما يستعمل للاستنارة برأيه أو مباحثته

٣٣ وقد احتاج نمو الادارة المدنية بطبيعة الحال الى مدة من الزمن ، ففى سنة ١٩٢٥ غير اللقبان اللذان كانا يطلقان قديما على حاكم اللواء ومساعد حاكم اللواء. واحتفظ بهذين المنصبين للموظفين البريطانيين ، بحق كما نظن ، بالرغم من أن العرب انتقدوا ذلك . أما العنصر العسكرى فقد حل محله تدريجيا موظفون من الخدمة المدنية لوزارة المستعمرات ، وخفض عدد الالوية العشرة سنة ١٩٢٠ الى سبعة ثم الى أربعة واخيرا الى ثلاثة—وهى اللواء الشمالى واللواء الجنوبى ولواء القدس ويوجد الآن ثلاثة حكام للالوية واثنا عشر مساعدا لحكام الالوية وسبعة وثلاثون قائمقاما، وجميع القائمقامين فلسطينيون. وهكذا الامر في الدوائر الاخرى ، فبينا يكون رئيس الدائرة وبعض كبار الموظفين بريطانيين ، يكون أكثر مرؤوسيهم في المركز او في الالوية من الفلسطينيين ما عدا الخبراء

٣٤ ولقد ادهشتنا كثيرا الشهادات المجمع عليها بشأن هؤلاء الموظفين الفلسطينيين ، فقد أخبرنا أنهم يقومون بأعمالهم حق القيام في الاوقات العادية أما في أوقات الاضطراب فلا يعتمد عليهم

«ومن الامور التى تزيد وضوحا يوما عن يوم ، ان كلا من الموظفين العرب واليهود يضع اخلاصه لشعبه قبل الاخلاص للحكومة»

«وبالنظر لوجود عدم الثقة المتبادلة الناتجة عن الفوارق العنصرية والسياسية كان من الامور الاساسية تعيين عدد كاف من مساعدى حكام الالوية البريطانيين ليطلعوا على ما يجرى في فلسطين ويحيطوا علما به ويتولوه بالارشاد»

«واذا عهد الى موظف عربى او يهودى بمسؤولية بلد مختلط السكان فان الاتصال بينه وبين الفئة التى لا ينتسب اليها يبوء بالفشل التام»

«ويتعذر الحصول على معلومات موثوق بها من العرب عند وقوع الطوارىء أو من اليهود حينما تكون المعلومات مضادة لمصالحهم القومية . وفوق كل ذلك ينضب معين الاخبار في الاوقات الحرجة»

«والقائمقامون الفلسطينيون يحسنون عملهم الى درجة معتدلة ويخلصون له بقدر ما لديهم من مؤهلات ولكن الشعور العنصرى هو المتغلب عليهم دائما»

وفي وسعنا ان نأتى بعدد كبير من مثل هذه الاقتباسات وقد اشرنا في مكان آخر من هذا التقرير الى المذكرتين اللتين وقع عليهما الموظفون العرب*

٣٥ ان تطور الادارة الفلسطينية ونشوءها منذ ان أشرف عليها مندوب سام مدنى في تموز سنة ١٩٢٠ كان لا مفر له في تلك الظروف من ان يسير سيرا بديهيا دون الاستنارة بآراء الخبراء وقد ظلت هذه حاله حتى السنوات الاخيرة . ومما قاله احد الشهود في هذا الصدد :

«من المهم ان نذكر كيف نمت هذه الادارة في فلسطين ، فقد بدأت من جماعة من محض الهواة تقودهم جماعة أخرى من الهواة ، ولم يكن بينهم من سبق له أن اشتغل في الادارة . . . فكان أعمى يقود أعمى وهذا ما ذاقت البلاد منه الامرين طيلة سنوات عديدة»

وبعد ان بذلت الادارة البريطانية جهدها في اختيار أحسن ما يمكنها اختياره من الرجال والاسراع في ايجاد هيئة من الموظفين ، كان عليها ان تنقذ البلاد من العسر ، وتسير بها في مدارج اليسر والعمران . وهذا واجب يتطلب في جميع الاحوال أقصى حد من الجهود، ولكن الادارة كان لزاما عليها ايضا ان تنفذ سياسة الانتداب أى تأسيس وتنمية وطن قومى يهودى دون الحاق ضرر بمصالح السكان الاصليين. وقد ألحّ اليهود باستمرار وشدة في وجوب التبكير في اجراء الاشغال العامة ، ان لم يكن القيام بها فورا، واتخاذ الوسائل الاخرى التى من شأنها تسهيل نمو وطنهم ، واستلزم ذلك سن تشاريع عديدة وتهيئة عدة قوانين أسفر الاختبار عن وجوب تعديلها فيما بعد. واستوجب الامر أيضا ضبط المهاجرة والاسراع في

---

* أنظر الصفحة ١٣٠ والملحق الثانى

تسجيل الاراضى وتسوية ملكيتها والعمل على تشجيع عدد من الصناعات الجديدة المتنوعة وزيادة قوى الدفاع والبوليس . وفي اثناء هذه المدة وقعت اضطرابات خطيرة على فترات قصيرة الامد أدت الى الرجوع بالبلاد القهقرى ، وأثارت الضغائن بين العرب واليهود ، الامر الذى زاد في صعوبات الادارة

وفي الحقيقة كانت حكومة البلاد مضطرة منذ البدء ان تعمل تحت ضغط شديد ولم تكن لديها فرصة للتفكير الهادىء قط

٣٦ ان الموظف الادارى الاعلى في الحكومة هو السكرتير العام ودائرته تشرف على اعمال بقية الدوائر ، والنائب العام هو المشاور القانونى للحكومة ، ومدير المالية هو الموكل بمسائل المالية والحسابات ، وهؤلاء الموظفون الثلاثة هم اعضاء في المجلس التنفيذى . ولقد كان يوجد في البدء سكرتير مالى ولكن هذا المركز ألغى ، وباتساع اعمال الحكومة الاخرى وايجاد دوائر خاصة اتسعت دائرة السكرتيرية اتساعا كبيرا ، وان ظل يرأسها موظف واحد هو واسطة الاتصال بالمندوب السامى . وتشتمل دائرة السكرتارية الآن على مساعد للسكرتير العام وتسعة سكرتيرين مساعدين — سبعة بريطانيين وواحد يهودى وآخر عربى ورئيس كتبة

٣٧ انه لمن المستحسن جدا ، كما ألمعت اليه اللجنة المالية ، ان يكون جميع السكرتيرين المساعدين ممن سبقت لهم خبرة في الاعمال الادارية :

«فما لم تتوفر هذه الخبرة في موظفى أية سكرتارية ، فانها تجنح الى أن تصبح في حالة عزلة لا اتصال لها بحقائق الادارة ولا تشعر مع الموظفين في الالوية اذ انها لا تستطيع ان تدرك ما يحيط بهم من الصعوبات»

وهذا النقص لا يزال موجودا حتى الآن ، فقد قيل لنا «أنه على حد ما تعيه الذاكرة لم يسبق لموظف من موظفى السكرتارية ان كان في الالوية» ووصلت الينا شكاوى عديدة ضد الاسراف في المركزية فكل أمر يصدر في اللواء ، في الاحوال الحاضرة يستأنف أو يحتج عليه الى المندوب السامى . وقد يثير حادث طفيف شغبا ولو كان لا يخرج عن تطبيق القانون على أحد المعتدين ، ولذلك كان لمقر الرئاسة رغبة طبيعية في أن يستشار قبل القيام بأى عمل

٣٨ وقد تلقينا بعض الشكاوى عما يقع من التأخير في معالجة الطلبات الموجهة الى الحكومة فيما يتعلق بتتميم الاتفاقات وتقديم المساعدة المالية لتعبيد الطرق والقرارات المختصة ببيع الاراضى ومد التلفونات وما أشبه ذلك . ويظهر لنا أن النظام الحالى الذى يقضى بجعل موظف واحد (أى السكرتير العام) الذى قد لا تكون له خبرة سابقة بالبلاد ، واسطة الاتصال الوحيدة بالمندوب السامى ، هو نظام غير مرض ، سواء أكان ذلك من وجهة نظر الجمهور ام رؤساء الدوائر المختلفة ام الموظفين الذين يخدمون في الالوية

٣٩ ويوجد في القدس عدد كبير من الدوائر التى تشرف عليها السكرتارية ولكنها بعيدة عنها كدوائر الزراعة ، والآثار القديمة ، والمعارف ، والجمارك والمكوس ، والصحة ، والاراضى والمساحة ، والغابات ، وجمعيات التعاون ، والمهاجرة والاحصاء ، والاشغال العامة . وسنبحث في فصول تالية عن أعمال بعض هذه الدوائر . ويتراءى لنا أن صلة هذه الدوائر بادارة اللواء ليست متينة كما يجب ان تكون ، مثال ذلك انه لم يسبق ان طلب الى حكام الالوية ، او الى القائمقامين بواسطتهم ، ان يزودوا تلك الدوائر بالمعلومات عن العدد الذى يمكن مجيئه من المهاجرين ، او عن عدد العمال العاطلين ، او عن التوسع في اعمال الرى وما شاكل ذلك . وقد أنشئت بعض هذه الدوائر كدائرة الزراعة ودائرة التحسين والعمران ودائرة جمعيات التعاون مثلا ، بناء على توصية السر جون هوب سمبسون تنفيذا «لسياسة عملية في تحسين الزراعة ، هدفها حشد السكان في الاراضى والتوسع في الزراعة الكثيفة من قبل العرب واليهود معا» وقد وسعت هذه الدوائر على ما يظهر على حساب ادارة الالوية الاعتيادية . وهنا نقتبس الفقرة التالية من افادة احد الشهود:—

«يظهر ان الاتجاه الادارى في فلسطين ينصرف الان برمته الى حصر الحكومة في دوائر مستقلة تقوم الى جانبها ادارة للالوية ، ليس من السهل جعلها مسيطرة على تلك الدوائر . ويميل رؤساء الدوائر الى العمل من تلقاء انفسهم دون الاستنارة برأى حكام الالوية»

وقال شاهد آخر :

«من رأيي ان هذه الادارة قد غولى في مركزيتها وفي حصر اعمال الدوائر في الدوائر ذاتها فتحويلها الى شكل أبسط من الحكم، أفيد وأنجع وأقرب للافهام وأقل

نفقة وقد حشدت السكرتارية عددا كبيرا من الموظفين بحيث اصبح كل موظف ادارى مضطرا الى التزام مكتبه ليجيب على الاسئلة التى توجه اليه . وهذا الطلب المتواصل على الشروح والاوراق لا يشجع القيام بجولات في البلاد بغية التعرف على الشعب بمعنى الكلمة وتفهم مشاكله واتعابه»

وقد ورد في احدى الشهادات :

«وهناك زجوع متواصل الى الحكومة المركزية حول تافه المسائل وتدخل مستمر فيما يجب ان يترك أمر البت فيه للموظف المحلى . اما روح الابتكار والاقدام والاقبال على الاضطلاع بالمسؤولية فتتلاشى من يوم الى آخر»

٤٠ والذى يظهر ان عدد موظفى السكرتارية وموظفى الدوائر في القدس يفوق الحد اللازم ولكن الظروف التى يقوم فيها المندوب السامى بأعباء منصبه ، ظروف شاذة ، اذ أن زعماء الصهيونية وأعضاء البرلمان ولجنة الانتدابات الدائمة يبدون اهتماما كبيرا بتفاصيل الادارة. فلا بد من ايضاح الاجراءات المتخذة والدفاع عن السياسة المتبعة ، بين الفينة والفينة ، على مدار السنة. ولكن لو أولى موظفو اللواء الثقة لكان في الوسع توسيع نطاق الاستفادة التى تجنى من المراجع الطبيعية ألا وهى حكام الالوية ومرؤوسيهم . وينطبق هذا بصورة خاصة على جميع القضايا المتعلقة بالاراضى وعلى دوائر الزراعة وجمعيات التعاون وتسجيل الاراضى

٤١ ان المختار هو الصلة الوحيدة التى تصل الان بين موظف الحكومة والفلاحين ، والمختار ينتخب انتخابا حسب الاصول التى كانت متبعة في عهد الحكومة العثمانية ويولى القرية من اخلاصه أكثر مما يولى الحكومة. ومع أن راتبه قد تضاعف فان أعماله من جهة جباية الضرائب أو اعطاء المعلومات لا تزال غير مرضية. والمختار يكون عادة رجلا أميا «وهو يستخدم أى شخص يستطيع أن يقرأ ويكتب في قريته ليساعده في كتابة أوراقه» أما في أوقات التوتر السياسى فهو اما ان يتوقف عن العمل او ان يبدى تحزبا فعليا ، وقد جاء في التقرير الذى صدر عن اضطرابات سنة ١٩٢١ العبارة التالية :

«على اننا مع ذلك استدعينا مختارى جميع القرى الذين وجهت اليهم أقل تهمة من التهم المعينة كالقول مثلا بان أحد سكان قريتهم رؤى بين الهاجمين . ومن رأينا انهم اقترفوا جميعا شهادة الزور بأنفة وتصميم»

ومن أشد العقبات التى تقف في سبيل توطيد النظام صعوبة الحصول على الاخباريات قبل وقوع الحوادث او على البينات بعد وقوعها واذا كنا نوصى بتبديل موظف القرية المتواضع هذا فاننا نقول انه يجب ان لا يكون ثمة ادنى تردد في الاستغناء عن خدمات الموظفين الذين هم أعلى منه رتبة ، اذا كان اخلاصهم وعدم تحيزهم موضع الريبة

٤٢ لقد شكا اليهود ان كثيرا من الموظفين أظهروا شعورهم مع العرب وانه وان كان أولئك الموظفون لا يكرهون الانتداب فهم لا يفهمونه ولا يدركون الواجبات التى يفرضها عليهم . وقد أيدت بعض الجهات الاخرى هذه الشهادة

فقد قال احد الشهود :

«لقد كان من الصعب جدا الحصول على اخباريات لان شعور جميع الموظفين العرب وكثير من الموظفين البريطانيين كان شديد المقاومة للصهيونية ، وشديد العطف على قضية العرب . ولكننى لا اعرف حادثة أمسك فيها الموظفون البريطانيون عن اعطاء المعلومات التى يترتب عليهم اعطاؤها . اما القائمقامون العرب فقصتهم تختلف بالمرة اذ ان عددا منهم ساعد كثيرا من الثوار مساعدة فعلية وحذرهم»

وقال لنا أحد الشهود اليهود :

«الحقيقة هى ان الحكومة عانت كثيرا من تضارب الاخلاص فقد وضع كثير من الموظفين هنا تحت تجربة قاسية جدا الا وهى تطبيق سياسة لا يوافقون على اسسها . وانه لامر عظيم ان يطلب الى مخلوق مكون من الدم واللحم أن يقوم بمثل هذا العمل»

وقال ايضا :

«ولدينا حوادث مشهورة عن اشخاص كانوا يقفون موقف الخصومة التامة من السياسة التى جاؤوا لتنفيذها»

وقد اضاف الشاهد نفسه قائلا بصراحة تامة :

«لسنا شعبا من الشعوب التى تسهل معالجتها . فاول كل شىء ان اليهودى الذى يأتى من شرق اوروبا يعتبر الموظف (تشينوفنك) والموظف في نظره يجب ان يكون فاسدا ويجب أن يكون خصما . انه عدو الشعب

ولا بد من انقضاء عدة سنوات قبل أن تطبع في أذهانهم أن الموظف البريطانى هو قبل كل شيء خادم للشعب وصديق له»

وقال ايضا :

«كان هنالك تشاد دائم وكان الفريقان يتهمان الحكومة بانها اما موالية للعرب او موالية لليهود وقد ساد الاعتقاد بانه اذا كان احد الناس مواليا للعرب فمن الضرورى ان يكون معاديا لليهود والعكس بالعكس ، وهذا أمر لا تحتمه الضرورة ابدا»

ولا يستطيع احد ان يتجول في فلسطين دون ان يقدر موقف الموظف البريطانى المتناهى في الصعوبة بل موقف الادارة كلها

٤٣ ان الصعوبة لكبيرة ولكنها ليس من الضرورى ان تكون دائمة . ونحن نرى ان الموظفين الذين يراد توظيفهم في فلسطين يجب ان يعتنى باختيارهم كما كان يجرى خلال السنوات الاخيرة سواء أكانوا موظفين تحت التمرين ام من موظفى السلك الادارى في المستعمرات . وينبغى ان لا يكون الاخيرون قد قضوا مدة طويلة في الخدمة يصعب عليهم بعدها تعلم لغة جديدة ، وان يتلقى الموظفون الذين يوظفون تحت التمرين درسا تمهيديا كالموظفين تحت التجربة الذين يعملون في سلك الخدمة المدنية في حكومة الهند ، وفي الفروع العديدة للخدمة المدنية في المستعمرات . والدروس الخاصة باولئك يجب أن تشمل دراسة تاريخ فلسطين وتاريخ الشعبين اليهودى والعربى وعاداتهما وتقاليدهما الاجتماعية والدينية . أما الموظفون الذين ينقلون الى فلسطين من المستعمرات الاخرى فيمكن ان يعطوا عند اللزوم دروسا مشابهة لتلك ولكنها أوجز منها . ومن الضرورى ان نضيف الى ما سبق — وحبذا لو كنا في غنى عن ذلك — انه ينتظر من جميع الموظفين الذين يعينون للخدمة في فلسطين ان يكونوا ملمين تمام الالمام بالانتداب وبجميع ما ينطوى عليه . ويجب ان يكون هذا جزءا من برنامج الموظفين تحت التجربة ، وان يكون تقديم امتحان في العربية والعبرية من مؤهلات التقدم فبين المائتين والسبعين موظفا بريطانيا ممن ينتمون الى الصنف الاول من الخدمة المدنية في فلسطين يوجد ٢٠ موظفا يستطيعون التكلم بكلتا اللغتين العربية والعبرية و ١٠٦ موظفين

يستطيعون التكلم بالعربية (وان لم يكونوا جميعهم يتكلمونها بطلاقة) وستة موظفين يتكلمون العبرية

٤٤ ان الملاك (الكادر) اصغر من ان يسمح بتشكيل سلك من الخدمة المدنية لفلسطين وحدها ، ولذا يجب على الادارة ان تستمر على الاستعانة بموظفى المستعمرات كما هى الحال الان . ولكننا نرى ان من المستحسن ان لا تقل مدة الخدمة الاعتيادية في فلسطين عن سبع سنوات . ونقترح ان تتخذ الاجراءات اللازمة ليضمن للموظف في فلسطين راتب لا يقل عما يتقاضاه أترابه في ميادين الخدمة الاخرى في المستعمرات

واخيرا نود ان نؤكد بشدة ضرورة تعيين موظفى السكرتارية من الذين سبق لهم ان خدموا في الالوية واصبحوا يعرفون الشعب ولغته

٤٥ اذا استثنينا القضاة الفخريين وبعض الموظفين الاداريين الذين تنحصر صلاحياتهم في شروط براءاتهم فهنالك ٢٩ حاكما من حكام الصلح الفلسطينيين واربعة حكام صلح عالين (بريطانيين) للمدن الكبرى . ولحكام الصلح البريطانيين سلطة أوسع من سلطة الفلسطينيين في القضايا الحقوقية والجزائية

٤٦ وتقوم على رأس محاكم الصلح هذه اربع محاكم مركزية . وتتألف المحكمة المركزية ، لدى نظرها في الاستئنافات الحقوقية من رئيس وقاض واحد ، ولدى نظرها في القضايا الجزائية من الرئيس وقاضيين . وللمحاكم المركزية بالاضافة الى صلاحيتها الاستئنافية صلاحية غير محدودة في القضايا الحقوقية ، باستثناء القضايا التى تتناولها صلاحية محاكم الصلح ومحاكم الاراضى. وتتألف المحكمة في الدعاوى الحقوقية من قاضيين من القضاة الفلسطينيين اذا كان موضوع الدعوى يزيد على ٥٠٠ جنيه. ومن قاض بريطانى وآخر فلسطينى، اذا تجاوز هذا المبلغ . وتتألف عند النظر في الدعاوى الحقوقية الاستئنافية ، من قاض بريطانى وآخر فلسطينى . وقد قدمت شكوى من انه قد يحدث ان يرفع المدعى قضية وان يخسرها رغم كون القاضى البريطانى في جانبه ، اذا كان القاضى الآخر ضده ، وقد يستأنف الحكم ، وتحدث نفس النتيجة .

وهكذا قد يحدث ان يكون قاضيان بريطانيان في جانب المدعى ، فلا يحول ذلك دون خسرانه للقضية . ويسرنا ان نعلم بصدور الموافقة على اقتراح اقترن بتأييدنا ، يرمى الى اصلاح هذه الحالة ، بواسطة تعيين قاض اضافي من قضاة المحكمة العليا ، بحيث تشكل محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة ، وتكون اكثريتها من القضاة البريطانيين اذا طلب احد الفريقين ذلك . غير ان المحكمة العليا متأخرة في الوقت الحاضر عامين في انجاز اعمالها ، وليس من الممكن انتداب ثلاثة قضاة للنظر في الاستئنافات الحقوقية

وتنظر المحاكم المركزية المؤلفة من ثلاثة قضاة ايضا في جميع القضايا الجزائية الا في دعاوى الاعدام ، فاذا كانت القضية تنطوى على حكم الاعدام تؤلف من قاضيين بريطانيين وقاض فلسطينى ، ويرأسها قاض من قضاة المحكمة العليا

٤٧ لقد شكا العرب من وقوع انحراف عن مبادىء القانون العثمانى ، ومن الاحتفاظ بمنصب رئاسة المحكمة المركزية وحاكم الصلح الاعلى للمحامين البريطانيين . واحتجوا على تخفيض عدد القضاة العرب ، وعلى انقاص سلطات حكام الصلح العرب وتقليل صلاحياتهم . وزعموا ان اللغة الانكليزية اخذت تحل تدريجيا محل اللغة العربية في المحاكم ، وا نعددا كبيرا يزيد على اللازم من المحامين الاجانب قد سمح له بتعاطى المحاماة ، ففى البلاد الآن محاميان انكليزيان و ١١٢ محاميا عربيا و ٢٦٤ محاميا يهوديا . ويظهر ان عدد المحامين هذا ، يزيد على حاجة البلاد ، من ناحية مجرد العمل الفنى في هذه المهنة

وقيل لنا أخيرا أن تطبيق التشريع والعرف الانكليزى قد انتج :

«تضاربا في القوانين لا يلائم آداب البلاد وعاداتها وعرفها . . . . فالقوانين مرتبطة بمشروع تأسيس الوطن القومى اليهودى . . . . ولا يراعى فيها رأى السكان ، الامر الذى أدى الى تغلب عدم الانصاف على القانون»

٤٨ ومن الجهة الاخرى ، يشكو اليهود من قلة عدد الذين يمثلونهم في سلك القضاء ، ويرحبون بزيادة عدد القضاة البريطانيين . ويرون ان درجات رواتب القضاة الفلسطينيين ليست بكافية لاجتذاب المشتغلين بالمحاماة الى تلك المناصب . ويذكرون ان معظم الذين عينوا لمناصب حكام الصلح ،

كانوا من الكتبة والمترجمين. أما الراتب الاساسى الآن فانه يبدأ من ٣٠٠ جنيه ويزاد بتسع عشرة علاوة سنوية ، الى ن يبلغ ٥٥٠ جنيها ، ونحن نرى وجوب رفع هذا المستوى في الرواتب وفسح مجال التقدم في الخدمة

وقد استنكر اليهود سير المحاكم البطىء ، خصوصا فيما يتعلق بقضايا الاراضى*، وصرحوا «ان الطريقة المتبعة في تعقيب الجرائم ليس لها اى نصيب من النجاح» واحتجوا على كتابة المحاضر في بعض المحاكم بالعربية ، ومن رأيهم ان اللغة العبرية لا يشجع استعمالها . أما بشأن ضبط الدعاوى في المحاكم ، فيجب التنويه أنها كانت تكتب بالعربية منذ احتلال فلسطين ، اذ تقرر أن تكتب القيود التى كانت تكتب سابقا بالتركية ، باللغة العربية ، لان العربية كانت عندئذ اللغة السائدة في البلاد . ويستحسن جدا ، حرصا على تسهيل الامور ، ان تكتب جميع القيود والسجلات باللغة الانكليزية ، حيث يمكن ذلك . وقد بلغنا أن المساعى تبذل الآن لتحقيق هذا الغرض في المحاكم المركزية والمحكمة العليا

٤٩ أما ما يتعلق بالمحاكم على وجه العموم ، فاننا نشعر باستحالة التوفيق بين هذه المطالب المتضاربة ، التى ينعكس فيها التنافر العنصرى المحزن ، ذلك التنافر الذى يتخلل فروع الادارة بأجمعها ، ومن الواضح ان مما يزيد في صعوبة ايجاد نظام قضائى يتفق وحاجات شعوب فلسطين المختلطة ، وجود ثلاث لغات رسمية وثلاثة ايام عطلة أسبوعية ، فالجمعة للمسلمين والسبت لليهود ، والاحد للمسيحيين . وهنالك ثلاث لوائح للاعياد الرسمية ، وثلاثة نظم قانونية ، هى القوانين العثمانية ، والقوانين التى اصدرتها السلطة المنتدبة ، وقانون العدل والانصاف الانكليزى المدمج في مرسوم دستور فلسطين . وقد قال احد الشهود في وصف هذه الصعاب :

«قد تحتاج محكمة الاستئناف ، لدى النظر في الاحكام التى اصدرتها محاكم الدرجة الاولى بلغة من اللغات الثلاث الى ترجمة القرارات الى اللغتين الاخريين. فالمستندات في كل قضية . . . تحتاج الى ترجمة ، أما في القضايا الجنائية فتترجم الافادات المعطاة فيها. . . . حتى انه في المحكمة يجب ان يترجم ما يؤدى من الشهادات الشفوية»

---

* أنظر الفصل التاسع ، الفقرة ٣٧

أما بشأن ايام العطلة فقد قال :

«قد تكون المحكمة مؤلفة من ثلاثة قضاة لكل منهم يوم عطلة خاص يختلف عن الآخر وقد يكون للمتهم ايضا يوم عطلة من هذه الايام الثلاثة . فالنيابة والبوليس ومحامو الدفاع والشهود ، هؤلاء كلهم لهم حقوقهم الخاصة فيما يتعلق بايام العطلة الاسبوعية»

ومن رأينا ان السبب المباشر لهذه التعقيدات والمضايقات والتأخير ، يعود للمادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين من صك الانتداب

٥٠ لم يكن مفر ، من أن يعين في المناصب الاولى موظفون من العرب، وتدفق الهجرة اليهودية لا يبرر اخراجهم منها . أما التعيينات الجديدة فانه يراعى فيها ما يحتاجه الشعب اليهودى من القضاة اليهود المراعاة الكافية. ولكن هذا لا ينافي الحقيقة القائلة ان كل عنصر يرتاب في الكتبة والمترجمين والقضاة المنتسبين الى العنصر الاخر

٥١ وقد كان الشك الذى يخامر اليهود بشأن السير في التعقيبات الجنائية، ملحوظا بصورة خاصة . فقد قيل لنا في معرض الشهادة:—

«ان واقع الحال هو ان تعقيب الجنايات في هذه البلاد ، يقع كله تقريبا في أيدى العرب . . . فمحامى الحكومة عربى . ومساعده في المركز الرئيسى عربى . ومحامو الحكومة الذين هم من الدرجة الثانية ، جميعهم من العرب ، باستثناء يهودى واحد . وهذا اليهودى الواحد يقوم باعمال كتابية . . . لقد قتل منا ٨٢ يهوديا في هذه الاضطرابات . . . . ولم يحكم على احد بالاعدام لانه قتل يهوديا . وفي كل أسبوع يقرأ الناس أنباء عن نتائج القضايا ، التى يضطر فيها القاضى الى تبرئة شخص ، بسبب اهمال النيابة»

٥٢ ولقد لفت نظرنا الى قضيتين معينتين ، تتعلقان بهذه التهمة الأخيرة ، ففى القضية الاولى أدى نائب مفتش بوليس شهادة أمام قاضى التحقيق ، فأسفر الامر عن ادانة المحكمة المركزية للمتهم ، والحكم عليه بالحبس اثنتى عشرة سنة مع الاشغال الشاقة ، والمتهم هذا كان قد وجد قرب دار للسينما وفي حيازته قنبلة. وفي الفترة الواقعة بين احالته للمحاكمة واجراء محاكمته أمام المحكمة المركزية ، قتل نائب المفتش الذى أدى الشهادة ، وكان قتله جناية فظيعة استرعت انتباه الجمهور . وفي اثناء المحاكمة ذكر احد ضباط البوليس دون ان

يناقش «ان المفتش نايف هو ميت الان اذ انه قتل منذ شهر» . وبناء على هذه الافادة ، سمح قضاة المحكمة ، بقراءة افادة المفتش المقتول. وعند الاستئناف نقضت: المحكمة العليا الحكم ، لانه «لم يقدم للمحكمة التى نظرت في القضية ، أية بينة بشأن سبب غياب الشاهد الذى قيل أنه مات ، وفقا لما تقتضيه المادة الرابعة والثلاثون من قانون أصول المحاكمات الاتهامية» وفي القضية الثانية أدى بعض الجنود ، الذين غادروا البلاد بعد ذلك ، شهادة دونها قاضى التحقيق ، ولم تقبلها المحكمة عند المحاكمة ، مستندة الى ان مغادرة أولئك الجنود للبلاد لم تؤيد ببينة كافية . وقد استنتجنا بعد فحص الظروف الملابسة للقضيتين ، ان ما عزى فيهما من الاهمال لا يؤيده البرهان . وفي رأينا ان جل ما يستطاع قوله ، هو أنه ارتكب خطأ في الحكم ، فيما يتعلق بنوع البينة المطلوبة

٥٣ ان أعمال دائرة النيابة العامة يعتورها أعظم الصعوبات ، في بلاد تشيع فيها شهادات الزور ، ولا يمكن فيها الحصول على البينة في كثير من القضايا . وقد ضرب لنا شاهد مثلا على ذلك ، بما يلى:—

«لقد ألقيت قنبلة في باب الخليل صباح احد الايام ، وفي برهة خمسة دقائق ألقيت التهمة على شخصين ، احدهما اتهمه ستة من العرب ، اتهاما مشفوعا باليمين ، والآخر أتهمه ستة من اليهود اتهاما مشفوعا باليمين ، وقد قال مأمور التحقيق انه لم يستطيع ان يكون له رأيا في هذا الموضوع»

٥٤ ولدى تفكيرنا في مسألة البينة على العموم ، نجد انفسنا مضطرين الى الاستنتاج ان العداء المستحكم بين العنصرين ، ولا سيما في الازمات ، قد تبدى أثره في الاضرار بالاعمال التى تقوم بها دائرة النيابة لتعقيب الجرائم . واننا نوصى بأن يقوى قسم التحقيق في تلك الدائرة ، بتعيين شخص بريطانى لمنصب محامى الحكومة الاول

٥٥ وننتقل الان الى عقبة ادارية ، نشأت من ضريبة الاراضى . فمن المرغوب فيه ، في بلاد كفلسطين غالبها زراعى ، ان يكون المزارعون في قناعة ورضى ، وقادرين على دفع الضرائب المفروضة عليهم . ولقد كانت حكومة فلسطين سيئة الحظ الى درجة لم يعد لها فيها مثيل ، اذ أحاطت بها ظروف قاهرة ، عند بذلها الجهود لاصلاح نظام ضرائب الاراضى الجائر ، الذى ورثته

عن الحكومة السابقة . ففى سنة ١٩٢٥ خفضت ضريبة العشر التى كان يتقاضاها الاتراك ومقدارها ١٢ ١/٢ في المائة ، الى ١٠ في المائة . ومن سنة ١٩٢٨ فصاعدا ، استبدلت ضريبة العشر هذه تدريجيا ، بضريبة عشر مربوطة على اساس معدل اسعار المحصول ، خلال البضع سنوات السابقة . ولسوء الحظ ، كان هذا الاصلاح المفيد مقرونا بتدهور فظيع في أثمان الحاصلات الزراعية ، وقد ذكر في التقرير المقدم عن سنة ١٩٢٩ «ان ضريبة العشر المستبدلة التى ربطت على اساس متوسط الاعشار الاعتيادية خلال السنوات الثلاث السابقة ، كانت تزيد على اسعار السوق الحالية للحبوب ، بحيث اصبحت الضريبة بالنسبة الى الدخل ، اكثر مما كانت عليه في السنة السابقة» . وقد زاد المسألة تعقيدا ، انتشار الجراد ورداءة المحصول ، فلم يكن بد من اجراء التنزيلات الكبرى التالية في تلك الضريبة:—

سنة	جنيه
١٩٣٠	١١٣٬٦٧٠
١٩٣١	١٥٠٬٢٥٨
١٩٣٢—٣٣	١١١٬٥٤٢
١٩٣٣—٣٤	١٩٣٬٥٠٠
١٩٣٤—٣٥	١٣٠٬٧٣١

وقد استبدلت الاعشار الان (الا في قليل من الجهات) بضريبتى الاملاك في المدن والقرى ، وقام بتخمينها مخمنون رسميون . وجمع من ضريبة الاملاك في المدن سنة ١٩٣٥—٣٦ ، ٢٤١٬٠٤١ جنيها ، ومن ضريبة الاملاك في القرى في السنة عينها ، ١٠٠٬٥٣٠ جنيها . ويبلغ تخمين ضريبة الاملاك القروية هذا ، نحوا من نصف ضرائب العشر والمسقفات والاراضى ، التى قامت مقامها في المناطق القروية . وهذا يعنى تخفيضا معدله ٧٠ في المائة ، من الضرائب التى يدفعها زارعو الحبوب . غير ان العرب لا يقدرون هذا حق قدره ، اذ انهم يذكرون الطلبات التى قدموها اكثر من التخفيضات التى منحوها ، او ما يتلو ذلك من التخفيضات النهائية في التخمين

(٤) الطرق

٥٦ منذ ان تأسست الحكومة المدنية في سنة ١٩٢٠ ، أنفقت مبالغ طائلة على انشاء الطرق وتحسينها وصيانتها. ففى تلك السنة كان مجموع طول الطرق التى تصلح للسير في جميع فصول السنة ، نحوا من ٢٨٠ ميلا ، معظمها سيء التعبيد لا يلائم الا حركة السير الخفيفة. أما الآن فطول الطرق الصالحة للسير في جميع الفصول ، يبلغ نحو ٧٥٠ ميلا ، معظمها جيد التعبيد ومغطى بالاسفلت. وقد تناول التحسين توسيع هذه الطرق ، لجعلها آمن وأكثر ملاءمة لحركة السير الجديدة ، وازالة ما فيها من المنعطفات الخطرة والمنحدرات العظيمة واعادة تخطيط الجسور وبنائها

٥٧ وقد أنفق على انشاء الطرق وتعبيدها من سنة ١٩٢١ الى ٣١ أذار سنة ١٩٣٧ ، ١،٦٠٥،٠٠٠ جنيه ، وعلى صيانتها ١،٢٦٥،٠٠٠ جنيه. وكان مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٦—٣٧ يحتوى على مبلغ ٣٢٧،٤٩١ جنيها ، لانشاء الطرق ، و ١٥٤،٠٠٠ جنيه لاصلاحها . على ان قسما كبيرا من العمل لم يتم ، وكانت الاضطرابات السبب الاكبر في ذلك

٥٨ وشكا اليهود من عدم انشاء طريق قبل الآن تصل يافا وتل ابيب بحيفا ، لان الحاجة الى هذه الطريق في معتقدهم ماسة جدا ، تسهيلا لنقل الاثمار الحمضية ، التى تزداد مقاديرها زيادة سريعة . وفي شهر أذار سنة ١٩٣٦ ، أكمل من هذه الطريق قسم ينتهى بتل موند ، التى تقع على بعد ثمانية عشر ميلا ونصف الميل الى الشمال من تل ابيب ، وخصص في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦—٣٧ ، مبلغ ٦١،٠٠٠ جنيه ، وهو القسط الاول من برنامج مدته اربع سنوات، وضع لاكمال الطريق التى قدرت تكاليفها بنحو ٢٤٤،٠٠٠ جنيه . ولكن بسبب الاضطرابات ولاسباب اضطرارية يقتضيها الامن العام ، تقرر ان يسير العمل في السنة الاولى الى مدى أبعد بكثير مما قدر له اولا ، وصودق على انفاق مبلغ ١٠٢،٠٠٠ جنيه لمد الطريق ١٣ ١/٢ ميلا أخرى ، من تل موند الى الخضيرة. وقد تم هذا القسم في آخر نيسان سنة ١٩٣٧ ، ويبلغ ما بقى منه دون تعبيد حتى حيفا نحوا من ٢٣ ١/٢ ميلا ، وطول الطريق كله ٦٠

ميلا على التقريب. ومن رأينا أنه لخير البلاد اجمالا ، يجب أن تكمل هذه الطريق بأكثر ما يمكن من السرعة

٥٩ وقد شكا اليهود من عدم كفاية الطرق الفرعية في مناطق الاشجار الحمضية ، فقالت الحكومة ان السياسة الراسخة التى تسير عليها في فلسطين ، عندما لا توجد ضرائب محلية للطرق ، على النحو المفهوم في انكلترا ، هى أن تكلف كل جماعة تود ان تعبد طريقا لخدمة مصالحها المحلية الصرفة ، بالمساهمة في دفع قسم من نفقات تلك الطريق ، وهو يقرب عادة من خمسين في المائة من تلك النفقات. ففى سنة ١٩٣٥—٣٦ خصص مبلغ يقرب من ٢٣،٠٠٠ جنيه ، لانشاء طرق قروية وطرق للسكك الحديدية في مناطق الاشجار الحمضية . ولم يكتب لذلك العمل من النجاح الا القليل، لان المناطق المختصة لم تقدم القسط المترتب عليها . وفي سنة ١٩٣٦—٣٧ خصص في الميزانية الجديدة مبلغ ٢٠،٠٠٠ جنيه ، للطرق الفرعية الموصلة الى السكك الحديدية ، ولكن نشوب «الاضطرابات» حال دون اقرار برنامج المشروع ، أو القيام بأى عمل انشائى

٦٠ ولا حاجة الى القول ، انه بينا يطالب اليهود ، على نحو ما ذكرنا سابقا ، بزيادة المبالغ المخصصة لتأمين المواصلات لمستعمراتهم ، ينسب شهود العرب اهمال القرى العربية الى اهتمام الحكومة بانشاء الطرق الفرعية في المستعمرات اليهودية . وهنا ، كما في كثير من الحالات الاخرى ، يتولد من من رفع ظلامة عربية ظلامة يهودية والعكس بالعكس

(٥) السكك الحديدية

٦١ من شكاوى الوكالة اليهودية أن «القاطرات والشاحنات التى هى تحت تصرف ادارة السكك الحديدية بفلسطين ، لا تكفى لنقل الاثمار الحمضية التى تشحن عن طريق حيفا» . وقد جاء في مذكرة قدمت لنا بالنيابة عن زراع الحمضيات اليهود ، اقتراح مفاده انه من الضرورى ، ان تضيف ادارة السكة الحديدية الى ما لديها ، شاحنات ملائمة لنقل الاثمار الحمضية ، وقاطرات اضافية من سنة الى أخرى ، وان توسع عنابر الشحن القائمة الآن . وان تبنى عنابر

جديدة في محطات السكك الحديدية ، وان تقيم بين محطات سكك الحديد مقصات اضافية لتحويل سير القطارات حتى يتسع المجال لزيادة عدد ما يسير منها كل يوم

٦٢ ولقد أثنى المدير العام لجمعية تصريف الاثمار الحمضية بيافا ، على الجهود التى بذلتها ادارة سكك حديد فلسطين ، في السنتين الاخيرتين ، للحصول على العدد الكافي من القاطرات والشاحنات ، ومعالجة مشاكل نقل الاثمار الحمضية بوجه عام. وذكر أنه في موسمى سنة ١٩٣٤—٣٥ وسنة ١٩٣٥—٣٦ ، لم يكن ثمة عناء ولا مضايقة. غير أنه قامت شكوى ما لها أنه عند تقدير ما يتطلبه التوسع في المستقبل من حاجات ، لا يخصص الا النزر اليسير للطوارىء غير المتوقعة . واقترح وضع برنامج انشائى يتناول عددا من السنين المقبلة في وقت واحد لا مجرد سنة واحدة في كل مرة

٦٣ ولقد أجريت منذ عهد قريب ، تحقيقات ثلاثة مستقلة ، في شؤون سكك حديد فلسطين ، تولاها خبراء واختصاصيون جاءوا من المملكة المتحدة ، ولجنة النقل المحلية على الطرق والسكك الحديدية . ولذلك لم نر حاجة الى بحث شؤون السكك الحديدية بالتفصيل. ان صعوبات القيام بما تتطلبه حركة السير غير المنظمة من الاستعدادات عندما يكون الموسم على أشده ، واضحة وغنية عن البيان . على ان هذه الصعوبات يهون خطبها كثيرا ، عند ما تكمل الطريق الممتدة من يافا الى حيفا . وبمقدار ما تكون التقلبات العنيفة في مقادير الشحن مسببة عن عوامل تقع تحت سيطرة اصحاب البيارات والشاحنين انفسهم ، يمكن تخفيف تلك العوامل بالتعاون الفعال بين رجال هذه الصناعة. ومهما يكن من أمر فانه بسبب ما ينتظر من الزيادة العظيمة في صادرات السنوات القليلة الآتية (أنظر الفصل ٨ ، الفقرة ١٨) ولأهمية تخفيض نفقات المصدرين الى الحد الادنى ، ستتطلب هذه المسألة انتباها وتبصرا مستمرين من قبل الادارة

(٦) المرافيء

٦٤ ليس في فلسطين موان طبيعية حسنة ، ولذا كان من الضرورى القيام بأعمال هندسية واسعة لايجاد تسهيلات تتعلق بالموانى ، فقد كانت غزة وعكا وقيسارية تستعمل كمرافيء في أيام الرومان. غير أن حيفا هى ميناء البلاد

الرئيسى في الوقت الحاضر . ولقد كلف انشاء مينائها ١،٢٥٠،٠٠٠ جنيه ، وجرى افتتاحه الرسمى في ٣١ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ . ثم ان حيفا هى ايضا النقطة البحرية التى ينتهى عندها خط انابيب شركة بترول العراق ، ويتقدم بناء حوض زيت البترول فيها تقدما حثيثا . والجدول الآتى يوضح المركز التجارى النسبي لكل من مينائى حيفا ويافا اللتين بواسطتهما يمر القسم الاكبر من تجارة هذه البلاد

	يافا		حيفا	
سنة	الواردات اطنان	الصادرات اطنان	الواردات اطنان	الصادرات اطنان
١٩٣٢	٢٢١٦١١٣	١٠٦٦٨٢٤	٢٧٣٦٤١١	٥٤٦١٦٤
١٩٣٣	٣٤٨٦٧٩٧	٩٦٦٨٨٨	٤١٠٦٤١٠	٧١٦٧٣٢
١٩٣٤	٤٨٦٦٩٧٤	١٢٠٦٩٦٧	٥٨٩٦٢٠٣	٩٩٦٧٥٦
١٩٣٥	٤٠٢٦٥٢٤	١٧١٦٨١٩	٧٨٧٦٣٠٧	* ١٣٨٦٤٢٧
١٩٣٦	١٦٣٦١٣٤	١١٧٦١٥٦	٧٥٦٦٧٢٢	* ١٦٤٦٠٢٨

* لا يدخل في ذلك الزيت الخام

٦٥ وعلى الرغم من التسهيلات الخاصة بميناء يافا ، بعيدة جدا عن ان تضاهى حيفا ، فانه يصدر قسم عظيم من الصادرات عن طريقها ، وذلك بفضل مركزها الفائق من جهة توسطها منطقة انتاج الاثمار الحمضية . ولذلك شرع منذ سنة ١٩٣٤ في اجراء تحسينات مختلفة في محل المراكب (المواعين) بيافا ، واخذت الحكومة تبحث فيما اذا كان انشاء ميناء ثان عميق المياه فيها ، ممكنا ومرغوبا فيه . وقد أحدث نشوب الاضطرابات في العام المنصرم صعوبة جديدة فانه بسبب اضراب العرب ، أقفل ميناء يافا من نيسان وصار اليهود غير آمنين على انفسهم فيها . فخاف اصحاب المصالح التجارية في تل ابيب وما حولها ، ان يدوم هذا الاضراب الى موسم تصدير الاثمار الحمضية في سنة ١٩٣٦—٣٧ ، وتلافيا لما يترتب على ذلك من الخسائر ، ألفوا مجلسا أسموه «مجلس الميناء والمواصلات» وجمعوا المال عن طريق الاكتتابات الخصوصية ، وشرعوا في بناء رصيف صغير وحوض للمراكب على شاطىء تل ابيب ، يبعد تقريبا اربعة أميال الى الشمال من ميناء يافا ، بحيث يكون هذا الميناء في يد اليهود وحدهم ،

فيغنيهم عن الاتكال على يافا . وقد وافقت الحكومة على ذلك ، بعد قليل من التردد ، مشترطة ان لا تستعمل الاموال العمومية (اى الخاصة بالمجلس البلدى) في هذا المشروع . وشرع في العمل في وقت مكن من استعمال الحوض كميناء خصوصى في فصل الشتاء الماضى

٦٦ وقد ألح رئيس بلدية تل ابيب عند اداء شهادته امامنا ، في قوله ان الاعتماد على يافا بعد حوادث سنة ١٩٣٦ أمر لا يمكن لليهود ان يفكروا فيه ، وان اعتدادهم بمدينتهم وأمورا تتعلق بالامن ، تحملهم على انشاء ميناء يهودى محض . ولقد كان يجول في ذهن الحكومة ، كما ذكرنا آنفا ، أمر انشاء ميناء ثان عميق المياه ، لقضاء مصالح فلسطين الجنوبية والوسطى ، وألح كثير من المقامات والمراجع بلزوم اجراء ذلك . ولكن الحاجة تدعو الى مواصلة التحقيق من قبل جماعة من الخبراء والاخصائيين قبل البت فيما اذا كان انشاء ميناء كهذا على مسافة لا تتجاوز الستين ميلا من حيفا ، له ما يبرره من الوجهة الاقتصادية

٦٧ واذا تقرر انشاء ميناء كهذا ، فان اليهود يرغبون في انشائه في تل ابيب توسيعا لحوض المراكب الجديد الذى بنوه . وهذا الامر بلا شك عظيم الضرر بمصلحة يافا وازدهارها . ولذلك لم يكن في وسع الادارة ان تقبل اقتراحا كهذا ، حرصا على انصاف العرب . ولكن هذا لا ينقض حجة اليهود في رفضهم الاعتماد على يافا . ومن الواضح ان افضل حل للمشكلة ، هو الاقتراح الذى يبحث فيه الان ، وهو انه اذا تقرر انشاء المرفأ العميق المياه الجديد ، فيجب ان يبنى على ملتقى يافا وتل ابيب ، بحيث يكون في متناول كل من البلدين على السواء . وقد اعترف لنا رئيس بلدية تل ابيب ، انه يرحب بتسوية ودية كهذه

(٧) الوكالة اليهودية

٦٨ تتضمن المادة الرابعة من صك الانتداب الاعتراف بوكالة يهودية بالنص التالى:—

«يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التى قد تؤثر في انشاء

الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود في فلسطين ، ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الادارة

«ويعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ويترتب على الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومى اليهودى»

٦٩ والجمعية الصهيونية هذه هى هيئة أممية تأسست في مدينة بال سنة ١٨٩٧ وهى منقسمة الى لجان ينحصر عمل كل لجنة منها كقاعدة مطردة في البلاد القائمة فيها . وتوجد هذه اللجان في الوقت الحاضر في خمسة واربعين بلدا في جميع انحاء العالم ، (ما عدا الروسيا وتركيا وبعض البلدان الشرقية التى اعتبرت فيها الصهيونية غير مشروعة) ، وبعد مفاوضات طويلة استغرقت عشر سنوات بين اليهود الصهيونيين وغير الصهيونيين تم الوصول الى اتفاق بين هذين الفريقين من الشعب اليهودى . وقد أيد هذا الاتفاق رسميا في المؤتمر الصهيونى الذى انعقد سنة ١٩٢٩ ونتج عنه تشكيل الوكالة اليهودية الموسعة التى اعترفت بها الحكومة البريطانية رسميا بكتاب بلغته اليها بتاريخ ٦ آب سنة ١٩٣٠ . والوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين هى هيئة يتألف نصف اعضائها من ممثلين للهيئات اليهودية القائمة في مختلف الاقطار وغير المنضمة الى الجمعية الصهيونية

٧٠ والهيئة الرئيسية العليا المهيمنة على هذه الوكالة هى مجلس يتألف من ١١٢ ممثلا للجمعية الصهيونية ينتخبهم المؤتمر الصهيونى ، و ١١٢ ممثلا لليهود في سائر البلاد يعينون في كل بلد بحسب الطريقة التى تلائم الاحوال المحلية . ويعقد هذا المجلس اجتماعاته الاعتيادية مرة كل سنتين بحيث يكون على صلة تامة بالمؤتمر الصهيونى وبحيث تعقد اجتماعاته عقب دورة هذا المؤتمر مباشرة

٧١ وهنالك لجنة ادارية للوكالة اليهودية تجتمع في الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس وهى تتلقى التقارير من اللجنة التنفيذية وتفصل في بعض المسائل السياسية التى تنشأ اثناء هذه الفترات وتراقب اعمال الوكالة بوجه عام . وتتألف هذه اللجنة من أربعين عضوا منهم عشرون يعينهم الاعضاء الصهيونيون في المجلس وعشرون يعينهم الاعضاء غير الصهيونيين . وهى تعقد جلساتها عادة

في نفس الوقت الذى تعقد فيه جلسات المجلس الصهيونى العام . أما اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية فيعينها المجلس وهى تشتمل في الوقت الحاضر على جميع اعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية وعلى ثلاثة اعضاء آخرين غير صهيونيين . ويتولى رئاسة الوكالة اليهودية رئيس الجمعية الصهيونية في ذلك الحين ، وتقع المكاتب التنفيذية لهذه الوكالة كلها في القدس

٧٢ وتستمد الوكالة اليهودية النفقات التى تصرفها على الاستعمار والاعمال الاخرى من ايرادات الصندوق التأسيسى الفلسطينىَ (كيرن هايسود) الذى احالت الجمعية الصهيونية في سنة ١٩٢٩ حق الرقابة عليه للوكالة اليهودية الموسعة . وفي سنة ١٩٣٥—٣٦ بلغت مصروفات هذا الصندوق السنوية ٣٠٠،٠٠٠ جنيه ، وبلغ مجموع مصروفاته خلال المدة الواقعة بين سنة ١٩٢١ و ١٩٣٦، ٦،٢١٥،٠٠٠ جنيه، منها ١،٩٠٠،٠٠٠ جنيه أنفقت على المستعمرات الزراعية ، و ٤٧٨،٠٠٠ جنيه على الاستعمار في المدن ، و ١،٤٨٧،٠٠٠ جنيه على التعليم ، و ٨١٧،٠٠٠ جنيه على الهجرة ، و ٥٢٣،٠٠٠ جنيه على الاشغال العامة وغيرها

٧٣ وتقيم الوكالة اليهودية في عمارة فخمة في القدس وهى تنقسم الى دوائر متعددة كالدائرة السياسية ودائرة الاستعمار ودائرة الهجرة ودائرة المالية ودائرة الاقتصاد والتجارة والصناعة . وهنالك ايضا دائرة تعنى باستيطان اليهود الالمان

٧٤ والوكالة اليهودية ، كما تقدم في الفصل العاشر ، تتولى توزيع شهادات المهاجرين العمال التى تتلقاها من دائرة المهاجرة والسفر ، بواسطة مكاتبها في أوروبا والاقطار الاخرى . ولذلك يمكن ان يقال انها هى التى تهيمن على نوع المهاجرين اليهود الذين يفدون الى فلسطين ، وهى التى تقرر الاقطار التى يجب ان يفد منها اكبر عدد من المهاجرين معتبرة في ذلك حاجة كل قطر من تلك الاقطار

٧٥ غير ان اعمال الوكالة اليهودية لا تقتصر على الطلبات المتعلقة باعداد جداول العمال نصف السنوية وعلى مسائل المهاجرة اجمالا ، بل هى تدعى ان من حقها ان تستشار في مختلف المسائل الاخرى من ادارية ومالية

٧٦ لقد كان ولا يزال هدف الوكالة الرئيسى ان تعمل على ادخال اكبر عدد من اليهود يمكن ان تتسع له البلاد من الوجهة الاقتصادية . ولما تحقق الزعماء الصهيونيون ان استيطان اليهود في الاراضى يجرى ببطء وعلى نطاق محدود لجأوا الى سياسة التحسين الصناعى وعمران المدن ، اذ لاح لهم ان في هذين المضمارين مجالا لادخال عدد اكبر من اليهود ، فالوكالة تعمل مع نقابة اصحاب المعامل اليهود يدا بيد على حماية الصناعات الحديثة العهد بواسطة رفع الرسوم الجمركية . وهى تبذل جهدها للتوصل الى تطبيق مبدأ النسبة في تشغيل اليهود في الاشغال والمصالح العامة ، ويمتد نطاق عملها ايضا الى المجالس المحلية والبلدية . ففى الخدمات الاجتماعية مثلا تقدر الاعانات التى تمنحها الحكومة للمستشفيات اليهودية وغيرها على اساس يتم الاتفاق عليه في بادىء الامر مع الوكالة . وفي الحقيقة ليس هنالك فرع من فروع الادارة لا تتدخل الوكالة به

٧٧ ولسنا نرى في هذا الامر ما يجعل الوكالة اليهودية عرضة للانتقاد ، فلقد كان جليا منذ البدء ان نظام الانتداب كان المقصود منه ان يبنى الوطن القومى اليهودى على عواتق اليهود في الاكثر . والسلطات التى أعطيت للوكالة اليهودية تشابه السلطات التى كانت تعطى في الزمن الغابر للشركات التى كان يعهد اليها بمهمة الاستعمار ، وان تكن سلطات الوكالة أضيق من سلطات تلك الشركات نطاقا . ثم ان منطوق المادة الرابعة من صك الانتداب يخول الوكالة حق اسداء النصح للحكومة والتعاون معها في معظم الامور التى تؤثر في مصالح السكان اليهود في فلسطين

٧٨ لقد كان ينتظر ان تطبق المادة الرابعة من صك الانتداب ، شأن الكثير من المواد الاخرى الواردة فيه ، في جو هادىء نسبيا ، ولو امكن التغلب على موقف العرب العدائى من الوطن القومى لاستطاعت الحكومة ان تتعاون مع الوكالة اليهودية بكل راحة واطمئنان ، ولكن الامتياز الذى تتمتع به الوكالة اليهودية ، في هذه الظروف الحاضرة ، يزيد عداء العرب حدة . وكثيرا ما رفع الزعماء العرب الوطنيون عقيرتهم بالاحتجاج على هذا الامتياز

ولن يبعث على اطمئنانهم ان يقال لهم ما قيل في سنة ١٩٢٢ مثلا من ان المادة الرابعة لا تخول الوكالة اى حق بالاشتراك في حكم فلسطين على اى وجه من الوجوه . وذلك هو الواقع بالطبع ، فالوكالة ليست هيئة «حاكمة» وكل ما تستطيع عمله هو ان تسدى المشورة وان تتعاون مع الحكومة في ميدان معين واسع النطاق . غير انها باتحادها مع المجلس الملى اليهودى وباكتسابها ولاء الاكثرية الساحقة من يهود فلسطين اصبح لها ولا مراء نفوذ كبير على سير اعمال الحكومة في القدس وفي لندن

٧٩ ويمكننا ان نقول اجمالا ان الوكالة اليهودية قد استعملت المركز الذى منحها اياه صك الانتداب الى اقصى حد ممكن واستطاعت على مرّ الزمن ان تكوّن لها تنظيما اداريا كاملا . وهذه المؤسسة القوية الفعالة هى في حكم الواقع بمثابة حكومة تقف جنبا الى جنب مع الحكومة المنتدبة

(٨) المجلس الاسلامى الاعلى

٨٠ صدر في شهر آذار سنة ١٩٢١ أمر يقضى بتشكيل مجلس اسلامى أعلى يشرف على ادارة الاوقاف وسائر الامور الشرعية في فلسطين ، فقابل الرأى العام نصوص هذا الامر بالاعتراض . وفي شهر كانون الاول سنة ١٩٢١ استبدل بأمر آخر هو الامر الذى ينظم الان اعمال المجلس الاسلامى الاعلى

٨١ وأهم مواد الامر الذى صدر في شهر كانون الاول سنة ١٩٢١ هى المواد التالية:—

المادة ١ قد تأسس مرجع أسلامى للنظر في أمور الاوقاف وسائر الشؤون الشرعية الاسلامية في فلسطين يسمى «المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى» ومركزه القدس

المادة ٢ يتألف هذا المجلس من رئيس العلماء ومن اربعة اعضاء اثنان عن لواء القدس وواحد عن كل لواء من لوائى نابلس وعكا . وان الرئيس الدائمى لهذا المجلس هو رئيس العلماء والاعضاء ينتخبون لاربع سنوات

المادة ٤ ينتخب رئيس العلماء بانتخاب عام يعين بقانون يسن من قبل المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى ويبين فيه وظائفه وشرائطه وموقعه

المادة ٥—(١) ينتخب كل لواء مندوبه أو مندوبيه بواسطة المنتخبين الثانويين الذين ينتخبون من قبل الاهالى وفقا لقانون انتخاب النواب العثمانى

٨٢ أما الوظائف الرئيسية التى أنيطت بالمجلس الاسلامى الاعلى في الفقرة الثامنة من هذا الامر فهى كما يلى:—

(أ) ادارة ومراقبة الاوقاف الاسلامية وتدقيق الميزانية السنوية والتصديق عليها وتقديمها الى الحكومة للاطلاع عليها

(ب) ان يرشح لمصادقة الحكومة ، وبعد المصادقة ، يعين القضاة الشرعيين ورئيس واعضاء محكمة الاستئناف الشرعية ومفتشى المحاكم الشرعية ، واذا لم تصادق الحكومة ، فعليها ان تبين الاسباب الموجبة بمدة خمسة عشر يوما

(ج) تعيين المفتين من المرشحين الثلاثة الذين تنتخبهم الهيئة الانتخابية الخاصة وفقا للقانون الخاص الذى سيضعه المجلس الاسلامى الاعلى ، ويجرى انتخاب المفتى في بئر السبع بمعرفة مشايخ العشائر

وللمجلس الاسلامى الاعلى ايضا الحق في عزل مأمورى الاوقاف وسائر موظفى الشرع الموظفين في المؤسسات الاسلامية التى ينفق عليها من صندوق الاوقاف ، وعند عزل احد هؤلاء الموظفين تعطى المعلومات للحكومة بذلك مع بيان الاسباب الداعية له

٨٣ ومن المستحسن في هذا الصدد ان نشرح منشأ اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين ، التى ظلت الحكومة بضع سنوات على اتصال بها في بعض الشؤون التى تمس أهالى فلسطين العرب . فقبل الاحتلال البريطانى كانت فلسطين جزءا لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية ، ولم يكن لها كيان مستقل. ومع انه كان في عهد الحكومة العثمانية كثير من الاحزاب العربية السياسية ، لم يؤلف حزب خاص يعنى بشؤون فلسطين الا بعد الاحتلال . فالمؤتمر السورى العام الذى عقد في دمشق في اليوم الثامن من حزيران سنة ١٩١٩ حضرته

وفود عن فلسطين وتناولت ابحاثه مسألة الهجرة اليهودية حسب تصريح بلفور واعتبر أهالى فلسطين العرب هذا المؤتمر ، المؤتمر العربى الفلسطينى الاول . ثم عقدت بعده ستة مؤتمرات أخرى ما بين ٢٧ شباط سنة ١٩٢٠ و٢٠ حزيران سنة ١٩٢٨ ، وكانت هذه المؤتمرات المختلفة تنتخب وفودا عن فلسطين تؤم مصر وتركيا ولوزان . وقد ذهب الى لندن اربعة وفود ، وكان في الوفد الرابع الذى سافر الى لندن في ٢١ اذار سنة ١٩٣٠ خمسة اعضاء من اللجنة العربية العليا التى تألفت في شهر نيسان سنة ١٩٣٦

٨٤ وقد أشرفت على حركة العرب السياسية منذ الاحتلال البريطانى حتى شهر كانون الاول سنة ١٩٣٤ لجنة انتخبتها المؤتمرات المختلفة وسميت باسم اللجنة التنفيذية العربية ومن سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٣٤ كان لهذه اللجنة مكتب خاص يسمى «مكتب اللجنة التنفيذية العربية» . وحينما شرعت لجنة شو في تحقيقها وجد من الضرورى ان تبسط قضية العرب أمامها من قبل هيئة تمثلهم ، وقد اعترفت الحكومة بان اللجنة التنفيذية العربية تمثل عرب فلسطين من اجل تلك الغاية

٨٥ وفي شهر كانون الاول سنة ١٩٣٤ تشكل حزب عربى باسم «حزب الدفاع الوطنى» ثم تشكل في السنة التالية ثلاثة احزاب اخرى هى «الحزب العربى الفلسطينى» وحزب «الاصلاح العربى» و «الكتلة الوطنية» ، وكان قد تشكل قبل ذلك اى في سنة ١٩٣٢ حزب «الاستقلال» و «اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العرب» . ولدى تشكيل هذه الاحزاب توقفت اللجنة التنفيذية العربية ، التى كانت تمثل جميع احزاب فلسطين سابقا ، عن العمل

٨٦ ونرى لزاما علينا الآن ان نشرح النظام الذى يتقلد بموجبه مفتى القدس منصب الافتاء على مدى الحياة جريا على العرف المتبع في عهد الحكومة العثمانية الذى يظهر انه لا يمكن فصله عن منصبه ايضا كرئيس للمجلس الاسلامى الاعلى

٨٧ من المهم ان لا يغرب عن البال ان المنافسة القائمة بين جماعة الحسينى وجماعة النشاشيبى ، تسيطر على شؤون العرب الداخلية وتؤثر فيها الى حد كبير

بالرغم من ان كلتا الجماعتين تجتمعان معا في خصومتهما التى لا تلين لسياسة الوطن القومى . وقد كانت الوظيفتان الرئيسيتان اللتان تقلدهما العرب في فلسطين في عهد الحكومة العثمانية وظيفة رئيس بلدية القدس ووظيفة الافتاء . وكانت جماعة الحسينى تشغل كلا المنصبين ، فكان رئيس البلدية موسى كاظم باشا الحسينى ، وكان المفتى ، احد ابناء عمه ، كامل افندى الحسينى الذى اكتسب احترام الادارة البريطانية المطلق ، أما رئيس البلدية فقد عزلته السلطات العسكرية وولت مكانه راغب بك النشاشيبى ، وهكذا اصبح رئيس البلدية نشاشيبيا والمفتى حسينيا ، ثم انتقل المفتى الى رحمة الله في شهر اذار سنة ١٩٢١ فأصبحت مشكلة انتخاب خلفه من المشاكل المعقدة

٨٨ فلجأت الادارة الى النظام العثمانى الذى يقضى بأن يتقدم عدد معين من العلماء والزعماء المسلمين في مختلف انحاء البلاد بثلاثة مرشحين تنتخب الحكومة احدهم فلما حدث هذا الفراغ كان احد افراد آل الحسينى قد تدرب على الافتاء ، وهو المفتى الحالى ، الحاج أمين افندى الحسينى ، أخ المفتى السابق لابيه . وقد سبق للحاج أمين افندى ان أدى فريضة الحج ، كما انه كان قد تلقى علومه في الازهر في القاهرة ، حيث درس العلوم الدينية الاسلامية تمهيدا لتمثيل آل الحسينى في هذا المنصب . ولقد اخبرنا احد الشهود الثقات ان الحاج امين افندى كان في ذلك الحين ، الشخص الوحيد في فلسطين الذى تتوفر فيه المؤهلات اللازمة لهذا المنصب

٨٩ وقد تم الانتخاب لوظيفة الافتاء كالمعتاد ، غير ان حزب المعارضة نجح في حذف اسم الحاج أمين افندى من قائمة المرشحين الثلاثة ولكنه كان المرشح الرابع . أما الثلاثة الاول ، فقد كانوا بالفعل مرشحين من قبل راغب بك النشاشيبى ، وقد قيل لنا ان انتخاب واحد من هؤلاء الثلاثة كان من شأنه ان يؤدى الى حدوث استياء كبير بين اهالى البلاد باسرهم . ثم استقال احد المرشحين الثلاثة كى يفسح المجال للحاج أمين افندى الحسينى ويمكنه من ان يكون المرشح الثالث في قائمة المرشحين . وبعدئذ عين الحاج امين افندى مفتيا ، غير انه لم يرسل له كتاب ينبئه بتعيينه كما ان تعيينه ذاك لم ينشر في الجريدة الرسمية ابدا

٩٠ لقد كان الحاج أمين افندى الحسينى ضابطا في الجيش التركى . وخدم مع الامير فيصل في دمشق ومع حداد باشا الضابط السياسى الذى كان ملحقا بحاكم القدس العسكرى . وفي سنة ١٩١٨ ساعد السلطات البريطانية في تجنيد الجنود من اهالى فلسطين لجيش الشريف . ولكن موقفه قد تغير بعد ذلك — كنتيجة لتصريح بلفور ولا شك — اذ حكم عليه غيابيا بالحبس مدة عشر سنوات بسبب خطاب نارى ألقاه اثناء الاضطرابات التى نشبت في القدس سنة ١٩٢٠ . ولكنه فرّ في غضون تلك المدة الى شرق الاردن ، ثم استفاد من العفو المطلق الذى اصدره المندوب السامى ، فعاد الى فلسطين وتقلد بعد ذلك بقليل منصب الافتاء . وفي سنة ١٩٢٢ جرى انتخاب رئيس واعضاء المجلس الاسلامى الاعلى وفقا للامر الصادر في شهر كانون الاول سنة ١٩٢١ وانتخب الحاج أمين افندى لرئاسة المجلس وهو المنصب الذى لا يزال يشغله حتى الان

٩١ ومن المهم ان نذكر هنا ان الحاج أمين افندى الحسينى لا يزال منذ انتخابات سنة ١٩٢٢ حتى الوقت الحاضر يجمع في شخصه وظيفتى افتاء القدس ورئاسة المجلس الاسلامى الاعلى . والوظيفة الاخيرة ، تخوله حق الاشراف على اموال الاوقاف (التى بلغت في سنة ١٩٣٦ ، ٦٧،٠٠٠ جنيه) كما تخوله حق الرقابة على المحاكم الشرعية ايضا . ثم انه ، بالاضافة الى ذلك ، يشرف على ادارة صناديق الايتام التى يتولى امرها القضاة والتى تبلغ الاموال المودعة فيها نحو ٥٠،٠٠٠ جنيه في السنة . فهو في الحقيقة اذن اعظم العرب نفوذا في فلسطين . وحين وقعت الاضطرابات في سنة ١٩٢٩ ، كان قد مضى عليه وهو يشغل هذا المركز الوطيد سبع سنوات

٩٢ وقد حققت لجنة شو في الدور الذى لعبه المفتى اثناء تلك الاضطرابات وقبلها فتوصلت الى الاستنتاج التالى وهو انه وان لم تكن له نية في استغلال الحملة الدينية التى أقامها للدفاع عن الاماكن الاسلامية المقدسة ، كوسيلة للتحريض على الاضطرابات ، غير ان الحركة التى كان له ضلع في ايجادها اصبحت بحكم الظروف عاملا مهما في الحوادث التى أدت الى الاضطرابات . ولذلك يجب ان يتحمل مع كثيرين غيره ممن استغلوا الشعور

العام في البلاد ، مباشرة او غير مباشرة ، قسطا من مسؤولية الاضطرابات . وذهب احد اعضاء اللجنة في التحفظات التى ابداها الى أبعد مما ذهب اليه زملاؤه في القاء تبعة الاضطرابات على الزعماء العرب وعلى المفتى بصورة خاصة

٩٣ وفي اثناء الفترة التى مضت بين اضطرابات سنة ١٩٢٩ واضطرابات سنة ١٩٣٦ تمكن المفتى من توطيد مركزه اكثر من ذى قبل . وعلى اثر اطلاق الرصاص في يافا في اليوم التاسع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٣٦ ، أصدر رؤساء الاحزاب العربية الخمسة نداء دعوا فيه الى اضراب عام يشمل المواصلات والعمل واصحاب الحوانيت ، اعتبارا من اليوم الثانى والعشرين من شهر نيسان . وفي اليوم الخامس والعشرين منه ، عقد اتحاد الاحزاب العربية اجتماعا قرر فيه تأليف لجنة عربية عليا لتشرف على اعمال العرب القومية خلال هذه الحالة الطارئة ، واصبح الحاج أمين افندى الحسينى رئيسا لهذه اللجنة

٩٤ لقد أتينا في الفصل الرابع على وصف السياسة التى انتهجتها هذه اللجنة اثناء الاضراب . وفي اوائل ايام الاضراب سمح للمفتى ولاعضاء اللجنة بالطواف في فلسطين ، وقد قيل لنا ان الحالة في احد الالوية كانت هادئة نوعا ما الى ان سمح للمفتى بالقيام بهذه الرحلة وتنظيم الاجتماعات التى لم يكن يباح حضورها للبوليس ولا للموظفين . ومنذ ان وقعت هذه الرحلة انتشر الاضراب واشتدت وطأته . ومما لا ريب فيه ان هذه اللجنة كانت مسؤولة الى حد بعيد عن مواصلة الاضراب واطالة اجله ، فقد كانت المركز الرئيسى للحركة العربية القومية بالفعل . والمفتى يجب ان يتحمل القسط الذى يستحقه من المسؤولية بصفته رئيس هذه اللجنة

٩٥ عندما حضر المفتى أمامنا لاداء الشهادة أعرب عن مزيد القلق والتخوف من المقاصد التى يرمى اليهود الى تحقيقها . وحينما ذكرناه بالمادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة من صك الانتداب اللتين تتضمنان تعهدا اكيدا قطعته الدولة المنتدبة لجميع شعوب العالم ، اجاب ان التعهدات والعهود لا تنفذ في كثير من الحالات

٩٦ ولما سئل عما اذا كان اليهود يملكون من السلطة ما يمكنهم من ارغام الحكومة البريطانية بطريقة ما على السماح بتدنيس المقامات الاسلامية المقدسة او ازالتها ، أجاب بالايجاب ، ولما سئل ايضا عما اذا كان بامكانهم ان يخلعوا الدولة المنتدبة ، أجاب ان تجاربه حتى الان تدل على ان :

«اليهود يستطيعون أن يعملوا كل شيء فيما يتعلق بفلسطين»

٩٧ أما فيما يتعلق بأعمال المفتى اجمالا خلال الاضراب ، فقد اخبرنا احد الشهود البارزين ان نفوذه كان منصرفا بوجه عام الى تلطيف الموقف عند بدء الاضطرابات اذ انه لم يثر المسألة الدينية في الجوامع . وقد اتخذ التدابير لضمان عدم خروج الخطباء في الجوامع عن حد الاعتدال في خطبهم ، ودامت هذه الحال زهاء أسبوعين او ثلاثة اسابيع بعد بدء الاضطرابات ، ولكن مهما كان الاعتدال الظاهرى الذى كان موقف المفتى مقرونا به في مستهل الاضطرابات فالبيانات التى أصدرتها اللجنة العربية العليا برئاسته داعية فيها الى تأييد الاضراب وحاثة العرب على متابعته ومواصلته الى ان يتم تحقيق الاغراض السياسية ، كانت بدون شك بيانات مناقضة للقانون والنظام . ثم ان اللجنة العربية العليا لم تستنكر قط ، على ما نعلم ، اعمال التخريب والارهاب التى استفحل أمرها باستمرار الاضراب ، ولذلك فنحن نرى ان المفتى يجب ان يتحمل ، كرئيس لهذه اللجنة ، قسطه الكامل من المسؤولية عن تلك القلاقل

٩٨ ونرى لزاما علينا الان ان نسرد الظروف التى مكنت المفتى من ان يجمع كل هذه السلطة في شخصه . فبالرغم من ادعائه بان انتخابه رئيسا للمجلس الاسلامى الاعلى ، جعله الرئيس الدائمى لهذا المجلس ، وفقا للمادة الثانية من الامر الصادر بتأليف المجلس سنة ١٩٢١ ، فهناك المادة الرابعة من ذلك الامر وهى تنص على ما يلى:—

«ينتخب رئيس العلماء (أى رئيس المجلس) بانتخاب عام يعين بقانون خاص يسن من قبل المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى ويبين فيه وظائفه وشرائطه وموقعه»

٩٩ فالرئيس الحالى للمجلس الاسلامى الاعلى لم ينتخب قط بانتخاب عام ، ولكنه انتخب من قبل الناخبين الثانويين الذين بقوا من الهيئة الانتخابية

للبرلمان العثمانى الاخير ، ثم ان القانون الذى تشير اليه المادة الرابعة من الامر لم يوضع قط وقد كان من جراء ذلك ان بقيت وظائف الرئيس الحالى ومركزه وموقعه بدون تحديد ، ولذلك لم يكن ثم تحديد قانونى لسلطاته

١٠٠ وفي سنة ١٩٢٦ جرت انتخابات لانتخاب اعضاء جدد للمجلس الاسلامى الاعلى مكان الاعضاء الذين انتخبوا في سنة ١٩٢٢ وانتهت دورتهم . غير ان هذه الانتخابات حكم ببطلانها فاستوجب الامر اصدار قانون المجلس الشرعى الاسلامى الاعلى لسنة ١٩٢٦ كى يباح ملء العضويات الشاغرة في المجلس ريثما تجرى انتخابات جديدة . وقد قضى هذا القانون ايضا بتعيين لجنة من المسلمين لتنقيح الامر الصادر سنة ١٩٢١

١٠١ وفي سنة ١٩٢٨ قدمت هذه اللجنة مشروع قانون أساسى للمجلس الاسلامى الاعلى يحل محل الامر الصادر في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٢١ ، وقد جعلت دورة الرئيس في هذا المشروع تسع سنوات وأهمل مبدأ بقاء الرئيس رئيسا دائميا . ثم درست هذه المقترحات هيئة من موظفى الحكومة درسا وافيا . وفي حزيران سنة ١٩٢٩ نشرت الحكومة مشروع القانون المتضمن لهذه المقترحات . غير ان الاضطرابات التى نشبت في شهر آب سنة ١٩٢٩ حالت دون درس الطائفة الاسلامية لهذا القانون بما يستحقه من العناية والتدقيق ، ومع ذلك فقد رفعت للحكومة مطالعات وانتقادات عديدة بشأنه

١٠٢ وفي اليوم الثانى من شهر حزيران سنة ١٩٢٩ أرسل مشروع القانون الذى أعدته اللجنة مع التقرير الذى وضعه موظفو الحكومة بشأنه الى وزير المستعمرات وأرسل معهما اشعار مآله ان المندوب السامى سيقدم تواصيه بشأن تلك المقترحات حالما يتلقى مطالعات وانتقادات الرأى العام الاسلامى عليها ويفحصها

١٠٣ ومن سوء الحظ ، على ما نعتقد ، ان لا تكون الادارة قد قامت بعمل ما منذ ذلك الحين لتنظيم مسألة انتخابات المجلس الاسلامى الاعلى برمتها ومركز رئيسه

١٠٤ غير انه من الحق ان يقال ان الادارة كانت مقيدة الى حد ما بتعهد اعطاه اللورد بلومر الى المفتى في سنة ١٩٢٨ ، حيث قال:—

«لن يصدر قانون بتنفيذ التنقيح المنوى اجراؤه في نظام سنة ١٩٢١ (أى الامر الذى ينص على تشكيل المجلس الاسلامى الاعلى) الا بالقدر اللازم لاجراء الانتخابات ، ما لم يعرض ذلك التنقيح على الهيئة الانتخابية ، وبهذه الطريقة تستطيع الحكومة أن تؤمن اصلاح ادارة الشؤون الاسلامية ليس فقط بالاستناد الى مشورة لجنة اسلامية لها مكانتها بل بموافقة هيئة منتخبة حسب الاصول من ممثلى الطائفة الاسلامية»

وهذا القول مؤداه بعبارة أخرى بأنه لن يجرى ولا يمكن اجراء اى شىء لاصلاح المجلس الاسلامى الاعلى اذا كان من شأن ذلك الاصلاح ان ينال من سلطة المفتى ومركزه . فادارة فلسطين محصورة في الواقع في حلقة مفرغة يتعذر الخروج منها ، ولا بد من كسر هذه الحلقة ، وكسرها عاجلا خير من كسرها آجلا

١٠٥ ان وجود المجلس الاسلامى الاعلى ، لا يستوجب بحد ذاته قيام حكومة ضمن حكومة ، ولكن الوظائف التى عمل المفتى على جمعها في شخصه واستعماله لتلك الوظائف قد أدى الى تلك النتيجة . فالسلطة التى يملكها اليوم في البلاد ، مؤيدة باللجان القومية في مختلف انحاء فلسطين ، قد بلغت درجة يصح معها وصفه بانه رئيس حكومة موازية ثالثة

(٩) اقتراح تأليف وكالة عربية موسعة

١٠٦ اذا قورنت الوكالة اليهودية بتشكيلاتها المنظمة ، ودوائرها ، وبموظفيها الذين لا يقتصرون على الفلسطينيين فقط بل ينتمون الى الطوائف اليهودية المنبثة في مختلف أنحاء العالم ، مع اية أداة يملكها العرب لبسط قضيتهم على الحكومة في فلسطين او في انكلترا ، ظهر للناظر في الحال البون الشاسع الذى يفصل بين الهيئتين . وقد اقترح علينا ، من جملة ما اقترح ، انه قد يكون في الامكان تأليف وكالة عربية موسعة تعيد التوازن بين العرب واليهود وتمكن

العرب من بسط قضيتهم بصورة وافية تضمن للسكان العرب الاستيثاق من ان مصالحهم لم يلحق بها ضرر لمجرد عدم توفر القوة والمهارة لديهم في عرض قضيتهم

١٠٧ ولقد سعت الحكومة البريطانية في سنة ١٩٢٣ لتأليف وكالة عربية وأرسل الدوق ديفونشير ، الذى كان وزيرا للمستعمرات في ذلك الحين ، كتابا الى المندوب السامى مؤرخا في ٤ تشرين الاول قال في الفقرة السابعة منه ما يلى :—

«وبناء على ما تقدم ان حكومة جلالته مستعدة للنظر بعين العطف الى تأسيس وكالة عربية في فلسطين يكون لها نفس المركز الممنوح للوكالة اليهودية بمقتضى المادة الرابعة من صك الانتداب أى أن يعترف بهذه الوكالة العربية كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى الادارة والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التى تؤثر في مصالح السكان غير اليهود ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت رقابة الادارة . اما فيما يتعلق بالمهاجرة (راجع المادة السادسة من صك الانتداب) فيكون للوكالة العربية الحق في أن تستشار في الوسائل التى تؤدى الى ضمان عدم الاجحاف بحقوق ووضع فئات السكان الاخرى (أى السكان غير اليهود)»

١٠٨ وبينما أدركت الحكومة ان لديها في الوكالة اليهودية هيئة ممثلة تستطيع ان تسدى اليها المشورة وان تتعاون وإياها في المسائل المتعلقة بتأسيس الوطن القومى ، ادركت ايضا انه ليس لديها هيئة عربية موازية للوكالة اليهودية تستطيع استشارتها فيما يتعلق بالناحية الأخرى من صك الانتداب ، اى فيما يتعلق برفاه السكان الحاليين في البلاد ومصالحهم . ولكن مقترحات سنة ١٩٢٣ لم تعترف بالبون الشاسع الذى سيكون بين الوكالة اليهودية والوكالة العربية المقترحة . فالوكالة اليهودية من جهة تمثل يهود العالم اجمع ، وهم شعب يبلغ ستة عشر مليونا عدا ، ويتمتع بنفوذ واسع في الشؤون المالية والسياسية ويضم عددا كبيرا من أعاظم المبرزين والخبراء في مختلف المسائل العامة . ولقد كان في النية ان ينشأ ازاء هذه الوكالة وكالة عربية تمثل نحوا من ثمانمائة الف عربى في فلسطين — وهؤلاء شعب فقير تغلب عليه الامية ، وله زعماء كثيرون من ذوى الاقتدار ، غير انهم لا يوازون نظرائهم من الشعب الاخر ، من حيث

الوسائل او الخبرة ، فالبون اذا كان شاسعا جدا ، واذا كان المراد ان يتوصل هذان الفريقان الى الاتفاق فمن الواجب ان تكون تشكيلاتهما اقرب الى التساوى وان يكون بينهما توازن في القوى

١٠٩ والاقتراح الذى عرض علينا هو ان تشكل وكالة عربية في لندن وفلسطين ، يكون لها نفس الوظائف والمركز كما ورد في مقترحات سنة ١٩٢٣ ، على ان تشتمل بالاضافة الى ممثلى عرب فلسطين ، ممثلين عن شرق الاردن والعراق والحجاز وسوريا وربما عن مصر ايضا . ويمكن تلخيص مزايا هذا الاقتراح بما يلى:—

(١) يقلل التباين الكائن بين مركزى العرب واليهود بموجب صك الانتداب

(٢) لقد ظل العرب حتى الان يرفضون بشدة كل اقتراح يرمى الى عقد مؤتمر مائدة مستديرة . غير ان الزعماء العرب قد يصبحون اكثر رغبة من ذى قبل في الاجتماع مع اليهود ، اذا شد ازرهم ابناء عمومتهم في شبه الجزيرة . ومن الناحية الاخرى سيجد اليهود هيئة مؤلفة من رجال مسؤولين يمكنهم ان يتناقشوا واياها في المشاكل ويفكروا معا في امكان التوافق والتراضى . وقد يؤدى وجود رجال خبيرين من بلدان اقل تأثرا بالعداء المحلى الى ايجاد جو هادىء للمناقشة

١١٠ وقد يكون هنالك بعض الفائدة ايضا من تفويض هاتين الوكالتين بالشروع في معالجة الاختلافات العنصرية . وقد تصبح الحكومة مع مرور الزمن شبيهة بمحكمة استئنافية تتولى الفصل في موضوع الخلاف . واذا عرضت على بساط البحث اقتراحات من شأنها ان تؤثر في احد هذين الشعبين فيصبح في وسع الحكومة بعد تشكيل الوكالة العربية ان ترفض النظر فيها الا بعد ان تتباحث فيها الوكالتان . حتى ولو خاب هذا المسعى لظل لدى الحكومة ايضا مجال للتشاور مع هيئة مسؤولة ولامكنها ان تكون على الدوام متصلة بالرأى العام العربى ، بصورة اكثر شمولا من ذى قبل

١١١ لنتقدم الان الى بحث الاعتراضات الرئيسية التى قد توجه الى هذا الاقتراح . لقد قيل ان حكومة جلالتكم بقبولها لهذا الاقتراح تكون قد اعترفت بالفكرة القائلة ، بأن من حق الدول العربية ان تتدخل في شؤون فلسطين . ولكن الامر الواقع هو ان السيارات والطائرات والقطارات قد احكمت ربط هذه البلدان بعضها ببعض . فأن اتصال الزعماء العرب في هذه البلدان بعضهم مع بعض واجتماعاتهم المتواصلة ، قد اصبحت من الحوادث التى تجرى كل يوم . أفليس من الممكن اذن ان يؤدى هذا المشروع الى تسيير مصالحهم في طريق أبين حدودا وقيودا من ذى قبل وان يقلل من حاجاتهم الى الاتصالات السرية غير الخاضعة لاية رقابة ؟

١١٢ اننا لا نقترح ان يكون لاعضاء هذه الوكالة اى مركز سياسى (ديبلوماسى) او ان يعاملوا كممثلين لحكوماتهم . فهم لن ينافسوا قط السفراء المعتمدين الذين يقومون بأعمالهم الرسمية المعتادة في هوايت هول . ولن تكون لهم سلطة اكبر من سلطة اعضاء الوكالة اليهودية في لندن بل يكون مركزهم كمركز هؤلاء تماما . ولن يكون لهم حق خاص بالاتصال بوزارة المستعمرات . ولكنهم سيكونون في متناول اليد عند ما يراد الاستفادة من آرائهم ويؤخذ رأيهم بلا ريب عند وقوع المشاكل

١١٣ وقد يسأن سائل عن الطريقة التى تتبع في انتخاب هؤلاء الممثلين عن بلاد العرب . والجواب على ذلك هو انه ليس ثمة وسيلة للانتخاب في الوقت الحاضر . وتعيينهم بواسطة حكوماتهم مباشرة يكاد ان لا يكون مستطاعا غير ان هذه الحكومات يمكنها ان تقدم قوائم بأسماء الرجال الذين ترشحهم ثم يجرى انتخاب الممثلين منهم بالتشاور بين حكومة فلسطين واعضاء الوكالة العرب الفلسطينيين . ثم انه ليس بالامكان ان تدفع رواتب هؤلاء من قبل حكومة بريطانيا العظمى او حكوماتهم الخاصة . ولكن يمكن للجمعية العربية في فلسطين مع ذلك ان تمدهم بالمال ، فالحكومة الفلسطينية لا تقدم اية مساعدة للوكالة اليهودية ومبدأ عدم التفريق والتميز الذى يشمله صك الانتداب يحول دون معاملة الوكالة العربية على وجه آخر

١١٤ وقد يسأل سائل عما اذا كان اليهود سيستحسنون هذه الاقتراحات . فان حق لنا ان نحكم من احتجاجاتهم الشديدة على تدخل ملوك العرب ، فنحن نقول انهم سيعترضون في البدء ، حتى ولو كان المفروض ان ملوك العرب وأمراءهم لن يتصدوا مباشرة الى تعيين الممثلين . ولكنهم قد يشعرون بأنه ليس من حسن السياسة ان يتشددوا في رفضهم لهذا الاقتراح ، بالنظر الى عدم المساواة التى تنطوى عليها الحالة الحاضرة . وقد يفكرون بأن تساهلهم مع البلاد العربية الاخرى في هذا الموضوع قد يخفف من شعور اللاسامية وذلك بضربهم مثلا حسنا في ادراك احتياجات العرب كما يجب

١١٥ لقد رفض العرب الاقتراح الذى عرض عليهم في الاصل لتشكيل وكالة عربية رفضا باتا ، على اساس ان قبولهم بها سيؤخذ كاعتراف منهم بالوكالة اليهودية الموازية لها . ولكن المشروع الجديد قد لا يستفز مثل ذلك الحكم والرفض الفورى . فحزب الاستقلال قد يستهويه مشروع لا يتنافى مع فكرة الوحدة العربية. وكثير من العرب المعتدلين الذين لا يبدون اهتماما كثيرا بالامور السياسية الكبرى قد يرحبون بمشروع يمكنهم من تمحيص أرقام المهاجرة التى تقدمها الحكومة ويقدمها اليهود ومقارنتها معا ، ومن فحص قوة البلاد على الاستيعاب حسب تقديرهم وضمان ايجاد الفرصة لتوجيه انتقادات اكبر أثرا وأبعد مدى

١١٦ اننا ندرك تماما ان للاقتراح سيئاته وحسناته . ولكنا نشعر بوجوب النظر في مشروع كهذا اذا ظل نظام الانتداب الحالى قائما . فاذا ادعى الزعماء العرب من جهة بوجوب ازالة الفرق القائم بين الوكالة اليهودية ، تلك الهيئة القوية المنتشرة في العالم والمتمركزة في القدس ، وبين اية وكالة محلية يستطيعون انشاءها في فلسطين فسيكون من الصعب مقاومة هذا الادعاء

ومن الجهة الاخرى ان رد الفعل الذى لابد لحوادث فلسطين ان تحدثه في العالم العربى في الخارج يستوجب اقامة هيئة اكثر تنظيما واوفى بالمرام من سلسلة «الكتب المفتوحة» التى يصدرها ملوك العرب وأمراؤهم للتعبير عن الرأى .

العا مالعربى في شؤون فلسطين . ولكنا ندرك في الوقت ذاته ان هنالك فرقا جوهريا بين هيئة كالوكالة اليهودية التى تمثل أقليات منتشرة في مختلف أقطار الكرة الارضية وبين وكالة عربية واسعة يؤخذ اعضاؤها من كتلة مجتمعة من الحكومات المتجاورة فقط

الفصل السابع

الامن العام

١ كانت تكاليف الحامية البريطانية في فلسطين سنة ١٩٢١—٢٢ ثلاثة ملايين جنيه . وكان الواجب الاولى المترتب عليها ، الاضطلاع بمهمة الدفاع الخارجى عن فلسطين وشرق الاردن ضد الهجمات التى قد تقع عليها من أواسط جزيرة العرب . وكان عليها ايضا ان تقوم بالمهمة الثانوية التالية وهى معاضدة حكومتى فلسطين وشرق الاردن في المحافظة على الامن العام . ففتنة يافا* التى وقعت في شهر ايار سنة ١٩٢١ ، وأسفرت عن قتل ٩٥ شخصا وجرح ٢١٩ شخصا جروحا خطرة ، دلت على انه لم تزل هناك ضرورة تقضى بابقاء حامية كبيرة في البلاد . غير ان الاعتبارات الاقتصادية كانت تتطلب تخفيض تلك الحاميةلان التقارير تدل على ان كل جندى محارب كان يستلزم ابقاؤه في فلسطين نفقة تقدر بنحو ٥٠٠ جنيه في السنة . ولذلك كان هم حكومة فلسطين منصرفا الى تشكيل وتدريب قوة نشيطة من البوليس للمحافظة على النظام الداخلى . وكان يؤمل ان تكون هذه القوة قادرة على مجابهة التعديات الصغيرة التى تقع من الخارج ولا تستدعى تدخلا عسكريا ولو انه كان من المسلم به ان هذه القوة لا يسعها لبرهة منالزمن ان تستغنى عن معاضدة الحامية البريطانية لها ملعضدة ادبية ، وربما مادية ايضا . ولذلك خصصنا هذا الفصل للبحث عن التدابير التى اتخذتها الادارة للمحافظة على القانون والنظام في فلسطين

٢ عند ما استلمت الادارة المدنية زمام الامور لم تكن قوة البوليس مما يبعث على الرضاء . ففى عهد الادارة العسكرية جندت قوات محلية من البوليس لتحل محل الجندرمة (الدرك) التركية الملغاة . وكان يقال عن هذه الوحدات في المقاطعات بأنها «تتأثر بالتأثيرات المحلية العنصرية والدينية» وبأن افرادها انتخبوا على عجل . ولم يكن هناك نظام موحد ، ولا تدريب منظم ، ولا ارتباط في العمل بين المقاطعات . وكانت المحاكم والمدعون العموميون يعتبرون مسؤولين عن تحرى

---

* أنظر الصفحتين ٦٨ و ٦٩

الجرائم ، أما البوليس «فكان يستعمل بافراط كمجرد مباشر او مراسل او حارس او جابى لدى المحاكم» . فقوة مثقلة بالعمل والازعاج لا تشد ازرها قوة احتياطية لا يمكن ان يعاد تشكيلها على نظام متسق ، ولهذا كانت الحالة تستدعى اللجوء الى المعونة العسكرية مرة بعد أخرى لمجابهة الاضطرابات الداخلية» . وفى اوائل سنة ١٩٢١ ، استقال ما يقرب من ٦٠ في المئة من افراد القوة بسبب قلة الراتب ورداءة السكن . غير ان قانون البوليس الذى صدر سنة ١٩٢١ ثبت شروط الخدمة ووضع الأسس لنظام محسن لادارة البوليس . فشكلت قوة من الدرك الفلسطينى مؤلفة من ٥٥٠ رجلا من الفرسان والمشاة ، وشكلت قوة مثلها في شرق الاردن سميت «بالجيش العربى» وأعيد تشكيل قوة الخفراء ، وهم الحراس في القرى . وأدمج البوليس البلدى في قوة البوليس النظامية

٣ وفي سنة ١٩٢٢ جندت أورطة من الدرك البريطانى تضم ٣٨ ضابطا و ٧٢٤ نفرا من رتب أخرى معظمهم من الافراد السابقين في قوة البوليس الارلندية الملكية . ويظهر ان وضع هؤلاء ووظائفهم كان موضع الاخذ والرد فلم يكن معروفا فيما اذا كان يجب اعتبارهم بمثابة بوليس يملك شيئا من التدريب العسكرى ، او بمثابة جنود في مكنتهم القيام ببعض الوظائف البوليسية دون ان يلحق ذلك ضررا بنشاطهم العسكرى . ومع ان التكاليف كانت عالية فان شروط الخدمة وحالتها لم تكن مرضية . والتحريات التى أجريت سنة ١٩٢٣ أظهرت بعض الصعوبات الخاصة التى كان يجب على البوليس المدنى والدرك ان يواجهوها . فقطاع الطرق والمجرمون من سينا وسوريا وشرق الاردن وجدوا في فلسطين «مرتعا خصبا»، وبالنظر لان البوليس أنكر عليه حق استعمال «الطرق الشرقية» في الحصول على الشهادات والبيانات فانه لم ينل الا مساعدة قليلة من الجمهور . وكان ينظر اليهم ، حسبما رواه احد الموظفين في سنة ١٩٢٣، كجماعة يفرضون على اكثرية البلاد سياسة تمقتها تلك الاكثرية حسب فهمها لها . ولذلك كان الشهود يهددون بأخذ الثأر منهم ، وكان نفوذ المشائخ المحليين والاعيان والمخاتير موجها ضد البوليس وكانت مالية المملكة المتحدة هى التى تقوم بدفع تكاليف القسم البريطانى من الدرك ، ثم ان نفقات الحامية البريطانية

كانت تخفض تخفيضا مستمرا من سنة الى أخرى فقد أنزلت في سنة ٢٤/١٩٢٣ الى ١،٥٠٠،٠٠٠ جنيه

٤ وفي أوائل سنة ١٩٢٥ سرحت فصيلة من الفرسان وكتيبة من الدرك البريطانى ، أما القسم الفلسطينى فقد ظل بعدده الكامل وكان يتشكل من ٩ ضباط بريطانيين ، و٩ صف ضباط بريطانيين ، و٤٧٥ نفرا من رتب مختلفة ، يشتملون على ٢٦٢ عربيا (٣٥ منهم مسيحيون) و ٩٧ مسلما شركسيا و ١٠ دروز و ١٠٠ يهودى و ٦ آخرين

٥ وفي اثناء السنين الخمس الاولى من اجراء تلك التشكيلات كانت مصروفات «البوليس والسجون» مع الدرك (باستثناء تكاليف القسم البريطانى اثناء سنتى ٢٣/١٩٢٢ و ٢٤١٩٢٣) كما يأتى*:—

من اول تموز سنة ١٩٢٠ الى ٣١ اذار سنة ١٩٢١	٢٢/١٩٢١	٢٣/١٩٢٢	٢٤/١٩٢٣	٢٥/١٩٢٤
جنيه ٢٠٥١٣٨	جنيه ٣٢٠٨٠٦	جنيه ٣٠٧٨٤٨	جنيه ٢٦٥٢٧٣	جنيه ٤٦٤٩٤٢

٦ ويبين الكشف التالى عدد حوادث القتل والسلب التى جرى التبليغ عنها اثناء تلك المدة:—

	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥
قتل	١٢٨	١٤٢	١٢١	٩٥	٩٨
سلب	١٣٥	١٨٠	١٧٧	٩٣	٧١

٧ وحوالى سنة ١٩٢٥ خفضت حامية فلسطين الى آلاى من الفرسان وسرب من الطيارات ومفرزة من السيارات المصفحة ، وقد كلفت هذه الحامية دافع الضرائب البريطانى في سنة ١٩٢٥ ، ٦٤٠،٠٠٠ جنيه فقط ، بدلا من ٣،٠٠٠،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢١ . وكان الجيش العربى آنئذ مؤلفا من ٤٢ ضابطا و ٩٧٢ رجلا من الرتب الاخرى ، وكان متوسط ما تدفعه الحكومة

* استقيت هذه الارقام من تقارير الادارة السنوية

البريطانية لهذه القوة كأعانات وما تدفعه لسد نفقات المعتمد البريطانى وموظفيه يزيد على ١٠٠،٠٠٠ جنيه في السنة . وقد استبقت قوة الطيران الملكية في عمان عددا من الطيارات وقسما يتألف من اربع سيارات مصفحة . وفي سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٤ صدت غارتان من الصحراء قامت بهما قوات كبيرة من وهابى نجد ، وكان من جراء تأسيس الدرك ان خفضت قوة البوليس المدنية في فلسطين من ٧٨ ضابطا و ١١٥٩ شخصا من الرتب الاخرى في سنة ١٩٢٢ الى ٧٣ ضابطا و ٩٦٦ شخصا من الرتب الاخرى في سنة ١٩٢٥ . وقد أشار السر هربرت صموئيل في تقريره الاجمالى عن السنين المشار اليها الى «ان هدوء البلاد السريع» كان بعض الفضل فيه يعود الى تأسيس قوات فعالة من البوليس والدرك

«فقد انقطعت روح الشقاوة ولم يعد الجو مكهربا وانتفت الغزوات من شرق الاردن وطورد جميع قطاع الطرق فقتلوا بالرصاص او اعدموا او سجنوا وكانت فلسطين في المدة الاخيرة اكثر بلاد الشرق الاوسط هدوءا»

٨ وفي اثناء السنين الخمس الثانية ألغيت قوة الدرك البريطانية والفلسطينية في سنة ١٩٢٦ تلبية لداعى الاقتصاد ، وحلت «قوة حدود شرق الاردن» محل «الجيش العربى»* ، ونقل من قسم الدرك البريطانى خمسة ضباط و ٢١٢ نفرا من رتب مختلفة ، ومن القسم العربى ٢٩٠ خيالا و ٢٨ شخصا من المشاة من رتب مختلفة الى قوة البوليس المدنى التى كانت تتألف في سنة ١٩٢٦ كما يلى:—

	بريطانيون	مسلمون	مسيحيون غير بريطانيين	يهود
ضباط	٤٨	٤٥	١٧	١٥
صف ضباط	٢١	١٠٨	٢٤	٢٢
افراد	١٧٦	٨٧٥	٢٢٦	١٧٥
	٢٤٥	١٠٢٨	٢٦٧	٢١٢

فكان هناك اذن ١٢٥ ضابطا و ١٦٢٧ رجلا من الرتب المختلفة لاخرى

٩ أما قوة حدود شرق الاردن فكانت تتألف من اربع رهوط تحت قيادة ضباط بريطانيين وكان تصنيفها على الشكل الآتى:—

* استبقى اسم الجيش العربى للدلالة به على قوة بولبس شرق الاردن

	بريطانيون	مسلمون	مسيحيون غير بريطانيين	يهود
ضباط	١٦	١٨	٢	—
ضف ضباط	١٣	—	—	—
شواش	٢	٣٠	٤	٨
جنود	—	٥٦٠	٩٠	٢٩
المجموع	٣١	٦١١	٩٦	٣٧

ولقد أنشئت هذه القوة من اجل حماية الحدود المشتركة بين شرق الاردن وفلسطين ، وكان القصد ان يكون هناك فارق واضح من حيث الاعمال وأصول التنظيم بين القوى التى ستقوم بالمهام البوليسية والقوى التى قد يحتاج اليها للاشتراك في الاعمال العسكرية ، وكانت النية منصرفة الى جعل فلسطين وشرق الاردن مستقلتين ومكتفيتين بنفسهما بقدر الامكان فيما يتعلق بالامن الداخلى. وفي سنة ١٩٢٦ صدر قانون قوة الحدود اما المهام التى يجب ان تضطلع بها هذه القوة بالضبط فهى لا تزال موضع الاخذ والرد

١٠ ويمكن مقارنة بيان النفقات التالى بالبيان الذى سبق ادراجه في الفقرة الخامسة اعلاه :—

النفقات

	١٩٢٧ ٢٧/١٩٢٦	٩ اشهر	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
البوليس والسجون	٣٠٥٩٤٣	٢٥١١٣١	٣٤٢٧٩٥	٣٧٦٠٦٠	٤٧٥٨٥١
قوة حدود					
شرق الاردن	١٦٦١١٣	١٢٧٥٣٨	١٩٣٢٤٥	١٤٩١٧٨	٢٣٢٠٨٠
الجندرمة «الدرك»	١٩١٧٢	٧٤٢	٣٦٠	—	—
الدفاع	—	—	٥٣٥٠٠	٣٧٠٧٠	١٠٩٦٧٥
المجموع جنيه	٤٩١٢٢٨	٣٧٩٤١١	٥٨٩٩٠٠	٥٦٢٣٠٨	٨١٧٦٠٦

ويلاحظ من هذا البيان ان ثمة زيادة مضطردة في النفقات ويعود ذلك في الاكثر الى زيادة القسم البريطانى في البوليس

١١ ان نفدة «الدفاع» التى اضيفت مجددا تشير الى القسط الذى تساهم به حكومة فلسطين في تكاليف وحدات الجيش وقوة الطيران الملكية وقد دفع

في سنة ١٩٣٠ بالاضافة الى ذلك القسط مبلغ ١٠١،١٣٥ جنيها بسبب الاضرار التى حصلت في فتنة سنة ١٩٢٩ . وبهذا المبلغ بلغ مجموع نفقات الامن العام في سنة ١٩٣٠ : ٩١٨،٧٤١ جنيها

١٢ لقد كانت قوة البوليس سنة ١٩٣٠ مؤلفة كما يلى :—

	ضباط					رتب اخرى				
	مسيحيون					مسيحيون				
	بريطانيون	فلسطينيون	مسلمون	يهود	آخرون	بريطانيون	فلسطينيون	مسلمون	يهود	آخرون
ضباط الالوية	٤٢	٢٠	٤٣	١٧	١	—	٢٢١	٨٩١	٢٠٥	٣
البوليس البريطانى	٩	—	—	—	—	٦٣١	—	—	—	—
السجون	٩	—	٥	٣	—	—	٢٧	٢٠٥	١٥	—
البوليس البلدى	١	—	١	١	—	—	٣٣	٢٥١	٨٦	—
المجموع	٦١	٢٠	٤٩	٢١	١	٦٣١	٢٨١	١٣٤٧	٣٠٦	٣

فقد كان هناك اذن ١٥٢ ضابطا و ٢٥٦٨ نفرا من الرتب الاخرى يقابل ذلك ١٢٥ ضابطا و ١٦٢٧ من الرتب الاخرى في سنة ١٩٢٦

١٣ وفيما يلى بيان بمختلف الجرائم التى حدثت خلال مدة السنين الخمس الثانية :—

	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
قتل	٩٥	٨١	١١٨	١٧٨	١٢٦
محاولة قتل	٥٦	٧٢	٩٠	٢٣٢	١٧٩
سلب	٩٤	٩٥	٧٠	٣٤	٢٨

١٤ وبمناسبة الاضطرابات التى حدثت في شهر آب سنة ١٩٢٩* صدر قانون يخول سلطات المحاكم المركزية الى قاض بريطانى منفرد ويخول سلطات محكمة الجنايات الى قاضيين بريطانيين ويقضى بان تسمع دعاوى الاستئناف المرفوعة على احكام حاكم الصلح البريطانى من قبل قاض بريطانى منفرد . وقد

* أنظر الصفحتين ٩٠ و ٩١

طبق عندئذ قانون العقوبات المشتركة لسنة ١٩٢٦ على المدن والقرى التى اشترك سكانها بهجمات مدبرة على اليهود وفرضت غرامات قدرها ١٧،٨٤٠ جنيها وسيق للمحاكمة ما يقرب من ١٣٠٠ شخصا ولكن محاكم الجنايات العليا لم تدن الا عددا قليلا من الاشخاص نسبيا

١٥ وتبين القائمة التالية نتيجة الاجراءات القضائية التى اتخذتها المحاكم في حق الذين اشتركوا في اضطرابات سنة ١٩٢٩ :—

	عرب	يهود	المجموع
(أ) الذين حوكموا بصورة جزئية من قبل حكام صلح بريطانيين	٨٩١	٧٤	٩٦٥
(ب) الذين ادينوا من قبل المحاكم المركزية	٢٤١	٣٠	٢٧١
(ج) الذين ادينوا من قبل محكمة الجنايات الكبرى	٥٦	٣	٥٩
(د) الذين صدر بحقهم حكم الاعدام	٢٧	٢	٢٩
(هـ) احكام الاعدام التى ابرمت عند الاستئناف	٢٦	١	٢٧

اما حكم الاعدام فلم ينفذ فعلا الا في ثلاثة اشخاص من القتلة ولقد اشرنا في مكان آخر الى الصعوبات التى تلازم التعقيبات الجزائية في فلسطين واشرنا ايضا الى سياسة التوفيق والاسترضاء التى تسير عليها الحكومة* حتى ان الاحكام التى صدرت سنة ١٩٣٦ كانت اقل مما سبق ، على ان انزال العقاب الكافي بالمجرم ومعاقبته بسرعة هو عامل أساسى في المحافظة على القانون والنظام . ويبين الكشف التالى نتائج دعاوى القتل التى نظرت فيها المحاكم خلال سنى ١٩٢٩—١٩٣٦:—

	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	كانون الثاني الى اذار سنة ١٩٣٧
الدعاوي	١٧٨	١٢٦	١١٩	١١٩	١٠٨	١٠٩	١١٥	٢٦٠	٤٤
عدد الادانات	١٠٧	١٥٧	٧٢	٧٥	٦٩	٥٨	٧١	٦٧	٣
احكام الاعدام التي تم تنفيذها	٧	٧	٦	٦	٢	١١	٦	٠	٠
الاحكام المستبدلة او التي اوقف تنفيذها	٧	١٣	٣	٨	٥	٨	٤	٢	٠

وفي ٣١ آذار سنة ١٩٣٧ كان ثمة ١٧ شخصا لا يزالون قيد المحاكمة من اجل حوادث قتل نسب اليهم اقترافها اثناء سنة ١٩٣٦

* أنظر الصفحات ١٨٤ و ٢١٩ و ٢٢٠

١٦ وقد توصلت لجنة شو* في تقريرها سنة ١٩٣٠ الى الاستنتاجات الرئيسية الآتية فيما يتعلق بالامن الداخلى :—

(١) لقد تمادت الحكومة اكثر مما يجب في سياسة تخفيض الحامية في فلسطين

(٢) كان سلوك البوليس البريطانى موضع الثناء والاجلال ، اما البوليس الفلسطينى فقد برهن على انه لا يمكن الاعتماد عليه في القتال عن قرب . وقد تصرفت قوة الحدود باخلاص يجدر ان يكون مثالا يقتدى به

١٧ وقد اوصى اعضاء هذه اللجنة بما يلى :—

(١) البحث عن اوفق شكل للحامية في فلسطين

(٢) اجراء تحقيق مستقل من قبل موظف ذى خبرة من احدى البلاد التابعة للامبراطورية بشأن تنظيم قوة البوليس وتحسينها في المستقبل

(٣) ايجاد دائرة استخبارات وافية بالمرام

واوصت بوجوب «تأسيس نظام تستطيع الحكومة بواسطته ان تكون على اتصال تام بكل شكل من اشكال الاعمال الهدامة في فلسطين بالقدر الذى تسمح به الطاقة»

(٤) ايقاف شرور الصحافة عند حد

١٨ وبعد تداول البحث تقرر ان تستبقى اورطتان من المشاة في فلسطين متأهبتان دائما للتنقل الى المراكز المختلفة من قبيل التدابير الاحتياطية ، اذا حدث في الجو ما ينذر بوقوع الاضطرابات . اما قوة الطيران الملكية فقد تقرر ان تبقى في فلسطين وشرق الاردن سربا من الطيارات (زيد عليه مؤخرا وحدة طيران اخرى) وقسما من السيارات المصفحة فتكون الحامية العادية عندئذ مؤلفة من هذه الحامية وقوة حدود شرق الاردن ، وكان المأمول ان تكون هذه الحامية كافية لمجابهة اى طارىء . وتقرر ايضا ان تسدد ثلاثة ارباع تكاليف

---

* أنظر الصفحة ٩١

هذه القوة الاخيرة وتكاليف جميع الاشغال الاساسية للقوة في شرق الاردن باعانة من المملكة المتحدة وقد بلغ معدل الاعانة التى قدمتها حكومة المملكة المتحدة في السنين الاخيرة لهذه الغاية نحو ١٤٠،٠٠٠ جنيه في السنة . اما حكومة فلسطين فتقوم بتسديد نفقات الجيش المقيم في فلسطين التى تزيد على نفقاته في مراكزه المعتادة ، ونصف التكاليف الزائدة لقوة الطيران الملكية المقيمة في فلسطين وشرق الاردن ، هذا عدا التكاليف الرأسمالية لاشغال ومصالح كل من القوتين في فلسطين وشرق الاردن

١٩ وفي سنة ١٩٣٠ قدم السر هربرت دوبيكين مفتش البوليس العام في سيلان تقريرا قيما وضعه بعد اجراء بحث دقيق في قوة البوليس واحتياجاتها. وقد تشدد في تقريره في بيان ضرورة تعيين المسؤوليات ليس فقط فيما بين مختلف الموظفين المدنيين ولكن بينهم وبين السلطات العسكرية ايضا ، ومن رأيه ان «التفاهم بين العناصر المختلفة» هو أمر لا بد منه لحفظ النظام . وقد قال ايضا :—

«ان كل كلمة تقريبا في خلاصة تقرير لجنة سنة ١٩٢١ تنطبق على اضطرابات سنة ١٩٢٩ . غير ان دروس سنة ١٩٢١ لم تستعد الى الذهن . واقول الآن انه ليس في وسعنا ان ننسى تلك الدروس مرة اخرى»

٢٠ وقد تقدم بالتواصى التالية ايضا ، بالاضافة الى الاقتراحات المفصلة التى ابداها بشأن ما يجب اتخاذه من الاجراءات الادارية وما ينبغى اجراؤه من التحسين في شروط الخدمة :—

(١) زيادة قسم البوليس البريطانى حتى يبلغ عدد افراده ٦٥٠ ان يكون مائة منهم من الفرسان

(٢) زيادة عدد صناديق السلاح المختومة في المستعمرات اليهودية وافراز ضابط واحد و ١٢٩ رجلا من الرتب المختلفة لحماية المستعمرات عند حدوث الطوارىء . وهذه القوة تكون زيادة على عدد قوة البوليس

(٣) تحسين مدرسة البوليس ووضع قاعدة لمنح علاوات سخية لتعلم اللغات

(٤) اقامة ثكنات للرجال واماكن سكن للمتزوجين

(٥) انشاء ادارة تحقيقات جنائية جديدة

(٦) تأسيس قوة احتياطية دائمية للبوليس الخاص

(٧) فصل البوليس في النهاية عن مصلحة السجون

(٨) تعيين ثلاثة حكام صلح بريطانيين آخرين وحاكمى صلح فلسطينيين

وقد وجد ان دائرة التحقيقات الجنائية لم تكن تعمل على جميع المعلومات وايصالها ، في ما خلا حادثا واحدا فقط ، وان تلك الدائرة هى اكثر المواطن ضعفا في كيان قوة البوليس

٢١ تبين الجداول المنشورة فيما يأتى الاجراءات التى اتخذتها ادارة الحكومة لتحسين مصلحة الامن العام خلال الخمس سنوات التالية بناء على مشورة السر هربرت دوبيكين :

لقد كانت قوة البوليس مؤلفة في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٣١ كما يلى :—

	ضباط ومفتشون						رتب آخرى					
	مسيحيون						مسيحيون					
	بريطانيون	فلسطينيون	يهود	مسلمون	آخرون	مجموع الضباط	بريطانيون	فلسطينيون	مسلمون	يهود	آخرون	مجموع الرتب الاخرى
بوليس الالوية	٤٧	١٩	٤٢	٢٠	١	١٢٩	—	٢٢٤	٩١٧	٢٤٨	٣	١٣٩٢
البوليس البريطاني	٣	—	—	—	—	٣	٦٤٥	—	—	—	—	٦٤٥
السجون وفرق العمال السجناء	٨	١	٥	٢	—	١٦	—	٤٢	١٧٨	١٦	—	٢٣٦
البوليس البلدي	—	—	١	١	—	٢	—	٢٩	٢٢٤	٨٩	—	٣٤٢
المجموع	٥٨	٢٠	٤٨	٢٣	١	١٥٠	٦٤٥	٢٩٥	١٣١٩	٢٥٣	٣	٢٦١٥

وكانت قوة حدود شرق الاردن مؤلفة كما يلى :—

	بريطانيون	عرب		يهود	تركس	دروز	سودانيون	المجموع
		مسلمون	مسيحيون					
ضباط	٢٣	٨	٦	٢	٨	١	—	٤٨
صف ضباط	٧	—	—	—	—	—	—	٧
شواش	٣	—	—	—	—	—	—	٣
شواش وافراد	—	٤٣٧	١٦٢	٣٢	١٦٣	١٥	٣٨	٨٤٧
المجموع	٣٣	٤٤٥	١٦٨	٣٤	١٧١	١٦	٣٨	٩٠٥
القوة الاحتياطية من شواش وافراد	—	٩١	٢٠	١	١٣	٩	—	١٣٤
المجموع	٣٣	٥٣٦	١٨٨	٣٥	١٨٤	٢٥	٣٨	١٠٣٩

٢٢ وفي نهاية سنة ١٩٣٦ كانت قوة البوليس مؤلفة كما يلى :—

	بريطانيون	عرب	يهود	المجموع
ضباط بوليس من الدرجات العليا	٤٥	١٠	٤	٥٩
مفتشون	٢٧	٦٨	٣٠	١٢٥
رتب اخرى	٨٥٨	١٨٢٤	٤٥٠	٣١٣٢
المجموع	٩٣٠	١٩٠٢	٤٨٤	٣٣١٦

وفيما يلى جدول لمقارنة قوى البوليس المختلفة خلال السنين التى اوردنا بشأنها الارقام المفصلة :—

	ضباط ومفتشون	رتب اخرى
١٩٢٦	١٢٥	١٦٢٧
١٩٣٠	١٥٢	٢٥٦٨
١٩٣٢	١٥٠	٢٦١٥
١٩٣٦	١٨٤	٣١٣٢

٢٣ وقد ازدادت مصروفات الامن العام بسرعة كما يظهر مما يلى :—

	١٩٣١	٣٣/١٩٣٢	٣٤/١٩٣٣	٣٥/١٩٣٤	٣٦/١٩٣٥	٣٧/١٩٣٦*
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
البوليس	٤٦٩٥١٦	٤٧٥٠٤٢	٤٨٦٦٠٥	٥٠٦٧١٢	٥٢٧٤٦٧	٧٤٤٤٥٥
قوة حدود شرق الاردن	١٨٢٨٩٣	١٧٤٨٣٥	١٨٥٣٩٣	١٩١٧٥٧	١٨٩٦٦٤	١٨٩١٦٨
الدفاع	١٢١٦٨١	١٠٥٩٢٢	١١٠١٢٥	١٤٤١١٨	١٤٥٢٨٩	١٢٩٧٠٠٠
المجموع	٧٧٤٠٩٠	٧٥٥٧٩٩	٧٨٢١٢٣	٨٤٢٥٨٧	٨٦٢٤٢٠	٢٢٣٠٦٢٣

٢٤ لقد صنفت حوادث الاجرام الخطيرة في السنين الخمس التالية على النحو المذكور ادناه «فالجريمة الزراعية» تشير في الغالب الى حوادث الاخذ بالثأر التى تقع في القرى العربية بسبب خلافات عائلية او منازعات على الحدود وتشمل ايضا ايقاع الاذى والتخريب بالمستعمرات اليهودية وقد اتخذت شكل حرق الاحراش وتدمير الاشجار وجرح الماشية

	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٢٤	١٩٣٥
القتل	١١٩	١١٩	١٠٨	١٠٩	١١٥
محاولة القتل	١٤٥	١١٨	٩٧	١٢٢	١١٥
السلب والتشليح	٩٨	٥٧	٣٤	٣٢	٣٢
الجرائم الزراعية	١٠٤٣	١٤٠٣	٨٢٩	٤٢٥	٤٤٣

٢٥ لقد وصفنا في الفصل الثالث الاضطرابات التى حدثت في سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٣ ووصفنا في الفصل الرابع الانفجار الثورى الذى حصل في سنة ١٩٣٦ وهذا الانفجار الاخير كان كانفجار سنة ١٩٣٣ موجها ضد حكومة الانتداب وضد اليهود وقد بدت فيه ظاهرة جديدة هى استعمال السلاح والمفرقعات على مقياس واسع . ويظهر ان مصروفات الامن العام التى ارتفعت من ٢٦٥،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٣ ، الى ٧٧٤،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣١ ، ثم الى ما يزيد على ٨٦٢،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥/١٩٣٦ ، كانت لا تزال غير كافية لتأمين صيانة السلام العام

* ارقام مؤقتة

٢٦ وقد ساعدت الصحف على اشعال النار في سنة ١٩٣٣ وسنة١٩٣٦ كما ساعدت في سنة ١٩٢٩ . وبموجب قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣ فرض نظام المراقبة على الصحف وحظر نشر جريدة او اقتناء مطبعة الا برخصة ، وخول المندوب السامى سلطة انذار او تعطيل كل جريدة تنشر مادة من شأنها ان تعرض الطمأنينة العامة للخطر . وأصبح في وسع محاكم الادانة ان تمنع نشر الجريدة لمدة ثلاث سنين وان تمنع صاحبها او محررها من ان يشترك في نشر اية صحيفة اخرى . ففى سنة ١٩٣٤ حوكمت جريدتان عربيتان (احداهما مرتين) وعطلت اربع جرائد عربية (احداهما ثلاث مرات واخرى مرتين) لمدد تتراوح بين اسبوع وثلاثة اشهر ولم تجر محاكمات في سنة ١٩٣٥ ، الا ان جريدة عبرية وثلاث جرائد عربية عطلت خلال تلك السنة . وفي سنة ١٩٣٦ عدل القانون بحيث اصبح ينص على التعطيل من اجل نشر «اخبار كاذبة او اشاعات كاذبة من شأنها في رأى المندوب السامى ان تحدث ذعرا او يأسا»

٢٧ ومن رأينا ان العقوبات التى ينص عليها هذا القانون والاجراءات المتخذة بموجبه لا تكفى لمحاربة شر مستفحل كشر الصحف الفلسطينية ففى اثناء اقامتنا في فلسطين عطلت عدة جرائد ومع ذلك ظلت المقالات النارية التى لا يمكن للبلاد الاخرى ان تتساهل في نشرها مستمرة الظهور . وقد صرح احد الشهود ان التعطيل في الحقيقة مورد ربح للناشرين لانه يوفر عليهم النفقات ويعلن عن الجريدة اعلانا كبيرا حتى اذا عادت الى الظهور ضمن لناشريها انتشارا زائدا . وقد قيل لنا انه كلما اغلقت جريدة عادت الى الصدور من جديد متخذة اسما ثانيا لها وان القانون لا يسمح بالقاء الحجز على مطبعة جرت مخالفة بشأنها

٢٨ واننا نوصى بوضع قانون للمطبوعات ينص على ايداع مبلغ من المال بمثابة تأمين يمكن مصادرته كما نوصى بادخال الحبس والغرامة ضمن العقوبات ونوصى ايضا ان تصبح المطبعة ومهماتها ملكا للحكومة اذا تكرر الجرم ونحن نعتبر ان خطر التحريض المستور على العصيان او السماح بانتشار الشائعات الهوجاء هو اقل شأنا في فلسطين من الاذى المؤكد الذى يسببه المنتوج اليومى من التحريض المفرط . ولقد قيل لنا ان الاضطرابات التى حدثت في الشمال

لا سيما في منطقة حيفا كان سببها ارخاء الحبل للصحافة . ولو لم يسمح للصحف بانتقاد تصرفات اهالى حيفا لقصر اجل الاضراب فيها بل لما حدث فيها اضراب بالمرة»

٢٩ أما ما يختص بالاجراءات المتخذة وفقا لقانون العقوبات المشتركة ، ففى سنة ١٩٣٣ أضيفت ٢٠٦ قرى من قرى اللواء الشمالى الى ذيل القانون ، فأصبحت بذلك كل قرية من تلك القرى معرضة لدفع الغرامات المشتركة اذا انهمكت بتخريب الاملاك او قطع الاشجار او تعطيل الحيوانات وما شابه ذلك . وقد ذكر في التقرير السنوى لسنة ١٩٣٣ انه «قد اصبح من الممكن الان مشاهدة نتائج الاجراءات الخاصة المتخذة ، وذلك في التناقص الذى جرى في عدد الاجرام الزراعية»

٣٠ ومن المناسب ان نسجل هنا نتائج هذا الشكل من القصاص المشترك. ففى اثناء السنين الثمانية الواقعة بين سنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٦ ، فرضت غرامات مشتركة بلغ مجموعها ٦٠،٩٨٨ جنيها ، منها ٣٣،٣٤٠ جنيها تتعلق بالتخريب الذى جرى اثناء اضطرابات سنة ١٩٢٩، و ٢١،٢٧٢ جنيها تتعلق بسنة ١٩٣٦، ولم يحصل من مجموع الغرامات لحد الان الا ١٨،١٥٩ جنيها ، منها ٨،٥٢٠ جنيها من الغرامات المطلوبة عن سنة ١٩٢٩ . وفي سنة ١٩٣٥ عفا المندوب السامى عن جميع ما لم يكن قد سدد من الغرامات المشتركة المفروضة على بعض القرى العربية واحياء المدن في أقضية القدس وغزة والخليل . «وقد ارتاح العرب واليهود عموما في جميع انحاء البلاد الى اعمال الرأفة هذه».* واذا كانت الغاية ان يكون للغرامات المشتركة أثرا رادعا ، فمن الواجب قصرها على المبلغ الذى يمكن تحصيله ، واقامة قوة من البوليس التأديبي في القرية او المدينة ، على نفقة اهلها ، الى ان تدفع الغرامة

٣١ واعتبارا من سنة ١٩٣٢ اعيد تنظيم دائرة التحقيقات الجنائية وقويت ايضا ، وقد سلمت مقاليد الامور فيها الى نائب للمفتش العام ونائب مدير بوليس لواء مع ثلاثة ضباط من الدرجة العليا ، أما موظفوها البريطانيون فكانوا عبارة

---

* التقرير السنوى عن ادارة فلسطين لسنة ١٩٣٥ ، الصفحة ٧

عن أونباشى وثلاثة أنفار وموظفوها الفلسطينيون عبارة عن ثلاثة مفتشين وشاويشين وستة انفار . وقد حددت واجبات هذه الدائرة بما يأتى :—

«منع الجرائم واكتشافها بواسطة جمع وابلاغ الاخبار والمعلومات والبينات ، وبواسطة التحرى ايضا ، ومراقبة الحركات السياسية سيما الحركة الشيوعية والاخبار عنها ، وقمع الفساد وحفظ سجلات اجرامية وانشاء مكتب للصور الشمسية وبصمات الاصابع ، وفحص الصحف المحلية والنشرات التى تصدر من وقت لآخر لاتخاذ الاجراءات في حالة صدور مقالات تحريضية أو مهيجة أو مخلة بالآداب ومنع تهريب الاسلحة والمخدرات وتدقيق طلبات التجنس وتهيئة سبل الابعاد من البلاد وتبادل تسليم المجرمين ، والاتصال مع الدوائر المماثلة لها في مصر وسوريا وشرق الاردن والهند والعراق واوروبا . وتقوم هذه الدائرة ايضا بمراقبة الجرائد الاجنبية»

٣٢ وفي سنة ١٩٣٤ زيد عدد الموظفين زيادة أخرى ، بغية مكافحة الهجرة غير المشروعة . وكانت هيئة الموظفين (الذين هم تحت أمر نائب المفتش العام) سنة ١٩٣٥ تتألف من خمسة مساعدى مدير بوليس وخمسة مفتشين وثلاثة شاويشية وأونباشيين و ٢١ بوليسا سريا و ١٥ كاتبا ، وفي السنة التالية أضيف مدير بوليس آخر لتلك الهيئة

٣٣ ومع ذلك فقد كان جمع الاخبار ولا سيما ما يتعلق منها بالمسائل السياسية غير مرض بالمرة ، ذلك لان موظفى الرئاسة كان عليهم ان يعتمدوا على موظفى المراكز ، في الحصول على الاخبار العاجلة والموثوق بها ، وهؤلاء لم يحصلوا على تلك الاخبار او لم يتسن لهم الحصول عليها بعد اعلان الاضراب في سنة ١٩٣٦ . وقد قال احد الشهود «أظن ان في استطاعتنا الحصول على معلومات جيدة جدا عند عدم وجود اضطرابات ، أما في اوقات الاضطراب التى يطغى فيها الشعور الوطنى على جميع انحاء البلاد فان كثيرا من الناس لا يسلحون انفسهم غير ان السنتهم تكون معقودة» . وقيل لنا ايضا ان موظفى السلك المدنى في الالوية لم يكونوا في وقت الاضطراب «في وضع يساعدهم على اعطاء المعلومات لانهم في الحقيقة كانوا يعتمدون على البوليس في الحصول على المعلومات . وبالنظر لان كل فرد من افراد البوليس ، هو في الواقع مأمور استخبارات فان المعلومات التى حصلنا عليها من البوليس في البلاد كانت على

العموم قليلة جدا» ، وقال شاهد آخر ان المعلومات «تكون ذات قيمة في ايام السلم وعديمة القيمة بالمرة في الازمات»

٣٤ وقد تلقينا شكوى من اليهود مآلها ان الموظفين العرب في دائرة التحقيق الجنائى غير جديرين بالثقة وانهم يفشون المعلومات ولا يكلفون انفسهم عناء البحث في القضايا ذات الصبغة السياسية . وقد طلب اليهود ان يعهد الى موظفين بريطانيين بجميع الواجبات ذات المسؤولية في دائرة التحقيقات الجنائية

ان التحقيقات التى أجريناها لم تبرر هذه الشكوى ولو صرفنا النظر عن ان الموظفين البريطانيين لا يمكن ان ترجى منهم فائدة كبوليس سرى وانهم لذلك مضطرون الى الاعتماد على مرؤوسيهم من الفلسطينيين ، فان ما حدث في سنة ١٩٣٦ من اغتيال مفتش بوليس وثلاثة من افراد البوليس السرى الذين كانوا كلهم من العرب يدعم الزعم القائل بأن اكثرية الضباط الفلسطينيين والمفتشين في دائرة التحقيقات الجنائية مخلصون كل الاخلاص لواجباتهم . أما فيما يتعلق بأصحاب الرتب الصغرى فان الارهاب والعطف السياسى يضعانهم ولا شك ، في كثير من الاحيان ، في مصاف اكثرية افراد بوليس المقاطعات الذين يفيدون في اوقات السلم ولا يوثق بهم في وقت الاضطراب

٣٥ وقد كان بسبب ذلك ان نفذ اقتراح السر هربرت دوبيكين الذى يرمى الى تشكيل دائرة جديدة للتحقيقات الجنائية . غير ان هذه الدائرة لم تلعب الدور الذى كان ينتظر منها ان تلعبه كعامل في حفظ السلام العام . وذلك لانه لا يمكنها ان تأتى بعمل عندما ينضب معين الاخبار فيوضع موظفوها في وضع خطر وشاق لا يستطيع تقديره تقديرا حقيقيا الا من خدم في مثل هذه الحالات ، ونحن نرى ان حالة كهذه لا يمكن معالجتها الا باستعمال «الاحكام العرفية»

٣٦ والاعتبارات السالفة الذكر تنطبق على قوة البوليس بوجه عام ، فمدرسة البوليس التى زرناها تقوم بعملها خير قيام وافراد البوليس الذين تلقوا التدريب فيها يتفوقون على أسلافهم من حيث وفرة الثقافة والتدريب ، والامر الذى ينقص قوة البوليس والذى لا نرى وجها لامكان تحقيقه في

الاحوال الحاضرة ، هو «القوة المعنوية» التى توجدها روح الجماعة . وقد قال احد الشهود ان «نقصان هذه القوة هو أسوأ ظاهرة في نظام قوة البوليس في الوقت الحاضر» وقال شاهد آخر في معرض كلامه عن العلاقات بين الموظفين العرب واليهود «انهم يعملون جيدا في وقت السلام ولكنهم في اوقات الاضطرابات يجلسون متقابلين وينظرون شزرا ولا يثق الفريق منهم بالاخر»

٣٧ وقد قيل لنا عن مختلف افراد البوليس الفرسان العرب في قوة بوليس فلسطين ما يلى :—

«تقوم قوات البوليس الفرسان بمهامها العادية ، خصوصا في الاحوال الاعتيادية خير قيام في مقاومة «قطاع الطرق» وكل ما شاكل ذلك من الاعمال. ولكن عندما تكون المسألة مسألة ثورة مسلحة ويكون الواجب الملقى على عاتق هذه القوات اتخاذ الاجراءات ضد مواطنيهم ومقاتلتهم فلا يسعنى أن أقول أنه يمكن الاعتماد عليهم»

وقال لنا شاهد آخر فيما يتعلق بالبوليس العربى على العموم:—

«وقد تجدون واحدا أو اثنين منهم ممن يبقون على الولاء بالرغم من كل شئ ولكن الغالبية العظمى منهم لم تكن مخلصة في الاضطرابات الخطيرة»

٣٨ وبالرغم من ان المذكرة الملحقة بهذا التقرير لم يوقع عليها اى ضابط من ضباط البوليس العرب ، جاء وقت كان يخشى فيه ان يلجأ افراد البوليس العرب المنتمون الى الرتب الدنيا الى الاضراب عن العمل ، فقد كانت عائلاتهم عرضة لاعمال التخويف وكان يتعذر عليهم الحصول على الطعام وكانوا في وضع لا يطاق . وعندما اتخذت التدابير اللازمة لدرء هذه الصعوبات لم يبق هناك من مضايقة ظاهرة ، وقد قال لنا شاهد آخر:—

«ان النظام وروح الجماعة اللذين غرسهما مفتش البوليس العام في نفوس أفراده تمكنا من ضبط رجال البوليس العرب الى ما بعد نشوب الاضطرابات بقليل . ولكن بنيانهم لم يلبث أن أخذ بالتصدع تحت شدة الضغط وقد جاء وقت كانوا فيه خطرا كامنا بدل أن يكونوا عونا . أما أفراد البوليس اليهود فلم يكونوا عرضة لنفس المقدار من الضغط تماما ولكنهم كانوا بلا شك أكثر ولاء لليهودية منهم للحكومة»

ومهما يكن من الامر ، فاننا لا نود ان يستنتج مما قلناه ان جميع الموظفين العرب وجميع افراد قوة البوليس غير مخلصين ، فقد ذكرت لنا أمثلة عديدة

عن الخدمات الجليلة التى قام بها بعضهم في أحوال هى غاية في الصعوبة . ومن رأى احد الشهود انه لو طبقت الاحكام العرفية في مرحلة أبكر لادى ذلك الى حفظ القوة المعنوية لافراد البوليس ، وانه لو واجهت المراجع العليا اعمال العنف بسياسة أشد من السياسة التى جابهتهم بها لجعلت افراد البوليس يشعرون انهم حماة القانون والنظام بالفعل» . واعتمادا على هذه الشهادة وغيرها من الشهادات ، كونا الرأى التالى ، وهو انه من الخطر بمكان عظيم ان يعرض رجال البوليس العرب في فلسطين مرة أخرى الى مثل ذلك التوتر العصبي الذى تعرضوا له في الصيف المنصرم

٣٩ أما الوضع فيما يتعلق بالافراد اليهود الذين ينتمون الى قوات الامن العام ، فهوغير مرضى . ففى قوة البوليس كان يصعب دائما الاحتفاظ بخدمات الافراد المخصصين لمناطق القرى ، وقد استقال او عزل ٢٥٥ فردا من مجموع الـ ٤٣٩ بوليسا يهوديا الذين انتظموا بالسلك اثناء المدة الواقعة بين سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٣٦ . وفي تل ابيب ، حيث لا يمكن لغير اليهود ان يشغلوا مراكز البوليس بأمان ، يمنح المجلس البلدى علاوة محلية لافراد البوليس ، وقد نتج عن ذلك ، كما قيل لنا ، «ان أولئك الافراد يكونون اكثر ولاء لتل ابيب والمجلس البلدى ورئيسه منهم للمفتش العام والحكومة» . لقد كان لكل بلدية من البلديات في بادىء الامر بوليسها البلدى الخاص الذى تحتفظ به على نفقتها . ثم ألغى هذا البوليس كله ، غير ان تل ابيب منحت بعض الامتيازات الخاصة وكان احد هذه الامتيازات الاحتفاظ بقوة بوليس محلية لا يمكن ان ينقل افرادها . ويحصل هؤلاء على علاوات مختلفة منها علاوة خدمة تعطى لطول مدة خدمتهم ، سواء أكان سلوكهم حسنا ام سيئا . ومن رأينا ان هذا الترتيب ليس من شأنه ان يؤدى الى روح النظام . ومن المعترف به ان العيش في تل ابيب باهظ التكاليف شأن العيش في يافا ، اذ ان أجور البيوت عالية ، ولكن يترتب على الحكومة ان تزود البوليس بالمساكن او ان تدفع لهم علاوة عوضا عن ذلك ، ويجب ان يكون البوليس اليهودى في تل ابيب مثل غيره من افراد القوة عرضة للنقل من مكان الى آخر

٤٠ ولقد صرحت الوكالة اليهودية ان تمثيل اليهود في قوة البوليس لم يكن في المستوى الذى يجب ان يكون عليه ، وطلبت بألحاح ان يتألف قسم البوليس الفلسطينى من اليهود وغير اليهود بأعداد متساوية ، وقالت «ان من النقط الاساسية عندنا ان تحدد نسبة ثابتة لذلك» . وقد طلبت الوكالة اليهودية ايضا ان يزاد الراتب الشهرى من ٦ جنيهات الى ٧ جنيهات ، وهذا من شأنه ان يستوجب زيادة رواتب جميع الافراد الفلسطينيين في قوة البوليس . وقد أخبرنا ان الحكومة ترحب بزيادة الأفراد اليهود الذين يودون الانخراط في ذلك السلك اذا كانوا مستعدين كالعرب للخدمة في مناطق القرى

٤١ ورفعت الينا الوكالة اليهودية ظلامة ثانية مؤداها ان طبيعة قوة حدود شرق الاردن تحول دون اشتراك اليهود فيها اشتراكا كافيا ، اذ ان عددهم في تلك القوة لا يزيد على اثنين في المائة منها على وجه التقريب . وقد اعتبر النظام الذى يتطلب معرفة اللغة العربية تحيزا ضد اليهود وخروجا على المادة ٢٢ من صك الانتداب التى تضمن المساواة بين اللغة العبرية واللغة العربية

٤٢ ان الواجب الاساسى لقوة حدود شرق الاردن هو المحافظة على السلم في تلك البلاد ، والمدافعة عن حدودها السورية والعراقية والسعودية . ومن واجباتها الثانوية مراقبة الحدود الفلسطينية ، والسعى لمساعدة بوليس فلسطين على ايقاف تهريب الحشيش او المخدرات والاسلحة النارية والهجرة غير المشروعة . ومن رأينا انه لا يمكن استعمال قوة الحدود بكاملها لمراقبة الحدود الفلسطينية وضبطها الا بتعريض بلاد شرق الاردن التى يجند منها معظم هذه القوة لخطر الاهمال ، واذا قبلت هذه الفكرة بشأن واجبات القوة المشار اليها ، فمن الواضح ان اليهود لا يمكنهم ان يطالبوا بحق بالانخراط في قوة لا تساهم حكومة فلسطين الا بالربع من نفقاتها وتنحصر واجباتها الرئيسية في خارج فلسطين

٤٣ بالرغم من عدم وجود احتياطى دائمى من البوليس مما أوصى السر هربرت دوبيكين بايجاده ، قيل لنا ان قوة البوليس البريطانية كلها تتوقف عادة عند حدوث الاضطرابات عن القيام بواجبات البوليس المدنية المعتادة وتصبح

قوة من الدرك بالفعل . ومن جهة أخرى تلقينا بينة مؤداها ان قوة البوليس لم يكن في وسعها ان تعالج الاختلالات الواسعة النطاق التى كانت تتخذ شكل الشغب والمظاهرات في شوارع المدن «فحينما وقعت اعمال الشغب في يافا جىء حالا بالجند ليقوموا بأعمال البوليس» . ولما بدأت الاضطرابات سنة ١٩٢٩ كان من الممكن توقيفها عند أول بادرة ، اذ لم تكن من الاهمية في شىء . ولكن لم يكن هناك احد لايقافها غير افراد البوليس الفلسطينى الذين كانوا نشيطين الى حد ما ولكن غير منظمين كما يجب . وقد أعرب لنا عن رأى يقول بوجوب وجود احتياطى عام في مركز الرئاسة وقوات احتياطية محلية في المناطق المحلية وزيادة قوة البوليس اذا اقتضت الضرورة ، حتى تساعد على ايجاد ذلك الاحتياطى مع زيادة نسبة الافراد البريطانيين في البوليس الى اكثر مما هى الان بكثير ، لانه «ليس في البلاد عربى او يهودى يمكن ان يكون محايدا حين ما يكون الامر متعلقا بقضية البلاد الكبرى»

٤٤ وقد دعا بعض الشهود ، الذين تجعل تجاربهم قيمة خاصة لشهاداتهم، الى ارجاع نظام الدرك البريطانى ، اذ قال:—

«لقدكان لهم ضباط يفهمون البلاد وكانت لهم فصيلة من الهجانة وجماعة من الخيالة وكانوا كلهم تقريباً فرسانا متفرقين جماعات في شتى أنحاء البلاد وكانوا على اتصال بسكان البلاد وكانوا أحسن قوة يمكن الاعتماد عليها لمعاضدة البوليس ولقد كان تسريح الدرك البريطانى خطأ فادحا ومن رأيي أنه يمكن أن يقال الشىء الكثير في جانب اعادة تشكيل هذه القوة وانه سيكون في ذلك اقتصاد كبير في النفقات لان الجنود النظاميين ليسوا هم الذين تحتاج اليهم البلاد في الحقيقة»

لقد بلغت تكاليف قوة الدرك البريطانية في سنة ١٩٢٤/٢٥ نحوا من ٢٠٠،٠٠٠ جنيه ، فنقطة الجدال هنا هى اذن ما اذا كان الاحتفاظ بهذه القوة يحول دون النفقات الباهظة التى صرفت على «الدفاع» ، كما ورد في الفقرة ٢٣ آنفا

٤٥ ولقد تلقينا من وجهة أخرى بينات تعبر عن عدم الميل الى ارجاع نظام الدرك ، وعن ترجيح زيادة قوة الفرسان البريطانية بمقدار ٢٤٠ جنديا وتبلغ نفقات هؤلاء نحو ٦٥٠٠٠ جنيها . والغرض الذى يرجى تحقيقه من

ذلك هو استخدام هؤلاء الرجال بعد تسليحهم بسلاح الجنود الفرسان كدوريات لحفر البلاد والمحافظة على الامن العام فيها طيلة السنة . وفي حالة حدوث اضطراب واسع النطاق او اضطراب كالذى جرى سنة ١٩٣٦ :

«فانهم يشكلون مفارز من الخيالة ذات فائدة كبرى في هذه المناطق الجبلية الصعبة التى تصعب السيطرة عليها بواسطة التنقل في السيارات أو السير على الاقدام . واذا تمكن هؤلاء الرجال من معرفة البلاد ولغة أهاليها وعاداتهم وأصبحوا قادرين على التحدث معهم بلغتهم كان لهم تأثير واسع على قمع الثورات في المناطق الجبلية»

٤٦ ومن الامور المبتوت فيها بنظرنا : أولا ، انه من الضرورى ايجاد قوى احتياطية مركزية ومحلية ، ثانيا ، ان ايجاد قوة كبيرة من الفرسان المتنقلين هو من الامور الاساسية ايضا ، سواء أكان بواسطة انشاء قوة من الدرك او عن طريق زيادة الفرسان من البوليس البريطانى . والفرق بين هذين الطريقين هو في الظاهر في الدرجة لا في المبدأ . ومن المحتمل ان تؤدى زيادة القوة على هذه الصورة الى تخفيض قوى الحامية الاعتيادية ، كما جرى في سنة ١٩٢٢

٤٧ لقد بلغت ايرادات الحكومة ٤،٦٣٩،٩٥٣ جنيها سنة ١٩٣٦—٣٧، وكانت نفقات الامن العام في تلك السنة ٢،٢٣٠،٦٢٣ جنيها ، كما أسلفنا . ولكن يتحتم علينا ان نجابه الحقيقة التالية ، وهى انه على الرغم من الزيادة الكبيرة التى حصلت في المبالغ المنفقة على قوة البوليس كانت حوادث الاضطرابات في سنة ١٩٣٦* أوسع نطاقا مما كانت عليه في السابق . ومع ذلك فالمقترحات التى عرضت علينا لمنع تكرر الحوادث ، تعنى زيادة كبيرة في النفقات ، شأن التواصى التى أتينا على ذكرها في الفقرة السابقة

٤٨ وأول ما نذكره من هذه المقترحات ، هو اقتراح السر هربرت دوبيكن الذى يرمى الى انشاء الثكنات في المدن الكبيرة مع اعداد التجهيزات الكافية لزوجات أفراد القوة وعائلاتهم بغية وضعهم في مأمن من التخويف والارهاب ، والظاهر ان السر هربرت دوبيكين قد افترض ان العرب واليهود ، سواء أكانوا في ثكنات العازبين او في مساكن المتزوجين ، يجب ان يعيشوا

---

* أنظر الفصل الرابع

ويأكلوا ويعملوا معا، كما هى الحالة في مدرسة البوليس ، وعلى هذه الصورة يصبح لكل مركز بوليس في البلاد ثكنته الخاصة وملحقه الخاص من مساكن المتزوجين بالتدريج . غير ان صعوبة امتزاج البوليس العربى باليهودى أمر مسلم به . وقد أخبرنا عن ترتيب وضع لانشاء اثنى عشر مسكنا في بناء واحد يسكن أفراد البوليس المسلمون المساكن الاربعة العليا منه والمسيحيون الاربعة الوسطى واليهود الاربعة السفلى ، ولكن ما بنى بالفعل من الثكنات ومساكن المتزوجين قليل جدا . وعلى الرغم من ان تقرير سنة ١٩٢١ يذكر بأن وسائل السكن في الثكنات يجرى تهيئتها في مدن فلسطين بالسرعة التى تسمح بها الخزينة حتى لا يبقى افراد البوليس بعد الان متفرقين في بيوت المدن التى يختصون بها ، فان شيئا من ذلك لم يعمل في القدس او حيفا او يافا او تل ابيب حتى سنة ١٩٣٠ ، ومن رأينا ان ثمة حاجة ماسة الى انشاء ثكنات ومساكن للمتزوجين في المدينتين الاخيرتين . ومما قاله لنا احد الشهود «اننا ندرك ان الواجب يقضى علينا ببناء مساكن للمتزوجين ولكن هذا بالطبع عمل يتطلب نفقات كثيرة» اذ ان كل ثكنة تكلف على وجه التقريب ١٠٠ جنيه لكل ساكن وكل مسكن للمتزوجين يكلف ١٨٠ جنيها لكل فرد من البوليس الفلسطينى و ٥٠٠ جنيه لكل فرد من أفراد البوليس البريطانى»

٤٩ والاقتراح الثانى يتعلق بوجوب اعداد العدة لمد اسلاك التلفون تحت الارض بالنظر لتكرر قطعها اثناء الاضطرابات . ان مد سلك تحت الارض من القدس الى يافا ومنها الى حيفا مارا بتل ابيب والسهل الساحلى يكلف نحو ١٢٠،٠٠٠ جنيه ، وليس هذا الخط الا احد الخطوط العديدة التى سيستلزمها هذا الاقتراح . ومن رأينا ان الافضل الاعتماد على التلغراف اللاسلكى

٥٠ والاقتراح الثالث يرمى الى وجوب تسليح اليهود . والواقع ان هناك أسبابا وجيهة تدعو الى الظن بأن اليهود يملكون عددا كبيرا من الأسلحة غير المشروعة ، شأن العرب . فالشحنة التى اكتشفت بطريق الصدفة في يافا* سنة ١٩٣٥ ربما كانت الثالثة او الرابعة من شحنات أخرى من نوعها . وقد

* أنظر الصفحة ١١٧

كانت تلك الشحنة مؤلفة من ثلاثمئة وتسعة وخمسين برميلا ، فيها ٢٥٤ غدارة من نوع الموزر يركب على قضيبها كعب عند الحاجة ، و ٩٠ مسدسا ، و ٥٠٠ حربة (سنجة) ، و ٤٠٠ الف خرطوشة . وقبل ذلك في اذار سنة ١٩٣٠ شحنت ثلاث خزانات حديدية من فينا الى حيفا ، وكان ظاهرها يدل على انها فارغة ، وعندما فكت ألواح ظهور الخزانات وجد ان الفراغ الذى يملأ عادة بمواد عازلة كان يحتوى على ١٤٨ بندقية من نوع الموزر ينقصها الكعب والجزء الخشبي ، وعلى ٥٧٨٧٥ خرطوشة للبنادق والمسدسات ، و ٢٢٥٠ مشط خرطوش . وقد قال السر هربرت دوبيكين عن ذلك في تقريره «ان خير وسيلة لمنع حيازة الاسلحة بصورة غير مشروعة ومنع تشكيل جمعيات دفاع سرية ، هو ان تظهر الحكومة وتثبت انها عازمة وقادرة على حفظ النظام واتخاذ الحيطة لحماية الاموال والارواح كما يجب»

٥١ وبالرغم من ان اليهود لم يلجأوا الى استعمال الاسلحة غير المصرح بها ، الا في النادر ، فقد أخبرنا ان في وسعهم ان يضعوا في الميدان نحو ١٠٠،٠٠٠ محارب مدرب ومسلح يدعمهم صف ثان يقدر عدده بنحو ٤٠،٠٠٠ على وجه التقريب

٥٢ ان ثمة اعتراضات جلية على تسليح قسم من السكان ليتمكن من ان يدافع عن نفسه ازاء القسم الاخر . فقد ذكرنا فيما تقدم * ان مجرد اصدار عدد من بواريد الصيد من نوع (غرينر) ووضعها في صناديق مختومة ، قد اثار شغبا في البلاد . ومع ذلك فان عزلة بعض المستعمرات اليهودية تتطلب حماية أوفى من الحماية التى توليها اياها صناديق السلاح المختومة ، ولو ان في الامكان فتح هذه الصناديق حالا عند حدوث اى طارىء . ثم ان وجود صناديق السلاح المختومة في امكنة منعزلة قد تكون مغرية على المهاجمة

٥٣ لقد درب ٣٠٠٠ يهودى في اضطرابات سنة ١٩٣٦ ليكونوا بوليسا اضافيا ويدافعوا عن المستعمرات ويحافظوا على الخطوط الحديدية التى تسير في منطقتهم . وكانت الحكومة والوكالة اليهودية تسددان نفقات تجهيزاتهم ورواتبهم مناصفة ، وقد عرض علينا اقتراح مفاده ان هؤلاء الثلاثة ألاف رجل يجب ان

---

* أنظر الصفحتين ١٠٦ و ١٠٧

يحتفظ بهم كقوة مساعدة للاستعراض والتمرين بالبنادق واللباس الرسمى عند الحاجة ، على ان تكون واجباتهم محصورة حصرا دقيقا في اعمال الدفاع في مناطقهم الخاصة فقط . وقد عاضدت الوكالة اليهودية هذا الاقتراح معاضدة شديدة ولكنها اقترحت ان يكون لدى خفراء المستعمرات ١٠٠٠ بندقية في جميع الاوقات . وأشارت الوكالة الى ان تسليح هذا العدد من البوليس الاضافي لم يأت «الا بعد تأخير كبير وبعد كثير من الخراب والعذاب كان من الممكن تحاشيه ، فقد اجتاحت البلاد في البدء موجة من الحرق الجنائى ، اكثرها يتناول الحاصلات الزراعية ، وحرق المزروعات وقطع اشجار الفاكهة او قطفها فخربت لنا ألوف وألوف من الاشجار وأحرقت مئات الدونمات من الغابات في هذه الاضطرابات»

٥٤ «ان اول شرط من الشروط التى يجب توفرها لسعادة اى قطر من الاقطار هو استتباب الامن العام» ، ذلك ما كتبه المندوب السامى الاول لفلسطين حين استعرض مجمل اعماله الرسمية في ظرف خمس سنين . ومن الواضح اليوم ان هذا الواجب الاولى الذى يقضى بتأمين الامن العام لم يؤد . واذا كانت هناك ظلامة واحدة لا مجال لنكران حق اليهود الصريح في تقديمها ، فهى فقدان الامن ، وقد كانت شكاويهم في هذا الصدد مقرونة بالكرامة والاعتدال

٥٥ ان استعراضنا للحوادث قد بين ان التدابير التى اتخذتها ادارة فلسطين في مختلف الاوقات لتقوية المصالح المنوط بها حفظ الامن وارغام الناس على احترام القانون والنظام والتى من شأنها ان تضمن لليهود «التمتع الهادىء» بوطنهم القومى كانت في اكثر من مرة تدابير غير فعالة . وكان من الطبيعى ان نسمع عبارات تنطوى على شكوك خطيرة تتعلق بالمستقبل ، وواجبنا يحتم علينا ان نقدم التواصى لازالة كل ظلامة حقة ومنع تكررها

٥٦ ان هذه القلاقل والاضطرابات واعمال الشغب التى اتخذت شكل الثورة سنة ١٩٣٦ ، هى اعراض المرض وليست المرض نفسه . فمصدر المرض يذهب الى اعمق من ذلك بكثير ويتأثر ، كما بينا في الفصول الاولى ، بعوامل خارج فلسطين . ولكن اذا صرفنا النظر عن ذلك فأضر الضروريات لفلسطين

هو ان يغرس في نفوس سكانها ، عربا كانوا ام يهودا ، وفي نابلس كما في تل ابيب ، روح الاحترام لسلطة الدولة المنتدبة ، فالبلاد الان مقسومة الى معسكرين مسلحين ، وبين هذين المعسكرين تقف قوة البوليس والحامية البريطانية موقفها الصعب ،محاولة المحافظة على السلام والنظام . وكل حادث طفيف فى مقدوره ان يكون شرارة تؤدى الى حدوث انفجار كبير

٥٧ فالتوصية الرئيسية التى نتقدم بها ، هى انه اذا حدث ان نشبت الاضطرابات مرة أخرى واتخذت شكلا يستدعى تدخل الجيش ، فيجب ان لا يكون ثمة تردد في تطبيق الاحكام العرفية على البلاد بكاملها تحت اشراف عسكرى غير مجزأ . ونحن لا يفوتنا ادراك ما ينطوى عليه ذلك ، اذ انه قد يؤدى الى تضحية الناس الابرياء ، ونجاة المذنبين . فالاشرار الذين كانوا يكمنون للسيارات المخفورة او يضعون ألغاما في الطرق ، كثيرا ما كانوا يأتون من قرى بعيدة عن مكان الحادثة . ثم ان فرض الاحكام العرفية من شأنه ان يزيد الحقد الذى تكنه الصدور على الدولة المنتدبة ويخشى ان يخلف وراءه ميراثا من البغضاء لا تخمد ناره . وقد أشرنا (في الفصل الخامس، الفقرة ٤٥) الى ظاهرة الارهاب الكريهة المتفشية في البلاد . فمنذ أوائل عهد الانتداب كان يصعب جدا الحصول على البينات الضرورية لمعالجة الارهابيين بدون الالتجاء الى الاساليب الشديدة الوطأة . ثم ان تطبيق الاحكام العرفية من شأنه ان يزيد في انتشار ما يتهم به الجند من «الفظاعة العسكرية» الهائلة والصحف التى لم تردد في اتهام الطيارات البريطانية بالقاء قطع الحلوى المسمومة ستلفق بدون شك اخبارا عن تدنيس الاماكن المقدسة «تدنيسا عمديا» . فليس من المستغرب اذن ان تفضل حكومة جلالتكم والمندوب السامى السير في طريق الاسترضاء الى آخر حدودها قبل اتباع طريق القمع . ومع هذا فنحن نتفق اتفاقا قاطعا مع الرأى القائل بأنه اذا أخفقت هذه الجهود المبذولة للمسالمة في ادراك هدفها ، وجب تطبيق الاحكام العرفية . وحالما يسلم بأنه ليس في وسع البوليس المدنى والمحاكم ان تؤمن حفظ النظام ، فمن الواجب في رأينا ان يستدعى الجند للعمل لا كقوة اضافية من البوليس ، ولكن وفقا للاحكام العرفية بكل ما ينطوى عليه هذا التعبير من المعانى

٥٨ واذا استلزمت الحالة اللجوء الى مثل هذه التدابير ، فنحن ندعو الى القيام بمحاولة جدية لنزع السلاح من السكان ومن الحق ان ينزع السلاح من العرب اولا اذا كانوا لا يزالون هم المعتدين . وسيكون هذا عملا شاقا جدا اذ «انه يكاد يستحيل منع تهريب السلاح من حدود مفتوحة طولها نحو ٢٥٠ ميلا ، تحد بلادا يسمح فيها لجميع السكان بحمل السلاح» . وقد قيل لنا ايضا ان شبه جزيرة العرب مستودع للاسلحة ، ففيها مقدار عظيم من الاسلحة الزائدة على الحاجة . . . . وهناك سوريا ، وهناك ايضا بغداد ولها مصنعها الخاص لعمل السلاح . . . . فنزع السلاح لن يكون كاملا ولا فعالا اذا لم ترافقه الاحكام العرفية وأساليب القمع الشديدة الوطأة»

٥٩ ان ايقاف تهريب السلاح يحتاج الى قوة بوليس خاصة للحفر يساعدها وضع حواجز من الاسلاك الشائكة على بعض اقسام الحدود . وقد يكون من الضروري عقد اتفاق مع حكومة شرق الاردن يقضي بأن لا يسمح لاى رجل بحمل السلاح ضمن خمسة أميال من الحدود . ان نهر الاردن يمكن عبره خوضا في أغلب ايام السنة والسكان المقيمون على طرفيه يختلطون بحرية . ولذلك يجب ان يوضع نظام يقضي بحمل جوازات المرور دخولا وخروجا ، ومن الممكن ان تستلزم الحالة استعمال بطاقات لاثبات الهوية

٦٠ لقد تضاربت الشهادات التي سمعناها حول مسألة نزع السلاح ، فقال احد الشهود : «لا أستطيع ان أرى طريقة ممكنة لنزع السلاح الا باستعمال الارهاب ولكني اعتقد ان الحكومة البريطانية لن تسمح ابدا باللجوء اليه . نعم يمكن ان يعمل ذلك اذا كنا نسير على الاساليب التركية في هذه البلاد ولكنني لا اعتقد بامكان تنفيذ الاقتراح بالوسائل المسموح لنا باستعمالها بدون خوف او ارهاب» . وقال شاهد آخر «لو كنت متفائلا بنجاح هذا المشروع لأ لححت بكل تأكيد على وجوب بذل الجهد لنزع السلاح من السكان ، ولكن العرب يخفون بنادقهم في المغاور والحفر واليهود ايضا مسلحون بكثرة»

٦١ عقب فتنة سنة ١٩٢٩ ضبط ما يلي بيانه من الاسلحة ما بين ٢٣ آب سنة ١٩٢٩ و ٢٠ شباط سنة ١٩٣٠ وصودرت تلك الاسلحة : ٢٣٩ بندقية

(١٨ منها غير صالحة للاستعمال) و٢٠٤ مسدسات (٢٠ منها غير صالحة للاستعمال) و ٣٥ بارودة صيد و ١٠٣٢٨ خرطوشة للبندقيات و ١٩٦٩ خرطوشة للمسدسات و ١٣ قنبلة ، وكانت الاسلحة المصادرة في السنين التالية كما يأتى:—

	بندقيات	غدارات ومسدسات	المجموع
١٩٣٠	٣٨٤	٤٤٢	٨٢٦
١٩٣١	٢٧٢	٢٤٧	٥١٩
١٩٣٢	٢٨٢	٣٦٥	٦٤٧
١٩٣٣	٢٤٤	٢٩٨	٥٤٢
١٩٣٤	٣٧٣	٣٢٤	٦٩٧
١٩٣٥	١٤٣	*٦٠٨	*٧٨١
١٩٣٦	٣١٨	٣١٦	٦٣٤

* من ذلك ٣٤٥ غدارة ومسدسا صودرت على الباخرة ليوبولد

وفيما يلى بيان بالاسلحة المرخص بحملها في البلاد:—

	يهود	عرب
بواريد صيد	١٥	٩٦
مسدسات وغدارات	٢١٧	١٣٢
بنادق صيد	١٩٩٨	٢٤١٠

ويقضى القانون على التجار المرخص لهم ببيع الاسلحة ان يحفظوا اسلحتهم وذخيرتهم في أماكن خاصة مقفلة ، ويجرى تفتيش تلك الاسلحة والذخائر بانتظام . ولكن مراقبة المفرقعات ليست كما يجب . فقد جاء في الشهادات التى سمعناها ان في بعض أنحاء البلاد مؤسسات خصوصية تصنع المفرقعات الان ، وقد ظهر كثير من البراعة ، الفائقة والمؤذية معا ، في وضع الالغام عند منعطفات الطرق الجبلية

٦٢ وبينا قال لنا احد الشهود ان المكافأات المالية السخية التى تعطى على تقديم الاسلحة غير المشروعة كان لها بعض التأثير ، يرى شاهد آخر ان هذا الامر كان يفسح المجال للمتاجرة في الاسلحة التى لا تصلح كثيرا للاستعمال اذ انه ييسر لأصحابها فرصة الحصول على شىء يساعدهم على شراء سلاح

أجود من الذى يقدمونه» ، وقد دعا هذا الشاهد الى نزع السلاح بشدة وبدون قيد . واقترح ايضا ان كل رجل عاقل يطلب رخصة للسلاح الذى يملكه يجب ان لا يرفض طلبه ذاك اذا كان من الاشخاص الموثوق بهم . وفي الوقت نفسه يجب ان تزداد العقوبات المفروضة على حيازة كل سلاح لم يصرح لصاحبه بوجوده لديه . ان أعظم الامور شأنا ورأس المبادىء التى يجب ان تسير عليها الحكومة هو السيطرة على الاسلحة الموجودة في البلاد ، فالاسلحة تكون خاضعة للاشراف والسيطرة ما دامت خاضعة للترخيص ، وخضوعها للترخيص لا يعنى تجريدا مطلقا من السلاح ولكنه يعنى على كل حال سيطرة الحكومة واشرافها على جميع السلاح»

٦٣ وعلى ذلك اذا نشبت مرة أخرى اضطرابات تتطلب تطبيق الاحكام العرفية ، فاننا نوصى اولا بوجوب نزع السلاح مهما كانت الصعوبة الملازمة لهذا الامر ، وثانيا بوجوب اقامة هيئة فعالة على الحدود لمنع التهريب والهجرة غير المشروعة وتسرب الاسلحة ، مقرونا ذلك بأصدار رخص السلاح بسخاء للسكان الدائمين الذين يمكن ان يدعوا في أوقات الاضطراب الى تسليم سلاحهم بصورة موقتة . وعند الفراغ من تجريد العرب من السلاح ، يجب ان لا يتردد في تجريد اليهود منه بغاية الدقة ايضا ، مع اللجوء الى تطبيق الاحكام العرفية اذا لزم الامر

٦٤ وفي حالة عدم تجريد السكان من السلاح يجب ان يظل نظام البوليس الاضافي الاختيارى مستمرا للدفاع عن المستعمرات اليهودية ، وان يعتبر هذا النظام جزءا من ترتيبات الامن الداخلى . ويجب ان تكون القوة خاضعة لروح النظام وان تجرى استعراضات وتمرينات منتظمة وربما تمارين على الرمى ايضا تحت الاشراف البريطانى ، واذا كان ثمة ما يدعو الى التخوف من حدوث هجوم على المستعمرات فانه يجب ان يزود الحراس في المستعمرات المختلفة بالبنادق . غير ان نزع السلاح نزعا فعالا من شأنه ان لا يبقى حاجة لهذه التدابير التى تعتبر غير مرغوب فيها ، بالنظر لكونها مثيرة

٦٥ لقد أوصينا فيما سبق بوضع قانون صارم للمطبوعات وعدم التردد في تطبيقه ، ومن الواضح الان انه يجب ان تكون هناك واسطة للاتصال بين الموظفين المختلفين في الالوية من مدنيين وبوليس أبعث على الرضى من المختار . ان القائمقامين العرب يرسلون في الوقت الحاضر الى المناطق العربية والقائمقامين اليهود يرسلون الى الامكنة التى يغلب فيها السكان اليهود ، ونحن نرحب بفكرة تعيين قائمقامين بريطانيين في المناطق المختلطة اذ ان سكناهم في تلك المناطق تمكنهم من تنظيم هيئة صالحة للاستخبارات واستباق بعض أسباب الاضطرابات العنصرية قبل حدوثها

٦٦ ولكننا لو سئلنا مع ذلك فيما اذا كنا نوصى باطمئنان وثقة باتخاذ هذه التدابير لحل لمشكلة فقدان الامن ، فالحقيقة تضطرنا الى القول بأنه على الرغم من جميع الصعوبات التى يجرها الكثير من هذه التدابير والنتائج التعسة التى تلازم تطبيقها ، لا يسعنا مهما غالينا في القول ان نعتبرها علاجا دائميا ، وهى في نظرنا تدابير موقتة فقط ، من شأنها ان تحول دون نشوب الثورات العلنية من جديد وان تؤمن الحماية التى يحق لليهود ان يتوقعوها بموجب صك الانتداب . ثم ان هذه التدابير تستلزم قوة صالحة للحراسة على طول الحدود وربما ايضا نفقات باهظة لاحاطة بعض اجزائها بالاسلاك ، وتقتضى زيادة كبيرة في البوليس البريطانى وتشييد ثكنات ومساكن للمتزوجين بسرعة وتوسيع مصلحة التلغراف اللاسلكى والاحتفاظ بحامية بريطانية قوية في البلاد . وهذه النفقات لا يمكن ان تسدد من ايرادات فلسطين ، وستستلزم الحالة ان تقوم حكومة جلالتكم في المملكة المتحدة ، بتقديم المساعدات المالية بسخاء ، أما الاثر الفورى لهذه التدابير فسيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود ، مقرونا ذلك برد فعل يتخطى اثره حدود فلسطين ويتجاوزها الى أبعد منها بكثير

الفصل الثامن

المسائل المالية وما يتصل بها

١ لقد اعرب كثيرون من الشهود اليهود عن شكواهم من عدم انفاق مبالغ اوفر من المال على الرقي والاصلاح القومي والخدمات الاجتماعية ، وحبذوا الاخذ بسياسة اشد وانجع فيما يتعلق بحشد اليهود في الاراضي . وكيما نحكم الى اي حد يصح ان ينسب هذا القصور المزعوم الى جمود في الادارة ، او الى نقص في الايرادات نثبت الارقام الآتية ، المبينة لايرادات الحكومة من الرسوم الجمركية وسائر المصادر الاخرى منذ تأسيس الحكومة المدنية :—

السنة	الايرادات المستمدة من الجمارك	مجموع الايرادات	مجموع المصروفات
٢٠/٧/١ الى ٢١/٣/٣١	٢٧٩ ٥٨٩	١ ١٣٦ ٩٥١	١ ٢٥٩ ٥٨٧
٢٢/١٩٢١	٦٣٩ ٢٥٦	٢ ٣٧١ ٥٣١	١٩٢٩ ٤٣١
٢٣/١٩٢٢	٦٠٩ ٦١٣	١ ٨٠٩ ٨٣١	١٨٨٤ ٢٨٠
٢٤/١٩٢٣	٤٩٤ ١٣١	١ ٦٧٥ ٧٨٨	١٦٧٥ ١٠٥
٢٥/١٩٢٤	٦٤٢ ٠٦٨	٢ ١٥٤ ٩٤٦	١٨٥٢ ٩٨٥
٢٦/١٩٢٥	٨٨٦ ٣١٢	٢ ٨٠٩ ٣٢٤	٢٠٩٢ ٦٤٧
٢٧/١٩٢٦	٨٠٣ ٦٦٥	٢ ٤٥١ ٣٦٥	٢١٢٣ ٥٦٨
١٩٢٧ من نيسان الى كانون الاول	٥٦٩ ٩٣٥	١ ٧٣٩ ٣٨٠	١٩٤٤ ٣٩٧
١٩٢٨	٨٩٢ ٢٧٨	٢ ٥٨٤ ٣١٧	٣٣٨١ ٩٩٣
١٩٢٩	٩١٧ ٠٥٠	٢ ٣٢٣ ٥٧٢	٢١٤٠ ٠٣٢
١٩٣٠	٩٩١ ٦٨٨	٢ ٣٨٩ ٥٤٦	٢٥٣٦ ٥٠٤
١٩٣١	٩٢٢ ٠٨٠	٢ ٣٣٣ ٨٩٥	٢٣٧٤ ٨٦٧
٣٢/١/١ الى ٣٢/٣/٣١	٢٥٧ ١٠٧	٦٥٧ ٢٨٩	٥١١ ٦٥٦
٣٣/١٩٣٢	١ ٢٨٦ ٩٤٥	٣ ٠١٥ ٩١٧	٢٥١٦ ٣٩٤
٣٤/١٩٣٣	١ ٨٦٨ ٥٩٨	٢ ٩٨٥ ٤٩٣	٢٧٠٤ ٨٥٦
٣٥/١٩٣٤	٢ ٦٠٠ ٣٧٠	٥ ٤٥٢ ٦٣٣	٣ ٢٣٠ ٠١٠
٣٦/١٩٣٥	٢ ٧٥١ ٢٤٥	٥ ٧٧٠ ٤٥٦	٤ ٢٣٦ ٢٠١
٣٧/١٩٣٦ *	٢ ٠١٩ ٤٧٩	٤ ٦٣٩ ٩٥٣	٦ ٠٩٩ ٩٩٧

* ارقام مؤقتة

ان هذه الارقام تدل على ان المجال لم يكن يتسع كثيراً ، حتى السنين الاخيرة ، للعمل على ترقية واصلاح الشؤون الاجتماعية في البلاد ذلك لان هذا الوفر الكبير

الذي تراكم في الخزينة، امر انفردت به السنوات الاربع الاخيرة التي بدأت بسنة ١٩٣٢ ولقد كان ثمة ما يبرر اتخاذ موقف التحفظ والسير بتؤدة في اجراء هذه الاصلاحات، كما سنأتي على بيانه في الفقرة الرابعة من هذا الفصل ٠

٢ اما فيما يتعلق بالديون فالعبء الذي تتحمله البلاد من هذا القبيل يقتصر على القرض الذي استدانته حكومة فلسطين بضمانة خزينة المملكة المتحدة في سنة ١٩٢٧ وقدره (٤٤٧٥٠٠٠) جنيه ٠ وقد استدين هذا القرض بفائدة ٥ في المائة وصدر على اساس ١٠٠ ٪ وجعل له صندوق استهلاك بمعدل جنيه وست شلنات وبنسين في المائة ٠ وقد كان من نتيجة فرض الرقابة على الخزينة في بلاد فتية، تتناوبها مشاكل مالية واقتصادية جمة، تأمين اتباع خطة تنطوي على التحفظ في الصرف بلغت احيانًا حد التشدد ٠ وفي البلاد التي لا يوجد فيها مجلس تشريعي يرفع عقيرته بانتقاد المصروفات وبالتذمر من فرض الضرائب قد تكون مثل هذه الرقابة باعثًا لارتياح مديري المالية الذين يتعرضون لكثير من المضايقة والالحاح فيما يطلب منهم صرفه ٠

٣ ويلاحظ أن السنوات القليلة الماضية كانت مقترنة بوفر لا يستهان به في الايرادات فقد بلغ هذا الوفر في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٣٦، ٦٢٦٧٠٠٠ جنيه غير ان العجز الذي وقع في ميزانية سنة ١٩٣٦/٣٧ البالغ قدره (١٤٦٠٠٠٠)* جنيه على وجه التقريب قد ادى الى انقاص هذا الوفر الى ٤٨٠٧٠٠٠ جنيه ٠ وقد انتقد تراكم هذا الوفر الكبير، كما هو المألوف في مثل هذه الحالة، على اساس ان دافعي الضرائب قد كلفوا بدفع مال لا حاجة له، وانه ما دام هذا المال قد جمع فقد كان ينبغي انفاقه على الاشغال او الخدمات العامة

٤ لقد ادركت الحكومة ان الايرادات التي دخلت الخزينة منذ سنة ١٩٣٢ كان اغلبها من صنف الايرادات غير العادية او المؤقتة، وانه ليس من الحكمة في شيء ان تخفض الضرائب الى مستوى قد يعرض هذه الايرادات للخطر حينما تزول حالات الرخاء هذه، ولا ان يعمد الى القيام بمشاريع انشائية قد تستلزم من النفقات المتكررة ما يزيد على مقدار الايرادات «العادية» ٠ لقد كانت ثمة حاجة ماسة الى القيام

---

* ارقام مؤقتة

بانشاءات كبرى ضرورية يستحسن ان ينفق عليها من الايرادات الاستثنائية بدلا من القروض. غير أن الحكومة احجمت عن اثقال كاهل البلاد في المستقبل بدفع الفوائد على مبالغ طائلة من القروض او بتأسيس صندوق لاستهلاك تلك القروض، ريثما تصبح ايرادات الخزينة قائمة على اسس ثابتة نوعاً ما، اما الاستنتاج الذي قد يذهب اليه المرء لاول وهلة من ان وجود هذا الوفر الكبير يشف بحسب الظاهر عن تقتير لا موجب له في السنوات الاخيرة فهو استنتاج لا يؤيده لسوء الحظ التحليل الدقيق. فالوفر بكامله مثقل بالرهون الى درجة لا يبقى منه معها الا ما يزيد قليلا عن المقدار اللازم لسد الذمم الحالية. مثال ذلك انه لو لم يعمد الى عقد قرض المليوني جنيه لاستلزم الامر خصم مبلغ ١٩٤٢٠٠٠ جنيه من ارصدة الوفر لتغطية المبالغ التي دفعت فعلا (وقد بلغ مقدار تلك المدفوعات ١١٨٥٧٨٢ جنيهاً في ٣١ اذار سنة ١٩٣٧) قيدت كسلفيات من حساب الايرادات وليس كذمة عليها، ولاقتضت الحال ايضاً ارصاد الاعتمادات اللازمة لاتمام الاشغال القائمة الآن التي تقرر الصرف عليها من مال القرض، والقيام ببعض المشاريع الاساسية التي سيعقد القرض من اجلها. وبذلك يخفض الوفر حالا الى نحو ثلاثة ملايين جنيه. والواقع ان هذا القرض برمته قد تم تعيين وجوه انفاقه، فمن ذلك مبلغ ٩١٧٠٠٠ جنيه لا بد من انفاقه على اتمام بعض الاشغال الجارية الآن، او على بعض الاشغال التي التزمت الحكومة بالقيام بها، ومبلغ ٥١٦٠٠٠ جنيه لدفع متأخرات صرفت على تجديد السكك الحديدية، ومبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه يجب الاحتفاظ به كرصيد في الخزينة لتدبير مصروفاتها اللازمة. وكان البحث جارياً في اقتراح يرمي الى انشاء مال احتياطي يبتدئ بمبلغ قدره ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه ليستعمل في دفع اية دفعة من الدفعات المشار اليها فيما يلي فيما لو عجزت ايرادات فلسطين في اية سنة من السنين عن تلافي تلك الدفعة :—

(أ) المبالغ التي قد تلزم لدفع الفائدة عن اي قرض تعقده ادارة فلسطين بضمانة حكومة جلالتكم في المملكة المتحدة او لانشاء صندوق لاستهلاك ذلك القرض

(ب) المبالغ التي تلزم لدفع رواتب التقاعد او المكافآت للموظفين بموجب اي قانون يقضي بذلك

وقد كان في النية ايضاً ان يستعمل هذا المال بموافقة وزير المستعمرات ووزارة المالية في المملكة المتحدة :—

(أ) لدفع المبالغ التي يصير اعتمادها في الميزانية لزيادة ما يدفع لصندوق استهلاك اي قرض من القروض التي قد تعقدها ادارة فلسطين وحكومة جلالتكم في المملكة المتحدة او لوفاء او تسديد اي قروض من هذه القروض كلياً او جزئياً ، او

(ب) المبالغ التي قد تحتاج ادارة فلسطين الى صرفها على الانشاءات الكبرى

بيد ان هذا الاقتراح لم يقترن بعد بموافقة وزارة المالية في المملكة المتحدة ويستبعد الان العمل به في المستقبل القريب بسبب الهبوط الذي طرأ على الايرادات في الآونة الاخيرة ، والمصروفات المتزايدة الناتجة عن « اضطرابات » سنة ١٩٣٦ وبسبب وجود حاجة ملحة للقيام بالاشغال الضرورية ، ولان قرض المليوني جنيه الذي كان في النية عقده لم يتم عقده بعد

٥ ان الارقام التي اثبتناها فيما تقدم تدل على المقدار الوافر الذي تستمده الخزينة العامة من الجمارك ولقد كان هذا التباين الكبير بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة باعثاً للقلق والازعاج ، ولذلك عمدت حكومة فلسطين في سنة ١٩٣٤ الى درس مسألة فرض « ضريبة على الدخل » . واستقدمت احد موظفي دائرة الايرادات الداخلية في المملكة المتحدة للاشتراك في درس هذا الموضوع بالتعاون مع لجنة من الموظفين المحليين . وقد فكرت حكومة فلسطين في بادىء الامر في ان فرض فئة واطئة من هذه الضريبة قد يؤدي الى حمل الاهلين على ان يألفوا المبادىء المبنية عليها بحيث يمكن زيادة تلك الفئة فيما بعد فيما لو حصل هبوط في ايرادات الجمارك . وقد دلت الشهادات التي ادلي بها امام اللجنة المختصة وامام الموظف المذكور على ان هذه الضريبة ستقابل بمنتهى المقاومة من كافة الاهلين تقريباً باستثناء العرب المسلمين . وظهر ايضاً ان المكلفين لا بد ان يقوموا بحملة واسعة منظمة لاجتناب دفع الضريبة وان نفقات جبايتها لن تتناسب بحال من الاحوال مع المبلغ الذي يجمع منها ولهذه الاسباب لم يجبذ موظف المملكة المتحدة هذا الاقتراح في التقرير الذي قدمه واخيراً

قررت الحكومة العدول عن فرض الضريبة ، في الوقت الحاضر على كل حال ان لم يكن بالمرة، وقد قاوم العرب بشدة اقتراحاً آخر يقضي بزيادة نسبة الضريبة المفروضة على الاراضي الواقعة في مناطق المدن بحجة ان فرض هذه الزيادة قد يرغم البعض من اصحاب الاراضي على طرح اراضيهم للبيع في الاسواق، لمصلحة اليهود

٦ لقد كانت فلسطين قبل الحرب بلاداً زراعية على العموم وكانت الصناعات الموجودة فيها في ذلك الحين ذات صبغة زراعية فصناعة الصابون على الطريقة القديمة، واستخراج الخمور ، كانتا الصناعتين الوحيدتين القائمتين في البلاد على مقياس واسع . وكان يوجد في البلاد ايضاً عدد كبير من الصناعات القديمة التي تعتمد في سيرها على الايدي العاملة او الحيوانات ، نذكر منها صناعة عصر الزيتون وحياكة البسط والحصر وصنع الاقمشة والكوفيات وصبغ الاقمشة وصنع الزجاج

٧ فلما جاء المهاجرون اليهود بعد الحرب الى البلاد يحملون معهم اختباراتهم في الصناعة ، وجلبوا رؤوس الاموال ، أسسوا عدداً من المعامل الصغيرة لصنع مختلف المواد وبعض معامل كبيرة لصنع الاسمنت والزيوت النباتية والدقيق والجوارب

٨ وفي سنة ١٩٢٧ عمد الى سياسة حماية الصناعات المحلية واصبحت عبارة «الصناعات الفتية» من الالفاظ الشائعة في الاصطلاحات المالية بفلسطين ، واعفيت الآلات وبعض المواد الخام والمواد المصنوعة جزئياً التي تستورد لاستعمالها في الصناعة، من الرسوم الجمركية ، وزيدت الرسوم المفروضة على المواد التامة الصنع في بعض الحالات . وحيثما لم يكن في الامكان ان تعفى من الرسوم الجمركية المواد المستوردة للاستعمال في الانتاج المحلي والتي تصنعها الصناعات المحلية ثم تصدرها ، طبق نظام «الرديات» الذي يقضي باعادة قسم كبير من الرسوم المدفوعة عن السلع المستوردة لدى تصديرها بعد صنعها في بعض الحالات المقررة . ويشمل ميدان الصناعة الواسع الان استخراج الاملاح المعدنية من البحر الميت وصنع الاطعمة والمشروبات والسجاير والتبغ ومواد البناء والمصنوعات المعدنية والمفروشات والاقمشة والبضائع الجلدية والاسنان الاصطناعية والكبريت والملابس والمصنوعات الكيماوية وما شاكل ذلك من المصنوعات الفرعية وبذلك تهيأ لرؤوس الاموال منفذ مفيد لولاه لاستلزم الامر ان تستثمر بمجموعها في صناعة الاثمار الحمضية . وقد جرت العادة ان يبدأ

اصحاب الصناعة من تلقاء انفسهم بطلب فرض الرسوم الجمركية الواقية فيتقدمون بطلبهم الى اللجنة الدائمة للتجارة والصناعة ثم يفحص هذ الطلب من قبل مدير الجمارك والمكوس والتجارة للتأكد مما يكون له من التأثير على الايرادات ، وينظر ايضاً بعين الاعتبار الى جودة المصنوعات المحلية ومنافسة البضائع المستوردة المماثلة لها ودرجة الحماية المطلوبة ، وحينما يتكون الرأي النهائي حول هذه الامور يحال الموضوع ثانية الى اللجنة الدائمة . وقد اتبع مسلك آخر في حالتين اثنتين بصورة خاصة ، فبحث في حماية مطحنة للارز في حيفا ومصنع للجعة في ريشون لازيون (عيون قارة) ووعد هذان المصنعان بالحماية قبل تأسيسهما وبحث في الاسعار العالمية واجور النقل والشحن وتكاليف الانتاج المحلي وفيما قد يكون لصنع الجعة من تأثير على صناعة الخمور القديمة العهد وقد علمنا ان قليلا من الصناعات المحمية ، تستطيع الان ان تنافس المواد المستوردة من حيث السعر والجودة هذا اذا كان بينها ما ينافسها فعلا . اما شركة نيشر لصنع الاسمنت فتشذ عن هذه القاعدة . ومن جملة العوامل التي تؤدي الى عدم نجاح الصناعة صعوبة تصريف المصنوعات في الاسواق الاجنبية ومنافسة المنتوجات الاجنبية (التي تباع احياناً باسعار غير رابحة) وقلة كمية المنتوج نسبياً

٩ يدل احصاء الصناعات الذي قامت به دائرة الجمارك والمكوس والتجارة سنة ١٩٢٨ على ان قيمة المنتوجات الصناعية السنوية قد بلغت في ذلك الحين ٣٨٨٦١٤٩ جنيهاً . اما التقدم الصناعي الذي حدث منذ ذلك التاريخ فتوضحه الارقام المثبتة في الجدول الاتي والمستقاة من مصادر رسمية : —

السنة	المصدر	قيمة المنتوجات الصناعية (مليون جنيه)
١٩٢٨	احصاء الصناعات ص ٢٦ ، جدول ٢ (ب)	٣،٨
		(بوجه التقريب)
١٩٣٣	التقرير السنوي لسنة ١٩٣٤ ص ١٩٧ الفقرة ١٧	٥،٥
١٩٣٤	التقرير السنوي لسنة ١٩٣٤ ص ١٥٠ الفقرة ٤١	٦،٥
١٩٣٥	التقرير السنوي لسنة ١٩٣٥ ص ٢٢ الفقرة ٥٨	٧،٠

فاذا صح ان نعتبر التقدير الموضوع لسنة ١٩٣٥ تقديراً مضبوطاً بوجه الاجمال وجدنا انه خلال السنوات السبع الواقعة بين سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٥ حدثت زيادة قدرها ٣٢٠٠٠٠٠ جنيه (او ٨٤ في المايه) في المنتوجات الصناعية لبلاد كانت الصناعات فيها معدومة تقريباً عند نهاية الحرب

١٠ وقد اخبرنا انه يوجد في فلسطين الان نحو ٦٠٠٠ مشروع صناعي منها ٤٥٠٠ مشروع للصناعة اليدوية يشتغل في كل منها ما يقل عن خمسة اشخاص بما فيهم اصحاب المشروع و ١٥٠٠ مؤسسة من المؤسسات الصناعية . وقد أربى مجموع رؤوس الاموال المستثمرة في هذه الصناعات على ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وبلغ عدد العمال الذين يشتغلون فيها ٤٠٠٠٠ عامل او اكثر . ومن المجموع المذكور سابقاً ، يبلغ عدد المشاريع الصناعية اليهودية الجديدة التي انشئت في المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ، ٤١٥٧ مشروعاً معروفاً تاريخ انشائها ، منها ١٢٤٦ مؤسسة صناعية و ٢٩١١ حرفة يدوية ، وقد بلغ مقدار رأس المال المستثمر في هذه المشاريع الصناعية خلال المدة المشار اليها ٨١١٦٠٠٠ جنيه

١١ تقدر الوكالة اليهودية ان عدد العمال اليهود الذين كانوا يشتغلون في الصناعات في آخر سنة ١٩٣٥ قد بلغ ٣٢٠٠٠ عامل تقريباً وان هذا العدد يمثل ٨٠٠٠٠ نسمة من السكان على اقل تقدير (بما في ذلك الاشخاص الذين يعيلونهم) ولم تنشأ في البلاد بعد تجارة صادرات واسعة النطاق لتصدير البضائع المصنوعة محلياً ، وفيما يلي قيمة الصادرات خلال السنوات الست الماضية :—

	جنيه
سنة ١٩٣١	٣٦٤ ٠٠٠
سنة ١٩٣٢	٤٣٥ ٠٠٠
سنة ١٩٣٣	٤٠٦ ٠٠٠
سنة ١٩٣٤	٤٠٤ ٠٠٠
سنة ١٩٣٥	٤٧٨ ٠٠٠
سنة ١٩٣٦	٥٤٧ ٠٠٠

ولايضاح النسبة بين الصادرات من البضائع المصنوعة محلياً ، ومجموع صادرات البلاد، نثبت فيما يلي بياناً بمجموع الصادرات خلال المدة نفسها * : —

	جنيه
سنة ١٩٣١	١ ٥٧٢ ٠٦١
سنة ١٩٣٢	٢ ٣٨١ ٤٩١
سنة ١٩٣٣	٢ ٥٩١ ٦١٧
سنة ١٩٣٤	٣ ٢١٧ ٥٦٢
سنة ١٩٣٥	٤ ٢١٥ ٤٨٦
سنة ١٩٣٦	٣ ٦٢٥ ٢٣٣

١٢ وفي سنة ١٩٣٥ بلغت قيمة الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية ١٠٧٢٤٠٠٠ جنيه وبلغ مجموع الرسوم المستوفاة عنها ٢٨٧٠٠٠٠ جنيه ويمكن ان يقال بوجه عام ان ٨٠ في المائة من الرسوم فرضت على اساس الوزن او القطعة و ٢٠ في المائة على اساس القيمة . وقد بلغ مجموع الرسوم في تلك السنة نحو ٢٧ في المائة من قيمة البضائع المستوردة الخاضعة للرسوم† ولما كان بعض هذه الرسوم عالياً جداً فقد كان علوها باعثاً للنقد الشديد من جانب العرب . فالرسم الجمركي المفروض على الاسمنت مثلا يبلغ ٧٠ في المائة والرسم المفروض على الكبريت الموضوع في علب يبلغ ٣٥٠ في المائة والرسم المفروض على الجرادل المصنوعة من الحديد المطلي التي لا يتجاوز قطرها ٢٨ سنتمتراً يبلغ ٩٠ في المائة . وقد ذكرت هذه الارقام على اساس القيمة وهي تعادل الرسوم المعينة المفروضة على اهم الواردات المنافسة في كل حالة من الحالات

١٣ وفيما يلي بيان بقيمة الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية والواردات المعفاة منها خلال سنة ١٩٣٥ :—

---

* ان هذه الارقام لا تشمل الصادرات عن طريق الترانسيت والصادرات من محال الاستيداع ، والبضائع الاجنبية المعاد تصديرها والمسكوكات المصدرة

† يقابل ذلك الارقام الاتية في سنة ١٩٣٦ : بلغت قيمت الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية ٧٠١٠٠٠٠ جنيه وبلغت الرسوم المستوفاة عنها ٢٠١٢٠٠٠ جنيه اي ٢٨،٦ في المائة من مجموع القيمة. وجمع ٨٤،٤ في المائة من الرسوم على اساس الوزن او القطعة و١٥،٦ في المائة على اساس القيمة

الصنف	المعفاة من الرسوم جنيه	الخاضعة للرسوم جنيه
١ — الاطعمة والاشربة والتبغ	١ ٣١١ ٠٠٠	٢ ٣٣٦ ٠٠٠
٢ — المواد الخام والادوات غير المصنوعة على الاغلب	٦٨٨ ٠٠٠	٦٣٥ ٠٠٠
٣ — الادوات المصنوعة كلها او المصنوع القسم الاغلب منها	٣ ٠٧٢ ٠٠٠	٧ ٧١٨ ٠٠٠
٤ — بضائع متنوعة وغير مصنفة (باستثناء السبائك الذهبية والفضية والنقود)	٢ ٠٥٨ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠
المجموع	٧ ١٢٩ ٠٠٠	١٠ ٧٢٤ ٠٠٠

١٤ بالرغم من ان العرب يملكون عدداً كبيراً من المصانع فان جل المصانع الحديثة التي اسست في السنوات الاخيرة هي مصانع يهودية . وقد سبق لنا ان قلنا ، ان عدد اليهود الذين يمكنهم ان يستوطنوا في الاراضي لا يمكن ان يتجاوز حداً معيناً حتى ولو استثمرت منابع المياه الموجودة في البلاد الى اقصى ما يمكن ان تستثمر . ولذلك كان الاهتمام موجهاً في الاكثر نحو التقدم الصناعي وما يتصل به من حاجة الى العمال والمهاجرين بدلا من توجيهه الى سير الزراعة البطيء

١٥ ويدعى اليهود ان فلسطين بالرغم من افتقارها الى المواد الخام تتمتع بميزة الوصول الى البحر بسهولة ، وان موقعها ييسر لها الحصول على ما تحتاج اليه بسعر رخيص فشركة الكهرباء الفلسطينية تستطيع ان تقدم «القوة الكهربائية» وانابيب البترول قد يكون لها قيمتها في المستقبل ، والعمال نشيطون ويستطيعون ن يتكيفوا مع الظروف وهم في مستوى ارفع من المستوى الذي يكون فيه العمال عادة ، في البلاد الخارجة من طورها الزراعي ، وكثير من المهاجرين الالمان على الاخص حاذقون كل الحذق في مختلف الصناعات وقد تدربوا في بلاد صناعتها منظمة كل التنظيم

١٦ غير ان ابرز ظاهرة تنفرد بها اقتصاديات فلسطين هي رؤوس الاموال الكبيرة التي استثمرت في البلاد والتي لا تتطلب ارسال حوالات مالية الى الخارج لدفع فوائدها او لانشاء صناديق لاستهلاكها . وهذه الظاهرة يمتاز بها الوطن القومي اليهودي عن الجماعات الاخرى التي تكونت بطريق الاستعمار واصبحت مثقلة الكاهل بما تدفعه من التكاليف على رؤوس الاموال التي حصلت عليها من وراء البحار لاجل

رقيها واستعمارها . فمركز اليهود الخطر في اوروبا واندفاعهم لاستيطان فلسطين قد اديا الى جلب رؤوس اموال وافرة استثمرت في البلاد فهناك عدا مبلغ ال ٦٣٠٠٠٠٠٠ جنيه المستثمرة في المشاريع الخاصة ، مبلغ يقدر بنحو ١٤٠٣٧٠٠٠ جنيه تبرع به اليهود لصناديقهم القومية واستخدم في تجفيف المستنقات واحياء الاراضي وتدريب المهاجرين والقيام بالتجارب الصناعية . والحالة من الوجهة المالية تبدو حسنة الى درجة تدعو الى التساؤل عما اذا كانت هذه الحالة راسخة الاسس او انه مقدر لها الدوام . فقد يقال على سبيل الجدل انه لو حدث صد في الهجرة او تخفيض في عدد القادمين من اصحاب رؤوس الاموال ، او تراخ في الحركة الصهيونية لسبب ذلك بعض التعديل الجديد في التوازن الاقتصادي وقد يستدعي الامر اخراج بعض الودائع الكبيرة المحفوظة في المصارف الفلسطينية واستثمارها وقد يؤدي ايضاً الى زوال الرجحان الكبير في كفة التجارة الخارجية وخفض الايراد المستمد من الرسوم الجمركية عن الواردات . وتبين الارقام الاتية التي زودتنا بها الوكالة اليهودية النسبة الوثقى الكائنة بين رؤوس الاموال المستثمرة وميزان التجارة (أي زيادة الواردات على الصادرات) :—

رؤوس الاموال اليهودية المستثمرة في فلسطين وزيادة الواردات على الصادرات

السنة	رؤوس الاموال المستثمرة جنيه	زيادة الواردات على الصادرات جنيه
١٩٣٢	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٣٨٧ ٤٢٩
١٩٣٣	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٥٣١ ٨٧٢
١٩٣٤	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١١ ٩٣٥ ٢١٩
١٩٣٥	١١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣ ٦٣٨ ٠٠٧

ليس هناك ما يستدعي ان يكون زوال هذه الميزة الاستثنائية مؤدياً الى وقوع البلاد في الفاقة وان كان ذلك قد يؤول الى خفض مستوى المعيشة الى درجة ما ريثما تستقر اقتصاديات البلاد على اساس جديد . ومما يجدر ذكره ان الحكومة قد احتاطت الى حد ما لمثل هذه التقلبات الاقتصادية بتفريقها بين الايرادات «العادية» والايرادات «غير العادية» ولكن خطر خروج رؤوس الاموال الى الخارج في حالة ركود الحالة لاقتصادية في فلسطين ركوداً طويل الامد ، ولا سيما اذا كان هذا الركود مصحوباً بتحسن

في حالة اليهود في الخارج ، هو امر لا يمكن صرف النظر عنه بالمرة . اضف الى ذلك وجود الظاهرة المقلقة التالية وهي ان جداول التجارة تدل على ان مجموع ما صدر من البلاد سنة ١٩٣٦ (وقيمته ٣٦٢٥٢٣٣ جنيهاً) لم يكف لسد قيمة ما استورد اليها من الاطعمة والاشربة والتبغ في تلك السنة (وقد بلغت قيمة هذه الواردات ٣٩٣٩٣٥٠ جنيهاً)

١٧ يشكو العرب قائلين انه ما دام جل الصناعات المحمية حديثاً هي صناعات يهودية وعمالها من اليهود ، فان ارتفاع اسعار الحاجيات يقع جل عبئه على العرب الذين يؤلفون اكثرية السكان في المناطق القروية . غير ان عدم وجود احصاءات وافية جعل من المعتذر التثبت من درجة صحة هذه الشكوى . فدائرة الاحصاءات التي تشكلت حديثاً لم تستطع تزويدنا بالارقام المتعلقة بكيفية توزيع الضرائب . وانا لنرجو ان تجري هذه التحقيقات في القريب العاجل وان يكون مدار البحث في فرض الرسوم الجديدة هو علاقة تلك الرسوم بمجموع عبء الضرائب لا مجرد ما تحدثه من التأثير في اية صناعة خاصة من الصناعات . اما ان العرب خسروا من الهجرة اليهودية او استفادوا منها فهو امر قد اتينا على بحثه في الفصل الخامس* . واذا كان العرب قد اضطروا الى دفع اثمان عالية لبعض الحاجيات فانهم ظفروا باسواق اجود لحاصلاتهم الزراعية . ولقد ربحت الحكومة ربحاً طائلا من الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع اليهودية المستوردة وتمكنت بذلك من سد نفقات المصالح التي حسنت احوال البلاد بصورة عامة ثم ان ارتفاع اسعار الاراضي السريع ملأ جيوب الكثيرين من العرب بالمال ومكنهم من بيع قسم من املاكهم وتحسين الاقسام الباقية

١٨ لقد بقي علينا ان نبحث في بعض نواحي تجارة التصدير . فزيادة الواردات على الصادرات تلك الزيادة الكبيرة ، لا يمكن ان تفسر الا على ضوء العوامل الاقتصادية الاخرى السائدة في البلاد . على انه لا مجال للجدل في حاجة البلاد الى زيادة صادراتها ، لا سيما وان نطاق اسواقها الضيق يزيد في صعوبة انتاج الصادرات انتاجاً تتوفر فيه الفائدة الاقتصادية ، وان زيادة محصولها من الاثمار الحمضية الآخذة في التزايد من سنة الى اخرى تستوجب زيادة عدد المشترين . ففي سنة ١٩٣٥ بلغ الصادر

---

* راجع الصفحة ١٧٠

من البرتقال والكريب فروت والليمون ٨٤ في المائة من مجموع الصادرات . وقد تلقينا مذكرة من زارعي الاثمار الحمضية اليهود في فلسطين ، قيل لنا فيها انه لولا الاضطرابات لوقعها المزارعون العرب ايضاً، وقد اخذنا الارقام الآتية عن تلك المذكرة : لقد زادت مساحة الاراضي المزروعة بالاثمار الحمضية من ٢٨٠٠٠ دونم في سنة ١٩١٩ الى نحو ٣٠٠٠٠٠ دونم في سنة ١٩٣٦ او كانت الصادرات في موسم ١٩٣٥/٣٦ اقل من ٦٠٠٠٠٠٠ صندوق بقليل فبلغت ١٠٧٥٠٠٠٠ صندوق في موسم ١٩٣٦/٣٧ ويقدر انها ستكون في موسم ١٩٣٧/٣٨ بين ١٠٠٠٠٠٠٠ صندوق و ١٢٥٠٠٠٠٠ صندوق . ويتوقع ان تبلغ في سنة ١٩٤١ ، ٢٢٢٤٠٠٠٠ صندوق اي بمعدل ٨٠ صندوقاً لكل دونم . ويبلغ عدد العمال المستخدمين في هذه الصناعة وعدد الذين يشتغلون في القطف والتعبئة والامور الاخرى المتصلة بها نحو ٥٠٠٠٠ شخص ولا نرانا بحاجة الى ايراد امثلة اخرى للتدليل على الدور الهام الذي تلعبه هذه الصناعة في تجارة البلاد واقتصادياتها الداخلية او للتدليل على شدة وطأة المشكلة الناشئة عنها من حيث ايجاد الاسواق لتصريف منتوجاتها

١٩ ان مقدار « البرتقال الشتوي » يبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ صندوق من مجموع ١٧٠٠٠٠٠٠٠ صندوق وهو المبلغ الذي تقدر به حاصلات البرتقال في جميع انحاء العالم ويستهلك نحو ٥٥ مليون صندوق من هذه المائة مليون صندوق في البلاد التي تنتجه وما بقي وقدره ٤٥٠٠٠٠٠٠ صندوق يصدر خاصة لأسواق المملكة المتحدة والقارة الاوربية . ويقدر ان « البرتقال الشتوي » العالمي سيزيد في مدى السنوات العشر القادمة بنحو ٣٠٠٠٠٠٠٠ صندوق — او حوالي ٦٧ في المائة — وذلك في البلاد التالية :—

	صندوق
فلسطين	١٥٠٠٠٠٠٠
الولايات المتحدة الاميركية	٧٠٠٠٠٠
اسبانيا	٥٠٠٠٠٠٠
البلاد الاخرى (قبرص ومصر والجزائر الخ)	٣٠٠٠٠٠٠

٢٠ ان معدل ما يستهلكه الفرد من البرتقال في مختلف انحاء العالم قد يكون قليلا وقابلا للزيادة . ولكن حينما تحاول فلسطين زيادة صادراتها تصطدم في اكثر

الاماكن التي ترجو ان تكون اسواقاً لها بحواجز جسيمة بسبب الرسوم التي تفرضها الدول لحماية تجارتها، والترتيبات التي تصطنعها لتبادل البضائع والتحفظات التي استحدثت مؤخراً في كثير من البلاد لمنع اخراج النقود منها · فايطاليا واسبانيا والولايات المتحدة الاميركية وغيرها من البلاد التي تنتج الاثمار الحمضية تستطيع ان تجري مساوماتها وتعقد معاهداتها التجارية في حين ان فلسطين وحدها مقيدة بالتزام سياسة الباب المفتوح ذلك الالتزام الصارم المفروض عليها في صك الانتداب والذي يقضي عليها بان لا تميز بين بلاد واخرى

٢١ لقد الح الشهود اليهود بشدة في لزوم تعديل المادة ١٨ من صك الانتداب او اعادة تفسيرها · وهذه المادة تقر المبدأ القائل بفتح اسواق فلسطين لرعايا جميع الدول التابعة لعضوية عصبة الامم · ومما لا ريب فيه ان سياسة اولئك الذين وضعوا صك الانتداب لم تكن ترمي الى عرقلة مجرى اقتصاديات فلسطين الطبيعي، ومجابهة بريطانيا العظمى بمشكلة «تسبيع الدائرة» وذلك بقضائهم عليها بالاصرار على عدم وجود طريقة لتبادل الفوائد بين فلسطين والاجانب في الحين الذي يجب ان تبقى فيه ابواب فلسطين مفتوحة للجميع · ففلسطين ، بطاقتها المحدودة على الشراء ، لا غنى لها مطلقاً عن اسواق اوسع من الاسواق الحالية لتصريف منتوجاتها اذا كان المراد ان تصبح بلاداً صناعية

٢٢ ومن الممكن ان يستعان في بادئ الامر بوساطة بريطانيا العظمى بصفتها وصية وحامية للبلاد · فما الداعي الى عدم تمتع فلسطين بمزايا «الافضلية» التي تتمتع بها سائر بلاد الامبراطورية ؟ لقد اشير على حكومة جلالته منذ بضع سنوات انه ما دامت فلسطين بلاداً منتدباً عليها من الصنف (أ) فمن الواجب ان تعتبر كبلاد اجنبية من هذه الناحية ، وان كل أفضلية تعطى لها ، فيما يتعلق بالاثمار الحمضية مثلا، يجب ان تمنح ايضاً لاسبانيا ولاية دولة اخرى من الدول التي يحق لها ان تتمتع بافضل ما يمكن من المعاملة · وبقطع النظر عن هذا المانع القانوني، فقد لا يروق للبلاد التابعة للامبراطورية ان تمدد هذه الافضلية سواء اكان ذلك بشكل تمييز ام بشكل منحة تساوي مقدار الرسوم الجمركية المستوفاة · وقد يكون من الاسهل تمديد تطبيق الضريبة المخفضة على البرتقال (البالغة ١٠ في المائة من القيمة) الى شهر نيسان ، وهي الضريبة التي تستوفى الان في المملكة المتحدة خلال المدة الواقعة بين شهر كانون الاول وآذار،

وان تؤجل الرسوم العالية (وهي ٣ شلنات وست بنسات على كل خمسين كيلو وثمانين غراماً) حتى اول ايار . فمثل هذا التغيير لا يكاد يؤثر تأثيراً محسوساً في تجارة جنوب افريقيا غير انه يستوجب على كل حال تعديل اتفاقية اوتاوا المعقودة مع تلك البلاد

٢٣ ويقترح زارعو البرتقال حلا اخر لهذه المشكلة وهو ان يكون للتعريفة الفلسطينية حد اعلى وحداً ادنى فيطبق الحد الادنى على البلاد التي تأخذ نسبة معينة من البضائع الفلسطينية والحد الاعلى على البلاد التي تكون مقطوعية شرائها دون تلك النسبة على ان يكون في الامكان تغيير نسبة المبادلة بموافقة عصبة الامم . وقد يزعم البعض ان هذا الترتيب يتفق مع التفسير الرسمي للمادة ١٨ من صك الانتداب ولكن المسألة لا تخلو من الشك على كل حال . بيد ان هناك اعتراضات خطيرة على هذا الترتيب فقد يطبق الحد الاعلى على البلاد التي اعتادت فلسطين ان تستورد منها المواد الخام او الادوات المصنوعة بعض الصنع التي تعتبر ذات اهمية كبيرة لفلسطين ، او على اليابان او الهند اللتين تزودان فلسطين بالبضائع المتناهية بالرخص التي تحتاج اليها افقر طبقات السكان ، باعتبار ان هذين القطرين لا يمكنهما في اي حال من الاحوال ان يكونا مشتريين هامين للاثمار الحمضية او لغيرها من الحاصلات . وعلى هذا فان كل زيادة في الصادرات ، حتى ولو كانت زهيدة ، ستؤدي الى ارتفاع في اسعار بعض الاصناف الكثيرة الاهمية من الواردات او الى خفض الكمية المستوردة منها . مثال ذلك ، ان اسعار الخشب الذي تصنع منه صناديق البرتقال والذي يستورد اكثره من رومانيا سترتفع . ومما هو جدير بالملاحظة ان المملكة المتحدة وهولندا ونروج هي البلاد الوحيدة التي كان يتسنى لها الاستفادة من التعريفة الواطئة في سنة ١٩٣٦ حتى ولو ان الشرط الذي يجب توفره للاستفادة من التعريفة الواطئة اقتصر على وجوب شراء كمية من البضائع الفلسطينية تعادل بقيمتها نصف قيمة البضائع المصدرة الى فلسطين . والحق ان المشروع بكامله ليس فيه من المرونة ما يسد حاجات التجارة الفلسطينية التي تزال في تقلب مستمر

٢٤ لقد اتيح لفلسطين ان تستفيد احياناً عن طريق انضمامها للاتفاقات التجارية المعقودة بين بريطانيا العظمى وبعض البلاد الاخرى التي تفوق صادراتها الى

بريطانيا العظمى ما تورده بريطانيا اليها . فالاجنبي قد لا يرغب في شراء بضائع اخرى من بريطانيا العظمى ولكنه قد يكون مستعداً لمنع احدى المستعمرات او البلاد المنتدب عليها حق تصدير حصة من منتوجاتها الى بلاده كشرط من شروط المساومة وقد وقع هذا الامر بالفعل مع الدانيمارك وبولونيا

٢٥ ثم انه قد يمكن وضع اتفاق يبدو من الوجهة النظرية انه مفيد للعالم باسره وان كانت فائدته هذه تقتصر في الواقع على البلاد المختصة لا سيما اذا كان تفسير التعرفات الجمركية قد وضع بصورة دقيقة . فقد تيسر مؤخراً تخصيص فرنسا بحصة من البرتقال المصدر على اثر تسوية اجريت في التعريفة وهذه التسوية ، التي كان القصد منها ان تطبق على جميع البلدان ، اسفرت عن فائدة خاصة للروائح العطرية الفرنسية

٢٦ على ان هذه الوسائل وحدها لا تحل سوى جزء صغير جداً من مشكلة ايجاد الاسواق الواسعة لتصريف منتوجات البلاد فالبلاد التي يزداد سكانها ازدياداً متواصلا وتكون منطقتها الزراعية محدودة النطاق لا بد من العمل على توسيع المجال امامها لتصريف منتوجاتها ، وقد بحثت الحكومة البريطانية هذه المسألة بكاملها على اثر تقديم اتحاد المزارعين اليهود في فلسطين وبورصة الاثمار الحمضية اليافية عريضة بهذا الصدد الى لجنة الانتدابات الدائمة لعصبة الامم في شهر نيسان سنة ١٩٣٦

٢٧ وقد اعربت حكومة جلالتكم عن رأيها حول ما ورد في هذه العريضة بما يلي :—

«ان حكومة جلالته تنظر بعين العطف الى الشكاوي التي تقدم بها اصحاب العريضة وهي توافق على ان واضعي صيغة الانتداب الفلسطيني لدى وضعهم للنصوص الواردة فيه بشأن عدم التمييز في المسائل التجارية الخ ... تلك النصوص التي كانت الغاية الرئيسية منها على ما يظهر ، منع الدولة المنتدبة من عقد اتفاقات تمييزية تعود بالفائدة على تجارتها الخاصة في البلاد المنتدب عليها ، لا يمكن ان يكونوا قد توقعوا ان تكون تلك النصوص عاملة على حرمان البلاد المنتدب عليها من جميع الوسائل تقريباً التي تعينها على ترقية مصالحها الاقتصادية بواسطة التعرفة الجمركية وما يشبهها من المفاوضات ومنعها من مقابلة الدول التي تتصدى لمعاملتها معاملة تجارية غير عادلة بمثل تلك المعاملة»

وقد قالت حكومة جلالتكم ايضاً لدى تلخيصها للمسألة :—

« ان حكومة جلالته لا تود ان تبحث بالتفصيل في الاقتراحات الخاصة الواردة في ختام المذكرة غير انها لا تشعر ان في وسعها تأييدها بشكلها الحاضر لانها غير مقتنعة بان تلك الاقتراحات تخالف الاحكام المتعلقة بعدم التمييز الواردة في صك الانتداب ، ثم انه لو عدلت هذه الاقتراحات على شكل تصبح معه متفقة وتلك الاحكام فليس من شأنها في راي حكومة جلالته ان تعود بفائده محسوسة على تجارة فلسطين ، وبالاختصار ، ان حكومة جلالته لم تستطع استنباط وسائل لحماية اقتصاديات فلسطين يكون لها اثر فعال من جهة وتكون متفقة مع صك الانتداب من جهة اخرى وليس في وسعها في هذه الظروف ان تتقدم باي رأي بشأن هذه العريضة »

٢٨ ونحن نرى ان احكام المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب قد اصبحت لا توافق الزمن الحاضر فالآراء قد تختلف في تقدير اثر الروح الوطنية الاقتصادية غير ان مبادىء تلك الوطنية لا تتلائم على الاطلاق مع قاعدة « عدم التمييز » وقاعدة « الباب المفتوح » . ومما لا ريب فيه ان تطبيق قاعدة الباب المفتوح في البلاد المنتدب عليها لم يكن يقصد منها مطلقاً ان تحدث نتائج مضرة « برفاهية تلك البلاد وتقدمها » ومن راينا انه قد ثبت بجلاء انه اذا لم تعدل المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب فان فلسطين ستستمر على تحمل الخسائر من جراء القيود التي تعيق تجارتها الخارجية ولذلك نوصي بفتح باب المفاوضات بدون امهال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة اعدل من القاعدة التي تقوم عليها الان

الفصل التاسع

الاراضي

(١) المشكلة الاولى : الالتزام المزدوج

١ تتصل مسألة الاراضي في فلسطين بثلاث مشاكل اساسية هي :—

(١) تنفيذ ما يقضي به الانتداب من «حشد اليهود في الاراضي» مقروناً بضمان عدم الحاق الضرر «بحقوق ووضع جميع فئات الاهالي الاخرى»

(٢) مساحة الاراضي الميسورة للزراعة من قبل السكان او المهاجرين مع النظر بعين الاعتبار الوافي الى الاراضي الموات والاراضي اللازمة للتحريج او الرعي والوسائل التي يمكن بها اعمارها على افضل وجه لمصلحة الشعبين معاً

(٣) المدى الذي يمكن ان يبلغه استبدال الزراعة الواسعة (زراعة الحبوب) بالزراعة الكثيفة (زراعة الاشجار الخ) ومدى التحسين الذي يمكن اجراؤه في موارد المياه في فلسطين

ويجب علينا ايضاً لدى بحثنا في هذه المشاكل ان ننظر في بعض الظلامات التي قدمها العرب واليهود

٢ اننا في فحصنا لهذه المسائل جميعها نتبع طريقاً ممهدة ، فقد كان لنا حظ الانتفاع بقراءة كثير من التقارير السابقة الموضوعة من قبل خبراء ولجان مختلفة . فلقد جرى في الماضي ما لا يقل عن اثني عشر تحقيقاً حول هذه المواضيع ، بالاضافة الى اللجان التي عينت لدرس التشريع الزراعي وبحثت من ضمن ما بحثته في حقوق ملكية الاراضي وحقوق المزارعة والري . وقد بدأت هذه السلسلة من التحقيقات في سنة ١٩٢٠ ، حيث عينت لجنة متجولة للاراضي لتستنير الحكومة برأيها فيما يتعلق بتسجيل الاراضى الاميرية والاشراف عليها وزيادة حشد السكان فيها وقد عينت لجنتان اخريان للبحث عن الاراضي الخالية (الموات) والاراضي التي تنتقل ملكيتها الى الحكومة بسبب عدم وجود وارث لها ، وتخطيط حدود تلك الاراضي

٣ وقد اعترضت اعمال هذه اللجان عثرات جمة ، بسبب عدم وجود مساحة سابقة للاراضي او سجلات تبين الحدود . ثم ان العرب كانوا ينظرون اليها ايضاً بعين الريبة . وفي هذه الظروف سن في سنة ١٩٢٠ قانون انتقال الاراضي الذي يستلزم موافقة الحكومة على كل معاملة انتقال في الاموال غير المنقولة ويمنع انتقال الاموال غير المنقولة الى غير السكان المقيمين في فلسطين . وقد اشارت اللجنة التي حققت في اضطرابات سنة ١٩٢١* الى ذلك التشريع الوافي وقالت عنه في تقريرها الذي قدمته عن تلك الاضطرابات ان العرب رأوا فيه محاولة لخفض اسعار الاراضي وتسهيل انتقال الاراضي المعروضة للبيع الى ايدي اليهود باسعار واطئة . وفي جميع هذه التحقيقات ، كما في هذا التحقيق ايضاً ، كان لعدم تيسر الارقام النهائية التي يمكن الركون اليها من جهة ، وللريبة المستقرة في صدور العرب من جهة اخرى ، اثر كبير في زيادة صعوبة المعضلة التي هي صعبة من اساسها . والحقيقة البارزة للعيان الآن هي ان حكومة فلسطين بالرغم من هذه التقارير التي تتناول مدة خمس عشرة سنة ، لا تزال عاجزة عن ان تعين مقدار ما تملكه من الاراضي الاميرية او الاراضي الموات بالضبط

٤ وفي سنة ١٩٢٣ عين المندوب السامي لجنة لدرس نظام الملكية المعروف بالمشاع وبحسب هذا النظام تعتبر كافة القرية ملكا مشاعاً بين سكانها يخصص كل فرد منهم بجزء منها ثم ينظر في الحصص الفردية ويعاد توزيعها مرة كل سنتين . وبديهي ان هذا النظام يحول دون اجراء اية ترقية في الزراعة اذ انه بوجوده يمتنع وجود الحافز لغرس الاراضي بالاشجار او تسميدها باعتبار ان ملكيتها مقضي عليها بالانتقال السريع من يد الى اخرى . والمساعي المبذولة لاستبدال الملكية المشتركة بالملكية الفردية تستلزم مفاوضات طويلة الشرح وهذه المفاوضات هي احد الاسباب المؤدية للتأخير . ففي سنة ١٩٢٣ كان ٥٦ بالمئة من القرى مملوكا بطريق المشاع وفي سنة ١٩٣٠ نزل ذلك الرقم الى ٤٦ بالمئة والمعتقد ان كثيراً من اراضي القرى ليست مشاعاً الا بالاسم اذ انها تزرع بالفعل كقسائم مستقلة وكل فرد من الاهلين يعرف القسائم الخاصة به . الا ان هذا النظام يمكن اللجوء اليه دوماً بقصد احداث التأخير او المقاضاة . وفي سنة ١٩٣٠ ورد تقرير مآله انه بالرغم من ان هذه اللجنة قدمت بعض الاقتراحات الحاسمة حول الموضوع واوصت ، من جملة ما اوصت به ، بوجوب

---

* راجع الصفحتين ٦٨ و ٦٩

وضع تشريع يمكن السلطات التنفيذية من اجراء الافراز بالقوة فالحكومة لم تفعل شيئًا في هذا الشأن ، ونحن نقر هذا الانتقاد . لقد بذلت منذ ذلك الحين بعض الجهود لاجراء الافراز بالتراضي واقترنت تلك الجهود بشيء من التوفيق لكنه يبدو جليًا ان العرب في بعض المناطق يعتبرون ان نظام المشاع مع ما ينطوي عليه من الحيلولة دون كل تقدم ، هو نظام واقٍ يحول دون انتقال الاراضي الى الغير ، ويعتقدون ان الادارة كانت بالنظر الى بعض البواعث السياسية تحجم عن سن تشريع لالغائه . غير ان هذا النظام آخذ في الانحلال من تلقاء نفسه بسبب افراز الاراضي التي تصلها اعمال التسوية على اثر اتمام مساحة الكادسترو فيها . ثم ان للحكومة عدداً من الموظفين المتنقلين الذين يتجولون على الدوام بين القرى ويزودون المزارعين بمساعدتهم الفنية وارشاداتهم بغية هديهم الى افضل الطرق التي يجب اتباعها لحل نظام المشاع . ومن رأينا ان تطبيق قانون نزع ملكية الاراضي يعود بالفائدة الكبيرة حيثما يثبت انه في مصلحة كل من العرب واليهود افراز الارض الى قسائم مستقلة

٥ وفي سنة ١٩٢٤ عين السر ارنست داوسن المستشار المالي والمدير العام للمساحة في حكومة مصر سابقًا ليقدم تقريراً بشأن تنسيق وترتيب دوائر المساحة والاراضي والمالية ، ليضع خطة لاعمال تسوية الاراضي يتوصل بها الى وضع سجل دقيق للحقوق . وقد صدر البرنامج المتعلق بذلك في سنة ١٩٢٦

٦ وفي اوائل سنة ١٩٢٧ عين اللورد بلومر لجنة برئاسة النائب العام اشرك فيها مندوب الاراضي كعضو ، وعهد اليها ان تدرس النقاط التالية (١) هل يكون سن تشريع لحماية المزارعين من الاخراج من الارض فعالا ومفيداً؟ (٢) واذا كان مثل هذا التشريع فعالا ومفيداً فكيف يجب ان يكون شكله وصيغته؟ » وسنأتي فيما يلي على درس التشريع الذي نشأ عن هذه الخطوة . وفي سنة ١٩٢٨ عينت اللجنة المشتركة لمساحة فلسطين بعض الخبراء وكان من جملتهم السر جون كامبل احد متقاعدي الخدمة المدنية في الهند ومن اصحاب الخبرة الخاصة في ادارة الاراضي فيها . وقد بحثت لجنة الخبراء هذه في حالة المستعمرات اليهودية من الوجهة المالية ، من جملة الامور التي تناولتها بالبحث

٧ وفي سنة ١٩٣٠ قدمت لجنة يترأسها السر ولتر شو تقريراً عن اضطرابات سنة ١٩٢٩ وبحثت بتفصيل تام في مسألة الاراضي . وبنتيجة تواصي هذه اللجنة زار السر جون هوب سمبسون فلسطين واجرى تحقيقاً مدققاً في جميع المسائل المتعلقة بالاراضي واحتمال تحسينها واعمارها

وفي الوقت نفسه عين المندوب السامي لجنة للبحث في احوال المزارعين الاقتصادية وعلاقة هذا الامر بالاجراءات المالية التي تتخذها الحكومة بشأنهم . وقد استعمل السر جون هوب سمبسون نتائج اعمال هذه اللجنة في بحثه . وقدمت لجنة اخرى برئاسة السر صموئيل اودونل تقريراً عن ايرادات حكومة فلسطين ونفقاتها وتشكيلاتها العامة ونظرت في الطرق المتبعة في تسوية الاراضي وتسجيل الحقوق

٨ وفي سنة ١٩٣٢ قدم المستر لويس فرنش أحد موظفي حكومة الهند تقريرين شاملين عن التوسيع الزراعي وتسوية الاراضي، ثم قدم المستر ستركلند تقريراً في سنة ١٩٣١ وتقريراً آخر في سنة ١٩٣٣ عن حركة التعاون التي ترمي الى انقاذ الفلاح من عبء الدين الثقيل الذي يرزح تحته . وفي سنة ١٩٣٣ وافقت الحكومة على ارصاد ٦٠٠٠ جنيه لتسهيل اجراء البحث عن المياه

٩ واخيراً يجب ان لا يغرب عن البال ان لجنة الانتدابات الدائمة كانت في كل سنة تصدر لائحة اسئلة تتناول بحكم العادة ، السياسة التي تتبعها حكومة فلسطين بشأن الاراضي . وكل تقرير سنوي لحكومة فلسطين يحتوي على ايضاحات وافية للاسئلة المتعلقة بالاراضي

١٠ ونحن مدينون كثيراً لهذه التحقيقات والتقارير . غير إن بعض الاقتراحات التي قدمت فيها لم تنفذ مطلقا والبعض الآخر ينبغي ان يمضي عليه سنوات كثيرة قبل ان تظهر نتائجه . وقد تحدى بعضهم الاحصاءات والاستنتاجات الواردة في هذه التحقيقات والتقارير باعتبار انها غير دقيقة وغير معتمدة . ومع أن مرور الزمن قد برر هذا النقد في بعض الحالات الا اننا نرى أن المبادىء العامة التي أتت تلك التحقيقات والتقارير على ذكرها لم يطرأ عليها ما يغيرها . وهذه المبادىء يمكن اجمالها بما يلي :—

(١) اذا لم يطرأ تغيير بين على اساليب الزراعة فان الاراضي في فلسطين لا يمكن ان تكفي لزيادة كبيرة في السكان

(٢) ان كل تغيير كهذا يجب ان يكون بحكم الطبيعة بطيء السير ولا بد له أن يستغرق عدداً من السنين وهو يتوقف الى حد بعيد على نشر التعليم في القرى العربية

(٣) ان تراكم الديون على الفلاحين بوجه العموم يقف حاجزاً قوياً أمام التقدم المطلوب

(٤) ان كل زيادة محسوسة في خصب التربة يتوقف بصورة اساسية على توسيع نطاق الري مقروناً ذلك باشراف الحكومة اشرافاً منتظماً على موارد المياه في البلاد

(٥) من الامور الاساسية ان تمسح الاراضي حقلا بعد حقل وان يعد سجل مدقق لجميع الحقوق في كل قطعة من الاراضي

(٦) ان اراضي المناطق الجبلية هي الآن مكتظة اكثر من طاقتها بالسكان

١١ ان المشكلة الرئيسية المتصلة بمسألة الاراضي يرجع منشأوها الى الالتزام المعروف بالالتزام المزدوج ٠

فالمادة السادسة من صك الانتداب تقضي « على ادارة فلسطين ، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الاهالي الاخرى ٠٠٠٠٠ أن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية ٠٠٠٠ حشد اليهود في الاراضي بما فيها الاراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية »

والمادة الحادية عشرة تقضي « على ادارة فلسطين ان تتخذ جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد ٠٠٠ وان توجد نظاماً يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من ضمن الامور الاخرى ، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الاراضي وتكثيف الزراعة »

والفقرة ١ (أ) من المادة السابعة عشرة من مرسوم دستور فلسطين بصيغته المعدلة في سنة ١٩٢٣، تشتمل على فقرة شرطية مآلها انه « لا يجوز سن قانون ... من شأنه ان يميز على أي وجه من الوجوه بين سكان فلسطين على أساس العنصر أو الدين أو اللغة »

والمادة الثانية من صك الانتداب ايضاً تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن « صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين » بينا ان المادة ١٥ منه تنص على انه « يجب ان لا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على اساس العنصر أو الدين أو اللغة ». فلو سلمنا جدلا بان المادة ١٥ تشير فقط الى المسائل المتعلقة بالدين وحرية الاعتقاد والتعليم لصح القول بان المادة الثانية تمنع اصدار التشاريع التي من شأنها ان تميز بين الاشخاص الذين ينتمون الى عناصر أو ديانات مختلفة

١٢ يظهر جلياً مما تقدم انه مهما قيل في التفسير الصحيح لهذه المواد فالمندوب السامي لا يسعه بموجب الفقرة المذكورة اعلاه من مرسوم دستور فلسطين ان يسن قانوناً يقضي بمنع بيع الاراضي لليهود في بعض المناطق ، ولا يستطيع ايضاً ان يحتفظ ببعض الاماكن لاسكان اليهود فيها ، فالتشريع الخاص بالاراضي، سواء اكانت غايته المنع او الحماية، يجب ان يكون سارياً على الجميع وان يكون تطبيقه عاما . ويجوز للادارة ان تصرح بالخروج عنه في بعض الحالات الاستثنائية لسد احتياجات العناصر المختلفة . ويلوح لنا ان هذا الامر هو عبارة عن باب للتملص وانا نراه بسبب ذلك ترتيباً غير مرض

ان صك الانتداب بصيغته الحاضرة يفرض في احدى مواده التزاماً صريحاً يرمي الى تأمين احدى غايتين رئيسيتين، غير ان مادة اخرى منه تعتبر حائلة دون تنفيذ ذلك الالتزام

١٣ ولذلك نجد انفسنا منذ البدء وجهاً لوجه امام صعوبة اساسية . فقد جاء في تقرير لجنة شو انه :

« بالنظر للالتزام المفروض على الدولة المنتدبة في المادة السادسة من صك الانتداب الذي يقضي عليها بتشجيع حشد اليهود بكثرة في الاراضي من الجهة الواحدة ، وضمان عدم الحاق الضرر في حقوق ووضع فئات الاهالي الآخرين من الجهة الثانية ، يتضح للعيان ان حل مشكلة الاراضي هو امر من الامور الشاقة الدقيقة ، غير ان ايجاد حل من الحلول لهذه المشكة لا بد منه لمصلحة جميع السكان بقطع النظر عن مذاهبهم ، واذا لم يوجد مثل هذا الحل فستبقى مشكلة الاراضي مصدراً دائماً للاستياء الذي يساور الناس حالياً ، وباعثاً هاماً يحتمل ان يفضي الى الاضطرابات في المستقبل »

فاذا امكن تعديل دستور فلسطين بموجب الانتداب على وجه يمكن المندوب السامي من منع انتقال الاراضي في اية منطقة معينة الى اليهود ، اصبح الوصول الى حل امراً مستطاعاً . غير انه اذا لم يكن ذلك التعديل قيد الامكان فمن رأينا ان صك الانتداب نفسه يجب ان يعدل من هذه الناحية . واننا نرى ان من المرغوب فيه اجراء مثل هذا التعديل على كل حال ، بغية ازالة كل شك يتعلق بما تملكه الدولة المنتدبة من السلطة لتنفيذ التزاماتها الرئيسية في بعض الظروف

١٤ ولقد كان من جراء هذه التقييدات على الارجح ان وضع في قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ نص يقضي بضرورة اخذ موافقة الحكومة على كل انتقال يجري في الاموال غير المنقولة «ومنع انتقال الاراضي لغير سكان فلسطين»

ثم جاء قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢١ فكرر الشرط القائل بوجوب الحصول على موافقة الحكومة على كل انتقال يجري في الاموال غير المنقولة وزاد في الفقرة الشرطية من المادة ٨ (١) منه تحفظاً يقضي بعدم اعطاء هذه الموافقة « الا اذا كان مدير الاراضي مقتنعاً بان المستأجر الذي يشغل الارض قد احتفظ لنفسه في تلك المنطقة او غيرها بارض تكفي لمعيشته ومعيشة عائلته »

غير ان هذه القوانين عجزت عن تحقيق الاغراض التي سنت من اجلها وهي حماية المزارعين العرب وصغار الملاكين وظهر انها غير قابلة للتطبيق بالفعل فلا المشتري ولا البائع طلب موافقة الحكومة على عملية الانتقال . وقد كان اصحاب الاراضي يقبضون الثمن او التعويض ويذهبون ادراجهم فلا يكتشف التغيير الحاصل في ملكية الارض الا بعد مرور بضعة اشهر على ذلك

١٥ وبسبب ذلك استبدلت هذه القوانين في سنة ١٩٢٩ بقانون حماية المزارعين الذي نص على وجوب دفع تعويض للمزارعين الذين يرسل اليهم اشعار رسمي باخلاء الارض التي يزرعونها ، لقاء الازعاج الذي يلحق بهم والتحسينات التي اجروها في تلك الارض . وقد نص هذا القانون ايضاً على تشكيل لجان لفصل الخلافات المتعلقة بدفع التعويض عن الازعاج والتحسين وعدمه ، وتعيين مقدار هذا التعويض . وقد اهمل في هذا القانون الشرط السابق الذي يقضي على المزارع بالاحتفاظ بقطعة ارض في مكان آخر تكفي لاعاشته . ولم يرد فيه ايضاً نص يتعلق بالمستأجرين الفرعيين الامر الذي فسح مجالا للتملص وتجنب القانون . واخيراً كان الغرض الواضح من هذا القانون ، كما قال السر جون هوب سمبسون في سنة ١٩٣٠ ، هو النص على منع الازعاج وليس التعويض عن الازعاج

١٦ وقد أدى ذلك الى سن قانون حماية المزارعين المعدل رقم ١ لسنة ١٩٣٢ الذي فسر فيه اصطلاح «المستأجر» على وجه يجعله شاملا للمستأجر الفرعي . وفي سنة ١٩٣٣ سن قانون آخر رقم ٣٧ يحمل الاسم نفسه ، وكان اصدار هذا القانون عبارة عن محاولة اخرى للحيلولة دون اجلاء المزارعين العرب . ولقد استلزمت الحالة تعديل هذا القانون ايضاً في سنة ١٩٣٤ . وبموجب القانون الاخير خول المندوب السامي سلطة تعيين لجنة أو أكثر للفصل فيما يقع من اختلاف حول ما اذا كان المستأجر مستأجراً نظامياً أو غير ذلك ، وتعيين صاحب الارض وتقرير ما اذا كان أحد الاشخاص قد مارس باستمرار «عملا من اعمال الرعي أو سقي الحيوانات أو قطع الحطب أو القصب أو غير ذلك من الاعمال التي تعود بالفائدة» . وقد نشر مؤخراً مشروع قانون يعدل ذلك القانون ويجعل حقوق «المستأجر النظامي» والتزاماته المنصوص عليها في القانون الاصلي شاملة لأي مستأجر نظامي يزرع الارض لمدة سنة أو «لمدة تكفي للحصول على موسمين زراعيين متعاقبين» وقد نصت مادة جديدة من هذا القانون على امكان اعادة المستأجرين النظاميين الى المزارع التي اخرجوا منها ، وخولت بعض اللجان سلطة تمكنها في بعض الحالات من رد ادعاء أي شخص بحقوق المستأجر النظامي اذا اقتنعت تلك اللجان بانه يملك أو يحتفظ في مكان آخر بارض تكفي لاعالته .

١٧ وبالاضافة الى قوانين حماية المزارعين التي صدرت خلال سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ وضعت قوانين (منازعات) وضع اليد على الاراضي . وكان القصد من هذه القوانين تخويل حاكم اللواء صلاحية القيام بالتحقيق بصورة جزئية في كل نزاع يقع حول الاراضي أو المياه أو حقوق الرعي مما يحتمل أن يؤدي الى تعكير صفو الطمأنينة ، و تعيين الفريق الذي يحق له ان يستقل بالملكية أو أن يمارس بعض الحقوق

وقد كانت هذه القوانين التي غرضها الحماية موضع انتقاد اليهود واحتجاجهم وسنبحث في ذلك فيما بعد

١٨ وفي سنة ١٩٢٠ صدر قانون يقضي على المتصرفين غير الشرعيين بالاراضي التي اصبحت محلولة بسبب وفاة صاحبها أو اهمال زراعتها ان يعلموا الحكومة بذلك والا عوقبوا بالجزاء النقدي . وفي السنة نفسها وضع قانون للمساحة يرمي الى تسهيل الدخول الى الاملاك ، وفي سنة ١٩٢١ شرع في وضع نقاط التثليث تمهيداً لمساحة (الكداسترو) وتسوية حقوق الملكية . وفي السنة نفسها صدرت ثلاثة قوانين اولها يقضي بانشاء محاكم اراض لتعيين الحقوق في الاراضي والفصل في المنازعات التي تدور حولها وتحديد اراضي الحكومة ، والثاني يمنع زيادة بدلات ايجار الاراضي ، والثالث يرمي الى حماية اراضي الحكومة (الموات) من التجاوز . الا أن اعمال التسوية لم تبدأ بصورة جدية الا في سنة ١٩٢٦ عقب تعيين السر داوسن ناظراً للاراضي وفي تلك السنة وضع برنامج لمسح الاراضي وتسويتها

١٩ وفي سنة ١٩٢٦ صدر قانون تصحيح سجلات الاراضي وقد فرض هذا القانون نظاماً موحداً لتسجيل الاراضي . وفي سنة ١٩٢٧ استبدلت الاعشار التي كانت تجبى عيناً عن الاراضي ، بضريبة مقطوعة مبنية على اساس التعديل ، توزعها على المزارعين لجنة تخمين من القرية

٢٠ وفي سنة ١٩٣٠ قام السر جون هوب سمبسون (الذي اشرنا الى نتائج بحثه في الفقرتين ٤ و٧ اعلاه) بتحقيق دقيق شامل في مسألة الاراضي في فلسطين تنفيذاً لتواصي لجنة شو ، وتوصل الى بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بمقدار الاراضي الميسورة

لاسكان اليهود وقدم بعض التواصي لتحسين الاراضي واعمارها كان من جملتها لزوم الاسراع في عمليات المساحة وتسوية وملكية الاراضي وتحسين طرق الزراعة . وبينا ان كثيراً من الاحصاآت والاستنتاجات التي بنيت على ذلك التقرير قد تحداها البعض امامنا ، والبعض الآخر منها يحتاج الى تعديل، فتقرير سمبسون لا يزال يعتبر افضل وصف شامل لحالة الاراضي في فلسطين في وقت اجراء التحقيق . ومن دواعي الاسف ان الاقتراح الذي قدمه السر جون لانشاء دائرة للتحسين والعمران تضم ممثلين من كلا العنصرين ، لم يقبل به العرب ولا اليهود .

٢١ وفي سنة ٩٣٣ ، صدر قانون جمعيات التعاون لتسهيل انشاء جمعيات للتسليف في القرى وصدر قانون الاراضي المعدل الذي خول المندوب السامي سلطة اعلان ابة ارض من الاراضي المحلولة كارض عمومية للدولة وطرحها في المزايدة للمزارعين .

٢٢ وفي سنة ١٩٣٥ صدر قانون ضريبة الاملاك في القرى الذي يقضي باستبدال الاعشار وضريبة المسقفات والويركو التركية بضريبة واحدة بسيطة . وقد ادى هذا القانون الى انقاص الضرائب التي يدفعها الفلاحون انقاصا بلغ في بعض الحالات ٧٠ في المائة ، رغبة في تشجيع الزراعة وترقيتها .

٢٣ وهذه اللمحة الموجزة عن التشاريع تدل على ما بذلته الادارة من الجهود في سبيل تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها في المادة ١١ في ظروف متناهية الصعوبة ، كان يزيد في صعوبتها اقبال اليهود بطبيعة الحال اقبالا شديداً على شراء الاراضي وما نتج عن ذلك من المضاربة . ومما كان يعيق جهودها في هذا السبيل الاضطرابات السياسية المؤسفة التي كانت تنشب في البلاد وما كان يعقب ذلك من نقص في الاموال، ذلك لأن الايرادات التي كان في الامكان صرفها على مشاريع التحسين كانت تحوّل عن ذلك المجرى وتصرف على الامن العام . ولقد كانت هذه الصعوبات على ما تراءى لنا سبباً كبيراً في عدم تمكننا من الحصول على تقرير نهائي معتمد عن الاراضي الموات واراضي الحكومة والاراضي القابلة للزراعة بالرغم من مضي ١٥ سنة على ادارة الدولة المنتدبة لهذه البلاد . وليس من المنتظر ان يتوصل الى مثل هذا التقرير الا بعد انهاء عمليات المساحة وتسوية الاراضي

٢٤ ومهما تكن مساحة الاراضي القابلة للزراعة في فلسطين (وهو امر سنأتي على بحثه فيما بعد) فمن الثابت على الاقل ان هذه الاراضي محدودة المقدار وان القسم الاغلب منها مزروع . اما الاساليب المتبعة في الزراعة فهي قابلة للتحسين وقد يكون من المستطاع الاستعاضة عن الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة في بعض الاماكن. غير ان انتهاج خطة فعالة للتحسين والعمران الزراعي، لا بد ان يمضي عليه عدة سنوات قبل ان يسفر عن ايجاد اراض لحشد اليهود والعرب فيها ، حتى ولو ابدت الحكومة منتهى النشاط في تنفيذ تلك الخطة . ويلوح الآن ان الامل ضئيل في استعداد العرب للتعاون في هذا المضمار ، ويخشى ان يزيد استمرار اخراج العرب من الارض في اثناء المدة الطويلة التي تستغرقها مثل هذه الخطة في اشتداد روح الاستياء السياسي كما يتبين من الطلب الذي تقدم به العرب الآن لايقاف بيع الاراضي لليهود بالمرة .

وبناء على هذه الاسباب نرى ان الادارة يترتب عليها ان تعمل على حماية العربي من نفسه ، لا بحظر البيوع ، بل بوضع شرط يقضي على كل من يجري معاملة انتقال وتصرف في الاراضي الزراعية بما في ذلك البيع والرهن والهبة والوقف والاجارة لمدة تزيد على الثلاث سنوات ، ان يستبقي لنفسه قطعة ارض لا تقل عن الحد الادني ، الذي يكفي لاعالته (وهذا ما يسمونه قطعة الاعالة) . وتكون مساحة قطعة الاعالة هذه متوقفة على نوع الزراعة وقابلة للتغيير من حين لاخر كلما تحسنت لارض او اصبح في الامكان ريها وسقيها . ولا يحدد عدد معاملات الشراء التي يجريها المشتري او معاملات البيع التي يجريها البائع، بشرط ان يكون قد احتفظ لنفسه بقطعة الاعالة المقررة ويكون للمندوب السامي في بعض الظروف الخاصة سلطة الموافقة على بيع قطعة الاعالة ، اما الاراضي المشار اليها ادناه فتستثنى من احكام التشريع الذي يوضع لهذه الغاية :— اي كافة الاراضي الواقعة في مناطق المدن ومناطق تنظيم المدن و كافة اراضي قضاء بئر السبع و كافة الاراضي المزروعة التي تكون مغروسة بالاثمار الحمضية حين سن التشريع . واذا اهمل صاحب قطعة الاعالة الارض او لم يزرعها فيكون للحكومة الحق في تملكها بعد ان تكون قد بقيت ثلاث سنوات وهي غير مزروعة . والنية متجهة الى وضع تشريع من هذا القبيل

٢٥ اننا نرتاب فيما اذا كان في وسع اي لجنة او اي شخص من الناس ان يعين بصورة مرضية الحد الادنى لمساحة قطعة الاعالة في اي وقت معين من الاوقات حتى ولو بنى ذلك على درجة خصب التربة حسبما يتضح من بيان مختلف اصناف الاراضي في قانون ضريبة الاملاك في القرى . وتأييداً لهذا الرأي نذكر قضية اراضي بيسان* ومن الجهة الثانية ان تشريعاً كهذا يكون من الصعب تنفيذه عملياً وسيكون متوقفاً على النظام المتبع في تسجيل الاراضي وهو النظام الذي نعتبره غير مرض وقائماً على اصول المركزية . ومن الجهة الثالثة ليس من الواضح لدينا انه يحسب حساباً للزيادة الطبيعية في السكان ومن الجهة الرابعة يلوح لنا انه سيكون مبنياً على اساس الافتراض ان ثمن الارض المبيعة باستثناء قطعة الاعالة المحتفظ بها للمزارع وعائلته ، سيحرر البائع من ربقة الديون ويمكنه ايضاً من اتباع اساليب الزراعة الكثيفة ، في حين ان هذا النوع من الزراعة على حد ما هو معروف الآن لا يتسنى اتباعه الا في الاراضي الساحلية والسهول . حتى ان المزارع الصغير الذي يتبع الزراعة الكثيفة في السهول لا بد له من مشاركة جيرانه في مورد الماء لسقي ارضه ، بعد انقاص مساحتها على هذه الصورة . ومشروع كهذا من شأنه ان يسفر في النهاية عن بقاء عدد من القطع الصغيرة التي يملكها العرب في مكان معظم اصحاب الاملاك فيه من اليهود ويهيئ مرتعاً خصباً للخصومة والمشاحنة على حقوق المياه او المرور او الرعي

٢٦ لقد اوصينا في مكان آخر من هذا التقرير بضرورة اتمام عمليات المساحة وتسوية ملكية الاراضي بمنتهى السرعة وربثما تتم هذه العمليات ويصبح لدى البائع والشاري لدى اتمامها قيود دقيقة ومعتمدة للحقوق وتقام ادارة رسمية مناسبة في القرى للمحافظة على هذه السجلات وتدوين معاملات البيع والشراء فيها ، نجد حظر بيع القطع المنعزلة الصغيرة المساحة من اراضي القرى الى اليهود منعاً باتاً ، ونحن نفضل وضع مشاريع واسعة لاعادة تنظيم الملكية تحت اشراف الحكومة خلال تنفيذ هذه المشاريع وما يليها من اعمال التقدم والعمران ، على أن تنطوي جميع هذه المشاريع على جمع املاك الشخص الواحد المتفرقة في قطعة واحدة والتوسل الى ذلك بقانون نزع ملكية الاراضي عند الضرورة . واراضي قيسارية الرملية التي سنتناولها بالبحث فيما يلي

---

* راجع الفقرات ١٢٦ — ١٣٣ فيما يلي

هي مثال ناطق على الضرورة الماسة لاتباع هذه الاصول . ونعتقد ان هذه الطريقة يجب ان تفسح المجال لاجراء توزيع عادل في الاراضي بين العرب واليهود على السواء، على النحو الذي ينوى اتباعه في منطقة بحيرة الحولة حيث يمكن توفير وسائل العيش لعدد من العرب يفوق الذين كانوا في الارض قبل بيعها * ونحن لا نود ان نحول دون امكان جمع عدد من الاراضي الصغيرة معاً بموجب هذا المشروع في مساحة لا تقل عن ٥٠٠ دونم يصبح من المتيسر توزيعها فيما بعد وحشد السكان فيها . ويلوح لنا انه ليس هناك من اعتراض مقبول على بيع ارض صغيرة بقصد تصحيح حدود ارض اخرى أو تسهيل اعمال الري بعد اخذ موافقة الحكومة على ذلك . ويجب ان يكون للمندوب السامي صلاحية السماح بالبيع في حالات خاصة على النحو الذي كان في نية الحكومة اتباعه في مشروع القانون الذي يبحث في بيع قطعة الاعالة †

٢٧ وقد قال بعضهم في معرض الانتقاد ان احكام المادة ١١ من صك الانتداب، التي تقضي على ادارة فلسطين بان توجد نظاماً للاراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك من ضمن الامور الاخرى الرغبة في تشجيع حشد السكان في الارض وتكثيف الزراعة، لم يعمل بها .

والحق انه لم يوضع نظام حديث للاراضي ولم يسن قانون جديد لها . بل احتفظ بقانون الاراضي العثماني مع ما ينطوي عليه من الصعوبات فيما يتعلق باصناف الاراضي المختلفة . وقد صدرت عدة قوانين لتعديله ولكنه لا يزال في اساسه ذلك النظام المعقد الذي لا يساعد على حشد السكان ولا على الزراعة الكثيفة . حتى انه بالرغم من التعديلات التي امكن ادخالها عليه لا يمكن اعتباره نظاماً مناسباً من هذه النواحي كما يتبين من مراجعة هذا الفصل من تقريرنا . وفي امكاننا ان نضرب مثلاً على هذه الصعوبات بالاشارة الى نظام المشاع وقانون حماية المزارعين . فالى هذا الحد يظهر ان ظلامات اليهود لها ما يبررها .

٢٨ لقد اشرنا فيما سبق الى الاحوال الشاقة التي كان على الدولة المنتدبة ان تجابهها . فدوائر تسجيل الاراضي كان قد مضى عليها مدة من الزمن وهي مغلقة وكانت الملكية غير اكيدة محققة والسجلات غير تامة لا يصح الاعتماد اليها، ثم جاء دور المضاربة

---

* راجع الفقرات ١٢٠ — ١٢٥ فيما يلي

† راجع الفقرة ٢٤ اعلاه

في الاراضي على اثر شروع اليهود في الشراء فزاد الامر تعقيداً . ففي سنة ١٩٣٢ وحدها تمت ١٨٣٩٢ معاملة من معاملات الاراضي استوفى عنها ٩٧٨٧٦ جنيهاً كرسوم تسجيل وفي سنة ١٩٣٥ سجلت ٤٩١٣٣ معاملة بلغت رسومها ٤٥٥١٤٦ جنيهاً ومن الواضح ان دائرة الاراضي كانت جد مشغولة ولم يكن لديها متسع من الوقت لتنسيق قانون الاراضي .

٢٩ ان هذا الموضوع هو من المواضيع التي تؤثر كل التأثير في ترقية البلاد على الوجه الصحيح . غير ان وضع قانون للاراضي على وجه يشمل النظام الحالي ويكون ملائماً لحاجات السكان البدو من الجهة الواحدة والطبقة الراقية من اهالي المدن والقرى من الجهة الاخرى هو امر ينطوي على منتهى الصعوبة ، ودائرة النائب العام لم يتيسر لها قط الوقت اللازم لمعالجة هذا الامر ، الا اننا نرى ان الوقت قد حان الآن للقيام بهذه المهمة واننا نوصي بتعيين لجنة لمعالجة هذا الامر على ان تضم هذه اللجنة بين اعضائها بالاضافة الى الاشخاص المضطلعين بالقوانين والاحوال الحاضرة ، شخصاً واحداً على الاقل من ذوي الاختبار في قوانين الاراضي وتدوين التشاريع التي تتعلق بالامور الزراعية وادارة الاراضي في بلاد اخرى ، ولقد فهمنا ان هذا الامر كان موضع بحث حكومة فلسطين اكثر من مرة وان الحكومة تقدر ما لهذا الموضوع من الاهمية ونرجح انها تحبذ القيام بمثل هذا العمل الذي نشير به . ونحن نتفق والمستر لويس فرنش فيما قاله حول هذا القانون ونوصي بوجوب وضعه ببسط صيغة ممكنة وترك جميع التفصيلات الصغرى للانظمة «التي تنشر قبل اجازتها بصفة مشروع بغية تسهيل نقدها»

٣٠ وقبل ان ننتهي من هذا القسم نرى انه من الواجب ان نوضح ان «المساحة والتسوية» هما عمليتان من العمليات الادارية وليس لهما علاقة بحشد اليهود في الاراضي وان كانتا من الامور الاساسية التي تستلزمها تلك العملية . فالغاية من «المساحة والتسوية» هي التثبت من مساحة الاراضي وحدودها واعداد الخرائط المبينة لها وتنظيم سجل بالحقوق يحتوي كما هي العادة في الامبراطورية البريطانية على بيان ملكية الاراضي وعلى جميع الحقوق وحقوق الارتفاق المتعلقة باستعمال الارض كالاجارة والاجارة الفرعية وحقوق الرعي والاحتطاب والري . ويتضمن هذا السجل في الغالب الذمم المستحقة على الارض سواء اكانت تلك الذمم ضرائب مستحقة للحكومة او بدلات

اجارة مستحقة لصاحب الارض، غير انه لا يوجد الآن اية علاقة في فلسطين بين ضريبة الاملاك في القرى وتسوية الاراضي

٣١ ومن هذا السجل الشامل للحقوق تجمع سجلات اخرى باسماء جميع المالكين والمتصرفين في الاراضي وحقوقهم في كل قرية وقطعة ويجب ان يعطي هذا السجل لصاحب الارض حقاً افتراضياً بتملكه الارض . واذا كانت سجلات الاراضي في المناطق وفي المركز الرئيسي صحيحة ومتضمنة لجميع المعاملات التي تجري يوماً بعد يوم، وتم تبليغ وتسجيل جميع ما يقع من التغييرات في الملكية اصبح في وسع المرء ان يتثبت بسهولة مما اذا كان لاي شخص حق من الحقوق في قطعة معينة في القرية

٣٢ ولذلك كان لعمليات تسوية الاراضي فرعان رئيسيان : اولهما مسح الاراضي ووضع الخرائط لها ، وثانيهما اعداد السجلات لحقوق الملكية سواء أأدرج فيها بيان بدلات الاجارة المتفق عليها بين صاحب الارض والمزارع او بيان بالضريبة المستحقة على الارض ، أم لم يدرج

وقبل البدء في مسح الاراضي من اجل اعمال التسوية لا بد من تعيين نقاط تثليث ثابتة موضوعة بدقة على المساحة التي تشغلها الاراضي ، وقد تم هذا العمل في سنة ١٩٢٧ في كافة انحاء فلسطين ما عدا بئر السبع ، والخطوة التالية هي اجراء مساحة عامة بواسطة البتودوليت على سلسلة من المراكز المخططة على الارض ورسم النتائج على خرائط كي تستعمل فيما بعد كهيكل تبنى عليه المساحة او الكداسترو المفصلة . وتبين الخارطة رقم ٢ المثبتة في آخر هذا التقرير مدى ما تم من هذا العمل في فلسطين، اما الخرائط التي اعدت للتسوية فقد وضعت على مقياس (٢٥) انشاً للميل تقريباً . ولقد شرعت الحكومة في سنة ١٩٢٩ باجراء مساحة طوبغرافية سريعة وعلى مقياس اصغر، من اجل فرض الضرائب وانتهت من هذه المساحة سنة ١٩٣٤ فمسحت كافة المجاري والطرق والدروب والقرى وكذلك حدود الاماكن التي استعملت « كقطع مالية » اما المساحة الكاداسترية الكبرى فلم تبدأ الا في سنة ١٩٢٨ وقد تم مسح المدن والقرى التي شملها نظام ضريبة الاملاك المدن وفي كل سنة تمسح قرى اخرى وقد شرع في قضاء بئر السبع بعمليات المساحة على طريقة التثليث

٣٣ يبين الجدولان التاليان ما تم من الاعمال في المساحة والتسوية . ولقد ابتدأت المساحة في سنة ١٩٢٧ كما بدأت عمليات التسوية في سنة ١٩٢٨ وتوقف العمل ثلاث مرات بسبب الاضطرابات وذلك في سني ١٩٢٩ و١٩٣٣ و١٩٣٦

كلفة المساحة والتسوية والاعتمادات التي ارصدت لها في الميزانية

السنة	المساحة جنيهات	التسوية جنيهات	المجموع جنيهات
١٩٢٧ (٩ اشهر)	٣٢ ٤٥٣	—	٣٢ ٤٥٣
١٩٢٨	٤٤ ٢١٧	١٠ ٩٥٣	٥٥ ١٧٠
١٩٢٩	٤٣ ٤٩٤	٢٣ ٤١٠	٦٦ ٩٠٤
١٩٣٠	٤٨ ٦٣٧	٢٣ ٢٨٩	٧١ ٩٢٦
١٩٣١	٤٩ ٤١٠	٢٤ ٨٩٣	٧٤ ٣٠٣
١٩٣٢ (٣ اشهر)	١٢ ٥٠٠	٦ ١٥١	١٨ ٦٥١
١٩٣٢/٣٣	٥١ ٠٣٩	٢٥ ١٨٣	٧٦ ٢٢٢
١٩٣٣/٣٤	٦٣ ٦٩٣	٢٩ ٠٨٣	٩٢ ٧٧٦
١٩٣٤/٣٥	٦٧ ٩٣٣	٣٠ ٠٨٨	٩٨ ٠٢١
١٩٣٥/٣٦	٦٩ ١٥١	٢٨ ٠٧١	٩٧ ٢٢٢
١٩٣٦/٣٧	٦٨ ٣٣٢	٣٥ ٠٦٥	١٠٣ ٣٩٧
	٥٥٠ ٨٥٩	٢٣٦ ١٨٦	٧٨٧ ٠٤٥

وتبين الارقام الآتية ما تم من الاعمال في المساحة والتسوية منذ سنة ١٩٢٧ :—

السنة	المنطقة التي تم مسحها بالدونمات	المنطقة التي تمت تسويتها بالدونمات
١٩٢٧—٣٠	٣٣٢ ٦٠٠	١٤٢ ٧٩٩
١٩٣١	١٤٩ ٤٨٥	١٣٨ ٣٨٧
١٩٣٢	٣٩٩ ٣٣١	١٦٧ ٢٩٣
١٩٣٣	٤٢٤ ٦٠٠	٣٣٤ ١٣٩
١٩٣٤	٦٢٨ ٥٢٤	٢٨٣ ٤٦٤
١٩٣٥	٣٦٠ ٦٦٠	٢٩٨ ٥٤٩
١٩٣٦	٢٩٩ ٩٢٠	١٢٧ ٢٤٦
المجموع	٢ ٥٩٥ ١٢٠	١ ٤٩١ ٨٧٧

وقد ذكر ان مجموع مساحة الاراضي الخاضعة للضريبة بموجب قانون ضريبة الاملاك في القرى بلغ ١٣٥٩٢٣٠٦ دونمًا في سنة ١٩٣٥ ومن الجلي انه اذا لم يعمد الى الاسراع في عمليات التسوية فلن تتم التسوية الا بعد مضي عدة سنوات

٣٤ تختلف اعمال تسوية الاراضي في فلسطين اختلافًا بينًا عنها في الامبراطورية البريطانية ولا سيما في الهند. فاعمال التسوية في فلسطين لا شأن لها بتعيين مقدار الضريبة المفروضة على الاراضي او تحديد بدلات الاجارة او تسجيل حقوق الارتفاق وهي تقتصر على اصدار قرارات قضائية بشأن الادعاءات وحقوق التملك وكثيراً ما تحتاج في بعض القضايا المعقدة الى قرارات طويلة الشرح. ومما يعيق العمل وجود عدد كبير من الادعاءات المتضادة التي تستلزم الحالة تسجيلها حسب الاصول وفحصها والفصل فيها باجمعها. وهذه الاصول لا بد لها من ان تساعد على زيادة الخصومات القضائية لا سيما في بلاد زادت فيها اسعار الاراضي زيادة فجائية غير طبيعية فبينما كانت الادعاءات المختلف عليها في بادئ الامر تعادل ١٠ بالمئة من القضايا المعروضة على مأمور التسوية اصبح الان على ما قيل لنا «ميل متزايد للطعن في كل ادعاء حيث يوجد شبح من الامل في ربح القضية او حيث لا يوجد امل بالمرة». ومما يزيد في تاخير العمل ارسال الموظفين للقيام بابحاث خاصة كالبحث في موارد المياه او مسح مناطق المدن كمنطقة مدينة تل ابيب مثلا تحقيقًا لمقتضيات قانون ضريبة الاملاك في المدن، او للبحث في القضايا المستعجلة التي قد تتحول فيها المنازعات على الاراضي الى فتن كبرى كما هي الحالة في بيسان مثلا. وقد قيل لنا ان ما لا يزيد على ٨٠ — ٩٠ موظفًا من موظفي المساحة فقط يقومون باعمال التسوية في حين ان عدد هؤلاء يبلغ ١٣٤ موظفًا

٣٥ وتبين الخارطتان اللتان الحقناهما بهذا التقرير مقدار التقدم الذي جرى في اعمال المساحة والتسوية حتى آخر سنة ١٩٣٦. وقد طبق قانون تسوية الاراضي على ١٦٠ قرية من نحو ٤٠٠ قرية (خارج بئر السبع والمنطقة الجبلية) وتمت تسوية الملكية في ١٠٧ قرى. وفي ٣١ قرية لا تزال الاختلافات على الملكية قيد المحاكمة تمهيداً للتسوية وفي ١٩ قرية وصل التحقيق الى مراحله النهائية، وفي ثلاث قرى، ابتدأ العمل التمهيدي في التحقيق. اما في سنة ١٩٣٦ فلم يكن في الامكان بسبب الاضطرابات الفصل في اكثر من (١٤٩٠) ادعاء من اصل ٩٣٣٣ ادعاء، ولا يزال ٧٨٤٣ ادعاء تحت النظر

٣٦ وبما ان ربع القرى فقط لها سجل معتمد للحقوق فمن الواضح ان الاحصاءات المتعلقة بملكية الاراضي يجب اعتبارها قابلة للتغيير الكثير عندما تتم اعمال التسوية في النهاية . والاسراع في اعمال التسوية من الامور الكبيرة الاهمية ، ولذلك نحن نوصي بتأليف ثلاث فرق منفصلة للتسوية تضطلع الفرقة الاولى منها بمعالجة القسم الشمالي من السهول الساحلية والفرقة الثانية بمعالجة القسم الجنوبي منها اما الفرقة الثالثة فتتولى القيام بالبحوث الخاصة التي اشرنا اليها فيما تقدم . ومن المرجح ان يستغرق تدريب الموظفين مدة سنتين ومتى تم تدريبهم يجب السير في اعمال التسوية بسرعة ونقترح على حكومة فلسطين ان تنظر في امكان استقدام مأموري تسوية ومساحة مدربين من الهند ممن يعرفون اللغة العربية . وريثما يتم ذلك يجب ان يستمر العمل في المساحة الطبوغرافية وفي تحضير الخرائط ذات المقياس الكبير ويمكننا ان نقول ان ما تم من اعمال المساحة يعتبر ممتازاً اذا ما قورن بما تم من اعمال التسوية

٣٧ ويلوح لنا ان نظام محاكم الاراضي الحالي هو عامل من عوامل التأخير . فهنالك اربع محاكم مركزية كل واحدة منها مؤلفة من رئيس بريطاني وقاضيين فلسطينيين . وقد اعطيت لكل من هذه المحاكم صلاحية الانعقاد بصفة محكمة الاراضي والفصل في المسائل المتعلقة بالملكية على ان تكون مؤلفة من الرئيس وأحد القاضيين الآخرين . وتنعقد هذه المحكمة ايضاً بصفة محكمة استئناف للنظر في استئناف القرارات التي يصدرها حكام الصلح في دعاوي اعادة وضع اليد .

ونحن نفضل وجود محكمتين للاراضي منفصلتين عن المحاكم المركزية ، او ثلاث محاكم اذا لزم الامر ، ريثما تتم عمليات المساحة والتسوية على الاقل ، على ان تنظر هذه المحاكم في دعاوي وضع اليد وحقوق الارتفاق وفي مسائل تحديد الحقوق وان تعطى لها صلاحية اصدار قرارات او اوامر تمهيدية للتنفيذ العيني . لقد كان في البلاد في سنة ١٩٣٠ محكمتان للاراضي على ما نعلم احداهما في القدس والاخرى في يافا ، غير ان اللجنة المالية اوصت بالغائهما في سنة ١٩٣١ لانه كان من رأيها « ان التمييز بين محاكم الاراضي والمحاكم النظامية الاخرى لا يستند حتما الى اساس ويجب ازالته » لقد اسست محاكم الاراضي على اساس الاعتقاد بان قضايا الاراضي ستكون معقدة شاقة وقد ظهر الان انها ليست كذلك و كيفما كان الامر فقد قيل لنا في معرض

الشهادات التي اديت امامنا ان « محاكم الاراضي تقوم بعملها بمنتهى البطء » بحيث ان المرء يرى نفسه سعيد الحظ اذا توصل الى انهاء قضيته في محكمة الاراضي خلال سنتين » . ثم اننا لا نرى فائدة في فصل هذه القضايا من قبل قاضيين فقاض بريطاني واحد من ذوي الخبرة العملية في تسوية الاراضي يكفي لهذا الغرض ويمكن استئناف الاحكام التي يصدرها هذا القاضي الى المحكمة العليا بناء على نقاط قانونية

٣٨ وبالاضافة الى ما حبذناه في الفقرة ٣٦ السابقة من لزوم زيادة مأموري التسوية وموظفيها نرى ان الواجب يقضي بزيادة الاستفادة من الاصول المتبعة في التسوية . فالتسوية لا يجوز ان تقتصر كما هي الحال الان على التحقيق في الادعاءات والفصل فيها بل يجب ان يكون هدفها اعداد سجلات دقيقة معتمدة للحقوق على النحو الذي اشرنا اليه في الفقرة ٣٠ ، ويجب ان تشتمل اعمال التسوية ايضاً على تصنيف الاراضي قطعة فقطعة من حيث الخصب وتعيين الصنف الذي تنتمي اليه كل قطعة بحسب قانون ضريبة الاملاك في القرى . ويجب على مأموري التسوية وعلى مساعديهم ان يضربوا خيامهم في القرية التي تجري فيها عمليات التسوية وان ينظروا في كافة الادعاءات والاعتراضات المرفوعة اليهم ، في القرية نفسها

٣٩ واذا افترضنا ان مساحة « التيودوليت » قد تمت فالدور الاول في عمليات التسوية يجب ان يكون اجراء مساحة الكداسترو في المكان نفسه ، وتحضير مسودات لسجلات الملكية خلال الفترة الفاصلة بين المساحتين ، وتدقيق الخرائط المختلفة وفحصها واستخلاص مساحات القرى والقطع التي تخص مختلف الافراد ، وتحضير جداول باسماء المالكين لقطع الاراضي وما يملكونه من حقوق فيها . وفي السنة الثانية يجب ان يتم التصديق على مسودات السجلات او التحقيق فيها وتسوية الاختلافات والفصل فيها وهذا ايضاً يجب ان يجري بحضور جميع من يهمهم الامر اذ توزع رقاع على كافة الاشخاص الذين يعتقد بان لهم حقوقاً في ارض على اصحاب الاراضي والمزارعين ، مبينة مساحات كل قطعة من القطع . ويجب ان يقوم مساعد مأمور التسوية بنفسه بايضاح التسجيل الاولي في سجل القرية وعليه بعدئذ ان يصححه ويثبته بعد ان يفصل في الخلافات المتعلقة بحقوق الملكية وحقوق الارتفاق . وبعد اتمام عملية التصديق ينبغي ان يراجع سجل الحقوق ويصحح ويهيأ للنشر كمسودة وعندئذ يجب ان يعرض

للاطلاع عليه من قبل من يشاء خلال شهر · وينبغي ان ينظر في الاعتراضات التي تقدم عليه خلال ذلك الشهر بصورة جزئية وفي المكان نفسه بعد تبليغ ذوي الشأن اعلاناً بالموعد المعين لذلك حسب الاصول

٤٠ وبعد اتمام هذه المعاملات ينبغي ان يصحح سجل الحقوق وان ينشر بصورة نهائية وان تعطى خلاصات مصدقة عنه للمالكين والمزارعين · وبعدئذ يرسل السجل النهائي الى دائرة تسجيل الاراضي حيث تجري جميع القيود اللازمة بشأن جميع الممتلكات في كل قرية على حدة · وكل قيد من هذه القيود يجب اعتباره ، عن طريق اصدار تشريع اذا لزم الامر ، قيداً صحيحاً الى ان يثبت بالبينة خلاف ذلك · وعندئذ لا يواجه البوليس اية صعوبة في التثبت مما اذا كان اي شخص هو صاحب الارض ، او متجاوزاً عليها · وقد يكون من الصعب في الظروف السائدة الآن في فلسطين حفظ سجل يتضمن جميع ما يقع في الملكية من تغييرات كمعاملات الفراغ والانتقال ومعاملات التصرف بالاملاك المسجلة في دائرة الاراضي ، ذلك لان جابي الضرائب اء المختار ليسا دائماً على درجة كافية من التعليم ويلوح لنا ان علاج الحالة هو تعيين مسجلين للقرى حيثما لزم ذلك على الوجه الذي اشار به المستر لويس فرنش في سنة ١٩٣١

٤١ فاذا قوبلت هذه الاقتراحات بالرفض لاسباب مالية يجب ان يرد على ذلك بان ايجاد طبقة راضية من الفلاحين والمزارعين سيؤدي الى التخفيف من نفقات حكمها في النهاية ، وان انتفاء وجود الاختلافات والمنازعات حول الاراضي ، ومنع التجاوز عليها وتأمين حق الملكية الذي تمنحه هذه العمليات ، هي من الامور التي لا بد لها أن تساعد على تقدم البلاد ورخائها · فعدم الاطمئنان على الاراضي والحقوق المتعلقة فيها يخلق المنازعات ويشجع المتجاوزين على الارض ويزيد في شعور عدم الطمأنينة وهذا كله يتطلب زيادة في قوة البوليس ويسبب كثرة الدعاوي امام المحاكم · وفي نظرنا ان الادارة لم تقم حتى الآن بالواجب المفروض عليها بموجب الانتداب في مسألة تسوية الاراضي هذه اي في اعداد سجلات لكافة القرى تتضمن قيوداً موثوقة بجميع حقوق الملكية في الاراضي

(٢) المشكلة الثانية : المنطقة القابلة للزراعة

٤٢ اذا اعتبرنا اذن ان اتمام عمليات التسوية في قسم من البلاد يعادل خمسة اسداسها قد يغير التقديرات الحالية لملكية الاراضي وجب علينا ان نتناول بالبحث الآن مسألة طالما كانت موضع الاخذ والرد وهي مسألة مقدار الاراضي القابلة للزراعة في فلسطين و كيفية زيادة انتاج هذه الاراضي

اما قضاء بئر السبع فسنبحث فيه فيما بعد اذ أن المشكلة التي ينطوي عليها هذا القضاء تتوقف في الدرجة الاولى على اكتشاف المياه ثم على الترتيبات الواجب اتخاذها لحمل رجال القبائل الرحل على تعاطي الزراعة المستقرة

٤٣ نثبت فيما يلي وصف شاهد عيان يهودي للحالة التي كان عليها السهل الساحلي في سنة ١٩١٣ وفي نظرنا ان هذا الوصف كان عند كتابته وصفاً صادقاً خالياً من الغرض

كانت الطريق ما بين غزة والشمال درباً صيفياً لا يصلح الا لسير الجمال والكارات وكانت تجف هذه الطريق وتصبح صالحة للسير في اشهر الصيف فقط ولم يكن اجتيازها في فصل الشتاء ممكناً

ولم يكن المسافر في اراضي القرى الواقعة على جانبي الطريق الممتدة حتى منطقة الجبال في الشرق يرى بساتين برتقال او حدائق او كروما الى ان يصل قرية يبنا وقلما كانت تشاهد الاشجار في هذه القرى ... ولم يكن المسافر يشاهد بساتين الخضروات في هذه القرى الا في الجورة بقرب البحر (عسقلان) وكان يجد الانسان في (الحواكير) المسيجة باشجار الصبر حول القرية بصلا اخضر في الشتاء وخياراً وبطيخاً في الصيف

ولم يكن يوجد سوى بئر واحدة فقط في كل قرية من القرى الواقعة في السهل ما بين غزة ويافا، أما القرى الصغيرة فلم تكن فيها آبار بالمرة ولم تكن المياه لتستعمل للري والسقي في اية قرية من القرى ... والمياه المتيسرة القليلة كانت تستعمل لشرب الانسان والحيوان فقط

وكانت كافة البيوت مبنية من اللبن وليس فيها نوافذ ، اما سقوف البيوت فقد كانت من الطين المجفف وكان البيت ينقسم الى قسمين يقوم الواحد منهما فوق الاخر وكانت العائلة تعيش في القسم الاعلى والمواشي تحت الرواق وكانت المواشي ضعيفة هزيلة وكذلك كانت حال الدواجن

وكانت الحقول تزرع قمحاً وشعيراً وكرسنة وعدساً في الشتاء وذرة وسمسماً في الصيف وكانت الحقول تزرع سنة مزروعات صيفية ثم تزرع مزروعات شتوية في السنة التالية وهكذا دواليك

اما المحراث فكان من الخشب ولم يكن المحراث الاوروبي معروفاً في هذه المنطقة برمتها ولم يكن ليتسنى لاية قرية ان تفتخر بامتلاك (كارة) وكان البذار يتم باليد والحصاد بالمنجل والدراسة بواسطة الحيوانات ولم تكن الحقول تسمد على الاطلاق

وكانت الاراضي مشاعاً وكانت الحقول تذرع مرة كل سنتين بالحبل والمساس وتوزع ثانية على المزراعين وكثيراً ما افضى التقسيم الى المخاصمات وسفك الدماء

وكان المحصول قليلا ولم يكن يتجاوز نتاج الدونم الواحد من القمح ٦٠ كيلو غراماً ومن الشعير ١٠٠ كيلو غرام أما القمح فكان يذهب الى الحكومة وفاء لضريبة العشر ، والافندية سداداً للديون والفوائد وكان الفلاح يصنع خبزه من الذرة

اما الحالة الصحية في القرى فكانت مرعبة ولم تكن فيها مدارس • وكان الاولاد يترعون في وحل الشوارع وكان معدل الوفيات بين الاطفال عالياً ولم تكن هنالك عيادات صحية في القرى البعيدة عن المستعمرات اليهودية وكان المار في القرية يشاهد عدداً كبيراً من العمي والعور وكانت الملاريا متفشية منتشرة

واعتباراً من قرية يبنا كان السائر يرى عدداً من الآبار في بعض القرى وبعض بيارات البرتقال وبساتين الخضروات التي كانت تسقى بالماء • وكانت تزرع في جوار وادي روبين كميات وافرة من الخضروات وخصوصاً البندورة لكن الماء الراكد في ذلك الوادي كان يقضي على تلك المنطقة كلها اذ انه كان مرتعاً للملاريا ، وكان وادي حنين يشتمل على عدد من بيارات البرتقال لبعض الافندية وكثير من هذه البيارات كان مهملا ومزروعاً بصورة غير منتظمة وكانت تستعمل ابسط الطرق في ري تلك البيارات وكان في الرملة واللد اشجار زيتون قديمة وبساتين توت ومشمش وكانت مساحات وافرة من الاراضي في بيت دجن ويازور ويافا مغروسة باشجار البرتقال الا انها لم تكن احسن حالا من بيارات وادي حنين

وقد بلغت مساحة جميع الاراضي العربية المزروعة برتقالا قبل الحرب عشرين الف دونم والاراضي اليهودية عشرة آلاف وكانت صادرات البرتقال كما يلي :—

	صندوق
١٩٠٧	٤٨٩ ٩٩٢
١٩٠٨	٤١٨ ٨٣٥
١٩٠٩	٤٩٠ ٣١٧
١٩١٠	٦٢٨ ٠١٣
١٩١١	٦٢٤ ١٩٨
١٩١٢	٨٠٣ ٦٢٠
١٩١٣	٩١٠ ٥٤٨

اما الاراضي الواقعة شمال يافا وجنوب الخضيرة وزخرون يعقوب المعروفة بسهل شارون فكانت مقسومة الى قسمين يختلف الواحد منهما عن الاخر ويفصلهما خط من الشمال الى الجنوب فالقسم الشرقي المحاذي للجبال كان يشبه من حيث درجة الرقي منطقة غزة — يافا فكان يجد الانسان في هذه المنطقة عدة قرى آهلة بالسكان مرتبطة بمدينة طولكرم الصغيرة • اما القسم الغربي المحاذي للبحر فكان قفرا بلقعاً تقريباً تكثر فيه الرمال والمستنقعات الكبيرة والصغيرة مثل العوجا وسيدنا علي ورمضان والنباني والخضيرة وغيرها وخرائب بعض القرى التي هجرها سكانها الى الجبال بسبب انتشار الملاريا • وكانت هنالك بعض القطع في هذا القسم الغربي يزرع فيها الترمس في الشتاء والبطيخ في الصيف اما الباقي فكان مكسواً بالحلفاء والبلان

٤٤ وقد زودتنا حكومة فلسطين بالارقام المذكورة فيما يلي باعتبارها آخر احصاء لما تسميه في عرفها « الاراضي القابلة للزراعة » وهذا الصنف من الاراضي يشتمل على الاراضي المزروعة بالطرق والوسائل التي يستخدمها المزارع الفلسطيني العادي

تبلغ مساحة فلسطين ١٠٤٠٠ ميل مربع تقريبا او نحو ٢٧٠٠٩٠٠٠ دونم

فاذا استثنينا بئر السبع التي لم يتم مسحها لغاية الان والتي تقدر مساحتها بنحو ١٢٥٧٧٠٠٠ دونم فان مساحة الاراضي الباقية في فلسطين تبلغ ١٣٧٤٢٠٠٠ دونم غير ان هذه المساحة لا تشمل مساحة البحر الميت وبحيرة طبريا (البالغة ٦٩٠٠٠٠ دونم) وانما تشمل مساحة بحيرة الحولة • والادارة تعتبر ان هذه المساحة تشتمل على ٦٦٢٢٠٠٠ دونم غير قابلة للزراعة لانها اراضي احراش او اراض موات او اراضي مدن او قرى وعلى ذلك تكون مساحة الاراضي القابلة للزراعة بحسب تقدير الحكومة ٧١٢٠٠٠٠ دونم

٤٥ ولم تتقدم الوكالة اليهودية الينا اثناء تادية الشهادة بارقام قطعية بشان مساحة فلسطين اجمالا ومقدار الاراضي القابلة للزراعة فيها غير انه ورد في كتاب اصدره مستر كرانوفسكي باسم « مسألة الاراضي في فلسطين » ان « الارقام التي توصل اليها خبراء الوكالة اليهودية تبين ان الاراضي القابلة للزراعة في فلسطين ما عدا منطقة بئر السبع تبلغ ٩١٩٧٠٠٠ دونم منها ٣٨٧٦٦٥٠ دونماً في السهول و ٥٣٢٠٣٥٠ دونماً في التلال والجبال » فاذا اعتبرنا مساحة فلسطين ما عدا بئر السبع البالغة ١٣٧٤٢٠٠٠ دونم نجد ان « الاراضي غير الصالحة للزراعة تزيد على ٤٥٤٥٤٤٠ دونماً » والمفروض ان

هذه الارقام تشمل منطقة الاحراش التي تقدر الحكومة مساحتها بنحو ٦٩٥٠٠٠ دونم ولا تعتبرها من الاراضي الصالحة للزراعة ، فيكون الفرق الصافي اذن بين تقدير الحكومة و تقدير الوكالة اليهودية نحو ١٣٨٢٠٠٠ دونم . ونظن انه من المحتمل ان اليهود لدى توصلهم الى هذه الارقام قد حسبوا حساباً للنفقات اللازمة لجعل هذه الاراضي صالحة للزراعة وهي نفقات ليس لها ما يبررها من الوجهة الاقتصادية . فلقد قال لنا الدكتور هكستر «ليس في وسعي ان اعطي تقديراً (للاراضي الصالحة للزراعة) اذ اني قد اخطئ في تقديري من بعض النواحي ولكن اقول بوجوب التجول في البلاد من مكان الى مكان اذا اريد التثبت من مبلغ ما يمكن اجراؤه من التحسين في الاراضي»

٤٦ ثم اننا نحن انفسنا لا نرى انه في الامكان اعطاء تقدير دقيق لمساحة الاراضي التي يمكن ادخالها تحت صنف الاراضي الصالحة للزراعة في اي وقت معين فمن المسلم به ان ذلك يتوقف على الري وعلى تحسين وجوه استعمال مصادر المياه وعلى تجفيف المستنقعات وعلى اتباع اساليب جديدة في الزراعة وبخاصة في الجبال . واستعمال هذه الاساليب الاخيرة يتوقف بدوره على كمية الاموال المتيسرة والفلاح العربي يعوزه الآن المال و الاساليب الحديثة المتبعة في الزراعة الكثيفة . اما اليهودي فيتوفر فيه هذان الشرطان غير ان عدم توفر هذين الشرطين الضروريين لدى الفلاح العربي لا يبرر جلاءه لافساح المجال لاسكان المستعمر الغني صاحب الوسائل الكثيرة حتى ولو كانت الاساليب القديمة التي يتبعها العربي والنظام الذي يسير عليه في ملكيته للارض موجباً في بعض الاحوال لاعاقة التقدم والعمران . وقد تناولنا بالبحث فيما يلي من هذا التقرير امكان القيام بمشاريع عمرانية وانشائية واسعة النطاق

٤٧ ان كل تقدير يعطى لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة تتحداه الوكالة اليهودية لسببين ، اولهما ان التعريف الذي تضعه حكومة فلسطين لعبارة « ارض صالحة للزراعة » يخرج من الحساب كثيراً من الاراضي التي يمكن جعلها صالحة للزراعة باتباع الاساليب الزراعية المناسبة والثاني ان هذا التقدير لا يحسب حساباً كافياً للزراعة الكثيفة اي حشد السكان في الارض . والمفروض في حشد السكان وجود وسائل كافية للري اذ بدون ذلك يتعذر اتباع الزراعة الكثيفة الا في بعض الاماكن القليلة التي تتمتع بمزايا خاصة

٤٨ وقد شجب الدكتور موريس هكستر تعريف حكومة فلسطين « للاراضي الصالحة للزراعة » لان الارقام بنيت على المساحة التي جرت لاجل استيفاء الضرائب وهي مساحة خاطئة حتماً بسبب الرغبة الطبيعية لتجنب دفع الضريبة وقد قال انهذه الارقام جمعها «مساحون» لا يقدرون على تصنيف قابلية الارض للزراعة وقد اقتصر عملهم على تسجيل الاراضي التي تزرع فعلا مع صرف النظر عن الاراضي البور

ثم قال ان تقدير الحكومة :—

« لا يشمل أولاً جميع الاراضي التي لا تزرع الان او معظم هذه الاراضي وثانياً جميع الاراضي التي تحتاج الى نفقات كبيرة لتحسينها وجعلها صالحة للزراعة او معظم هذه الاراضي وثالثاً جميع الاراضي المغمورة بالمياه كالحولة ورابعاً ان تقدير الحكومة لا يميز بين نوع الاراضي وقوتها الانتاجية وخامساً ان الارقام ما زالت تقريبية وسادساً ان الارقام التي تستند اليها الحكومة يظهر لنا انها ليست نهائية شأنها في ذلك شأن الارقام السابقة التي حلت محلها واخيراً ان هذا التعريف لا يتصل بالحقائق الواقعية لانه يصرف النظر كما يظهر من منطوقه عن المسائل الفنية والمالية والعلم والمقدرة والاسواق »

على اننا لاحظنا ان الوكالة اليهودية لدى تذمرها من قلة الاراضي الاميرية التي وضعت تحت تصرفها ، قد انقصت من هذه المساحة من جملة ما انقصته ٢٢ في المائة منها باعتبارها ارضاً غير صالحة للزراعة ، وهذه النسبة هي المعدل الذي توصلت اليه الحكومة من الارقام التقديرية المأخوذة من سجلات ضريبة الاملاك في القرى ، وهو مبني على تعريف الحكومة الذي يطعن فيه الآن وعلى ابحاث مساحتها التي لا يعترف بصحتها

٤٩ وقد قيل في معرض انتقاد تقدير الحكومة للاراضي الصالحة للزراعة ان مجموع الاراضي المزروعة الآن يزيد كثيراً على مجموع مساحة الارض الصالحة للزراعة الامر الذي يدل في ظاهره على انه خطأ بين ينطوي على نقص في تقدير مساحة الاراضي الصالحة للزراعة . الا اننا تاكدنا من ان هذا الاختلاف نشأ عن ان تقدير الاراضي المزروعة يزيد عن المقدار المزروع بالفعل لان القطعة الواحدة قد تدخل مرتين في الحساب بسبب وجود محصولين زراعيين عليها في آن واحد مثل الحبوب التي تزرع بين اشجار الزيتون

٥٠ وقد ادعى الدكتور هكستر ان التعريف ينقص من احتمال ما يمكن اجراؤه من التحسين والعمران الزراعي في فلسطين في المستقبل وانه لا يمكن تحقيق مساحة الاراضي الصالحة للزراعة الا « بتحايل دقيق في المكان نفسه » . وهذه المسألة هي في نظره من الاهمية بمكان لأن ادخال المستعمرين اليهود يتوقف على تقدير الاراضي الصالحة للزراعة ولان الاستنتاج الذي توصل اليه السر جون هوب سمبسون والمبني على هذا التعريف يقول بعدم وجود اية ارض زائدة يستطاع استقرار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها ، اذ استثنينا الاراضي غير المعمرة التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط

٥١ اما التعريف الذي وضعه الدكتور هكستر فهو :—

« ان عبارة ارض صالحة للزراعة » ليست صفة من الصفات المطلقة او الملازمة للارض التي تقرر وجوه استعمالها » فالقابلية للزراعة ليست عاملاً مستقلاً يكسب الارض تلك الصفة وانما هو يتحدد بتفاعل صفات التربة الطبيعية بما في ذلك وجود ماء للري ، وبعوامل الانتاج الاقتصادية التي تستعمل للتربة فتغير طبيعتها ، واما المدى الذي يمكن بلوغه في تطبيق عوامل الانتاج هذه فهو يتوقف على التقدم الاقتصادي في البلاد باجمعها ، بما في ذلك امكان انتاج حاصلات خاصة ، وهذا يمكن التنبؤ به من حين الى حين فقط . فالارض يعمد الى زراعتها او الى اتباع الزراعة الكثيفة فيها أو أي نوع آخر من انواع الزراعة عندما يبرر ذلك وجود المال والعمال والحذق والاسواق . فاذا اردنا معرفة ما اذا كانت اية قطعة مخصوصة من الارض هي قابلة للزراعة او اذا كان في الامكان اتباع الزراعة الكثيفة فيها فيما لو كانت مزروعة ، وجب علينا ان نحلل كل امر من هذه الامور على حدة بالنسبة للارض المبحوث عنها »

٥٢ ومن رأيه ان تحديد قطع الارض بحسب هذا التعريف هو عملية معقدة كل التعقيد تستغرق وقتاً كبيراً . على انه سبق أن أكد للجنة قائلاً « اننا في بحثنا عن الاراضي ليس لنا متسع من الوقت ولا نستطيع الانتظار » وقد ذكر الدكتور روبين هذه النقطة على الوجه التالي :—

« ربما كنا قليلي الصبر ولكننا تحت عامل شديد من ضغط اليهود الذين يريدون الاستيطان هنا ، وهم لا يستطيعون ذلك الا اذا تمت اعمال التحسين بمنتهى السرعة »

ثم استطرد قائلا :

« ان المهم في المسألة اجمالا هو السرعة ووجهة نظرك اليها • اما أنا فانظر اليها من ناحية رغبتنا في تمكين اكبر عدد من اليهود من الاستقرار في الزراعة ، فقلة الارض في الخمسين سنة الماضية كانت شغلنا الشاغل وقد ادركنا ان قلة الارض لا يمكن التغلب عليها الا بالتحسين وتكثيف الزراعة • ان قومي عديمو الصبر ولا مفر لنا من ان نكون كذلك »

٥٣ ونحن نميل الى الموافقة على انه لا يمكن مقدماً وضع تعريف مرض بالفعل يمكن ان يبنى عليه تقدير صحيح لمساحة الارض القابلة للزراعة • ونرى ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة يجب ان يقررها الاختبار باتباع قاعدة «الفرض والخطأ» في سائر انحاء البلاد وهذا هو رأينا فيما يتعلق بمساحة قطعة الاعاشة اللازمة للمزارع* الا اننا نرى من الحكمة ان تتمسك الادارة بالتعريف الذي اصطلحت عليه بقدر ما يتعلق ذلك التعريف بزيادة استقرار المهاجرين في الاراضي الى ان يثبت عكس ذلك عن طريق الاختبار والتجربة العملية • فالحالة الحاضرة على حد قول لجنة شو « هي « انه لو اخذت فلسطين على وجه الاجمال لما استطاعت البلاد ان تعول عدداً من المزارعين يزيد على من فيها الان ، الا اذا تغيرت اساليب الزراعة المتبعة في الوقت الحاضر تغيراً اساسياً » وسيبقى هذا شأنها الى ان تثبت ان الارض تصلح لاعالة مهاجرين جدد ، اما باكتشاف تسهيلات للري او باتباع اساليب الزراعة العلمية الحديثة • وبعبارة اخرى ان مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب فيما يتعلق بالاراضي يلوح لنا انها لا تتوقف على امل توسع الزراعة بواسطة الري فقط بل على التأكد من وجود مختلف العوامل التي اشارت اليها الوكالة اليهودية في تعريفها للاراضي الصالحة للزراعة

٥٤ وقبل ان نتقدم للبحث في خير الطرق المؤدية الى تحقيق هذا الهدف ، نرى لزاماً علينا ان نفحص الشكوى التي تقدم بها العرب من ان اليهود قد استملكوا اكثر مما يجب من الاراضي ، مما سبب وجود طبقة لا ارض لها من العرب وزاد في « قحط الاراضي » • ويشكو العرب من ان اليهود يملكون الان مقدار ما يملكه العرب من اجود الاراضي ، وهي الاراضي المعدودة من الصنف الاول في ضريبة الاملاك في القرى مع ان عدد سكان القرى من اليهود بحسب احصاء سنة ١٩٣١ بلغ ٥٠٠٠٠ نسمة وسكان القرى من العرب نحو ٥٩٠٠٠٠ نسمة

---

* راجع الفقرة ٢٥ اعلاه

٥٥ وقد قام خلاف ايضاً حول دقة الارقام فيما يتعلق بمسألة الاراضي التي اشتراها اليهود لان البيان الذي اعدته حكومة فلسطين اشتمل على الاراضي التي تملكها اليهود قبل الحرب ، والاراضي التي انتقلت للشركات التي ليست يهودية محضة كشركة البوتاس الفلسطينية . ففي مسألة الاراضي الاميرية مثلا تقول الحكومة ان الاراضي التي اعطيت لليهود تبلغ ١٧٥٥٤٥ دونماً ، وتقول الوكالة اليهودية ان الاراضي التي استلمها اليهود فعلا منذ بدء العمل بالانتداب تبلغ مساحتها ٨٢٦٠٥ دونمات فقط . وهذه المسألة ليست مهمة في نظرنا اذ انها تتوقف في الدرجة الاولى على الطريقة المتبعة في الحساب ، فشركة البوتاس الفلسطينية مثلا ، وان كانت ليست يهودية محضة هي يهودية اجمالا . وقد استشهد بها بالفعل كمثال على ما بلغته المشاريع الصناعية اليهودية . وسواء أأخذت الارض من الحكومة التركية قبل الحرب ام اخذت بعدها تنفيذاً لاتفاق تم مع الحكومة فان هذا الامر يقل اهمية في نظرنا عن الحقيقة الراهنة وهي ان اليهود الان يملكون الارض فعلا . ونحن مستعدون لقبول الارقام التي قدمتها حكومة فلسطين بشأن الاراضي التي اشتراها اليهود منذ شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ البالغ مجموعها ٦٨٢٨٦٥ دونماً منها ٣٦٩٧١ دونماً في بئر السبع . اما ما كان يملكه اليهود قبل الحرب فهو ٦٥٠٠٠٠ دونم ومجموع ما يملكونه الان يبلغ ١٣٣٢٨٦٥ دونماً

٥٦ وبحسب الارقام التقريبية المأخوذة عن سجلات ضريبة الاملاك في القرى يملك العرب ١٢١٦٠٠٠٠ دونم منها ٦٠٣٧٠٠٠ دونم صنفت كارض صالحة للزراعة ، ويملك اليهود ١٢٠٨٠٠٠ دونم ، منها ٩٣٩٠٠٠ دونم صنفت كارض صالحة للزراعة . اما الصنف الاول من الاراضي « اراضي الاثمار الحمضية » فيملك العرب منه ١٠٦٤٠٠ دونم ويملك اليهود منه ١٠٢٠٠٠ دونم والضريبة المفروضة على الدونم الواحد من هذه الاراضي هي ٨٢٥ ملا

٥٧ والنقطة التي يدور حولها البحث هي هذه : هل لحق ضرر بحقوق ووضع العرب من جراء بيوع الاراضي هذه ، وبعبارة اخرى هل اخرج عدد كبير من العرب من الارض واصبحوا بلا ارض وحل محلهم يهود ؟ لقد كان من رأي لجنة شو ان من المحتمل وقوع مثل هذا الامر في المستقبل وقالت في تقريرها في هذا الصدد :—

« ان اجراء مساحة شاملة للبلاد برمتها لا بد له ان يستغرق وقتاً طويلا ، وريثما تتم هذه المساحة يواجه حكومة فلسطين احتمال تكرر الحالة الكائنة الان في وادي الحوارث والالتجاء ثانية الى البوليس لاجلاء جماعات كبيرة من المزارعين ليس لهم ارض اخرى يمكن نقلهم اليها او استقرارهم فيها . ففي السابق كان الاشخاص الذين تنزع منهم اراضيهم يندمجون احياناً كثيرة في القرى المجاورة ، وقد قيل لنا ان هذه العملية ولو كانت مستطاعة قبل اربع سنوات او خمس سنوات ليست مستطاعة في الوقت الحاضر اذ أن مقدرة البلاد على الاستيعاب قد بلغت حدها الاعلى . والحقيقة الناصعة كما قيل لنا هي انه لا توجد ارض اخرى ميسورة يمكن اسكان المهاجرين الجدد فيها الا باحلالهم محل الاهالي الحاليين »

وقد اعرب السر جون هوب سمبسون عن رأيه في هذا الصدد كما يلي :—

« الا انه من الواضح ان الاراضي الباقية للحكومة في الوقت الحاضر هي قليلة المساحة جداً ، اذا استثنينا بعض قطع ضرورية برمتها لاعاشة العرب المقيمين فيها ريثما تعمر تعميراً وافياً ، وليس من المعقول ان يقال باخراج العرب من هذه الاراضي وبوضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود اذ ان ذلك ينافي كل المنافاة احكام المادة السادسة من صك الانتداب »

٥٨ وقد ورد في بيان الخطة السياسية لحكومة جلالته سنة ١٩٣٠ ما يلي :—

« ويظن انه من بين العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة يوجد ٢٩٫٤ في المائة بلا اراضي اما عدد العائلات التي كانت تزرع ارضاً فيما مضى ثم فقدتها فهو غير معلوم اذ ان هذه المسألة من جملة المسائل التي ليس في الاستطاعة الان حصرها بتاكيد بل يؤمل التثبت منها في اثناء الاحصاء الذي سيجري في السنة القادمة »

ومن سوء الحظ انه لم يعمد الى اجراء هذا التحقيق في احصاء سنة ١٩٣١ كما ان الاحصاء الذي كان في النية اجراؤه سنة ١٩٣٦ قد اهمل بسبب الاضطرابات

٥٩ وفي سنة ١٩٣١ عين المستر لويس فرنش مديراً لدائرة التحسين والعمران وكان من اول واجباته اعداد سجل بالعرب الذين لا ارض لهم واعداد مشروع لاعادة اسكانهم في الارض

وفي التحقيق الذي جرى بناء على هذه التعليمات استثنيت الطلبات التي تقدم بها عرب ينتمون الى اي صنف من الاصناف التالية حتى ولو كانوا بلا ارض :—

(١) الاشخاص الذين يملكون اراضي خلاف الاراضي المبيعة التي كانوا يزرعونها كمستأجرين

(٢) الاشخاص الذين وجدوا لهم اراضي خلاف الاراضي التي اخرجوا منها ويقومون الان بزراعتها كمستأجرين

(٣) الاشخاص الذين وجدوا لهم اراضي بعد بيع الاراضي التي اخرجوا منها لكنهم بسبب فقرهم او غير ذلك من الاسباب توقفوا عن زراعتها منذ ذلك الحين

(٤) الاشخاص الذين لم يكونوا مزارعين عند بيع الارض بل فعلة او حراثين

(٥) الاشخاص الذين باعوا الارض بانفسهم من اليهود

(٦) الاشخاص الذين بالرغم من فقدانهم للارض تمكنوا من احتراف حرفة اخرى تكفل معيشتهم بمقدار ما كانت تكفلها الارض

ويظهر لنا ان بعض اسباب الاستثناء هذه قد شدد فيها اكثر من اللازم . مثال ذلك ان الاراضي التي باعها العرب لمرابين العرب، خالية من جميع حقوق الغير، بقصد بيعها فيما بعد لليهود لم تسجل، اذ اعتبرت مستثناة بموجب الشرط الخامس المذكور اعلاه . ونحن نأسف ايضاً لان التحقيق لم يتناول الا المزارعين العرب الذين فقدوا الاراضي التي كانوا يزرعونها بطريق الاستئجار، فلم يشمل المزارعين الذين اضاعوا فرصة العمل في الارض كعمال بالاجرة . وكثيراً ما اسيء فهم المجموع الرسمي للعرب الذين « لا ارض لهم » من قبل اولئك الذين يجهلون نطاق هذا التعبير المحدود . فيجب ان لا يغرب عن البال ان هذا المجموع لا يصح اعتباره الا كجزء فقط من مجموع السكان العرب الذين اخرجوا من الارض بسبب بيعها من اليهود

٦٠ لقد تلقت الحكومة لغاية اول كانون الثاني سنة ١٩٣٦، ٣٢٧١ طلباً من العرب الذين لا ارض لهم لاسكانهم في اراض اخرى ولم يسجل منها الا ٦٦٤ طلباً اما الباقي وهو ٢٦٠٧ فلم يقبل . واشترت الحكومة ارضاً بمقدار ٧٢٢٤٠ جنيهاً لاسكان هؤلاء المزارعين العرب الذين ثبت انهم اخرجوا من الارض، واعطيت

اراض لاكثر من نصف عدد هذه العائلات ،هو ٦٦٤ منذ الابتداء بالمشروع الى حين قيامنا بهذا التحقيق · وبعض الباقين لم يقبلوا الارض التي عرضت عليهم لعدم اعتيادهم مناخها او اتباع طرق الزراعة السقي

٦١ وتقدم اليهود الينا ببينة تثبت انهم قاموا بتحقيق دقيق في مسألة العرب الذين لا ارض لهم فوجدوا ان ٦٨٨ مزارعاً فقط اخرجوا من الارض بسبب بيعها وان من هؤلاء نحو ٤٠٠ وجدوا لهم ارضاً اخرى ، وهذا التحقيق يتناول المدة الواقعة ما بين ١٩٢٠—١٩٣٠

٦٢ ومما يجب ذكره ايضاً ان اليهود تنفيذاً لسياستهم التي ترمي الى زيادة السكان اليهود الزراعيين عمدوا الى تقييد تشغيل العمال العرب في الاراضي التي يملكونها ، فقد ظهر من تحقيق جرى في شهر شباط سنة ١٩٣٥ ان ٤٠ بالمئة من العمال الذين يشتغلون في بساتين البرتقال التي تخص اليهود كانوا عمالا من اليهود و ٦٠ في المئة عمالا من العرب ، اما الحالة الآن فهي بالعكس ، فستون بالمئة من العمال هم من اليهود واربعون في المئة من العرب · وهذ الموضوع لا يزال مداراً للبحث الدقيق والجدل بين نقابة العمال اليهود واتحاد المزارعين اليهود ، وقد قامت بالفعل حركة ترمي الى تخويف المزارعين اليهود الذين يستخدمون عمالا من العرب · واشتدت حركة « الحاميات » في المستعمرات التي انشئت بعد الحرب في سهل شارون حتى استلزم الامر وضع تشريع لذلك ، وهو قانون منع التخويف لسنة ١٩٢٧ (وقد عدل هذا القانون في سنة ١٩٣٦)

ان هذه السياسة وان لم تؤد الى زيادة عدد العرب الذين لا ارض لهم ضيقت ، مجال العمل للعمال ووسائل المعيشة للمزارعين الذين يعتمدون على العمل في غير اراضيهم للحصول على ايراد كاف

٦٣ وقد ثبت من الشهادات التي أدلى بها امامنا موظفو الحكومة ، وجود ارض للمزارعين الذين اخرجوا من اراضيهم لغاية سنة ١٩٣٠/٣١ اما منذ سنة ١٩٣٢ فقد كان يصعب جداً على هؤلاء الناس ان يجدوا ارضاً لهم · ومن الحق ان نقول ان الوكالة اليهودية تتنصل من كل قصد يرمي الى اخراج المزارعين العرب من الارض ، فقد قال لنا الدكتور روبين في معرض شهادته :—

« لا يوجد لدينا ميل الى اخراج المزارعين العرب من اراضيهم وان ما ذكرته البارحة من اخراج مزارعين عرب من الارض في قليل من الحالات بسبب شراء اليهود لها لا يعتد به اذا قوبل بالعدد الكبير من المزارعين العرب الذين اصبحو بلا ارض بسبب حجز اراضيهم وفاء لديون المرابين العرب . فالهدف الذي نرمي اليه هو تحسين طرق الزراعة وخاصة الري وافساح مجال جديد لاسكان اليهود مع عدم الحاق اي ضرر بوسائل معيشة المزارعين العرب السابقين . ومن رأيي ايضاً ان الايراد الذي يجنيه المزارع العربي من قطعة ارض مساحتها ٢٠ دونماً تروى وتزرع زراعة كثيفة يكون اكثر من الايراد الذين يجنيه من قطعة ارض مساحتها ١٠٠ دونم بدون ري كما هي الحالة الان . فنحن نقبل العمل بالقاعدة القائلة بوجوب بقاء المزارعين العرب في الارض في جميع الاحوال التي تباع فيها الاراضي لليهود وان لا تصبح حالتهم الاقتصادية احط مما كانت عليه قبل ان اشترى اليهود الارض ، بل آمل ان تتحسن حالتهم وقد سرنا على هذه القاعدة منذ ان قام السر جون هوب سمبسون بتحقيقه . اننا نوافق على ان يكون للحكومة بعض الرقابة فيما يتعلق بتنفيذ هذه الشروط على ان القيام بمشروع ينطوي على احداث احتمالات جديدة لاسكان اليهود في الارض بدون الحاق ضرر بالعرب يحتم على الحكومة الاشتراك بصورة أوفى في الاعمال العمرانية والانشائية »

٦٤ اننا نرحب بهذه السياسة وهي في الحقيقة تنطوي على اقتراح عملي كما يظهر من بحثنا في مشروع الحولة . ومن راينا أيضاً ان المزارع العربي قد استفاد اجمالا من اعمال الادارة البريطانية ومن وجود اليهود في البلاد ، فاجور العمال قد ارتفعت ومستوى المعيشة تحسن والعمل في تعبيد الطرق وانشاء الابنية كثر وزاد وفي السهول الساحلية عمد بعض العرب الى تحسين اساليب الزراعة ولكننا على يقين من وجوب بذل اشد العناية لتأمين المحافظة على حقوق المستأجر والزراع العربي في الارض اذا جرت بيوع اخرى لليهود ومن راينا فوق ذلك ان انتقال الارض من العرب الى اليهود يجب ان لا يسمح به الا اذا ثبت ان في الامكان الاستعاضة عن الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة وهذا ينطبق بالحقيقة على السهول ولا ينطبق على الجبال ، في الوقت الحاضر على الاقل

٦٥ لقد كانت الجندية وحمى الملاريا قبل الحرب من اسباب قلة السكان العرب . اما الان فهم يزدادون بسرعة ، وتقول الوكالة اليهودية في مذكرتها «ان من الضروري رفع مستوى المعيشة بين الفلاحين وذلك لمصلحة الوطن القومي اليهودي ناهيك عن الاعتبارات الادبية الاخرى » وبوجه الاجمال لن يتسنى للقرية اليهودية ان تتقدم

مالم تتقدم القرية العربية معها ، ونحن نقر هذا القول ونزيد عليه ان من رأينا ان تؤخذ بعين الاعتبار مصالح الجيل القادم او تأثير التقدم الزراعي بعد مضي ثلاثين سنة (عندئذ يكون عدد المسلمين من السكان قد تضاعف او زاد على الضعف ، اذا استمرت نسبة الزيادة الحاضرة . ومن رأينا ان قلة الارض ترجع الى زيادة السكان العرب للاسباب التي ذكرناها اكثر مما ترجع الى ما اشتراه اليهود منها

٦٦ ان ادعاء العرب بان اليهود تملكوا مساحة واسعة جداً من الاراضي الطيبة ليس له ما يؤيده ، فكثير من الاراضي المزروعة الان برتقالا كانت عندما اشتراها اليهود رمالا او مستنقعات او اراضي بوراً . وبالرغم من ان العرب اليوم ، على ضوء الخبرة التي اكتسبوها من نشاط اليهود ومشاريعهم ، يشهرون ببائع الارض ويأسفون لانتقال الارض الى ايد اجنبية فليس لدينا الا النزر القليل من البينة التي تثبت ان اصحاب الاراضي كانوا يملكون المال او التدريب اللازمين لتحسين الارض وعمرانها ، ان لم يكن في كافة البيوع ، ففي البيوع الاولى على الاقل . اما السهول فمن رأينا ان في الامكان دوام بيع الارض فيها لليهود مع فرض الاحتياطات الوافية

٦٧ وقد اشرنا فيما سبق الى بعض الاحتياطات الواجب اتخاذها لحماية المزارع العربي والمعنا الى التشريع الذي صدر لتلك الغاية وقلنا ان اليهود وان كانوا يعترفون بضرورة وجود تشريع لحماية المزارعين فانهم ينتقدون القوانين الحاضرة على اساس انها لا تفي بالغاية التي صدرت من اجلها وانها ضارة فعلا لانها تشجع المخاصمات القضائية وعدم ثبوت الملكية . ونحن واثقون من ان التعديلات التي ادخلت مؤخراً في القانون فيما يتعلق بحماية المزارعين وطريقة العمل بحسب القانون انتجا سوء استعمال شديد وادعاءات قدمها اشخاص لا يتمتعون بحق الحماية بموجب القانون

٦٨ ويشكو اليهود مما يلاقونه من صعوبة في الحصول على ملكية ثابتة للاراضي التي يبتاعونها . فهم لا يستطيعون ان يتصرفوا بتلك الاراضي تصرف المالك بملكه ، حتى بعد تسجيلها باسمائهم . واننا لنجد مثلا على ذلك قضية اراضي برة قيسارية التي اتينا على بحثها في القسم الرابع من هذا الفصل . واذا اردنا البحث في الشكاوي المتعلقة بهذا الموضوع احتجنا الى ان نسرد كل الشكاوي برمتها والنظر في الشهادات التي تتناولها ودرس مختلف التفاسير التي وضعتها الحكومة واليهود والمحاكم

للقوانين ولمختلف الصلاحيات المخولة للمحاكم والتي تستطيع تلك المحاكم ممارستها او يجب عليها ممارستها وما هي المحاكم التي تستطيع ان تمارسها او يجب عليها ان تمارسها ومن رأينا ان ما يستغرقه مثل هذا البحث من الوقت لا يتناسب قط مع قيمة التواصي المفصلة التي قد نقدمها ونحن نشعر ان مثل تلك التواصي يمكن وضعها مع التقدير الكافي الذي تستلزمه الاحوال المحلية وقوانين الاراضي في فلسطين

اضف الى هذا ان جميع هذه المسائل تدخل في نطاق الموضوع الذي ستبحث فيه لجنة تشريع الاراضي التي اوصينا بتعيينها في الفقرة ٢٩ السابقة

٦٩ ولنأخذ قانون حماية المزارعين مثلا على ذلك

ان اليهود لا يعترضون على المبادئ العامة التي بني عليها هذا القانون ولكنهم يؤكدون ان هذا القانون بصيغته الحالية ، مع ما ادخل عليه من تعديل ، والطرق المتبعة في تنفيذه ، تفسح مجالا واسعاً للادعاءات الزائفة وتساعد على تفشي التجاوز على الاراضي ، الامر الذي يسبب تأخيراً كبيراً ونفقات طائلة ، لاظهار بطلان هذه الادعاءات وابتياعها من مقدميها قبل الحصول على ملكية ثابتة للارض والتصرف بها بلا معارضة او منازعة

اننا مقتنعون بأن تأخيراً كبيراً يقع بالفعل . اما اذا كان في الامكان تخفيف الصعوبات التي يتعرض لها المشتري مع حماية حقوق المزارع في الوقت نفسه فالمسألة تحتاج الى تحقيق ودرس تقوم بهما اللجنة التي اوصينا بتأليفها وتحتاج ايضاً الى اعادة تنظيم المحاكم والاصول التي تتبعها في الفصل في قضايا الاراضي بقصد تعجيل المحاكمات في دعاوي الاراضي وتمكين المشتري من اثبات ملكيته ، ووضع يده على الارض فعلا بأقل ما يمكن من التأخير

ثم ان لتسوية ملكية الاراضي علاقة في المسألة ايضاً فاذا كانت ملكية الارض المختلف عليها قد تمت تسويتها وقبلت التواصي التي ابديناها في القسم الاول من هذا الفصل واذا كان الموظفون يقومون اثناء عمليات التسوية بتسجيل جميع حقوق الارتفاق في الارض عند اجراء التسوية تسهل عندئذ معالجة مشكلة المعتدين

٧٠ اما الظلامات الاخري التي تقدمت بها الوكالة اليهودية فيلوح لنا انها لا تنطوي على سبب عادل للشكوى كما في الحالة السابقة الذكر فالظلامة الاولى تتعلق، على حد قول الوكالة اليهودية، باختفاء ملايين الدونمات من الاراضي بسبب ما يبديه الموظفون المنوط بهم امر المحافظة على حقوق الحكومة في الاراضي من اللين او ما هم عليه من قلة الاقتدار . وقد اشار الدكتور برنارد جوزف احد المحامين في فلسطين الذي ادلى بشهادته بالنيابة عن الوكالة اليهودية الى التقرير السنوي للحكومة عن سنة ١٩٢٠ حيث ذكر ان هنالك ٩٤٢٠٠٠ دونم من الاراضي الاميرية ومليونين او ثلاثة ملايين دونم من الاراضي الموات اكثرها قابل « للتحسين والانتاج »

٧١ اما الآن فالحكومة تقدر مساحة الاراضي الاميرية بنحو ١٠٣٦٠٠٠ دونم يضاف اليها ٢٢٧٦٠٠ دونم من الاراضي الرملية ، وهي المساحة التي تدعي الحكومة بملكيتها اثناء سير التسوية . اما مساحة الاراضي الموات الموجودة في كافة انحاء البلاد فغير معروفة ولكن من الممكن ان تكون مساحتها كبيرة جداً اذا اضفنا اليها الاراضي غير القابلة للزراعة والاراضي الرملية والبقاع الصخرية المتفرقة هنا وهناك وهذه الاراضي من الممكن ان يكون اهالي القرى قد اكتسبوا فيها حقوق الرعي وغيرها من الحقوق . والمعتقد ان قسماً كبيراً من هذه المساحة التي ستضع الحكومة يدها عليها سيكون قليل الفائدة او عديمها لاغراض التحسين وذلك بسبب حجمها وتفرقها هنا وهناك

٧٢ وعند الاحتلال البريطاني كانت الاراضي المعروفة بانها ملك الحكومة مقصورة على الاراضي المسجلة كذلك في دائرة الطابو . اما الاراضي الموات فلم تكن مسجلة او مطوبة بوجه من الوجوه كما ان مواقعها وحدودها لم تكن معروفة ايضاً . ومنذ الاحتلال والهمة مبذولة لتسجيل الاراضي المحلولة والموات التي لم تكن مسجلة فيما مضى ، باسم المندوب السامي كاراضٍ اميرية ميسورة للتصرف بها

٧٣ لقد قلنا في القسم الاول من هذا الفصل ان تسوية الاراضي هي الطريقة الوحيدة المرضية لمعرفة حدود الاراضي الاميرية ولكن الحالة ستظل غير مرضية الى ان تتم عملية التسوية . وقد اقتصرت اعمال التسوية الى الآن على السهول ولم تجر الا

في ثلاث قرى في الجبال · فلو أن دائرة تسوية الاراضي فصلت في ادعاءات الحكومة بملكية الاراضي العامة قبل ان شرعت في تسوية الاراضي التي يملكها افراد الناس لارجأت بذلك تسوية حقوق الافراد في الاراضي مدة سنتين او ثلاث سنوات ولكان هنالك ما يبرر انتقاد الحكومة بانها خدمة لمصالحها الخاصة ارجأت تحسين وعمران الاراضي التي تفوق في خصبها الاراضي الاميرية وأخرت حشد السكان فيها

٧٤ وقد صرح الدكتور جوزيف بان نقصان مجموع مساحة اراضي الحكومة والاراضي الموات يرجع الى عدم اتخاذ الحكومة التدابير الوافية للمحافظة على املاكها وخاصة في السنوات الاولى · وقال إن القانون العثماني يخول الرجل الذي زرع ارضاً من الاراضي الاميرية مدة عشر سنوات ان يطلب منحه قوشاناً (سند ملكية) بملكيتها وزعم ان العادة المتبعة في ذلك هي أن يأتي الرجل لدائرة تسجيل الاراضي ومعه شهادة موقعة بامضاء مختار قريته ووجيهين تثبت انه زرع الارض المذكورة حدودها في الشهادة خلال السنوات العشر الاخيرة او اكثر وانه لم يقدم اي ادعاء آخر بالارض للحكومة وبناء على هذه الشهادة يمنح المدعي ملكية الارض

٧٥ لقد اجرينا تحقيقات دقيقة في هذه الشكوى فاقتنعنا بان كافة هذه الادعاءات تتناولها دائرة تسجيل الاراضي بمنتهى البحث والتدقيق فهي تقوم بادىء بدء بمسح الارض ووضع تقرير عن حالتها الزراعية ، ثم يكشف مسجل الاراضي على الارض وتفحص سجلات الضرائب للتحقق مما اذا كان قد دفع عنها ضريبة فيما مضى · وبعدئذ تكلف مفتش الزراعة بابداء رأيه بشأن المدة التي زرعت فيها الارض وحالتها الزراعية · اما الزعم القائل ان هذه الادعاءات كان يسلم بها في السنين الاولى بسهولة فهو زعم يدحضه عدد القضايا التي اقيمت على الحكومة لاثبات ملكية الاراضي بعد ان رفضت دائرة تسجيل الاراضي التسليم بها · ففي سنة ١٩٢٤ مثلا بلغ عدد القضايا التي اقيمت على الحكومة بهذا الشأن ١٠٦ قضايا

٧٦ وقد تأكدنا من ان مجموع مساحة الاراضي التي منحت دائرة تسجيل الاراضي حق ملكيتها للمدعين بلغ ٢٤٨١١٨ دونماً في المدة الواقعة بين اول تشرين الاول سنة ١٩٢٠ واليوم ثلاثين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ · وهذا الرقم يشمل الدعاوي التي اقامها المتصرفون في الاراضي الخصوصية المسجلة باسماء افراد من

الناس ويحتمل ان يكون ثلث هذه المساحة هو اراض مسجلة باسماء افراد الناس وان كانت لا توجد ارقام حقيقية تبين مقدار مساحة هذه الاراضي بالضبط · يظهر مما تقدم ان مساحة الاراضي الاميرية غير المسجلة التي تناولتها هذه الادعاءات حقيقية كانت ام غير حقيقية لم تتجاوز ١٦٥٠٠٠ دونم بما في ذلك مساحة كبيرة من الاراضي الواقعة في بئر السبع اذ لم تكن في هذه المنطقة دائرة لتسجيل الاراضي قبل الحرب وان مضت عدة اجيال ونفس العائلات تتصرف بالاراضي · وبينما نحن نسلم ان تحديد املاك الحكومة وتسجيل ملكيتها لها كان بطيئاً وغير مرض، نرى ان المبالغة والمغالاة لا تعودان بفائدة

٧٧ وقد قدمت لنا شكوى اخرى من هذا القبيل لا اساس لها وهي ان الحكومة لا يمثلها عادة محامون قديرون في الدعاوي المتعلقة بملكية الاراضي التي قد تكون من الاراضي الاميرية وقد وجدنا في الحقيقة ان مساعد مدير الاراضي نفسه كان في بادىء الامر يمثل الحكومة في دعاوي الملكية الا انه تقرر بعدئذ ان تتولى تمثيل الحكومة دائرة النائب العام · بيد ان موظفي هذه الدائرة وان كانوا لم ينتظموا في سلك المحامين الا ان لهم من مؤهلاتهم ما يجعلهم اكفياء للقيام بهذه المهمة ثم ان النائب العام نفسه يراقب اعمالهم · وقد اثنى عليهم القضاة الذين ترافعوا امامهم، ومنذ ان حولت هذه القضايا الى فرع محامي الحكومة فصل في ٣٦ قضية ربحت منها الحكومة ٢٢ قضية وسحبت قضيتان بناء على طلب مدير دائرة تسجيل الاراضي وفصل في قضية في المحكمة بالاتفاق بين الفريقين وخسرت الحكومة ١١ قضية · ومعظم هذه القضايا يدور غالباً حول تصرف المدعين في الارض فيما مضى وبالطبع ان وضع الحكومة في مثل هذه القضايا ليس بالوضع الذي يمكنها الاستفادة منه

وبالنظر لهذه الحقائق الواقعية نرى ان هذه الشكوى لا اساس لها من الصحة

٧٨ والتهمة الثالثة العامة التي وجهتها الوكالة اليهودية للدولة المنتدبة هي انها لا تضطلع حق الاضطلاع بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب تلك المادة التي تقضي عليها بجعل الاراضي الاميرية والاراضي الموات ميسورة لحشد اليهود فيها · وقيل ان المساحات المحدودة من الاراضي الاميرية التي اجرت

لليهود هي في الغالب اراض رملية او مستنقعات لا يمكن الاستفادة منها واستغلالها الا بانفاق مبالغ باهظة لاحيائها

٧٩ لقد بحثنا فيما تقدم في مسألة الاراضي الاميرية والاراضي الموات . واما الاراضي التي تدعي الحكومة انها اراض اميرية فالمزارعون العرب يتصرفون الآن بمعظم ما هو صالح منها للزراعة . ويقول ذوو الخبرة ممن استشيروا في الامر بعدم وجود اراض كافية وعلى الاخص في الجهات الجبلية للسكان الاصليين

٨٠ ويجب ان لا يغرب عن البال في هذا الصدد ان الاراضي التي تضعها الحكومة تحت تصرف جمعية راس المال القومي اليهودي تصبح غير قابلة للانتقال شأن الاراضي التي يمتلكها المجلس الاسلامي الاعلى للاوقاف . ومن الواضح ان من واجب الحكومة ان تكون على حذر في معالجة هذه المسائل . نعم ان الحكومة تؤجر اراضيها ولا تبيعها لكن تأجير ارض مدة طويلة لجمعية الرأس المال القومي اليهودي او لدائرة الاوقاف يصح اعتباره من الوجهة العملية من قبيل الانتقال الدائم لشعب من الشعبين حتى ولو كان في الامكان تغيير شروط الاجارة بعد مضي سنين عديدة

٨١ ونحن نرى ان الادارة كانت حكيمة في عدم اعطاء اليهود اية ارض قد يظهر بعد انتهاء عمليات المساحة والتسوية وعلى ضوء ما يكتسب من معلومات أوفى ، انها لازمة للمزارعين غير اليهود

٨٢ ونظن ان لليهود ظلامة مشروعة منشأها قصور الحكومة في اتخاذ التدابير لجمع الممتلكات بقصد حصر العرب في مكان واحد . وكما قلنا فيما تقدم يجب الالتجاء الى قانون نزع ملكية الاراضي اذا استوجب الامر كي لا تقف ممتلكات العربي المتفرقة هنا وهناك حائلاً دون تنفيذ أي مشروع من مشاريع التحسين اذا ثبت للحكومة ان ذلك المشروع يفيد اليهود والعرب على السواء . وقد بينا فوائد هذه الطريقة ومساوئها في الفقرات ٨٦—٨٨ التالية

٨٣ اما الظلامات الاخرى فتتعلق اولاً بعدم كفاية التدابير التي اتخذت للتحقق من مرافق البلاد وعدم القيام بمشاريع للري وقد بحثنا في هذا الموضوع في القسم الثالث

من هذا الفصل ، ثم تتناول هذه الظلامات في الدرجة الثانية بطء عمليات تسوية الاراضي . ومن رأينا ان هذه الشكوى الثالثة لها ما يبررها وقد اقترحنا علاجا لها في الفقرات ٣٦— ٤١ من هذا الفصل . واخيراً طلب ان تقوم الحكومة بتهيئة الوسائل اللازمة لاستعمار منطقة بئر السبع عن طريق وضع مساحة واسعة كبيرة في هذه المنطقة تحت تصرف الهيئات الاستعمارية اليهودية وان يبذل جهد منظم لاكتشاف الماء من اجل الري . وتحقيقاً لهذه الغاية نقترح ان تشرع الحكومة بعمليات تسوية الاراضي في منطقة النقب

٨٤ من الجلي ان الحكومة لا تستطيع في الوقت الحاضر الاستغناء عما يلزم من الموظفين لاجراء تسوية ملكية الاراضي في بئر السبع لان العمل الذي يقوم به هؤلاء في السهول الساحلية أهم كثيراً من هذا العمل . اضف الى ذلك ان مشكلة بئر السبع مشكلة شاقة جداً وهي لم تفحص فحصاً دقيقاً ، ونحن نستنكر بشدة الاسراع في البت فيها بالنظر للخبرة التي اكتسبت اثناء تسوية اراضي بيسان تلك الاراضي التي اذا قورنت باراضي بئر السبع كانت صغيرة بالنسبة اليها . ويظهر لنا ان اول خطوة يجب اتخاذها في هذا السبيل هي التحقق من موقف مشايخ القبائل ورغباتهم وحقوق القبائل وموقفها من تغيير حياة البداوة الى حياة الاستقرار الزراعي . لقد كانت السرعة من العوامل الفعالة في الاضطرابات في فلسطين ولا فائدة ترجى من ادخال المهاجرين اليهود الى منطقة بئر السبع ، الا اذا تأكدت الحكومة من انهم سيقابلون مقابلة ودية . وفي هذه الاثناء لا نرى مانعاً يحول دون قيام الحكومة او الوكالة اليهودية بالتحري عن موارد مياه جديدة في أي جزء من البلاد ، وكل عمل من هذا القبيل يجب القيام به تحت رقابة مشددة من الحكومة

٨٥ قد احلنا للحكومة اقتراحاً عرض علينا يقول بتأليف شركات خاصة للمنافع العامة كي تدرسه على الاسس المقترحة فيما يتعلق بالحولة (راجع القسم الرابع) اذ من الثابت ان الزراعة الكثيفة لا يتسنى اللجوء اليها الا اذا تيسر الماء الكافي بكلفة قليلة ، وسيكون في الامكان بموجب هذا الاقتراح القيام بمشاريع شاملة للتحسين والعمران تحت اشراف الحكومة الدقيق وبمعاونتها الفعالة لمنفعة الشعبين العربي واليهودي على ان يكون مدير الشركات من موظفي الحكومة دون ان تضطر للاشتراك بالنفقات .

فالشركة تشرع في البحث عن موارد المياه الموجودة تحت الارض وتقوم بتجفيف الاراضي وتوزيع المياه · وتعرض اقتراحها بما في ذلك مواردها المالية على الحكومة فتقوم الحكومة بفحصها بدقة بعد ان تتلقى التقارير من موظفيها المحليين ومن خبرائها عن حالة الارض والمتصرفين فيها في ذلك الحين والمساحة الواجب الاحتفاظ بها لهم · ثم تستملك الحكومة الارض اما بالمقايضة مع اصحابها او بموجب قانون نزع ملكية الاراضي اذا تعذر الاتفاق على الثمن بالمفاوضة وتعمد بعدئذ الى اتخاذ التدابير الضرورية لجمع ممتلكات كل شخص في مكان واحد وفي مقابل النفقات التي تصرفها الشركة على تعمير الارض وتحسينها تعطى الارض التي تفيض بعد سد احتياجات المتصرفين الحاليين بطريقة الاجارة لمدة ٩٩ سنة دون ان تدفع بدل اجارة وانما تدفع ضريبة الاملاك في القرى ، الامر الذي لا بد ان يكون مصدراً لزيادة ايرادات الحكومة · ويستأجر العرب الارض رأساً من الحكومة اما اليهود فيستأجرونها من الشركة ونقترح ان تحتفظ الحكومة لنفسها بحق الاشراف على الحقوق في المياه وتوزيعها وتعيين ثمنها

٨٦ والمعتقد ان مثل هذا المشروع يؤدي الى تحسين حال العربي عن طريق جعل مزرعته قائمة بذاتها واتباع الزراعة الدورية فيها · ان جمع الممتلكات العربية في ثلاث قطع او اربع مثلا يؤدي الى انقاص اسباب الخصام والى استخدام وسائل الري بسهولة زائدة · وقد يساعد على منع المضاربة في اسعار الاراضي وينتفع العرب واليهود على السواء من تحسين الطرق ومن اتباع اساليب التعاون في تصريف الحاصلات ، الامر الذي يؤمل تحقيقه مع مرور الزمن

٨٧ ان حكومة فلسطين تدرك ان مثل هذا المشروع قد يهيئ مكاناً لاسكان يهود آخرين الا انها تشك اجمالا فيما اذا كان يؤدي الى تحسين حالة اصحاب الارض والمتصرفين فيها من العرب · وهي تتوقع حدوث صعوبات تنشأ عن اسباب مختلفة ·

فمن الجهة الاولى هنالك ذلك النفور المتأصل الذي ابداه جميع المزارعين العرب في الماضي من تركهم الاراضي التي ما فتئوا يزرعونها اجيالا عديدة ومن المعتقد انهم سيعترضون بشدة على نقلهم من اراضيهم بصورة اجبارية حتى ولو كان ذلك من احد اطراف المساحة القليلة التي تتسنى لمشروع من هذا النوع الى طرف اخر منها

ومن الجهة الثانية يصعب جداً على الفلاح العربي ان يغير الاساليب التي اعتادها في الزراعة أي أن يكيف نفسه على اساليب زراعة الري . فهو لن يستطيع ان يقوي انتاج الارض الى الحد الكامل حتى ولو عمد الى استعمال الاساليب العلمية التي يستعملها جيرانه اليهود . فالتخلي عن الاساليب الزراعية الجافة وتربية الحيوانات القليلة واتباع اساليب زراعة الري الكثيفة ينتج تغييراً تاماً في عادات المزارع اهمها ضرورة العمل طيلة السنة اذ ان مزرعته تحتاج الى عناية يومية خلافاً للزراعة الجافة (زراعة الحبوب) التي لا تتطلب عناء وعملا متواصلا

ومن الجهة الثالثة يترتب على حكومة فلسطين الاضطلاع بالمسؤولية فيما يتعلق برفاهية كل زارع يمسه المشروع بواسطة ممثلها في مجلس ادارة الشركة وذلك بتخصيص قطعة من الارض كافية لاعالته واعالة عائلته وهذه القطعة لا تكون قابلة للزيادة فيما لو عجز الزارع عن كسب معيشته منها . وقد اظهر الاختبار في بيسان وفي مصر ايضاً ان ستين في المائة فقط من المستأجرين الزراعيين اخذوا الآن يقدرون ضرورة الاهتمام المستمر بمزروعاتهم رغماً من استمرار مساعدة الحكومة ومراقبتها لهم . ولهذا فان الحكومة تتوقع ان توجه اليها التماسات عديدة للتفريج عن المزارعين كتنزيل الاجارة او الضريبة واحياناً تقديم البذار او الطعام او النقود ايضاً وذلك مما يشجع نمو عادة الاعتماد على الحكومة

ومن الجهة الرابعة ان الحكومة تشدد في الصعوبة التي ينطوي عليها أمر تقدير اصغر حد من الارض يحتاج اليه كل صاحب ارض او مزارع من اصحاب الاراضي او المزارعين الموجودين عندئذ اذ بعد تحديد مساحة كل قطعة لا تمكن زيادتها . فاذا ثبت بوجه من الوجوه ان القطعة غير كافية فستضطر الحكومة الى ايجاد ارض اخرى للمزارع في مكان آخر ، الامر الذي ينطوي على نقل المزارع بصورة اجبارية مرة ثانية

٨٨ وبغض النظر عن هذه الصعوبات العملية ترى حكومة فلسطين ان للاعتبارات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع درجة تفوق تلك من حيث الاهمية بالنظر لحالة فلسطين الحاضرة . وقد قيل في صدد هذه الحجة ان هذا الاقتراح ، بدلا من اجابة مطالب العرب بمنع صاحب الارض المعدم من بيع ارضه لليهود ، ينطوي على امتلاك

الاراضي العربية جبراً عن طريق استبدالها باراض اخرى مستأجرة واعطاء ما يتبقى منها للمؤسسات اليهودية . فمثل هذا الاقتراح يهيء للمشاغبين العرب سلاحاً تتعذر مقاومته ببيان فائدة المشروع بالحجج المنطقية

٨٩ لقد اثبتنا في ما تقدم اعتقادنا بان قلة المال الموجود بين ايدي العربي والنقص في تعليمه لا يبرران حرمانه من ارضه . وقلنا ايضاً اننا نحبذ منع بيع قطع الاراضي المنعزلة الصغيرة المساحة نسبياً الى اليهود منعاً باتاً ونحن نفرض انه لدى وضع مشروع كالمشروع المبحوث فيه سيجري تحقيق دقيق مفصل قبل ان تؤخذ الارض من المزارع او قبل ان ينقل المزارع من ارضه او تحدد مساحة قطعة الاعالة الامر الذي لا شك في ان الحكومة رمت اليه في الاقتراحات التي وضعتها لحماية صغار الملاكين

٩٠ ان قانون حماية المزارعين يعرف قطعة الاعالة بانها قطعة من الارض تمكن المزارع النظامي من ان يحافظ على وسائل المعيشة التي اعتادها في الحرفة المألوفة لديه ، ويقضي بان تكون الارض على مقربة من القطعة التي اخرج منها المزارع بالقدر الذي تسمح به الظروف . « والمعتقد ان هذا القانون يحول دون ايجاد عرب آخرين ممن لا ارض لهم وذلك باخراج المستأجرين الزراعيين دون اتخاذ التدابير اللازمة لاعاشتهم في الارض بينما هو في الوقت نفسه لا يقيم اي عائق في سبيل شراء الاراضي وبيعها في الاحوال التي لا يضر فيها نقل الملكية بالمزارع »

٩١ ان قبول الحجتين الاوليين اللتين قدمتهما حكومة فلسطين ضد المشروع ، اي نفور الفلاح من تغيير مكانه او اسلوب زراعته يضاف الى ذلك كرهه للعمل المستمر يعني ايقاف كل تقدم وعمران ويجعل من المستحيل على الدولة المنتدبة القيام بالالتزام الشاق المترتب عليها من حيث تشجيع حشد السكان في الارض . ونحن نرى ان مسؤولية الحكومة نحو الفلاح الذى اخرج من ارضه والذي قد تنتابه عوامل الاستياء يجب ان تعتبر منتهية اذا اقتنعت بان الفلاح قد اعطي ارضاً كافية لمعيشته . فنحن لا نستطيع ان نرى في هذه الناحية صعوبة لا يتوقع نشوؤها ولو نفذت اقتراحات الحكومة التي ترمي الى حماية صغار الملاكين بالاحتفاظ بقطع من الاراضي كافية لمعيشتهم

٩٢ ومن الجهة الاخرى لو نفذ هذا المشروع تحت رقابة وافية فلن يؤدي الى زيادة العوامل الحاضرة التي تعمل على افقار سكان البلاد الاصليين . فقد كانت القروض تمنح والضرائب تنزل بسهولة كما يتبين من الارقام التالية :—

ففي سنة ١٩٣٣ وجد من الضروري تخفيض ١٠٥١٥٠ جنيهاً من الاعشار السنوية البالغة ١٥٧٤٠٥ جنيهات

وفي سنة ١٩٣٤ بلغ مجموع الاعشار المخفضة ١٢٩٧٢٦ جنيهاً من مجموع الاعشار المخمنة البالغة نحو ٢٤٥٠٠٠ جنيه او ما يساوي ٥٣ في المائة

وتبين الارقام المدرجة فيما يلي مقدار ضريبة الاملاك في القرى عن سنة ١٩٣٥ والمستحقة الدفع في اول نيسان من السنة نفسها ومقدار ماجبي منها خلال سنة ١٩٣٥ — ٣٦ والمبلغ الباقي منها بلا دفع :—

	جنيهات
مجموع مقدار الضريبة في اول نيسان سنة ١٩٣٥	٢٢٢ ٢٧٦
الاعفاءات الممنوحة بموجب المادة السادسة من القانون	٥٣ ٦٥٠
تنزيلات منحت خلال السنة	١٤ ٠٥٨
ما جبي اثناء السنة	١٠٠ ٦٧١
الباقي بلا دفع في اول نيسان سنة ١٩٣٦	٥٣ ٨٩٧

وقد بلغ مجموع القروض الزراعية التي اسلفتها الحكومة خلال سنة ١٩٣٥ — ٣٦ ٧٢٥٩ جنيهاً ومقدار القروض الجديدة التي منحت ٦٥٦٢ جنيهاً فيكون الباقي ١٦٨٩٤٣ جنيهاً

ليس من المستبعد اذن ان تنظر حكومة فلسطين بعين القلق ، وهذه الارقام ماثلة امام اعينها ، الى كل ما من شأنه ان يزيد الطلب على سخائها و كرمها

٩٣ ان الصعوبات السياسية تؤلف جزءاً من الحالة العامة لادارة البلاد واننا وان كنا لا ننقص من اهميتها لكننا لا نريد ان نتعامى عن ان السير في سبيل الرقي

والعمران يجب ان لا يعيق تقدمه بعض المشاغبين اذا اريد ابقاء الانتداب وارادت الدولة المنتدبة تنفيذ الالتزام المترتب عليها بمقتضاه ، ولذلك اذا توفرت الشروط التالية اي :—

(أ) اذا وجدت الارض و كانت هنالك رغبة في البيع

(ب) وثبت ان تلك الارض صالحة للزراعة الكثيفة

(ج) ووجد انه في الامكان عمل الترتيبات المالية الكافية

فلا نرى عندئذ وجوب عدم السير بمثل هذا المشروع تحت اشراف الحكومة ورقابتها على اساس توقع احد العوائق المفروض وقوعها

٩٤ ومن الضروري ان نذكر ، دفعاً لكل تفاؤل في غير محله ، اننا نرى ان المناطق التي تصلح لمثل هذا المشروع هي قليلة في الوقت الحاضر ولا يتسنى ايجادها حسبما نرى في الجبال بل في السهول فمثلا نجد عدد المزارعين العرب شمالي منطقة الحولة كبيراً لدرجة قد لا يكون معها ايجاد ارض زائدة عن حاجتهم ، خصوصاً اذا نظرنا الى مسألة ازدياد عدد السكان الطبيعي كما لاحظنا فيما تقدم . لكن هذا يجب ان لا يحول دون درس اي مشروع قد تساهم الحكومة في تحضيره درساً دقيقاً مفصلا . واذا تقدمت شركة ما بالمال اللازم لهذا المشروع فلا يجوز ان تتردد الحكومة في ان تقدم للمشروع ما في وسعها من مساعدة حتى ولو ظهر للقائمين بالمشروع منذ البدء انه لن يكون رابحاً . ولقد بحثنا في هذا الاقتراح بشيء من التطويل كمثال على الصعوبات الشديدة التي ترافق كل سعي لتوسيع الاراضي القابلة للزراعة او لزيادة انتاج الارض في فلسطين

٩٥ ومن رأينا ان مثل هذه السياسة هي خير سياسة يمكن وضعها لمعالجة مسألة الاراضي على اساس الانتداب او بعد اجراء تعديل بسيط فيه . ولكنا نقول جازمين ان هذه السياسة وان كنا نراها في هذه الظروف عادلة فلن يعتبرها كذلك اي شعب من الشعبين ولن تزيل الظلامات التي يشكو منها كل منهما . غير ان الموقف الذي وقفه اليهود ازاء القيود التي اقترحت حكومة فلسطين وضعها على بيع الاراضي يجعلنا نرجح انهم سيقاومون هذا القيد الاشد الذي تنطوي عليه السياسة التي نقترحها .

اما العرب فقد قالوا لنا بدورهم انه يقتضي منع اليهود منعاً باتاً من ابتياع اية ارض اخرى . فالعمل بالسياسة التي نقترحها لا يزيل والحالة هذه ظلامات اي منهما

(٣) المشكلة الثالثة : الري

٩٦ تشمل هذه المشكلة المحافظة التامة على موارد المياه الموجودة في البلاد وضبطها وتحسينها واستثمارها . وهناك اربع مصادر للري في فلسطين يجب البحث فيها وهي الري من الانهار والري من الينابيع والري من الآبار والري من الخزانات

الري من الانهار

٩٧ ليس في البلاد سوى نهرين جديرين بالبحث من هذه الناحية ، وهما نهر الاردن ونهر العوجا . اما نهر العوجا فنهر صغير لا يمكن استعماله للري بواسطة المضخات . وقد منح امتياز باستعمال مياهه للري للمستر روتنبرغ المدير المنتدب لشركة فلسطين الكهربائية وهو يروي الآن نحو ٥٠٠٠ دونم من الاراضي وينوي ري مساحة اخرى قدرها ٧٠٠ دونم منه . ويظهر ان المياه الزائدة على ما تحتاج اليه هذه الاراضي ستلزم لمشروع اسالة المياه الى تل ابيب بسبب عدم وجود مورد آخر يكفي لسد حاجة تلك المدينة من المياه

٩٨ اما نهر الاردن فهو المورد الوحيد الذي يمكن استعمال مياهه للري وهو يفسح المجال لمشروعين اولهما مشروع الحولة الذي اتينا على بحثه في الفقرات ١٢٠ — ١٢٥ التالية ، والثاني هو حفر قناة في القسم الاسفل من النهر . غير ان حفر هذه القناة في الشقة التي تبدأ من المكان الذي يخرج فيه النهر من الحولة الى نقطة تبعد نحو خمسة اميال تحت بحيرة طبريا أمر يحول دونه امتياز شركة كهرباء فلسطين الذي لا يجيز ، على ما يظهر ، جر مياه هذا النهر الى ما فوق انشاءات الشركة بصورة تقلل من المياه الميسورة لها . ولذلك ستستلزم الحالة ان يشرع في القناة من مكان عميق من النهر وان تحفر في الارض مسافة تقرب من ٣٠ ميلاً قبل ان تصل المياه الى سطح الارض ، والطريقة الاخرى التي يمكن اللجوء اليها هي بناء سد عال ، وبناء هذا السد سيكون باهظ النفقات وفي الغالب مستحيل التنفيذ بسبب تكوين الارض وضرورة استعمال

الضخات فيه، الامر الذي يحول دون اجرائه كثرة نفقاته . حتى انه بعد وصول المياه للارض ستنشأ صعوبات هامة اخرى بسبب تكوين الارض اذ سيستلزم الامر انشاء مجارٍ بين الواحد والآخر نحو ١٠٠٠ يارد او اكثر ، إما تحت القناة او فوقها ، لجر مياه السهول من جبال اليهودية . ولذلك يلوح لنا ان انشاء قناة كهذه هو امر غير عملي . والطريقة الوحيدة الاخرى للري من الاردن هي اقامة المضخات في الامكنة اللازمة . وهناك شك في صلاح هذه الطريقة من الوجهة الاقتصادية بالنظر للعلو الشاهق الذي يلزم دفع المياه اليه بالمضخات

وعلى هذا فان امكان الري من الاردن في حالته الحاضرة أمر محاط بكثير من الريب لان الحالة التي اتينا على وصفها تنطبق على كافة اقسام الغور (وادي الاردن) حتى البحر الميت

الري من الينابيع

٩٩ توجد في فلسطين ينابيع كثيرة لا سيما في سهول بيسان والغور (وادي الاردن) وجبال السامرة واليهودية وقد قامت الحكومة بمشروعين صغيرين للري احدهما في بيسان والآخر في اريحا ، وهذان المشروعان يعتمدان على مياه الينابيع وفيما عداهما لا تستطيع الحكومة ان تفعل شيئًا في سبيل ري الاراضي من الينابيع اذ ان القانون العثماني يجعل مياه الينابيع ملكًا للافراد ويبيح لهم بيع حصتهم منها اذا شاءوا . وبذلك لا يمكن القيام باي عمل لمنع ضياع المياه الزائدة

١٠٠ ولذلك نري ان الضرورة توجب وضع تشريع يقضي باناطة كافة المياه السطحية الموجودة بالبلاد في المندوب السامي ونوصي بتعديل مرسوم دستور فلسطين بصورة تجيز مثل هذا الامر دون انتظار اجراء تعديلات اخرى قد يكون مرغوبًا فيها ، إذ ظهر أن مثل هذا التشريع قد قضت الضرورة بوضعه في كافة البلاد التي يكون للري فيها مقام ، كاستراليا وكندا والهند والدول الاميركية القليلة المطر . وهذا التشريع يجب ان يمكن الحكومة من استعمال مياه الينابيع استعمالا تتوفر فيه الشروط الاقتصادية وعلى مقياس واسع ، ومع هذا فالاراضي الاضافية التي يتيسر ريها بهذه الطريقة ستكون قليلة نسبيًا

الري من الآبار

١٠١ ان الري من الآبار هو المصدر الرئيسي للري في فلسطين ومن المحتمل ان يبقى كذلك . فالآبار الموجودة الآن يجري تعميق الكثير منها بينما الاعمال قائمة لحفر آبار جديدة . وبالتالي اصبحت الحاجة ماسة لوقاية آبار الري الموجودة الآن

١٠٢ لقد تم فحص السهل الساحلي ومرج ابن عامر ، وقيس منسوب المياه في آلاف من الآبار ولا يوجد في الوقت الحاضر ما يدعو الى الاعتقاد بوجود تناقص حقيقي في موارد المياه او في انخفاض منسوب المياه الحالي ولكن هذه المخاطر قد تنشأ في كل حين ولذلك اتجهت النية الى وضع تشريع يحول في الدرجة الاولى دون ضرورة القيام بالفحص بين وقت وآخر عن طريق تكليف اصحاب الآبار بتقديم بيانات في اوقات معينة عن عمق الماء في آبارهم ، والسماح للحكومة اذا ظهر ان منسوب المياه قد اخذ ينخفض شيئاً فشيئاً بمنع حفر آبار جديدة او حظر تعميق الآبار الموجودة في مناطق معينة

الري من الخزانات

١٠٣ لم تشرع الحكومة في البحث عما اذا كان في الامكان اتباع هذه الطريقة في الري الا مؤخراً وكانت النتائج التي توصلت اليها حتى الان غير مشجعة . والبحث جارٍ الان عن امكنة ملائمة لبناء خزانات فيها لكن هذه الابحاث لم يقدر لها النجاح حتى الان وقد تؤدي الابحاث الاخرى القائمة الان الى نتائج افضل من السابقة غير ان البشائر لا تدعو الى الامل

١٠٤ لقد بنيت محطة مجهزة بعداد بالقرب من القدس على عرض وادي صرعا حيث تتجمع مياه ارض واسعة وقيست كمية المياه التي تمر عن حافة هذه المحطة فوجد ان ٩٩٫٥ في المائة من ماء المطر تمتصه التربة فور سقوطه ولا يسيل في الوادي منه الا نحو نصف في المائة وذلك بسبب قابلية التربة لامتصاص الماء وهذه الحالة تنطبق على تربة البلاد باسرها

١٠٥ بني في بئر السبع خزان وسد ولم يصل الى السد من مجموع مياه الامطار التي سقطت على الارض الواسعة القائمة وراءها سوى ٧ في المائة ولم يبق في الخزان بعد انتهاء موسم الامطار الا نصف في المائة اما الماء الباقي فقد تشربه قعر الخزان وهو ارض طبيعية ، ذلك لان مساحة ارض الخزان واسعة جداً ولم يتسن معها ملاطها على شكل يمنع تسرب المياه منها

١٠٦ يظهر مما تقدم ان الآبار هي اهم موارد المياه للري في فلسطين وعدد هذه الآبار اخذ في الازدياد كما ان حجمها آخذ بالتوسع في الامكنة الميسورة فيها المياه . ومشكلة حشد السكان في الارض تتوقف بالدرجة الاولى على اكتشاف موارد لمياه الري وتحسينها او كما قال الدكتور هكستر بالنيابة عن الوكالة اليهودية «ان الزراعة الكثيفة تتوقف على الري» وبعد ان استطرد في شهادته ايد ما انكرته الشركة الاقتصادية الفلسطينية من ان الزراعة الكثيفة لا يمكن القيام بها الا اذا تيسر الماء الكافي بنفقات قليلة» . فاذا كان في الامكان اكتشاف مياه كافية في منطقة بئر السبع انفسح المجال انفساحاً تاماً للتوسع في تحسين تلك المنطقة وعمرانها بشرط ان تكون نفقات استعمال هذا الماء غير باهظة . فمساحة قضاء بئر السبع تبلغ نحو نصف مساحة فلسطين باسرها

١٠٧ وقد قال السر جون هوب سمبسون في تقريره «اذا تيسرت وسائل الري في منطقة بئر السبع اصبحت مساحة واسعة جداً من الاراضي صالحة للزراعة ولا يمكن تحسين هذه المنطقة وعمرانها دون ري ، بيد انه لم تجر حتى الان اية محاولة منظمة للتأكد من وجود مياه ارتوازية»

١٠٨ ويظهر ان الحكومة لم تقم الا بالشيء القليل منذ التاريخ الذي وضع فيه السر جون هوب سمبسون تقريره ، من اجل اكتشاف المياه في فلسطين . ففي سنة ١٩٣١ جلبت الحكومة آلة لحفر الآبار لاجراء تجارب بواسطتها ثم عادت فابتاعت آلة اخرى صغيرة في سنة ١٩٣٣ ، وفي سنة ١٩٣٤ اشترت آلة ثالثة كما اشترت في سنة ١٩٣٥ آلة رابعة . واستعملت هذه الآلات لدرجة ما في التحري والبحث عن المياه . وقد تم حفر خمس من هذه الآبار اثنتين منها في بئر السبع ويجري الآن حفر البئر الثالثة

وقد استعملت ايضاً هذه الالات في القرى المعدومة فيها موارد المياه وفي المستعمرات اليهودية القليلة الامطار وفي مشاريع المياه في المدن

١٠٩ ان حفر هذه الآبار التجريبية لم يزودنا بمعلومات كافية تمكننا من تكوين رأي بشأن موارد المياه الممكن ايجادها ولا بد من القيام باعمال اخرى اتم واوفى في هذه الناحية قبل ان تتيسر لدينا المعلومات الكافية بشأن منطقة بئر السبع . ومما يزيد المشكلة تعقيداً وجود ماء مالح (غدق) وماء (عذب) حلو في عدة اماكن في المنطقة ولا يمكن معرفة اي النوعين سيسفر عنه البحث والتنقيب فقد كان ماء البئرين اللتين تم حفرهما مالحاً (غدقاً)

١١٠ ويتراوح سعر آلة حفر الآبار ما بين ١٠٠٠ جنيه و١٥٠٠ جنيه بالنسبة الى العمق الذي تصل اليه وتتراوح نفقات ادارة اية آلة من هذه الآلات في السنة ما بين ٢٠٠٠ جنيه و ٢٥٠٠ جنيه . وقد بلغت نفقات البئر الاولى في بئر السبع ١٩٩٤ جنيهاً وعمقها ١١٧٠ قدماً اما الثانية فبلغت نفقاتها ٣٠٠ جنيه وعمقها ٣٧٥ قدماً

١١١ لقد تلقينا كثيراً من الشهادات الشفوية والكتابية عن موضوع الري . وزودنا الخبراء اليهود بارقام احصائية عن مجموع كمية المياه الموجودة في فلسطين وعن مساحة الاراضي التي يمكن ريها . ومن رأيهم ان موارد المياه في البلاد تكفي لري ١٥٠٠٠٠٠ دونم على الاقل غير ان الاراضي التي يستعمل فيها الري الآن لا تتجاوز ٣٥٠٠٠٠ دونم هذا اذا استثنينا الجهات الجبلية التي يكون الري فيها حتماً اشد صعوبة من غيرها ، ومنطقة بئر السبع . وقد جاء في تقدير عام للاراضي القابلة للري في فلسطين باجمعها ما عدا بئر السبع والجنوب ، ان مساحة الاراضي القابلة للري هي ٣٥٠٠٠٠٠ دونم وذلك بعد سد حاجات لوازم سكان البلاد البيتية والصناعية اذا بلغ عددهم مليونين ونصف مليون نسمة

١١٢ لسنا في وضع يمكننا من ان نحكم فيما اذا كانت هذه الارقام صحيحة ام غير صحيحة بيد اننا لا نرى حاجة لابداء رأينا في هذا الصدد بوجه من الوجوه ولكن المجال لا يزال متسعاً للقيام بالشيء الكثير قبل وضع تقدير معتمد لمعرفة كمية المياه الموجودة بوجه التقريب ، وللتأكد من مقدار المياه التي يمكن

استعمالها على اسس اقتصادية . فهنالك مناطق كبيرة ، بما فيها الجهات الجبلية ، يتعذر فيها الري حتى ولو وجد الماء ولهذا فنحن ترى ان تهمل هذه المناطق من حساب مساحة الاراضي القابلة للري

١١٣ ان الصعوبة الرئيسية التي نقف في سبيل القيام بتوسيع كبير في الري بفلسطين ليست هي قلة موارد المياه بل النفقات التي يقتضي صرفها حتى تصبح المياه ميسورة للاستعمال . فاذا كانت النفقات باهظة فمن الواجب معرفة الحاصلات التي تبرر زراعتها صرف هذه النفقات عليها . ولسنا نقول بعدم القيام بكل ما يمكن عمله لزيادة المساحة التي تروى بالماء في البلاد فهذه مسألة مهمة جداً لتحسين البلاد وعمرانها وتسهيل حشد السكان في الاراضي . ولكن الصعوبة في تقدير مساحة الاراضي التي يمكن ريها بطريقة اقتصادية لا تزال قائمة

١١٤ اما التواصي التي نتقدم بها في هذا الصدد (بالاضافة الى التواصي التي اثبتناها في الفقرة ١٠٠) فهي :—

(أ) نقل آلات الحفر المستعملة للبحث والتحري عن المياه من دائرة الاشغال العامة الى دائرة التحسين والعمران حتى يتسنى لهذه الدائرة الاشراف على شؤون الري

(ب) شراء آلات حفر اخرى للبحث والتحري عن المياه

(ج) تعيين عدد كاف من الموظفين —

(١) لتأمين تحسين المياه السطحية في البلاد بالسرعة المعقولة

(٢) لتطبيق القانون المتعلق بالآبار (الموضوع مشروعه) ومواصلة فحص احوال المياه وحفر آبار اخرى بقصد البحث والتحري عن المياه

(٤) اربعة امثلة على مشاكل الاراضي

١١٥ سنتناول الآن الاجراءات التي قامت بها الحكومة في اربع قضايا من قضايا تسوية ملكية الاراضي بشيء من التفصيل . فقضية بركة

رمضان تقيم الدليل على النجاح في التعاون ، وقضية الحولة تمثل مشروعاً واسعاً يفيد العرب واليهود معاً وهو مشروع طلب منا ان نفحصه ونبدي رأينا فيه . اما قضية بيسان فقد عدتها الوكالة اليهودية سياسة خاطئة وقد ذكرنا قضية برة قيسارية لتبيان الصعوبات التي جابهها اليهود قبل ان تمكنوا من وضع يدهم على ارض من حقهم استلامها بموجب اتفاق عُقد معهم

(أ) بركة رمضان

١١٦ يوجد في قضاء طولكرم كثير من المستعمرات اليهودية كناثانيا وهرتسليا وتل موند وابن يهودا وقادنيا وقريتان عربيتان هما مسحا وام خالد وقد كانت هذه المستعمرات والقرى كلها موبوءة بالملاريا نظراً لوجود المستنقعات المعروفة ببركة رمضان وبص ام العلق . وكثير من الاراضي التي تملكها اليهود في بادىء الامر في مناطق القرى كانت جيدة الري بالنسبة لحالة الري في فلسطين ولذلك فقد كانت ملائمة لحشد اليهود فيها اذا تيسرت فيها وسائل الري . ولكنها كانت في الوقت نفسه موبوءة بالملاريا . وفي سنة ١٩٢٢ صدر قانون مكافحة الملاريا وهو يقضي على مالك الارض والمتصرف فيها باتخاذ التدابير التي تتطلبها ادارة الصحة العامة لمنع توالد البعوض ولعمل المصارف التي تراها الدائرة المذكورة ضرورية من اجل تلك الغاية . وقد عرضت هذه الاراضي في الواقع على جماعة من العرب الذين اخرجوا من اراضيهم بسبب انتقالها الى اليهود ولكنهم رفضوها . ولم يقبل الاقامة فيها احد من العرب الذين سجلوا باعتبارهم من الذين لا ارض لهم

١١٧ وفي سنة ١٩٢٩ وضعت مشاريع لتجفيف المستنقعات ولكن سرعان ما ظهر — كما هي العادة في فلسطين — ان هناك نزاعاً على ملكيتها فقر الرأي على التريث الى ان تتم تسوية الملكية ، وهكذا كان الامر . ثم بعد مضي ست سنوات ، اي في سنة ١٩٣٥ ، أُعلن ان الارض تابعة لوقف خليل الرحمن وان من الواجب تسجيلها باسم المجلس الاسلامي الاعلى بصفته المتولي على الاوقاف

١١٨ ولم تتخذ اية اجراءات بمقتضى قانون مكافحة الملاريا لسنة ١٩٢٢ لتجفيف هذه المستنقعات ، ولكن الحكومة شرعت بالمفاوضة مع ذوي الشأن واتصل مأمور

التحسين والعمران بشركة تحسين الساحل في ناثانيا فوافقت هذه الشركة على المساهمة في نفقات التجفيف بمبلغ ستة آلاف جنيه . ووافق المجلس الاسلامي الاعلى بصفته المتولي على الملك على دفع ٤٥٠٠ جنيه . اما الحكومة فقد دفعت ٧٥٠٠ جنيه وبذلك بلغ المجموع المرصد لهذا المشروع ١٨٠٠٠ جنيه . لقد زرنا المكان الذي كان يستعمل فيه الديناميت لقطع الصخور وفتح الاقنية والمصارف واعجبنا بما شاهدناه فيه من تقدم محسوس . وقد وضع مأمور الري مشروعاً يرمي الى استغلال مياه الينابيع الموجودة في هذه الناحية استغلالاً تتوفر فيه الشروط الاقتصادية وكان في النية ان تشرف على هذا المشروع لجنة مؤلفة من مأمور التحسين والعمران ومساعد حاكم اللواء ومأمور الاوقاف ولكن الاضطرابات حالت لسوء الحظ دون قيام اللجنة بمهمتها

١١٩ وهكذا تحولت هذه المساحة البالغة ٤٥٠٠ دونم التي كانت في الزمن الغابر موبوءة بالملاريا الى ارض زراعية يسهل ريها . وقد بلغت نفقات الفدان الانكليزي ١٦ جنيهاً . ومع ان المستعمرات اليهودية استفادت من هذا المشروع عن طريق تحسين الاحوال الصحية وارتفاع قيمة اراضيها ، الا انه يلوح لنا ان المجلس الاسلامي الاعلى قد جنى الفائدة الكبرى منه

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان هذه الارض هي من املاك الوقف التي لا يصح بيعها وانتقالها . وهذا مثل من الامثلة القليلة في التعاون الذي اثبت كل بحث ضرورته للنجاح في المستقبل . وهو يظهر ان من الصواب استعمال الحكومة سلطتها في مراقبة مجاري المياه وتنظيمها . وسنعود الى هذا الامر فيما بعد

(ب) مشروع الحولة

١٢٠ تقع ارض الحولة في جوار الحد الفاصل بين سوريا وفلسطين مباشرة وهي تشمل بعض القرى العربية ومستنقعاً واسعاً تكسوه اشجار البردي تجري مياهه جنوباً حتى تتصل ببحيرة الحولة وهذه الارض تشكل قطعة مثلثة الشكل تبلغ مساحتها ٤٤ ميلا مربعاً تقريباً . وقبيل الحرب بمدة قصيرة منحت الحكومة العثمانية امتيازاً لتاجرين من تجار بيروت بتجفيف البحيرة والمستنقعات المجاورة لها في القسم السفلي من هذه المنطقة وهذا المشروع يستوجب تعميق قاع نهر الاردن . بيد أن هذا الامتياز قد حول في

سنة ١٩١٨ الى الشركة الزراعية السورية العثمانية . ولكن هذه الشركة لم تفعل شيئاً يذكر . وفي سنة ١٩٣٤ ، ابتاعت الامتياز شركة تحسين الاراضي الفلسطينية اليهودية بمبلغ ١٩٢٠٠٠ جنيه . وتقع القرى العربية الآنفة الذكر في الجهة الشمالية من منطقة الامتياز . ويقدر عدد السكان العرب في هذه الجهة باربعة آلاف أو خمسة آلاف وهم مستأجرون من اصحاب الاملاك المتغيبين . وتقطع هذه الاراضي الانهار والينابيع التي تتألف منها منابع نهر الاردن وتسقى الاراضي على غير نظام بواسطة مجموعة من الاقنية البسيطة . وقد اصبحت هذه المنطقة الآن بسبب كثرة المياه فيها اكثر المناطق اصابة بالملاريا في فلسطين . ولكنها قد تصبح اخصب البقاع في البلاد

١٢١ قال السر جون هوب سمبسون في تقريره سنة ١٩٣٠ : —

« ان هذه المنطقة قابلة للري وقد تصبح اراضيها يوماً ما ذات قيمة عظيمة . ومن دواعي الاسف ان الارض التي تملكها الحكومة قد اصبحت كلها تقريباً في حوزة صاحب الامتياز وقد منحت الحكومة التركية هذا الامتياز في الاصل قبل الحرب ثم جددت منحه حكومة فلسطين »

« فاذا باء هذا الامتياز بالفشل وليس ذلك بمستبعد ، يتحتم على الحكومة ان تحتفظ بحقوق الملكية لاغراض العمران ... واذا آلت منطقة الحولة للحكومة وجب اجراء بحث فني دقيق لمعرفة مقدار الكفة الحقيقية لاعمال التجفيف »

لقد اجري هذا البحث وتمت الآن المفاوضات مع اصحاب الامتياز الجدد . ولما كان نقل هذا الامتياز الى اصحابه الجدد موقوفاً على موافقة حكومة فلسطين اشترطت الحكومة ، من جملة ما اشترطته ، الاحتفاظ بقطعة من الارض مساحتها ١٥٧٧٢ دونماً من منطقة الامتيازات للمزارعين العرب بينما كان الامتياز الاصلي يقضي بحفظ ١٠٠٠٠ دونم فقط

١٢٢ وحينما كلف السادة رندل وبالمر وتريتن بوضع المشروع قالوا بوجوب مسح منطقة الحولة برمتها لامنطقة الامتياز فقط . فوافقت الحكومة على احالة هذا الامر الى المهندسين المستشارين وقد قدر هؤلاء في تقريرهم الذي قدموه ان تكاليف المشروع تبلغ ٩٣٣٠٠٠ جنيه يصيب الحكومة منها ٢٢٢٦٠٠ جنيه واصحاب الامتياز ٧٠٤٠٠ جنيه . ومنطقة الامتياز هذه تحتوي على ١٨٥٦٨ دونماً من الاراضي الصالحة للزراعة و ٢١٤٥٣ دونماً من اراضي المستنقعات و ١٦٩١٩ دونماً من

الاراضي المغمورة بمياه البحيرة وبذلك يكون مجموع مساحة المنطقة ٥٦٩٣٩ دونمًا. وعدا هذا فان الارض الواقعة شمالي منطقة الامتياز بين الانشاءات الرئيسية والمنطقة سينظم ريها وتجفيفها . اما المنطقة التي في اقصى الشمال فستبقى موطنًا للملاريا ان لم تجفف ويشرف عليها . فاذا امكن ادخال هذا الامر في المشروع ، وهو امر ضروري على ما يتراءى لنا ، تكون مساحة الارض التي يستفاد منها ١٠٠٠٠٠ دونم ثلثاها للعرب والثلث الاخر لليهود . وقد رفعت الان حكومة فلسطين هذا المشروع الى حكومة جلالتكم أملا في الحصول على موافقتها لدفع حصتها من النفقات

١٢٣ يتراءى لنا ان الدولة المنتدبة تستطيع في مثل مشاريع التجفيف الكبيرة هذه ان تقوم بواجبها خير قيام «لتشجيع حشد اليهود في الاراضي بالتعاون مع الوكالة اليهودية». واننا نرى ان هنالك ما يبرر دفع المبلغ المقترح دفعه ، من الخزينة العامة لهذا المشروع الذي يقضي بملاشاة الملاريا من مساحة واسعة وري ٦٠٠٠٠ دونم خارج منطقة الامتياز وداخلها واعطاء العرب ١٥٧٧٢ دونمًا والاحتفاظ لليهود المستعمرين بمنطقة مساحتها ٣٦٠٠٠ دونم . لقد قيل لنا في معرض البينة ان هذا الاقتراح من وجهة نظر اليهود هو اقتراح لا يستند الى اساس اقتصادي وان اقصى ما يمكن ان تأمله الشركات اليهودية التي قد تشترك معا كهيئة واحدة لتمويل هذا المشروع هو استيفاء رأس المال الذي تدفعه في بحر مدة طويلة من الزمن . ونحن نوافق على ان هذا المشروع يبين ما يمكن عمله في بعض المناطق ، لاعداد مساحات جديدة من الارض للمستعمرين اليهود في حين انه يفيد المزارعين العرب ويزيد في عددهم . ومهما يكن من امر فان من الحق ان نقول ان المشروع لا يلزم حكومة فلسطين بدفع نفقات باهظة فحسب ولكنه يفرض عليها ايضًا المساهمة في نفقات صيانة مشروع الري المتكررة . اضف الى هذا ان المشروع يفقد كثيرًا من مزاياه اذا لم تجر عمليات التجفيف ومقاومة الملاريا في جميع المنطقة التي تقع شمالي مستنقعات الحولة

١٢٤ ان زبدة النتيجة التي سيسفر عنها المشروع فيما لو وضع موضع التنفيذ هي ان الحكومة ستدفع عن الفدان الانكليزي من الارض المخصصة للعرب ١٣ جنيهًا كما

تدفع الشركات اليهودية المتعاونة ١١٠ جنيهات وهذا يعني ان تهيئة الاسباب لسكنى عائلة يهودية واحدة في هذه المنطقة و تزويدها بالابنية والاراضي اللازمة لها سيكلف ما لا يقل عن ١٠٠٠ جنيه · ودفع هذه النفقات الباهظة لا يمكن حدوثه الا في الاحوال الاستثنائية التي تخصص فيها الاموال لهذه الغاية · ومن الواضح ان روح الاحسان والحماسة في مثل هذه المشاريع يتغلب على الرغبة في الربح ، تلك الرغبة التي تلازم المشاريع التجارية المعتادة · ونحن لا نتردد في الايصاء بتنفيد هذا المشروع وان يكن التغاضي عن الاعتبارات الاقتصادية فيه لا يخفف من الصعوبة التي ستجابهها الادارة في تقدير قوة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب وهو يؤكد الحاجة الى تقدير عدد المهاجرين الذين يسمح لهم بالدخول الى البلاد للعمل في الارض ، على اساس الحقائق الاكيدة ، لا الآمال التي قد تتحقق وقد لا تتحقق

١٢٥ واذا قدر لهذا المشروع ان يظهر الى حيز الوجود فلا بد من اعداد سجل دقيق تدون فيه حقوق كافة الجماعات ذات الحقوق في الارض · اضف الى هذا انه يقتضي على الحكومة ان تضبط الري وان تحصر التسوية التي تجريها في بادىء الامر ثم ان ادخال الطرق العلمية الحديثة في جمع المياه وتوزيعها ييسر ري مساحة واسعة من الاراضي ويقضي على الملاريا التي تنشأ عن ركود المياه · وقد اشرنا فيما تقدم الى ضرورة وضع تشريع في هذا الصدد

(ج) بيسان

١٢٦ إن من مخلفات الحكومة العثمانية منطقة بيسان المذكورة في سفر صموئيل لاول باسم بيت شان ، ويرجع تاريخ هذه البلدة الى سنة ١٨٧٠ حينما عينت الحكومة التركية لجنة للبحث عن الاسباب التي دعت الى عدم دفع قسم كبير من بقايا الاعشار والضرائب والويركو وكان من جراء البحث الذي قامت به هذه اللجنة أن تقرر بيع المنطقة بكاملها بالمزايدة العلنية ، باستثناء الاراضي المخصصة لقبيلتين عربيتين ، فابتاع السلطان عبد الحميد بعض هذه القرى وسجل البعض الآخر باسمه · ثم عاد فابتاع اراضي القبيلتين العربيتين اللتين استثنيتا في بادىء الامر من البيع · ولما احتل الجيش البريطاني البلاد كانت تلك الاراضي ، كما ذكر المستر لويس فرنش في تقريره :—

« مأهولة ببعض الفلاحين الذين يسكنون اكواخ اللبن ويقاسون الامرين من حمى الملاريا المنتشرة في تلك الجهات ولم يكونوا على شيء من الذكاء والفطنة بحيث يقبلون أي اقتراح يعرض عليهم من شأنه ان يحسن كيفية سكناهم أو مياه شربهم أو تعليمهم • وقد كانت مساحة كبيرة من اراضيهم بوراً تكسوها الاعشاب • ولم يكن في تلك المنطقة اشجار ولا خضار • وكان هؤلاء الفلاحون اما يسلبون الماشية واما يجلون بيوتهم دائماً ملاجيء لايواء الاشقياء وغيرهم ممن هم على هذه الشاكلة • وكانت عندئذ الاراضي المقسمة بين المزارعين بصورة دورية تنتقل من يد الى اخرى أما الامن العام فقد كان مفقوداً تقريباً • وكان الفلاحون معرضين للنهب والسلب من جيرانهم البدو • • • • وكان الاخذ بالثأر قائماً على قدم وساق بين البدو (وهم بطبيعتهم أهل بداوة غير خاضعين لنظام او قانون) وبين جيرانهم سكان ضفتي الاردن • وكان الغزو وقطع الطرق أهم ما يعولون عليه في معيشتهم بينما يقومون في اوقات فراغهم من هذه الاعمال الهمجية بزرع المزروعات التي اعتادوها »

وكانت هذه الاراضي اجمالاً من الاراضي الجفتلك او الاراضي الاميرية

١٢٧ وقد اوصت اللجنة التي عينت سنة ١٩٢١ لفحص مسألة الاراضي الاميرية بان تؤمن لمستأجري اراضي الجفتلك حقوق الاجارة عن طريق منحهم اجارات طويلة الاجل ولكن المزارعين في بيسان رفضوا ذلك لخوفهم من ان يورطهم في الجندية من جهة ولعدم اعترافهم بملكية السلطان للاراضي التي اغتصبها اغتصاباً من جهة ثانية • وهذه المنطقة لم تمسح قط ولم يحص عدد سكانها ابداً ولم تتمكن دائرة تسجيل الاراضي من تقديم تفاصيل بشأن المتصرفين في اراضي هذه المنطقة • وقد كان عدد السكان ومساحة الارض يقدر بطريقة الحدس والتخمين وقد قر رأي الحكومة على ان اقرار حق التصرف لمزارعي اراضي هذه المنطقة المتأخرة في العمران والمضطربة الاحوال سيسكن من روع هؤلاء المزارعين العرب الذين هم بين الحضارة والبداوة • وفي اليوم التاسع عشر من شهر تشرين الاول من سنة ١٩٢١ عقد اتفاق بين الحكومة والمزارعين سمي باتفاق غور المدورة

١٢٨ وقد تمت في هذا الاتفاق تسوية الحقوق المتبادلة بين حكومة فلسطين والمزارعين في الارض تسوية نهائية • فكان كل مدع يعطى الارض التي يثبت بعد تدقيق البينات التي يقدمها ان عائلته قد تعاطت زراعتها منذ عشر سنوات او اكثر • واذا ثبت ان ارض المزارع في اية حالة من الحالات هي اقل من ١٥٠ دونماً زيدت

مساحتها حتى تصل الى هذا الحد . واذا كان افراد العائلة اكثر من خمسة اعطيت ٣٠ دونمًا اخرى عن كل فرد فوق الخمسة وقد قضى الاتفاق بان تتقاضى الحكومة ١٥٠ قرشًا مصريًا بدل تطويب عن كل دونم من الارض السقي و ١٢٥ قرشًا مصريًا عن كل دونم من الارض البعل، على ان يدفع بدل التطويب هذا مع الاعشار وقدرها ١٢½٪ في المائة من المحصول على خمسة عشر قسطًا متساوية خلال خمسة عشر عامًا وان تدفع الفائدة بمعدل ستة ونصف في المائة في السنة بعد انتهاء السنة الخامسة عن الاقساط المستحقة الدفع في السنوات العشر الاخيرة . ولم يسمح الاتفاق باجراء اي تصرف في الارض قبل دفع بدل التطويب بكامله ، الا بطريق الرهن للحكومة . ولكن محكمة العدل العليا اصدرت قراراً في سنة ١٩٣٢ قالت فيه ان اراضي بيسان يجوز بيعها تنفيذاً للحكم الذي يستحصل عليه اي دائن ضد صاحب الارض . وقد عينت لجنة مؤلفة من مندوب عن دائرة الاراضي ومندوب عن حاكم اللواء ومندوبين عن المطوب لهم من العرب لتخطيط الاراضي التي ستطوب والاراضي التي ستؤجر للري واجيز للجنة ان تعين عضواً خامساً لدى الاختلاف في الرأي

١٢٩ وقد شرعت هذه اللجنة في اعمالها في سنة ١٩٢١ واستغرق عملها ما لا يقل عن عشر سنوات وفي سنة ١٩٣٢ اقتضى الامر تغيير شروط الاتفاق حسب تواصي لجنة اخرى على ضوء ما اكتسب من الاختبار . فخفض بدل التطويب واجل الدفع الى مدة جعل حدها الاعلى ٣٠ سنة . وسمح للمطوب له ان يبيع قسمًا من ارضه ، بناء على بعض شروط خاصة ، للاشخاص الذين توافق عليهم الحكومة ، على ان تكون غاية المشتري اتباع طرق الزراعة الكثيفة

١٣٠ وقد بلغت مساحة الاراضي التي تم للجنة الاولى تسويتها تسوية نهائية ٩٠٠٠٠ فدان انكليزي منها ١١٢٥٥٢ دونمًا من الاراضي السقي و ١٢٩٦٩٦ دونمًا من الاراضي البعل و ٢٠٤٨ دونمًا من الاراضي المشاع و ١٣٧٩١٠ دونمات اعتبرت من الاراضي الموات ولم تعط لاحد وبلغ عدد الذين طوبت الارض باسمهم ٢٦١٤ شخصًا كان بينهم بعض العائلات والقبائل وكان بعض المطوب لهم يقيمون في شرق الاردن . فاعترف بحقوق الملاكين الغائبين . وقد ثبت من ابحاث اللجنة الثانية ان المضاربة في الاراضي قد بدأت ، اذ ان ٢٨٤٣٠ دونمًا من الاراضي السقي و ١٧٧١١ دونمًا من اراضي البعل قد بيعت لاناس آخرين بعد ان دفع بدل التطويب المستحق عليها

١٣١ ان بيسان هي احدى المناطق القليلة التي يمكن فيها ري الاراضي من الينابيع ، وحسب النظام المتبع الان في توزيع المياه وباعتبار طبيعة الارض ، يقدر ان الماء الميسور يروي ٣٥ في المائة من الاراضي الصالحة للري في وقت واحد . ولذا تجد مساحات واسعة من الارض لا تزال بوراً حسب طرق الزراعة الحالية . وقد كان من الطبيعي ان ينتقد اليهود الاتفاق انتقاداً شديداً ذلك لأنهم اعتبروا ان هذه الفرصة الفريدة لتنفيذ الالتزام المثبت في المادة السادسة من صك الانتداب قد اهملت . وقالوا ان الحكومة اضطرت الى دفع ٧٢٢٤٠ جنيها لابتياع ١٧٨٦٨ دونماً من الاراضي في قضاء بيسان وقضاء جنين لمنفعة المزارعين الذين اخرجوا من اراضيهم . وعلى هذا ، فان الاراضي التي ابتاعتها الحكومة بجنيه ونصف جنيه او جنيه وربع جنيه للدونم الواحد بيعت لليهود فيما بعد باربعة جنيهات او اكثر . وقالوا انهم هم انفسهم ابتاعوا ما يقرب من ٢٤٠٠٠ دونم بمعدل اربعة جنيهات ونصف للدونم الواحد

١٣٢ ومع ان السر جون هوب سمبسون اعترف بان الارض المشمولة في هذا الاتفاق «ربما كان من المرغوب فيه من الوجهة السياسية ابقاؤها لسكنى العرب المستأجرين الذين كانوا يشغلونها ابان الحكم العثماني» الا انه في الوقت نفسه أشار الى ان الاتفاق بصيغته المعدلة في سنة ١٩٢٨ كما يلي :

« قد حرم الحكومة حق الاشراف على مساحة واسعة من الاراضي الخصبة الصالحة للعمران والمتوفر فيها الماء لمشاريع الري . . . . وقد وزعت جميع اراضي بيسان وبيعت منها مساحات واسعة . ولا تزال مساحات كبيرة منها معروضة للبيع . وقد أدى منح الاراضي الى مضاربات شديدة . والعادة المتبعة في هذا الشأن هي ان البائع يحمل الشاري ثمن الارض المستحق عليه للحكومة . ويأخذ منه بالاضافة الى ذلك مبلغاً يتراوح بين ثلاثة جنيهات واربعة جنيهات عن كل دونم من الاراضي الواقعة في الغور (وادي الاردن) . على ان هذه الاجراءات تنقض الحجج التي أدلي بها واتخذت سبباً لعقد الاتفاق الاصلي ، ذلك الاتفاق الذي عقد بقصد اعطاء العرب مساحة كافية من الارض تمكنهم من الاحتفاظ بمستوى لائق من المعيشة لا بقصد اعطائهم ارضاً لاجل المضاربة »

اننا نوافق على الانتقادات التي ابداها السير جون هوب سمبسون

١٣٣ لقد اوضحنا قضية هذه الاراضي بشيء من التفصيل لانها تظهر ، حسب رأينا ، خطأ الادارة في الحكم . فالاتفاق الذي جرى سنة ١٩٢١ وضع على عجل

ودون تريث وتدقيق كاف وأهمل ما قد يقع من التقدم والعمران في المستقبل وكانت شروطه متساهلة اكثر من اللازم ، ولم يكن العرب في حال تمكنهم من الاستفادة من هذه الشروط دون رقابة كافية كي لا يسيئوا استعمالها . ولو عولجت هذه المنطقة على اساس مشروع الحولة لكانت حالتها تختلف كل الاختلاف عما هي عليه الآن . ويظهر أن من واجب الحكومة الآن وفي هذا الوقت المتأخر ان تراقب وتنظم حقوق الري في هذه المنطقة حيث تتيسر الشروط الملائمة لحشد السكان

(د) برة قيسارية

١٣٤ هنالك ثلاث قطع واسعة من الاراضي قريبة من الساحل واقعة في منتصف الطريق المؤدية من تل ابيب الى حيفا وهي عتليت والكبارة وبرة قيسارية . وقد اعطي وعد لجمعية الاستعمار اليهودية الفلسطينية في سنة ١٩١٤ بان تمنح امتيازاً بالمستنقعات المعروفة بالكبارة وتبلغ مساحة منطقة الامتياز هذه مع اراضي قيسارية الرملية ٢٥٥١٠ دونمات وقد اقرت حكومة فلسطين الامتياز في الاتفاق المؤرخ في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢١ ، غير ان الجمعية لم تتمكن من وضع يدها على منطقة قيسارية لان العرب المجاورين ادعوا بانهم شركاء في ملكيتها وقالوا انهم يملكون بعض هذه الاراضي وان لهم ايضاً فيها حقوق الرعي

١٣٥ لقد رفض العرب ان يقيموا اية دعوى . وفي سنة ١٩٢٨ (اي بعد سبع سنوات ربما انقضت بمفاوضات فاشلة) رفعت الحكومة دعوى في محكمة الاراضي ادعت فيها ان تلك الارض هي من الاراضي الموات ولم تصدر المحكمة قرارها في هذه الدعوى الا بعد مضي ثلاث سنين اذ وقع اختلاف في الرأي بين القاضيين اللذين كانت تتألف منهما محكمة الاراضي فاحيلت القضية الى قاض ثالث . وقد ثبت بنتيجة هذه الاحكام الثلاثة ان العرب يملكون ٢٦٥٥ دونماً والحكومة تملك ٦٤٧٠ دونماً من الارض الموات . ولا نستطيع من هذه الاحكام ان نعرف المساحة الحقيقية للارض التي كانت موضع الدعوى فاحد القضاة بحث في مساحة قدرها ٩٠٠٠ دونم واشار آخر الى مساحة قدرها ٣٢٠٠٠ دونم ولم يصدر اي قرار بشأن حقوق الرعي

١٣٦ لقد لفتت الوكالة اليهودية نظرنا الى هذه القضية لا لانها تبين ما يقع من التأخر في الاجراءات القانونية وتظهر صعوبة وضع اليد على الاراضي المشتراة فحسب بل لانها تقيم الدليل على ضرورة افراز الاراضي افرازاً اجبارياً ويظهر لنا جلياً ان قطع الاراضي المتفرقة المخصصة للعرب يقتضي ان تستملكها الحكومة اذا استوجب الامر وان تعطى العرب عوضاً عنها قطعة ارض واحدة مساحتها ٢٦٥٥ د. نماً كيلا يتوقف التحسين في هذه الاراضي الواسعة القريبة من البحر الى اجل غير معين

١٣٧ ان هذه القضية هي احدى القضايا العديدة التي ترقبها الادارة بفارغ الصبر ريثما تتم اعمال تسوية الاراضي. وقد قيل لنا ان تسوية الاراضي قد تمت في الكبارا بينما يجري مسح اراضي عتليت وبرة قيسارية . وان موظفي التسوية منهمكون الآن في اعمال التسوية العادية في جهات اخرى . وانا لنجد في هذه القضية دليلا على الحاجة الى هيئة مخصوصة من موظفي التسوية المتجولين تقوم بالتحقيق في القضايا الخاصة . ومن رأينا ان لليهود في هذه القضية سبباً مشروعاً للشكوى

(٥) الاراضي في المناطق الجبلية

١٣٨ يلاحظ ان الامثلة التي اوردناها فيما تقدم بشأن (بركة رمضان والحولة وبيسان وبرة قيسارية) تتناول الاراضي السهلية او الاراضي التي يتيسر فيها الري . اما الاراضي الجبلية فمن سوء الحظ ان نصيبها من الري هو دون القليل وعلى هذا نرى ان الدكتور روبين الذي قال ان في الامكان ري مليون ونصف مليون دونم اخرى ، قد حصر هذه المساحة في السهل الساحلي والغور (وادي الاردن) ومرج ابن عامر والجليل فلما قيل له انه بذلك قد ضرب صفحاً عن المناطق الجبلية اجاب انه ليس لديه معلومات بشأنها

١٣٩ لقد اظهرت التحقيقات السابقة التي قام بها السر جون هوب سمبسون والمستر لويس فرنش ان العرب كثيرو الازدحام في الجهات الجبلية وان الاراضي لا تكفي لسد جميع حاجاتهم بمثل الاساليب الزراعية التي يتبعونها الآن ومع ذلك فانه يخشى أن يعرض الفلاحون اراضيهم للبيع بسبب الديون التي ترهق كاهلهم . وقد جاء في تقرير المستر فرنش في هذا الصدد قوله :—

«ان استغلال طبقة الافندية العرب او الملاكين الرأسماليين للفلاحين الذين يملكون بعض الاراضي هو استغلال محتوم على الرغم من انه تدريجي»

ثم قال في موضع آخر :

«وزحف اليهود زحفاً لا يرافقه ذلك التقدم والعمران الملحوظان في السهول الساحلية ولكن يشبههما بما ينتج عنه من تقوية مدعيات العرب الذين لا ارض لهم . وهاتان حقيقتان تجب مجابهتهما وانه ليبدو ان من الضرورة القصوى وضع نوع من الحماية للمالك الصغير حتى لا يؤدي تسرب قطع الارض الصغيرة وتجمعها في ايدي كبار الملاكين الى الوقوع في نفس المصيبة المتوقعة من جراء افراط اليهود في امتلاك الاراضي ويقال ان ما لا يقل عن ثلاثين في المئة من الاراضي في قضاء واحد في الجهات الجبلية قد تسرب من الفلاحين الى الرأسماليين العرب خلال عشر سنوات»

١٤٠ وقد اعرب السر جون هوب سمبسون عن امله بامكان «تحسين اساليب الزراعة عند الفلاح العربي في البقاع التي تستعمل الزراعة الجافة وتوسيع مشاريع الري حيثما يمكن ذلك إذ يستطيع الفلاح ان يحصل على معيشة مرضية من ارض تقل مساحتها عن مساحة الارض الضرورية لاعالته الآن» ثم قال ان كل مشروع للتحسين في اية منطقة يجب ان يمكن كلاً من السكان اليهود والعرب من الاستقرار في تلك المنطقة على ان يراعى في ذلك الخطط الموضوعة من قبل الوكالات اليهودية لتشكيل المستعمرات بغية تطابق التحسين الذي تقوم به الوكالات مع ما تقوم به اللجنة وقد يثبت ان الجمع بين مشروعي تحسين في بعض الاماكن ينجم عنه فائدة متبادلة واقتصاد في النفقات

١٤١ لقد وافق الدكتور روبين في معرض الشهادة التي اداها امامنا على «ان تحسين الاراضي هو من الضروريات الاساسية لفلسطين» وشرح كيفية اجراء هذا التحسين على افضل وجه قائلاً ان تحسين المناطق السهلية يعتمد على ريها أما المناطق الجبلية فلا يمكن تحسينها واستغلالها على وجه أوفى الا بالزراعة المختلطة والبستنة

١٤٢ يبلغ عدد السكان المزارعين في المناطق الجبلية نحواً من ٤١٠٠ يهودي و٣٥٠٠٠ عربي وفيها نحو ٢٥ مستعمرة يهودية وتبلغ مساحة الاراضي الجبلية التي يملكونها الآن ٣١٥٠٠٠ دونم وقد قدر السرجون هوب سمبسون مساحة المناطق الجبلية بـ ٦١٢٤٠٠٠ دونم كما قدر الاراضي الصالحة للزراعة منها بـ ٢٤٥٠٠٠٠ دونم. ان مشكلة الاراضي الجبلية ، بغض النظر عن كل ما يتعلق بصحة هذه الارقام وتعيين

المساحة الحقيقية للمناطق الصالحة للزراعة، تنحصر في السؤال التالي وهو هل يمكن حشد السكان في هذه المنطقة وهل يمكن بذلك جلب الفائدة المشتركة للعرب واليهود على السواء ؟

١٤٣ لقد زرنا مستعمرتين يهوديتين في المنطقة الجبلية ذكر لنا كثير من الشهود انهما من المشاريع اليهودية الناجحة . وكانت اولى المستعمرتين مستعمرة عتاروت وهي تبعد سبعة اميال عن القدس وتقيم فيها ٢٤ عائلة زراعية هاجرت اليها من بولونيا والروسيا والمانيا ويبلغ مجموع مساحة هذه الارض الجبلية التي لا يشك من يراها في انها ارض ماحلة اذا لم يجدها غير قابلة للزراعة ، ١٧٠٠ دونم افتلح منها حتى الان ٧٥٠ دونمًا يملك منها كل ساكن في المستعمرة ١٥ دونمًا . ويؤمل ان تتسع في المستقبل لخمسين عائلة اخرى حتى يصبح مجموعها في النهاية ٧٤ عائلة، وتعطى كل عائلة ١٥ دونمًا وبذلك يكون مجموع الارض الموزعة على هذه العائلات ١١١٠ دونمات ، عدا الطرق والغابات والاراضي الصخرية التي لا تصلح للزراعة مطلقًا

١٤٤ لقد دفعت جمعية رأس المال اليهودي القومي ٤٢٠٠ جنيه ثمنًا للاراضي التي اشترتها لهذه المستعمرة الصغيرة قبل الحرب وينتظر من المهاجرين ان يدفعوا ٢ في المائة عن القروض التي يستلفونها . وقد قدر ان كل ساكن يلزمه بالاضافة الى ثمن الارض ٦٠٠ جنيه تقريبًا لاعداد بيت وشراء بقرتين وحظيرة لهما وطيور داجنة ومحبس لها وآلات ورأس مال الخ . فأقرض ١٨ ساكنًا ١٠٢٦٠ جنيهًا اما السكان البافون فقد استثمروا مالهم الخاص . وقد تمكنا من زيارة هذه المستعمرة ومعرفة احوالها وفحص حساباتها بالتفصيل بواسطة التسهيلات التي اجراها لنا مستر جوشو غوردون . وتبين لنا انه لم يشرع بتسديد السلفات التي اقترضت لهذه المستعمرة الا في سنة ١٩٣٦ وقد جاء في الشهادات التي ادلي بها امامنا ان هذه الحقيقة تدحض الانتقاد الذي وجهه السير جون هوب سمبسون من ان المستعمرات اليهودية نشأت على اساس غير اقتصادي وقال فيما يتعلق بالمستعمرات الصهيونية ان النظام المتبع بشأن انشاء المستعمرات :—

« باهظ النفقات وهو لا يتطلب من المستعمر الا الشيء اليسير ولا مراء في ان المستعمر مهما كد وكان شديد الرغبة في دفع المبالغ التي انفقها عليه الصندوق القومي فلن يستطيع في اية حالة من الاحوال سداد هذه المبالغ ، ومهما بذل من المجهود فلن يستطيع وفاء دينه »

وقال ايضاً في موضع آخر

« ليس من المستحسن من الوجهة الادبية العادية ان يستفيد سكان المستعمرة من المبالغ الطائلة التي صرفت على مزارعهم ثم يتجنبون دفع هذه المبالغ فاذا كان يراد ايجاد فلاحين اشداء، اصحاء الجسم، اباة النفس في المستعمرات اليهودية في فلسطين وجب ان يفهم المهاجرون بكل صراحة انهم مكلفون بدفع جميع المبالغ التي انفقت عليهم »

١٤٥ لقد تبين لنا ان مجموع السلفات التي اقرضت لمستعمرة عتاروت بما في ذلك ثمن الارض هي ١٤٤٦٠ جنيهاً وقد دفعت الجمعية التعاونية ايضاً ٢٦٠٠ جنيه لجلب الماء من مشروع مياه القدس و يدفع السكان مقابل ما يستهلكونه من الماء فئة خاصة على حساب المتر المكعب و تعتمد الزراعة المختلطة في هذه المستعمرة في الدرجة الاولى على الابقار الهولاندية (التي تعلف بعلف يشترى لها من السهول) و يتراوح ثمن البقرة الواحدة بين ٦٠ جنيهاً و ٧٠ جنيهاً و يدفع عنها ١١ في المائة سنوياً منها ١٠ في المائة للتأمين و ١ في المائة للمعالجة. ويقدر الربح الذي يجنى من كل بقرة بمبلغ جنيهين في الشهر وتحتوي المزرعة ايضاً على الطيور الداجنة واشجار الفاكهة فالطيور الداجنة ربحها قليل واشجار الفاكهة لا تزال في دور التجربة و تزرع الخضار في الاراضي الزائدة لاستعمال العائلة وفي المستعمرة ايضاً بستان اطفال يؤمه ٤٢ طفلاً و يدفع رواتب المعلمين اتحاد جمعيات العمال واما المعالجات الطبية فتدفع نفقاتها من صندوق المرضى ويدفع كل رجل من رجال المستعمرة لهذا الصندوق دفعات شهرية معدلها ٣ شلنات و يكلف التأمين ضد الحوادث ١٧ شلناً في السنة . وقد اسس صندوق خاص للتأمين ضد القتل من قبل العرب وتدفع كل عائلة لهذا الصندوق جنيهاً واحداً و ٧٠٠ مل في السنة . ويؤسفنا ان نذكر انه تقدم طلب واحد من هذا النوع في هذه المستعمرة

١٤٦ اما المستعمرة الثانية التي زرناها فهي مستعمرة العنب التي تبعد تسعة اميال عن القدس وهي واقعة على طريق يافا و يصلها بهذا الطريق درب ضيق طوله نصف ميل تقريباً . وقد دفع الصندوق القومي اليهودي ١١٤٠٦ جنيهات للاراضي البالغة مساحتها ٤١٥١ دونماً منها ٣٧٠٠ دونم اشتريت بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٧ بمعدل جنيهين ومائتين وخمسين ملاً للدونم الواحد . اما الاراضي التي اشتريت في سنة ١٩٣٥ فقد ارتفع ثمن الدونم الواحد منها الى ٧ جنيهات . وموقع هذه المستعمرة

و تربتها افضل من موقع و تربة مستعمرة عتاروت وتعتنق هذه المستعمرة المبدأ الاشتراكي.
لقد اسس هذه المستعمرة في سنة ١٩٢٠، ٤٠ شخصاً رجالاً ونساء هاجروا اليها من جنوبي الروسيا وغاليسيا وانضم اليهم في سنة ١٩٣٣، ٤٠ مهاجراً من بولونيا. كما انضم اليهم في سنة ١٩٣٥، ٢٠ مهاجراً من المانيا. وفي سنة ١٩٣٦ سمح بانضمام ٢٨ ولد و بنت من المانيا للتدرب على الزراعة ولا يزال فيهـا حتي الان ٣٢ شخصاً من الاربعين الاولين ويبلغ مجموع عدد سكان هذه المستعمرة ١٩٢ شخصاً ويجلب اليها الماء من بئر تقع جنوبي الطريق العام ويرفع منها الماء بالمضخات و يخزن في خزان منشأ في وسط المستعمرة وهنالك صهاريج اخرى تجمع فيها مياه الامطار. وقد تمت المفاوضات قبل ثلاث سنوات لابتياع الماء من احدى القرى العربية المجاورة وتبعد ميلا عن المستعمرة ولكن تعذر الحصول على الماء بسبب الاضطرابات فاتخذت الترتيبات مع الحكومة لتزويد المستعمرة بماء الشرب من مشروع مياه القدس بسعر ٤٠ ملاً للمتر المكعب وهذا السعر هو ضعف ما يكلف ماء المستودعات المحلية

١٤٧ لقد وظف صندوق التأسيس الفلسطيني (الكيرن هايسود) ٢٠٥٩٣ جنيهاً في هذه المستعمرة ثم فحص هذا المبلغ المقدر لجنة من الخبراء، فانقصت الدين الى ١٠٧٤٤ جنيهاً تسددها المستعمرة خلال ٤٠ سنة بفائدة قدرها ٢ في المائة ولم يشرع في تسديد السلفات التي اقرضت لهذه المستعمرة الا في سنة ١٩٣٦ اي بعد انشاء المستعمرة بستة عشر عاماً شأن مستعمرة عتاروت الآنفة الذكر

١٤٨ ان صناعة الالبان في هذه المستعمرة منظمة تنظيما فائقاً، اذ يوجد فيها غرفة للتبريد ومختبر صغير لتحليل الحليب (اللبن) ويجنى ايضاً بعض الدخل من تربية الطيور الداجنة والنحل واشجار الفاكهة. اما علف الابقار والطيور الداجنة فلا بد من شرائه. ونفقات الماء باهظة ومع ذلك قيل لنا ان الربح الصافي خلال السنوات الخمس الاخيرة كان كما يلي :—

	جنيه
سنة ١٩٣٠—٣١	٤٤٤
سنة ١٩٣١—٣٢	٥٢٠
سنة ١٩٣٢—٣٣	٥٢٨
سنة ١٩٣٣—٣٤	٣٨٦
سنة ١٩٣٤—٣٥	٣٦١

اما كروم العنب واشجار الفاكهة التي زرعت في البدء في ارض ذات حبلات تبلغ مساحتها ٣٠٠ دونم فقد كتب لها عدم النجاح ولم يبق منها في سنة ١٩٢٦، سوى ٥٠ دونمًا من كروم العنب و ١٠ دونمات من اشجار الفاكهة ، وفي تلك السنة انشئ بستان جديد للتجارب تبلغ مساحته ٦٠ دونمًا وغرس فيه ٧٠٠ شجرة فاكهة من ١٨٥ نوعًا وتشرف على هذا البستان محطة التجارب الزراعية التابعة للوكالة اليهودية وقد لاحظنا هنا ، كما لاحظنا في عتاروت ، ان اشجار الفاكهة لا تزال في دور التجربة وان تكن تحت اشراف الخبراء ، على انه يجب الا يغرب عن البال ان الخبرة الناتجة عن زراعة اشجار الفاكهة وعلى الاخص الاشجار المتساقطة الاوراق (كالفصيلة التفاحية والفصيلة ذات النواة) بقصد التجارة محدودة . وقد استوردت ابقار هذه المستعمرة من هولندا والطيور الداجنة من امريكا وملكات النحل من ايطاليا . ويوجد الان في هذه المستعمرة ١٠٣ بقرات هولندية وخمس بقرات سويسرية غير انه ليس فيها مراع كما هي الحال في مستعمرة عتاروت ، اضف الى هذا انه ليس فيها مسارح للابقار ولا يسمح المزارعون لابقارهم بالخروج من ساحاتها خوفًا من تسرب عدوى الامراض اليها

١٤٩ ان ما ارتسم في اذهاننا على اثر مشاهدتنا هاتين المستعمرتين هو انهما من جميع النواحي شاهدا عدل على النشاط والحماسة اللذين لايتصف بهما المهاجرون فحسب بل الذين يمدونهم بالمال والنصيحة أيضًا . فقد اصبحت الارض التي كانت محصولاتها من الحبوب غير ثابتة من جراء استعمال الاساليب العادية ، تستعمل للزراعة المختلطة ومع ان هذه المزارع المختلطة لا يمكن الحكم عليها من الناحية الاقتصادية العادية ، الا انها مظهر قيم من مظاهر الاستعمار اليهودي من حيث تقديمها وسائل المعيشة لسكانها وتدريب صغار المهاجرين على الشؤون الزراعية . لكن من الواضح ان القيام باي تحسين من هذا النوع لا يتسنى لصغار الملاكين العرب اذ هو فوق مقدرتهم المالية

١٥٠ اذا رجعنا الى تعريف الدكتور هكستر للارض الصالحة للزراعة نقول ان هذا النجاح لا يعزى الى خواص الارض الطبيعية وتيسر الري . « على ان الارض في هذه الاحوال قد استخدمت في الزراعة الكثيفة او أتبعت فيها الطرق الزراعية الحديثة وذلك لدى تيسر المال والعمل والمهارة والاسواق » ولذلك يبدو لنا انه لا

بد من ان تنقضي عشرات السنين قبل ان يتيسر للعرب المال الضروري والعمل والمهارة اللازمان

١٥١ ان « سياسة التحسين الفعالة » التي حبذتها الوكالة اليهودية تنطوي على إقراض المزارعين بسخاء فقد حبذ الدكتور روبين مثلاً تشجير الاراضي الجبلية باشجار الفاكهة المتساقطة الاوراق ورغب في اقراض الحكومة لمزارعي المنطقة الجبلية قروضاً يشرعون في تسديدها بعد ١٥ سنة . وقد اوضح في كتاب ارسله فيما بعد انه عنى في اقتراحه السابق الذكر « انشاء مزرعة مختلطة تزرع فيها الغلال وتربى الطيور الداجنة والنحل وتغرس فيها قطعة ارض تتراوح مساحتها بين ٣ دونمات و ١٠ دونمات باشجار الفاكهة المختلفة ودوالي العنب ... ان معظم الفلاحين فقراء جداً وكسالى ولذلك نراهم بحاجة الى باعث فعال يدفعهم الى العمل وهنالك باعثان من هذا النوع أولهما تمكين الفلاحين الذين لديهم فضلة من الارض من بيع تلك الفضلة جميعها او قسم منها واستثمار المال الذي يحصلون عليه ثمناً لارضهم في غرس الاشجار . وثانيهما منح من ليس لديهم فضلة من الارض قرضاً يساوي نصف المبلغ اللازم لغرس الاشجار والعناية بها الى ان تحمل الاثمار » وهذا يعني استعمال النظام المالي المتبع في هاتين المستعمرتين . وبذلك يقتضي على الحكومة ان تقرض مبلغاً كبيراً جداً من المال اما بدون فائدة أو بفائدة زهيدة جداً في مشروع غير محقق نجاحه . ومن المسلم به ان اشجار الفاكهة والابقار في حاجة الى مراقبة علمية على الدوام كما ان الابقار تحتاج ايضاً الى التأمين . اما السلفات المعطاة للمزارعين للقيام بالتشجير فلا تسدد قبل مرور ١٥ سنة واننا لمتأكدون من ان أي اقتراح كهذا سيقابل بالتنديد الشديد من قبل الشهود اليهود الذين احتجوا على ان ايرادات الحكومة من المصادر اليهودية تصرف على العرب

١٥٢ ثم ان هنالك صعوبة اخرى وهي ان قسماً كبيراً من اراضي القرى في المنطقة الجبلية مملوك بطريقة المشاع . وقد ذكر الدكتور روبين نفسه استحالة بيع الفلاح لقسم من اراضيه الزائدة عن حاجته نظراً للطريقة الحالية المتبعة في امتلاك الاراضي في قرى المنطقة الجبلية ذلك ان الارض اما ان تكون مشاعاً او مقسمة الى قطع صغيرة جداً لا يوجد من يشتريها ابداً او لا يوجد من يشتريها الا بسعر منخفض جداً » وقد

تحقق هو ايضاً من ان الضرورة تقضي بمسح اراضي هذه القرى وانجاز تسويتها بامرع ما يمكن وقد رأينا فيما مر بنا ان هذا الامر لا يتم قبل مضي عدة سنوات

١٥٣ لقد اقتنعنا ، بعد امعان النظر في جميع الاعتبارات السالفة الذكر وفي ضرورة ايجاد اراض للمزارعين الذين قد يخرجون من اراضيهم سداً لمشروع التحريج الذي سنعالجه في فصل تال ، ان المجال لايتسع لزيادة سكان القرى العربية الواقعة في المنطقة الجبليةزيادة كبرى ولذا فنحن لا نتردد في القول انه يجب على الحكومة المنتدبة الا تحاول في الوقت الحاضر ، ولا بعد مضي سنين عديدة ايضاً ، تسهيل حشد اليهود في الاراضي الجبلية بوجه عام على الرغم من ان المزارع المخصصة للالبان وبساتين اشجار الفاكهة في جوار القدس قد يثبت في النهاية انها قادرة على اعالة نفسها

ولقد توصلنا الى هذه النتيجة دون ان نأخذ بعين الاعتبار ما في ذلك من المساوىء الناشئه عن ضرورة المحافظة على المستعمرات اليهودية المبعثرة في بيئة عربية معادية لها

(٦) الزراعة

١٥٤ تقدمت دائرة الزراعة تقدماً محسوساً في اعمالها فقد بلغت مصروفاتها في سنة ١٩٢٤ — ٢٥ ، ٣٥٦٩١٧ جنيهاً . ثم اصبحت هذه المصروفات بعد عشر سنوات ١٤٧٢٨٦ جنيهاً وكانت الغاية من توسيع هذه الدائرة تحسين الطرق المتبعة في الزراعة املا في حشد اليهود في الاراضي دون اضرار بالعرب وكان يؤمل ان تحل الزراعة الكثيفة محل زراعة الحبوب وان يعطى المهاجر اليهودي ثلاثين دونماً من الاراضي اذا كان العربي يملك خمسين دونماً منها ، وغنى عن البيان ان كل خطة كهذه تقضي على الفلاح بان يحدث تغييراً جوهرياً في اساليب الزراعة التي يتبعها الان

لقد قال لنا احد الشهود من الموظفين :—

« لست أرى الرأي القائل ان العرب يبيعون قسماً من اراضيهم ويحسنون بثمنها القسم الاخر متفقاً وواقع الحال . فقد جرى التحقيق قبل بضع سنوات بشأن اثنتي عشر قرية باعت قسما كبيراً من اراضيها لليهود واظن انه لم يشاهد أي تحسين من هذا القبيل الا في قرية او قريتين منها فقط »

١٥٥ لقد قيل لنا في معرض البينة « ان اليهود انفسهم يرحبون بازدياد اشتراك الحكومة اشتراكاً فعلياً في محاولة رفع مستوى المزارعين العرب »

« ان اكثر من نصف اراضي فلسطين يقع في المناطق الجبلية وأرى انه يرجى منها خيرات لم تستثمر بعد ولكن على الحكومة ان تساعد المزارع باقراضه القروض بفائدة قليلة اذ ليس لديه رأس مال يستثمره في نفقات التشجير. ولذلك يجب ان تمد اليه يد المعونة باقراضه القروض الطويلة الاجل بفائدة قليلة »

وكان من رأي هذا الشاهد ايضاً ان بنك الرهون الزراعي لا يستطيع ان يسد حاجات اهالي البلاد ، اذ ان الفلاح الذي شرع في غرس كرم من العنب او بستان من الفاكهة لا يتسنى له الشروع في تسديد دينه الا بعد مضي خمسة عشر عاماً

١٥٦ وقد أيد لنا شاهد عربي صحة هذا البيان بقوله انه وان يكن حقاً ان كثيرين من العرب في منطقة زراعة الاشجار الحمضية قد اقتفوا أثر اليهود في استعمال اساليب الزراعة الحديثة التي اتبعها هؤلاء الا أن عدداً كبيراً منهم يعاني الامرين بسبب الحاجة الى رؤوس الاموال :

« فقد تم غرس الاشجار باجمعها من الاموال المقترضة وانا اعرف قرية من القرى وهي قرية يبنا التي كنت اقول قبل بضع سنوات « انك اذا شاهدتها وجدتها نموذجاً للرخاء والازدهار » أما الان فاهلها مدينون بنحو ١٢٠٠٠٠ جنيه واظن ان ثلاثين او اربعين بيارة من بياراتها او اكثر معروضة الان للبيع في المزاد العلني »

١٥٧ وكثيراً ما يقال ان العربي اذا حذا حذو اليهودي وسار على غراره تحسنت حاله واصبح في بحبوحة الرخاء . فهذا الرأي ينطبق حقاً على الملاك العربي الذي اصاب حظاً من الغنى والتعليم وانشأ البيارات في السهل الساحلي ، اما المزارع العربي فحالته تختلف اختلافاً بيناً ، ذلك انه لن يستطيع منافسة اليهودي الا اذا زود برأس المال والمساعدة الدائمة والارشادات المستمرة التي يزود بها اليهودي . ومن الواضح ايضاً ان المبالغ الكبيرة التي تنفق لتوطيد الامن الداخلي ، وقد اشرنا الى هذا البحث في غير هذا المكان ، تجعل من المتعذر على الحكومة ان تقوم باعباء الالتزامات المالية التي يتطلبها مثل هذا الامر

١٥٨ وفي غضون ذلك تقوم دائرة الزراعة باعمال فائقة جداً ، بواسطة فروعها الستة وهي البيطرة (فرع تربية الحيوانات) والزراعة (فرع الحبوب والخضار) والبستنة (فرع الفواكه وغيرها) والحشرات،ومصائد الاسماك ، والتدريب والبحث ، يساعدها في اداء مهمتها ، مجلس زراعي عام مؤلف من ستة اعضاء من العرب وستة اعضاء من اليهود وثلاثة اعضاء اخرين وثلاثة اعضاء من موظفي الحكومة . وقد دلت الدلائل على ان التعاون بين العرب واليهود في اللجان المختلفة هو اظهر في هذه الدائرة منه في اية دائرة اخرى . ولسنا نرى حاجة للاستفاضة في بيان الاعمال التي قامت بها تلك الدائرة في المحطات الزراعية المختلفة وتحسين انسال المواشي وانتخاب البذور ، وانشاء حقول التجارب في القرى ، اما فيما يتعلق بالبحوث العلمية فالدائرة تشارك المختبرات اليهودية في النتائج التي تتوصل اليها . وهذا امتياز كبير تناله هذه الدائرة مقابل المنح المالية الصغيرة التي تقدمها الحكومة لتلك المختبرات

١٥٩ لقد اخذت ثمار بعض اعمال هذه الدائرة تظهر للعيان . فكثير من العرب الآن يزرعون الخضار ليبيعوها في اسواق المدن كما اصبح بعضهم يعنى بتربية الدجاج وخلايا النحل ويجني ربحاً منها ، ويقوم مفتشو الزراعة بتوزيع اغراس (شتول) الفاكهة ودوالي الكرمة الاميركية وبارشاد المزارعين الى الطرق الواجب اتباعها في زراعتها كما يقوم المفتشون البيطريون بتزويدهم بالتعليمات المتعلقة بتربية الحيوانات ومقاومة امراض الماشية . وفي هذه الدائرة خمسة عشر خبيراً بريطانياً يقابلهم اثنا عشر موظفاً بريطانياً في ادارة الالوية وقد قيل لنا ان موظفي دائرة الزراعة كانوا طيلة اضطرابات سنة ١٩٣٦ يقابلون بالترحاب اينما حلوا في القرى ويتجولون بحرية تامة

١٦٠ ولسنا ننتقص من جهود هؤلاء البتة عندما نؤكد ان ظهور نتائج تلك الجهود بصورة واسعة يحتاج الى وقت طويل . فقد زرنا في احد الايام قرية البرية من اعمال قضاء الرملة ، تلك القرية التي منحتها الحكومة ٥٠٠ جنيه بغية تحسينها . ففي هذه القرية يقيم ثمانون عائلة يبلغ عددهم ٤٠٠ نسمة تقريباً ويعتاشون من الزراعة وحدها وتبلغ مساحة الاراضي الزراعية في هذه القرية ٧٤٠ فداناً انكليزياً ويستهلك اهل القرية عادة كل ما ينتجونه من الغلال ولا يفيض عن حاجتهم منها للبيع الا النزر اليسير غير ان لهذه القرية ميزة فريدة في بابها ذلك انها كانت في طليعة القرى التي شرعت في تربية النحل

وفي وسعها الآن ان تورد الخلايا الفائضة عن حاجتها للقرى الاخرى ويبلغ ايرادها من بيع النحل والعسل الف جنيه في السنة . ويضطر اصحاب الخلايا في اوقات معينة من السنة الى نقل النحل الى اماكن جديدة كبساتين البرتقال مثلاً ، الامر الذي استوجب تعبيد طريق تصل هذه القرية بالطريق العام فقدم اهل القرية العمال مجاناً وقدمت الحكومة اعانة قدرها ٥٠٠ جنيه صرف قسم منها في بناء جسر فوق واد كانت تفيض مياهه في ايام الشتاء اما البقية الباقية من هذه المنحة فستخصص لانشاء المجاري في القرية التي هي في مسيس الحاجة اليها ، ولتحريج قسم من اراضيها . وليس في القرية مدرسة على الرغم من ان سكانها دفعوا (٧٥) جنيهاً لانشاء بناية لها ولا تتسع مدرسة القرية المجاورة لابناء هذه القرية . اما الاساليب الزراعية المتبعة فيها فبسيطة اذ يقرن الجمل والحمار معاً تحت النير لحرث الارض ، ويجمع زبل المزارع ويخزن للوقود . والري في هذه القرية متعذر وهي تعتمد على ما يتساقط من الامطار . اما في الصيف فيجلب سكانها الماء من قرية مجاورة تبعد عنهم نحو نصف ميل . وقد قيل لنا ان اراضي القرية ليست كافية وان البعض من اهاليها يذهب الى المدن سعياً وراء العمل ذلك لان اهالي القرية كانوا يمتلكون ارضاً في قرية مجاورة ولكنها بيعت لليهود . ان ما ارتسم في اذهاننا أثر زيارتنا لهذه القرية هو ان اهلها قد اجتمع عليهم الفقر والجهل ولكنهم مع ذلك يرغبون في النهوض بالقرية رغبة لا يكادون يشعرون بها هم انفسهم

١٦١ وفي اصيل ذلك اليوم زرنا مختبر رحبوت المدهش الذي اشرف على انشائه وتطوره الدكتور وايزمان نفسه فشاهدنا فيه احدث التطورات في الابحاث العلمية التجريبية التي تجري بطريقة عملية محضة ، لتحسين قوة انتاج التربة ، وتحسين انواع الحاصلات ، واكتشاف الطرق الممكنة لتصريف الحاصلات الثانوية في الاسواق حيثما امكن . وتجري التجارب الان في هذا المختبر في تربية نبات التبغ لانتاج نوع منه خال من النيكوتين كما يجري تطبيق طريقة جديدة للحصول على عصير الفواكه المكثف دون تغيير نكهته او اتلاف ما يحتوي عليه من الفيتامين . وتدرس طريقة اخرى ترمي الى الاستفادة من مصل الالبان وقد استحصل على نتائج مرضية من طرق التخمير التي طبقت على ذلك المصل لانتاج حامض اللبنيك (اللاكتيك) ومن التجارب التي يقوم بها هذا المختبر ايضا تحويل البروتين الاصطناعي الى مادة يمكن تحويلها كغذاء سهل الهضم ويجري في مختبر العقاقير تحضير مواد ينتظر ان يكون لها اثرها الفعال في

مقاومة مرض الثيلريا (الجعام) وهو اشد امراض الماشية خطراً في الشرق الادنى، وتحليل التربة تحليلا طبيعياً

١٦٢ لقد اشرنا في الفقرة السابعة من الفصل الثالث الى التباين العظيم بين العرب واليهود ذلك التباين الذي يجعل احدهما بعيداً عن الاخر عدة قرون وتتضح حقيقة هذا التباين بينهما من هاتين الزيارتين التي قمنا بهما حيث كانت اولاهما للقرية العربية والثانية للمختبر اليهودي . ومع ذلك فان الامتزاج المأمول بين الشعبين قد يتم حينما ينال القروي التعليم الكافي الذي يحدو به الى تقدير قيمة مكتشفات هذا المختبر . ولا تزال تسود بعض الاوساط الفكرة القائلة ان فلسطين بلاد خصيبة، «وانها بلاد تدر اللبن والعسل» مع ان معظم اراضيها يظل قاحلا جافاً طيلة عشرة اشهر في السنة ولا تجنى المحاصيل الا بعد الجهد الشاق ، وقد يزيد العلم الحديث في خصب الارض الا انه لا يؤمل اجراء اي تحسين ملحوظ فيها الا بعد مرور عشرات السنين سواء أفرج الفلاح العربي من ديونه بواسطة جمعيات التعاون والمصارف الزراعية أم اقتنع بضرورة ري ارضه او غرس اشجار الفاكهة فيها

(٧) الغابات

١٦٣ ليس في فلسطين الان غابات بالمعنى المفهوم وذلك امر واقع لا مرية فيه ففلسطين هي اشد بلاد العالم حاجة الى التحريج وان معدل النسبة المئوية للاراضي المغروسة بالغابات في اية بلاد هي ١٥ في المائة من مجموع مساحة اراضي تلك البلاد . اما في فلسطين فلا يوجد سوى ٧٦ ميلا مربعاً من الاحراش القديمة والحديثة من اصل ٦٢٥٠ ميلا مربعاً وهي المساحة التي تقدر الحكومة انها صالحة للزراعة او للتحريج من مساحة البلاد كلها البالغة ١٠٤٠٠ ميل مربع بما فيها اراضي بئر السبع . وبالاضافة الى هذه الستة والسبعين ميلا مربعاً يوجد ٤٥٠ ميلا مربعاً اخرى تحتفظ ببعض ميزات الغابات غير انها قد اتلفت لكثرة الرعي فيها والاحتطاب منها وسوء الاستعمال *

---

* ان الارقام والمساحات المدرجة في هذا القسم من التقرير هى تقريبية

١٦٤ لقد كانت الغابات تكسو جبال فلسطين في العصور القديمة ولكن السكان قد قطعوا تلك الغابات شيئًا فشيئًا على مر القرون بحثًا عن الارض الزراعية فكانوا كلما ازداد عددهم قطعوا اشجار الغابات وزرعوا المنحدرات دون اقامة الجدران فيها وتقسيمها الى حبلات ، وحالما كانت تعرى منطقة من التربة التي تكسوها كان يهجرها القائمون بزراعتها الى منطقة اخرى فيقطعون اشجارها ويأخذون في زراعتها الى ان ينتابها الخراب ثم جاءت الحرب الكبرى فقطعت خلالها كميات كبيرة من الاشجار ومن بينها اشجار الزيتون التي كانت من مصادر الايراد الرئيسية

١٦٥ وقد نتج عن ذلك ان اصبح اكثر التلال اجرد خاليًا من التربة ، والامطار دائبة في جرف البقية الباقية منها كما ان الرعي المفرط يمنع نمو النباتات التي قد توقف انجراف التربة . وسهول البلاد في خطر من عدم وجود الاشجار والنبات ذلك ان كثبان الرمال الممتدة على طول الساحل لا تجد ما يمنعها من التقدم الى داخل البلاد وتغطية مساحات من الاراضي كانت من قبل صالحة للزراعة

١٦٦ اخذت الادارة بعد الحرب تعمل على التحريج وغرس الغابات وقد ورد وصف لهذه الحالة في سنة ١٩٢٥ في التقرير الذي وضعه السر هربرت صموئيل عن ادارة فلسطين سنة ١٩٢٠ — ١٩٢٥ :—

« اما فيما يتعلق بالتحريج فقد كانت اعمال الدائرة محدودة بسبب قلة ميزانيتها ولكنها افرزت بعض الاراضي الاميرية غير المزروعة كمناطق غابات محفوظة وعملت على انماء بقايا الاشجار الباقية في الاحراج المتلفة وغرست نحو مليون شجرة وسهلت غرس عدد وافر منها من قبل الاهلين بواسطة المستنبتات التي تتعهدها بعنايتها ويتراوح عدد اشجار الغابات واشجار الفواكه التي غرست في فلسطين في هذه السنوات بين اربعة ملايين وخمسة ملايين شجرة وقد نجحت هذه الدائرة ايضاً في التجارب التي قامت بها في زراعة الاعشاب والاشجار في الاراضي الرملية ، وهو امر من الاهمية بمكان كبير لان كثبان الرمال الممتدة على الساحل اخذت تتقدم ببطء الى الداخل وقد طمرت حتى الان مساحة كبيرة من الاراضي الزراعية وستقضي حتماً على المزروعات المجاورة ما لم يوقف سيرها بغرس الاشجار والنبات »

١٦٧ انشئ في سنة ١٩٢٠ فرع للغابات في دائرة الزراعة تولى امره موظف من ذوي الخبرة والاقتدار وكان يشغل هذا الموظف ايضًا منصب نائب مدير للدائرة ولذلك انهمك بالاعمال الادارية الزراعية حتى سنة ١٩٢٩ ، اضف الى هذا ان

موظفيه لم ينالوا قسطاً من التدريب من الناحية الفنية واقتصر جل اعمال فرع الغابات في السنوات الاولى على وقاية الاشجار القيمة الموجودة في الاملاك الخصوصية والحيلولة دون قطعها قبل الاوان واستعمالها وقودا

١٦٨ ولكن سرعان ما ثبت ان حماية ما تبقى من الغابات هو امر فائق الاهمية ، نظراً لازدياد الطلب على الاراضي الزراعية ، اذ ان مساحات كبيرة من اراضي المنحدرات جرفت تربتها السيول واصبحت عديمة الفائدة ، فاسفر هذا الطلب عن اتلاف اشجار الغابات . ولذلك صدر في سنة ١٩٢٦ قانون يخول انشاء الغابات المحفوظة وضم الاراضي غير المزروعة التي لم تتضح ملكيتها الخصوصية اليها . وكان في النية ان يقوم موظفو دائرة التسوية خلال بضع السنين التالية بتسوية جميع المسائل المتعلقة بالملكية بصورة تفصل فيها الاراضي التي تثبت ملكيتها عن الغابات المحفوظة وتعلن الاراضي الباقية غابات حكومة ويعنى بادارتها على وجه واف

١٦٩ ومع ان ٢٨٠ ميلا مربعاً تقريباً اعلنت كغابات محفوظة ، فانه لم يفصل حتى الان الا في بضعة اميال مربعة من الاملاك الاميرية ، بسبب بطء اعمال تسوية الاراضي ولم يعلن في الوقائع الفلسطينية سوى ٤٠٠٠ فدان انكليزي كمناطق غابات محظورة ، يحظر فيها الرعي او الاحتطاب . ولا يتسنى للاشجار ان تنمو في الغابات كما لا يمكن منع انجراف التربة الا بحظر الرعي فيها ، وقيام الحراس بالاشراف عليها اشرافاً فعلياً اذ ليس في الامكان اجراء اي تحسين من هذا القبيل في اية ارض تعدو عليها الماعز (وهي العدو اللدود للرخاء والازدهار)

١٧٠ وكان من نتيجة اعلان بعض الاراضي كغابات محفوظة ان توقف قطع الاشجار واستعمال الاراضي التي كانت نامية فيها للزراعة . غير انه لم يتسن منع اصحاب الحق من الرعي واستغلال نتاج الغابات استغلالاً يفوق ما تستطيع الارض انتاجه فكان من جراء ذلك ان اصبحت التربة ضعيفة والاشجار في حالة سيئة

١٧١ اما فيما يتعلق بغرس الاشجار في الغابات فان اهمية تثبيت كثبان الرمال في اماكنها قد استوجبت الشروع في غرس معظم الاشجار فيها وقد اعلنت منطقة مساحتها ١٧ ميلاً مربعاً تقريباً من مجموع مساحة المنطقة البالغة ١٩٥ ميلا مربعاً

كغابات محفوظة واعتبرت اربعة اميال ونصف الميل من هذه الاراضي الواقعة في عكا من الاملاك الخصوصية ، وبلغ مجموع ما غرس من الاراضي الرملية في السهول الساحلية ٧٥٠ فدانًا انكليزيًا ، ثم وجهت العناية الى الجبال حيث غرست باشجار الغابات مساحة قدرها خمسة اميال مربعة ، معظمها يقع قرب الناصرة والخليل ويبلغ معدل ما تنتجه مستنبتات الحكومة الان ١٢٠٠٠٠٠ شتلة من شتول اشجار الغابات ، يوزع منها نحو ٢٠٠٠٠٠ شتلة سنويًا بلا مقابل لبعض المؤسسات والاهلين

١٧٢ وفي سنة ١٩٢٩ اضيف موظف فلسطيني قدير لفرع الغابات ولكنه انهمك ايضًا بالاعمال الادارية ولم يستطع ان يقوم بتدريب الموظفين الآخرين . وما حلت سنة ١٩٣٣ حتى أثارت هذه الحالة غير المرضية التي كان عليها كثير من الاراضي الجبلية اهتمام الكثيرين بالحاجة الى التحريج وبقلة مساحة الغابات وباهمال الغابات الموجودة وبضرورة الاسراع في الشروع باتباع خطة حازمة ناجحة للتحريج لدرء هذه النقائص وتخفيف اكتساح كثبان الرمال للاراضي الزراعية وهذه الخطة من شأنها ايضًا ان تسهل الاستغلال الاقتصادي للاراضي التي لا تصلح للزراعة والبستنة بواسطة انتاج الاخشاب والوقود وغير ذلك من نتاج الغابات ومن ضمن ذلك كميات كثيرة من العلف

١٧٣ ونظرًا لاهمية الاجراءات المراد اتباعها قرر جعل فرع الغابات دائرة قائمة بذاتها وزيادة عدد موظفيها فانشئت هذه الدائرة رسميًا في اول نيسان ١٩٣٥ وهي تتألف من اربع موظفين قديرين و ٢٠ موظفًا صغيرًا و ٥٨ في مراتب اخرى وبلغت ميزانيتها لسنة ١٩٣٦ — ٣٧ (٣٢٥١٣) جنيهًا

١٧٤ وقد وضع محافظ الغابات مؤخرًا تقريرًا عن الخطة التي يجدر اتباعها في التحريج وهي الآن قيد البحث من قبل الحكومة . وقد ذكر محافظ الغابات في تقريره هذا ان التحريج ضرورة لازمة ويجب الاستمرار فيه بصورة معتدلة ولكنه لم يوص بزيادة مساحات الغابات زيادة كبيرة الآن لان الموظفين غير مدربين ولأن علم التحريج لا يزال بحاجة الى التحسين واشار بوجوب الشروع في مسح الاراضي مسحًا اوليًا وتصنيفها وقال ان تكوين اراضي الغابات المحفوظة وتوزيعها وملكيتها ليست على ما يرام ولذلك اوصى بحجز مساحات واسعة من الارض وتركها حتى تستريح تربتها

لانه يرى ان مثل هذا العمل ضروري لتحسين ما فيها من النباتات وانه يمهد السبيل لتكثيف الغابات في المستقبل ، ثم شدد في الحث على الاسراع في تسوية الاراضي حتى يتمكن من توجيه العناية اللازمة للمساحات التي تصلح لهذا المشروع

١٧٥ و يترتب على الاقتراحات التي ابداها محافظ الغابات ، امتلاك الحكومة لمساحات واسعة من الاراضي وقد اوصى بان تقسم الاراضي التي تحت اشراف دائرته الى ثلاثة اصناف :—

(أ) « اراضي الغابات » وهذه تقسم الى غابات للانتاج وغابات للقرى وغابات محمية ويبلغ مجموع مساحة هذه الغابات ٣٩٠ ميلا مربعاً تقريباً

(ب) « اراضي العلف » وتبلغ مساحتها مساحة اراضي الغابات تقريباً

(ج) « الاراضي المحمية » وتبلغ مساحتها ٩٧ ميلا مربعاً وتكون في الاماكن التي يعتبر فيها انجراف التربة خطراً على الاراضي حيث يجب انشاء الحبلات وغرس اشجار الفاكهة

١٧٦ واذا وضعت هذه المساحة من الارض تحت رقابة دائرة الغابات بلغت ١٤ في المائة من مساحة مجموعها ٦٢٥٠ ميلا مربعاً وهي المساحة التي تقدر الحكومة انها صالحة للزراعة او للتحريج في فلسطين ، بما في ذلك اراضي بئر السبع ، غير ان اراضي الغابات هذه ليست سوى ستة او سبعة في المائة من مجموع مساحة البلاد بينما نجد ان مساحة اراضي الغابات في المانيا تبلغ ١٥ في المائة من مساحة البلاد . فمساحة ٣٩٠ ميلا مربعاً تمثل الحد الادنى وهي لا تكفي في حال من الاحوال لسد ما تحتاج اليه البلاد من الخشب والوقود وقد أُكد لنا ان الارض التي هي تحت رقابة دائرة الغابات لا تضيع على السكان بل تستعمل بصورة مفيدة

١٧٧ وقد ورد بحث مشروع اخر للتحريج على مجال اوسع في مذكرة قدمها للجنة المستر جوزيف فايتز موظف الغابات التابع لجمعية الصندوق القومي اليهودي ، في شهر كانون الثاني من هذه السنة عنوانها « مشروع تحريج فلسطين » وقد قال المستر فايتز في هذه المذكرة ، ان هنالك ٩٧ ميلا مربعاً ونصف الميل من الاراضي الرملية و ٧٨٠ ميلا مربعاً من الاراضي الجبلية يسهل بل يجب تحريجها . وهاتان المساحتان

تقابلان ٣٩٠ ميلا مربعاً من اراضي الغابات المقترحة في التقرير المتعلق بمشروع التحريج ، لان المذكرة لم تبحث في « اراضي العلف » ولا في « الاراضي المحمية » التي يوصي التقرير بغرسها باشجار الفاكهة

١٧٨ يقول المستر فاينز ان الاراضي التي انشئت فيها الغابات منذ انتهاء الحرب لا تزيد على اثني عشر ميلا مربعاً بينما يرى ان الواجب يقضي بتحريج ما لا يقل عن خمسة عشر ميلا مربعاً ونصف الميل في كل سنة ، تغرس فيها ٦٥٠٠٠٠٠ شجرة من اشجار الغابات والخروب على ان تخصص اثمار الخروب للعلف . ويرى ان ذلك ممكن اذا انتزعت الحكومة ملكية الارض واجرتها للمؤسسات او الاشخاص المستعدين لغرسها على حسابهم الخاص لكن تحت رقابة الحكومة وقيودها ، ويترك للحكومة نفسها تحريج اربعة اميال مربعة فقط في كل عام

١٧٩ لقد ذكرنا هذين الاقتراحين لنظهر عظيم الحاجة الى الغابات في فلسطين حسب رأي الخبراء ونحن نقدر ضرورة اللجوء الى التحريج على مجال واسع والفائدة المرجوة من اتباع مشرع طويل الامد لهذه الغاية . ولكنا اذا نظرنا بعين الاعتبار الى النتيجة التي توصلنا اليها بشأن قلة الاراضي الملائمة في الجبال لسكانها المزارعين لا نستطيع ان نوصي باتباع مشروع يقضي بنزع ملكية الاراضي من ايدي المزارعين بمقياس واسع الا اذا توفرت لهم اراض زراعية اخرى او اوجد لهم عمل مناسب في الارض ولسنا نشك اذا اخذنا البلاد كمجموع ان قسما كبيراً من ارضها يصلح للتحريج لا للزراعة ، ولكنا مع ذلك نؤيد بشدة القيام بمشروع (١) يرمي الى تحريج سفوح الجبال المنحدرة منعاً لانجراف تربتها (٢) ويحظر الرعي في الاراضي الصالحة للتحريج (٣) ويقضي بانشاء غابات للقرى حيثما امكن لمنفعة المزارعين المجاورين لتلك الغابات

(٨) جمعيات التعاون

١٨٠ عينت حكومة فلسطين في سنة ١٩٣٠ لجنة عهدت اليها التحقيق في احوال المزارعين الاقتصادية فحققت هذه اللجنة في احوال ربع العائلات التي تحترف الزراعة في ١٠٤ قرى اي ما يقارب ١٢ في المائة من مجموع القرى في البلاد ، وتبلغ مساحة الاراضي التي تزرعها مليون وربع مليون دونم اي ١٠ في المائة من الاراضي الزراعية .

فوجدت اللجنة ان العائلة العربية المتوسطة تعيش على ايراد سنوي يتراوح بين ٢٥ جنيهاً و ٣٠ جنيهاً ومما لا ريب فيه ان هنالك بعض العائلات تعيش في مستوى ادنى من هذا المستوى او هي غارقة في حمأة الديون وقد قررت هذه اللجنة ان مجموع ديون المزارعين في البلاد يقرب من ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه . لقد ظلت الاسعار مرتفعة بعد الحرب الكبرى بضع سنين فظهر ان المزارع قد تخلص من ربقة ديونه واخذ يسير في طريق النجاح . ولما هبطت الاسعار الى مستواها الطبيعي لم يتمكن من تكييف نفسه او تغيير مستوى معيشته وفقاً لما تقتضيه الاحوال الجديدة وهكذا شرع يستدين ثانية ديوناً تفوق ديونه السابقة بفائدة فاحشة . وقالت اللجنة في تقريرها ان معدل الفائدة هو ٣٠ في المائة وان استيفاء فائدة قدرها ٥٠ في المائة عن الدين لثلاثة اشهر هو امر طبيعي

١٨١ واوصت اللجنة ان تقوم الحكومة بتسهيل منح القروض على ان تعطى هذه القروض عادة بواسطة هيئة تعاونية في القرية تكون مسؤولة عن اصدار القروض ومراقبة صرفها وتسديدها

١٨٢ ثم قدم المستر س . ف . ستركلند أحد موظفي حكومة الهند المدنيين الى فلسطين لدرس هذه المشكلة عن كثب وقدّم في اواخر سنة ١٩٣٠ تقريراً توصل فيه الى ان « ديون الفلاح ليست فقط عبئاً ثقيلاً عليه يعيقه عن كل محاولة يقوم بها لتحسين زراعته ولكن عدداً كبيراً من المزارعين لا يستطيعون تسديد الديون التي عليهم . وليست القروض التي تصدرها جمعيات التعاون ولا القروض المتنوعة التي تمنحها الحكومة بقادرة على ان تجعل الفلاح في حالة تمكنه من تسديد دينه اذا كان يراد وفاء ديون دائنيه بكاملها » . وكان من نتيجة التواصي التي قدمها المستر ستركلند ان عين مسجل لجمعيات التعاون من ذوي الخبرة مع عدد واف من الموظفين وانشئت جمعيات تعاون في القرى العربية واعطي للمزارعين خلال المدة الواقعة بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ قروض قصيرة الاجل بلغ مجموعها ١٨٩٩٣٤ جنيهاً وفي سنة ١٩٣٥ صدر قانون لتأمين الديون وبموجبه اصبح في وسع المصارف والشركات الموافق عليها اصدار قروض قصيرة الاجل وقروض موسمية بضمانة الحاصلات

١٨٣ ثم عدل قانون حبس المدين في قانون سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٢ بحيث منع حبس المدين الاجباري الا اذا اقتنع مأمور الاجراء بان المدين في حال تمكنه من دفع دينه . ثم صدر قانون الربا الفاحش لسنة ١٩٣٤ فجعل من واجب المحاكم اثناء النظر في دعاوي الديون البحث في بعض المسائل المتعلقة بالفائدة المضمومة الى الدين الاصلي واخيراً صدر قانون الافلاس لسنة ١٩٣٦ ويشمل نطاقه المدينين من المزارعين

١٨٤ ولم تستطع الحكومة العمل باقتراح المستر ستركلند القائل بتفريج حال المزارعين فوراً عن طريق تسديد ديونهم بواسطة محكمة خاصة

١٨٥ ثم زار المستر ستركلند فلسطين مرة ثانية خلال سنة ١٩٣٣ ليوصي بالتدابير العملية التمهيدية الواجب اتخاذها لتشكيل جمعيات تعاون عربية ولتحسين وترقية الحركة التعاونية الواسعة الموجودة في الاوساط اليهودية وصدر قانون جديد لجمعيات التعاون بني لدرجة كبرى على تواصيه

١٨٦ وعلى هذا خفضت اعباء الديون التي رزح تحتها المزارعون سنوات طويلة واجريت دعاية واسعة لتنشيط حركة التعاون فخلال المدة الواقعة بين سنة ١٩٣٣ و١٩٣٥ مهدت السبل في اكثر من مائتي قرية عربية لتشكيل جمعيات تعاون واسست جمعيات صغيرة نجحت نجاحاً فعلياً وكانت الاستعدادات قد اجريت لتشكيل ٦٠ جمعية اخرى في سنة ١٩٣٦

١٨٧ اما السكان اليهود فامرهم يختلف عن العرب . فقد قال السر جون هوب سمبسون في تقريره في هذا الصدد « ان الحركة التعاونية بين اليهود لم تتقدم بنجاح فقط بل اصبحت عاملاً اقتصادياً له اهميته في حياتهم اليومية فادارة هذه الجمعيات بوجه الاجمال منظمة تنظيماً جيداً ... ومما لا ريب فيه ان جمعيات التعاون تقوم باعمال جليلة وهي ذات فائدة عظيمة لاهالي القرى والمدن » ثم قال ان السكان العرب في « مسيس الحاجة » الى مثل هذه المساعدة واشار الى ضرورة القيام بعمل مشترك بين اليهود والعرب

١٨٨ وبالرغم من عدم وجود بينة كافية في الوقت الحاضر تبعث على الامل في ان تكون الحركة التعاونية اساساً لتبادل المساعدة والفائدة بين العرب واليهود فقد اكد المستر ستركلند لنا اهمية الحركة التعاونية عند العرب باعتبارها وسيلة فعالة لتوطيد مركزهم الاقتصادي وزعزعة او تخفيف اثر الاعتقاد الذي يساورهم الان بانهم يناضلون قوى تفوقهم في الاقتدار في ميدان الاقتصاد وقال في هذا الصدد «اذا كان العرب يعتقدون هذا الاعتقاد فهم يرون ان اراضيهم لا بد ان تنتقل حتماً من ايديهم ولذا فهم لا يحاولون ان يدرأوا هذا الخطر بالطرق الاقتصادية بل باعمال سياسية وحتى باعمال تنطوي على العنف ولو شعروا ان حالتهم آخذة بالتحسن اقتصادياً او انهم على الاقل مهيئون لمثل هذا التحسن لوجهوا معظم جهودهم ونشاطهم الى تحسين حالهم اجتماعياً واقتصادياً ولزالت بذلك التهمة التي يوجهونها الآن لادارة فلسطين (مهما كانت عارية عما يبررها) من انها لا تعنى بامرهم»

١٨٩ من الواضح انه لا بد من مضي سنوات كثيرة قبل ان تبلغ جمعيات التعاون العربية مستوى يجعلها توحي الى العربي بالثقة الكافية ولكن التدابير التي تتخذها الادارة في غضون هذه المدة يجب ان تكفل تحقيق الامل بتناقص دون الفلاح تناقصاً تدريجياً اذا كان الامن مستتباً . ومن الضروري ان يقوم المسجل ورجال مكتبه بالتفتيش على الجمعيات اليهودية والعربية على السواء وتزويدها بالنصائح والارشادات فهنالك مشاكل صعبة ذات صفة خاصة تتعلق بالمبادئ والطرق التعاونية التي تتبعها الجمعيات اليهودية ومن الضروري من الجهة الاخرى السير في تأسيس الجمعيات التعاونية في المدن والقرى بنوعها الاجتماعي والاقتصادي المحض على السواء فالمسألة ليست مسألة منح القروض لتحسين حالة الفلاح البائس كما نظن غالباً بل تدريبه على المبادئ التعاونية تدريباً طويل الامد قد لا يخلو من المشاق غير المستحبة

الفصل العاشر

الهجرة

(١) وصف الهجرة بمقتضى قانون المهاجرة

١ ان بين مواد الانتداب مادتين تبحثان بحثاً خاصاً في الهجرة الى فلسطين وهما المادة السادسة التي تفرض على الادارة واجب تسهيل هجرة اليهود في احوال ملائمة وتشجيع حشد اليهود في الاراضي ، والمادة الحادية عشرة التي توجب على الادارة ايضاً احداث نظام للاراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من ضمن الامور الاخرى ، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الاراضي وتكثيف الزراعة

٢ والاحصاءات التالية تبين الهجرة المصرح بها في المدة الواقعة بين ايلول سنة ١٩٢٠ وآخر سنة ١٩٣٦ :—

السنة	الهجرة المسجلة يهود	الهجرة المسجلة غير يهود
١٩٢٠ (ايلول الى تشرين اول)	٥ ٥١٤	٢٠٢
١٩٢١	٩ ١٤٩	١٩٠
١٩٢٢	٧ ٨٤٤	٢٨٤
١٩٢٣	٧ ٤٢١	٥٧٠
١٩٢٤	١٢ ٨٥٦	٦٩٧
١٩٢٥	٣٣ ٨٠١	٨٤٠
١٩٢٦	١٣ ٠٨١	٨٢٩
١٩٢٧	٢ ٧١٣	٨٨٢
١٩٢٨	٢ ١٧٨	٩٠٨
١٩٢٩	٥ ٢٤٩	١ ٣١٧
١٩٣٠	٤ ٩٤٤	١ ٤٨٩
١٩٣١	٤ ٠٧٥	١ ٤٥٨
١٩٣٢	٩ ٥٥٣	١ ٧٣٦
١٩٣٣	٣٠ ٣٢٧	١ ٦٥٠
١٩٣٤	٤٢ ٣٥٩	١ ٧٨٤
١٩٣٥	٦١ ٨٥٤	٢ ٢٩٣*
١٩٣٦	٢٩ ٧٢٧	١ ٩٤٤†

* يشمل هذا الرقم ٩٠٣ مهاجرين من العرب

† يشمل هذا الرقم ٦٧٥ مهاجراً من العرب

٣ وقد كانت بولونيا مصدر العدد الاكبر من هؤلاء المهاجرين ثم يأتي بعدها بالترتيب روسيا فالمانيا فرومانيا . وفي السنوات الاخيرة توقفت الهجرة من روسيا بالمرة تقريباً وحلت محلها المانيا وهي في المرتبة الثانية من البلاد التي يفد منها المهاجرون . وتقدر دائرة المهاجرة عدد نفوس الطائفة اليهودية في فلسطين في سنة ١٩٣٦ بـ ٣٧٠٤٨٣ نسمة من مجموع السكان في تلك السنة الذي كان يبلغ ١٨٥٣٦٧٣١ نسمة وذلك يزيد قليلا على ٣٠ في المئة من مجموع السكان . ويجب ان يضاف الى الـ ٣٧٠٤٨٣ يهودياً المشار اليهم انفاً عدد المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين بصورة غير مشروعة وهو عدد لا يستهان به . وقد اختلف الرأي في تقدير عدد هؤلاء المهاجرين الا أن مرجعاً عالياً قدر عددهم باربعين الفاً . وقد قبل الشهود اليهود انفسهم بلا منازعة رقم الاربعمائة الف كرقم يمثل عدد السكان اليهود المقيمين في فلسطين في الوقت الحاضر ، حتى أن احدى النشرات الحديثة قدرت عددهم بـ ٤٢٠ الفاً . ويتبين من الجدول الاحصائي للهجرة اليهودية الذي اثبتناه فيما سبق ان مقدار الهجرة اليهودية السنوية الى فلسطين ، باستثناء فترتين من الزمن ، كان معتدلا ولم يبلغ مبلغاً يستدعي اثارة قلق السكان الوطنيين . اما المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٤ و١٩٢٦ وبين سنة ١٩٣٣ و١٩٣٥ وخاصة المدة الاخيرة فقد كان سيل الهجرة فيها زائد التدفق

٤ ومن الواضح ان سرعة نشوء الوطن القومي اليهودي ومدى ذلك النشوء يتوقفان على معدل الهجرة اليهودية على مدار عدد من السنين وعلى مقدار تلك الهجرة . وبالنظر للخوف الحقيقي الذي يساور العرب ويجعلهم يخشون غمر المهاجرين اليهود لهم ثم سيطرتهم عليهم ، فهم يرقبون ارقام المهاجرة بمزيد الاهتمام والقلق . وتدل الاحصاءات الرسمية على ان الزيادة في السكان اليهود قد بلغت في السنين الاربعة (١٩٣٣ — ١٩٣٦) ، ١٦٤ ٢٦٧ نسمة وهذا يدل على ان عدد السكان اليهود في سنة ١٩٣٢ كاد يتضاعف تقريباً خلال هذه السنوات الاربع . وقد تجاوز معدل الهجرة اليهودية في المدة الواقعة بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٦ اربعين الفاً في السنة

٥ ان الجداول التالية التي اعدها ناظر المهاجرة والاحصاءات على اساس قاعدة علمية ، تبين ما يتوقع ان يبلغه السكان العرب واليهود في فترات طول كل منها خمس

سنوات تبتدىء من سنة ١٩٣٦ وتنتهي سنة ١٩٧٠ * وقد بني عدد السكان اليهود على افتراضين هما : (١) ان معدل الزيادة الطبيعية في السكان اليهود يبلغ ٢١ و٠١ في الالف في السنة (٢) وان معدل الهجرة اليهودية يتراوح بين لا شيء وستين الفاً في السنة

ما يتوقع ان يبلغه عدد السكان العرب

السنة	السكان العرب (بالالوف)
١٩٣٦	٩٤٣
١٩٤٠	١٠٣٨
١٩٤٥	١١٦٣
١٩٥٠	١٢٩٠
١٩٥٥	١٤٢٥
١٩٦٠	١٥٥٨
١٩٦٥	١٦٩١
١٩٧٠	١٨٢١

* قد اثبتت نتائج هذه الاحصاءات في الرسم البياني المرفق وهي مبنية على اعتبار ان الزيادة في السكان العرب يمكن حسابها على اساس « نظرية فارهولت » ومما تجدر ملاحظته في هـذا الصدد : — (١) ان خضوع نمو السكان العرب خضوعاً فعلياً لقانون فارهولت لا يمكن الجزم به، بالرغم من انه كان خاضعاً لهذا القانون كما يظهر خلال المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٦ و (٢) ان معدل الزيادة الطبيعية في السكان اليهود يقل كلما قل عدد المهاجرين الذين يدخلون البلاد في السنة والعكس بالعكس . و(٣) ان الاحتمال العام لهذه النتائج الذي يجب اتخاذه مقياسا ثابتاً للمقارنة يجب ان لا يتعدى فترة الخمس سنين ١٩٤٥ — ١٩٥٠

الاتجاهات المتوقعة لزيادة السكان في المستقبل

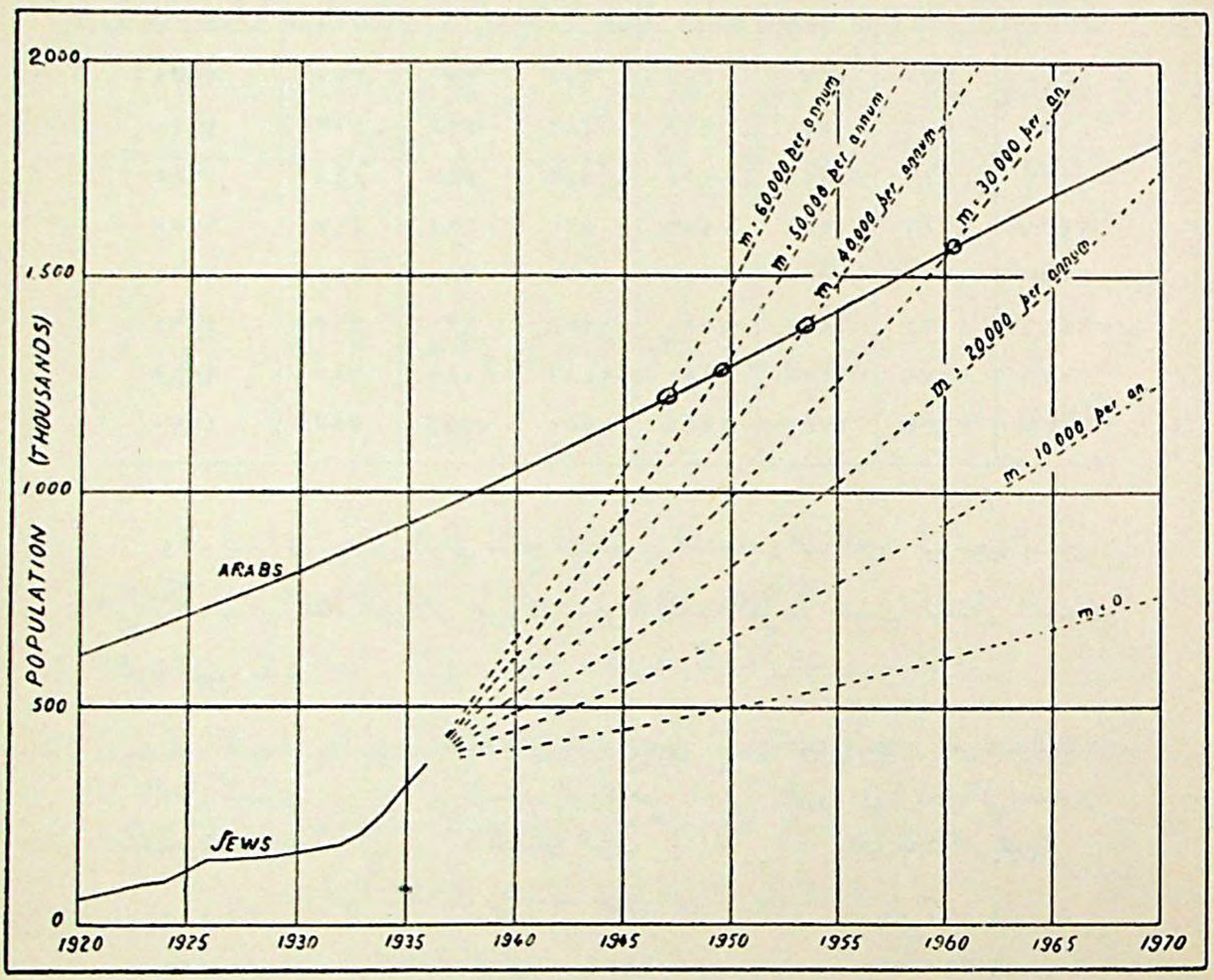

ان الحرف (M) يفيد المعدل السنوي للهجرة اليهودية

لقد قدرت الزيادة في عدد السكان العرب بمعدل ٢٤ الفاً في السنة وهذه الزيادة ترجع بالاكثر الى توقف التجنيد منذ الحرب والى ما تم من التحسينات العظيمة في الاحوال الصحية

السكان اليهود عند منتصف السنة (بالالوف)

معدل الهجرة	٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
١٩٣٦	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠
١٩٤٠	٤٠٣	٤٤٥	٤٨٦	٥٢٨	٥٧٠	٦١٢	٦٥٣
١٩٤٥	٤٤٨	٥٤٧	٦٤٦	٧٥٤	٨٤٤	٩٤٣	١٠٤٢
١٩٥٠	٤٩٧	٦٦٠	٨٢٣	٩٨٦	١١٤٨	١٣١١	١٤٧٩
١٩٥٥	٥٥٢	٧٨٦	١٠١٩	١٢٥٣	١٤٨٦	١٧٢٠	١٩٥٣
١٩٦٠	٦١٣	٩٢٦	١٢٣٨	١٥٥٠	١٨٦٢	٢١٧٤	٢٤٨٦
١٩٦٥	٦٨١	١٠٨١	١٤٨٠	١٨٨٠	٢٢٧٩	٢٦٧٩	٣٠٧٨
١٩٧٠	٧٥٧	١٢٥٣	١٧٥٠	٢٢٤٦	٢٧٤٢	٣٢٣٩	٣٧٣٥

وقد اثبتنا في الجدول التالي نتائج المقابلة بين الجدولين السابقين وهي تبين السنين التي يكون فيها عدد السكان اليهود مساوياً لعدد العرب حسب المعدل السنوي للهجرة اليهودية : —

المعدل السنوي للهجرة اليهودية	السنة التي يتساوى فيها السكان اليهود مع السكان العرب	عدد السكان العرب والسكان اليهود في المراحل التي يتساوى فيها عدد الفريقين
٣٠ ٠٠٠	منتصف ١٩٦٠	١ ٥٦٠ ٠٠٠
٤٠ ٠٠٠	اوائل ١٩٥٤	١ ٣٩٠ ٠٠٠
٥٠ ٠٠٠	اوائل ١٩٥٠	١ ٢٨٠ ٠٠٠
٦٠ ٠٠٠	منتصف ١٩٤٧	١ ٢١٠ ٠٠٠

٦ ومما يجب ملاحظته في هذا الصدد ان الفريق الاقل عدداً من السكان قد يستطيع ادراك الفريق الاكبر منه وان تفوق عليه بالعدد مع مضي الزمن . وذلك يتوقف على صحة البنية التناسل عند الفريقين . ان الهجرة اليهودية تضم الى السكان اليهود زيادة سنوية كثيرة التناسل . وقد يجيء بعد عشرات من

السنين الوقت الذي تكون زيادة اليهود الطبيعية متفوقة على الزيادة الطبيعية بين العرب . ولكن اليهود يحتاجون الى مدة طويلة جداً من الزمن كي يصبحوا الاكثرية في فلسطين بالاعتماد على تلك الوسيلة وحدها

٧ لقد كان الاساس المتبع في تنظيم الهجرة الى فلسطين منذ سنة ١٩٢٢ هو قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد عند وصولهم . وقد وضع هذا المبدأ في بيان السياسة الذي اصدره المستر تشرشل في تلك السنة ثم ايد ثانية في كتاب ارسله رئيس الوزارة الى الدكتور وايزمن بتاريخ ١٣ شباط سنة ١٩٣١ . والقصد من قانون المهاجرة لسنة ١٩٣٣ هو تنفيذ المبدأ المذكور آنفاً وتنظيم الهجرة الى فلسطين

٨ وحسب قانون المهاجرة يسمح للمهاجرين بالدخول اذا كانوا ينتمون الى الاصناف الاتية :—

(أ)

(١) الاشخاص الذين يملكون في الواقع ويوجد تحت تصرفهم المطلق رأسمال لا يقل عن الف جنيه

(٢) الاشخاص الذين ينتسبون الى احدى المهن الحرة ويملكون رأسمال لا يقل عن ٥٠٠ جنيه على شرط ان يقتنع مدير المهاجرة بوجود حاجة في فلسطين لزيادة عدد المنتسبين الى تلك المهنة

(٣) ارباب الحرف الماهرين الذين يملكون رأسمال لا يقل عن ٢٥٠ جنيها بشرط ان يقتنع مدير المهاجرة بان قوة الاستيعاب الاقتصادية في فلسطين تتسع لاستيعاب هؤلاء الاشخاص في الحرف والصنائع التي ينتسبون اليها

(٤) الاشخاص الذين لهم ايراد مضمون لا يقل عن ٤ جنيهات في الشهر بقطع النظر عن الايراد الذي يكسبونه بعملهم

(٥) الاشخاص الذين يملكون في الواقع ويوجد تحت تصرفهم المطلق رأسمال لا يقل عن ٥٠٠ جنيه بشرط ان يقتنع مدير المهاجرة بان رأسمال هؤلاء الاشخاص كاف لتأمين نجاح العمل او الشغل الذي ينوون تعاطيه وانهم اكفياء وصالحون جسمياً للقيام بذلك العمل او الشغل وان استيطانهم فلسطين لن يؤدي الى ايجاد منافسة زائدة في العمل او الشغل الذي ينوون تعاطيه

(ب) — (١) الايتام المؤمنة وسائل معيشتهم في احدى المؤسسات العامة في فلسطين او بواسطتها الى ان يصبحوا قادرين على اعالة انفسهم بانفسهم

(٢) ذوو الوظائف الدينية المؤمنة لهم وسائل العيش

(٣) الطلبة الذين أمن قبولهم في معاهد علمية وضمنت لهم وسائل العيش الى ان يصبحوا قادرين على اعالة انفسهم بانفسهم

(ج) الاشخاص الذين لهم أمل ثابت في الاستخدام في فلسطين

(د) الاشخاص الذين يعتمدون في اعالتهم على احد المقيمين الدائمين او المهاجرين في فلسطين ممن ينتسبون الى الاصناف (ا) و(ب) و(ج)

٩ وقد اجاز القانون ايضاً ادخال «المسافرين» ٠ و «المسافر» هو شخص اجنبي لا ينوي البقاء في فلسطين مدة تتجاوز ثلاثة اشهر ولا ينوي ان يشتغل فيها

١٠ والواقع ان المهاجرين الذين يدخلون فلسطين الآن ينتمون الى ثلاثة اصناف فقط هم :— ذوو الوسائل المستقلة الذين ينتمون للصنف (أ) والذين يدخلون تحت جدول العمال (الصنف ج) والاشخاص الذين تتوقف اعالتهم على مقيمين دائمين او مهاجرين

١١ اما المهاجرون الذين يملكون تحت تصرفهم رأسمال لا يقل عن ١٠٠٠ جنيه فلهم حق مبرم بالدخول اذا ما اقنعوا مأموري مراقبة الجوازات او قناصل جلالته في البلاد التي أتوا منها ، بانهم يملكون هذا المبلغ فعلا ٠ وقد جرت العادة ان يكلف

المهاجر بان يقيم الدليل على وجود نقد له في فلسطين . ووقع كثير من سوء الاستعمال بامر هذا الصنف من المهاجرين ، مما اضطر دائرة المهاجرة احيانًا كثيرة الى الاستقصاء عن سيرة هؤلاء الاشخاص في البلاد التي اتوا منها من الوجهة المالية ، وقد اضطرت ايضًا الى اتباع طرق مختلفة لمعرفة مكانتهم المالية طيلة مدة من السنين

وتدل الارقام الرسمية على ان ١٧٦٥٣ شخصًا ممن يملكون رأسمال قدره (١٠٠٠) جنيه على الاقل قد دخلوا فلسطين خلال المدة الواقعة بين بداية ١٩٣٣ ونهاية ١٩٣٦ وهذا العدد يعادل نحو ١١ في المائة من مجموع عدد المهاجرين اليهود . وقد كان ثلث هؤلاء المهاجرين على وجه التقريب من اليهود الالمان كما أن ١٨ في المائة من المهاجرين الذين قدموا من المانيا سنة ١٩٣٥ كانوا من صنف الرأسماليين . أما القسم الاعظم ممن بقي من مهاجري هذا الصنف فقد اتوا من الولايات المتحدة الاميركية

ويقدر ان كثيرين من مهاجري هذا الصنف يجلب الواحد منهم الى البلاد اكثر من ١٠٠٠ جنيه فقد بلغ رأسمال المهاجر منهم ٢٥٠٠ جنيه في كثير من الاحيان وذكر ان فريقًا منهم جلب كل واحد منه مقدار ١٠٠٠٠ جنيه او ٢٠٠٠٠ جنيه

١٢ اما الاصناف الفرعية الاخرى التابعة للصنف (١) فهي خاضعة ايضًا لشروط مالية ، الا ان هذه الاصناف تعتبر من الوجهة العملية مقفلة الابواب . وقد قيل لنا على سبيل تفسير الاسباب التي دعت الى اغلاق هذه الاصناف انه ظهر خلال السنتين الاخيرتين ان المهاجر من ذوي المهن الحرة لا يمكنه ان يستقر في فلسطين بصورة مرضية اذا كان رأسماله يقل عن ١٠٠٠ جنيه . وبما ان لدائرة المهاجرة الرأي المطلق في ذلك ومن الواجب اقناعها بأن المهاجر صاحب المهنة الحرة يمكنه بان يستقر بصورة مرضية فقد استلزم الامر اغلاق هذا الصنف . وتنطبق هذه الاعتبارات على الصنف (١) (٣) ولكنها لا تنطبق على الصنف (أ) (٤) وهو الصنف الذي بقي مفتوحًا وان كان عدد المهاجرين الذين ينتمون اليه قليلا

١٣ اما المهاجرون من الصنف (ب) فيصح اعتبارهم من بعض الوجوه كمهاجرين يعيشون على الاحسان . وقد جرت عادة دائرة المهاجرة ان تطلب عن كل مهاجر من هؤلاء المهاجرين كفالة مالية قابلة التنفيذ في فلسطين معطاة من احدى المؤسسات

في فلسطين تكفل المؤسسة فيها عدم صيرورة ذلك المهاجر عالة على المجموع فيما بعد . وقد وقع احيانًا شيء من سوء الاستعمال فيما يتعلق بهذا الصنف من المهاجرين غير انهم يخضعون الآن لرقابة شديدة نوعا ما ، بالرغم من ان الحالة فيما يتعلق بهجرة الطلاب ليست على ما يرام ، وان بعض المؤسسات ذات السمعة الطيبة قد اسيء استعمالها كوسيلة لادخال هذا الصنف من المهاجرين

١٤ اما الصنف (د) فهو يشتمل على الاشخاص الذين تتوقف اعالتهم على السكان الذين يقيمون دائمًا في البلاد او على المهاجرين الذين ينتمون للاصناف (أ) و (ب) (٢) و(ج) . وقد عرف قانون المهاجرة الشخص « المعال » على الوجه التالي :—

« تعني لفظة « المعال » الشخص الذي تكون معيشته واعالته متوقفة مباشرة على احد المهاجرين او احد المقيمين اقامة دائمية في فلسطين اما قبل وصوله اليها او لدى وصوله ، ويكون من اقارب ذلك المهاجر او المقيم الدائم أي :—

(أ) زوجته

(ب) احد والديه او جديه او احد والدي زوجته او جديها

(ج) ابنته او حفيدته او اخته او ابنة اخيه او ابنة اخته او زوجته او حفيدتها او اختها او ابنة اخيها او ابنة اختها على ان تكون غير متزوجة او أرملة او مطلقة

(د) ابنه او حفيده او اخوه او ابن اخيه او ابن اخته او ابن زوجته او حفيدها او اخوها او ابن اخيها او ابن اختها ، اذا كانت سنه دون الثامنة عشرة ، او تجاوز هذه السن وكان مصاباً بعاهة دائمية لا يستطيع معها اعالة نفسه »

١٥ ان كثيرين من المعالين الاحداث الذين ينتسبون للصنف المذكور اعلاه يثبت بعد وصولهم الى فلسطين انهم لا يعتمدون مباشرة في اعالتهم على المهاجر او المقيم الدائمي وانهم ينتظمون بالفعل في سلك العمال . واكثر هؤلاء ينتمون الى فريق العمال غير الماهرين وقد يصبح مصيرهم غير مقرر فيما لو شلت الحركة الاقتصادية في فلسطين لدرجة كبرى لان العمال غير الماهرين يتأثرون قبل غيرهم في مثل تلك الحالة وتتناقص قدرة الناس على اعالة ذويهم

١٦ وقد بلغت نسبة المهاجرين المعالين في هجرة ١٩٣٥ ، وهي السنة التي بلغت فيها الهجرة الى فلسطين حدها الاعلى ، ٦١ في المئة وهي نسبة مريعة . وتمر غالبًا فترة من

الزمن ، من حين وصول المهاجر الى البلاد ، الى ان يتمكن من استقدام معاله او معاليه ، ولذلك كان لا بد للنظام المبحوث عنه من أي يؤدي حتماً الى وقوع تقلبات كبيرة جداً في عدد المهاجرين السنوي

١٧ اما المهاجرون الذين ينتمون للصنف (ج) (اي العمال) فهم الذين لهم امل ثابت بالاستخدام في فلسطين . وصاحب العمل الذي يريد استخدام المهاجر هو الذي يقيم الدليل على وجود امل ثابت باستخدامه ذلك المهاجر وهو الذي يتكفل انه في حالة تمكنه من تشغيله براتب معين وانه سيستمر على استخدامه في ذلك العمل او في ما يعادله من الاعمال الاخرى خلال الحد الادنى من المدة المعينة من السنين . ولذلك يقوم اصحاب الاعمال لاغراض ادارية ، بتقديم الطلبات لادخال المهاجرين الذين يودون تشغيلهم وقد اعتبرت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في نظام المهاجرة الصادر بمقتضى القانون بمثابة هيئة تشرف على استخدام العمال . وجعلت ادنى مدة لكفالة صاحب العمل للعامل سنة واحدة

١٨ ويعين مقدار الهجرة بجدول العمال الذي يعد مرة كل ستة اشهر ، ويدرج فيه الحد الاعلى لعدد الاشخاص ، بحسب الجنس والعمر والمهنة والصناعة ، الذين يمكن ادخالهم للبلاد اثناء المدة المشمولة بالجدول بالاستناد الى شهادات الهجرة من الصنف (ج) وبعد أن يقترن هذا الجدول بموافقة المندوب السامي وينشر بمجموعه في الوقائع الرسمية ، يصبح نافذ المفعول للمدة التي صدر بشأنها

١٩ ان المندوب السامي هو الذي يقرر عدد المهاجرين في جدول العمال بعد دراسة طلب الوكالة اليهودية لادخال مهاجرين من العمال وما تقدمه سلطات المهاجرة من التواصي بهذا الشأن . وتقوم الوكالة اليهودية بالاشتراك مع مأمور من دائرة المهاجرة بفحص احوال اليهود الصناعية والاقتصادية في البلاد وحالة العمل فيها وتبني طلبها على نتيجة فحصها هذا . أما مأمور دائرة المهاجرة فيقدم تقريره لرئيس دائرته مستقلا . وبالاضافة الى ذلك تقوم دائرة المهاجرة في الوقت نفسه بدرس تقريبي لحالة البطالة بين العرب آخذة بعين الاعتبار بعض العوامل الاقتصادية كحركة الشحن واستهلاك الكهرباء . وعلى هذه الصورة يكون لدى المندوب السامي دراسة عامة عن احوال اليهود مرفوعة من قبل الوكالة اليهودية ودراسة عامة اخرى مماثلة لها يقوم بها في

الوقت نفسه موظف حكومي وينتجها اذا اقتضت الحاجة مدير المهاجرة ويكون لديه ايضاً في الوقت ذاته فكرة تقريبية عن البطالة بين العرب وبذلك يكون لديه من المعلومات ما يمكنه من تنفيذ شروط السياسة المثبتة في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ على الوجه الذي فسرت فيه تلك السياسة بالكتاب الذي ارسله رئيس الوزراء الى الدكتور وايزمن بتاريخ ١٣ شباط سنة ١٩٣١

٢٠ ونود ان نشير الى مسألتين في صدد جدول العمال . فمن الجهة الاولى اننا لم نقتنع بان دائرة المهاجرة تقوم باستقصاء المعلومات الكافية من ادارة الالوية قبل وضعها جدول العمال . ونرى ان في الامكان الحصول على معلومات اوفى من المعلومات التي تستقى في الوقت الحاضر من حكام الالوية ومن مساعديهم ومن القائمقامين فالمعلومات التي يستطيع هؤلاء اعطاءها عن مناطقهم تفيد كثيراً في تدقيق ما يقدمه اصحاب الصناعات والحرف المختلفة من الطلبات لادخال العمال، وفي تقدير مدى نجاح المشاريع والافراد وتقدير المدة التي سيدوم فيها العمل المقترح ، ومثل هذه المعلومات المستقاة من القائمقامين قد تكون عوناً لدائرة الاحصاء في تقدير البطالة بين العرب . ومن الجهة الثانية نرى انه من الواجب بذل مقدار اوفر من الهمة للتأكد مما اذا كان المهاجرون لا يزالون مستخدمين فعلا، ومما اذا كانت الاشغال التي استخدموا فيها مازالت سائرة او انتهت . ولسنا نقول بعدم وجود تدقيق وضبط في الوقت الحاضر ولا نوصي بان يكون مجرى حياة كل مهاجر موضع بحث دقيق ، ولكن بما ان مختلف الحرف والصناعات والعدد المطلوب من المهاجرين لكل منها يتم وضعه عند منتصف كل سنة لدى إعداد الجدول، ينبغي القيام بعد ذلك ببحث مفصل في مدى تقدم الشركات والافراد في هذه الحرف والصناعات قبل اصدار الجدول التالي . وفي هذا الباب ايضاً تجدر الاستفادة من المعلومات الميسورة لدى ادارة الالوية

٢١ ومن رأينا ايضاً ان حالة المساكن هي عامل اقتصادي ينبغي زيادة الاهتمام به لدى البحث في قدرة البلاد على الاستيعاب بموجب جدول العمال . وقد لاحظنا ان حالة المساكن وخاصة في تل ابيب لم تكن مرضية قط خلال البضع سنوات الاخيرة فقد قال لنا رئيس بلدية تل ابيب ان الوفاً من السكان في منطقة بلديته يسكنون الاكواخ او الخيام واديت امامنا شهادات تدل على شدة اكتظاظ حيفا بالسكان

٢٢ ان تحضير جداول العمال والاشراف على تنفيذها يسيران بموجب نظام صدر بمقتضى قانون المهاجرة، ومدتا الجدولين النصف سنويين، هما من نيسان الى ايلول ومن تشرين الاول الى اذار

٢٣ وتحتفظ دائرة المهاجرة بعدد احتياطي صغير من شهادات الهجرة للمهاجرين غير اليهود لتلافي الطلبات الطارئة غير المنظورة . ويستعمل هذا العدد الاحتياطي من الشهادات المحفوظة لدى الدائرة لتلبية الطلبات الخاصة التي يقدمها اصحاب الاعمال لاستقدام عمال من الخارج

٢٤ وقد اتخذت المبادئ الاتية اساساً لتحديد قوة فلسطين على الاستيعاب فيما يتعلق بهجرة العمال اليهود :—

(أ) ان المقصود من جدول العمال هو مجرد تلبية الطلبات المرفوعة لاستقدام العمال الذين يحتمل تشغيلهم بصورة دائمة . ولا تؤخذ فيه بعين الاعتبار الطلبات الخاصة باستخدام العمال بصورة موقتة او اثناء الموسم مالم يكن هنالك أمل معقول في تحويل هذا الشكل من العمل الى استخدام دائمي الى حدما

(ب) عندما يتحتم البت في نوع العمل من حيث كونه دائمياً او غير دائمي ينظر الى قوة استيعاب الصناعة الموضوعة تحت البحث في المستقبل ، وبعبارة اخرى ينظر فيما اذا كان ثمة حاجة للعمال على ضوء العوامل الدائمة للتوسع والنمو

(ج) لا تقبل الطلبات المقدمة لادخال عدد اضافي من العمال اليهود اذا كان قصد اصحاب العمل الذين يطلبون ادخال اولئك العمال اخراج العمال العرب من اعمالهم . وقد حدث في بعض الحالات ان خرج عن هذه القاعدة ، اذ صادف بسبب نقص العمال عند اليهود ان حل عمال من شرق الاردن وحوران محل عمال من اليهود كانوا قد تركوا اعمالهم التي كانوا يتناولون منها اجوراً واطئة ليشتغلوا باعمال اخرى اجورها عالية

٢٥ يؤلف جدول العمال في الوقت الحاضر من خمسة اقسام — فالقسم (أ) يتألف من اخصائيين وعمال ماهرين معينين . والقسم (ب) يختص بعمال ماهرين غير معينين . والقسم (ج) يختص بالاقرباء الذين هم في سن العمل . والقسم (د) يختص

بالعمال بصورة عامة ويشمل العمال الزراعيين . والقسم (ه) يشمل الاحتياطي الذي تحتفظ به الادارة . وكل قسم من هذه الاقسام يتألف من عدد محدود من المهاجرين

٢٦ وبعد اقرار جدول العمال تقوم سلطات المهاجرة باعداد شهادات المهاجرة اللازمة وتصدرها على دفعات الى الوكالة اليهودية التي توزعها بدورها الى المكاتب الفلسطينية الصهيونية في العالم وهذه تعطيها الى المهاجرين الذين يقع الخيار عليهم . ولدى توزيع هذه الشهادات تؤخذ بعين الاعتبار المراكز النسبية التي تشغلها الاحزاب اليهودية في الوكالة اليهودية واحوال البلاد التي يأتي منها المهاجرون

٢٧ والمفهوم ان المؤتمر الصهيوني عند انعقاده هو الذي يقرر نصيب كل حزب من الاحزاب اليهودية المختلفة من شهادات جدول العمال كدليل تسترشد به الوكالة اليهودية التي هي لجنة المؤتمر التنفيذية ، عند توزيعها الشهادات المخصصة لكل حزب من هذه الاحزاب من اصل جدول العمال . وقد حفزت هذه الطريقة جمعية بريت ترمبلدور للشبان (بيتار) وجمعية آغودات اسرائيل المركزية الى رفع عقيرتها بالشكوى من وجود تحيز في التوزيع وكانت هذه الشكاوى موضوع مراسلات دارت بين وزارة المستعمرات والجمعية الصهيونية الجديدة اذ ان وزارة المستعمرات رفضت قبول الادعاء الذي تقدمت به جمعية (بيتار) بأن لها مركزاً يخولها اي حق من الحقوق فيما يتعلق بتوزيع شهادات الهجرة

٢٨ وتوزع شهادات الهجرة على البلاد المختلفة بنسبة عدد اليهود في كل منها ، واتساع مراكز التدريب فيها، والاحوال الاقتصادية التي تسودها . وقد جرت العادة منذ شهر تشرين الاول من سنة ١٩٣٣ على اعطاء بولونيا ٣٥٧٤ في المائة من شهادات الهجرة . فالطائفة اليهودية هناك يقدر عددها بثلاثة ملايين وربع مليون نسمة وتملك بولونيا اوسع مؤسسات للتدريب وهي في حاجة ماسة الى خروج المهاجرين منها بالنظر للاحوال الاقتصادية السائدة فيها . ولقد كان نصيب المانيا من شهادات الهجرة ٢٦٧٦ في المائة فازدادت حصتها منذ سنة ١٩٣٣ بالنظر لتبدل نظام الحكم الذي حدث في تلك البلاد في تلك السنة

٢٩ تستنير الوكالة اليهودية في فلسطين في توزيع شهادات العمال برأي لجنة تدعى « اللجنة الاستشارية للهاجرة » وهذه اللجنة مؤلفة من ممثلي جميع الفروع الاقتصادية للطائفة اليهودية في فلسطين ، وتعيين اعضاء هذه اللجنة منوط باللجنة التنفيذية للمجلس الملي اليهودي ووظيفتها اسداء النصح للوكالة اليهودية بشأن طريقة توزيع الشهادات على الطبقات المختلفة

٣٠ وعندما تتسلم الوكالة اليهودية شهادات الهجرة ترسلها الى المكاتب الفلسطينية الكبرى في اوروبا واميركا وعدن ويبلغ عدد هذه المكاتب اثني عشر مكتبًا اكبرها المكتبان الموجودان في وارسو وبرلين لان بولونيا والمانيا هما القطران اللذان يفد منهما العدد الاكبر من المهاجرين . فهذه المكاتب الخاضعة للوكالة اليهودية ترسل المهاجرين الذين يقع اختيارها عليهم مع شهاداتهم الى مأمور مراقبة الجوازات . فيكلفهم هذا المأمور بابراز شهادات الصحة ويمكنه اذا اراد ان يكلفهم بابراز شهادات من البوليس تشعر بحسن سلوك المهاجر وعدم وجود سوابق جنائية له . اما شهادات الصحة فلا مناص من ابرازها لان ذلك مشروط في قانون المهاجرة . فالوكالة اليهودية التي هي بالاجمال صلة الوصل بين الطائفة اليهودية في فلسطين واليهودية العالمية ، تقوم بتحديد نوع وصفة المهاجرين الذين يفدون الى البلاد بموجب جدول العمال

٣١ اما المهاجرون الذين تنتقيهم المكاتب الفلسطينية الصهيونية فيأتون من مراكز التدريب ، التي هي على حد ما ذكره لنا الدكتور سناتور ، مدير المهاجرة في الوكالة اليهودية ، نتيجة لحركة بدأت اثناء الحرب باسم حركة (الحالوتس) أي «الطليعة» وهذه الحركة تنقسم الى ثلاث مراحل من حيث سن المهاجر ، فالمرحلة الاولى منها تتناول الاحداث الذين تتراوح اعمارهم بين الثانية عشرة والسابعة عشرة وهؤلاء الطلائع من الشبان ينتمون الى ما يمكن تسميته بجمعية الشبان وكثيراً ما تأخذ هذه المرحلة شكل حركة كشفية والمرحلة الثانية تبتدىء من سن السابعة عشرة وتنتهي بسن التاسعة عشرة وفي اثنائها ينضم الشبان والشابات الى فروع محلية تابعة لجمعية الطليعة ، والمرحلة الثالثة تبتدىء من سن التاسعة عشرة فما فوق وفي هذه المدة يدخل الشبان والشابات مراكز التدريب وقد علمنا ان لدى الجمعية اليهودية في الوقت الحاضر ٢٤ الفاً من اليهود تحت التدريب الذي يستغرق عادة سنتين او ثلاث سنوات وتدريبهم هذا يتناول الزراعة في الدرجة الاولى . وثمة ايضاً بعض المؤسسات لتعليم الصنائع والحرف

٣٢ ومهما كانت الافكار التي كانت تجول في اذهان واضعي صك الانتداب ومواده المتعلقة بالهاجرة فانها لا تتضمن ادنى اشارة الى مقدار الهجرة الذي كانوا يفكرون به . ولم يكن بامكانهم ايضاً ان يتنبوءا عن التغيير الشامل الذي كان مقدراً ان يحصل في الموقف ، من جراء تقييد الهجرة الى الولايات المتحدة ، وظهور الحكومة الاشتراكية الوطنية في المانيا في سنة ١٩٣٣ ، وازدياد الضغط الاقتصادي على اليهود في بولونيا حيث ظهرت طبقة متوسطة من اهل البلاد واخذت تحل محل اليهود كوكلاء في التجارة واصحاب متاجر صغيرة . فهذه العوامل الثلاثة كان لها في رأينا أثر مباشر على مقدار ونوع الهجرة اليهودية الى فلسطين ومدى تقدم الوطن القومي اليهودي

(٢) الهجرة غير المشروعة

(أ) الهجرة اليهودية غير المشروعة

٣٣ لقد كانت الهجرة اليهودية غير المشروعة تسير مع الهجرة المشروعة جنباً الى جنب . وتجري هذه الهجرة غير المشروعة :—

(١) بالدخول غير المشروع اي باجتناب مراكز المراقبة على الحدود

(٢) بالدخول المشروع وذلك بان يبقى المسافر الذي دخل بصورة مشروعة، في البلاد بعد انتهاء مدة البقاء الموقت المصرح له بها

(٣) بزواج الاجنبيات من :—

(أ) فلسطينيين

(ب) ومن سكان دائمين ليسوا فلسطينيين

٣٤ وقد كان دخول اليهود دخولا غير مشروع ظاهرة الظواهر البارزة في سنتي ١٩٣٣—١٩٣٤ . فكان هؤلاء يقطعون الحدود من سوريا وشرق الاردن، ومصر أحياناً ، كما كانوا يصلون المياه الفلسطينية ايضاً في سفن مستأجرة خصيصاً لهذا الغرض وينزلون الساحل تحت ستار الظلام يساعدهم في ذلك يهود مقيمون في فلسطين . وقد رفض الرأي العام اليهودي مساعدة السلطات الحكومية على اكتشاف المهاجرين غير

الشرعيين . وقد بلغت الهجرة غير المشروعة حدها الاعلى ، كما يبدو ، في سنة ١٩٣٣ اذ قدر عدد الذين استوطنوا فلسطين بصورة غير مشروعة في سنتي ٣٢-١٩٣٣ بـ ٢٢٤٠٠ ، منهم ١٧٩٠٠ من المسافرين الذين ظلوا في البلاد بعد انقضاء مدة الاقامة المصرح لهم بها

٣٥ اما النوع الثالث من الهجرة اليهودية غير المشروعة فهو هجرة النساء اللواتي لا تتوفر فيهن الشروط التي تمكنهن من الهجرة حسب قانون الهاجرة ولذلك يعقدن زواجهن على فلسطينيين او على مقيمين دائميين في فلسطين ممن ليسوا بفلسطينيين . وهذا النوع من الزواج ليس القصد منه الزواج بمعناه الحقيقي ولو انه شرعي صورياً . ويجري هذا الزواج اما في فلسطين او في الخارج فاذا عقد الزواج في فلسطين تكون المرأة عادة قد دخلت البلاد كمسافرة ودفعت تأميناً عند تأشيرها على جواز سفرها او اعطت تعهداً بالخروج من البلاد قبل تاريخ معين وبزواجها على هذه الصورة يتسنى لها البقاء في البلاد ، اذ إن مرسوم الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ يعتبر زوجة الفلسطيني فلسطينية ، ولذلك لا يمكن ابعادها من البلاد . وفي حالات اخرى تتفق المرأة وهي في الخارج بواسطة اصدقاء لها في فلسطين على ان يزورها رجل فلسطيني او مقيم دائم في فلسطين وبعد وصوله اليها تعقد زواجها عليه حسب الطقوس اليهودية في البلاد التي تقيم فيها

٣٦ ان قانون الاحوال الشخصية في فلسطين هو قانون الطائفة الدينية ، وقد وقعت حوادث طلاق عديدة عند اليهود . وقيل لنا ان هناك طبقة من الرجال تسمى بـ « الازواج المحترفين » وهؤلاء يرتبطون بسلسلة من عقود الزواج والطلاق الصورية ما دامت الاجرة مؤمنة لهم

٣٧ ومما يجدر ذكره ان النسبة بين حوادث الطلاق وحوادث الزواج المسجلة عند اليهود تقدر باربعين في المائة ومن رأينا ان جانباً كبيراً من هذه النسبة غير الطبيعية للطلاق يرجع الى عقود الزواج والطلاق التي تعقد صورياً بقصد مساعدة النساء الاجنبيات على دخول البلاد او البقاء فيها . اذ انه لو لا ذلك لما تمكنت هذه النساء من دخول البلاد لعدم توفر الشروط اللازمة فيهن او لما امكن قبولهن كمهاجرات

(ب) الهجرة العربية غير المشروعة

٣٨ ان الهجرة العربية غير المشروعة هي في الغالب هجرة عرضية وموقتة وموسمية. وتجري بصورة عامة بواسطة اجتياز الحدود البرية الفلسطينية . وبما ان مقدار هذه الهجرة غير المشروعة لا يسجل عند الدخول والخروج لان العرب لا يمرون عن مراكز خفر الحدود فليس من السهل معرفة نوع هذه المهاجرة العربية في فلسطين . ولذلك استلزم الامر رجاء السلطات القائمة في البلاد المجاورة ان تقدم مذكرات تصف فيها نوع الهجرة من تلك البلاد الى فلسطين

٣٩ لقد كان الشرق الاوسط قبل الحرب ، وهو ما يسمى الآن سوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين، يضم ولايتي بيروت ودمشق وسنجق القدس المستقل . ولما كانت هذه الولايات جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية فلم يكن الاشخاص الذين يسافرون من ولاية الى اخرى يحتاجون الى اجراء معاملات خاصة . غير أن التسوية التي جرت بعد الحرب في الشرق الاوسط خلقت حدوداً جديدة بين سوريا ولبنان من جهة وبين فلسطين من جهة اخرى كما خلقت حدوداً بين شرق الاردن وفلسطين. ولذلك اصبح الاشخاص الذين يسافرون من بلاد الى اخرى يسافرون الآن من «وطنهم» الى بلاد «اجنبية»

٤٠ اما الاشخاص الذين يقيمون عادة في شرق الاردن فيجوز لهم بموجب قانون المهاجرة ان يدخلوا فلسطين من شرق الاردن وان كانوا لا يحملون جوازات سفر أو ما يماثلها من مستندات السفر الا اذا أمر المندوب السامي بغير ذلك

٤١ وبموجب امر صدر بمقتضى قانون المهاجرة المذكور ابيح ايضاً لسكان الاقضية المجاورة للحدود في لبنان وسوريا بحرية الدخول الى الاقضية المجاورة للحدود في فلسطين دون اجراء معاملات رسمية خاصة . ولا يكلف هؤلاء الا بالحصول على اذون لقطع الحدود تصدر لهم بمقتضى اتفاق حسن الجوار المعقود بين سوريا وفلسطين سنة ١٩٢٦.

٤٢ غير انه بالرغم من ان هذه الشروط الاستثنائية تعتبر دليلا على قيام الحدود الجديدة التي قضت على ما اعتاده الناس من حرية المرور بين مختلف الولايات التي

كانت تابعة للامبراطورية العثمانية فمن الثابت ان كثيراً من سكان سوريا ولبنان يدخلون فلسطين بدون اجراء اية معاملة ، حتى ولو كانوا من غير سكان الاقضية السورية المجاورة للحدود ، ودخولهم هذا يعتبر دخولا غير مشروع . وقد كان من نتيجة ذلك ان دخل فلسطين من البلاد المجاورة بعض المهاجرين الذين لم يسجل دخولهم بالنظر لتحاشيهم مراكز خفر الحدود

٤٣ ويرد قسم كبير من المهاجرين العرب الى فلسطين من حوران ويذهب الحوارنة زرافات الى حيفا حيث يشتغلون في مينائها ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان عدد الحوارنة الذين يخرجون من بلادهم في كل سنة يتوقف كثيراً على حالة المزروعات هناك . ففي السنين التي تكون فيها المزروعات خصيبة يكون عدد المهاجرين منهم الى فلسطين قليلا جداً ومحصوراً بالاحداث من العائلات الكثيرة العدد الذين لا تدعو الحاجة الى وجودهم في الحقول . واكثر الذين ينتمون الى هذا الصنف يبقون في فلسطين بصورة دائمة لان الاجور فيها اعلى بكثير مما هي في سوريا . وقد قدرت السلطات ان عشرة الاف او احد عشر الفاً من الحوارنة يأتون الى فلسطين موقتاً طلباً للعمل في السنين المجدبة . وقد قدر نائب المفتش العام لدائرة التحقيقات الجنائية ان عدد الحوارنة الموجودين الان في فلسطين بصورة غير مشروعة يبلغ ٢٥٠٠ على وجه التقريب

٤٤ وقد ذكر المعتمد البريطاني المقيم في شرق الاردن ان المزارعين في شرق الاردن كانوا يعتمدون في حصد مزروعاتهم منذ القدم على مساعدة بعض الفلسطينيين الذين كانوا يفدون الى تلك البلاد في موسم الحصاد . اما الان فقد انقطعت هذه الهجرة تماماً ويستنتج من هذا ان سكان شرق الاردن قد ازدادوا زيادة كافية حتى اصبح بامكانهم ان يقوموا بالحصاد دون مساعدة خارجية او ان الفرص الجذابة للعمل في فلسطين تفوق الفرص في تلك البلاد . ثم ان عدد العمال في شرق الاردن الذين يكونون على استعداد للمساعدة في الحصاد في فلسطين يزداد كثيراً عندما تمحل المزروعات في شرق الاردن . وعندما تمحل المزروعات محلا تاماً في احدى مناطق شرق الاردن ، كما حدث في سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ، فان الرجال يأخذون نساءهم معهم لينقذوهن من مخالب الجوع

٤٥ ان مقدار الهجرة غير المشروعة من البلاد المجاورة غير معروف ، وهنالك ما يدل على ان كثيراً من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يملكون اراضي في البلاد المجاورة وانهم يتركون نساءهم وعائلاتهم في تلك البلاد و يذهبون للبحث عن زيادة وسائل معيشتهم عن طريق العمل في فلسطين . وهنالك بينة ايضاً على ان هذا الشكل من الهجرة غير المشروعة يقع في فصل معين من السنة ويحتمل ان تترك الهجرة الموسمية في فلسطين بقية من هؤلاء المهاجرين بعد ان يكونوا قد صمموا على السكنى الدائمة في هذه البلاد . ولا يوجد لدينا دليل على ان هذه البقية كبيرة الى درجة تسبب خللا في اقتصاديات فلسطين العامة

(ج) التدابير المقترحة لمعالجة الهجرة غير المشروعة

٤٦ لقد اقترح أن تتخذ التدابير التالية لمنع الهجرة غير المشروعة :—

(١) اعتبار المهاجرين غير الشرعيين الموجودين الآن في البلاد مهاجرين شرعيين

(٢) احداث ورقة الهوية

(٣) سن قانون للهاجرة يضع على عاتق المهاجر عبء الاثبات بان وجوده في البلاد هو قانوني

(٤) تشكيل قوة خاصة لحفر الخدود

(٥) انشاء صندوق للنفقات السرية على الاستخبارات

(٦) منح الجنسية للزوجة مستقلة عن زوجها

ان الادلة الموجودة لدينا لا تحملنا على الاعتقاد بامكان العمل بنظام اوراق الهوية . ثم انه لو صح ان هذا النظام ممكن من الوجهة الادارية فمن الواضح ان رقابة البوليس ستكون اعظم تأثيراً بكثير . غير أن في وسعنا على كل حال ان نؤيد الاقتراح الاول والثالث والرابع والخامس والسادس من الاقتراحات الآنفة الذكر

(٣) الوكالة اليهودية وظلاماتها بخصوص الهجرة

٤٧ يتضح من وصف الوكالة اليهودية الذي اوردناه في القسم السابع من الفصل السادس ان الوكالة تشغل بحكم الانتداب مركزاً ممتازاً فيما يتعلق بمسائل الهجرة . ولكي تتمكن الوكالة من القيام باعمالها في هذه الناحية شكلت ادارة شاملة وقسمت اعمالها المختلفة بين دائرة سياسية ودائرة للهاجرة ودائرة للعمال . وتستنير دائرة المهاجرة هذه براي وارشادات المجلس الملي اليهودي الذي يمثل الطائفة اليهودية في فلسطين ، فيما يتعلق بتوزيع جدول العمال بعد استلامه من الحكومة . ولا تنقيد الوكالة بارشادات هذا المجلس ولكنها تنظر اليها بعين الاعتبار

٤٨ لقد تقدمت الينا الوكالة اليهودية بثماني ظلامات رئيسية فيما يتعلق بالهجرة وهي : —

(١) ان الادارة لم تقم حق القيام بالالتزام المترتب عليها في المادة السادسة من صك الانتداب من حيث تسهيل الهجرة اليهودية، وان سياستها لم تكن متفقة وذلك الالتزام

(٢) ان النصيب المخصص للعمال المهاجرين من شهادات الهجرة لم يكن وافياً بالمرام خلال بضع السنوات الاخيرة وهو لا يزال كذلك لغاية الان ، والسبب في ذلك ان الحكومة لم تحسب حساباً لقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، الآخذة في الازدياد يوماً بعد يوم

(٣) ان القيود التي اخذت الحكومة تعمد اليها مؤخراً فيما يتعلق بادخال الاشخاص المعالين هي اقسى مما يجب ان تكون

(٤) ان الصنفين أ (٣) و أ (٥) اي المهاجرين الذين يملكون رأسمال قدره (٢٥٠) جنيهاً والذين يملكون رأسمال قدره (٥٠٠) جنيه لا يكاد يعمل بهما الان

(٥) انه ليس من العدل ان يخصم من جدول العمال عدد الجوازات المخصصة لصغار الطلبة الذين يفدون من المانيا

(٦) ان الحكومة لا تأخذ بعين الاعتبار ما يجب ان يعطى للعمال اليهود من نصيب في الاشغال والمصالح العامة عند تقدير قدرة البلاد على الاستيعاب .

(٧) ان الحكومة لم تزود الوكالة اليهودية بالمعلومات عن اسباب التباين بين الجداول التي تمنحها والطلبات التي تتقدم بها الوكالة

(٨) ان العرب يتسللون الى فلسطين من البلاد المجاورة بصورة غير مشروعة

٤٩ اما من جهة الشكوى العامة التي مدارها ان الدولة المنتدبة قصرت في القيام بالالتزام المترتب عليها لتسهيل الهجرة اليهودية ، فقد شكت الوكالة اليهودية ان الدولة المنتدبة لم تضع نصب اعينها منذ البدء سياسة معينة تعمل بها لتسهيل سبل الهجرة اليهودية بل تركت الى الوكالة امر ابتكار وتنفيذ المشاريع لجلب المهاجرين اليهود الى فلسطين واسكانهم ومساعدتهم في عملهم في البلاد . ومما ذكرته الوكالة اليهودية ان المستعمرين الاول قد اقاموا مساكنهم ومستعمراتهم دون ان يساعدهم احد سوى بني شعبهم ، وان كثيراً منهم ضحوا حياتهم وهم يعملون على تحويل البقاع الموبوءة بالملاريا الى مزارع صحية مثمرة . وقد اقيمت في كثير من الحالات مستعمرات ناجحة على قطع من الاراضي وفي انحاء من البلاد كانت تعتبر قبل ذلك غير صالحة للزراعة . ولم تتقدم الادارة بأية مساعدة للمستعمرين الاول ولا للطلائع . وان كل تقدم نالته الطائفة اليهودية في فلسطين في ميدان الزراعة وفي انشاء المدن والقرى لم يكن الا ثمرة رأس المال الذي قدمته تلك الطائفة ونتاج ما قام به رجال المستعمرات اليهودية من العمل وما بذلوه من مجهود وما تحلوا به من صدق العزيمة . وذكرت الوكالة ايضاً ان الادارة كانت قادرة على القيام باكثر مما قامت به من انشاء الطرق وتحسين الصحة العامة والتعليم والسكن وتحسين الحكم المحلي ومثل هذه التحسينات تسهل للمهاجرين اليهود أمر الاستقرار في فلسطين

٥٠ ان من دواعي الفخر لليهود ان يكونوا هم الذين شادوا صروح وطنهم ونحن على يقين من ان ذلك هو ما عناه صك الانتداب . ويجب ان لا يغرب عن البال ان الادارة تواجه كثيراً من الصعوبات المالية والعملية فقد ورثت بلاداً فقيرة واصبح لزاماً عليها ان تقدم الخدمات الضرورية للسكان الذين يزداد عددهم ازدياداً سريعاً بواسطة الهجرة وان تقوم في الوقت نفسه بالمحافظة على وضع السكان الحاليين .

ومن رأينا انه اذا اخذت هذه الصعوبات بعين الاعتبار فوجود ٤٠٠ الف يهودي في الوقت الحاضر في فلسطين يقدم برهانًا ناطقًا على ما عملته الحكومة في سبيل القيام بالتزاماتها طبقًا للانتداب

٥١ اما بخصوص الشكوى التي مآلها ان جداول العمال لم تكن كافية في السنين الاخيرة ، فاننا نكتفي بايراد الرقم الحقيقي التالي كرد عليها : فوجود ستة آلاف عامل يهودي عاطل عن العمل عند زيارتنا لفلسطين هو ، الى حد ما ، دليل على أن الحذر الذي كانت تبديه الحكومة عند تصديق الجداول الاخيرة لم يكن دون مبرر

٥٢ اضف الى هذا اننا اقتنعنا من البينات التي عرضت علينا بأن الوكالة اليهودية كانت عند منتصف كل سنة تمنح الفرصة الكافية لتعرض على الادارة الحجج التي تبني عليها دعواها بان جدول العمال يجب ان يطابق الرقم الذي تذكره في طلبها . فالاصول التي عمد اليها في سنة ١٩٣٤ بناء على طلب الوكالة اليهودية نفسها — وهي ان يتعاون مأمور من دائرة المهاجرة التابعة للحكومة مع مأمور من الوكالة اليهودية في تحديد جدول العمال — لها فوائدها التي لا شك فيها

٥٣ وقد جرت العادة ان تضمن الوكالة كل طلب من طلباتها مطول الحجج والاسانيد حول جدول العمال في مختلف الحرف والصناعات . وبسبب ازدياد الضيق الذي يعانيه اليهود في الخارج كانت الوكالة بطبيعة الحال تتقدم بطلب أعلى عدد ممكن من العمال ونذكر على سبيل المثال ان الوكالة قد ادرجت هذا الاعتبار الاخير بالفعل ، في طلبها الذي قدمته في شهر نيسان سنة ١٩٣٣ ، على انه من الجلي ان هذا الامر لا علاقة له بقدرة البلاد على الاستيعاب

٥٤ وقد اقتنعنا من الشهادات التي اديت امامنا بالنيابة عن الحكومة بأن طلبات الوكالة اليهودية كانت تدرس بمزيد العناية من قبل مدير المهاجرة اولا ثم من قبل المندوب السامي نفسه ، وان جداول العمال المهاجرين التي كانت توافق عليها الحكومة كانت عادة تتناسب مع اعلى ما تتطلبه الحالة . ان مهمة تقدير قدرة فلسطين على الاستيعاب بالنسبة الى حاجة البلاد للعمال ليس بالامر الهين فمن المتعذر ان يتنبأ المرء قبل ستة اشهر بالتغييرات التي يتوقع ان تحصل في اسواق العمل من تحسن او انتكاس .

ففي منتصف سنة ١٩٣٤ مثلا اعاد المندوب السامي النظر في تقديره الاول ورأى من المناسب بناء على بيانات قدمت له ، ان يصادق على جدول اضافي للعمال قدره ١٢٠٠ رجل

٥٥ والظلامة اليهودية الثالثة موءداها ان صنف المعالين يكاد يكون الان منحصراً في الاولاد والنساء والوالدين المسنين وقد قيل لنا ان الوالدين اللذين لم يبلغا سن الشيخوخة والاخوة الصغار والاخوات الصغيرات والاقربين لا يسمح لهم الان بالدخول ولو كانوا بالفعل عالة على اشخاص يسكنون فلسطين ويرسلون المال للخارج لاعالتهم كما هي الحالة غالباً

٥٦ ان كل تعريف يوضع للفظة المعالين ، مهما كان معقولا ، لا بد له ان يخرج عن نطاقه بعض الاشخاص الذين قد يلوح ان حالتهم صعبة . ومن الوجهة العملية يلوح لنا انه لا يعد خروجاً على الانصاف ان يعرف المعالون بالنسبة للمهاجر الذي هو رب العائلة ، بانهم الزوجة والاولاد دون الثامنة عشرة والوالدان المسنان على ان يعين حد ادنى لعمرهما كسن الخامسة والخمسين مثلا . وسنبحث بتفصيل اوفى في تعريف المعالين في الفقرات ٨٣ — ٨٥ ادناه

٥٧ اما من جهة الشكوى التي موءداها ان الصنفين من المهاجرين أ (٣) و أ (٥) لا يعمل بهما في الواقع ، فليس لدينا بينة تحملنا على رد الرأي القائل ان الاشخاص الذين يملكون اقل من ١٠٠٠ جنيه تحت تصرفهم المطلق لا يمكنهم في الظروف الحاضرة ان يستقروا بصورة مرضية في فلسطين ما لم يكونوا من ارباب المهن والحرف المنتشرة انتشاراً محدوداً في البلاد . واذا كانت قدرة الاستيعاب الاقتصادية هي المقياس الذي يعول عليه فيجب ان يطبق هذا المقياس على جميع اصناف المهاجرين لا على جدول العمال فقط

٥٨ اما من جهة الظلامة الخامسة فان هجرة صغار الاولاد والبنات الذين تتراوح اعمارهم بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة بقصد تدريبهم في المدارس الزراعية وخصوصاً في المستعمرات الزراعية واعدادهم للعمل في فلسطين ، قد اصبحت ظاهرة خاصة في سياسة المهاجرة التي اتبعتها الوكالة اليهودية في بضع السنوات الاخيرة .

وليست هذه الحركة جديدة بالمرة ولكنها ازدادت نمواً في سنة ١٩٣٣ بسبب الاحوال التي كانت سائدة في ذلك الحين في المانيا ٠ ، في غضون السنتين والنصف او الثلاث سنوات التالية لتلك السنة ادخل الى فلسطين ١٤٠٠ مهاجر من الصغار للتدريب

٥٩ وتقول الوكالة اليهودية بعدم وجود مبرر لانقاص هؤلاء المهاجرين من جدول العمال لأن الفراغ الذي يملأه هؤلاء بانخراطهم في سلك العمال بعد انقضاء مدة دراستهم او تدريبهم لا يظهر في تقديرات قدرة الاستيعاب التي تطلب الوكالة اليهودية شهادات جديدة للعمال على اساسها

٦٠ غير ان الحكومة ترى من جهة اخرى انه بعد ان ينهي هؤلاء الصغار سنتي التدريب الذي يتلقونه في احدى المدارس او المستعمرات ، ويتقدمون الى العمل في الاحوال العادية يجب ان يحسب حسابهم عند تقدير عدد الشهادات التي يسمح بها في جداول العمال ٠ وقد جاءت الى فلسطين اول دفعة كبيرة من هؤلاء المهاجرين الصغار وخصوصاً من المانيا سنة ١٩٣٣ ، ولم يجر بسببهم أي تنقيص في جدول العمال الا سنة ١٩٣٦ ٠ ويعمل الان بهذا المبدأ نفسه فيما يتعلق بسائر الطلبة الذين يدخلون البلاد كمهاجرين للدراسة في احد المعاهد التعليمية ٠ فجدول العمال الصيفي يعد في آذار او نيسان وعند أقراره تجري الحكومة خصماً فيه على اساس تقدير عدد الطلبة الذين يكونون قد اتموا دراستهم عند نهاية فصل الصيف المدرسي ٠ وهذا الخصم يتناول قسماً من عدد الطلاب المشار اليهم آنفاً وليس الكل ٠ ونرى ان الواجب يقضي عند تقدير جدول العمال ان يحسب حساب اولئك المهاجرين الذين يكونون قد اتموا دراستهم او تدريبهم واخذوا يباشرون العمل ، اذ انه لو ظل هذا الشكل من الهجرة جارياً دون رقابة او ضابط لكان من المحتمل ان يتحدى نظام قدرة الاستيعاب الاقتصادية تحدياً خطراً

٦١ وقد اشرنا في مكان آخر* الى صعوبة تقسيم العمل بين العرب واليهود في الاشغال العامة حيث تنشأ على الدوام اعتبارات تتعدى مجرد الحاجة الى العمال ٠ ونرى انه عند تقدير جدول العمال يجب ان لا يحسب الاستخدام في الاشغال العامة على

---

* انظر الصفحة ٤٢٤

اساس نسبة مئوية او نسبة معينة ولكن على اساس مقدار العمل الميسور للعمال اليهود بالفعل او الذي قد يصبح ميسوراً لهم

٦٢ اما الظلامة التي مؤداها ان الحكومة لا تذكر اسباب التباين الملحوظ بين الجداول التي يقرها المندوب السامي وبين طلبات الوكالة اليهودية ، فانها لم تكن موضع بحث خاص في الشهادات الشفوية التي اديت امامنا ونحن نرى ان هذه الشكوى واهية الأسس

٦٣ ونتقدم الان الى بحث الظلامة الثامنة والاخيرة فيما يتعلق بالهجرة وهي ان الوكالة اليهودية تنظر بمزيد القلق الى ذلك العدد الكبير من المهاجرين غير المرخص لهم الذي يتدفق دوماً من البلاد المجاورة بسبب عدم وجود الرقابة على حدود فلسطين البرية وقد قالت الوكالة ان هذا التيار يحرم المهاجرين اليهود من الفرص التي اوجدتها الجهود اليهودية لاستيعابهم ويثير مشاكل خطرة من الناحية الاجتماعية وناحية الامن العام وقد الحت الوكالة اليهودية بوجوب اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لتسرب المهاجرين على هذه الصورة . ولقد بحثنا موضوع الهجرة غير المشروعة فيما تقدم وذكرنا بعض العلاجات المقترحة في الفقرة ٤٦ من هذا الفصل

(٤) رقابة الهجرة

(أ) مقياس قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب

٦٤ ان من واجب ادارة فلسطين بموجب الانتداب ان « تسهل هجرة اليهود في احوال ملائمة» «مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الاهالي الآخرين» وبعبارة اخرى يجب ان تسهل الهجرة ولكن تدفقها يجب ان يكون خاضعاً لضابط يضبطه وقد فرضت الادارة هذا الضابط فعلاً بتطبيق مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب

٦٥ لقد اعلن هذا المبدأ بكل جلاء في بيان السياسة الذي اصدره المستر تشرشل سنة ١٩٢٢ فقد ورد في ذلك البيان ما يلي :—

« ولتنفيذ هذه السياسة (اي سياسة الحكومة بشأن الوطن القومي اليهودي) من الضروري ان تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها عن طريق المهاجرة وهذه المهاجرة لا يمكن ان تبلغ مقداراً تتجاوز معه قدرة البلاد الاقتصادية في حينه على استيعاب القادمين الجدد ومن المحتم ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبئاً على اهالي فلسطين عموماً وان لا يحرموا اية فئة من السكان الحاليين من اعمالهم • وقد استوفيت هذه الشروط في المهاجرة لغاية الان وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني نحو ٣٥ الفاً »

وقد اقرت الجمعية الصيونية هذا المبدأ في كتابها المؤرخ في ١٨ حزيران سنة ١٩٢٢ حيث قالت :—

« واللجنة التنفيذية تلاحظ ايضاً ان حكومة جلالته تعترف كنتيجة لازمة لذلك الحق بانه من الضروري أن يتمكن اليهود من زيادة عددهم في فلسطين عن طريق الهجرة وتستخلص اللجنة التنفيذية من بيان السياسة ان مقدار هذه الهجرة سيتوقف على قدرة البلاد الاقتصادية التي تمكنها من آن الى آخر من استيعاب مهاجرين جدد • واللجنة التنفيذية تثق ان كلا من حكومة جلالته وادارة فلسطين ستسترشد في هذا الامر بالمبدأ السالف الذكر مهما كانت الترتيبات التي ستتخذ لتنظيم هذه الهجرة »

ويلاحظ ان الجمعية الصهيونية فسرت قدرة الاستيعاب الاقتصادية على اساس أنها المبدأ الذي «يقرر» مقدار الهجرة في حين ان بيان المستر تشرشل انما يضع ذلك المبدأ لتحديد الحد الاعلى الذي يجب ان لا تتخطاه الهجرة • وقد أدرج آخر بيان سياسي حول هذا الموضوع ، في الكتاب الذي ارسله رئيس الوزراء بتاريخ ١٣ شباط سنة ١٩٣١ الى الدكتور وايزمن حيث ذكر أن « الاعتبارات المتعلقة بحدود قدرة البلاد على الاستيعاب ليست سوى اعتبارات اقتصادية بحتة »

٦٦ وقد طبق مبدأ قدرة الاستيعاب الاقتصادية على الهجرة اليهودية طيلة مدة الانتداب غير أن مرونة المبدأ وامكان تفسيره على وجوه متباينة يجعل تطبيقه على الحالة الاقتصادية المعقدة في فلسطين في غاية الصعوبة • واذا اخذنا هذه الصعوبات بعين الاعتبار نرى أن قانون المهاجرة الاصلي والانظمة الصادرة بمقتضاه مع ما ادخل عليها من التعديلات من آن لآخر ، قد ادت الى تنفيذ التعليمات المفروضة على الدولة المنتدبة تنفيذاً وافياً • وسنتناول بالبحث فيما يلي من هذا الفصل الوجوه التي نقترحها لتعديل انظمة المهاجرة الحالية وتحويرها

٦٧ ان مسألة متانة الحالة الاقتصادية في فلسطين او عدمها من حيث التأثير الذي احدثه فيها سيل الهجرة الاخير المصحوب بدخول «رؤوس اموال» وافرة الى البلاد هي من الاهمية بمكان كبير من حيث ارتباطها بمبدأ قدرة الاستيعاب الاقتصادية ، وذلك يضطرنا الى ان نبحث بحثاً موجزاً في بعض نواحي هذه المسألة التي هي اشد المسائل بالهجرة وان كنا في ذلك نلجأ الى شيء من التكرار

٦٨ لقد كانت المضاربة التجارية في الاراضي والابنية من ميزات موجة المهاجرة الاخيرة وهذه ليست من دلائل الصحة ، اذ انه لو توقف سيل رؤوس المال توقفاً هاماً لسبب من الاسباب فليس من المستبعد ان تعقبه أزمة في حركة البناء والحرف الاخرى المتعلقة بها وعندئذ تصاب الصناعات الحديثة النشأة بضربة ، وقد يؤدي ذلك الى تدني الحالة الصناعية الى مستوى أدنى من مستواها الحالي

٦٩ وثمة صعوبة اخرى تواجهنا من الناحية الاقتصادية وهي ان أغلب الاعمال اليهودية منحصرة في المدن كما يظهر وان عدد سكان المدن في فلسطين يتزايد زيادة فاحشة بالنسبة للسكان المزارعين ، وذلك يؤدي الى عدم ايجاد اسواق كافية بين السكان المزارعين لتصريف نتاج الصناعات القائمة في المدن

٧٠ لقد اشرنا فيما سبق الى ما وقع من نمو سريع في تل ابيب وقد قال لنا رئيس بلدية هذه المدينة انه يأمل أن تصبح مع الزمن مماثلة لمدينة امريكية حديثة كلوس انجلس من حيث الضخامة وذكر أحد الزعماء الصهيونيين لهذه اللجنة انه يأمل ان تتسع حيفا في النهاية لاستيعاب مليون يهودي وقد شاهدت هذه اللجنة تخطيطاً واسع المدى لمدينة يراد اقامتها جنوب يافا . كما ان انشاء بعض المدن في امكنة اخرى على ساحل البحر هو الان قيد البحث . فاذا قيض لهذه المشاريع النجاح فستقوم على طول الساحل سلسلة من المدن الكبيرة لا تتناسب قط مع القسم الضيق من داخلية البلاد المخصص لزراعة الحمضيات والحبوب ، يحيط بها من الخلف سلسلة من الجبال لا يمكن اتباع طرق الزراعة الكثيفة فيها

٧١ ان فلسطين من اصغر البلاد حجماً واقلها سداً لحاجات نفسها بنفسها . وفضلاً عن ذلك فان اقتصادياتها قد تتأثر تأثراً خطراً ببعض الحوادث الخارجة عن سلطتها

تمام الخروج مما يتعذر في الغالب التنبوء عن صبغته ، بل قد تقع تحت سيطرة مثل هذه الحوادث . فقيام الحكم الاشتراكي الوطني في المانيا في سنة ١٩٣٣ والسياسة الخارجية التي سارت عليها ايطاليا في سنة ١٩٣٥ والحرب الاهلية في اسبانيا هي من العوامل الكثيرة التي كان ولا يزال لها تأثيرها المفيد او الضار بحالة البلاد الاقتصادية

٧٢ ومن الحق ان يقال ان السلام هو من اولى الضروريات لنمو الصناعات ونشوئها على اساس ثابت في بلاد كفلسطين . ولما كان العرب يقفون موقفاً عدائياً من الهجرة اليهوديه فان عامل الخصومة بين الشعبين يكون له تأثيره السريع على الحالة الاقتصادية اذ ليس من الممكن ان تستثمر رؤوس الاموال استثماراً منتجاً في بلاد حبل الامن فيها مضطرب

٧٣ ومن الوجهة العامة يمكن ان يقال ان الادارة لم تحسب حساباً للاعتبارات السياسية والاجتماعية والنفسية في مسألة المهاجرة والحق انه لو اعطي لهذه الامور وزن من الاعتبار لكان ذلك مناقضاً مناقضة مباشرة للتعليمات الواردة في كتاب رئيس الوزراء الذي جاء فيه ان « الاعتبارات المتعلقة بحدود قدرة البلاد على استيعاب المهاجرين الجدد ليست سوى اعتبارات اقتصادية بحتة » . ولكننا مقتنعون بأن الحالة في فلسطين تتطلب اعادة النظر في مسألة الهجرة وتقرير مصيرها على اساس جميع الاعتبارات لا الاعتبارات الاقتصادية وحدها

٧٤ ان بقاء عنصر وافر الذكاء والنشاط مدعم بمقادير كبيرة من رؤوس الاموال على اصطدام متواصل مع شعب متوطن في البلاد يعتبر فقيراً بالنسبة الى ذلك العنصر ويختلف عنه من حيث مستوى الثقافة قد يؤدي مع الزمن الى رد فعل خطير . فهل من واجب الدولة المنتدبة او من مصلحة الوطن القومي نفسه ان يسمح لعدد كبير من المهاجرين بالقدوم الى البلاد بغض النظر بالمرة عن الشحناء المتزايدة التي تجد لها منفذاً بين وقت وآخر فيما يقع في البلاد من اضطرابات عنيفة ؟ ان المسألة في غاية الوضوح ويجب ان تواجه بشجاعة وعدل من قبل جميع ذوي الشان ، فهل يود الشعب اليهودي في الحقيقة ان تكون فلسطين ملجأ لاكبر عدد يمكن ان تستوعبه البلاد من اليهود من الوجهة الاقتصادية اذا كانت النتيجة على الدوام وقوع الثورات واستعمال القوة لاخمادها ؟ وهل يرغب الشعب البريطاني حقيقة ، مع اعتقادنا بانه مصمم على

القيام بالالتزامات المترتبة عليه في الانتداب ، في ان يثابر على تقديم الضحايا من البريطانيين من اجل تحقيق تلك الغاية ؟ اننا نرى انه لا يمكن ان يجاب على هذه الاسئلة بالايجاب الا اذا كان من الممكن اقامة الدليل القاطع على عدم وجود طريقة اخرى لاحقاق الحق والمحافظة على الثقة وحسن النية

٧٥ قد لا يستطيع اكثر الانبياء الهاماً ان يتنبأ بما سيؤول اليه مستقبل فلسطين الاقتصادي غير ان ثمة مخاطر عديدة لا تزال في المرصاد لا سيما وان اقتصاديات البلاد تقوم الى حد كبير على صناعة واحدة . لقد بحثنا في مكان آخر في حالة فلسطين المالية والصناعية ولم نأخذ برأي اولئك الذين يرون ان الزيادة الكبرى في محصول الاثمار الحمضية سيؤدي قريباً بحكم الضرورة الى « ركود » صناعته ركوداً مفعماً بالخطر ، او ان التوسع الصناعي في فلسطين ليس الا عارضاً لا يلبث ان يزول اذا خف تيار رؤوس الاموال من الخارج . غير انه يتضح من تحليلنا انه ليس في هذه المخاطر ما يمكن اعتباره مستحيل الوقوع حتى لو فرضنا اجتناب هذه المخاطر فان الهجرة المبنية على الطلب الاقتصادي الحاضر التي يدفع بها سيل استثنائي من رؤوس الاموال قد يتبين عندما يخف تدفق ذلك السيل بعد مضي بضع سنين ، انها تفوق قدرة البلاد على الاستيعاب

٧٦ ان تدفق الهجرة بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٦ قد يدل على ان اليهود تمكنوا من توسيع قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب اليهود . وقد تستمر هذه العملية جارية مجراها هذا مدة من الزمن . الا انه يلوح ان هذا التوسع لا يمكن تحديده الا بمقدار ما تستطيع المشاريع والمؤسسات الخيرية اليهودية ان تجود به من الاموال للبلاد . ولكن هذا التوسع في قدرة الاستيعاب الاقتصادية من شأنه ان يؤدي الى نمو الوطن القومي اليهودي نمواً لا هو بالطبيعي ولا المنتظم اذ انه يضرب صفحاً عن احد الظروف المحيطة بالوطن القومي وهو الموقف العدائي الذي يقفه عرب فلسطين بازائه

٧٧ ويمكن ان نقول ، ونحن نجمل البحث في هذا القسم ، ان مبدأ قوة الاستيعاب الاقتصادية الذي مؤداه ان يتوقف مقدار الهجرة الى البلاد على استيعاب المهاجرين دون ان يكون لغير هذه الاعتبارات الاقتصادية شأن في ذلك ، هو مبدأ لا يلائم

الوقت الحاضر وهو يضرب صفحًا عن بعض العوامل التي تنطوي عليها الحالة مما لا يسع السياسة الحكيمة ان تتجاهله او تهمله، فمن اللازم ان يحسب للعوامل السياسية والنفسية حسابها . ونحن لا نقترح ان تؤخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند تقدير قدرة البلاد على الاستيعاب ولا نقول بوجوب تنقيح قانون المهاجرة من هذه الناحية الا اننا مضطرون الى ان نعيز هذه العوامل اهتمامنا وعلى هذا الاساس بنينا الحد الذي لا يجوز تجاوزه والذي اوصينا به فيما يلي من هذا الفصل

(ب) الاصناف الخارجة عن نطاق جدول العمال

٧٨ ان نظام المهاجرة الحالي يقسم المهاجرين الى صنفين رئيسيين هما — «الرأسماليون» و«المعالون» وهذان الصنفان لا يخضعان لتحديد في العدد مادامت تتوفر فيهما الشروط المقررة وفي الواقع ان الادارة لم تحتفظ الا بشيء يسير من الرقابة على ما يقرب من ربع المهاجرين اليهود

٧٩ ان كل يهودي يستطيع ان يثبت ان تحت تصرفه المطلق راس مال قدره ١٠٠٠ جنيه يمكنه ان يدخل فلسطين اذا كان حسن الاخلاق وصحيح البنية . ويصح القول انه لو فرض على كل مهاجر ان يكون له مبلغ معين من راس المال فان كل شخص يملك ذلك المبلغ او اكثر منه يجب استيعابه في البلاد بطبيعة الحال والذي يظهر ان هذا المبدأ هو المبدأ الذي يسيطر على الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالصنف أ (١) من المهاجرين الا انه معرض لسوء الاستعمال كما يرى من المثال الاتي . فبمقتضى الصنف أ (٢) يجوز لكل شخص من ذوي المهن الحرة يملك ٥٠٠ جنيه ان يدخل كمهاجر بشرط ان يقتنع مدير دائرة المهاجرة بحاجة البلاد الى زيادة عدد المنتسبين لتلك المهنة . وبالنظر لكثرة عدد الاطباء والمهندسين وغيرهم من ذوي المهن الاخرى فقد قرر رأى مدير دائرة المهاجرة على خفض عدد الاشخاص الذين ينتسبون لهذا الصنف وفي المدة التي تبتدئ في اول سنة ١٩٣١ وتنتهي في اواخر سنة ١٩٣٥ لم يسمح بالدخول الا لاربعة عشر مهاجراً يهودياً من هذا الصنف ولكن ذلك لم يمنع عدداً كبيراً من هؤلاء من دخول البلاد تحت الصنف أ (١)

٨٠ ويبين الجدول التالي عددا اصحاب هذه المهن والحرف المستوطنين في البلاد حسب احصاء سنة ١٩٣١ كما يبين الحرف والمهن التي ذكر المهاجرون الذين دخلوا البلاد في سني ١٩٣٢ — ١٩٣٦ انهم يتعاطونها مع بيان نسبة مهاجري سني ١٩٣٢ — ١٩٣٦ الى المستوطنين الذين كانوا يتعاطون نفس المهنة او الحرفة في سنة ١٩٣١

المهنة او الحرفة	المحترفون المستوطنون حسب احصاء سنة ١٩٣١	الهجرة						النسبة المئوية بين مهاجري سنة ٣٢ — ٣٦ والمحترفين المستوطنين في سنة ١٩٣١
		١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	المجموع ١٩٣٢ ١٩٣٦	
الطب والجراحة وطب الاسنان	٨٤٧	٥٥	٥٢٢	٤٣١	٦١٧	١٥٣	١٧٧٨	٢٠٩،٩
الهندسة المعمارية والهندسة الميكانيكية	١٠٨١	٥٩	٢٩٦	٣٩٢	٣٤٧	١٤٧	١٢٤١	١١٤،٨
التعليم	٤١٨٧	١٥٠	٣٢٨	٣٤٠	٣٥١	١٨٧	١٣٥٦	٣٢،٤
الفنون	٥١٠	٨	٥٨	٨١	١٣٧	٨٥	٣٦٩	٧٢،٤
المهن الحرة الاخرى	٢٢٩٠	٤٩	٢٩٣	٤٠٠	٢٩٢	٢٦٩	١٣٠٣	٥٦،٩

٨١ وقد ادبت امامنا شهادات مآلها انه يوجد الآن في تل ابيب طبيب واحد لكل ١٦١ شخصاً اما في فلسطين عامة فيوجد طبيب واحد لكل ٥٦٠ شخصاً في حين انه يوجد في المملكة المتحدة طبيب واحد لكل ١٠٨٥ شخصاً وقد قيل لنا ان عدداً من اصحاب المهن الذين دخلوا البلاد تحت الصنف أ (١) قد عدلوا عن ممارسة مهنهم وانخرطوا في الزراعة والصناعة والتجارة والاعمال العامة ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان البلاد قد استوعبت هؤلاء ولكنها لم تستوعبهم وهم في مهنهم الخاصة ، فهم في الحقيقة زيادة على جدول العمال المعتاد

٨٢ ومن رأينا ان من المستحسن ان يكون لادارة الدولة المنتدبة رقابة مباشرة على المهاجرين الذين يدخلون البلاد من الصنف أ (١) وان يقسم هذا الصنف الى اقسام كما هي الحالة في جدول العمال . ونرى ايضاً ان يعالج أمر هذا الصنف على نفس الصورة

التي يعالج فيها جدول العمال فكل شخص يرغب في الدخول الى فلسطين تحت هذا الصنف يجب ان لا يكلف باقناع سلطات المهاجرة بانه يملك رأس مال قدره الف جنيه او اكثر فحسب بل عليه ايضاً ان يقنع تلك السلطات ان هنالك متسعاً في فلسطين لزيادة عدد الذين ينتسبون لتلك المهنة او العمل او الحرفة التي يريد المهاجر ان يحترفها ، او بتعبير آخر يجب ان ينظم دخول المهاجرين من هذا الصنف على اساس مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الذين هم على شاكلتهم

٨٣ اما بخصوص المعالين فان كل قريب لمهاجر او لمقيم دائم يهودي في فلسطين يمكنه ان يدخلها كمعال اذا كان يمت الى المهاجر او المقيم بصلة القرابة المعينة حدودها في القانون ، وكان حسن الاخلاق صحيح البنية وليس للادارة رقابة مباشرة على هذا الصنف من المهاجرين ومما يذكر في هذا الصدد ايضاً انه اذا كانت البلاد قادرة على استيعاب رب العائلة فيكون من حق الذين يعتمدون عليه في امر معيشتهم بعد اثبات درجة قرابتهم منه ان يدخلوا البلاد معه او ان يلحقوا به بعد استقراره فيها . ونحن لا نعارض هذه النظرية ولكننا نرى ان تعريف لفظة « المعال » الحالي غير مرضٍ ويجب تنقيحه

٨٤ ان الاعالة حقيقة من الحقائق الواقعية وقد تفترض افتراضاً في بعض الحالات ولكن فيما عدا تلك الحالات ينبغي اثباتها والتأكد من المدة التي تستغرقها ومن رأينا ان الاعالة يمكن افتراضها فيما يتعلق بالزوجة والولد وولد الزوجة او الزوج اذا كان دون الثامنة عشرة والحفيد اليتيم اذا كان دون تلك السن . وعند اثبات مثل هذه القرابة يجب ادخال هؤلاء الاشخاص كمهاجرين معالين . اما من جهة الاقرباء الاخرين فتجب اقامة الدليل على الاعالة من قبل الطالب او بالنيابة عنه بصورة يقنع بها ناظر المهاجرة والاحصاءات ويترتب على الناظر المذكور في كل حالة من هذه الحالات ان يدقق النظر في المدة التي يحتمل ان يبقى فيها الطالب عالة على غيره بعد وصوله الى فلسطين مهما كانت سنه وفيما اذا كان ثمة مجال لاحتمال بقاء الطالب عالة على غيره طيلة بقائه في فلسطين ، كما هو الواقع في كثير من الحالات

٨٥ ولهذا ينبغي ان يقسم تعريف الاعالة الى قسمين فالقسم الاول يشتمل على الاقرباء الذين يفترض ان اعالتهم تتوقف على غيرهم ولذلك يحق لهم الدخول

على اساس هذا الافتراض والقسم الثاني يشمل جميع الاقارب غير المذكورين في القسم الاول الذين يقتنع ناظر المهاجرة والاحصاءات بان من الممكن اعالتهم من قبل المهاجر أو المقيم الدائمي في فلسطين خلال المدة التي يحتمل ان يبقوا فيها عالة على غيرهم

٨٦ اما فيما يتعلق بالاصناف الاخرى الخارجة عن جدول العمال فتتقدم بالتواصي التالية : — فالصنف أ (٢) (ذوو المهن الحرة الذين يملك الواحد منهم رأسمال قدره ٥٠٠ جنيه) والصنف أ (٣) (رجال الحرف الماهرون الذين يملك الواحد منهم رأسمال قدره ، ٢٥٠ جنيه) والصنف ا (٥) (الاشخاص الذين يملك الواحد منهم راس مال قدره ، ٥٠٠ جنيه ويعتبر راسماله ذاك كفيلا لتأمين نجاح العمل او الشغل الذي ينوي تعاطيه نجاحاً معقولا) يجب ان تلغى . اما بخصوص الصنفين ا (٢) و أ (٥) فنحن مقتنعون بان راس المال البالغ ٥٠٠ جنيه لا يكفي لاستقرار المهاجر في فلسطين ونقول بوجوب جعل الحد الادنى لرأس المال هذا الف جنيه . اما الصنف أ (٣) فنرى ان يضم الى الصنف (ج) ويشكل قسما من جدول العمال ثم ان القسم (أ) من جدول العمال يتألف من « افراد من العمال الماهرين الذين يعينهم اصحاب الاعمال لاشغال وظائف خالية معينة» ومن رأينا انه من الافضل ، بالنظر لحالة البلاد الحاضرة ، ان يدخل اليها المهاجر الذي عين له عمل من ان يدخل اليها العامل الماهر الذي يملك رأس مال قدره (٢٥٠) جنيهاً ثم يضطر بعد دخوله البلاد الى السعي لايجاد عمل له اذ لا تتيسر في الطريقة الاخرى وسيلة فعالة للتأكد مما اذا كان مثل هذا المهاجر قد حصل فعلا على عمل في الحرفة او المهنة التي تدرب عليها . فاذا مني سعيه بالخيبة فقد ينخرط في عداد طبقة العمال

٨٧ ومن رأينا ان التعاريف المثبتة في الصنف ب (الايتام وذوو الوظائف الدينية والطلبة) يجب ان تبقى على حالها على ان تقوم الادارة بممارسة رقابة اشد من الرقابة الحالية وبخاصة فيما يتعلق بالصنف ب (٢) المتعلق بالاشخاص ذوي الوظائف الدينية والصنف ب (٣) المتعلق بالطلبة الذين سيدخلون مؤسسات تهذيبية

(ج) توزيع شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال

٨٨ ليست ادارة فلسطين هي التي تقرر البلاد التي يأتي منها المهاجرون . ففيما يتعلق بجدول العمال قد تتلقى دائرة المهاجرة معلومات عن مصدر العمال في القسمين

(أ) و (ب) وعن الاقارب في القسم (ج) ولكن هؤلاء يشكلون قسما بسيطاً من جدول العمال نفسه ، اي ما يقرب من ٨ في المئة والباقي من شهادات جدول العمال يصدر غير معبأ (على بياض) الى الوكالة اليهودية وهي التي تقوم بتخصيصها الى البلاد التي تستصوبها . وقد سبق لنا ان وصفنا اصول التخصيص التي تتبعها الوكالة والشكاوي التي سببتها هذه الاصول في الفقرات ٢٦ — ٢٨ من هذا الفصل

٨٩ من الواضح اذن ان مسائل التوزيع هذه لها اهمية عملية عظمى في نمو الوطن القومي . فهي تقرر مثلا نسبة اليهود الالمان او البولونيين الذين يدخلون فلسطين او تقرر النسبة بين يهود اغودات اسرائيل المتدينين وبين العلمانيين «العصريين» في تفكيرهم ومعيشتهم . ومن ادهش مظاهر هذه الحالة ان مثل هذه المسائل تقررها هيئة ليست مستقلة عن حكومة فلسطين فحسب بل مسؤولة امام جمعية امية اسسها اليهود المقيمون في بلاد التشتيت

٩٠ لسنا نعرف ان حكومة من الحكومات في العالم قد سلكت مثل هذا السبيل بالتنازل لهيئة اخرى عن رقابتها التامة على منشأ المهاجرين الداخلين الى بلادها الذين يكونون زيادة عظيمة في السكان المنوط امرهم بها وعلى قوام هؤلاء المهاجرين . غير انه يجب ان لا يغرب عن البال ان الوعد بانشاء الوطن القومي قد اعطي للشعب اليهودي باسره ونحن لا نشك في ان هذا الوطن يجب ان يكون في مجراه الطبيعي ومن حيث تشكيله البشري ، ذلك الوطن الذي يريده اليهود لانفسهم فلا يجوز ان تتحمل حكومة فلسطين عادة عبء المهمة المثيرة للحسد المختصة بتقرير توزيع الشهادات بين مختلف البلاد او الجماعات . ومع هذا فيمكننا ان نتخيل الظروف التي يحتمل فيها ان تكون الحرية التامة التي تمارسها الوكالة اليهودية في هذا الصدد عاملاً مضراً بحسن نظام الحكم في فلسطين . ونوصي بان يعرض التوزيع النهائي للشهادات بعد ان تقرها الوكالة اليهودية على المندوب السامي للتصديق عليه

(٥) المهاجرة والوطن القومي

٩١ في اليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٢١ حدد المندوب السامي لفلسطين المعنى المقصود من عبارة «الوطن القومي» بقوله ان «اليهود ، ذلك الشعب

المشتت في سائر انحاء العالم ، والمتجهة قلوبهم على الدوام نحو فلسطين ، يجب ان يمكنوا من ايجاد وطنهم هنا وان بعضاً منهم يجب ان يأتوا الى فلسطين ضمن حدود مقررة بالارقام وبمصالح السكان الحاليين حتي يساعدوا بمواردهم وجهودهم على تحسين البلاد لخير جميع سكانها . » ولفظة «مركز» بالنسبة للوطن القومي اليهودي قد وردت في بيان السياسة البريطانية في فلسطين المثبت في الكتاب الابيض الصادر في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ حيث وردت الملاحظة الاتية :—

« ولو سأل سائل عن معنى تنمية الوطن القومى اليهودي في فلسطين لامكن الرد عليه بانها لا تعني فرض الجنسية اليهودية على اهالي فلسطين اجمالا بل اطراد نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في انحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية »

وقد اعترف بوجود الشعب اليهودي في فلسطين كحق لا كمنة ولكن ذلك لا يعني بحكم الضرورة ان كل يهودي له حق الدخول الى البلاد في كل حين

٩٢ وما فتيء الصهيونيون يعتبرون ان الوطن القومي يفسح المجال لتخفيف بعض العناء عن كاهل اليهود في اوروبا . ولكن ما اصاب حالة اليهود من التقهقر في المانيا منذ ١٩٣٣ ووقوع اليهود في بولونيا تحت ضغط اقتصادي متزايد كان لهما تأثير في تغيير صبغة الوطن القومي على الوجه الذي عرف به فيما تقدم . وليس بغريب ان يشعر زعماء الصهيونية بضرورة الاسراع في جلاء اكبر عدد ممكن من اليهود عن المانيا وبولونيا . ولما كان امكان حشد اليهود في الاراضي في فلسطين غير مطلق بل بالعكس محدوداً اصبح النمو في المدن والصناعات السبيل الآخر الوحيد لاستيعاب عدد كبير من اليهود . فتل ابيب ، المدينة اليهودية المحضة التي نمت نمواً يسترعي الانتباه ، هي اكبر مثال على ذلك . فقد تأسست هذه المدينة على اراض رملية في سنة ١٩٠٩ فاصبح عدد سكانها الآن ١٥٠ الفاً وقد نشأ عن نموها السريع توسع مطرد في حرفة البناء وفي الحرف الاخرى التابعة لها

٩٣ لقد تضمن بيان السياسة البريطانية في فلسطين الصادر في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ ، الفقرة التالية :—

« وقد اعاد اليهود في الجيلين الماضيين أو الثلاثة اجيال الماضية تكوين طائفة في فلسطين يبلغ عددها الان ثمانين الفاً ، ربعهم تقريباً مزارعون او عمال في الارض • ولهذه الطائفة تشكيلات سياسية خاصة ، منها مجمع منتخب لادارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وجمعية للاشراف على مدارسها • ورئاسة ربانيين ومجلس رباني منتخب لادارة شؤونها الدينية • وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تفي بحاجتها • وهي تتبع نمطاً تهذيبياً يميزها عن سواها وتبدي نشاطاً كبيراً في الحركة الاقتصادية • فهذه الطائفة بسكان المدن والمستعمرات وتشكيلاتها السياسية ، والدينية ، والاجتماعية ، ولغتها الخاصة ، وعاداتها ، وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية »

٩٤ وما جاءت سنة ١٩٣٦ حتى كان الوطن القومي اليهودي قد نما واصبح شيئاً يشبه حكومة ضمن حكومة • فالطائفة اليهودية في فلسطين تبلغ الآن اربعمائة الف شخص ولها عاصمتها ، تل ابيب ، وهي اكبر مدينة في فلسطين ولها علمها الوطني ونشيدها القومي ونظامها الثقافي ولها شبكة من المصالح الاجتماعية ، واقتصادياتها مقسمة الى فرع زراعي وآخر صناعي • وترتبط هذه الطائفة باليهودية العالمية بواسطة الوكالة اليهودية بينما تدار شؤون « الوطن » الداخلية بواسطة مجمع وطني ومجلس ملي ومجلس ربانيين

٩٥ واذا اخذنا بعين الاعتبار المدى الذي كانت الهجرة فيه العامل الاكبر في احداث هذه الحالة نرى ان الدولة المنتدبة قد قامت لغاية الآن خير قيام باينفاء الالتزام المترتب عليها في تسهيل تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين • ولكن هذا لا يعني ان الوطن القومي يجب ان يقف عند حجمه الحالي ، اذ لا بد له من النمو بسبب الزيادة الطبيعية في السكان اليهود ، وتقدر هذه الزيادة في الوقت الحاضر بسبعة آلاف شخص في السنة ، ثم بواسطة الهجرة المنظمة اذا ظل الانتداب الحالي قائماً • ولا يمكننا ان نقبل الفكرة القائلة ان الدولة المنتدبة لها ما يبررها اذا اغلقت ابواب هذا الوطن القومي بعد ان سهلت تأسيسه • فان حياة هذا الوطن الاقتصادية تتوقف ، كما بينا ، على استمرار الهجرة ، وقد استثمر فيه مقدار كبير من رؤوس الاموال اعتماداً على دوام الهجرة

٩٦ وهكذا اذا بقيت الهجرة تحت الانتداب الحالي سائرة على هذا المنوال فمن رأينا ان مقدارها يجب ان لا يحدد من الآن فصاعداً « بقدرة البلاد الاقتصادية على

الاستيعاب» فقط ، فقد المعنا فيما تقدم من هذا الفصل الى المخاطر التي تكتنف تطبيق هذا المبدأ . ولكننا قلنا حينئذ ان ناحية الضعف الخطرة في هذا المبدأ تنحصر في اقتصاره على بعض العوامل فهو يصرف النظر عن كافة العوامل التي تنطوي عليها الحالة ، ما عدا العوامل الاقتصادية

(٦) الخاتمة

٩٧ وبالنظر للاعتبارات السابقة ننصح بان يوضع الآن حد مقطوع لمقدار الهجرة السنوية اليهودية . ونوصي بان تضع حكومة جلالتكم « حداً سياسياً اعلى » للهجرة اليهودية يشمل الهجرة اليهودية من جميع الاصناف . وهذا الحد الاعلى يجب ان يحدد باثني عشر الف مهاجر في السنة خلال السنوات الخمس المقبلة . ويجب الا يسمح لاكثر من هذا العدد بدخول البلاد في اي سنة من السنين الانفة الذكر مهما كانت الظروف السائدة اثناءها . ثم اذا عين الحد السياسي الاعلى على هذه الصورة يجب اصدار تعليمات للمندوب السامي تجيز له استعمال رأيه المطلق في ادخال عدد من المهاجرين لا يتجاوز الرقم السابق كحد اعلى ، على ان يكون ادخالهم خاضعاً على الدوام لقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب

٩٨ من الجلي ان الهجرة هي عامل من العوامل البارزة في مشكلة فلسطين وقد يتراءى لمن لم يدرس الحالة دراسة دقيقة ان تقييد الهجرة نوعاً ما قد يساعد كثيراً على حل هذه المشكلة . الا اننا نرى ان الامر على العكس من ذلك . ونحن لا نعتبر التوصية التي تقدمنا بها اكثر من مسكن . فهي لا تزيل « ظلامة » العرب حول الهجرة ولا « تمنع تكررها » فالعرب اصبحوا يعتبرون الوطن وهو بحالته الحاضرة اكبر مما يجب ان يكون . فالاربعمائة الف يهودي يؤلفون قسما مخيفاً من مجموع السكان البالغ مليوناً وثلاثمائة الف نسمة كان الارقام ليست هي الاعتبار الوحيد . ففي ميدان التعليم والمشاريع والاعمال العصرية التي يتبعها اليهودي المتوسط ورأس المال الذي يمكنه احرازه ، وفي المساعدة التي يستطيع نيلها من العالم اليهودي الخارجي ، في هذه

الامور كلها يكون هذا اليهودي اكثر من كفء للعربي المتوسط . وهذا ايضاً ليس لب المشكلة الحقيقي ، فالصعوبة هي ان وجود الوطن القومي مهما كان حجمه يقف حائلا في سبيل نيل عرب فلسطين نفس الوضع القومي الذي ناله او سينالهُ قريباً جميع العرب الاخرين في آسيا . وستبقى هذه الصعوبة ماثلة للعيان ما زال الانتداب قائماً

الفصل الحادي عشر

شرق الاردن

١ تدار بلاد شرق الاردن على اساس صك الانتداب لفلسطين ، غير أن المواد المتعلقة بتأسيس الوطن القومي اليهودي لا تسري عليها، ويتضح من شروط اختصاصنا ان التحقيق الذي عهد الينا القيام به في كيفية تطبيق الانتداب لم يكن من المنتظر ان يتناول شرق الاردن . غير انه اقترح علينا في معرض البينة ان حل مشكلة فلسطين يستوجب ادخال هذه المنطقة في نطاق البحث . وقيل لنا في معرض الجدل ان هذه المنطقة الواسعة الارجاء ، المتأخرة في العمران ، تتسع لجماهير وافرة من اليهود دون ان يضر ذلك بمصالح سكانها العرب الحاليين

٢ ان مساحة شرق الاردن تبلغ نحو ٣٤٠٠٠ ميل مربع ويقدر عدد سكانها بنحو ٣٢٠٠٠٠ نسمة . وهكذا فان هذه البلاد التي تكاد تبلغ مساحتها مساحة فلسطين مرتين ونصف ليس فيها من السكان الا ربع ما في فلسطين . هذا فضلاً عن أن بين هؤلاء السكان عدداً كبيراً من البدو الرحل الذين اعتادوا التنقل من مكان لآخر طلباً للكلأ وانتجاعاً للمرعى وهم لذلك يحتاجون لاراضي تفوق ما يحتاجون اليه فيما لو لجأوا مع مرور الزمن الى الحياة الزراعية المستقرة

٣ ان هذه البلاد لم تمسح مسحاً تاماً وليس لدينا بينة كافية مبنية على خبرة واختصاص نستطيع بواسطتها تقدير الارض البور التي يمكن تحويلها الى ارض صالحة للزراعة . والآراء حول هذا الامر تختلف باختلاف الميل السياسي ، فبعض الكتاب اليهود يقدر عدد الذين يتسع شرق الاردن لهجرتهم بالملايين، غير ان اولئك الذين يقاومون فكرة الهجرة اليهودية يقدرون عددهم بالالوف . ويتضح ان من المرغوب فيه ازالة هذا الابهام بقدر الامكان ولذا فاننا نوصي بان تمسح اراضي شرق الاردن وبان يوضع مشروع لريها وعمرانها حالما تسمح الحالة المالية بذلك

٤ وقبل ان يتم ذلك لسنا في وضع يمكننا من تحديد عدد الذين يمكن استيطانهم في شرق الاردن حتى ولو بوجه التقريب، ولكن الشهادات التى ادلى بها امامنا بعض

الملمين باحوال هذه المنطقة وما شاهدناه بانفسنا ، يبرران الامل في أن تتسع البلاد لعدد اكبر بكثير من سكانها الحاليين فيما لو تناولتها يد العمران . لقد زار اثنان منا اطلال جرش التي تبعد عن عمان نحو ٢٢ ميلاً الى الشمال ، تلك الاطلال التي كانت في الزمن الغابر مدينة كبر مكتظة بالسكان ككثير من بلدان شرق الاردن التي ازدهرت في العصرين اليوناني والروماني . وقد قال لنا اللورد ونترتون ان المستر لورنس اطلعه على آثار للزراعة الكثيفة التي كانت قائمة في جوار المستعمرات الرومانية في الانحاء الجنوبية الى الشمال من العقبة

٥ غير ان عملية التحسين والعمران لا بد ان تكون كثيرة التكاليف ، ولا يمكن ايفاء هذه التكاليف من ايرادات حكومة شرق الاردن الضئيلة ، حتى ولا من ايرادات حكومة فلسطين . فلا بد اذن للخزينة البريطانية من تقديم المساعدة المالية الوافرة لهذا الغرض . ومع ان امر تحسين شرق الاردن من الامور التي لا بد لادارة الانتداب من الاهتمام بها في الوقت الملائم ، لا يسعنا في الوقت الحاضر ان نوصي بصرف مبالغ وافرة في سبيل تحقيق هذه الغاية الا اذا كان صرف تلك المبالغ يعتبر عاملاً اساسياً لحل المشكلة الرئيسية التي نحن بصددها . ولكن الحالة ، على ما نرى ، ليست كذلك حسب نظام الانتداب الحاضر

٦ ان تحسين بلاد شرق الاردن وعمرانها يساعدان على حل المشكلة التي تواجه الانتداب اذا كانا يفسحان المجال لهجرة يهودية واسعة الى تلك المنطقة ، غير ان مقاومة العرب للهجرة اليهودية كما قلنا في الفصل الخامس ، ليست اقل شدة في شرق الاردن منها في فلسطين . ولقد بينا انه لم يكن من السهل على الحكومة ان تمنع البدو من اجتياز الاردن والاشتراك في الاضطرابات التي وقعت في العام المنصرم ، وقد علمنا ، فضلاً عن ذلك ، ان حكومة شرق الاردن ترفض بشدة ان تشجع الهجرة اليهودية نظراً للمقاومة الشعبية لتلك الهجرة ، ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان شرق الاردن ليست خارجة عن نطاق مواد صك الانتداب المتعلقة بانشاء الوطن القومي فحسب ، بل ان حكومتها معترف بها كحكومة مستقلة ، والمندوب السامي ، وان كان يملك صلاحية اداء المشورة لحكومة شرق الاردن ، لا يكاد يستطيع ان يعتبر مسألة هجرة اليهود اليها من المسائل التي يمكنه ان يشدد في التوصية بها

٧ وفي الحقيقة ان احتمال توسيع الوطن القومي عن طريق فتح باب الهجرة الى شرق الاردن يتوقف على افتراض وجود الوفاق بين اليهود والعرب. فلو امكن في الواقع احلال الوئام بينهما في فلسطين، لكان من المحتمل ان يرضى عرب شرق الاردن بعد قليل من الزمن بالهجرة اليهودية بل قد يقبلونها بالترحيب في النهاية . ولكن ، كما سبق ان شرحنا ، ما دام العرب واليهود بفلسطين في خصام ، فليس من المحتمل اتفاقهم في مكان آخر ، ولا يمكن فسح المجال للمشاريع اليهودية في شرق الاردن وفي غيرها من البلاد العربية المستقلة الا بمقدار تحسن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين

الفصل الثاني عشر

الصحة العامة

١ لم يكن في فلسطين قبل سنة ١٩١٨ مصلحة منظمة للصحة العامة ، اذ كان للبلديات حسب القانون العثماني بعض الصلاحيات المتعلقة بالشؤون الصحية ، ولم يكن في البلاد مصالح صحية او طبية او دائرة للصحة العامة اذا استثنينا بعض الاطباء التابعين للبلديات في بعض المدن الكبرى والمستشفيين البلديين في القدس ونابلس . وانما كانت هنالك مصلحة للحجر الصحي يشرف عليها مجلس الصحة في استانبول وقد كان هذا المجلس عبارة عن هيئة دولية مركزها الرئيسي في استانبول وكان مسؤولا عن المراقبة الصحية والاشراف الصحي على الحجاج في ذهابهم الى مكة المكرمة وايابهم منها عن طريق سكة حديد الحجاز ، حسب شروط المعاهدة الصحية الدولية . اما بقية الشؤون التي تتعلق بالمستشفيات في البلاد فكانت تقوم بها هيئات دينية وتبشيرية . وقد كان اكثر هذه المستشفيات في القدس . وان كان يوجد البعض منها في يافا وحيفا والناصرة وطبريا ونابلس وبيت لحم والخليل وغزة . وقد ظلت البلاد مرتعاً للامراض عدة قرون ، فقد فتكت حمى الملاريا في السكان فتكا ذريعاً ، اذ كانت تتفشى او بئتها بينهم احياناً فتأتي على قرى برمتها في بضعة اشهر ، وما اقل المناطق التي كانت تخلو منها . هذا فضلا عن ان امراض التيفوئيد والزحير (الدزنطاريا) والتراخوما والالتهاب الصديدي والسل وغيرها كانت كثيرة الانتشار . ولم تخط الحكومة التركية خطوة واحدة في استعمال الطرق الحديثة لتحسين الصحة ، وكانت الوسائل الصحية مفقودة بالمرة الا في بعض المدن الكبيرة والى حد معين . وكان جمهور السكان العرب فضلا عن جهله وعدم تدربه على الشؤون الصحية يقف من الامراض موقف التراخي والاستسلام . وكان الجيش المحتل اول من اتخذ الخطوات الاولى في سبيل تحسين الاحوال الصحية عند فتح البلاد ، ثم انشئت مصلحة منظمة للصحة العامة تحت اشراف ادارة بلاد العدو المحتلة واصبحت هذه المصلحة تعرف سنة ١٩٢٠ بدائرة الصحة العامة

٢ وقد حددت السياسة التي تسير عليها هذه الدائرة كما اقرتها الحكومة ووزير المستعمرات بما يلي :—

(أ) حصر العناية بالصحة العامة ووسائل حفظ الصحة ومقاومة الامراض

(ب) فتح المستشفيات للامراض الخطرة والمعدية والسارية وللامراض العقلية

(ج) قصر الاماكن الميسورة في المستشفيات التي تعدها الحكومة للامراض العامة ، على موظفي الحكومة ومستخدميها وافراد البوليس والسجناء وحوادث الطب الشرعي والطوارىء ، وعلى الفقراء المعدمين

(د) فتح مستشفيات للاهلين في المناطق التي لا توجد فيها اماكن للمعالجة تديرها الهيئات الخيرية او في المناطق التي تكون فيها هذه الاماكن غير كافية ، او مساعدة البلديات على فتح هذه المستشفيات في المناطق المذكورة

وهكذا نظمت الدائرة على هذه الاسس واتخذت سياسة ترمي الى ترك امر العناية الطبية والجراحية العامة بالجمهور ، للاطباء الخصوصيين وللمؤسسات الطبية الخصوصية والخيرية . ولا تزال دائرة الصحة في الوقت الحاضر على ما كانت عليه عند تأسيسها على وجه الاجمال . وقد اديت شهادات امام اللجنة حول الوظائف التي تقوم بها هذه الدائرة والطرق التي تتبعتها في ذلك

٣ لقد كان العبء الملقى على عاتق دائرة الصحة ثقيلا منذ البدء ، وكان مجال العمل لتحسين الصحة وتوطيد امرها في البلاد واسعاً . اما الطائفة اليهودية التي وجدت في فلسطين قبل سنة ١٩١٤ فكانت احوالها الصحية قد ساءت كثيراً ، واوقف العمل في مؤسساتها الصحية ، وفي سنة ١٩١٨ شرع المستعمرون اليهود بالمجيء الى فلسطين وبدأت نفوس الطائفة اليهودية بالازدياد . وليس بالامر المستغرب ان يقوم النازحون الذين ينزحون الى بلاد جديدة كمستعمرين ومستوطنين ، باتخاذ بعض التدابير للقيام بما يحتاجون اليه من الخدمات الصحية ، ولم يشذ المهاجرون اليهود عن هذه القاعدة ، واجابة لنداء مستعجل اذاعه مركز الصهيونية العالمي في لندن ، قام الصهيونيون الاميركان ، وعلى الاخص مؤسسة هداسا ، بارسال بعثة طبية الى فلسطين سميت الهيئة الطبية للاميركان الصهيونيين ، وكانت هذه البعثة مؤلفة من اطباء وممرضات وعلماء بالبكتيريا ومهندسين صحيين وما الى ذلك ، وكان همها تنظيم المصالح الصحية في جميع انحاء البلاد ، فوصلت

فلسطين في شهر آب سنة ١٩١٨ قبل ان يكون الجنرال اللنبي قد اتم افتتاح القسم الشمالي من البلاد ، وشرعت بعملها في الحال . وهكذا انشئت في فلسطين مصلحة صحية يهودية الى جانب دائرة الصحة العامة . وقد اعترفت دائرة الصحة في الشهادات التي تقدمت بها الينا ، بالخدمات الوافرة القيمة التي ادتها المؤسسات الطبية اليهودية في فلسطين

٤ ويشتمل النظام الصحي اليهودي على المشاريع التالية :—

(أ) المصالح التي تديرها مؤسسة هداسا

(ب) المصالح التي تديرها الجماعات المحلية — كبلدية تل ابيب والطائفة اليهودية في حيفا

(ج) المصالح التي تديرها جمعيات التأمين على الصحة

(د) المصالح التي تديرها عصبة مقاومة السل ، وجمعيات العناية بالمعتوهين وجمعية السيدات الصهيونيات الاميريكات وهلم جرا

٥ ولقد توسعت جمعية هداسا الطبية في فتح العيادات الطبية في المراكز اليهودية وفي انشاء المستشفيات في المدن الرئيسية وسارت جنباً الى جنب مع ما اسسته الحكومة من مثل هذه المصالح فانشأت خدمة طبية للمدارس لأمراض العين ، ومراكز لرعاية الاطفال . ومع ان السكان اليهود كانوا اكثر من استفاد من هذه المشاريع الا ان الخدمات التي تؤديها الهداسا هي في متناول كافة الطوائف في فلسطين ، و كثير من الطبقات الفقيرة بين العرب يتلقى مساعدة كبرى مما تقوم به هذه المؤسسة من الاعمال . فهذه الخدمات الانسانية المحضة التي تؤديها «الهداسا» دون تمييز ، جديرة بكل ثناء وتقدير ، وقد كانت خطوة حقيقية في سبيل انماء روح الوئام بين العنصرين ، ولكن نتائج اعمالها ، مع الاسف ، قد تضررت ، بمؤثرات اخرى . ذلك لان لجوء العرب الى المستشفيات اليهودية كان يقل كلما اتسعت شقة الخلاف بين العنصرين .

٦ في السنوات الاخيرة ، اصبحت جمعيتا التأمين على الصحة العامة ، وهما جمعية كوبات غوليم الطبية وجمعية صندوق المرضى القرويين ، تقومان ببعض مشاريع الهداسا .

اما جمعية كوبات غوليم وهي صندوق المرضى لاتحاد العمال اليهود ، فقد اسست قبل الحرب واخذت تنمو منذ ذلك الحين حتى اصبحت عاملا ذا اهمية كبرى من الوجهة الطبية . وهذه الجمعية هي من الجهة الاخرى جمعية للتأمين الاختياري على الصحة . وقد تلقت في سنواتها الاولى مساعدات مالية كبيرة من صناديق المال الصهيونية ولكن هذه الموارد اخذت تقل منذ سنة ١٩٢٧ حتى انقطعت بالكلية منذ نحو اربع سنوات . وقد قامت هذه الجمعية في سنة ١٩٣٦ بمعالجة نحو ١٠٠٠٠٠ نسمة او ما يقرب من ربع السكان اليهود . اما جمعية صندوق المرضى القرويين فقد تأسست سنة ١٩٣١ وهي تتولى امر العناية بالمزارعين وغيرهم ممن لا ينتسبون لاتحاد العمال اليهود . وهي تعمل في نحو اربعين مستعمرة صغيرة في مختلف انحاء فلسطين ويبلغ مجموع اعضائها وعائلاتهم ٢٠٠٠٠ نسمة

٧ لقد قيل لنا ان الميزانية المخصصة للمشاريع الصحية اليهودية قد بلغت ٣٥٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥. تدفع منها جمعيات التأمين على الصحة العامة نحو ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، والجماعات المحلية والمرضى ٩٠٠٠٠ جنيه ، وهداسا وجمعية السيدات الصهيونيات الاميريكات وغيرها من الهيئات الخارجية ٥٠٠٠٠ جنيه ، والحكومة ١٠٠٠٠ جنيه

٨ ونود ان نشترك مع دائرة الصحة العامة فيما نوهت به من جليل الاعمال الطيبة التي قامت بها المؤسسات اليهودية الصحية في فلسطين وبما كان لهذه الاعمال من فائدة وان نعرب عن تقديرنا للخدمات الطبية والمستشفيات التي اسستها الجمعيات الدينية والخيرية والارساليات التبشيرية التي قامت بقسط واف من العمل لتخفيف الامراض والاوبئة المنتشرة في فلسطين ومكافحتها

٩ ويبين الجدول التالي مخصصات مصالح الصحة العامة منذ تشكيل الحكومة المدنية حتى الان ، سنة فسنة :—

السنة	مجموع مصروفات الحكومة بالجنيهات	مصروفات دائرة الصحة العامة بالجنيهات	النسبة المئوية لمصروفات دائرة الصحة الى مصروفات الحكومة
١٩٢١—٢٢	١ ٨٨١ ١٠٨	١٤٢ ٩٣١	٧،٦
١٩٢٢—٢٣	١ ٨٣٧ ١٧٣	١١٤ ١٤٧	٦،٢
١٩٢٣—٢٤	١ ٦٣٣ ٢٧٧	٩١ ٣٥٥	٥،٥
١٩٢٤—٢٥	١ ٨٠٦ ٦٦٠	٨٢ ٣٢٩	٤،٦
١٩٢٥—٢٦	٢ ٠٤٠ ٣٣٢	٨٣ ٢٧٦	٤،١
١٩٢٦—٢٧	٢ ٠٧٠ ٤٧٩	٨٩ ٣٨٤	٤،٣
١٩٢٧ (تسعة اشهر)	١ ٩٤٤ ٣٩٧	٧٣ ٨٥٨	٣،٨
١٩٢٨	٣ ٣٨١ ٩٩٣	٩٨ ٥٨١	٢،٩
١٩٢٩	٢ ١٤٠ ٠٣٢	١٠١ ٨٦٤	٤،٨
١٩٣٠	٢ ٥٣٦ ٥٠٥	١٠٥ ٤٨١	٤،٢
١٩٣١	٢ ٣٧٤ ٨٦٦	١٠٥ ٩١٨	٤،٥
١٩٣٢—٣٣	٢ ٥١٦ ٣٩٤	١١١ ٠٥٢	٤،٤
١٩٣٣—٣٤	٢ ٧٠٤ ٨٥٦	١٣٥ ٨٣٨	٥،٠
١٩٣٤—٣٥	٣ ٢٣٠ ٠١٠	١٦٦ ٣١١	٥،١
١٩٣٥—٣٦	٤ ٢٣٦ ٢٠٢	١٩٤ ٦٣٢	٤،٦
١٩٣٦—٣٧ *	٦ ٠٩٩ ٩٢٧	٢٠٤ ٣٥٦	٣،٣

* ارقام تقديرية

١٠ ان هذه الارقام تبين مدى ما خصصته الحكومة من الاموال لمصالح الصحة العامة من سنة الى اخرى ، ولقد كانت الخدمات التي تؤديها دائرة الصحة تحدد بحكم الضرورة بمقدار ما تستطيع الحكومة ان تضعه تحت تصرفها . ولكنها توفقت بالمبالغ التي تيسرت لها في انشاء الخدمات الصحية العامة على اسس ثابتة ، والسير فيها سيراً ناجحاً ، فوقت البلاد من اشد الامراض السارية خطراً

١١ تبلغ مصروفات الحكومة على دائرة الصحة نحواً من ١٨٠٠٠٠ جنيه عدا المصروفات الخاصة التي تصرف على بعض البنود غير المتكررة ، بينما يتجاوز المال الذي تحت تصرف المؤسسات اليهودية ٣٠٠٠٠٠ جنيه . فالعربي يعتمد الى حد كبير على مساعدة الحكومة الطبية وعلى المستشفيات التابعة للجمعيات الخيرية والدينية . اما اليهود

فلهم مصالح صحية واسعة النطاق تعتمد بالاكثر على ما يجودون به هم انفسهم وما يجود به يهود العالم في بلاد التشتيت

١٢ ويظهر الانقسام الفاصل بين العرب واليهود بجلاء في المستشفيات . فالمستشفيات والعيادات غير اليهودية التي تديرها الهيئات الدينية والتبشيرية تفتح ابوابها لجميع الطوائف . وقد كان معظم الذين يعالجون فيها قبل الحرب من العرب وبقيت هذه الحال حتى الآن . اما اليهود فيحجمون عن الذهاب الى المستشفيات التي يوجد فيها مرضى من العرب . وان كان بعض العرب يؤمون المؤسسات اليهودية ، الا في بعض ظروف استثنائية

١٣ لقد شرح مندوبو المجلس الملي اليهودي لنا ظلامات اليهود فيما يتعلق بالمصالح العمومية والاجتماعية

وتتلخص ظلامتهم الاولى بان مصروفات الحكومة على هذه المصالح لا تفي بحاجات البلاد الصحية . وقد اضافوا الى هذه الشكوى العامة انتقادات اخرى لما قامت به الحكومة في سبيل مقاومة الملاريا وتحسين الاحوال الصحية في القرى ومكافحة الامراض المعدية وداء السل . فقد قيل لنا ، فيما يتعلق بمقاومة الملاريا ، ان اعمال وكالات الاستعمار اليهودية لم تلق من الحكومة اية معاضدة قط فيما قامت به من اعمال التجفيف الواسعة وان الحكومة فضلا عن هذا ، لا تتحمل أي قسط من المصروفات الجارية التي ينفقها رجال المستعمرات على استئصال شأفة الملاريا . ان هذه الشكوى هي في حقيقة الامر مسألة نسبية فان مدى ما تستطيع الحكومة القيام به يتوقف على الاموال المتيسرة لديها . اما ما يصرفه اليهود في هذا السبيل فيرجع الى ما وقع من التوسع السريع في مستعمراتهم والى ابتياعهم المساحات الواسعة من الاراضي التي كانت مرتعاً للملاريا منذ قرون ونحن لا يخامرنا ريب من الشهادات التي ادلى بها امامنا ان المؤسسات اليهودية نجحت نجاحاً باهراً في مقاومة الملاريا ، ومع اعترافنا بما قامت به الهيئات اليهودية المختلفة من جليل الاعمال فاننا مقتنعون بان الحكومة تتحمل قسطها الكامل من الاعمال الايجابية الجارية لمقاومة الملاريا وبانها قد ساعدت في اعمال التجفيف حيثما كانت تلك الاعمال تعود بالنفع على الاهلين عموماً او تعود بالفائدة على مشاريع عمرانية مقبلة . وكثير من الاعمال التي تمت في المناطق القروية قام بها العرب انفسهم تحت ارشاد الحكومة ومساعدتها

١٤ وقد قدمت لنا شكوى شبيهة بهذه بعض الشبه ، بشأن اعمال الحكومة فيما يتعلق بمشاريع المياه في القرى وبالتجهيزات الصحية فيها ، وغير ذلك مما له اتصال بالامراض المعدية . فقد قيل لنا ان الفائدة التي جناها اليهود مما صرفته الحكومة على هذه الاعمال كانت اقل كثيراً مما يستحقون وان لمشاريع المياه والتجهيزات الصحية علاقة مباشرة بمنع الامراض المعدية فانها لو نظمت تنظيماً وافياً لمنعت هذه الامراض واستأصلت شأفتها . وقيل لنا ايضاً ان فلسطين اصبحت بالنسبة للبلاد المجاورة خالية من لامراض السارية الخطرة التي يمكن منعها ، خلواً يستلفت النظر

١٥ اما فيما يتعلق بالسل فان اليهود يشكون عدم وضع الحكومة منهاجاً ناجعاً لمقاومته . وقد فهمنا ان هذا الموضوع قد بحث فيه باهتمام وان أحد الخبراء قدم تقريراً للحكومة في بهذا الشأن سنة ١٩٣٥ ، والنية متجهة للعمل بذلك التقرير عندما تتيسر الاموال اللازمة

١٦ وقد شكا المجلس الملي اليهودي ايضاً ان المبالغ التي تخصصها دائرة الصحة للوقاية من الامراض ، أي لحفظ الصحة في المدارس ولمراكز رعاية الاطفال والعناية بامراض العين خارج المدارس سواء اكان ذلك بين العرب أم بين اليهود ، هي مبالغ ضئيلة جداً بالنسبة للمصروفات الاخرى ولا تكفي للقيام بخدمة فعالة في بلاد يبلغ فيها معدل الوفيات بين الاطفال هذا الحد العالي . ثم ان الحكومة مع عنايتها الواسعة بامراض العين بين العرب قد رفضت ان تساهم ، ولو بشيء يسير ، في مثل هذه الاعمال لمنفعة الطائفة اليهودية . لقد فهمنا ان الدائرة تسير على خطة ترمي الى توسيع مراكز رعاية الاطفال بالسرعة التي تبيحها الاموال المتيسرة والى زيادة الرقابة الطبية على المدارس كلما زادت هذه المدارس اتساعاً . اما معالجة امراض العين فميسورة في جميع المستشفيات والصيدليات الموجودة في البلاد . وعيادات الحكومة مفتوحة للعنصرين في جميع المناطق المختلطة السكان . وقد انشأت الحكومة خدمة خاصة لامراض العين سعياً وراء مكافحة الرمد الصديدي الذي كثيراً ما سبب فقدان البصر في القرى العربية الواقعة في المنطقة الجنوبية ، ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد ان حالة المستعمرات اليهودية تختلف عن حالة القرى ولا تتطلب قيام الحكومة بمثل هذا العمل

١٧ ان الخطة التي تسير عليها الحكومة ترمي الى التخلي عن المعالجات الطبية العامة بقدر الامكان وتركها الى الجهود الاختيارية . ولكى تتمكن دائرة الصحة من مكافحة الامراض المعدية التي قد تتفشى في البلاد ، كان لزاماً عليها ان تضع بعض المستشفيات في مختلف انحاء البلاد تحت رقابتها . وفي سنة ١٩٢٤ عمدت الحكومة الى التخلي عن المستشفيات للبلديات على ان تبقى خاضعة لرقابتها ، وكانت الغاية من ذلك رصد الايرادات التي تجمع من رسوم المعالجة لمنفعة المستشفيات . وكان المأمول ان يؤدي ذلك الى اثارة رغبة الاهالي وعنايتهم ، فشكلت لجان للمستشفيات البلدية لتشرف على ايرادها وبقيت الرقابة على الاعمال الفنية الاخرى منوطة بدائرة الصحة . وقد ظهرت في بادىء الامر بوادر النجاح في هذا المشروع ، ولكن ازدياد روح العداء السياسي اودى بروح التعاون في اللجان فاهمل امرها ، وصار اغلب المستشفيات الآن خاضعا لرقابة الحكومة

١٨ وقد شكا المجلس الملي اليهودي ان المستشفيات والصيدليات اليهودية تشرف على ادارتها لجان او جمعيات محلية وانها لا تتلقى اية مساعدة من الحكومة سوى المنحة التي تقدمها لمستشفى تل ابيب . غير ان الحكومة مدت يد المساعدة لمستشفى تل ابيب ، وهو المستشفى الوحيد الذي يديره وينفق عليه مجلس بلدي في البلاد ، ومنحته مبالغ وافرة لاجل انشائه وتجهيزه بالمعدات اللازمة ، وما تزال تمنحه اعانة سنوية لاجل الانفاق على ادارته وقد بلغت هذه الاعانة السنوية ٥٨٤١ جنيهاً في سنة ١٩٣٥ وهذا المبلغ يساوي ما تنفقه الحكومة في السنة على الموظفين الفنيين والخدمات الفنية والمعدات اللازمة لمستشفى من مستشفياتها فيه نفس العدد من الاسرة

١٩ وقد شكا المجلس ايضاً عدم وجود تأمين اجباري على صحة العمال . وما دام مثل هذا التأمين مفقوداً فالمجلس يطلب ان تمنح المؤسسات التي تتعاطى التأمين على صحة العمال مساعدة تتناسب مع عدد اعضائها بمعدل ٥ شلنات في السنة عن كل عضو ، وقد قدر المجلس ان هذه الاعانة تبلغ في السنة ١٥٠٠٠ جنيه . لقد نظر في مسألة التأمين الاجباري ضد المرض في سنة ١٩٣٣ ، من قبل لجنة عينتها الحكومة ، فكان القرار الذي اصدرته اغلبية اعضاء هذه اللجنة ان هذا المشروع يضع الحكومة تحت طائلة دفع مبلغ متكرر لا يقل عن ٧٠٠٠٠ جنيه في السنة وقالت اللجنة ان الحكومة ، بالنظر

للاحوال الاقتصادية المتعلقة بالصناعة والتجارة والزراعة التي كانت تسود في ذلك الحين ، لا تستطيع ان تتحمل عبء مثل هذا المشروع حتى ولو ادخل عليه بعض التعديل وكان راي اللجنة ايضاً ان الافضل صرف اموال الحكومة الاضافية التي قد تتيسر لتخفيف وطأة المرض ، على توسيع خدماتها في مقاومة المرض ، بدلاً من صرفها على مشروع قد لا يفيد الا فئة قليلة من السكان

٢٠ يوجد في ادارة الصحة ٧٤ موظفاً من موظفي الدرجة العليا، وقد شكا المجلس الملي اليهودي انه لا يوجد بين هؤلاء سوى عشرة موظفين من اليهود. والحقيقة ان بين الاربعة والسبعين موظفاً الذين اشار اليهم المجلس ١١ موظفاً من الموظفين التابعين لنظام العمل في المستعمرات و ٢٣ وظيفة تشغلها رئيسات ومديرات القبالة وممرضات بريطانيات. ذلك ان النظام المتبع في وزارة المستعمرات يقضي بأن يشغل جميع هذه الوظائف موظفون بريطانيون. واما المراكز الاربعون الباقية فيجوز اشغالها من قبل الفلسطينيين ومن هؤلاء يوجد عشرة موظفين من اليهود اي ٢٥ في المئة من المجموع

٢١ واخيراً وضع المجلس الملي اليهودي امام اللجنة بياناً ملخصاً بالمصروفات المتكررة اللازمة لتلافي الطلبات التي تقدم بها. وقد طلب المجلس ان يزاد ما تصرفه الحكومة على الصحة العامة من ١٨٠٠٠٠ جنيه الى ٢٦٠٠٠٠ جنيه وان يزاد المبلغ المقرر منحه كاعانة لمصالح الصحة اليهودية من ١٠٠٠٠ جنيه الى ٦٠٠٠٠ جنيه

٢٢ والان يمكن تلخيص «الظلامات» التي تقدم بها اليهود حول الصحة العامة بأن حكومة الانتداب لم تصرف مبالغ كافية لمساعدة المصالح الطبية (اليهودية) التي اسسها اليهود بانفسهم وقاموا بالانفاق عليها وقد تقدموا بمثل هذه الشكوى كما سترى ، فيما يتعلق بالاعانة التي تقدمها الحكومة للمعارف اليهودية . فهم يعتبرون ان المصالح الاجتماعية بوجه عام او المساعدات ، التي تقدم للمصالح الاجتماعية اليهودية غير ملائمة أو كافية . خصوصاً وان ما يدفعه اليهود من الضرائب يفوق ما يدفعه العرب

٢٣ لقد ابدينا رأينا في احد الفصول السابقة عند تعليقنا المختصر على هذا الموقف وقلنا انه ينطوي على خرق لمبدأ الجنسية المشتركة بين اليهود والعرب، ذلك انه لو قبل هذا المبدأ حقاً لوجب ان تقدم الخدمات بالنسبة لحاجات كل طائفة بغض النظر عن العنصر .

وفي الواقع ان الشهود اليهود لم يلحوا في طلب زيادة الاعانات المخصصة لمصالح خاصة الحاحهم في طلب زيادة الاعانة بوجه عام. وقد اتضح لنا حقيقة انهم ينتظرون من الحكومة ان تساعدهم بسخاء اكثر من ذي قبل ، حتى يديروا ويوسعوا المؤسسات العصرية المتقنة التي بذلوا هذا الجهد في انشائها . غير ان ما يقدم لمصلحة يجب ان يؤخذ من مصلحة اخرى ، وقد شعرنا ان الشهود اليهود غاب عن ذهنهم احياناً ان فلسطين رغما عن تقدمها الاقتصادي الناشئ عن الوطن القومي لا تزال فقيرة نسبياً نعم ان اليهود يدفعون قسطاً من الايرادات لا يتفق ونسبتهم العددية ولكنهم مع ذلك لا يدفعون شيئاً بالنسبة الى الضرائب التي تفرضها عادة الدول الاوروبية المتقدمة في المدنية لتقوم بما تحتاج اليه من الوجهة الاجتماعية والدفاع الخارجي . فقد بلغت الضرائب في انكلترا في العام الماضي ٢٠ جنيهاً على كل نفس من السكان . اما في فلسطين التي تبلغ ميزانيتها ٦٧٠٠٠٠٠ جنيه فقد بلغ ما يدفعه الشخص الواحد من السكان ٤ جنيهات ولو اننا زدنا الضريبة التي يدفعها الشخص الواحد من اليهود بعض الزيادة ، لبقيت فلسطين بحاجة الى الشيء الكثير حتى يصبح في وسعها ان تقوم بما تقوم به بريطانيا من الخدمات الاجتماعية . ويجب ان لا يغرب عن الذهن من الجهة الاخرى ان دافع الضرائب الفلسطيني تحميه من الهجوم الخارجي قوى الدولة المنتدبة البحرية وغيرها من القوى دون ان يكلف بدفع اي شيء اضافي من اجل ذلك

٢٤ والمسألة برمتها تبين الصعوبة التي تكتنف اعداد الخدمات في دولة واحدة لشعبين مختلفين متباينين كل التباين في مستوى المعيشة . وعلى اساس المبدأ القائل بوجوب المساواة في المعاملة بالنسبة لعدد السكان ، وهو المبدأ المعترف به ، قد يكون المبلغ المخصص للصحة العامة للشخص الواحد من اليهود مساوياً للمبلغ المخصص للعربي بوجه التقريب ، او قد يزيد عليه قليلا بالنظر لما يدفعه اليهود للايرادات . ولكن احتياجات اليهود تزيد كثيراً على احتياجات العرب بوجه الاجمال على اساس مستوى رقيهم الحالي زيادة تجعل ما يناله اليهودي من نفس المبلغ الذي يصرف في هذا السبيل اقل قيمة مما يناله العربي ، اذا نظرنا الى المسألة من وجهة التجهيزات الطبية المحضة .

الفصل الثالث عشر

الاشغال والمصالح العامة

دوائر الحكومة

١ تدل الشهادات التي أديت امامنا على ان ادارة فلسطين قدبذلت كل مافي وسعها من جهود لتقسيم العمل بين العرب واليهود في دوائر الحكومة بالنسبة لعدد نفوس كل شعب من هذين الشعبين الى مجموع السكان . غير ان الوكالة اليهودية ، وان كانت توافق على بقاء نسبة المستخدمين اليهود في دوائر الحكومة في مستوى يتناسب تقريباً مع عددهم في فلسطين ، تشكو من ان وضع اليهود الحالي في وظائف الحكومة على العموم لا يتفق وهذه القاعدة

٢ لقد بلغ مجموع الموظفين في دوائر الحكومة الاعتيادية في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٣٥ ، ١٥٧٧١ موظفاً . وقد اثبتنا في الجدول التالي عدد الموظفين من العرب واليهود وغيرهم . وهنالك عدد كبير من الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة وقد شمل هؤلاء تحت لفظة « الاخرون »

	عدد الموظفين		مخصصاتهم	
	العدد	نسبتهم المئوية الى المجموع	المبلغ بالجنيهات	نسبتها المئوية الى المجموع
العرب	١٠ ٧٢١	٦٨	١ ٠١٠ ٩٣٠	٥٤
اليهود	٢ ٤٥٨	١٦	٣٤٠ ٤٢٩	١٨
الاخرون	٢ ٥٩٢	١٦	٥١٤ ٤٣٤	٢٨
المجموع	١٥ ٧٧١	١٠٠	١ ٨٦٥ ٧٩٣	١٠٠

ويبلغ مجموع الموظفين العرب واليهود ١٣١٧٩ موظفاً ونسبة اليهود من هذا العدد ١٨٧٦ في المائة. وقد كانت نسبة اليهود من مجموع السكان العرب واليهود في فلسطين في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٦ «٢٨٧٦ في المئة». هذا وان الاحتفاظ بنسبة ثابتة في عدد الموظفين في دوائر الحكومة من سنة لاخرى ليس من الامور الممكنة فلا بد من ظهور نقصان في نسبة الموظفين اليهود بسبب تدفق مهاجريهم الى فلسطين، فقد بلغ عدد المهاجرين في سنتي ١٩٣٤ و١٩٣٥ مائة الف مهاجر. واذا كان المفروض ان توزع الوظائف بين العنصرين على اساس النسبة العددية (وقد ابدينا ملاحظاتنا فيما يتعلق بهذا الافتراض في فصل سابق*) فمن رأينا ان الحكومة قد حفظت هذه النسبة في الخدمة المدنية بوجه عام، مع ان ازدياد عدد افراد الطائفة اليهودية ذلك الازدياد السريع قد جعل هذا الامر غاية في الصعوبة

٣ لقد شكت الوكالة اليهودية، بالاضافة الى الظلامة العامة التي تقدمت بها بشان التوظيف في الخدمة المدنية بوجه الاجمال، من ان موقف الحكومة ازاء استخدام اليهود خال من العطف، وان اليهود لا ينالون قسطهم العادل من العمل في دائرة الاشغال العامة والسكك الحديدية والمرافئ، وقد تقدمت نقابة اتحاد العمال اليهود، والمجلس الملي اليهودي وجمعية اغودات اسرائيل المركزية بمثل هذه الشكاوي على دائرة الاشغال العامة والسكك الحديدية. وادعت جمعية اغودات اسرائيل ايضاً انها لا تنال قسطاً وافياً من مقاولات الحكومة وطلبت زيادة عدد اعضائها الموظفين في دائرة البريد. وقد ذكر العرب ايضاً في عرض ظلاماتهم انه لا يوجد في الدرجات العالية في دائرة الاشغال العامة الا موظف عربي واحد

٤ وقد استندت الوكالة اليهودية، في طلبها الحصول على قسط وافر من الاستخدام الى ثلاث نقاط رئيسية

اما النقطة الاولى فهي انها تعتبر ان نطاق الاستخدام في الاشغال والمصالح العامة أمر وثيق الصلة بقدرة البلاد على الاستيعاب، وان هذا النطاق آخذ بالاتساع المضطرد خاصة بفضل جهود اليهود. فالميزانية السنوية تبين ان ما ينفق على الاشغال العامة آخذ

---

* انظر الصفحة ١٨١

بالازدياد سواء أكانت تلك النفقات من الميزانية الاعتيادية ام من القروض . ولقد قدرت الوكالة أن ٦٥ في المائة من ايرادات السكك الحديدية تقريباً يأتي من اليهود، وان ما بين ٦٠ في المائة و٨٠ في المائة من الواردات التي تصل من الخارج عن طريق المرافىء يستوردها اليهود

اما النقطة الثانية فهي ان فسح مجال العمل في جميع المهن والوظائف، هو محك حقيقي للجنسية وهذه لن تكون تامة الا اذا كان لليهود مركز في خدمات الدولة ، فالحكومة لا تقدم لهم المساعدة الكافية في هذا المضمار

والنقطة الثالثة هي ان فلسطين بلاد يسكنها عنصرين ، ومن الامور الهامة ان الخدمات العامة فيها يجب ان تكون في معزل عن القلق العنصري . ففي الاضطرابات الاخيرة شلت حركة الخدمات العامة بالكلية في المناطق التي كانت فيها هذه الاعمال بيد العرب وحدهم ، كميناء يافا مثلاً . الا ان تأثير الاضراب في حيفا لم يكن فعالاً اذ يشتغل عدد كبير من اليهود في الميناء هناك

٥ اذا نظرنا الى النقطتين الثانية والثالثة نجدهما في الحقيقة نقطتين عنصريتين سياسيتين تطغى الواحدة منهما على الاخرى من بعض الوجوه . فرغبة اليهود الملحة في زيادة عدد المهاجرين الى البلاد هي التي تحدو بهم في المقام الاول الى طلب زيادة عدد المستخدمين منهم في الخدمات العامة . وليس من الممكن ان يستخدم كل من اليهود والعرب في الخدمات العامة في كل حالة من الاحوال . فيافا مثلاً على الرغم من وجود عدد كبير من اليهود فيها هي بلد عربي الصبغة، في حين ان تل ابيب بلدة يهودية محضة . وكما ان من الخطر في الظروف الحالية استخدام بحار يهودي في يافا فكذلك من الخطر وضع بوليس عربي في تل ابيب، وكل محاولة لاستخدام العامل اليهودي في بيئة عربية محضة ، او العامل العربي في بيئة يهودية محضة ، انما تزيد في توتر الشعور بين العنصرين ، وقد تجر الى احداث ازمة

٦ ان الشهادات التي بسطت امامنا لم تدع لدينا شكاً في ان الحكومة لم تضع قيوداً على استخدام اليهود في الخدمات العامة واذا حدث ان اليهود لم يستخدموا في بعض المصالح فان ذلك لم ينشأ عن عدم رغبة الادارة في استخدامهم بل عن الظروف الشاقة والشاذة السائدة في فلسطين

الاشغال العامة

٧ ان هنالك ظاهرتين اثنتين في الاستخدام في فلسطين ، مهما كان نوعه ، لا يمكن غض النظر عنهما فالظاهرة الاولى ان العنصرين ، مع استثناء القليلين مستحكمة بينهما اسباب العداء ، والظاهرة الثانية انهما يختلفان كل الاختلاف في مستوى المعيشة ، الامر الذي يجعل اجرة العامل العربي العادي أقل بكثير من اجرة العامل اليهودي ، ومع ان معدل الاجور يختلف باختلاف الاعمال ، الا ان النسبة بين اجرة العامل اليهودي والعامل العربي هي بوجه الاجمال كنسبة ٥ الى ٣ تقريباً

٨ لقد قررت الحكومة في اوائل سنة ١٩٣٣ ان تكون نسبة العمال اليهود في الاشغال العامة خلال سنة ١٩٣٣ — ٣٤ المالية من ٣٠ الى ٣٣ في المائة ، وجعلت هذه النسبة على اساس الاجور لا على اساس مجموع ايام العمل . فقد اعتبرت الحكومة ان اليهود يدفعون ٣٧ في المائة من الايرادات العامة ، وقر رأيها على ان تأخذ هذا العامل بعين الاعتبار ، كما انها راعت عاملين آخرين ايضاً ، اولهما ان نسبة السكان اليهود تبلغ ١٨ في المائة تقريباً ، وثانيهما ان زيادة العمال اليهود تستدعي زيادة في نفقة العمل نفسه . وقد اعتبرت الحكومة ان النسبة المئوية الحقيقية تختلف تبعاً لنوع العمل والظروف المحلية والتكاليف . فكانت الاشغال المنوي اجراؤها تقسم بناء على قاعدة جغرافية فالاشغال الجارية في بيئة جلها يهودي توكل لليهود والاشغال الجارية في بيئة جلها عربي توكل للعرب . اما الاشغال الجارية في بيئة مختلطة السكان ، فاما ان تطرح للمناقصة او ان تعطى الى احد الشعبين الى الحد الضروري لجعل نصيب ذلك الشعب من الاشغال متفقاً مع النسبة المقررة

٩ اما في السنوات الثلاث التالية فلم تبلغ نسبة العمال اليهود الذين استخدمتهم دائرة الاشغال العامة النسبة المقررة التي تتراوح بين ٣٠ و٣٣ في المائة . ذلك ان هذه السنوات الثلاث ازداد فيها الرخاء ، وكانت اعمال البناء في تل ابيب وفي غيرها كثيرة الى حد لم يؤد الى نقص في العمال اليهود للقيام باشغال الحكومة فحسب ، بل الى ارتفاع اجور العمال اليهود ، سواء أكانوا من اصحاب الصنائع ام المساعدين ام العمال العاديين ، الى درجة جعلت من المتعذر المحافظة على النسبة المقررة دون زيادة في مصروفات الحكومة على العمال الذين يقومون باشغالها زيادة لا مبرر لها

١٠ وقد قالت الوكالة اليهودية ان الاشغال لو اعطيت على اساس القطعة او المقاولة لامكن ان يقوم بها العمال اليهود بنفس الكلفة التي يقوم بها العمال العرب . ولكن الشهادات التي ادلي بها امامنا تدل على عكس ذلك

١١ وقد قدرت الوكالة اليهودية حين بسطت قضيتها امامنا ان اليهود يدفعون نحو ٦٠ في المائة من الايرادات وانهم يبلغون الان نحواً من ٣٠ في المائة من مجموع السكان . وطلبت ان يبنى تشغيل اليهود في دائرة الاشغال العامة على اساس حاصل ضرب عدد العمال في عدد الايام، وقالت ان اليهود تزداد الاجور التي يتقاضونها على هذا الاساس الى ٤٥ في المائة او ٥٠ في المائة من مجموع ما تدفعه دائرة الاشغال العامة فيما لو اعطوا ٣٠ الى ٣٣ في المائة من ذلك الحاصل ومع انها ترى ان هذه النسبة المئوية هي اقل بكثير مما يصيبهم من الايرادات الا انهم يكتفون بان يقرر نصيبهم في الاشغال على هذا الاساس وقد طلبت الوكالة وضع نظام مقرر لتوزيع الاشغال في مستهل كل سنة

١٢ اننا نعلم ان المستر مكدونالد قد ذكر في الكتاب الذي وجهه للدكتور وايزمن سنة ١٩٣١ العبارة التالية :—

« اما فيما يتعلق بالاشغال العمومية او الاشغال البلدية التي ينفق عليها من اموال الخزينة العامة فينظر بعين الاعتبار الى طلب العمال اليهود الحصول على نصيب مناسب من الاعمال الميسورة، على اساس ما يدفعه اليهود من الضرائب للخزينة » ولسنا نشك في ان الادارة عندما حددت تلك النسبة في سنة ١٩٣٣ بذلت كل جهدها للعمل بهذه التعليمات غير انه لم يكن في الامكان المحافظة على هذه النسبة ، كما بينا فيما تقدم بسبب بعض العوامل الاقتصادية . وحقيقة الامر انه لا يمكن المحافظة على اية نسبة معينة في الاشغال العامة في فلسطين حيث يختلف مستوى اجرة العامل العربي العادي (غير الحاذق) عن مستوى مثيله اليهودي ، وحيث تكون هذه الاجرة في تقلب مستمر »

١٣ ان مقاولات الاشغال التي تقوم بها دائرة الاشغال العامة تتم على اساس مبادئ المناقصة المألوفة ، فقد تتلقى ثماني مناقصات او عشراً لشغل تود القيام به وتقبل ادنى المناقصات قيمة ، وللهستدروت اي نقابة اتحاد العمال اليهود ، دائرة خاصة للمقاولات

فخلال سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ وقسم من سنة ١٩٣٥ لم تنل نقابة اتحاد العمال اليهود الا نسبة قليلة من المقاولات، بسبب كثرة الاشغال في الحرف الاخرى، وعلى الاخص في حركة البناء. وكدليل على هذا قيل لنا انه في المدة الواقعة بين نيسان سنة ١٩٣٣ وشباط سنة ١٩٣٤ ارسل الى هذه النقابة ١٣ دعوة للقيام باشغال تزيد كلفتها عن ٥٠٠ جنيه فلم تجب النقابة الا على واحدة منها فقط

١٤ وفي بعض الاحيان حينما تكون قيمة المناقصات قليلة تجري الاحالة مباشرة حسب قائمة اسعار تعدها الحكومة. وفي عقد هذه المقاولات لا بد للدائرة من استعمال حكمتها في اختيار المقاولين، معتبرة في ذلك كفايتهم ولا يخامرنا ريب في ان الدائرة قد احسنت استعمال حكمتها في هذا الصدد

١٥ وتقدر دائرة الاشغال العامة ان العمال اليهود نالهم في سنة ١٩٣٥—٣٦ المالية من المقاولات ٨٤٢٤٨ يوماً من ايام العمل، وبلغ مجموع الاجور التي تقاضاها هؤلاء العمال ٣٨٣٦٧ جنيهاً. اما سائر العمال الذين نالهم نصيب في المقاولات فقد بلغ ما اشتغلوه ٤١٣٧٦٣ يوماً من ايام العمل وبلغت الاجور التي تقاضوها ٧٤١٧٣ جنيهاً.

١٦ نتقدم الان للبحث في الظلامة التي تقدم بها العرب من انه لا يوجد في دائرة الاشغال العامة سوى عربي واحد من موظفي الدرجة العليا. فقد قيل لنا ان هذا هو الواقع، والسبب في ذلك يرجع الى عدم وجود عرب اكفياء في الوقت الحاضر في دائرة الاشغال العامة يصلحون للترقية الى درجات اعلى. وهنالك الان اربعة من الموظفين العرب يتدربون ويتمرنون في مختلف مكاتب الدائرة تمهيداً لترقيتهم

دائرة البريد

١٧ لقد كان في دائرة البريد في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٣٥، ١٤٧١٦ مستخدماً منهم ٧١٤ من العرب و ٧١١ من اليهود و ٤٦ موظفاً اخر

اما الظلامة التي تقدمت بها جمعية اغودات اسرائيل المركزية في هذا الصدد فتدور حول وجوب تعيين عدد اوفر من اعضائها في دائرة البريد. ان اغودات اسرائيل طائفة يبلغ عدد افرادها ٥٠٠٠٠ نسمة، وهم يعتبرون السبت ليس يوم راحة

فقط بل من اسس الديانة اليهودية ، واعضاء هذه الطائفة لا يشتغلون في هذا اليوم مطلقاً ويبدو انه لهذا السبب لا يشتغل منهم عدد كبير في الخدمات العامة كالبريد والسكك الحديدية ، بالنظر للتطلبات العامة

السكك الحديدية

١٨ ان لدى دائرة السكك الحديدية التابعة للحكومة ما يزيد على ١١٠٠ كيلو متر من الخطوط تقوم على شؤونها ، منها ٢٠٣ كيلو مترات في صحراء سيناء (مصر) وهي ملك الحكومة البريطانية و٣٢٣ كيلو متراً من سكة حديد الحجاز في شرق الاردن . وفي فلسطين ٤٧٤ كيلو متراً من سكة الحديد ، منها ١٤٤ كيلو متراً في سكة حديد الحجاز . ولا يشتغل على الخطوط في صحراء سينا وشرق الاردن من اليهود سوى بعض الذين يشتغلون على القطار في الصحراء ، اذ ان معظم المستخدمين من سكان هذين القطرين . وليس ثمة عامل يهودي في سكك الحديد في صحراء سينا او شرق الاردن ، وعدد الذين يشتغلون منهم على خط حديد الحجاز في فلسطين قليل ، ولكن اليهود ينالون نصيباً من الاشغال كميكانيكيين في المصانع (الورش) الموجودة في مدينة حيفا ، حيث يقوم بتصليح القاطرات والعربات التي تسير على الخطوط الثلاثة جماعة مختلفة من العمال العرب واليهود

١٩ وقد شكت الوكالة اليهودية ان نسبة المستخدمين اليهود في السكك الحديدية هي دون ما يجب ان تكون بكثير . ان السبب الرئيسي في قلة عدد اليهود المستخدمين في السكك الحديدية يرجع الى ان اجرة معظم المستخدمين على اختلاف درجاتهم اقل من ان تجتذب اليهود للعمل . ولا ينطبق ذلك على الدرجات الواطئة فقط ، بل يتناول الدرجات العالية ايضاً ، ذلك لأن اليهود لا يقبلون الاجرة الزهيدة التي يتقاضاها العمال الذين في دور التدريب كالاجور التي تدفع مثلا لسائقي القاطرات الذين يبدأون عملهم كمنظفين للآلات ثم يوكل لهم أمر ايقاد النار قبل ان يصبحوا سائقين .

٢٠ ان السكة الحدية تشتغل طيلة ايام الاسبوع ، وليس هنالك من اختلاف في جداول الاوقات لقطارات البضائع او الركاب بين ايام الاحاد وسائر ايام الاسبوع . ولهذا السبب يسأل المستخدمون اليهود اذا كانوا مستعدين للعمل يوم السبت ، ويقال

لهم ان العمل في هذا اليوم قد يطلب منهم او يجبرون عليه في بعض الاحيان ولكن الادارة تحاول بقدر الاستطاعة منح الموظفين والعمال يوم راحة في الاسبوع يتفق وعقائدهم الدينية

٢١ وتدل اعمال السكك الحديدية في الوقت الحاضر على وجود عجز سنوي في ميزانيتها واجور العمال تفوق كثيراً الاجور التي يتقاضاها نفس العمال في البلدان المجاورة كسوريا ومصر ، وجميع درجات الموظفين في السكك الحديدية خاضعة للزيادة السنوية في الرواتب

المرافىء

٢٢ يشتغل العتالة في ميناء يافا كمستخدمين للحكومة مباشرة اما التجارة اصحاب المواعين وعمال التستيف فيعملون في الميناء بترخيص من الحكومة . وقد شكت الوكالة اليهودية انها لم تستطع تشغيل عتالة من اليهود او الحصول على رخص لاصحاب المواعين وعمال التستيف منهم . اذ قر رأي الحكومة بعد المفاوضة مع الوكالة اليهودية ولاسباب تتعلق بالامن العام ، الا تدخل العتالة اليهود الى ميناء يافا والا ترخص لاصحاب المواعين او عمال التستيف منهم بالعمل في ذلك الميناء . ففي شهري تشرين الاول سنة ١٩٣٥ وشباط سنة ١٩٣٦ حدث اضرابان خفيفان في ميناء يافا كانا دليلين على القلق العام الذي اخذ يستحوذ على البلاد

٢٣ اما في ميناء حيفا فيشتغل قسم كبير من العتالة لدى شركات خصوصية ، وقد كان معظم عتالة تصدير الاثمار الحمضية ، ولا يزال بيد العمال اليهود الذين يستخدمهم مصدرو هذه الاثمار . وبعض التجار يشغلون العتالة اليهود ايضاً في تنزيل القضبان الحديدية والعوارض والجسور والمواسير وقرميد الاسطحة والاخشاب وغيرها ، وفي وضع هذه المواد في وسائل النقل

٢٤ ان اعمال العتالة التي تشرف عليها الحكومة في الوقت الحاضر لها ادارة خاصة افتتحت في ١ تموز سنة ١٩٣٥ . وقد عين رئيس للعتالة براتب ٢٠ جنيهاً في الشهر وعين ١٠ ملاحظين براتب ١٢ جنيهاً في الشهر ، وهؤلاء كلهم من العرب ممن

مضى على اشتغالهم بالعتالة في الميناء عدة سنوات . اما العمال فيستأجرون كلهم بالمياومة وتدفع لهم الاجور على درجتين الدرجة الاولى يبلغ راتب العامل فيها ٢٨٠ ملا في اليوم وهي تدفع للعمال من ذوي الخبرة وعددهم مئة . والدرجة الثانية يبلغ الراتب فيها ١٦٠ ملا وهي تدفع لسائر العمال وليس ثمة تمييز بين العمال على اساس المذهب ، ولكن على الرغم من ان العمال يستأجرون يومياً على مدخل منطقة الميناء ، فلم يتقدم اليهود لطلب العمل . و يعلل ذلك بان الاجور التي يتقاضاها العمال في هذا المرفأ ليست مما تجتذب العمال اليهود و بان العامل اليهودي الواحد لا يلتحق بمنفرده بجماعة قوية كبيرة من العرب ، ولا يفعل ذلك الا اذا كان معه جماعة من بني قومه .

٢٥ لقد تم الوصول مؤخراً الى اتفاق بين الحكومة والوكالة اليهودية يقضي بتخصيص قسم من اشغال الحكومة في مرفأ حيفا للعمال اليهود على اساس القطعة

٢٦ لسنا نرغب في التقدم باية توصية بشأن تشغيل اليهود او غير اليهود في دوائر الحكومة او في المصالح والاشغال العامة . فلقد اشرنا الى الصعوبات التي اوجدها روح التنافر المستحكم بين العنصرين والتباين في مستوى معيشتهم والفرق بين معدل الاجور التي يتقاضاها كل فريق منهم والى الصعوبات الاخرى الناشئة عن وجود ايام عطلة ثلاثة في الاسبوع ، ونحن مقتنعون بان الحكومة قد عالجت هذه الحالة بسعة صدر ، وان القول ان موقف الحكومة من استخدام اليهود لا ينطوى على العطف قول لا يستند الى اساس

٢٧ والذي يظهر ان ظلامات اليهود كلها مبنية على عمليات حسابية دقيقة لبيان النسبة بين الاشغال التي ينالها كل عنصر من العنصرين . ومن رأينا ان مثل هذه العمليات الحسابية لا يمكن تطبيقها في مصالح تتأثر مثل هذا التأثر الكبير بالعوامل الاقتصادية ، من غير ان تحدث خللا في كفاية الادارة وماليتها

الفصل الرابع عشر

المسيحيون

١ لقد انحصر انتباه العالم في النزاع القائم بين العرب المسلمين واليهود في فلسطين، حتى كاد يهمل أمر الطوائف المسيحية، في حين ان مصلحة المسيحيين الدينية في فلسطين لها من الشأن والخطورة ما لمصلحة اليهود والمسلمين . فالطوائف المسيحية تؤلف ما بين سبعة وثمانية في المائة من سكان فلسطين ، وليس في مقدور الخمسمائة مليون مسيحي في العالم ان يقفوا موقف غير المكترث تجاه وضع اخوانهم في الدين في البلاد المقدسة ورفاهيتهم

٢ وعلى الرغم من انه لم يتح لنا الحظ ، بسماع شهادة رؤساء جميع الطوائف المسيحية الكبرى ، فقد استرعى انتباهنا شهود موثوق بهم الى اهمال الادارة الظاهر في مراعاة وضع تلك الطوائف والالتفات الى حقوقها

٣ لقد فهمنا ان هناك مبدءاً اساسياً يتمشى عليه نظام الحكم في البلاد ، وهو يقضي بان تناط ادارة جميع الشؤون الدينية بالهيئات الدينية المختلفة للاضطلاع بها بنفسها فاذا حدث ان اساءت هذه الهيئات تدبير شؤونها الدينية فليس في مقدور الحكومة ان تعمل شيئاً . وقد اتخذ موقف الحكومة ازاء شؤون البطريركية الارثوذكسية مثالاً على قلة اهتمامها بمثل هذه المسائل

٤ وقد تلقينا بعد عودتنا الى انكلترا من اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الارثوذكسي الثاني مذكرة مؤرخة في اليوم السادس عشر من شهر شباط سنة ١٩٣٧ تبين ظلامات الطائفة الارثوذكسية . وقد أشارت في هذه المذكرة الى ان حكومة جلالتكم لا تحمل التزامات نحو العرب المسلمين واليهود فحسب بل ايضاً نحو الطائفة الارثوذكسية العربية التي يبلغ عدد نفوسها خمسة واربعين الفاً . ولقد كان فاتحة التدابير التي اتخذتها الدولة المنتدبة بعد قيام الادارة المدنية انشاء لجان للتحقيق في التشكيلات الدينية للطائفتين الاسلامية واليهودية وبنتيجة ذلك التحقيق تألف في سنة ١٩٢١ مجلس اسلامي اعلى عهد اليه الاشراف على المحاكم الشرعية وادارة الاوقاف وتعيين المفتين . واتخذت

الادارة التدابير ايضاً لتأمين تنظيم الطائفة اليهودية ، فاصدرت في اليوم الثامن عشر من شهر آذار سنة ١٩٢١ أمراً يقضي بانتخاب الرؤساء الربانيين وانتخاب المجلس الرباني

٥ وقد اعترف في المذكرة بان الحكومة شعرت في باديء الامر بالحاجة الملحة الى تنظيم شؤون الطائفة الارثوذكسية ايضاً، اذ كانت في اشد الاحتياج الى الاصلاح من جراء الاختلاف الداخلي بين الاكليريكيين انفسهم من الجهة الواحدة وبين العلمانيين من ابناء الطائفة الارثوذكسية والبطريركية من الجهة الاخري وعينت لجنة عهد اليها التحقيق في الخلافات القائمة بين البطريرك الارثوذكسي وبين اعضاء المجمع المقدس ووضع تقرير في ذلك الشأن ، واسداء المشورة للمندوب السامي بشأن ما ينبغي اتخاذه لاعادة تنظيم شؤون البطريركية . وعهد الى لجنة اخرى بالتحقيق في الخلافات القائمة بين بطريركية الكرمي الاورشليمي وبين الطائفة الارثوذكسية العربية . ومع ان التقريرين اللذين رفعتهما هاتان اللجنتان قد كشفا القناع عن حالة يرثى لها في الشؤون البطريركية الارثوذكسية وعن حاجة ملحة الى الاصلاح ، الا انه لم يعمل في حقيقة الامر شيء بالاستناد الى التواصي التي رفعتها اللجنتان الى اولي الامر منذ اكثر من احدى عشرة سنة

٦ ولقد اشير في المذكرة الى ان وفاة المرحوم البطريرك داميانوس سنة ١٩٣١ زادت الخلاف شدة ، حتى ان الاجراءات التي اتخذت حتى الان في سبيل انتخاب بطريرك جديد قد باءت بالخيبة، بسبب هذه الاختلافات، وقد عرض امر هذا الخلاف لاول مرة على المحكمة العليا في دعوى اقيمت لفسخ انتخاب القائمقام البطريركي ، فابدت المحكمة في تعليقها على موقف الحكومة الملاحظة الآتية :—

« لسنا نعلم شيئاً عن الاسباب التي حملت الحكومة بعد ان عنيت بتعيين لجنة ، على القاء تقارير تلك اللجنة وتواصيها جانباً منذ نحو سبع سنوات »

وقد انتقدت المحكمة العليا القانون العثماني الاساسي فيما يتعلق بالبطريركية انتقاداً مراً اذ قالت :—

« ان هذا القانون من شأنه ان يؤدي الى خلافات ومقاضيات من جهة انتخاب البطريرك لاكبر طائفة مسيحية في فلسطين في وقتنا هذا »

٧ اما اللجنة الثانية من اللجنتين اللتين ورد ذكرهما سابقاً فقد قالت :—

«ان السكان الارثوذكس في هذه البلاد هم في الحقيقة ضحية تطور تاريخي مشؤوم . وهذا هو الجانب المعكوس لوضعهم الممتاز كسكان في بلاد هي المركز التاريخي للمسيحية .... ان موقف ابناء البلاد في خضوعهم روحياً لاكليروس غريب عنهم في العنصر واللغة لمما يدعو الى العطف»

وقد اكدت هذه المذكرة ان هذا الاكليروس الغريب يصر ، متشجعاً بموقف الحكومة ، على اتباع سياسة ترمي الى تحويل البطريركية الارثوذكسية وجعلها يونانية ، دون ما اعتبار لخير الكنيسة وخير اعضائها . وانهم في سلوكهم وتصريفهم لشؤون الكنيسة يتبعون سياسة ترمي الى اقصاء العنصر العربي عن الكنيسة

٨ وقد انحت اللجنة التنفيذية الارثوذكسية العربية باللائمة على موقف الحكومة في ترك الامور تجري في اعنتها ، وقالت ان مثل هذا الموقف لا يتلاءم والالتزامات التي تتضمنها المادة السادسة عشرة من صك الانتداب التي بموجبها تعتبر الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما تقضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الاشراف على الهيئات الدينية أو الخيرية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين

٩ ولما كنا قد تلقينا هذه المذكرة بعد ان برحنا فلسطين ، لم تسنح لنا الفرصة لفحص المسألة فحصاً مدققاً ، على اننا نرى ان من الحق ان نذكر ان اللجنة المالية التي عينت بموجب قانون البطريركية الارثوذكسية لسنة ١٩٢٨ قد قامت باصلاح فعال لمالية البطريركية (كتسوية ديون بلغت قيمتها ما يزيد على ٥٥٩٠٠٠ جنيه) . وقد فهمنا ان اعادة تنظيم الشؤون الداخلية في البطريركية بما فيها انشاء مجلس مختلط ، كانت موضعاً للبحث بين الحكومة والبطريركية والعلمانيين ، وانها الان قيد الدرس من قبل الحكومة

١٠ وهنالك مسألة اخرى اثارت ، على ما قيل لنا ، الشعور كثيراً ، وهي انه بسبب التشدد في المحافظة على يوم السبت عند اليهود ولان موظف الحكومة اليهودي لا يتعاطى عملاً في يوم السبت ، فان الموظف المسيحي كثيراً ما يضطر الى العمل في يوم الاحد . وكثيراً ما يكلف الموظف المسيحي في واقع الامر بالقيام بعمل الموظف اليهودي والعربي المسلم في اليوم المخصص لراحته . وقد انتقدت هذه الحالة اذ

انها تلقي على عاتق الموظف المسيحي عبئاً ثقيلاً من العمل، وتضعف النفوذ الروحي للكنيسة المسيحية . ونحن نميل الى الموافقة على هذا الرأي، ولكن المسألة صعبة دون نزاع في بلاد يعمل فيها بثلاثة ايام راحة في الاسبوع

١١ وقد حضر امام اللجنة نيافة المطران غريغوريوس حجار اسقف الجليل لطائفة الروم الكاثوليك يصحبه يعقوب افندي فراج وحضرة القس الياس مرموره ، وأدى شهادته بالنيابة عن المسيحيين العرب . واكد لنا نيافته في مذكرة الحقها بشهادته « ان المسيحيين كانوا يتمتعون في عهد الحكومة العثمانية بامتيازات اصبحت الآن ملغاة » وقال ان نصف الاعضاء في المحاكم ومجالس الادارة والبلديات كانوا من المسيحيين والنصف الآخر من المسلمين . فتضاءل عدد الممثلين المسيحيين حتى كاد يتلاشى من جراء الهجرة اليهودية . وفي ما مضى من الايام كان نائب رئيس المجلس البلدي بحيفا مسيحياً ، غير انه استبدل به يهودي منذ عهد قريب . وليس للمسيحيين في صفد من يمثلهم في المجلس البلدي . وقد طلب تمثيلا نيابياً كافياً للمسيحيين بالنسبة الى مصالحهم في فلسطين وبقطع النظر عن عددهم القليل

١٢ واكد نيافته ان ما يرمي اليه اليهود في النهاية هو وضع يدهم على ساحة الهيكل . وابدى شكواه من ان الامتيازات التي ورثها رؤساء الاديان عن الحكومة العثمانية قد انتقصتها الادارة البريطانية ، وضرب على ذلك مثلاً ما اجرته الحكومة مرة من منع سير موكب ديني من احدى كنائس الروم الكاثوليك الى الاخرى خوفاً من وقوع شغب من جانب اليهود

١٣ وقد ذكر يعقوب افندي فراج بصفته احد ممثلي المسيحيين العرب في اللجنة العربية العليا ان جميع السكان العرب المسيحيين في فلسطين، على اختلاف طوائفهم على اتم الوفاق مع اخوانهم العرب المسلمين الذين يؤلفون واياهم كياناً وطنياً متحداً فيما يتعلق بكافة مطالبهم وامانيهم سواء أكانت سياسية أم مدنية أم اقتصادية . وزاد على ذلك ان قال انهم يؤيدون كافة ما تقدم به اعضاء اللجنة العربية العليا من البيانات والشكاوي بشأن انشاء الوطن القومي اليهودي وترقية مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين . وفي الواقع ان العرب المسيحيين قد ربطوا مقدراتهم بمقدارات اخوانهم المسلمين

الفصل الخامس عشر

قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية

١ ان المادة السابعة من صك الانتداب تقضي بان « تتولى ادارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ، وبان يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم »

٢ لقد كانت فلسطين احد الاقاليم الاسيوية التي تنازلت عنها تركيا بموجب معاهدة لوزان المعقودة سنة ١٩٢٣ ، وقد احدثت في تلك الاقاليم الجنسيات التي تم الاتفاق عليها في تلك المعاهدة والمشار اليها في القسم الثاني منها . ووضعت المعاهدة موضع العمل في اليوم السادس من شهر آب سنة ١٩٢٤ . اما في فلسطين فقد نفذ القسم المختص بالجنسية من تلك المعاهدة بمرسوم الجنسية الفلسطينية الذي صدر سنة ١٩٢٥ ووضع موضع التنفيذ في اليوم الاول من شهر آب من تلك السنة . وبما ان هذا المرسوم لا يسري على ما قبله ، فقد كانت ثمة فترة تبلغ نحواً من سنة ، بين التاريخ الذي كان يجب فيه اقرار الجنسية بموجب المعاهدة ، والتاريخ الذي اوجدت الجنسية فيه بموجب القانون المحلي ، ولذلك عدل المرسوم بمرسوم آخر صدر في اليوم الثالث والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣١ كي يتسنى اكتساب الجنسية المقررة بالمعاهدة اعتباراً من اليوم السادس من شهر آب سنة ١٩٢٤ حسب القصد المبين في معاهدة لوزان

٣ وينقسم مرسوم الجنسية لسنة ١٩٢٥ الى اربعة فصول ، فالفصل الاول منه يبحث في الجنسية المقررة بالمعاهدة وهذه الجنسية جاءت على اثر تغيير السيادة على فلسطين بعد الحرب وتنازل تركيا عن البلاد . وهي تنص على ان جميع الرعايا العثمانيين المقيمين عادة في فلسطين في اليوم الاول من شهر آب سنة ١٩٢٥ يصبحون فلسطينيين اما مرسوم الجنسية الفلسطينية المعدل لسنة ١٩٣١ فقد اشترط ان الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في فلسطين في اليوم السادس من شهر آب سنة ١٩٢٤ ولكنهم انقطعوا عن الاقامة العادية فيها قبل اليوم الاول من شهر آب سنة ١٩٢٥ يعتبرون فلسطينيين ، الا اذا كانوا قد اكتسبوا باختيارهم جنسية اخرى قبل اليوم الثالث والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣١ . وبمقتضى الفصل الاول اصبح جميع

فسكان العرب فلسطينيين بطبيعة الحال ، لانه وان منح المرسوم حق الخيار بين الجنسية التركية او جنسيات اخرى خلال سنتين الا ان عدد العرب الذين اغتنموا الرصة هذا الاختيار كان ضئيلا

٤ والفصل الثاني من المرسوم يعين الاشخاص الذين يكتسبون الجنسية الفلسطينية بالولادة اويفرض شروطاً لاكتساب الجنسية الفلسطينية فيحالات اخرى من قبل الاشخاص الذين ولدوا في فلسطين قبل تاريخ المرسوم

٥ والفصل الهام الاخر من المرسوم هو الفصل الثالث الذي يفرض شروطاً لاكتساب الجنسية الفلسطينية عن طريق التجنس ، وهذا الفصل يسري بكامله تقريباً على القسم اليهودي من السكان. وتقضي احكام المرسوم ان تتوفر في طالب التجنس الشروط التالية : —

(أ) ان يكون قد اقام في فلسطين مدة لا تقل عن سنتين من الثلاث سنوات السابقة لتاريخ طلبه

(ب) ان يكون حسن الاخلاق وذا المام واف باللغة الانكليزية او العربية او العبرية

(ج) ان ينوي الاقامة في فلسطين اذا اجيب طلبه

وقد خول المندوب السامي في بعض الاحوال صلاحية منح الجنسية حتي ولو لم تكن مدة اقامة الطالب في البلاد داخلة في الثلاث سنوات السابقة لتاريخ تقديم الطلب

٦ اما القسم الرابع فيبحث في حالة النساء المتزوجات والاولاد القاصرين وفي فقدان الجنسيه الفلسطينية بسبب التجنس بجنسية بلاد اخرى ، وبتقديم تصريح بالتخلي عن الجنسية الفلسطينية

٧ نتقدم الان لبحث وضع الرعايا العثمانيين المولودين في فلسطين والذين كانوا يقيمون اوهم يقيمون الان عادة خارج البلاد. فقد بسط احد الشهود العرب امامنا قضية العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب بنية الرجوع فيالنهاية الى البلاد ، ولكنهم

لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية ، وقال لنا ان هناك ما يقرب من اربعين الفاً من هؤلاء المهاجرين يقيم معظمهم في امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية حيث ذهبوا لبيع البضائع الفلسطينية وحاصلات البلاد المقدسة . وقد داموا على ولائهم للحكومة العثمانية حتى اعلن الملك حسين الثورة فانضموا الى جانب الحلفاء ، وهؤلاء يودون ان يعودوا في النهاية الى فلسطين اذ ان لكثير منهم اقارب وللبعض منهم املاكاً فيها

٨ وبمقتضى معاهدة لوزان التي وضعت موضع العمل في اليوم السادس من شهر آب سنة ١٩٢٤ اعطي الرعايا الاتراك المقيمون خارج البلاد حق اختيار جنسية البلاد التي ولدوا فيها، خلال سنتين من تاريخ العمل بالمعاهدة، فجاءت المادة الثانية من مرسوم الجنسية الفلسطينية واقرت العمل بهذا الحكم ، ولكنها جعلت العمل بحق الخيار هذا لمدة سنتين اعتباراً من اول آب سنة ١٩٢٥ . وهذا يتناقض مع المعاهدة ، ولهذا عدل المرسوم بمرسوم اخر صدر في اليوم السادس من تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ ، وبموجبه انيج العمل بحق الخيار لمدة سنتين اعتباراً من اليوم السادس من شهر اب سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ المعاهدة . وبالنتيجة لم يكن للرعايا الاتراك المولودين في فلسطين والمقيمين في الخارج الا تسعة اشهر عوضاً عن السنتين ليستعملوا خلالها حق الخيار .

٩ وقد قال الشاهد المذكور انه لم يعلن ذلك بمقدار مايجب، وان صيغة نموذج الطلب لم تكن جلية ، فقد ورد من جملة الاسئلة الموجودة في نموذج الطلب السؤال التالي : « اين تقصد ان تقيم ؟ » وكثيرون من الطالبين فهموا عند قراءة هذه العبارة « اين تقصد ان تقيم في الوقت الحاضر ؟ » ولهذا وضعوا اسم البلاد التي كانوا يقيمون فيها عندئذ وليس فلسطين التي كانوا يودون العودة اليها في النهاية . وكان من جراء ذلك ان قدم نحو ٩٠٠٠ طلب ، قبل منها ما لا يزيد على ١٠٠ طلب

١٠ وقد قال الشاهد في شكواه ان هؤلاء العرب يقيمون الان في بلاد اجنبية ، وقد اصبحوا بسبب الحرب الكبرى ليس لهم بلاد ، دون ان يكون لهم ذنب في ذلك . ومما لا شك فيه ان هؤلاء لا ينالون الآن حماية الدولة التي كانت تحكم بلادهم قبل الحرب ولا يمكنهم ان ينالوا حماية كهذه من الدولة التي تحكمها الان ، الا اذا تركوا اعمالهم وتوجهوا الى فلسطين، وكثير من هؤلاء ولا شك لا يتمكنون ابداً من اتباع هذا

السبيل الذي لا يحمل عليه ، في اية حالة من الحالات ، الرعايا الذين يقيمون خارج بلادهم وينشدون حمايتها . وعدا مسألة الحماية فان اشغال هؤلاء تتأخر لانهم اذا ارادوا ان يسافروا من بلاد الى اخرى لا يتمكنون من ذلك لعدم وجود جوازات سفر لديهم

١١ ولقد علمنا ان الاعتراضات التي تقف حائلا في سبيل تنقيح القانون على وجه يتلائم مع رغبة العرب هي : (١) انه ليس من المرغوب فيه ان تمنح الجنسية الى اشخاص تغيبوا عن فلسطين عدداً من السنين ، وليس لهم نية في الرجوع الى فلسطين في ظرف مدة معقولة والاقامة فيها اقامة دائمة (٢) يعتبر ان الغاية الاساسية التي يرمي اليها طالبو التجنس في كثير من هذه الاحوال هي الحصول على الحماية البريطانية من اجل التشدد في ما لهم من ادعاءات ضد حكومات البلاد التي يقيمون فيها (٣) ثم انه ليس من المرغوب فيه بناء على اسباب عامة ايجاد طبقة من الاشخاص المقيمين اقامة دائمة في الخارج ممن لهم حق التمتع بالحماية البريطانية

١٢ ومن راينا ان هذا الحيف ، وان كان يشعر به جميع هؤلاء الافراد ، اشد وطأة على اولئك الذين لم يقطعوا علاقتهم بمسقط رأسهم وينوون الرجوع اليه في سني حياتهم الاخيرة . ونقترح ان تمنح الجنسية الفلسطينية ، على الاقل لمن يستطيع ان يثبت منهم عدم انقطاع علاقته الشخصية بصورة دائمة بفلسطين واستعداده لتقديم تأكيد رسمي صريح بنيته على العودة الى البلاد ، هذا اذا لم يكن في النية منحها الى جميع هؤلاء

١٣ اما من جهة اليهود فان مرسوم الجنسية ينفذ المادة السابعة من صك الانتداب ، لانها تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية بجعلها معرفة اللغة العبرية شرطاً كافياً . وتقدم طلبات التجنس في القدس ويافا وحيفا وطبريا ، ويوجد فضلا عن ذلك مأمور للتجنس يزور القرى والمستعمرات النائية ويتلقى الطلبات في المكان الذي يكون فيه . وقد قبل هذا الموظف ١٣٢٢ طلباً من سكان ٣٧ مستعمرة يهودية ، من ٦٠٠٧ طلبات التي قدمت سنة ١٩٣٥ . ويستوفى عن التجنس رسم قدره (٥٠٠) مل

١٤ وفي السنين الاولى لم تكن طلبات التجنس كثيرة ، ولكن في المدة الاخيرة اخذت الطلبات تزداد بازدياد عدد الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة بشأن الاقامة ، وبسبب حملة قام بها بعض المؤسسات اليهودية التمثيلية لحض افراد الطائفة

اليهودية على التجنس . وقد قدر عدد سكان الطائفة اليهودية في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ بـ ٣٨٤٠٠٠ ما عدا الذين دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة . ونحو ٩٢٠٠٠ شخص من هذا العدد يهود مهاجرون دخلوا البلاد في سنتي ١٩٣٥ و١٩٣٦ ، فلم تكن عندئذ تتوفر فيهم مؤهلات التجنس . ومن السكان الباقين وعددهم ٢٩٢٠٠٠ اكتسب ١٦٦٠٠٠ شخص الجنسية الفلسطينية ، وما بقي وهو ١٢٦٠٠٠ شخص اي نحو ٤٣ في المائة من السكان ذوي الاهلية لم يكونوا رعايا فلسطينيين . غير ان اليهود لم يسارعوا الى الاستفادة من الفرصة التي اتيحت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية ، وسبب ذلك ان اهتمامهم الاساسي محصور في الطائفة اليهودية . اما الاخلاص لفلسطين ولحكومتها فهو اعتبار ثانوي في نظر الكثيرين منهم

٥ ؛ ومن الانتقادات التي وجهها اليهود ان حق التصويت في الانتخابات البلدية وحق العضوية في المجالس البلدية ، يقتصران ، بمقتضى قانون المجالس البلدية لسنة ١٩٣٤ ، على المتجنسين بالجنسية الفلسطينية ، وقد اقترح ان يكون شرط الاقامة كافياً وحده دون الجنسية . ثم ان ما قيل من ان القانون قد وضع ليمنع اليهود من الحصول على اكثرية في بعض المدن لا نرى له اساساً من الصحة ، ومن رأينا ان القانون قد وضع المؤهلات المعتادة للتصويت ، على الوجه المناسب . فمن المرغوب فيه جداً ان يصبح جميع الاشخاص الذين ينوون الاقامة الدائمة في البلاد فلسطينيي الجنسية ، وتوفر هذا الشرط في الناخبين هو حافز مباشر من شأنه ان يحمل اولئك الاشخاص على السعي لاكتساب الجنسية الفلسطينية

الفصل السادس عشر

المعارف

(١) المقدمة

١ من الطبيعي ان نظن ان الحقل التهذيبي يتسنى فيه ، اكثر من سواه، عمل شيء لتقريب الشعبين المتنافرين بعضهما من بعض تقريباً اسهل تناولاً واشد تأثيراً من أي ناحية اخرى . على انه لا مندوحة في كل خطة كهذه ترمي الى كبح الوطنية الجامحة في كلا الشعبين من ان يقاومها الذين يتكلمون بلسانهما مقاومة عنيفة فانه عندما القي في احدى جلساتنا الاولى في القدس سؤال عما اذا كان بامكان الخطة المتبعة في التعليم ان تحدث تفاهما افضل مما هو الآن بين العرب واليهود قابلت الصحافة العربية (هذا السؤال) باندهاش مفعم بالالم . ونحن نكاد نوقن اننا لو كنا في وضع يمكننا من اقتراح تغيير خطير في نظام التعليم اليهودي لما قابلت الصحافة العبرية اقتراحنا ذاك بروح الارتياح والعطف أيضاً

٢ ان ايدي الدولة المنتدبة مغلولة في الشؤون التعليمية، شأنها في الشؤون الاخرى، فالمادة الخامسة عشرة من صك الانتداب تقضي :—

« بان لا تحرم اية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم ابنائها بلغتها الخاصة وان لا ينتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الادارة »

وقد ثبتت غاية هذا النص في المادة ٢٢ التي قضت بان تكون اللغة العربية والعبرية كالانكليزية ، من اللغات الرسمية . ان خطة فعالة لتقريب الشعبين بعضهما من بعض على غرار ما سيأتي بيانه لا بد لها أن تجعل هذا التقريب أمراً واقعياً . فاولاد كل شعب من ذكور واناث يلحقون مثلا في الدور الابتدائي بمدارس منفصلة او يوضعون على الاقل في صفوف منفصلة ، ذلك لان لغة التدريس في مدارس كل منهما لا بد أن تكون اللغة القومية ، وينتبه انتباهاً شديداً الى اتقانها اللغة الانكليزية ، وفي دور الدراسة الثانوية يتعلمون جنباً الى جنب في مدارس واحدة وتكون الانكليزية وحدها لغة التدريس ويخصص في هذا الدور شطر هام من المنهاج الدراسي للغة كل شعب

من الشعبين وادابه وتاريخه . فلو كان في الامكان تطبيق مثل هذا النظام في فلسطين واتفق عليه في بادئ الامر ولوحق على الاصول لافاد كثيراً في ازالة العوائق القائمة بين العربي واليهودي خلال جيل واحد ولعمل على تكوين الشعور بجنسية فلسطينية مشتركة على ان هذا النظام لم يمكن تطبيقه في السابق اذ ان المادة ١٥ من صك الانتداب تحول دون الامر

(٢) المعارف عند اليهود

٣ وكان من أثر المادة الخامسة عشرة من صك الانتداب ان اصبح لكل من الشعبين الآن نظامه التعليمي وهيئاته التعليمية الخاصة . فنظام التعليم العبري مستقل بنفسه لدرجة كبرى وهو ينال من الحكومة اعانة ضئيلة نسبياً في حين ان معظم نظام التعليم العربي تنفق عليه الحكومة وتدير شؤونه . ان القانون الاساسي للنظام اليهودي هو قانون الطوائف الدينية لسنة ١٩٢٦ ، والنظام الصادر بمقتضاه في سنة ٩٢٧ ؛ لتنظيم شؤون الطائفة اليهودية ، ووفقاً لهذا النظام اصبح للمجلس الملي اليهودي (فعادلومي) الحق في تكليف الطوائف المحلية — او تفويضها بتحصيل العوائد من افراد الطائفة للمعارف ولسواها من الشؤون الاخرى وفي رقابة وادارة المعاهد الطائفية كالمدارس على شرط ان يكون للحكومة حق التفتيش عليها . وجميع الاولاد اليهود تقريباً ينالون قسطاً من التعليم الابتدائي ومعظمهم يتلقى العلم في مدارس يشرف عليها المجلس الملي اليهودي وان كان هنالك بعض المدارس الخصوصية . والنظام المدرسي للمجلس الملي اليهودي يحتوي على المدارس المزراحية ، ومدارس اتحاد العمال اليهود — بالاضافة الى ما يسمونه المدارس العموميه — وتشدد المدارس المزراحية في المحافظة على الامور الدينية كما تشدد مدارس اتحاد العمال اليهود في تعليم الاعمال اليدوية . وتكوّن المدارس الابتدائية لب نظام المعارف اليهودي ، وهي منتشرة انتشاراً واسعاً . وثمة ايضاً ثلاث مدارس في كل منها دراسات ثانوية كاملة . اضف الى ذلك بضع كليات صناعية . ومستوى التعليم حسن على الجملة . ومن الامور التي تستحق الثناء تعليم اللغة العربية في المدارس الثانوية

٤ وليست درجة الاستقلال الذي يتمتع به النظام المدرسي اليهودي مسببة عن وضع الطائفة اليهودية القانوني فحسب ، بل هي ناشئة ايضاً عن مقدرة الطائفة على دفع النفقات . فلقد انفق على المعارف اليهودية في سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ مبلغ قدره

٢٤٩٩٣٧ جنيهاً (وهو مبلغ يفوق ما تنفقه دائرة معارف الحكومة) ، ويجمع القسم الاكبر من هذا المبلغ من مصادر يهودية ، اذ ان اعانة الحكومة لا تتجاوز ٢٨٠٠٠ جنيه وتقدر هذه الاعانة سنوياً على اساس النسبة بين عدد الاولاد الذين هم في سن التعليم في كل من الشعبين العربي واليهودي

٥ اما الطريقة المتبعة في تقدير هذه الاعانة فقد كانت مدعاة للخلاف الدائم . فالمجلس الملي اليهودي يقول ان هذه الاعانة يجب ان تزاد لان نسبة الاولاد الملتحقين بالمدارس ممن هم في سن التعليم من اليهود تربو كثيراً على نسبة امثالهم من العرب ، ونفقات التعليم الفردي (على الراس) اكثر عندهم منها عند العرب . وهم يريدون ان يؤخذ عدد التلامذة الذين يتلقون علومهم في المدرسة اساساً للتقدير ، اوبد لاً من ذلك زيادة الاعانة المحسوبة على الطريقة الفردية (على الراس) وهذا القول مبني على المبدأ القائل بانه يترتب على الحكومة ان تساعد المشاريع اليهودية بالنسبة الى مداها ونوعها ، كما هي الحال في المسائل الاجتماعية الاخرى الخاصة باليهود *

٦ ولقد كان جواب الحكومة اجماليا ، فسياسة « تسوية » المستوى الثقافي تقضي بان تكون الاسبقية للعرب المتأخرين في هذا المضمار اكثر من اليهود . ولذا كان تقسيم الانفاق من ميزانية المعارف المقررة بين العرب واليهود على اساس عدد التلامذة الموجودين في المدارس يزيد في تقدم اليهود ويؤدي الى توسيع الشقة الثقافية بينهما بدلا من تضييقها . وقد وجدت الحكومة في السنوات الاخيرة ، كما سنبين فيما يلي ، ان المال المتيسر لديها لا يكفي تماماً لسد حاجة العرب الى التعليم واضطرت الى رفض كثيرين ممن طلبوا الالتحاق بالمدارس . ولذا فليس من العدل ان تزاد الاعانة التي تمنح للمجلس الملي اليهودي زيادة كبرى ، مهما كانت تلك الزيادة مرغوباً فيها في ظروف اخرى ، الا بعد ان يكون قد صرف على توسيع نطاق المعارف عند العرب مبالغ تربو كثيراً على ما صرف عليها لغاية الان بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازياً لمستوى التعليم عند اليهود . اننا نوافق على هذا القول ونعتبر ان مدى ما حمل اليهود انفسهم من الضرائب في سبيل نشر التعليم هو صفة من افضل الصفات التي يمتاز بها الوطن القومي اليهودي ونرى ان مثل هذه المساعدة التي يقدمها الانسان لنفسه حرية

---

* انظر الفقرة ٢٢ من الباب الثاني عشر

بكل تأييد يكون في مقدور الحكومة ان تقدمه . على ان هذا التدبير يجب ان لا يأتي عن طريق تغيير النسبة الحالية بين الاعانة الممنوحة لليهود المبلغ والذي يصرف على العرب . بل يجب ان ينجم عن زيادة مجموع ما ينفق على المعارف ، وهذا ما سنقترحه في فقرة آتية

٧ ان نظام التعليم عند اليهود ، على حد ما قيل لنا ، ضعيف بعض الضعف في طرق المحافظة على النظام المدرسي لكنه على الاجمال ترتيب ينم عن مقدرة و كفاية ، ولا مندوحة له على كل حال عن ان يكون وسيلة لاحياء الروح الوطنية عند اليهود على نحو ما اشرنا اليه في الفصل الخامس * . فان غايته الاولى هي ان يفرغ مثل الوطن القومي العليا في قالب تعليم وعقيدة ، وان يرسخ في عقل الولد قبل اي شيء اخر تقاليد الشعب اليهودي واعماله ، وان يربي في النفوس روح التضحية والاخلاص لمهمة اعادة بناء الامة اليهودية في وطنها القديم . هذا ما كانت المدارس اليهودية تعمل دائمًا على تحقيقه ، ولهذا السبب ادخلت اللغة العبرية في صك الانتداب كاللغة التي يلقن التعليم كله فيها واذا اردت مثالا واضحًا لهذا الهدف فانظر الى تعليم التاريخ .. ففي احدى المدارس الثانوية لا ينهي الطالب دراسة التاريخ القديم حتى الصف السادس وقد خصص ثلثا منهج التاريخ القديم لتاريخ اليهود . وفي الصفوف العليا الثلاثة يدرس التاريخ العام فيعطى فيه تاريخ اليهود في بلاد التشتيت نفس المقام الذي يعطى لتاريخ العالم باجمعه من الامبراطورية الرومانية الى يومنا وفي تعليم الادب يعطى للأدب العبري مقام يفوق ما مر ذكره

٨ ان هذا الاتجاه الوطني في التعليم أمر مألوف تمامًا في البلدان الاخرى وهو نتاج طبيعي للصهيونية في فلسطين ، بل هو نتاج لا مفر منه . والذي يهمنا ان نشير اليه هو انه عندما يدخل الاولاد مدارس الحضانة وهم في الثالثة او الرابعة من العمر ليتعلموا اللغة العبرية ، ان لم يكونوا تعلموها من قبل ، يكون الفخار بماضي اليهود وبالوطن القومي كعمل قام به اليهود وحدهم في الوقت الحاضر ، هو النقطة المركزية المحركة لجميع تطوراتهم الفكرية . ولا تظهر فكرة الاشتراك في حياتهم مع العرب باية صورة من الصور . اما انهم انما يكبرون ليصبحوا مواطنين ورفقاء للعرب في دولة فلسطينية مشتركة فامر لا يظهر له اثر ولا يعترف به الا في تدريس اللغة العربية

---

* انظر الصفحات ١٥٤—١٥٦

تدريساً بسيطاً في المدارس الثانوية . وتعليم العربية هذا ، وان كان امراً فائقاً في حد ذاته لا يفي بالمرام مطلقاً ، ما دام باقي التعليم مستلهماً من هدف هو يهودي اكثر منه فلسطيني . ولما كان نظام التعليم اليهودي بعيداً في الواقع عن العمل لاقامة دعائم التفاهم بين الشعبين ازداد هذا التفاهم صعوبة لازدياد ما يخرجه ذلك النظام سنة بعد اخرى من اليهود الشديدي الوطنية والمتحمسين

٩ ان ذروة نظام التعليم اليهودي هي الجامعة العبرية القائمة في القدس . ولقد كان أهم غرض من الاغراض الداعية الى تأسيسها ان تكون مركزاً للبحث والتنقيب في العلوم والآداب يؤمه خريجو الكليات والجامعات . على ان رغبة اليهود في التعليم الجامعي كانت شديدة جداً بحيث اصبح الآن في الجامعة عدد كبير من الطلاب الذين لم يتموا الدراسة الجامعية . وللجامعة دوائر للدراسات الشرقية والآداب العامة والرياضيات والطبيعيات والكيمياء والنبات وعدد من العلوم التي تشاكلها . وهنالك دائرة خاصة تعنى بالبحث في السرطان فقط . وفي الجامعة سبعة واربعون استاذاً ، عدا المحاضرين وصغار المدرسين ، وقد بلغ عدد طلابها في سنة ١٩٣٥ (٣٩١) طالباً منهم مايقرب من ثلاثين في المئة ممن تلقوا دراستهم الثانوية في فلسطين ، والباقون قدموا اليها من بلدان اخرى وبخاصة من بولونيا . والجامعة مجهزة بالمختبرات والقاعات تجهيزاً حسناً . ولها مكتبة فائقة منظمة على احدث الاساليب . ولها في موقعها الجميل ، في جبل الطور ، ارض واسعة تستطيع البناء عليها عندما يتوفر لديها المال اللازم لذلك

١٠ ومما يسترعي الانتباه ان تكون في طرف من اطراف آسيا جامعة تحافظ في تعليمها على اعلى مستوى بلغه العلم الغربي ، وتضم بين رجالها العاملين جماعة ممن هم بعيدو الصيت في اوروبا واميركا . وفي الامكان مقابلة بحوث هذه الجامعة واعمالها التنقيبية ببحوث واعمال كثير من جامعات اقدم عهداً منها . على ان مجال هذا التنقيب محدود بحكم الضرورة وذلك لبعد القدس عن مراكز الحضارة الحديثة . ولذا رأت الجامعة ان من الحكمة ان تقصر جهودها في بعض الدوائر على درس فلسطين وما جاورها من البلاد درساً مستوفى ليس في الامكان تحقيقه في اماكن اخرى . وقد اضافت بعملها هذا معلومات قيمة لما نعرفه عن الشرق الادنى ولا سيما عن حياة العرب والثقافة العربية . وليس كتاب البلاذري المؤرخ العربي الشهير الذي اصدرته مطبعة الجامعة مؤخراً الا مثلاً بارزاً لذلك

١١ ان الجامعة العبرية تقدم لفلسطين جمعاء مثالاً يحتذى لوقف النفس على المعرفة والعلم ، غير أن هذه الجامعة ليست بجامعة فلسطينية . فهي تاج نظام التهذيب اليهودي وكل ما يجري فيها من تعليم يلقن بالعبرية ، وجميع طلابها من اليهود . اما الروح التي تتجلى فيها فليست روح تل ابيب ، اذ انها بعيدة قليلاً عن حياة الوطن القومي الشعبية . وفي الحق انها مرتبطة برباط فكري يعتبر الناحية السياسية في الصهيونية دون مثلها العليا الروحية والثقافية . ومهما يكن من أمر فان الشك يساورنا في ما اذا كان هذا النوع من التفكير يشترك فيه طلاب الجامعة اشتراكاً واسعاً . ونحن على يقين من أن الاكثرية الساحقة من اليهود في فلسطين لا تشترك فيه

(٣) المعارف عند العرب

١٢ ان العرب ذوو رغبة شديدة في التعليم وقد تشدد شهود العرب في اظهار هذه الرغبة واقناعنا بها . وتبدت لنا من عدد الطلبات التي تقدم في كل سنة للالتحاق بمدارس المدن والقرى . على ان العرب لم يتمكنوا من تحقيق هذه الرغبة ، على نحو ما عمله اليهود اذ ان هؤلاء انتفعوا من النظام الذي سهل لهم امر القيام به قانون الطوائف الدينية فانشأوا نظاماً مدرسياً خاصاً بهم وانفقوا عليه . والسبب في ذلك هو ان موارد العرب محدودة . وبالرغم من ان العرب تمكنوا من انشاء بضع مدارس والانفاق عليها من الاموال العربية كالمدارس الثانوية الموجودة في القدس ونابلس وبير زيت الا ان تبعة مدهم بالتسهيلات التعليمية تقع على عاتق الحكومة بالاكثر ودائرة المعارف كان يعوزها المال دائماً لسوء الحظ . وقد اقترحت في اوائل عهد الحكومة المدنية خطة واسعة النطاق ترمي الى تعميم المدارس الابتدائية في جميع المناطق العربية على ان هذه الخطة لم تلبث ان اوقفت بسبب قلة المال ، وفي سنة ١٩٣٣ اقترحت خطة شبيهة بتلك كان الغرض منها رفع مستوى نظام المعارف العربي وتقريبه من مستوى النظام اليهودي وهنا ايضاً حالت الصعوبات المالية دون تنفيذ هذه الخطة بجذافيرها وادت الى احداث تعديل فيها ومن الجهة الاخرى فان التبعات الملقاة على عاتق الحكومة بازاء الامن العام لا تزيد الامل بتحسين مستقبل التعليم

١٣ ومن اشد دواعي الاسف ان لا يكون في مقدور نظام الحكومة بعد مرور سبع عشرة سنة على حكم الانتداب ان يسد الا نصف حاجة العرب الى التعليم

فان نحواً من خمسين في المايةمن طلبات الالتحاق بالمدارس في السنين الاخيرة في المناطق التي توجد فيها مدارس قد رفضت بسبب قلة المعلمين وعدم وجود اماكن للتلامذة هذا فضلا عن عدم سد الحاجة للتعليم بالمرة في المناطق التي لم تنشأ فيها حتى الان بنايات للمدارس على مسافة قريبة نوعاً ما بعضها من بعض · ومن بين الاولاد الذين هم في سن التعليم ويقدر عددهم بما يقرب من ٢٦٠٧٠٠ ولد ، يتعلم في مدارس الحكومة الان ٤٢٧٠٠ ولد فقط ولقد قدر شهود العرب ان نحواً من ٨٥ في المايةمن الفلاحين لا يزالون اميين · ومما يجعل هذا الامر اشد ايلاماً ان قسما كبيراً من القرى العربية يرغب في التبرع بالمال لانشاء المدارس في القرى اذا قامت الحكومة بنصيبها من ذلك · ولقد كانت قلة المدارس وعدم كفايتها من النقاط الشديدة في الدعاية التي اقيمت ضد بريطانيا في فلسطين اثناء الازمة الحبشية

١٤ وبالرغم من ان النقطة الرئيسية التي تدور حولها مطالب العرب هي انشاء المدارس الابتدائية فان نظام المدارس الثانوية غير كاف حتي انه لا يتسع للعدد المحدود الذي تخرجه المدارس الابتدائية · فالكلية العربية هي المؤسسة الوحيدة التي يتلقى فيها الطلاب دراسة ثانوية كاملة في حين ان بعض المدارس الاخرى في المدن فيها صفوف ثانوية · وهنالك ايضاً بضع مدارس صناعية كمدرسة الحكومة الصناعية بحيفا والكليتين الزراعيتين اللتين انشئتا من هبة خضوري الواحدة على جبل تابور (جبل الطور) والثانية في طولكرم وغايتهما تخريج طلاب من اليهود والعرب ملمين بالشؤون الزراعية· وهذه المعاهد العلمية على قلتها تدرس قسماً من التعليم الثانوي وما يتلوه

١٥ ان مسألة ايجاد معلمين مدربين للمدارس صعبة ومحدودة جداً فان عدد المعلمين الذين تخرجهم الكلية العربية يكفي لسد الوظائف الشاغرة اما بسبب مرض المعلمين او احالتهم الى المعاش · ولكن هذا العدد لا يكفي لتزويد المدارس الجديدة بالمعلمين ولقد تأجل بناء هذه الكلية الذي اقره وزير المستعمرات في سنة ١٩٢٨ لبعض الاسباب الى سنة ١٩٣٥ ، ولم يكمل من البناء فعلاً الا القسم الاول واذا لم تعدل الحكومة عن رفضها السماح بتوسيع الابنية فان يزيد عدد المعلمين المخرجين زيادة ذات اثر · ثم ان حالة دار المعلمات من جهة الابنية التي تقيم فيها هي أشد نقصاً من

حالة الابنية الآنفة الذكر، ولذا كان النقص في عدد المعلمات اشد خطورة من النقص في عدد المعلمين

١٦ ان قلة الموارد التي كان على دائرة المعارف ان تعمل بالنسبة اليها والتي لا تزال تعاني الصعاب من جرائها يمكن توضيحها بالجدول الآتي المتضمن مخصصات ميزانية المعارف في السنوات الست الاخيرة بالمقارنة مع مجموع مصروفات الحكومة والنفقات المخصصة لبعض المصالح الاخرى كالامن العام (البوليس والسجون) والاشغال العامة والصحة العامة :—

	١٩٣١	١٩٣٢ — ٣	١٩٣٣ — ٤	١٩٣٤ — ٥	١٩٣٥ — ٦	١٩٣٦ — ٧ *
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
مجموع المصروفات	٢٣٧٤٨٦٧	٢٥١٦٣٩٤	٢٧٠٤٨٥٦	٣٢٣٠٠١٠	٤٢٣٦٢٠٢	٦٠٩٩٩٩٧
البوليس والسجون	٤٦٩٥١٦	٤٧٥٠٤٢	٤٨٦٦٠٥	٥٠٦٧١٢	٥٢٧٤٦٧	٧٤٤٤٥٥
الاشغال العامة	٣٣٤٣٥٣	٣١٧٤٥١	٣٧٣٢٢٤	٥٤٠٦٩٧	٩٩١٨٢٤	١١٠٥٧٩٣
دائرة الصحة	١٠٥٩١٨	١١١٠٥٢	١٣٥٨٣٨	١٦٦٣١١	١٩٤٦٣٢	٢٠٤٣٥٦
دائرة المعارف	١٤٦٩٨٨	١٥٩٥٢٠	١٧٩٦٣٥	٢٠١٤٩٨	٢٢١٠٨٧	٢٤٣٢٦٥
النسبة المئوية لما ينفق على المعارف	٠/.٦٠١٩	٠/.٦٠٣٤	٠/.٦٠٦٤	٠/.٦٠٢٤	٠/.٥٠٢٢	٠/.٣٠٩٩

* ارقام مؤقتة

١٧ ويتراءى لنا ان الحكومة كانت لسوء الحظ غير قادرة ان تعمل للمعارف اكثر مما عملته . فان النصيب الذي احرزته المعارف لم يكن ضئيلاً فحسب بل كان معدله المئوي آخذاً في الهبوط منذ سنة ١٩٣٣ . وان هنالك بالطبع اعمالاً اخرى تستلزم نفقات باهظة وفي طليعتها الامن العام مما اضطر الحكومة الى ارصاد مخصصات لها في ميزانيتها على انه لا يسعنا الا ان نرى انه لو احلت مطاليب المعارف المحل الذي تستحقه من العناية والاعتبار لكان المال قد تدبر بطريقة من الطرق كأن يضحي مثلا بعض الاحتياجات المادية التي لا تتطلبها ضرورة عاجلة نظير بعض الاعمال في دائرة الاشغال ، فالتعليم يجب ان لا ينظر الى اهميته الذاتية من حيث هو تعليم فقط اذ ان ما يبذل من الجهد لتحسين حالة الفلاحين المادية، كتعليمهم مثلا اساليب الزراعة الحديثة لن يقيض له النجاح الا اذا كانوا قد ضربوا بسهم وافر من التربية

العقلية بحيث يصبح في وسعهم الانتفاع من التعليم الفني . وقد تشدد في هذه النقطة السير جون هوب سمبسون في تقريره اذ قال :—

« هنالك امتعاض وتذمر في كل قرية بسبب عدم كفاية المدارس ... والتقدم في الزراعة بين العرب لا يصبح ممكنا الا اذا اتخذت التدابير لتحسين حالة الامور الحاضرة ... فاذا لم يصبح التعليم الابتدائي عاماً اكثر مما هو عليه الان ، وما لم يتم هذا الامر ، لن ينتفع الفلاحون من اي تعليم زراعي خاص يمكن تقديمه لهم » *

وقد حبذ واضع هذا التقرير نفسه ايجاد خطة منظمة لتوسيع نطاق المعارف واختتم قوله بما يلي :—

« ومن الجلي انه يجب على حكومة فلسطين ان تزيد نفقات التعليم الابتدائي والزراعي نفقات طائلة » †

١٨ ان النظام العربي المدرسي ، بالرغم من كونه نظاماً حكومياً تظهر نزعته الوطنية ظهوراً شديداً كظهورها في النظام اليهودي غير الحكومي ، فالمنهج الدراسي في مدارسه الابتدائية والثانوية يعنى في صلبه باللغة العربية والتاريخ العربي . واللغة العبرية لا تدرس في تلك المدارس والتاريخ اليهودي يدرس فيها تدريساً جزئياً او لا يدرس بالكلية . اما لغة التدريس في جميع ادواره فهي العربية وهذا بالطبع امر ضروري في المدارس الابتدائية على اننا نعتقد ان الكلية العربية هي المدرسة الثانوية الوحيدة التي تنفق عليها الحكومة وتديرها في بلاد تقع تحت الحكم البريطاني دون ان تكون اللغة الانكليزية هي لغة التدريس فيها ، ومن الصعب على كل حال مقاومة هذا الموقف . ويلوح لنا ان هذا الامر جاء نتيجة لا مفر منها للمواد المذكورة في صك الانتداب مما مكن اليهود من انشاء نظام مدرسي وطني خاص بهم دون سواهم . والعرب بدورهم رغبوا في نظام وطني شبيه به غير انهم لم يقدروا ان يقوموا الا بشطر يسير من نفقاته عن طريق التبرع الشخصي ولذا كانت الحكومة في مركز يخولها فرض نظام مدرسي ثنائي القومية على العرب غير انه لم يكن لينتظر منها ان تجري ذلك ما لم تفرض في الوقت عينه نظاماً ثنائي القومية على اليهود . وهذا كان ولا يزال مستحيلاً بسبب النص الوارد في المادة الخامسة عشرة

---

* من تقرير قدمه السر جون هوب سمبسون في المهاجرة وتسوية الاراضي ومشروع الانشاء (سنة ١٩٣٠)

† التقرير نفسه صفحة ٨١

١٩ ولم يكن بد من ان تكون نتائج النظام المدرسي الوطني في فلسطين العربية كنتائج مدارس الوطن القومي عينها . وقد ذكرنا في الفصل الخامس ان المدارس اصبحت معاهد للوطنية العربية وان معظم المعلمين اصبحوا وطنيين متحمسين وانه في اثناء اضطرابات العام المنصرم خصوصاً لم يجر شيء من الاعمال المدرسية في مدارس الحكومة . وقد صرح امامنا الدكتور خليل طوطح الذي أدلى بشهاداته عن المعارف بالنيابة عن اللجنة العربية العليا انه من المستحيل ضبط الوطنية المفطور عليها هؤلاء الاولاد . «واليوم الثاني من تشرين الثاني وهو يوم وعد بلفور ننتظر نحن المعلمين ان يكون دائماً يوم اضراب» . وهو في الوقت نفسه يشكو من ان وطنية المدارس الاميرية ليست كافية ، وقد قال انه من الظاهر للعيان ان حكومة الانتداب ليست مهتمة بمعارف العرب كما يتبدى ذلك من المبلغ الضئيل المخجل الذي ينفق في سبيل المعارف اذا قوبل مثلاً بالعراق العربي الحر الذي انفق على معارفه في سنة ١٩٣٣ – ١٩٣٤ عشرة في المائة من مجموع ميزانيته . «ان الحكومة الوطنية لها نظرة الى الاولاد تختلف عن نظرة سواها وهي تهتم بهم اهتماماً اشد» وانحى الدكتور طوطح باللائمة على المراقبة الرسمية للكتب المدرسية وعلى تثبيط اظهار العاطفة الوطنية وعدم تعضيد الثقافة الاهلية او المحلية

«والظاهر ان التعليم عند العرب اما ان يقصد به حمل الشعب العربي على الرضى عن هذه السياسة (سياسة انشاء الوطن القومي) او جعله غير مصطبغ باية صبغة بحيث يصبح عديم الضرر ولا يكون منه خطر على تنفيذ سياسة الحكومة هذه»

٢٠ ولقد ذكر الدكتور طوطح انه يصعب على الحكومة المنتدبة ان تبعث في مدارسها الروح الوطنية العربية التي قد تنقلب عليها . وسئل عما اذا كان يريد في الحقيقة حكومة عربية فاجاب بكل صراحة بالايجاب . ان الدكتور طوطح هو مدير مدرسة الفرندز برام الله ولذا فهو ليس من العاملين في دائرة المعارف ولكن الدليل قد اقيم لنا على ان زملاء الدكتور طوطح من المعلمين الرسميين يشعرون في اعماق قلوبهم بما يشعر به هو نفسه ، وان كانوا اقل صراحة منه . ولقد جاء في الحجة التي أدلى بها قوله: «ان زميلي في العراق الذي يدير اية مدرسة من مدارس الحكومة هو في وضع يمتاز على الوضع الذي انا فيه . فهو يقول لتلامذته ان يرفعوا علمهم الوطني ويغنوا نشيدهم القومي ويحيوا صورة مليكهم اما انا فليس بوسعي ان افعل ذلك اذ انني عربي من الدرجة الثانية»

(٤) المدارس المختلطة

٢١ بقي علينا ان ننظر في المدارس غير الداخلة في نظام الحكومة ولا في نظام المجلس الملي اليهودي (فعادلومي) . وتلامذتها مزيج من العرب واليهود وهي قليلة العدد بالنسبة للمدارس الاخرى ومن ابرزها المدارس المتعددة التي يشرف عليها الاسقف الانكليكاني منها اربع للبنات وهي :—

كلية البنات في القدس والمدرستان الانكليزيتان العاليتان في يافا وحيفا ومدرسة البنات التابعة لكنيسة المسيح بالقدس . ومنها ثلاث للذكور وهي : مدرسة صهيون (المطران غوبات) بالقدس والكلية الاسكتلندية بصفد (وهذه ستنقل عما قريب الى حيفا) ومدرسة (المطران) مار جرجس بلقدس . وهنالك مدارس اخرى شبيهة بهذه وهي مدرسة طابيثا بيافا ومدرستا الفرندز (الاميركان) برام الله ، وكلية الفرير الفرنساوية بالقدس وغير ذلك من المعاهد . وفي هذه المدارس تختلط الشعوب والاديان المختلفة على نسب متفاوتة : فمدرسة صهيون (المطران غوبات) مثلا فيها خمسة تلامذة يهود بين مجموعة اكثريتها الساحقة عربية في حين ان ثلث الطالبات في المدرسة الانكليزية العالية بحيفا هن غير مسيحيات . ولذا كان من الصعب نوعاً ما وصف هذه المدارس المختلطه وصفاً شاملا غير ان هنالك بضع نواح تشترك فيها هذه المعاهد باسرها فجميعها تحتوي على صفوف ثانوية وفي معظمها ان لم نقل في جميعها مستوى التعليم عال ينم عن مقدرة وكفاية ، ومناهجها الدراسية اوسع من مناهج المدارس اليهودية او العربية . ومثل التعليم العليا واساليبه غربية ومعظمها يرمي الى تربية الخلق تربية مسيحية وهي لا تشجع انماء الروح القومية اليهودية او العربية ولكن هذا لا يتم عن طريق اخماد هذه الاماني بل بتحويل الاهتمام بها وتسييرها في طريق اخرى والعلاقات الشخصية حسنة والصداقة بين من في جميع هذه المدارس من اولاد على مختلف اجناسهم شاملة وكثيراً ما يتزاورون بعضهم في بيوت البعض وقد وجد ان المصالح الموحدة في الحياة المدرسية اقوى على الجملة من مظاهر النفور والكراهة السياسية الملابسة للوالدين

٢٢ لقد سارت المدارس المختلطة سيراً حسناً في اثناء الاضطرابات اذا استثنينا عدداً قليلاً منها ١٠١٠ مدرسة يافا العالية فلم يكن بد من اقفالها . وقد قام الطلاب العرب في مدرستين او ثلاث مدارس باضراب موقت اما ما بقي منها فظل مفتوحاً وكان

حضور الطلاب فيها حسناً وحينما كان الطلاب في بعض الحالات يتغيبون عن مدارسهم كان تغيبهم هذا ناجماً في الغالب اما عن وجود « حاميات » من التلامذة خارج المدارس واما عن خشية والديهم ان يخرجوا الى الشوارع عندما يكون من المنتظر حدوث اضطرابات . وقد كان الشعور السياسي بين الطلاب الكبار وبين المعلمين العرب شديداً في بعض الاحيان . غير انه كان يسود الجو الظهور على الاقل بمظهر اعتيادي وان كان تحته توتر كامن

٢٣ وهذا عمل جدير بالذكر وان كان لا يعدم نقصاً . فاننا بينما نرى ابناء وبنات كثيرين من ذوي الاهتمام بالسياسة من العرب يؤمون هذه المدارس المختلطة حرصاً على ما يتوفر فيها من تعليم جيد ، نجد ان هذه المدارس لا تجذب العدد الوافر من اليهود الا في القدس ولذ كان تأثير هذه المدارس على الروح القومية اليهودية قليلاً على الاجمال . وقد قيل لنا ايضاً ان المودة بين ابناء الشعبين وان كانت تكثر في ايام المدرسة ، لا تقوى على الاستمرار فيهم بعد ان يصيروا رجالا . فانفصال الشعبين وعزلة الواحد منهما عن الاخر وضغط التأثير البيتي يعمل كل منهم عمله بقوة على تغذية الروح القومية وقد فهمنا ان اكثر من واحد من ابرز الحاملين للواء الوطنية من شبان العرب تعلموا في هذه المدارس المختلطة . لكن اذا كانت هذه المدارس لا تستطيع ان تعمل الا الشيء القليل لحل المشكلة الفلسطينية فانها تقدم على الاقل مثالاً طيباً لما يمكن بلوغه في ظروف اهنأ من الظروف الحاضرة . وهي حرية بالثناء المستطاب لما عملته وما حاولت ان تعمله

(٥) التواصي

٢٤ اننا ننظر بعين العطف الى « الظلامة » التي تقدم بها العرب من حيث عدم ارصاد المخصصات الكافية لتعليمهم على انه وان كانت جميع الخدمات الاجتماعية تتضرر حتماً من نفقات الامن العام الباهظة التي تتطلبها في راينا المحافظة على الانتداب ، فاننا نعتقد انه اذا نظرنا الى عدم كفاية الاعتمادات المخصصة الان لتعليم العرب والى رغبتهم في الاقبال على التضحية لزيادة هذه الاعتمادات ، وجب على الادارة ان تعتبر ان النصيب الذي يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية هو الثاني في الاهمية بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام

٢٥ غير ان عدم كفاية المدارس العربية ليست باسوأ ظاهرة في الحالة التعليمية فهذا النقص يمكن تلافيه والاحتياط له على مر الايام. والامر الذي يفوق بتأثيره السيء هذا النقص هو الطابع القومي المحض الذي يصطبغ به التعليم. وليس في مقدورنا ان نجد علاجاً ناجعاً لذلك البتة. فاذا نظرنا الى نظام التعليم من ناحية المثل الاعلى وجب ان يكون ذلك النظام نظاماً واحداً ثنائي القومية للعنصرين معاً على نحو ما ذكرناه في بدء هذا الفصل. على ان تحقيق ذلك المثل الاعلى يبدو مستحيلاً كل الاستحالة في الاحوال التي اوجدها الانتداب، اذ انه ينطوي على تغيير اساسي في التنظيمات الادارية القائمة، فالوضع المعوج الذي بموجبه يكاد يكون الاشراف على مدارس اليهود في يد المجلس الملي اليهودي والاشراف على مدارس العرب في يد الحكومة يحتاج الى تقويم واصلاح. ولا بد للحكومة من الاضطلاع بدرجة اوفر من الرقابة على المعارف في المدارس اليهودية ومن تخويل المجالس البلدية العربية والهيئات المحلية الاخرى سلطة اوفر على المدارس العربية، ولا بد من فرض منهج درامي ثنائي القومية على المدارس العربية واليهودية على التساوي وهذه التغييرات اساسية ومهما بذل من عناية وتؤدة في محاولة اخراجها الى حيز العمل فلسنا وطيدي الامل بنجاحها وكما بينا اكثر من مرة ان الروح القومية الملازمة لتعليم اليهود كانت من البداية عنصراً جوهرياً في حياة الوطن القومي وغايته، ومما لا ريب فيه ان الطائفة اليهودية ستقاوم بشدة كل محاولة لتجريدها من استقلالها في المعارف وليس في الامكان اجراء ذلك على غير ما يريد اليهود دون الغاء المادة الخامسة عشرة من صك الانتداب. فما دامت هذه المادة موجودة تكون الحكومة قد عاكست موءادها اذا ضغطت على المجلس الملي اليهودي (فعادليومي) بتوقيف اعانة المعارف التي تمنحها له بقصد تنفيذ ما اشرنا اليه. وعلى كل حال لن يكون لهذا الضغط تأثير قوي ما دامت اعانة الحكومة تقل عن ثمن ما ينفقه الوطن القومي على المعارف. والعرب بدورهم لا يكونون اقل شدة في معارضة نظام ثنائي القومية فان اقتراح تعليم اللغة العبرية في مدارس العرب مثلا يثير الحفيظة والضغينة اثارة شديدة. اما المال وان كانت قوته اشد من جهة العرب فليس في الامكان التذرع به للضغط عليهم ما دام اليهود يحتفظون بحريتهم. بل ليس الضغط من الامور العملية اللائقة في الشؤون التعليمية فان اهداف الخطة التعليمية يجب ان تكون مقبولة قبولاً واسعاً لدى الرأي العام وليس في الامكان اكراه المعلمين على التعليم والتلامذة على التعلم ضد ارادة الجماعة

حضور الطلاب فيها حسناً وحينما كان الطلاب في بعض الحالات يتغيبون عن مدارسهم كان تغيبهم هذا ناجماً في الغالب اما عن وجود « حاميات » من التلامذة خارج المدارس واما عن خشية والديهم ان يخرجوا الى الشوارع عندما يكون من المنتظر حدوث اضطرابات . وقد كان الشعور السياسي بين الطلاب الكبار وبين المعلمين العرب شديداً في بعض الاحيان . غير انه كان يسود الجو الظهور على الاقل بمظهر اعتيادي وان كان تحته توتر كامن

٢٣ وهذا عمل جدير بالذكر وان كان لا يعدم نقصاً . فاننا بينما نرى ابناء وبنات كثيرين من ذوي الاهتمام بالسياسة من العرب يؤمون هذه المدارس المختلطة حرصاً على ما يتوفر فيها من تعليم جيد ، نجد ان هذه المدارس لا تجذب العدد الوافر من اليهود الا في القدس ولذ كان تأثير هذه المدارس على الروح القومية اليهودية قليلاً على الاجمال . وقد قيل لنا ايضاً ان المودة بين ابناء الشعبين وان كانت تكثر في ايام المدرسة ، لا تقوى على الاستمرار فيهم بعد ان يصيروا رجالا . فانفصال الشعبين وعزلة الواحد منهما عن الاخر وضغط التأثير البيتي يعمل كل منهم عمله بقوة على تغذية الروح القومية وقد فهمنا ان اكثر من واحد من ابرز الحاملين للواء الوطنية من شبان العرب تعلموا في هذه المدارس المختلطة . لكن اذا كانت هذه المدارس لا تستطيع ان تعمل الا الشيء القليل لحل المشكلة الفلسطينية فانها تقدم على الاقل مثالاً طيباً لما يمكن بلوغه في ظروف اهنأ من الظروف الحاضرة . وهي حرية بالثناء المستطاب لما عملته وما حاولت ان تعمله

(٥) التواصي

٢٤ اننا ننظر بعين العطف الى « الظلامة » التي تقدم بها العرب من حيث عدم ارصاد المخصصات الكافية لتعليمهم على انه وان كانت جميع الخدمات الاجتماعية تتضرر حتماً من نفقات الامن العام الباهظة التي تتطلبها في راينا المحافظة على الانتداب ، فاننا نعتقد انه اذا نظرنا الى عدم كفاية الاعتمادات المخصصة الان لتعليم العرب والى رغبتهم في الاقبال على التضحية لزيادة هذه الاعتمادات ، وجب على الادارة ان تعتبر ان النصيب الذي يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية هو الثاني في الاهمية بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام

٢٥ غير ان عدم كفاية المدارس العربية ليست باسوأ ظاهرة في الحالة التعليمية فهذا النقص يمكن تلافيه والاحتياط له على مر الايام. والامر الذي يفوق بتأثيره السيء هذا النقص هو الطابع القومي المحض الذي يصطبغ به التعليم. وليس في مقدورنا ان نجد علاجاً ناجعاً لذلك البتة. فاذا نظرنا الى نظام التعليم من ناحية المثل الاعلى وجب ان يكون ذلك النظام نظاماً واحداً ثنائي القومية للعنصرين معاً على نحو ما ذكرناه في بدء هذا الفصل. على ان تحقيق ذلك المثل الاعلى يبدو مستحيلاً كل الاستحالة في الاحوال التي اوجدها الانتداب، اذ انه ينطوي على تغيير اساسي في التنظيمات الادارية القائمة، فالوضع المعوج الذي بموجبه يكاد يكون الاشراف على مدارس اليهود في يد المجلس الملي اليهودي والاشراف على مدارس العرب في يد الحكومة يحتاج الى تقويم واصلاح. ولا بد للحكومة من الاضطلاع بدرجة اوفر من الرقابة على المعارف في المدارس اليهودية ومن تخويل المجالس البلدية العربية والهيئات المحلية الاخرى سلطة اوفر على المدارس العربية، ولا بد من فرض منهج درامي ثنائي القومية على المدارس العربية واليهودية على التساوي وهذه التغييرات اساسية ومهما بذل من عناية وتؤدة في محاولة اخراجها الى حيز العمل فلسنا وطيدي الامل بنجاحها وكما بينا اكثر من مرة ان الروح القومية الملازمة لتعليم اليهود كانت من البداية عنصراً جوهرياً في حياة الوطن القومي وغايته، ومما لا ريب فيه ان الطائفة اليهودية ستقاوم بشدة كل محاولة لتجريدها من استقلالها في المعارف وليس في الامكان اجراء ذلك على غير ما يريد اليهود دون الغاء المادة الخامسة عشرة من صك الانتداب. فما دامت هذه المادة موجودة تكون الحكومة قد عاكست موءادها اذا ضغطت على المجلس الملي اليهودي (فعادليومي) بتوقيف اعانة المعارف التي تمنحها له بقصد تنفيذ ما اشرنا اليه. وعلى كل حال لن يكون لهذا الضغط تأثير قوي ما دامت اعانة الحكومة تقل عن ثمن ما ينفقه الوطن القومي على المعارف. والعرب بدورهم لا يكونون اقل شدة في معارضة نظام ثنائي القومية فان اقتراح تعليم اللغة العبرية في مدارس العرب مثلا يثير الحفيظة والضغينة اثارة شديدة. اما المال وان كانت قوته اشد من جهة العرب فليس في الامكان التذرع به للضغط عليهم ما دام اليهود يحتفظون بحريتهم. بل ليس الضغط من الامور العملية اللائقة في الشؤون التعليمية فان اهداف الخطة التعليمية يجب ان تكون مقبولة قبولاً واسعاً لدى الرأي العام وليس في الامكان اكراه المعلمين على التعليم والتلامذة على التعلم ضد ارادة الجماعة

٢٦ ونظن ان في الامكان عمل شيء لتلطيف النزعة الحالية التي تجعل نظام التعليم عاملاً على التنافر فالتعليم المختلط يجب ان يوسع نطاقه ما امكن والمدارس الصناعية والتجارية الجديدة التي تنشئها الحكومة مثلا يجب ان تفتح ابوابها للعرب واليهود معاً وان تكون الانكليزية لغة التدريس فيها لان الفوائد المادية التي تجنى من ملازمة هذه المدارس قد ترجح على مضار الخصومة القومية وينطبق مثل هذا القول ايضاً على التعليم الجامعي ومن راينا ان انجع الوسائل لايقاف اطراد نمو القوميتين الضيقتين المتضاربتين قد توجد في هذه الناحية

٢٧ ان التباين في نظام التعليم عند العرب ونظام التعليم عند اليهود اعظم مايكون بروزاً في درجات التعليم العليا ، فلليهود جامعة وقد اشرنا فيما تقدم الى مستواها الرفيع اما العرب فليس لهم شيء من ذلك ، وفي كل سنة يخرج عدد كبير من الطلاب من مدارس الحكومة الثانوية ومن المدارس المختلطة ممن تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة للانتفاع من متابعة التعليم في احدى الجامعات . ولما كانت الجامعة العبرية ، عبرية بقضها وقضيضها ، كان من المتعذر عليهم متابعة هذا التعليم في بلادهم . وقد بلغ معدل الذين يلتحقون منهم سنوياً بالجامعة الاميركية في بيروت المائة . وقد قلنا فيما تقدم من هذا التقرير ان الجامعة الاميركية ببيروت قد قامت بخدمات جليلة في سبيل نشر لواء التعليم العالي في الشرق الادنى . ومن الطلاب من يلتحق بالجامعات الاوروبية وقليل منهم من تبعث به حكومة فلسطين الى جامعات انكلترا ومعاهدها العلمية وانه لمن المؤسف على ما يتراءى لنا ان اولئك العرب الذين يؤلفون الطبقة المثقفة في البلاد لا يستطيعون ان يتموا تعليمهم الا اذا اضطروا الى السفر الى الخارج على ما في ذلك من النفقات والعناء

٢٨ ان انشاء جامعة يقتصر هدفها على سد حاجة العرب الى التعليم في فلسطين في حين ان نظامهم المدرسي لا يزال ناقصاً ، هو بمثابة اقامة بناء ضخم على اساس واه . فالجامعة التي نفكر فيها يجب ان تسد الحاجة المحلية وان يتسع افقها لاعمال اخرى ايضاً وان تكون جامعة بريطانية وتفتح ابوابها لجميع الطلاب الذين يتكلمون الانكليزية في الشرقين الادنى والاوسط . ونحن نظن ان اليهود سيؤمونها مثلما سيؤمها العرب في فلسطين والبلاد العربية المجاورة لانه يجب ان لا تكون ثمة منافسة بينها وبين الجامعة

العبرية بل يجب ان يسود التعاون بين الجامعتين · فاليهود يلتحقون بها للقيام بدراسات اعلى من الدراسة الجامعية او ببحوث اضافية اخرى بعد نيل شهاداتهم من الجامعة العبرية او بالعكس · واننا نعلم ان مشروع انشاء جامعة بريطانية في الشرق الادنى قد كان موضع اخذ ورد في بعض المقامات الاخرى ولسنا في وضع يمكننا من ان نذكر مدى امكان تطبيق هذا المشروع من الوجهة المالية وسواها على اننا نوصي انه اذا وضع هذا المشروع على بساط البحث من جديد فيجب ان ينظر بمنتهى الامعان في امكان انشاء تلك الجامعة في جوار القدس او حيفا

٢٩ ونحن نعتقد انه سيكون لمثل هذه المؤسسة في المستقبل تأثير واسع المدى في تخفيف حدة الخصومة القومية وفي العمل على نشر لواء المثل العليا، مثل التعاون الاممي وتسهيل سبل الاتصال بين الشرق والغرب · غير ان نفقاتها ستكون بالطبع طائلة وستستغرق حقبة غير قصيرة من الزمن حتى تنمو وتبلغ درجة الكمال وسيكون تأثيرها على افكار القوم الذين تقوم على خدمتهم بطيئاً وفي اثناء ذلك يبقى الحالة التعليمية على ما هي عليه بموجب المادة الخامسة عشرة من صك الانتداب وهي حالة تدعو الى القلق ، ذلك ان نظام التعليم عند العرب ونظام التعليم عند اليهود المتبعين الان يؤديان حتما الى توسيع الهوة بين العنصرين وسيكون ذلك شأنهما فيما بعد ايضاً

الفصل السابع عشر

الحكومة المحلية

١ تنص المادة الثالثة من صك الانتداب على انه :—

« يترتب على الدولة المنتدبة ان تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي بقدر ما تسمح به الاحوال »

٢ وقد فسر الاستقلال المحلي من الوجهة العملية بانه الحكم المحلي على اسس ديموقراطية . وبناء على ذلك ، فان المادة الثالثة تتعلق «بترقية مؤسسات الحكم الذاتي» المطلوبة في المادة الثانية وتعتبر من بعض الوجوه مكملة لها . ان مدى الاستقلال المحلي القائم في فلسطين وشكله قد يكون فيهما بعض الدلالة على قدرة اهلها السياسية بيد انه يجب ان لا يغرب عن البال ان المبدأ المشهور القائل ان التدريب على الحكم الذاتي يجب ان يسير من الاسفل الى الاعلى بحيث يبدأ من المؤسسات المحلية ويتدرج الى المؤسسات المركزية ، لم يعمل به دائماً في البلاد الاخرى

(١) الاستقلال المحلي في القرى

٣ لم يكن لاهالي القرى في عهد الحكومة العثمانية نصيب يستحق الذكر في ادارة شؤونهم الخاصة . وكان المفروض نظرياً ان يتعاون اختيارية القرية مع المختار في مجلس القرية ، اما في الواقع فقد كان المختار يحتكر عادة اعمال ذلك المجلس . وقد شعرت الادارة البريطانية بالحاجة الى انشاء هيئة محلية تتوفر فيها صفة تمثيلية اوفى ، فصدر قانون المجالس المحلية في سنة ١٩٢١ بغية تمكين المندوب السامي من منح بعض الجماعات مركزاً قانونياً وتخويلها بعض الصلاحيات عن طريق تشكيل مجلس محلي لكل جماعة ، غير أن الانظمة التي تنظم اعمال هذه المجالس ليست متناسقة تماماً ففي كل حالة خاصة اجريت بعض تغييرات طفيفة ذات صبغة عامة لجعل نظام المجلس متفقاً مع الاحوال المحلية . والمجالس المحلية العشرون الموجودة الآن في البلاد تختلف اختلافاً بيناً من حيث عدد اعضائها ومواردها المالية فهي تتدرج من مجالس القرى التي لا

يتجاوز ايراد المجلس منها بضع مئات من الجنيهات في السنة الى مجالس المستعمرات اليهودية المزدهرة الواقعة في السهل الساحلي

٤ وقد اظهر التحقيق الذي قمنا به ان المجالس العربية المحلية على العموم لم يكن نصيبها النجاح ، فادارة فلسطين لم تحاول في بادئ الامر ان تجرى ما كان من تقاليد قديمة حول حكم القرية من قبل شيوخها وان تحيي تلك التقاليد ، فجاءت المجالس تحمل طابع نظام اجنبي فرض على القرى فرضاً . فالسلطة التي يتمتع بها القائمقام مثلاً ، في الاشراف على ميزانية المجالس هي سلطة واسعة جداً ، وقد قيل لنا ان هذه الطريقة من شأنها ان تؤدي الى زيادة الكفاية في العمل والنجاح ، ولكنها قد ادت بالفعل الى جعل المجلس المحلي آلة في يد الادارة المركزية بدلاً من جعله مؤسسة حقيقية من مؤسسات الحكم الذاتي المحلي . ليس من العجب اذن ان نجد القرويين لا يعنون الا قليلا بمجالسهم المحلية لانه ليس فيها ما يجذبهم اليها ، هذا فضلاً عن نفورهم من دفع الضرائب للخدمات العامة بسبب بطئهم في تقدير فائدتها . ان المجالس التي انشئت حديثاً في السنوات الاخيرة قليلة العدد وقد الغي منها ما لا يقل عن سبعة بناء على طلبها الخاص اذ ابان القرويون ان المجالس لا تقوم بعمل مفيد . وقد توقف مجلس آخر عن العمل وسيكون نصيبه الحل ايضاً في المستقبل القريب

٥ لم يكن لادارة الانتداب نفس الحاجة الى تشجيع الاستقلال المحلي بين اليهود لانهم ، بما امتازوا به من القدرة على التعاون الاختياري بشكل جماعات صغيرة مستقلة تحكم نفسها بنفسها ، قد كونوا من تلقاء انفسهم نظاماً دقيقاً شاملاً للاستقلال المحي في المناطق القروية . فالحكم الديمقراطي بواسطة « الجمعية العمومية » هو المبدأ الرئيسي لكل جماعة تقريباً في القرى اليهودية . وقد خلق ازدياد السكان تعقيداً وضغطاً اجتماعياً ولكن الجماعات لا تزال قوية نشيطة واعمالها تتناول كثيراً مما يعتبر عادة من اعمال الدولة ، ليس في الشؤون الدينية فحسب ولكن فيما يتصل بالاشغال العامة والخدمات الاجتماعية ايضاً . على انه يجب ان لا يغرب عن البال ان الجمعيات ليس لها مركز قانوني وانها لم تكن في الواقع شديدة الرغبة في الحصول عليه خشية ان تصبح ميزانيتها وسياستها خاضعة لمراقبة الحكومة ، كما هي الحالة في المجالس المحلية

٦ يوجد الان خمسة مجالس محلية يهودية فقط ، ومرتبة هذه المجالس من حيث المال وعدد السكان تأتي في الدرجة الثانية مباشرة بعد البلديات الاربع الكبرى القائمة في القدس وحيفا ويافا وتل ابيب ، وقد ابدت جداً ونشاطاً في اعمالها الى حد معقول ومما لا شك فيه انه حدث في الماضي ان تغلبت حماستها على تعقلها في بعض الاحيان لا سيما في المسائل المالية ، غير ان الاشراف الابوي الذي تمدها به ادارة الالوية، والذي تحاول التملص منه ، كان له قيمته التعليمية المفيدة . على ان هذه المجالس بعض ظلامات حول مركزها الحالي لا يسعنا الا ان نعطف عليها بعض العطف فالسلطة المخولة لها حسب ذلك القانون الذي وضع للجماعات القروية الثابتة العدد تبدو على العموم مبهمة وضئيلة الى درجة لا تستطيع معها ان تسد حاجات جماعة مطردة النمو ، معتادة على مصالح بلدية من المستوى الاوربي . فهي ممنوعة من القيام بتخطيط المدن وليس مباحاً لها ان تحتكر المنافع العامة كالماء والتنوير ، ثم انها تعاني بصورة خاصة نفس التأخير الذي تعانيه البلديات في نيل موافقة الحكومة على مشاريع ميزانياتها وسنأتي على ذكر البلديات بالتفصيل فيما بعد . وتجد ان اعمالها تقيد بصورة اخص في المسائل المالية على وجه تزعم انه لا مبرر له ثم ان رفض الادارة السماح لها بعقد قروض لاجراء الاصلاحات الكبيرة يعرقل بشدة ما تود عمله لتأمين الرفاه اللازم للاهلين الاخذين في النمو . وكثير مما سنقوله الان عن تل ابيب يصدق على المجالس المحلية اليهودية مع حفظ الفارق ، ولعل من الملائم ارجاء البحث في سياسة الحكومة فيما يتعلق بالشؤون المالية العملية الى مرحلة اخرى

٧ لقد وصف لنا احد الشهود قانون المجالس المحلية وكيفية تطبيقه بقوله انه تشريع مشوب بالعيوب ، و « ان الحكومة تفسره وتنفذه بصرامة مغالى فيها » ونحن ، دون ان نوافق موافقة تامة على هذه التهمة ، نرى ان النظام الحالي للحكم الذاتي في القرى مستهدف للنقص من ناحيتين اولاهما فقدان المرونة ، اذ من الشطط ان يحاول الانسان اقحام مدن راقية وقرى متأخرة في حدود قالب قانوني واحد . وثانيتهما المركزية والصبغة المصطنعة الزائدة التي تصطبغ بها هذه المجالس ، ذلك انه لم يعمل على الاستفادة كما يجب مما يملكه الشعب من ميول غريزية نحو الحكم الذاتي ، ومما يملكه من مؤسسات الحكم الذاتي

(٢) البلديات

٨ لقد كان في البلاد في عهد الحكومة العثمانية نوع من البلديات، بالرغم من ان الحكام الترك كانوا يمارسون في الواقع سلطة تدخل لاحد لها في شؤون تلك البلديات. ولقد حاولت الادارة البريطانية في بادئ الامر ان تقتصر على اعطاء تلك البلديات مركزاً قانونياً وان تفرض عليها اصلاحاً من الناحية المالية. ويمكن تلخيص موقف الحكومة في ذلك الوقت في الفقرتين التاليتين المقتبستين من التقرير السنوي الاول لادارة فلسطين عن المدة الواقعة بين شهر تموز سنة ١٩٢٠ وشهر كانون الاول ١٩٢١:

«ان الغاية من وجود البلديات المختلفة هي ممارسة الحكم المحلي في المدن والقيام بالخدمات العامة التي تتطلبها الجماعات التابعة لها. وهي ايضاً لسان حال الشعب لدى حكام الالوية وواسطة لتنفيذ مطالب الادارة العامة»

«ويباح للبلديات ان تؤدي اعمالها بكل ما يمكن من حرية، غير ان من الضروري في الوقت نفسه ان تكون اعمالها منسجمة انسجاماً تاماً مع اعمال ادارة الالوية ولهذه الغاية فان كل حاكم لواء يعتبر مسؤولا عن عمل السلطات المحلية الواقعة في لوائه»

٩ وقد ظلت الحكومة متخذة الموقف نفسه دون أن يعتوره اي تغيير جوهري منذ ذلك الحين. ولم تجر الانتخابات البلدية لاول مرة الا في سنة ١٩٢٦ وكان يلجأ قبل ذلك التاريخ الى التعيين بالنظر لعدم وجود سجلات مناسبة للناخبين. وكانت البلديات لا تزال تؤدي اعمالها وفقاً للقانون العثماني في الغالب ولم يتم وضع قانون جديد الا بعد مضي زمن طويل بالرغم من ان وضع قانون كهذا كان ينظر اليه بمنتهى الاهمية باعتباره خطوة في سبيل تحسين التعاون بين الشعبين وتوطئة لا بد منها لتأسيس مجلس تشريعي *

ولذلك كان تشكيل المجالس البلدية يستدعي الدرس من ناحيتين متلازمتين، اولاهما اعتبار هذه المجالس ميداناً للتعاون بين العنصرين والثانية اعتبارها تجربة في الحكم الذاتي تستهدف التمثيل القومي كغاية لها

١٠ وقد وضع قانون البلديات اخيراً موضع التنفيذ في شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٤ بعد ان استشيرت بشأنه هيئات محلية مختلفة. واجريت بموجبه الانتخابات

---

* انظر الفصل الثالث الصفحة ١١٦

لعشرين مجلساً بلدياً وظل - ق التصويت ، كما كان سنة ١٩٢٦ ، مخولاً لكل مواطن فلسطيني ذكر له من العمر خمس وعشرون سنة فما فوق ويدفع مقداراً طفيفاً معيناً من الضرائب أو العوائد . ويبين القانون كيفية السير باعمال البلديات ويعدد سلطات المجلس ووظائفها والحد الاعلى للعوائد والرسوم التي يحق لها ان تفرضها والخدمات التي يصح لها ان تقوم بها والموظفين الذين يجوز ان تعينهم . اما مشاريع الميزانية السنوية للبلديات ومشاريع القروض فقد جعلت بموجب القانون خاضعة لموافقة حاكم اللواء واشترط تدقيق حساباتها من قبل فاحص حسابات تعينه الحكومة . ومن الملائم ، حين نبحث بالتفصيل عن حالة البلديات الحاضرة بموجب هذا النظام ، ان نتناول اولاً بلديات المدن التي كل سكانها من العرب او خليط من العرب واليهود ، وهي تؤلف الاكثرية وتضم المدن الثلاث الكبيرة : يافا وحيفا والقدس ، وان نضع تل ابيب جانباً ونبحث فيها بحثاً مستقلاً اذ انها البلدية اليهودية الصرفة الوحيدة باستثناء بتح تقوا (ملبس) التي رفعت حديثاً الى مصاف البلديات

١١ ان وجود هيئة صالحة من موظفي البلدية الذين يضطلعون باعمالهم طيلة الوقت هي من الوسائل الضرورية لكل حكومة محلية ذات كفاية ، وقد قدر القانون الصادر سنة ١٩٣٤ هذه الحقيقة عندما نص على ان لكل بلدية ان تعين عدداً من الموظفين المحليين ، كمدير لادارة البلدية ومهندس وطبيب وهلم جرا . ولكن هذا النص قد ظل في الواقع حبراً على ورق الا في المدن الثلاث الكبيرة « المختلطة » السكان فان معظم المدن العربية صغيرة وفقيرة ولا يستطيع الا القليل منها ان يتحمل نفقات اكثر من موظف واحد ، وبينها خمس مدن ليس لديها خدمة مدنية دائمة . ولا يوجد مدير ادارة (كاتب مدينة) بالمعنى الحقيقي الا في حيفا (بقطع النظر عن تل ابيب طبعاً) وهذا الموظف معار من ادارة اللواء

١٢ ومن الطبيعي ان نجد الخدمات العامة التي تؤديها البلديات محدودة ايضاً بسبب نقص موظفيها المدنيين ، باستثناء المدن الكبيرة المختلطة السكان . وقد برهنت تلك البلديات كما يظهر على مقدار من النجاح والكفاية في قيامها بالخدمات الاساسية كمجاري المياه والطرق ، وان كان مبلغ هذا النجاح والكفاية ، كما قال بعض الشهود ، يختلف في البلديات العربية الصغيرة باختلاف مقدار الضغط الذي كانت تستعمله ادارة اللواء . اما الخدمات العامة الاخرى فلم ينلها الا مقدار قليل من التوسع .

فالبلديات لم تأخذ على عاتقها توليد القوة الكهربائية كمشروع بلدي وذلك بسبب السياسة التي اتبعتها الحكومة في منح الامتيازات لشركات خصوصية ، وليس ثمة اثر يدل على قيام البلديات بمشاريع تتعلق بوسائل النقل او غيرها من المنافع الاخرى ، ومن البديهي ان تحديد الموارد المالية عامل خليق بالاعتبار ولكن هذا لا ينفي الامر الواقع وهو ان كلا من البلديات العربية والبلديات المختلطة لم تقم بمحاولة تذكر لتزويد السكان باكثر من لوازمهم المادية المحضة . فشؤون المعارف والصحة العامة على السواء متمركزة في دائرتيهما في القدس ، ولذلك لا يوجد اطباء للبلديات . وقد كان لعدة بلديات في الماضي مستشفياتها الخاصة وكانت تقوم بنفقاتها ولكن دائرة الصحة العامة اعفت بعض المدن الصغيرة من هذه المسؤولية . وفي الواقع ان البلديات هي ، كما يظهر ، قليلة الشعور بالمسؤولية المترتبة عليها لرفاهية السكان بالمعنى الذي تفهم به تلك المسؤولية في اوروبا . فالبلدية المتوسطة في فلسطين عبارة عن سلطة تقوم بتخطيط الطرق وتوريد المياه ، ووقاية ما يقع ضمن نطاقها ، وانشاء المسالخ وتنظيم الاسواق ، ولكنها لم تبلغ بعد مرتبة الهيئة المشتركة التي تعبر بما تقوم به من الخدمات عن الشعور الاجتماعي الذي تكنه جماعة السكان

١٣ ان نظام البلديات حديث العهد وقوة الابتكار والابداع والجرأة في السير يحتاج ظهورها الى زمن . ولكننا نظن ان نمو هذه الصفات في المدن المختلطة الكبيرة قد عاقته ، الى حد ما ، السيطرة الشديدة التي تمارسها ادارة اللواء على البلديات . وهذه السيطرة ملحوظة بصورة خاصة في الناحية المالية فمشروع ميزانية البلدية السنوي الذي يعده المجلس يرسل الى حاكم اللواء لاقراره طبقاً للقانون والعرف الجاري . وهذا يحيله فيما بعد الى دائرة السكرتير العام في القدس التي تطلب من مدير المالية ابداء ملاحظاته عليه . ولما كانت الاعانات التي تقدمها الحكومة الى الهيئات البلدية تدرج عادة في ميزانية حكومة فلسطين فلا يصادق على مشروع الميزانية المحلية نهائياً الا بعد ان يوافق وزير المستعمرات على ميزانية الحكومة . فليس من العجب ان يسبب هذه الاصول المرهقة تأخيراً عظيماً حتى في السنوات العادية . مثال ذلك ان ميزانية القدس سنة ١٩٣٥—١٩٣٦ لم يوافق عليها حتى شهر آب سنة ١٩٣٥ وفي اثناء الاضطرابات التي عمت البلاد في السنة الماضية لم يوافق على اكثر ميزانيات البلديات لسنة ١٩٣٦—١٩٣٧ الا في شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٧

١٤ ولهذا التأخر اثر مزدوج ، فهو من الناحية الاولى يرغم البلديات في اثناء فترة الانتظار على التزام حدود النفقات المتكررة على اساس ميزانية السنة السابقة ، وبذلك تعطل الاعمال غير العادية التي تقتضي نفقات جديدة . ومما يزيد في الاثر السيء الذي تتركه هذه الحالة ان سكان المدن المهمة هم في ازدياد مستمر بسبب الهجرة . لذلك كانت الاعمال الكبيرة التي من هذا النوع ذات اهمية كبرى والحاجة اليها ملحة في كثير من الاحيان . فطريقة تطبيق القانون من هذه الناحية تحبط بالفعل الغاية التي وضع من اجلها الا وهي المراقبة المالية ، اذ ان البلديات الراقية تلتجيء حين تضيق ذرعاً الى ضروب شتى من التدابير شبه القانونية وتحتال بها للتغلب على التأخير ، وتمعن في السير في اعمالها الهامة . ولذلك كان الاثر الثاني الذي يحدثه التأخير في الموافقة على مشروع الميزانية ، هو تنفير البلديات التي تود الحكومة تشجيعها ، وانماء روح الشعور بعدم المسؤولية الذي من شأنه ان يقضي على احترام البلديات لذاتها وعلى امل التعلم بالاختبار . وذلك لانه ، اذا جعلت المراقبة المالية الدقيقة بيد الادارة المركزية ، مهما كانت هذه الادارة ابوية رحيمة ، فان المراقبة الفعالة للسياسة تكون في يد تلك الادارة ايضاً . وقد يصح القول ان ميزانيات بعض البلديات الضعيفة لا يمكن ان توازن بتاتاً « أي ان يجعل خرجها موازياً لدخلها » ما لم تكن عرضة لمثل هذه السيطرة العليا ، بيد ان هذا ينطبق الى حد قليل ، ان جاز انه ينطبق بالمرة ، على المجالس التي تفوقها بالكبر والنشاط

١٥ ومن رأينا ان هذا التقييد المفروض على صلاحية البلديات وعلى مسؤوليتها هو العامل الاكبر في عدم اهتمام سكان المدن باكثر المجالس البلدية . ومما يبين صحة ذلك ما جاء في احصاء الاصوات في الانتخابات البلدية . فان نسبة عدد الذين صوتوا مثلاً الى مجموع الاشخاص الذين يحق لهم ان يصوتوا كانت في الانتخابات الاخيرة مدعاة لليأس في المدن الكبيرة « المختلطة » . ففي القدس كانت النسبة على اعلاها ولكن لم تزد على الخمسين في المائة الا قليلاً . وقد كانت الانتخابات بلتزكية أمراً مألوفاً فبلغت في حيفا سبعاً من عشر مناطق انتخابية . اما البلديات الصغيرة والعربية الصرفة فقد كانت نسبة الذين اعطوا اصواتهم فيها الى مجموع من يحق له التصويت عالية نوعاً ما ، على ان بعض القرائن تدل على ان ذلك قد يعود الى التنافس الشخصي على المركز مما هو مألوف في الجماعات الصغيرة ، اكثر مما يعود الى الاهتمام الحقيقي بالسياسة . وهنالك دليل آخر على الطريقة التي اخفقت فيها المجالس البلدية في الاستيلاء على الرأي

العام وهو انه لم ينشأ في اية واحدة منها (باستثناء تل ابيب على الدوام) نظام حزبي مناسب وفي الحق ان الانشقاقات العنصرية التي سنبحث فيها في فقرة آتية ، انما هي أمر عادي للغاية ، ولكن ليس هنالك أثر يدل على وجود منافسة حقيقية بين احزاب سياسية يتقدم كل منها ببرنامجه البلدي الخاص الذي ينتخب الناخبون مرشحهم على اساسه

١٦ ثم ان تاريخ المحاكم البلدية يقدم وسيلة اخرى لايضاح ما يبدو من فقدان الروح المدنية لدى الجمهور . ففي سنة ١٩٢١ انشئت محاكم على رأسها حكام صلح فخريون ليقوموا بمحاكمة القضايا الطفيفة التي تتصل بالمصالح المحلية ويعملوا على اشراك المواطنين البارزين في اعمال الحكومة . ولكن التجارب دلت على ان محاكمتهم لتلك القضايا لم تكن مرضية . ثم ان تعيين موظفين من ذوي الرواتب ليساعدوهم لم ينتج عنه الا انقطاع اولئك الحكام عن الجلوس في منصة الحكم وتخليهم عن كل شيء وتركه للموظفين اصحاب الرواتب . وقد فهمنا انه من المحتمل ان تلغى محاكم البلديات في القريب العاجل

١٧ ولتوضيح الطريق الذي يسير فيه النظام الحالي في البلديات الكبيرة يجدر بنا ان نلفت النظر الى الشهادة التي قدمها لنا شاهدان خبيران فيما يتعلق ببلدية القدس . وبالرغم من ان احد هذين كان عربياً والآخر يهودياً وانهما كانا يتكلمان مستقلين ، فقد كانت فحوى نقدهما واحدة على وجه الاجمال ، ففي الدرجة الاولى ابانا ان المجلس البلدي لا يملك من السلطة ما يخوله ان يكون هيئة فعالة وزعما انه قد تدنى الى درجة اصبح معها لا يتعدى جمعية للمناظرة . وفي الدرجة الثانية اتفقا معاً على اسناد ما يعتور تقدم الخدمات البلدية من العقبات الى المراقبة المالية الشديدة التي تمارسها الادارة والى عدم كفاية ما تقدمه من المنح المالية

١٨ فاذا اريد اثارة اهتمام الجمهور وبعث الروح المدنية فيه فيما يتعلق بالحكم الذاتي المتمثل في البلديات ، وجب ان يكون للبلدية السلطة والمركز الكافيان لاسترعاء الانتباه واثارة الطموح . فاشتراك السلطات المحلية في شؤون التعليم مثلاً كما هي الحال عند الانكليز ، هو وسيلة من الوسائل التي يمكن بها اجتذاب اهتمام اهل المدينة واستخدام اعتدادهم بمدينتهم في القيام بحملة لتحسين الحالة الثقافية تحسيناً عاماً . ثم ان التضلع بشؤون الصحة العامة له مثل هذه الجاذبية لدى المواطن العادي . بيد ان اثارة اهتمام الجمهور

بهذه الخدمات الاجتماعية « المفيدة » . تقوية ذلك الاهتمام يحول دونها تمركز هذه الخدمات في الواقع في مدينة القدس

١٩ وعلى ذلك يكون النظام الحالي مشتملاً على نوعين من النقائص أولهما : فقدان قوة الابتكار والتشبث في البلديات المتأخرة عن غيرها ، والثاني القيود الموضوعة من قبل الحكومة المركزية على قوة الابتكار والتشبث لدى البلديات الراقية ، واحتكار الحكومة لبعض الخدمات العامة . ان النقيصة الاولى لا يمكن اصلاحها الا على مر الزمن أما الثانية ففي الامكان معالجتها الى حد ما بدون تأخر . فالبلديات بالرغم مما بينها من التباين العظيم من حيث الاتساع ومقدار الايرادات تسير جميعها الآن ضمن نطاق قانوني واحد . وقد ابقت الادارة البريطانية التصنيف الذي وضعته الحكومة العثمانية للمدن ذات البلديات على حاله دون ان تحدث تغييراً فيه . ويمكن ادراك مقدار عدم ملاءمة هذا التصنيف للعصر الحاضر بملاحظة التباين العظيم الكائن بين عدد سكان القدس الذين يبلغون ١٢٥٠٠٠ نسمة وعدد سكان جنين الذين يبلغون ٢٧٠٠ نسمة . فالقانون وطرق الادارة (وهي لا تقل اهمية عن القانون) واحدة للجميع ، وقد اقتضت الضرورة ان يكون القانون وطرق الادارة مرجعاً مشتركاً . على ان هذا المرجع يلائم حكم الاضعف حكماً ابوياً رحيماً اكثر مما يلائم تقدماً حراً . وقد اوصينا في ختام هذا الفصل بوضع قانون جديد على اساس اعتبار ما بين البلديات من الفروق

٢٠ للبلديات المختلطة اهمية خاصة من حيث انها تفسح مجالا للتعاون بين العنصرين ولكن النتائج التي اسفرت عنها هذه البلديات لم تكن مشجعة ايضاً . فمن النقاط التي شدد فيها بصورة خاصة حينما وضع قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ وجوب تحديد المناطق الانتخابية على اساس جغرافي وليس على اساس طائفي كما كان يجري في السابق ، والغاية السامية التي كان يرمي اليها هذا النص هي حفز سكان المدينة على ان تدين بالولاء « للهيئة السياسية » البلدية كمجموع ، بدلا من ان تدين به لطائفة عنصرية او دينية . على انه حينما جرى تحديد المناطق الانتخابية بالفعل بذلت العناية لجعلها منطبقة على التقسيمات العنصرية بقدر المستطاع . ولذلك ظل التصويت في الواقع طائفياً . وقد ادى ذلك بطبيعة الحال الى اهمال العنصر السياسي في مناطق الانتخابات ، والى تشجيع الانتخابات بالتزكية ، والى انتخاب اعضاء من العرب واليهود يمثلون

طوائفهم في المقام الاول ، ولا يمثلون اية مصلحة سياسية الا في المقام الثاني . فاذا كان المجلس البلدي يقوم على هذه الاسس — ومن رأينا ان الظروف لا تسمح بالسير على اي اسلوب اخر — فليس من المستغرب اذن ان تنهار المجالس البلدية « المختلطة » في اوقات التوتر ، وان صح ان اعضاءها المنتمين الى الشعبين المختلفين يمكنهم ان يتعاونوا في فترات الهدوء تعاوناً وديًا لا بأس به .

(٣) تل ابيب

٢١ لقد بقي علينا ان نبحث بايجاز في مشاكل تل ابيب الخاصة ، وبلدية تل ابيب كانت البلدية اليهودية الصرفة الوحيدة قبل ان اصبح مجلس بتح تقوا (ملبس) المحلي بلدية منذ بضعة اشهر . ان لتل ابيب مشاكلها الخاصة ، الفذة في بابها ، وقد نشأت هذه المشاكل عما وقع فيها من النمو العجيب اثناء السنوات الخمس الماضية . فسيل المهاجرين المتدفق اليها كون فيها حاجة ملحة لم يسبق لها مثيل للخدمات العامة الاساسية . وقد كان الضغط الواقع على تشكيلات المدينة واموالها متناسباً بشدته مع تلك الحاجة . ويجب ان لا يغرب عن البال ان حكومة الانتداب هي التي « تسهل » دخول هؤلاء المهاجرين الى فلسطين ، ولذلك ليس في وسعها ان تتغاضى عن رفاهيتهم ، لا سيما فيما يتعلق بالصحة العامة

٢٢ ان سكان تل ابيب تتناوبهم روح مدنية شديدة ، قوية الايمان بمستقبل المدينة . وقد كان المجلس البلدي وما زال يتبع سياسة اجتماعية مشبعة بالطموح . فميزانية البلدية الان تتجاوز نصف مليون جنيه اي اكثر من ثلاثة امثال ميزانية اي مدينة من مدن فلسطين . ولذلك فان فقدان المرونة في القانون الحاضر يزيد في الصعوبات ، وما زالت الضرورة التي تقضي بالحصول على موافقة حاكم اللواء في الامور التافهة مصدراً للخلاف الدائم . وتل ابيب تتهم الادارة بانها لا تدرك تمام الادراك تطور الخدمات الاجتماعية البلدية على الاسس الغربية . والواقع ان المجلس يقف على العموم موقف المتجاهل او المتجنب للقانون ، ويأخذ نفسه بالتزامات تعتبر خارجة عن نطاق صلاحيته من الوجهة الفنية ، واضعاً السلطات امام امر واقع لاجبارها على الموافقة على اعمال سابقة . اما الحكومة فانها تحاج بان النقص الظاهر في الاموال هو السبب الوحيد الذي يحملها على التشدد او عدم الموافقة على اعمال المجلس واقتراحاته ، وان الخلاف الحقيقي

الوجيد القائم بين الادارة وتل ابيب حول الخدمات الاجتماعية مبعثه المسائل المالية ، ومن الممكن ايضاح هذا الامر بايجاز فيما يتعلق بالصحة والمعارف

٢٣ ان تل ابيب ، بخلاف اكثر البلديات الاخرى ، لها مستشفاها الخاص . وهذا المستشفى لا يعنى فقط بسكان المدينة الكثيري العدد والذين يبلغون الان نحو ١٥٠٠٠٠ نسمة ، بل يتناول بعنايته ايضاً سكان المستعمرات اليهودية المجاورة للمدينة الذين لم تمدهم الحكومة بمستشفى ، ويبلغ عدد هؤلاء نحو ٧٥٠٠٠ نسمة . والاعانة التي تقدمها الحكومة لصيانة هذا المستشفى تحسب على اساس نسبة معينة بين عدد الاسرة وسكان المدينة . وهذه النسبة اقل من نصف المستوى المعتاد في الاوساط الاوروبية . فتل ابيب تشكو من عدم كفاية هذه الاعانة وتطلب ان تكون الخدمات الصحية في مستوى ارفع بكثير مما تستطيع الحكومة ان تهيئه في اي مكان اخر في فلسطين .

٢٤ وقد جوبهت مثل هذه الصعوبات ايضاً في ميدان التعليم . فبسبب الاقبال غير الطبيعي على مناهل العلم اضطرت تل ابيب الى ان تفرض على سكانها الحد الاقصى من ضريبة المعارف المقررة بالقانون ، والسكان يتحملون هذه الضريبة بطيبة خاطر . ولكن المدينة بالرغم من ذلك ، تجد من الصعب عليها ان تماشي الحاجة المتزايدة الى توسيع المدارس . وقد اضطرها فقدان رؤوس الاموال الى استئجار البنايات للمدارس — وهي طريقة تنطوي على التبذير في النهاية — بدلا من ان تتمكن من انشاء مدارسها الخاصة . وهي تشكو من ان الاعانة التي تنالها من الحكومة بواسطة المجلس الملي اليهودي (فعاد ليومي) لا تفي مطلقاً بسد حاجاتها ، ليس بالمقارنة مع ما هو جار في اوروبا فحسب بل بالنسبة لما تناله المدن الاخرى في فلسطين ايضاً

٢٥ ويدعي المجلس ان الاعانة العامة التي تمنحها الحكومة للبلدية يجب ان تكون مبلغاً محدوداً يقدر على اساس الخدمات التي تؤديها ، والاسلوب المتبع الان في تقدير الاعانة مبني على مقدار الحاجة التي تعانيها المدينة . وذلك يعني من الوجهة العملية ، ان المدينة المتقهقرة التي لا تقوم الا بالنزر القليل من الخدمات تستفيد على حساب المدينة الراقية ، وان البلدية التي تستطيع ان توازن بين ايراداتها ومصروفاتها يكون حظها من الاعانة قليلا . ثم ان الطريقة المتبعة الان في التقدير تحدث في مالية البلدية كثيراً من الاضطراب ، لان الاعانة ليست مبلغاً محدوداً يمكن الاعتماد عليه انما هي

مبالغ مختلفة تكون موضع مساومة مع حاكم اللواء . وتجادل الادارة ، بشيء من الشدة ، في ان من واجب الدولة المنتدبة الا تعمد الى اتباع سياسة تنطوي على افادة البلديات الغنية والوقوف في سبيل تقدم البلديات الفقيرة ، بل ان واجبها يقضي عليها ان تسد الهوة القائمة بين الشعبين بطريقة العمل على ايجاد «التساوي» بينهما ماديا وثقافيا . ونحن نسلم بقوة هذه الحجة ولكن نشك فيما اذا كان في وسع تل ابيب ، مع هذا السيل من المهاجرين الذين يتدفقون اليها من الغرب ، ان تتريث ريثما تلحق بها سائر البلاد

٢٦ ان الصعوبة الخاصة التي يعانيها المجلس البلدي في ايجاد رؤوس الاموال اللازمة للتوسع . ذلك انه لا بد في مثل الظروف الحاضرة من مرور بعض الزمن قبل ان تبلغ طائفة متنامية العدد ، الحد الذي تستطيع عنده ان تسد نفقاتها بذاتها ، مهما بلغت اقتصادياتها من المتانة . وقد رفعت تل ابيب عقيرتها بالشكوى مراراً من انها لم تخص بحصة من الاشغال التي ينوى القيام بها من قرض المليوني جنيه المضمون الذي يقترح عقده لحكومة فلسطين . وجرت مفاوضات اثناء السنوات الاربع الماضية لعقد قرض من مصادر خصوصية ، ولكن الادارة طلبت باستمرار ، استناداً الى اسباب « اقتصادية » ، ان ينفق على اكثر مشاريع القرض التي قدمت البلدية برنامجها (كالمستشفيات ، ومشروع المياه الخ .) من ايرادات البلدية ، ان كان لا بد من الانفاق على مثل هذه المشاريع . على ان المجلس يقول بشيء من المنطق ان نقل عبء الاصلاحات الكبيرة ووضعها على عاتق المستقبل بواسطة قرض ، هو عمل اقتصادي متين في مثل هذه الظروف . وجواب الادارة على ذلك هو ان العجز الذي ظهر في ميزانية تل ابيب في السنوات الاخيرة يدعو الى الارتياب في قدرتها على دفع فوائد القرض . وان هذا العجز ليس من شأنه ان يوحي بالثقة الى اية شركة قد تفكر في اعطائها هذا القرض . ولكن هذا العجز الذي وقع في الميزانية يرجع الى اصرار الحكومة على ان تنفق تل ابيب على المشاريع التي تحتاج الى راس مال من ايراداتها ، وهكذا اصبحت هذه القضية في حلقة مفرغة

٢٧ ان الاهداف التي وضعها سكان تل ابيب نصب اعينهم فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية هي بحد ذاتها خليقة بالاعجاب ، وقد اظهر دافعو الضرائب استعداداً محموداً لتحمل عبء الضرائب الباهظة في سبيل تحقيقها . وواجهت المدينة صعوبات استثنائية

وتمكنت من التغلب عليها دون ان يتأثر مركزها المالي تأثراً خطراً، كما سلمت به الادارة. ومن السهل ان ندرك ما ينتاب تل ابيب من نفاد الصبر من جراء بطء التقدم الذي تجد الحكومة انها مضطرة الى اتباعه. ومن الجلي ان اخضاع طائفة مشبعة بالروح الديموقراطية وذات ثقافة عالية، لمراقبة حاكم اللواء المثقل بالواجبات الاخرى الكثيرة المترتب اداؤها عليه، سيكون مصدراً دائماً للاختلاف

(٤) التواصي

٢٨ ان الصعوبة الكبرى في ادارة الحكومة المحلية بموجب الانتداب هي ان الحكومة المحلية تنطوي على الجمع بين حضارتين في نظام واحد، وبذلك تكون الحكومة المحلية عبارة عن صورة مصغرة تنعكس فيها مشكلة البلاد العظمى. ان البلديات العربية الصغيرة تتطلب رقابة دائمة وهي، كما فهمنا، لا تقابل هذه الرقابة بالامتعاض. اما المدن الكبيرة «المختلطة» السكان، وبخاصة تل ابيب، فانها تمقت الرقابة، وتحاول التملص منها الى حد ما. فهنا اذن توزيع غير مرض في المسؤولية فالحكومة من جهة تعجز عن الاضطلاع بالمسؤولية اضطلاعاً كلياً، والبلديات نفسها من جهة اخرى لا تشعر أنها تملك نصيباً وافراً منها. ونحن نعلم ان كل محاولة تجري لمعالجة هذه الصعوبة عن طريق منح بعض المدن الكبيرة، وتل ابيب في مقدمتها، نصيباً اوفى من الحكم الذاتي يحمل المدن العربية على الارجح على المطالبة بمثل ذلك وان كانت لا تستحقه ولا تطالب به، بيد اننا نعتقد ان مثل هذ التمييز هو الوسيلة الوحيدة الناجعة لتشجيع ارتقاء الاستقلال المحلي

٢٩ ونحن نوصي في بادئ الامر ان يبذل الجهد لتعزيز مركز المجالس المحلية القليلة التي ما تزال قائمة في المناطق القروية العربية. فيجب ان يوعز الى القائمقامين ان يبذلوا كل ما في وسعهم لاثارة الاهتمام باعمال هذه المجالس، وانماء روح الشعور بالمسؤولية في نفوس اعضائها. وعلى القائمقامين ان يتجنبوا الوقوع في التجربة التالية وهي الاسراف في القبض على زمام ادارة المجالس حباً في حسن الادارة الى حد توليهم العمل بانفسهم. وفي الوقت نفسه لا نجد القيام بمحاولة في الوقت الحاضر لاعادة تشكيل المجالس المنحلة او تشكيل مجالس جديدة الا اذا كان ذلك مقروناً بطلب

جدي · ومن رأينا انه لا يمكن ان يعود التوسع في الحكم الذاتي في القرى بفائدة فعالة الا بعد ان تكون التدابير المتخذة للتعليم الاولي قد اثمرت ثمرها بفعل الزمن (وهذا التعليم ، كما ظهر فيما تقدم لا يزال غير كاف لسد حاجات البلاد)

٣٠ ونحن نوصي ثانياً ، ان يعاد تصنيف سائر المجالس المحلية التي اكثريتها يهودية ، وجميع البلديات القائمة الان ، عن طريق اصدار قانون جديد ، الى اصناف مختلفة بحسب اتساعها واهميتها · وهناك مجال لوضع مجالس المدن ، سواء أطلق عليها اسم «بلدية» ام لا ، على درجتين اثنتين على الاقل ، وتقع تل ابيب بطبيعة الحال وقليل من المدن الكبيرة « المختلطة » السكان في الدرجة الاولى منهما · وفي هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين لكل مجلس ، ومدى المراقبة الادارية التي تفرض عليه ، بحيث يكون ذلك ملائماً لكل صنف من البلديات على حدته · وفي رأينا ان السلطات الممنوحة للصنف الاول من البلديات بموجب القانون الحالي هي غير كافية ومن الضروري توسيعها ·

٣١ ونحن نوصي ثالثا ، بان يعهد بامر الاشراف العام على الحكومة المحلية الى اشخاص من ذوي الخبرة · وقد جمعت في الوقت الحاضر مركزية لا مبرر لها الى شتى السلطات العليا ، فاذا صرفنا النظر عن حكام الالوية ، ودائرة السكرتير العام ، ومدير المالية ، والنائب العام ، (وليس منهم خبير في شؤون البلديات) ، فهناك دائرة الصحة والمعارف والاشغال العامة وكل منها تتدخل في الشؤون المحلية من ناحية واحدة او اخرى ، وليس هناك دائرة فعالة لتنسيق اعمالها · ان الحكم المحلي موضوع فني جداً ولكن ليس في الادارة من يدعي ان له خبرة فيه · والبلديات في حاجة الى الاستنارة برأي خبير وليس هنالك من خبير للاستنارة برأيه ، ولذلك فنحن نوصي بان يوضع شخص خبير بمسائل البلديات تحت تصرف حكومة فلسطين ، بصورة موقتة ، كي يساعد في وضع صيغة القانون الجديد وتحسين واتساق العلاقات بين الحكومة والبلديات لا سيما في المدن الكبيرة ، على ان يتناول عمله بصورة خاصة ازالة اسباب التأخير الذي يحصل الآن في اقرار ميزانيات البلديات

٣٢ ونحن نوصي رابعاً ، بان يعاد النظر على الفور وبعين العطف في حاجة تل ابيب الى قرض كبير ·

٣٣ ومن رأينا ان تطبيق هذه التواصي سيساعد كثيراً على تشجيع الاستقلال المحلي في فلسطين وفقاً لما يقتضيه الانتداب. بيد انه سيكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل، تحقيق الشرط الرئيسي الضروري توفره لسير الحكومة المحلية سيراً مقروناً بالتوفيق ، ونعني به ايجاد صلة يسودها الوئام والوفاق بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية . فكلما تقدمت البلديات العربية شوطاً الى الامام وزاد نضوجها السياسي قل استعدادها لقبول رقابة ادارة الدولة المنتدبة عليها ، اما البلديات اليهودية فانها تقبل الانتداب ، ولكنها بالرغم من ذلك ، كلما زادت اتساعاً وتقدماً صعب تسوية علاقاتها مع ادارة الدولة المنتدبة ، ذلك ان علاقاتها هذه ليست بالعلاقات الطبيعية التي تقوم عادة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية التي تصطبغ بنفس الصبغة القومية والدستورية ، فهناك من الناحية الواحدة هيئات يهودية مشبعة بروح ديموقراطية قوية ، ومن الناحية الثانية حكومة بريطانية من طراز حكومات مستعمرات التاج

الفصل الثامن عشر

مؤسسات الحكم الذاتي

١ تقضي المادة الثانية من صك الانتداب بان :—

« تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي بحسب ما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة ايضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن العنصر والدين »

٢ لقد ذكر في معرض الجدل ان العبارة التي اشرنا اليها بخط كان القصد منها في الظروف التي وضع فيها مشرع صك الانتداب ضمان ترقية الحكم الذاتي في الوطن القومي اليهودي كنواة « لدولة يهودية » . وقد اتخذ ترتيب مواد صك الانتداب دليلا لتعزيز هذا الرأي . ولكن من سنة ١٩٢٣ فصاعداً كانت المقامات الايجابية تفسر هذه العبارة تفسيراً اوسع فقد اعتبرت لجنة الانتدابات الدائمة ووزارة المستعمرات ان المسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة لترقية مؤسسات الحكم الذاتي تشمل فلسطين باسرها . وعلى كل يلوح لنا ان مسألة التفسير هذه ليست بكبيرة الاهمية فالمبدأ الاساسي الذي ينطوي عليه نظام الانتداب هو ان الانتدابات بمثابة « امانات » ينتهي اجلها عندما يصبح سكان البلاد المنتدب عليها « قادرين على حكم انفسهم بانفسهم في الاحوال الشاقة التي تسود العالم الحديث » . والحق ان مسألة تحديد اجل الانتداب لم تكن موضع بحث غير انه كان منتظراً ، بالطبع ، ان يكون اجل الانتداب على البلاد المحررة من الحكم التركي قصيراً بالنسبة للبلاد الاخرى . وقد تضمن كل صك انتداب من هذه الانتدابات مادة تشير حتما الى انتهاء اجله ، فالمادة التاسعة عشرة من صك الانتداب على سوريا ولبنان استهلت بعبارة « عند انتهاء اجل الانتداب » ، والمادة العشرون من مشروع صك الانتداب على العراق تبدأ بعبارة « وعند انتهاء اجل الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بهذا التصريح » ، والمادة الثامنة والعشرون من صك الانتداب على فلسطين استهلت بعبارة « في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بهذا الصك » . ولذلك لما كان المقصود بالانتدابات ان ينتهي اجلها في وقت من الاوقات ولما كان انتهاء اجلها يعنى ان البلاد المنتدب عليها تصبح ذات حكم ذاتي ، كان من الواضح ان من الواجبات العمومية المترتبة على الدولة المنتدبة ، مهما كانت

الالتزامات الخصوصية المفروضة عليها ، ان تعمل على ترقية المؤسسات التي يمكن بواسطتها اقامة الحكم الذاتي في البلاد في يوم من الايام

٣ ان ترقية مؤسسات الحكم الذاتي في العراق وفلسطين ، شأنه في سوريا ولبنان ، قد أخذ بانه يعنى ترقية الحكومة النيابية على الاسس الديموقراطية القائمة في البلاد الغربية . فقد شكلت مجالس تمثيلية منتخبة في لبنان سنة ١٩٢٢ وفي دولتي حلب ودمشق (اللتين ادمجتا معاً فيما بعد واصبحتا تعرفان باسم دولة سوريا) في سنة ١٩٢٣ . وانشئ في العراق برلمان كامل سنة ١٩٢٥ ، وقد شجع زعماء العرب في فلسطين على ان يضعوا نصب اعينهم اقامة مثل هذا الشكل من الحكومة البرلمانية ، في سنة ١٩٢٢

٤ لقد ذكرنا في احد الفصول السابقة * ان الحكومة البريطانية اجابت على ما طلبه العرب من اقامة حكومة وطنية مستقلة في فلسطين قائلة : « ان المسألة وان لم تكن مسألة اعتبار الشعب الفلسطيني اقل تقدماً ورقياً من جيرانه في العراق وسوريا ، فان تشكيل حكومة وطنية في هذه المرحلة من شأنه ان يحول دون الايفاء بالعهد الذي قطعته الحكومة البريطانية للشعب اليهودي » . وهكذا اعترف بصراحة ان موقف العرب العدائي من الوطن القومي يقف عقبة في سبيل انشاء الحكم الذاتي في فلسطين . ولكنه كان يؤمل ، على ما ظهر فيما تقدم ، ان تضعف هذه المقاومة وتزول بعد قليل في ادوار تدريجية . وقد اعرب في بيان السياسة البريطانية الذي اصدره مستر تشرتشل عن الامل باقامة حكم ذاتي كامل في ادوار تدريجية على مر الايام ، اذا سارت الامور سيراً حسناً وهذا ما ورد في البيان المذكور في هذا الصدد :

« ومع ذلك ففي نية حكومة جلالته ان تمهد السبل لانشاء قسط كامل من الحكم الذاتي في فلسطين . ولكنها ترى بسبب الظروف الخاصة المحيطة بتلك البلاد ان يتم ذلك في ادوار تدريجية لا مفاجئة . وقد اتخذت الخطوة الاولى عندما انشئ المجلس الاستشاري القائم الان حين تشكيل الادارة المدنية واعلن المندوب السامي حينئذ ، ان تلك هي الخطوة الاولى في سبيل تنشئة الحكم الذاتي . وفي النية الان اتخاذ خطوة ثانية بانشاء مجلس تشريعي يشتمل على نسبة كبيرة من الاعضاء المنتخبين انتخاباً غير مقيد . وقد كان في النية في مشروع الدستور الذي سبق نشره ان يكون ثلاثة من اعضاء المجلس اشخاصا غير موظفين يعينهم المندوب السامي ولكن بسبب ما وجه الى هذا النص من الاعتراضات المستندة الى اسباب وجيهة يظهر الوزير استعداده لحذفه . وعلى ذلك سيكون المجلس التشريعي مؤلفاً من المندوب السامي كرئيس ومن عشرة

---

* انظر الصفحتين ٧٢ و٧٣

اعضاء منتخبين وعشرة اعضاء من الموظفين • ويرى الوزير ان الحكمة تقضي بان تمضي مدة من الزمن قبل منح فلسطين قسطاً آخر من الحكم الذاتي وتولية المجلس أمر الاشراف على السلطة التنفيذية • وفي غضون هذه المدة تكون تشكيلات البلاد قد اصبحت مبنية على اساس وطيد ، وتكون ثقة البلاد الاالية قد اقيمت على اسس متينة ، ويكون الموظفون الفلسطينيون قد تمكنوا من اكتساب الخبرة في خير اساليب الحكم وبعد بضع سنوات يعاد النظر في الحالة • واذا كان اختبار تطبيق الدستور المنوى الان اعلانه يجيز اسداء قسط اوفر من السلطة الى ممثلي الشعب المنتخبين ، ولي اولئك الممثلون قسطاً اوفر من السلطة »

٥ والعرب على ما يذكر ، ابوا ان يتعاونوا في تشكيل المجلس التشريعي المقترح سنة ١٩٢٣ ، ورفضوا ان يشتركوا في المجلس الاستشاري الموسع ، ولم تجر اية محاولة لانشاء مؤسسات الحكم الذاتي طيلة عشر سنوات ، على انه في سنة ١٩٣٢ عاد المندوب السامي بموافقة وزير المستعمرات كما تبين فيما تقدم ، الى البحث في مشروع مجلس تشريعي ، وكان الدستور الذي اقترح لهذا المجلس ونشر في سنة ١٩٣٥ اوسع حرية من الدستور الذي اقترح سنة ١٩٢٢ • فقد خفض عدد الاعضاء الموظفين من احد عشر عضواً الى خمسة اعضاء ، ومن الاعضاء الثلاثة والعشرين الاخرين كان المقرر ان يعين احد عشر عضواً تعييناً وان ينتخب الاثنا عشر عضواً الاخرين انتخاباً • وكان على المجلس ان يقوم بالمهام التشريعية الاعتيادية بما في ذلك اقرار الميزانية ، وكان له ان يناقش السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالشؤون الادارية ، على انه لم يكن ثمة بد من وضع القيود او « التحفظات » التالية : — (١) لا يسمح بطرح اي قرار او تعديل قانون على المجلس من شأنه ان يضع صحة الانتداب الذي قبل به جلالته على فلسطين موضع الريبة ، او يرمي الى الغاء الانتداب ، او عدم اعتباره ، او ينال من كرامة القائم بالحكم في اية بلاد مجاورة ، او من كرامة حكومة تلك البلاد ، او من كرامة اية حكومة اجنبية مرتبطة بصلات ودية مع جلالته (٢) تكون للمندوب السامي بالاضافة الى حقه الطبيعي في الرفض وحفظاً للتعهدات العامة ولحسن انتظام الحكم ، صلاحية عرض اي تدبير تشريعي على المجلس • فاذا لم يقره المجلس خلال المدة التي عينها المندوب السامي فيجوز للمندوب السامي ان يوصي بوضع ذلك التدبير موضع التنفيذ كقانون (٣) واذا كان ثمة ضرورة ماسة وكان المجلس غير منعقد ، يتمتع المندوب السامي بصلاحية التشريع عن طريق اصدار قوانين • (٤) يظل تحديد جداول هجرة العمال منوطاً بالمندوب السامي

٦ لقد اتينا في فصل سابق * على ماالقيه هذا الاقتراح من المعارضة في البرلمان وعلى ما كان لتلك المعارضة من التأثير السيء على الرأي العام العربي . وعلى ضوء ما قمنا به من تحقيق لا يمكننا ان نتكلف الاستغراب والتعجب مما جرى في تلك المناقشات . والآمال التي كانت معقودة في سنة ١٩٢٢ على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتي قد اصبحت في سنة ٩٣٥ ابعد منالا من ذي قبل . والحائل الواقف في سبيل تحقيقها — وهو موقف العرب العدائي من الوطن القومي — قد اشتدت وطأته بنمو الوطن القومي بدلا من ان تخف . اما الفرق الوحيد في الموقف فهو : اولا ان هذه المقترحات الجديدة قد يتراءى انها تعطي الاكثرية في المجلس امكان ممارسة صلاحية او نفوذ اوسع قليلا مما كان في الامكان ممارسته بموجب المقترحات الاولى ، بواسطة استبدال مبدأ «الكتلة» المؤلفة من الموظفين بمبدأ « التحفظ » ، « وتخويل المندوب السامي صلاحية اقرار القوانين ورفضها » ، وثانياً ان رؤساء الاحزاب العربية الخمسة قد حملوا على النظر في المقترحات الجديدة وان كان ذلك قد جرى بمشقة في حين ان زعماء اليهود ابوا ، على ما ذكرنا فيما تقدم ، ان يتبعوا اثر العرب لانهم اعتقدوا — ومن رأينا ان اعتقادهم في محله — انه اذا كان هذا الحكم الذاتي المقترح يراد به ان يكون حقيقة من الحقائق ، واذا كان يعني زيادة حقيقية في صلاحية العرب ونفوذهم في التشريع والادارة ، فانهم عندئذ يستعملون تلك السلطة وذلك النفوذ للاضرار بمصالح الوطن القومي

٧ ومهما يكن من امر ، فقد فهمنا ان زعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعي على شرط واحد وهو أن يكون اعضاؤه العرب واليهود متساوين في العدد ، فاذا قبل العرب بهذه المساواة في التمثيل الآن ، فاليهود مستعدون لان يقبلوا بها على الدوام ، وقد قالوا انهم وان كانوا لا يريدون ان يكونوا «مسودين» فهم لا يرغبون في ان يكونوا «سائدين» ، واذا اصبح اليهود اكثرية في فلسطين فانهم سيظلون راضين بالمساواة التمثيلية في المجلس . وهذه الطريقة المعروفه «بالمساواة» لاقت بعض الارتياح في هذه البلاد . ولما كان جل اهتمامنا ان نتبع كل امر فيه بارقة امل توصل الى تسوية دائمة فقد بحثنا فيها بحثاً دقيقاً ولكننا مقتنعون بان المساواة لن تكون في النتيجة حلاً عملياً للمعضلة

---

* انظر الصفحات ١٢٠ — ١٢٢

٨ فمن الجهة الاولى يصعب على المرء ان يعتقد ان وسيلة اصطناعية كهذه يمكن ان تطبق تطبيقاً فعالا او ان تدوم طويلاً . ذلك أن الحكومة التي تقوم على اساس المساواة لا تكون حكومة تمثيلية بالمعنى المفهوم في العالم الذي تسود فيه المبادئ الديمقراطية . ان هذه الطريقة متبعة في الواقع في تاليف مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وفي البلاد المتحدة الديمقراطية الاخرى ، بقصد تأمين المساواة بين الولايات او المقاطعات التي يتألف منها الاتحاد . ونكاد لا نرى حاجة الى القول ان هذا الامتياز الممنوح للمصالح المحلية له اكثر مما يوازنه في تمثيل الاهالي كمجموع في مجلس النواب ، فلو كان كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب فى الولايات المتحدة مؤسساً بكامله على اساس المساواة بين كافة الولايات لما دام يوماً واحداً . وفي وسعنا ان نأتي بامثلة اخرى من هذا القبيل منتزعة من التاريخ الاوروبي ، وهي كلها غير عملية

٩ ومن الجهة الثانية لسنا نظن ان المساواة ، حتى ولو افترضنا ثانية ان العرب يقبلون بها ، من شأنها ان تدعو الى تقوية العلاقات الودية بين الشعبين . فان المشاجرات تكون على اشدها اذا كان الجانبان متساويين . ونحن نعتقد ان تغلب الاكثرية تغلباً منتظماً على الاقلية يسبب من المرارة ما هو اقل بالفعل من وجود نزاع دائم بين حزبين متكافئين في القوة . ثم ان المساواة ، شأن التدابير الكثيرة الاخرى التي تبدو لاول وهلة كمخرج من المأزق الذي جرت اليه فلسطين ، يتوقف نجاحها المأمول في الواقع على الافتراض الاساسي القديم وهو ان في الامكان توقع حصول شيء من الاتفاق والتساهل بين الشعبين بحيث يصوت بعض العرب في الامور الحيوية في جانب اليهود ، ويصوت اليهود في جانب العرب ، غير أن كل الدلائل تدل على عكس ذلك

١٠ على ان هذه الافتراضات ليست بذات قيمة لان الزعماء العرب سيرفضون قبول مبدأ المساواة دون ريب ، سواء في ذلك المتطرف منهم والمعتدل . اذ إنها تنطوي على ما يأبون التسليم به ، وهو حق اليهود في الحصول على نصيب متساو معهم في حكم فلسطين . وهي تفسح المجال لما عقدوا النية على منع وقوعه أي صيرورة اليهود اكثرية السكان . ثم ان المساواة التي تحرمهم من فائدة حقيقية عاجلة لا تقدم لهم في مقابل ذلك مهما ابدى اليهود من الاخلاص في مشروعهم ، الا فائدة مرجوة . ولا ينتظر ان تثمر تلك الفائدة شيئاً الا في الظروف التي يبذل العرب اقصى جهدهم للحيلولة دون وقوعها

١١ وهكذا لم يتحقق شيء من الامال التي كانت تساور الناس في سنة ١٩٢٢ فقد حمل الزعماء العرب على تعليل انفسهم بالوصول الى ذلك التطور التدريجي في انشاء مؤسسات الحكم الذاتي التي قامت تحت الرعاية البريطانية في البلاد الاخرى . وهي عملية تبدأ بحكومة تمثيلية ثم تتدرج في الرقي فتصبح حكومة مسؤولة وهكذا دواليك الى ان تصل هدف الاستقلال القومي الذي يقوم عليه نظام برلماني . على انه قد مرت خمس عشرة سنة ولما يبدأ في هذه العملية . واذا عدنا بنظرنا الى تلك المدة لا نجد مندوحة لنا عن استنتاج ان هذه الدرب التي كثيراً ماطرقت ليست الدرب السوية الجديرة بان يسار عليها في ظروف فلسطين الخصوصية تحت الانتداب . لان نجاح الحكومة التمثيلية في ما تضطلع به من الاعمال يتطلب ان يكون السكان الذين تحكمهم متجانسين تجانساً كافياً، وما لم تكن ثمة روابط مشتركة بين جماعاتها او طبقاتها المختلفة لتمكين الاقلية من الموافقة على حكم الاكثرية او القبول بها ولافساح المجال لموازنة القوة لكي تعدل نفسها من وقت الى اخر ، فان القاعدة التي يعمل بموجبها في الحكومات البرلمانية او الدمقراطية على ما نفهمها نحن تكون مفقودة . واوضح مثال على هذا في سياسات عصرنا الحاضر هو استحالة جمع ايرلاندا في برلمان واحد . والهوة التي تفصل بين العرب واليهود في فلسطين اوسع من الهوة التي تفصل بين ايرلاندا الشمالية ودولة ارلندا الحرة

١٢ فاذا كان لا بد من بقاء نظام الانتداب الحالي قائماً فنحن لا نوصي بالقيام باية محاولة لبعث الاقتراح المتعلق بتشكيل المجلس التشريعي من جديد . غير انه لما كان من المرغوب فيه ان يكون لدى الحكومة وسيلة منتظمة تستعين بها على سبر غور الرأي العام في ما يتعلق بسياستها فاننا نرحب بتوسيع المجلس الاستشاري عن طريق ضم اعضاء غير موظفين اليه، ومن الممكن ان يشكل هؤلاء الاعضاء اكثرية المجلس وان ينتخبوا انتخاباً . ويكون في وسع هؤلاء الاعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يتخذونها في المجلس . ولكنهم لا يعطون صلاحية تخولهم اقرار او رفض الميزانية او التدابير التشريعية الاخرى ، ومن الظاهر على كل حال ان رغبة العرب الان في دخول مجلس استشاري عن طريق الانتخاب ستكون اقل من الرغبة التي ابدوها في سنة ١٩٢٣ في دخول مثل هذا المجلس عن طريق التعيين . فقد رضي العرب بالمجلس التشريعي الذي اقترح في سنة ١٩٣٥ اذ ظهر لهم ان الاحتمالات التي انطوى

عليها من امكان التأثير على الحكومة تستحق التحري والاستقصاء ، وكان هذا السبب نفسه هو الذي حمل اليهود على رفضه . فقد يوافق اليهود على مجلس استشاري موسع لانه لا يتجاوز حد الاستشارة ولهذا السبب نرجح ان العرب يرفضونه . وعلى كل حال فان مجلساً له صفة استشارية محضة لا يمكن اعتباره خطوة جوهرية نحو ترقية مؤسسات الحكم الذاتي

١٣ ونحن لذلك نجابه موقفاً ظاهر التناقض . فمن المسلم به ان عرب فلسطين يصلحون لحكم انفسهم بانفسهم ، كعرب العراق وسوريا . واليهود يصلحون لحكم انفسهم بانفسهم نظير اي شعب منظم ومثقف في اوروبا وسواها . غير انه لما كان هذان الشعبان خاضعين معاً لانتداب واحد فان منح الحكم الذاتي لكليهما معاً هو غير عملي . وفي الحق لم يظهر هذا المأزق على اشده في اية ناحية اخرى من النواحي التي ينفذ فيها الانتداب كما ظهر في هذه الناحية ، ولم يظهر في اية ناحية اخرى تعذر تنفيذ الانتداب تنفيذاً تاماً وشريفاً بدون تسوية العداء المستحكم بين العرب واليهود ، مثل ظهوره في هذه الناحية . غير ان الانتداب نفسه هو الذي اوجد هذا العداء ، وهو الذي يغذيه ، وما دام الانتداب قائماً لا نقدر حقاً ان نتوقع ان يتخلى العرب او اليهود عن آمالهم الوطنية او ان يتجردوا من المخاوف التي تساورهم ، وان يتناسوا الخلافات التي بينهم في سبيل مصلحة فلسطين المشتركة . واذا كان الامر كذلك فلا يتسنى ترقية مؤسسات الحكم الذاتي ترقية حقيقية ، ولا انهاء اجل الانتداب دون خرق الالتزامات ، العمومية منها والخصوصية ، التي ينطوي الانتداب عليها ، ذلك أنه لا بد من ان توجد في فلسطين في يوم من الايام اكثرية عربية او اكثرية يهودية ، ولا بد من ان تكون الحكومة المستقلة والمحررة من الانتداب في فلسطين اما حكومة عربية او حكومة يهودية . وفي هذه الحالة الاخيرة ، اذا افترضنا ان معجزة التوفيق لم تقع ، وان السياسة ظلت سائرة على الاساس العنصري فان الالتزامات العامة التي ينطوي عليها كل انتداب والتي تقضي بتمكين الشعب المؤتمنة عليه الدولة المنتدبة مع الزمن « من حكم نفسه بنفسه » لا تكون قد نفذت ، وفي الحالة الاخرى لا يكون الالتزام المفروض في المادة الثانية والذي يقضي « بوضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي » قد عمل به

الفصل التاسع عشر

الاستنتاجات والتواصي

١ وها نحن نجمل الآن ، عملا بشروط صلاحيتنا ، الاستنتاجات والتواصي التي اتينا على ذكرها في هذا الباب من تقريرنا . فقد كانت الاسباب الاساسية للاضطرابات ، او للثورة (كما نعتبرها نحن) ، التي وقعت في سنة ١٩٣٦ ، اولا : رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي . ثانياً : الموقف العدائي الذي وقفه العرب من انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين مدفوعين اليه بخوفهم من سيطرة اليهود عليهم (الفصل الرابع الفقرة ٤٣) . ومن الاسباب التي ساعدت على نشوب الاضطرابات الاثر الذي تركه في نفوس العرب احراز العراق وشرقي الاردن ومصر وسوريا ولبنان لاستقلالها القومي ، وتدفق سيل مهاجري اليهود النازحين من اوروبا الوسطى والشرقية ، وعدم تساوي الفرص السانحة للعرب واليهود في بسط قضيتهم امام حكومة جلالتكم وامام الرأي العام ، وتفاقم روح عدم الثقة بين العرب ، ونزعهم من استمرار شراء اليهود لاراضيهم وشدة الروح القومية عند اليهود ، والصبغة « العصرية » التي تصطبغ بها ، واخيراً عدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمي اليها الدولة المنتدبة مقرونًا ذلك بالابهام الذي يلازم بعض مواد صك الانتداب . وقد زاد هذا الغموض في حراجة الصعوبات الملازمة للحالة وأدى بنوع خاص (أ) الى اثارة رغبة اليهود في توسيع مركزهم في فلسطين وتوطيد دعائمه بوجه السرعة الممكنة (ب) والى فسح المجال للعرب لتفسير سياسة الاسترضاء والمسالمة التي سارت عليها حكومة فلسطين والعطف الذي ابداه بعض موظفيها تفسيراً يفهم منه ان تصميم بريطانيا على تنفيذ وعد بلفور لم يكن جديًا (الفقرة ٤٥ من الفصل الرابع)

٢ وقد وجدنا انه بالرغم من ان العرب استفادوا من التقدم والعمران الذي جلبته الهجرة اليهودية الى البلاد ، الا ان ذلك لم يؤثر فيهم تأثيراً يحملهم على المسالمة بل بالعكس ، ان تحسن الحالة الاقتصادية في فلسطين نجم عنه تفهقر الحالة السياسية (الفقرة ٨٣ من الفصل الثالث)

٣ لقد حاولت حكومة فلسطين ان تقوم بالالتزامات المتناقضة المترتبة عليها في صك الانتداب ، في احوال يحوطها جم الصعوبات وذلك بحفظ تعادل كفتي الميزان بين اليهود والعرب . وما كانت المحاولات المتكررة التي قامت بها للتوفيق بين هذين الشعبين الا لتزيد الموقف حراجة (الفقرة ٥٥ من الفصل الخامس) ، وقد اصبحت الحالة في فلسطين في مأزق (الفقرة ٢٢ من الفصل الخامس) وكانت الادارة منذ البدء مكرهة على العمل تحت ضغط شديد وصعوبات فذة في بابها (الفقرة ٣٥ من الفصل السادس) ، وثبت ان التدابير التي اتخذتها حكومة فلسطين لحمل الاهلين على احترام القانون والنظام لم تكن مجدية فالواجبات الاولية التي تقضي بحفظ الامن العام لم يقم بها (الفقرة ٥٤ من الفصل السابع) ، والمساعي التي بذلت لضبط انتقال اراضي العرب الى اليهود لم يقدر لها النجاح . ولا يوجد مكان اخر في الانحاء الجبلية لتوسع الاستعمار اليهودي ، اما في السهول فلا يجوز ان يسمح به الا بموجب شروط معينة (الفقرتان ٦٤ و ١٣٢ من الفصل التاسع) ، ولقد وقع تأخير كبير في اعداد سجل حقوق الملكية وكان التثبت من ملكية الاراضي العائدة للحكومة وتسجيلها بطيئاً وغير مرض (الفقرة ٢ من الفصل التاسع) ، وقد حال الامتياز الممنوح لشركة الكهربا الفلسطينية دون اجراء اي تحسين في الاراضي بواسطة ريها من نهر الاردن . وقد كان في امكان الادارة ان تفعل اكثر مما فعلته في سبيل التحري عن امكان ري الاراضي في جنوبي قضائي غزة وبئر السبع (القسم ٣ من الفصل التاسع) ، وتبذل الان مساع جدية لاحداث تغييرات اساسية في اساليب الزراعة التي يتبعها الفلاح العربي ولكن احداث تلك التغييرات لن يتم الا بعد مضي سنين عديدة وبعد توسيع نطاق التعليم الابتدائي (الفقرة ٦ من الفصل التاسع)

٤ اما من جهة الهجرة فقد نفذ صك الانتداب تنفيذاً تاماً ، غير ان المحاولات التي بذلت لتنظيمها لم تكن مرضية ولم يقبل بها العرب ولا اليهود على السواء ، وكانت مصحوبة بتغييرات مقلقة في عدد المهاجرين (الفصل العاشر)

٥ اما من الناحية المالية فقد ازدادت ايرادات فلسطين بسرعة فائقة غير ان قسماً كبيراً منها كان محتماً ان يذهب في سبيل تكاليف الامن العام . ثم ان المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب تعيق تجارة البلاد . اما الوفر الذي يبدو كبيراً لاول وهلة فهو لا يزيد الا قليلاً على الذمم والتعهدات الحالية (الفصل الثامن)

٦ ان مستوى الخدمات الاجتماعية في فلسطين يفوق مستواها في المستعمرات البريطانية المتوسطة ومقاطعات الهند . ومما لا يحتاج الى بيان ان انشاء الخدمات في بلاد واحدة لشعبين مختلفين يتباين مستوى معيشتهما تبايناً كبيراً ، هو أمر مقرون بصعوبة كبيرة (الفصل الثاني عشر) ، اما من جهة الطرق والسكك الحديدية والمرافئ فقد نفذ صك الانتداب تنفيذاً تاماً . على ان معضلة تزويد يافا وتل ابيب بتسهيلات الميناء لا تزال في حاجة الى الحل (الاقسام ٤ و٥ و٦ من الفصل السادس)

٧ اما ترقية الاستقلال المحلي ومؤسسات الحكم الذاتي فقد عرقل سيرها ايضاً صعوبة الجمع بين مدنيتين متباينتين في نظام واحد . وقد قابلت البلديات الكبرى بامتعاض القيود التي رأت الدولة المنتدبة انها مضطرة لفرضها لخير المجالس القروية او البلديات المتأخرة . ثم إن المساعي التي بذلت لتشكيل هيئة تشريعية محلية لم تقترن بالنجاح ، ومن الواجب ان لا تبعث تلك المحاولات من جديد (الفصلان السابع عشر والثامن عشر)

ظلامات العرب

٨ تتلخص ظلامات العرب بمجموعها في رفض الانتداب وكل ما ينطوي عليه ، وقد نشأت عن ذلك الظلامات الرئيسية الآتية :—

(١) التقصير في ترقية مؤسسات الحكم الذاتي

(٢) امتلاك اليهود للاراضي

(٣) الهجرة اليهودية

(٤) استعمال اللغتين العبرية والانكليزية كلغتين رسميتين

(٥) توظيف موظفين من البريطانيين واليهود واقصاء العرب عن الوظائف العالية

(٦) ايجاد طبقة كبيرة من العرب الذين لا ارض لهم وامتناع اليهود عن تشغيل العمال العرب

(٧) عدم كفاية الاموال المخصصة لتعليم العرب

٩ ونحن وان كنا نعتقد ان العرب يشعرون شعوراً صادقاً بهذه الظلامات ، فمن رأينا ان معظمها لا يمكن اعتباره كظلامات مشروعة بمقتضى شروط صك الانتداب . ولذلك لا نجد انفسنا مكلفين بتقديم التواصي بشأنها ، وليس في مقدورنا ان نشير الى علاج الا بشأن الظلامة الاخيرة . فنحن نرحب بزيادة الاعتمادات المخصصة لتعليم العرب ، وبخاصة المدارس الزراعية في القرى . ومن رأينا أن النصيب الذي يستحقه العرب من الخزينة العامة لهذه الغاية يجب ان يعتبر في المرتبة الثانية من الاهمية بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام . ان موقف الموظفين العرب يحول دون التوسع في توظيفهم في وظائف الادارة العليا بما فيها الوظائف القضائية (الفصل السادس) وليس في الامكان ترقية مؤسسات الحكم الذاتي في الظروف الخاصة التي وضعت فيها فلسطين بموجب صك الانتداب (الفقرة ١١ من الفصل الثاني عشر)

ظلامات اليهود

١٠ اما ظلامات اليهود الرئيسية فهي كما يلي :—

(١) اعاقة انشاء الوطن القومي بسبب التراخي في معالجة المقترحات التي تتطلب عملاً تنفيذياً

من رأينا ان الاسباب التي تساعد على التأخير هي بقطع النظر عن الالتزام العام القائل بحماية المصالح العربية ، هي المركزية الزائدة على الحد وعدم الاتساق بين دائرة السكرتير العام والدوائر الاخرى والموظفين الذين يعملون في الالوية . ونحن نوصي باتباع اللامركزية وفقاً لما اقترحته اللجنة المالية في سنة ١٩٣١ ، ونرى ان مساعدي السكرتير العام يجب ان يكونوا من ذوي الخبرة في شؤون ادارة الالوية وان السكرتير العام يجب ان لا يكون هو الواسطة الوحيدة للاتصال بالمندوب السامي (الفقرة ٣٨ من الفصل السادس)

(٢) ظهور الموظفين بمظهر الموالين للعرب وتقصيرهم في تنفيذ صك الانتداب

اننا نوصي بصرف العناية الفائقة في اختيار الموظفين البريطانيين الذين يراد توظيفهم في فلسطين وتدريب الذين يقع الخيار عليهم تدريباً خاصاً (الفقرة ٤٤ من الفصل السادس)

اما فيما يتعلق بالموظفين العرب فمن رأينا ان المذكرتين اللتين قدمهما اولئك الموظفون للحكومة اثناء اضطرابات السنة الماضية (الصفحة ٩٩ من الملحق ٢) وصعوبة الحصول على معلومات يعتمد عليها (الفقرة ٤٣ من الفصل السادس) أمران يبرران تعيين قائمقامين بريطانيين للاقضية (الفقرة ٦٥ من الفصل السابع) وقد وقفت الحكومة موقف الحياد التام ولكن ذلك لم يكن له اثره في تحسين العلاقات بين الشعبين (الفقرة ٥٥ من الفصل الخامس) ويجب ان لا يكون ثمة تردد في اخراج كل موظف يثبت عدم ولائه (الفقرة ٤١ من الفصل السادس)

(٣) التأخير الكبير الذي يقع في فصل الدعاوي الحقوقية ، وعدم الكفاية في تعقيب الجنايات كما يشهد بذلك ان ٨٠ يهودياً قتلوا في سنة ١٩٣٦ ولم ينفذ حكم الاعدام في احد

اننا نرى ان هذا التأخير مسبب بعضه عن وجود لغات رسمية ثلاث وايام عطلة رسمية ثلاثة (الفقرة ٤٩ من الفصل السادس) ونحن نوجب تعيين قاض بريطاني اول اضافي للمحكمة العليا ونوصي بان يكون محامي الحكومة الاول بريطانياً (الفقرة ٤٦ و٥٤ من الفصل السادس) ونوصي ايضاً بتشكيل محكمتين منفصلتين للاراضي ، او ثلاث محاكم اذا اقتضت الحاجة ، برئاسة قضاة بريطانيين (الفقرة ٣٧ من الفصل الحادي عشر)

(٤) تساهل الحكومة ازاء الاعمال الانقلابية وبنوع خاص ازاء ما يقوم به مفتي القدس من تلك الاعمال

اننا نعتبر انه من دواعي سوء الحظ ان لا تكون قد اتخذت التدابير اللازمة في الماضي لتنظيم انتخابات المجلس الاسلامي الاعلى الذي تطور فاصبح حكومة ضمن حكومة برئاسة رئيس لا يتغير (الفقرة ١٠٥ من الفصل السادس) . وقد اخفقت سياسة الاسترضاء التي سارت عليها الحكومة الى اقصى حدودها (الفقرة ٥٥ من الفصل الخامس)

(٥) اما من جهة الاراضي فظلامة اليهود تدور حول تقصير الحكومة في ايجاد نظام للاراضي يلائم احتياجات البلاد ، وابقاء نظام المشاع قائماً ، وعدم اتخاذ التدابير لتوحيد الممتلكات ، والتأخير العظيم في التثبت من الحقوق اثناء تسوية ملكية الاراضي ، وصعوبة تأمين ملكية الاراضي لدى ابتياعها ،

وعدم المحافظة كما يجب على حقوق الحكومة في الاراضي الاميرية والموات ، وما ينجم عن ذلك من التقصير في جعل تلك الاراضي ميسورة لاستيطان اليهود ، وعدم تشجيع الري ومشاريع التجفيف تشجيعاً كافياً

اما تواصينا بشأن الاراضي فهي كما يلي :—

(١) يجب تعديل المادة ١٧ (١) (أ) من مرسوم دستور فلسطين سنة ١٩٢٢ وتعديل صيغة المادتين الثانية والخامسة عشرة من صك الانتداب اذا استلزم الامر ، بغية ايجاد الاراضي لحشد اليهود عليها وحماية حقوق العرب ووضعهم في الوقت نفسه (الفصل التاسع الفقرة ١٣)

(٢) يجب حصر حشد اليهود واستيطانهم في اراضي المناطق الساحلية حيث يمكن للشركات العمومية ان تعد المشاريع لمساحات ٥٠٠ دونم او اكثر (الفصل التاسع الفقرة ٩٣)

(٣) يجب تطبيق قانون نزع ملكية الاراضي لافراز الاراضي وتوحيد ما يمتلكه اصحاب الاملاك في جهات مختلفة (الفقرة ٨٢ من الفصل التاسع)

(٤) اما ما يتعلق بالمناطق الجبلية بوجه العموم ، فليس في تلك المناطق اراض لحشد اليهود واستيطانهم فيها وقيامهم بمشاريع الزراعة المختلطة في تلك المناطق ، وربما استثني جوار القدس من ذلك (الفصل التاسع فقرة ٥٣)

(٥) يجب التثبت تثبتاً قطعياً من امكان الري قبل السماح باستيطان يهود آخرين في الاراضي (الفقرة ٥٣ من الفصل التاسع)

(٦) يجب تعيين لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص لوضع مشروع قانون يتعلق بالاراضي (الفقرة ٢٩ من الفصل الحادي عشر)

(٧) يجب الاسراع في اعمال التسوية وزيادة عدد موظفيها (الفقرة ٣٦ من الفصل التاسع)

(٨) يجب ان يحتوي سجل الحقوق الذي يعده مأمورو التسوية على جميع حقوق التملك وحقوق الارتفاق

(٩) يجب تعيين مسجلين للقرى لحفظ سجلات الحقوق وتقديم تقارير عما يقع في ملكية الاراضي من تغيير وتبديل (الفقرة ٤٠ من الفصل التاسع)

(١٠) يجب زيادة عدد موظفي دائرة الري والتوسع في اعمال التحري عن المياه (الفقرة ١١٤ من الفصل الحادي عشر)

(١١) يجب سن تشريع يقضي باناطة المياه السطحية بالمندوب السامي (الفقرة ١٠٠ من الفصل الحادي عشر)

(١٢) ان مشروع تحسين اراضي الحولة جدير ان يمد بمساعدة مالية (الفقرة ١٢٤ من الفصل الحادي عشر)

(٦) الاحجام عن تسهيل المهاجرة تسهيلاً حقيقياً وعدم كفاية جداول العمال (مع عدم ذكر الاسباب الداعية لتخفيضها) والصعوبات التي يقاسيها الاشخاص المعالون وغض النظر عن مجال العمل في دائرة الاشغال العامة وعدم مكافحة مهاجرة العرب غير المشروعة

اما تواصينا في هذا الصدد فهي :—

(١) يجب ان يعاد النظر في المهاجرة وان يجري البت فيها على اساس اعتبارات سياسية واجتماعية ونفسية (بسيكولوجية) واقتصادية ايضاً (الفقرة ٧٠ من الفصل العاشر) وينبغي وضع حد سياسي اعلى وتحديد هذا الحد باثنى عشر الف مهاجر من جميع الاصناف في السنة خلال السنوات الخمس القادمة (الفقرة ٩٧ من الفصل العاشر)

(٢) يجب ان يعاد النظر في تفسير لفظة « الاعالة » (الفقرة ٨٣ من الفصل العاشر)

(٣) ينبغي الغاء بعض اصناف المهاجرين ، المتعلقة باصحاب المهن الحرة والصناع وتنقيح الشروط التي يسمح بموجبها لاصحاب رؤوس الاموال بحرية الدخول الى البلاد (الفقرتان ٨٢ و٨٦ من الفصل العاشر)

(٤) يجب ان يجعل التوزيع النهائي لشهادات المهاجرة خاضعا لمصادقة المندوب السامي (الفقرة ٩٠ من الفصل العاشر)

(٧) فتح ابواب شرق الاردن للمهاجرة اليهودية

ان بلاد شرق الاردن لا يمكن بموجب صك الانتداب فتح ابوابها كرهاً لمهاجري اليهود ضد ارادة حكومتها وشعبها (الفصل الحادي عشر)

(٨) عدم اتخاذ التدابير اللازمة لازالة او تخفيف القيود الموضوعة على تصدير الاثمار الحمضية الى البلاد الاجنبية

اننا نوصي باتخاذ التدابير اللازمة لتعديل المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على قاعدة اعدل من القاعدة التي تقوم عليها الآن (الفقرة ٢٨ من الفصل الثامن)

(٩) تقييد البلديات الناهضة بأنظمة وقوانين الحكومة تقييداً لا مبرر له

اننا نوصي بتعيين رجل من ذوي الخبرة لاسداء المشورة لحكومة فلسطين بغية توسيع صلاحيات البلديات الكبرى ونشير بان يعقد قرض كبير عاجل لتل ابيب وبأن تزال اسباب التأخير في اقرار ميزانيات البلديات (الفصل ١٧)

(١٠) التقصير في توطيد الامن العام

وهذا الامر نعتبره اهم الظلامات اليهودية شأناً وامتنها اساساً وتوصيتنا الرئيسية هي انه اذا حدث ان نشبت الاضطرابات من جديد فمن الواجب ان لا يكون ثمة تردد في اعلان الاحكام العرفية في كافة انحاء البلاد تحت اشراف عسكري غير مجزأ (الفقرة ٥٧ من الفصل السابع) وفي هذه الحالة ينبغي تجريد الاهالي من السلاح واقامة دوريات خاصة من البوليس على الحدود لمنع تسرب السلاح . واذا لم يعمد الى نزع السلاح يجب الاحتفاظ بنظام البوليس الاضافي اليهودي (الفقرتان ٦٣ و ٦٤ من الفصل السابع) ويجب ان يوضع قانون صارم للمطبوعات وان يطبق ذلك القانون تطبيقاً فعالا (الفقرة ٢٨ من الفصل السابع)، ويجب قصر الغرامات المشتركة على المبلغ الذي يمكن جمعه (الفقرة ٣٠ من الفصل السابع) ويجب ان يكون هنالك بوليس احتياطي مركزي ومحلي بالاضافة الى قوات كبيرة متحركة من البوليس الخيالة (الفقرة ٤٦ من الفصل السابع) ويجب انشاء ثكنات للبوليس في المدن الكبيرة واقامة بيوت لسكن الافراد المتزوجين منهم بوجه السرعة الممكنة (الفقرة ٤٨ من الفصل السابع)

١١ هذه هي التواصي التي نتقدم بها لمعالجة الظلامات الرئيسية التي عرضها علينا العرب واليهود بموجب صك الانتداب ، غير انها ليست ، على ما نعتقد ، بالتواصي التي

تتطلبها شروط صلاحيتنا . فهي لن « تزيل » الظلامات ولن « تمنع تكررها » غير انها أفضل المسكنات التي في وسعنا ان نصفها للداء الذي تعاني فلسطين آلامه ، وهي لا تعدو حد كونها مسكنات ليس الا ، فقد تخفف من شأن الالتهاب ، وتنزل الحرارة ، لكنها لا تقوى على استئصال شأفة الداء ، فالداء متأصل الى درجة تحملنا على الجزم في الاعتقاد بان الامل الوحيد في شفائه لا يأتي الا عن طريق عملية جراحية

الباب الثالث

احتمال ايجاد حل دائم

الفصل العشرون

الظروف القاهرة

١ نرى لزاماً علينا ان نعيد بسط مشكلة فلسطين بايجاز اقبل ان نشرع في سرد الاقتراحات التي نود تقديمها لمعالجة هذه المشكلة معالجة ناجعة

٢ ان الحكومة البريطانية كانت قد قطعت بعض الوعود للعرب واليهود مدفوعة الى ذلك بضغط الحرب العالمية ، رغبة منها في الحصول على معاضدتهم وقد علق كل فريق منهما بعض الآمال على هذه الوعود

٣ ان تطبيق نظام الانتداب بصورة عامة ، وصك الانتداب بصورة خاصة ، على فلسطين كان ينطوي على الاعتقاد بان الالتزامات التي تعهدت بها الدولة المنتدبة للعرب واليهود قد يثبت على مر الزمن انها قابلة للتوفيق بسبب ما يحدثه الرخاء المادي الذي ستجلبه الهجرة اليهودية الى فلسطين عموماً من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين ، على ان هذا الاعتقاد لم يتحقق وليس ثمة امل بتحقيقه في المستقبل

٤ وقد يكون من المعقول ان يقال ، بسبب ذلك ، ان بريطانيا يحق لها الان ان تنفض يديها من التزاماتها . غير اننا لا نشك في ان الشعب البريطاني سيقابل كل فكرة كهذه بالرفض والاستنكار ، لان روح النية الحسنة تأبى ذلك . وبغض النظر عن التصريحات او الالتزامات الماضية علينا الآن واجبات لا بد لنا من ادائها . ولو لم يكن هنالك وعود او امال ، ولو لم يكن ثمة انتداب لكان لنا من الاحوال الحاضرة ما يدعونا الى بذل الجهود المضنية لمعالجتها . فنحن مسؤولون عن خير البلاد ورفاهها ، وحكومة البلاد في ايدينا ، ومن المحتوم علينا ان نبذل كل ما وسعنا لاقامة قسطاس العدل وحفظ السلام

٥ ما هي الاحوال القائمة الآن في البلاد ؟

لقد نشأ نزاع مستعصي الحل بين شعبين مختلفي القومية ، يقيمان ضمن بلاد واحدة صغيرة ، ضيقة الحدود . فهنالك نزاع ظاهر او خفي بين مليون عربي واربعمئة الف

يهودي ، وليس لهذين الشعبين رابطة مشتركة تجمع بينهما ، فالشعب العربي هو في الغالب اسيوي في طبائعه في حين ان الشعب اليهودي تسوده النزعة الاوروبية . والشعبان يختلفان في الدين واللغة وحياتهما الاجتماعية والثقافية واساليب تفكيرهما متباينة نظير امانيهما القومية ، وهذه الاماني القومية هي اعظم العقبات التي تقف في سبيل السلام . وربما كان في الامكان ان يتدرب العرب واليهود على العيش والعمل معاً في فلسطين لو بذلوا هم انفسهم همة صادقة للتوفيق بين مثلهم العليا القومية وتوحيدها وبناء قومية مشتركة او ثنائية مع الزمن ولكن ليس في مقدورهم ان يقوموا بهذا الامر . ذلك ان الحرب وما جرت وراءها من ذيول قد بعثت في جميع العرب روح الامل في احياء عصرهم الذهبي في عالم عربي حر متحد . كما ان ماضي اليهود التاريخي يبعث فيهم روحاً مماثلة لتلك الروح . وهم يرغبون في اظهار ما يمكن الامة اليهودية ان تقوم به من جليل الاعمال عندما تعود الى البلاد التي ولدت فيها . وهكذا نرى ان اندماج العرب واليهود معاً امر مستحيل حدوثه ، فالعرب يرون ان جل ما يمكن ان يصل اليه اليهود هو ان يتبوأوا المكان الذي تبوأوه في مصر العربية او في اسبانيا العربية في السابق ، اما اليهود فيرون ان العرب لا مكان لهم بينهم وان شأنهم معهم لن يختلف عن شأنهم مع الكنعانيين الذين كانوا يقيمون في ارض اسرائيل القديمة ، اذ ليس في مقدور الوطن القومي ان يكون شبه قومي على حد ما ذكرناه فيما تقدم . وما دامت الحال كذلك فالقول ان للجنسية الفلسطينية اي معنى ادبي يكون عبارة عن ادعاء باطل . ذلك ان روح الولاء لدولة واحدة لا تساور العرب ولا اليهود .

٦ لقد كان هذا النزاع ملازماً للموقف منذ البدء ، وكان الانتداب يعمل على تثبيته . ولو اتخذت الحكومة سياسة اشد من السياسة التي كانت تسير عليها لتمكنت من كبح جماح هذا النزاع مدة من الزمن ولكنه لم يكن ليتسنى لها ان تقوى على ازالته

٧ كانت وطأة هذا النزاع تشتد شيئاً فشيئاً مع مرور الزمن . وقد صحبته سلسلة من الاضطرابات بلغت الخمسة عداً وكانت نهايتها ثورة العام المنصرم . ولقد كانت مقاومة العرب لليهود غير منتشرة بين الفلاحين في اول العهد ولكنها اصبحت الان عامة شاملة . وفي حين ان الاضطرابات الثلاثة الاولى كانت موجهة الى اليهود فقط كان الاضطرابان الاخيران موجهين الى اليهود والحكومة معاً

٨ وستزداد فجوة هذا النزاع اتساعاً مع الايام ذلك ان القوة المنفردة التي تعمل احوال فلسطين الداخلية على خلقها تزداد نمواً سنة بعد سنة . فنظاما التعليم عند العرب واليهود عبارة عن مدارس لتلقين الوطنية . ويجب ان لا يغرب عن البال ان هذين النظامين لم يمض على وجودهما بعد الا ردح قليل من الزمن . فتأثيرهما الكامل في الناشئة سيظهر باجلى مظاهره فيما بعد . « وحركات الشباب الوطنية » تلك الظاهرة المألوفة في سياسة اليوم في بلدان اوروبا واسيا الاخرى هي الآن في فلسطين سائرة الى الامام . اضف الى هذا انه كلما ازداد الشعب العربي عدداً وازدادت رفاهيته وثقافته ، ازداد تمسكه بطلب الاستقلال القومي والحاحه بالطلب وكرهه للعقبة التي تحول دون وصوله الى ذلك الهدف ، وكلما نما الوطن القومي وتأصل ازدادت ثقته بنفسه واتسعت مطامحه السياسية

٩ ان هذا النزاع سياسي في صلبه ، وان كان العرب يتخوفون من سيطرة اليهود الاقتصادية عليهم . والمفروض ان الانتداب سينتهي اجله عاجلا او آجلا . اما العرب فيتعجلون حلول هذا اليوم في حين ان اليهود يعملون على تأخيره والاسباب ظاهرة في الحالتين . وفي اثناء ذلك يزداد حلك الجو اربداداً ، بسبب ما يحيط بالمستقبل من الابهام . اما النزاع فيدور في الحقيقة حول المستقبل كما يدور حول الحاضر . وكل رجل عاقل من العرب واليهود يجد نفسه مضطراً للتسائل عن «من يحكم فلسطين في النهاية » . ومما يزيد في حرج هذا الابهام ان فلسطين بلاد منتدب عليها غير اننا على ضوء الحركات الوطنية في البلدان الاخرى لا نعتقد ان الموقف يختلف كثيراً عما هو عليه الان فيما لو كانت فلسطين مستعمرة بريطانية .

١٠ وفي غضون ذلك ستستمر « العوامل الخارجية » على لعب الدور الذي لعبته منذ البدء بقوة مستمرة متزايدة . فقد اعترف بالمملكة العربية السعودية ، واليمن ، والعراق ، ومصر كدول ذات سيادة كما اعترف بشرق الاردن كحكومة مستقلة . وستنال سوريا ولبنان في اقل من ثلاث سنوات سيادتهما القومية ايضاً . وبذلك تشتد وتقوى مطالبة عرب فلسطين بنيل نصيبهم من الحرية التي تتمتع بها البلاد العربية في آسيا باسرها . لقد كان عرب فلسطين مرتبطين قبل الحرب بسوريا ولبنان ، وعددهم الان يربو على اللبنانيين ، ثم ان كفايتهم للحكم الذاتي ، كباقي العرب في البلدان المجاورة ، امر قد سلم لهم به

١١ ومن الجهة الاخرى ليس من المنتظر في المستقبل القريب ان تقل الشدائد التي يقاسيهااليهود في اوروبا ، او ان تخف المخاوف التي تساورهم، وسيستمر ضغطهم على فلسطين وقد يصبح عظيما في اي وقت من الاوقات . كما ان اثر الاستنجاد بحسن نوايا الشعب البريطاني وعطفه على الانسانية لن يفقد شيئاً من شدته وسيطلب الى الحكومة المنتدبة بالحاح متزايد ان تدخل الى فلسطين العدد الذي يستطيع الوطن القومي اعالته من اليهود وان تحميهم بعد دخولهم من عدوان العرب

١٢ وهكذا يتراءى ان الموقف على رداءته الان سيزداد سوءاً فيما بعد، لاسباب داخلية وخارجية ، وان النزاع سيبقى مستمراً وان هوة الخلاف بين العرب واليهود ستظل آخذة في الاتساع .

١٣ بقي علينا ان ننظر في موقف الفريق الثالث، وهو الدولة المنتدبة ووكلاؤها في فلسطين . ان حكومة فلسطين هي من نوع الحكومات القائمة في مستعمرات التاج وهي غير ملائمة في الاحوال الاعتيادية لحكم العرب المثقفين واليهود الديموقراطيين وليس في مقدورها ان تتطور مع الزمن الى شكل من اشكال الحكم الذاتي كما وقع في البلدان الاخرى ، ذلك أنه ليس في الامكان ايجاد شكل من اشكال هذا الحكم من شأنه ان يضمن العدالة لكل من العرب واليهود او يرضى كل منهما بالاشتراك فيه . وعلى ذلك يكون تأسيس مجلس تشريعي ، بل مجلس استشاري موسع يتعاون فيه الشعبان، امراً لا يمكن تحقيقه . ثم انه ليس من الممكن ايجاد وسائل اخرى للتشاور والاشتراك في العمل مع كل من ممثلي الشعبين . والحق ان التعاون اليهودي امر يتطلبه صك الانتداب وانه حاصل بالفعل وقد يصل احياناً الى حد يوجب الارتباك ، غير ان التعاون العربي على اية صورة منتظمة من الصور او مستمرة هو امر لا يمكن نيله . وعلى هذا ستبقى الحكومة غير تمثيلية وعاجزة عن ازالة الظلامات المتضاربة التي يشكو منها هذان الشعبان المستاءان، المجردان من المسؤولية . ولن يكون في وسعها الاعتماد على شعور غريزي بالولاء للتاج . فللزعماء الوطنيين الحظ الاول من ولاء اتباعهم وليس لحكومة الانتداب

١٤ فنحن مقتنعون من انه لا يمكن في مثل هذه الاحوال اقامة دعائم السلام وتوطيد النظام وحسن انتظام الحكم في فلسطين لاية مدة من الزمن الا باللجوء الى سياسة قمع شديدة الوطأة . ولقد وضعنا نصب اعيننا في هذا التقرير ان لا نغالي في

ذكر الحقائق التي نقع عليها لكننا نرى ان الانتقاص من قدر هذه الحقائق هو أمر لا يقل شأناً عن المغالاة فيها . ونكون مقصرين بواجباتنا اذا ذكرنا شيئاً من شأنه ان يقوي الامل باستتباب السلام في فلسطين في المستقبل تحت نظام الحكم الحالي او اي نظام آخر قريب الشبه به . ان التفاؤل الذي كان بطبيعة الحال سائداً في بدء عهد الانتداب قد تضاءل من جراء سلسلة الاضطرابات التي قام بها العرب غير انه لم يتلاش قط ، اذ انه كان يبعث من جديد أثر كل اضطراب ثم يظهر عاجلاً انه تفاؤل باطل . والعبرة التي يجب ان تتخذ من الحوادث الماضية واضحة فما من احد في رأينا يجرؤ الآن على القول ان النظام القائم من شأنه ان يوجد أملاً حقيقياً بالتوفيق بين العرب واليهود . وعلى ذلك ترى الحكومة نفسها مضطرة الى اقامة مصالح للمحافظة على الامن تستنفد من باهظ النفقات ما يحول دون التوسع في الخدمات التي ترمي الى تأمين رفاهية السكان وتقدمهم ، ورفاهية السكان « امانة مقدسة » في عنقها على حد ما ورد في ميثاق العصبة . بل ان نفقات مصالح الامن قد تؤدي الى انقاص تلك الخدمات وتخفيضها . ثم انه اذا حدث ان نشبت اضطرابات ثانية وبلغت حد الثورة التي قامت في السنة الماضية فان الحركات العسكرية لا بد لها ان تستنفد ايرادات فلسطين في اقل مدة من الزمن ، وان تكلف الخزينة البريطانية في النهاية اموالاً طائلة اما الموانع الادبية التي تلازم اقامة نظام من الحكم يستند دائماً الى سياسة القمع فهي واضحة وغنية عن البيان . ولسنا في حاجة الى التدليل على ما يكون لهذه السياسة من رد فعل غير مرغوب فيه على الرأي العام خارج فلسطين

١٥ واسوأ ما في الخطة السالفة الذكر ان سياسة القمع لن تجدي في النهاية شيئاً فهي لن تحل المعضلة مهما اتبع في تطبيقها من الشدة والتصميم وبدلاً من ان تخفف من حدة الخصومة الكائنة بين العرب واليهود فهي ستزيدها استعاراً . وسيبقى من المتعذر انشاء حكومة ذاتية واحدة في فلسطين ، كما هي الحالة الآن . وليس من السهل السير في سبيل القمع المظلم اذا لم يكن من المأمول مشاهدة وضح النهار في آخر تلك الطريق

١٦ هذه على ما نرى هي الظروف التي يترتب على حكومة جلالتكم ان تجابهها في فلسطين . ونحن لا نعني فيما قلناه ، بالطبع ، ان الشعب البريطاني يجب ان يحجم عن الاضطلاع بعبء الحكم في فلسطين وفاقاً للنظام الحالي اذا كان الشرف يقضي

عليه بذلك . فالشعب البريطاني لا تنقصه قوة ولا ارادة . على ان له ما يبرره اذا هو بحث عن طريقة اخرى تمكنه من القيام بواجبه

١٧ ولسنا بالقائلين ايضاً ان الالتزامات التي اخذتها بريطانيا على عاتقها نحو العرب واليهود منذ عشرين سنة قد فقدت شيئاً من قيمتها الادبية والقانونية بسبب ما حدث منذ ذلك الحين . غير أن موطن الصعوبة هو ثبوت عدم امكان التوفيق بين هذه الالتزامات . ولا بد من بقائهما متضاربين على قدر ما يمتد اليه نظرنا . واذا وضعنا ذلك في عبارة واحدة قلنا انه ما دامت فلسطين على ما هي عليه فليس في وسعنا ان نجيب طلب العرب للحكم الذاتي وان نضمن في الوقت نفسه انشاء الوطن القومي اليهودي . ومما يزيد في ألم هذا التضارب وقعا انه لو اخذ كل التزام من الالتزامين على حدته لوجد انه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها . فتطبيق نظام الانتداب على فلسطين العربية كواسطة للتقدم نحو الحكم الذاتي من الجهة الواحدة ، يتفق والمبادئ البريطانية ، وهي نفس المبادئ التي اتبعت منذ الحرب في ظروف مختلفة في الهند والعراق ومصر ، والرأي العام البريطاني يعطف كل العطف على ما يمنى به العرب انفسهم من احياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية في العالم العربي . وبعكس ذلك فان الاضطلاع بمهمة الحكم دون رضى المحكوم او موافقته هو أمر لا يقبل به الشعب البريطاني ، على ما نعتقد . ومن الجهة الاخرى ، ان صداقة بريطانيا للشعب اليهودي هي صداقة تقليدية قوية واليهود لم يجدوا بلاداً تسهل لهم سبل العيش والنجاح كبريطانيا ، وما من بلاد اخرى كبريطانيا يشعر اهلها برغبة صادقة لعمل ما وسعهم لمساعدة اليهود في الصعوبات الحاضرة التي يعانونها ، وما من بلاد اخرى فُهمت فيها الصهيونية قبل الحرب فهمها في بريطانيا او عطف عليها فيها كما عطف عليها في بريطانيا . والمصلحة البريطانية تمشي دائماً مع الشعور البريطاني . ولقد كان سلام الشرق الاوسط من اوائل عهد اتصال بريطانيا بالهند وفيما بعد ذلك ايضاً هو المبدأ الاساسي الذي تسير عليه سياستنا الخارجية . ومن أجل الاحتفاظ بهذا السلام عملت السياسة البريطانية على ان يكون لها تاريخ صداقة غير منفصمة العرى مع العرب . وفي وسعها ان تقيم الدليل على ذلك . والرغبة في دوام هذه الصداقة ليست الآن باقل منها من قبل . ومن الجهة الاخرى ، من مصلحة بريطانيا ان تحتفظ بثقة الشعب اليهودي بالقدر الممكن حيثما كان . فلقد قدرنا هذه الثقة حق قدرها في اثناء الحرب وليس في مقدورنا ان نستهين بها في ايام السلم

١٨ ومن هذه الاعتبارات النهائية تقوم الحجة القائلة بوجوب ايجاد مخرج من هذا المأزق المحيط بفلسطين. هما كنف الامر . فان دوام هذه الحال او بالاحرى تحرجها — لأن في دوامها تحرجها — لا يمكن التفكير به دون توقع اسوأ النتائج . ان دوام هذه الحال معناه قلق واضطراب متواصلان في وقت السلم، وخطر عميم في حالة الحرب، وقضاء مستمر على سمعتنا، واقصاء تدريجي لهذين الشعبين اللذين يرتبطان معنا برباط الصداقة التقليدية . فعرب فلسطين قد استولت عليهم الآن روح العداء، وبنو قومهم في جميع انحاء العالم العربي اوشك صبرهم ان ينفد . وقد فهمنا ان اليهود ولا سيما في الولايات المتحدة اخذوا يرتابون في اخلاصنا في الوفاء بوعودنا، ويقولون ان اهمالنا او ضعفنا هو السبب الحقيقي لكل هذه المتاعب . ومثل هذه الحالة يجب في رأينا وقفها عند حد، والحيلولة دون استفحالها اذا كانت ثمة وسيلة عملية منصفة من شأنها ان تضع حداً لها

١٩ من الجلي انه لا يمكن حل المشكلة بمنح العرب واليهود كل ما يصبون اليه واذا سئل سائل «من من الشعبين سيحكم فلسطين في النهاية» فالجواب على هذا السؤال يجب ان يكون بدون شك «لا هذا ولا ذاك» . اننا لا نعتقد ان هنالك سياسياً منصفاً يمكنه ان يفترض الآن — وقد امسى الامل بتآلف الشعبين بعيد التحقيق — ان من واجب بريطانيا ان تسلم الاربعمائة الف يهودي الذين سهلت دخول معظمهم الى فلسطين بموافقة عصبة الامم، الى الحكم العربي . او ان تسلم مليوناً من العرب الى الحكم اليهودي، إن اصبح اليهود اكثرية السكان في المستقبل . غير انه ان لم يكن في مقدور كل من هذين الشعبين ان يتولى حكم فلسطين كلها بانصاف فاننا لا نرى سبباً يمنع كل شعب منهما من حكم قسم منها، اذا كان ذلك قابلاً للتطبيق

٢٠ ولا مشاحة في ان فكرة التقسيم قد خطرت مراراً على بال الذين درسوها وبحثوا فيها كحل للمشكلة ولكنها ما لبثت ان اهملت . فهنالك كثيرون ممن يشعرون بنفور غريزي من فكرة تقطيع اوصال الارض المقدسة، ويرون ان ما وقع من فصل شرقي الاردن عن فلسطين التاريخية يزيد بحد نفسه عن الكفاية . ففي صدد هذه النقطة نود ان نقول ان القيمة الادبية في الابقاء على وحدة فلسطين السياسية تعتبر ضئيلة اذا قيست بدوام الشحناء والنزاع المستمر وسفك الدماء وان هنالك ضرراً ادبياً قليلاً

من رسم خط سياسي يشطر فلسطين اذا كان يتسنى بذلك مع مرور الزمن اقامة دعائم السلام وتوفر حسن النية بين الشعبين القاطنين على جانبي ذلك الخط . وقد يكون ثمة اناس ممن شعروا بان التقسيم انما هو اعتراف بالعجز ، وقد تكون حجة اولئك القوم ان من اجل المظاهر البارزة في جامعة الامم البريطانية هي الطريقة التي تم بموجبها التوفيق بين مطالب القوميات المتضاربة القائمة داخل حدودها ولذلك يجب ان لا يقطع الامل بالحصول على نتيجة كهذه في فلسطين بمثل هذه السهولة . ونحن نجيب على هذا القول ان البلاد التي امكن فيها التغلب على النزاع وتأمين الاتحاد هي بريطانيا نفسها وكندا وجنوبي افريقيا حيث كان احد الفريقين المتنازعين انكليزيًا او بريطانيا . وانه عندما لم تكن الحالة كذلك ظل الانشقاق قائمًا بالرغم من مرور اجيال عديدة عليه كما هي الحال في النزاع القائم بين ايرلندا الشمالية وايرلندا الجنوبية ، او بين الهندوس والمسلمين في الهند . وقد يكون هنالك ايضًا من فكروا في التقسيم ولكن ضربوا صفحًا عنه ، اعتقادًا منهم ، دون ريب ، باستحالة تنفيذه . فالصعوبات التي تلازم التقسيم تبدو للناظر جسيمة وهي كذلك دون منازع ، وكلما فحصت المسألة بدقة ، ظهرت تلك الصعوبات في صورة اوضح . ونحن لا نحط من شأن هذه الصعوبات وقدرها وليس في الامكان نبذها ظهريا ، ومع ذلك فانه عندما يواجه المرء تلك الصعوبات لن تبدو انها مما يتعذر تذليلها شأن المصاعب التي تلازم بقاء الانتداب او اي تدبير آخر اقترح علينا او في وسعنا استنباطه . ان التقسيم يفسح على الاقل مجالاً لتوطيد السلام في النهاية ، الامر الذي لا نرى انه يتوفر في اي مشروع آخر

الفصل الحادي والعشرون

نظام المقاطعات

١ في الامكان تجزئة فلسطين تجزئة سياسية اقل حسما وشمولا من التقسيم ، وذلك بتجزئتها ، على النحو المتبع في الحكومات التي تسير على نظام الاتحاد ، الى ولايات او مقاطعات . وطالما اشير الى هذه الطريقة باسم نظام المقاطعات وطالما حبذت بمهارة كوسيلة لحل مشكلة فلسطين . ولذلك نرى لزاماً علينا ان نبحث فيها قبل الشروع في عرض مشروع التقسيم الذي نود ان نقترحه نحن

٢ ويمكن تلخيص مشروع المقاطعات هذا بقول احد كبار الدعاة اليه وهو :—

« ان تحدد بعض المناطق تحديداً رسمياً ويسمح لليهود بامتلاك الاراضي وحشد السكان فيها وأن يشجعوا على ذلك عملا بالالتزام الايجابي الذي ينطوي عليه الانتداب نحو الوطن القومي ، اما الاراضي الواقعة خارج تلك المناطق فيحتفظ بها لسد احتياجات ابناء البلاد الاصليين »*

٣ ومن الممكن وضع هذا المشروع على صور شتى ولكنه على العموم يرمي الى تجزئة فلسطين الى مقاطعتين احداهما يهودية والاخرى عربية (تطابق اولاهما المناطق التي يبلغ فيها ازدحام المستعمرات اليهودية اقصاه وتشمل بصورة خاصة مرج ابن عامر والسهل الساحلي الى الشمال من تل ابيب والمستعمرات المنشأة قديماً حول عيون قاره ريشون لزيون وديران « رحبوت ») بينما تبقى الاماكن المقدسة (القدس وبيت لحم) وميناء حيفا كمناطق صغيرة تديرها حكومة الانتداب مباشرة . وقد اقترح انه يمكن تشكيل مقاطعة ثالثة مختلطة السكان من المنطقة المحيطة بطبريا وصفد والحولة . واقترح ايضاً ان لا تقتصر المقاطعة العربية على المناطق التي اغلب سكانها عرب وتقع في فلسطين نفسها بل ان تمتد الى بلاد شرق الاردن بشكلها الحاضر فتشملها جميعها .

---

* من مقال عنوانه « نظام المقاطعات — مشروع لفلسطين » بقلم المستر ارثر كاست نشر في مجلة الجمعية الاسيوية الملكية في المجلد ٢٣ الصفحة ٢٠٦

٤ والغاية التي يستهدفها الاقتراح هي ان يكون لكل مقاطعة حكومتها الخاصة وان تتمتع بالاستقلال التام في بعض الامور كالاشغال العامة والصحة والتعليم والادارة العامة (بما في ذلك مراقبة بيوع الاراضي والهجرة) بينما تحتفظ حكومة الانتداب المركزية، بمساعدة مشورة ممثلي المقاطعات، بالاشراف على العلاقات الخارجية والدفاع والجمارك والسكك الحديدية والبرق والبريد وما شابه ذلك، وتستمر في جمع ايرادات اتحاد المقاطعات من جمركية وبريدية وغيرها. اما اختيار اللغات الرسمية فانه يترك للمقاطعات

٥ ويزعم من قبيل الدعاية لهذا الترتيب انه يكفل حل المشاكل الكبرى الثلاث وهي مشكلة الاراضي ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتي وقد تنطوي كل واحدة من هذه المشاكل بلا شك على عدة نقاط صعبة ولكن في الامكان القول ان هذا المشروع يخول اليهود حق شراء جميع ما يرغبون شراءه من الاراضي الواقعة ضمن مقاطعتهم (على ان يكون ذلك بلا شك خاضعاً لبعض القيود التي من شأنها حماية المالكين الموجودين من غير اليهود) كما انه يخول اليهود حق السماح بادخال اكبر عدد من المهاجرين يعينونه هم انفسهم. اما المقاطعات العربية فيكون لها ضمن حدودها حرية فرض جميع ما تريده من التحديدات على استمرار توسيع الاسكان الصهيوني. وبذلك تتمتع كل مقاطعة بالحكم الذاتي من جميع نواحيه عدا الناحية الخاصة بالاتحاد

٦ ولكن يقابل هذه الحسنات الظاهرة في المشروع صعوبات جلية، اولها انه لن يكون من السهل وضع دستور للاتحاد، اذ ان كيان الحكومة المركزية وتقسيم العمل بينها وبين الوحدات التي تؤلفها ينطوي على مسائل معقدة. وثمة ايضاً خطر دائمي من محاولة احد الجانبين التجاوز على الآخر او تنافسهما في ادعاء النفوذ على شيء واحد. ان نظام اتحاد المقاطعات السويسري ومعظم الاتحادات الاخرى هو نتيجة قيام عدة وحدات منفصلة وعملها على الارتباط معاً في سبيل الوصول الى غايات مشتركة. وفي مثل تلك الاتحادات تبقى مجموعة المصالح والتقاليد التي دفعت الى الاتحاد تعمل على امداده بعنصري الاعتدال وحسن النية اللذين يمكن بواسطتهما تأمين التراضي والتوافق بين المصالح وازالة التوتر الناشيء عن تضاربهما. اما في فلسطين فلا يوجد شيء من هذا. وسيكون تدخل الحكومة المركزية موضعاً لاستياء العرب

واليهود على الدوام ويخشى انهم سيحاولون عرقلة ذلك التدخل حيثما يتمكنون باعتبار انه تطفل اجنبي غير مرغوب فيه

٧ وستنشأ الصعوبات في العلاقات المالية وخاصة ما بين الحكومة المركزية والمقاطعات اذ يشتد الجدل وتزداد لهجته حدة كلما جرى البحث في توزيع وفر ايرادات الاتحاد على المقاطعات او جمع التبرعات منها لسد عجز ميزانيته . ثم ان المشاكل المالية التي قد تنتج عن تخويل اليهود حق مراقبة الهجرة الى مقاطعتهم ستسبب حيرة وارتباكا عظيمين للحكومة المركزية فسيطلب منها تقديم الخدمات للاتحاد الذي يزداد سكانه بسرعة تزيد كثيراً عن السرعة التي تعتبرها هي نفسها معقولة . وهكذا نجد ان الصعوبات الناشئة عن الهجرة اليهودية لا يزيلها نظام المقاطعات على الرغم من انه يقللها وستظل حكومة الانتداب المركزية مضطرة الى النظر في تلك الصعوبات وستستمر تلك الصعوبات في اذكاء نار العداء بين العرب واليهود . وفي الحقيقة انه لا يحل مشكلة الهجرة الا التقسيم فقط

٨ ثم ان الحالة الحاضرة تحتوي على عيب آخر لا يستطيع نظام المقاطعات ان يعمل الشيء الكثير لاصلاحه . فقد اشرنا في الفصل السابع الى مبلغ الصعوبة والنفقة اللتين يستلزمهما حفظ النظام والامن العام في فلسطين ، ومن رأينا ان الاختبار سيثبت انه من المستحيل ان يوكل هذا الواجب الى حكومات المقاطعات الا الى حد معين . لذلك ستظل المسؤولية الكبرى لحفظ الامن ملقاة على عاتق حكومة الانتداب

٩ ان الصعوبة الاولية التي تعترض اي مشروع يوضع لتجزئة فلسطين هي انه يتعذر بالفعل رسم خط يفصل جميع العرب عن جميع اليهود . ففي كل من نظام المقاطعات ومشروع التقسيم تبقى اقلية من كل شعب في منطقة تسيطر عليها اكثرية من الشعب الآخر . تلك هي المشكلة الاساسية وستتطلب معالجتها معالجة ناجعة حنكة سياسية تجمع بين اعظم جرأة وابعد نظر . اما الاجراءات التي نرى وجوب اتخاذها كما سنفسر ذلك في الفصل التالي فانها لن تكون موازية لما تستلزمة من الصعوبة والنفقة الا اذا كانت تنطوي على الامل بتسوية مشكلة فلسطين تسوية نهائية دائمة . ونحن نعتقد ان مشروع التقسيم يفعل ذلك وان نظام المقاطعات كما هو جلي لن يكون في وسعه ان يفعل ذلك

١٠ ان نظام المقاطعات لا يضع تسوية لمسألة الحكم الذاتي الوطني فروح القومية العربية لن يرضيها الحكم الذاتي الذي ستمارسه ضمن مقاطعتها اذ انه لا يرفع عرب فلسطين الى المستوى الذي يتمتع به عرب البلاد المجاورة او الذي سيتمتعون به عما قريب ثم انه لا يعطي اليهود الحرية التامة التي يبغونها لبناء وطنهم القومي على طريقتهم الخاصة وبالسرعة التي بودونها ولا يعطيهم املاً في تحقيق جميع ما تنطوي عليه الصهيونية في نطاق صغير من الاراضي . وستظل المسألة القديمة ، اي مسألة عموض مصير فلسطين تعمل من وراء ذلك فتملأ الجو بالغيوم وتسبب اضطراب الحال من سنة الى اخرى وتزيد في العداء القائم بين الشعبين

١١ ان نظام المقاطعات يشتمل بالاختصار على معظم الصعوبات التي تعتور مشروع التقسيم ، ان لم يكن كلها ، ولكنه خال من الميزة العظمى التي يحتويها مشروع التقسيم الا وهي إمكان الوصول الى السلم النهائي

الفصل الثاني والعشرون

مشروع للتقسيم

١ نعود الآن الى التقسيم باعتباره الطريقة الوحيدة التي نستطيع اقتراحها لاستئصال شأفة الداء من اساسها

٢ عندما جرى تعييننا كان دوام العمل بالانتداب امراً مسلماً به كما نظن ، بالرغم من ان بلادنا كانت تقدر خطورة الحالة التي وصلت اليها فلسطين ، بعض التقدير لا كله . فالصلاحيات التي انيطت بنا تنطوي على الامل باننا سنتمكن من تقديم التواصي التي يكون من شأنها في راينا ايجاد تسوية دائمة للمشكلة القائمة في البلاد ، دون ان ننفض يدينا من الانتداب . ولكننا كنا كلما سرنا بالتحقيق نزداد اقتناعاً بان الامل باقامة دعائم السلام الدائم في فلسطين على اساس بقاء الانتداب الحالي هو أمل ضئيل . ثم ما عتمنا ان اقتنعنا في النهاية ان لا امل بالوصول الى ذلك بالمرة . وقد اتضح لنا ان معالجة هذه المشكلة على وجه يرجى منه امل في النجاح لا تتسنى الا باتباع طرق حاسمة وان ثمة طريقة واحدة لا يسوغ اعتبارها متعذرة او مستحيلة بالرغم مما تنطوي عليه من المشاق . وقد شعرنا في تلك الظروف اننا نكون مقصرين بواجبنا اذا نحن اقتصرنا على بيان المأزق الذي وصلت اليه الحالة في فلسطين كما حاولنا ان نفعل في الفصول السابقة في هذا التقرير . واننا نعتقد ان حكومة جلالتكم تود ان نعرض عليها ما نرى انفسنا قادرين على تقديمه من الاقتراحات بشأن الطريقة التي يمكن بها التغلب على ذلك المأزق . ان معظم الشهادات التي سمعناها وان لم يكن لها ، والحق يقال ، صلة مباشرة بمسألة التقسيم ، تناولت مباشرة او غير مباشرة الامور التي تمكننا من تكوين رأي في الموضوع ، ونظراً الى المعلومات الاخرى التي توصلنا اليها بشأن احوال فلسطين في الماضي والحاضر نرى ان هنالك ما يبرر لنا توصية حكومة جلالتكم بان تتخذ الاجراءات المناسبة لانهاء الانتداب الحالي على اساس التقسيم

٣ وبالرغم من اننا لا نظن ان حكومة جلالتكم تنتظر منا ان نعمد الى القيام بالتحقيق الاضافي المطول الذي يتطلبه وضع الاسس الضرورية لمشروع التقسيم ،

باسهاب ، نرى انه من العبث ان نتقدم بمبدأ التقسيم هذا دون ان نضعه في شكل محسوس . اذ من الواجب كما يظهر جلياً ان نقيم الدليل على ان في الامكان وضع مشروع يفي باهم ما تتطابه الحال ، ويبدو لنا ان مثل هذا المشروع يجب ان تتوفر فيه ثلاث نقاط اساسية فهو ينبغي ان يكون عملياً وينبغي ان يكون متفقاً والالتزامات المترتبة علينا وان يكون منصفاً للعرب واليهود

(١) نظام للمعاهدات

٤ ينبغي انهاء اجل الانتداب على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات ، يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا

٥ ويجب وضع انتداب جديد للاماكن المقدسة يكفل تحقيق الغايات المحددة في القسم (٢) ادناه

٦ وينبغي ان تعمد الدولة المنتدبة الى المفاوضة مع حكومة شرقي الاردن وممثلين لعرب فلسطين من جهة ، ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الاخرى ، لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين وان يعلن في هاتين المعاهدتين عن تشكيل دولتين مستقلتين ذواتي سيادة في اقصر مدة تسمح بها الاحوال ، احداهما دولة عربية تتألف من شرق الاردن متحداً مع ذلك القسم من فلسطين الواقع الى الشرق والجنوب من الحد الذي نقترحه في القسم (٣) ادناه ، والثانية دولة يهودية تتألف من ذلك القسم من فلسطين الواقع الى الشمال والغرب من ذلك الحد

٧ تتعهد الدولة المنتدبة ان تؤيد الطلب الذي قد تتقدم به حكومتا الدولتين العربية واليهودية للانضمام الى عصبة الامم بموجب المادة الاولى من ميثاق العصبة .

٨ تتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الاقليات في كل من الدولتين وشروطاً مالية وشروطاً اخرى سيشار اليها في الاقسام التالية

٩ تلحق بالمعاهدتين مواثيق عسكرية تتعلق باقامة قوى بحرية وعسكرية وجوية وبصيانة الموانئ والطرق والسكك الحديدية ووجوه استعمالها و بالمحافظة على سلامة خط انابيب البترول وما شاكل ذلك من الامور

(٢) الاماكن المقدسة

١٠ يكون تقسيم فلسطين خاضعاً للشرط الاساسي التالي وهو المحافظة على قداسة مدينتي القدس وبيت لحم وتأمين الوصول اليهما بحرية واطمئنان لمن شاء من كافة انحاء العالم. تلك « امانة مقدسة » في عنق المدنية باوسع مافي هذه العبارة الواردة في صك الانتداب من معنى . وهذه الامانة هي ليست بالنيابة عن شعوب فلسطين فقط بل عن جماهير الناس القاطنة في البلاد الاخرى والتي تعتبر احدى هاتين المدينتين او كلتيهما مكانيين مقدسين

١١ ولذلك ينبغي وضع صك انتداب جديد تكون غايته الرئيسية حسن اداء هذه الامانة، ويجب تخطيط منطقة خاصة تمتد حدودها من نقطة شمال القدس الى نقطة جنوب بيت لحم وان يهيأ لهذه المنطقة امر الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد الى شمال الطريق العامة والى جنوب السكة الحديدية ويشمل مدينتي اللد والرملة وينتهي في يافا.

١٢ ونحن نعتبر حماية الاماكن المقدسة امانة دائمة فريدة في نوعها وغايتها ، وان تكن غير واردة في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم . واجتنابا للالتباس وسوء الفهم يمكن القول بصراحة ان هذه الامانة لا تنتهي الا اذا رغبت في ذلك عصبة الامم والولايات المتحدة. وبالرغم من ان الواجب يقضي على الوصي العمل على ترقية احوال سكان هذه المنطقة الا انه ليس في النية ان يصبح اولئك السكان مع مرور الزمن شعباً يحكم نفسه بنفسه حكماً ذاتياً تاماً

١٣ ينبغي ان تضمن الحقوق المكتسبة في الاماكن المقدسة وطريق الوصول اليها (وفقاً لما تتطلبه المادة الثالثة عشرة من صك الانتداب الحالي) وحق نقل البضائع في منطقة الانتداب بطريق التوسط (بالترانسيت) وعدم التحيز او المحاباة في المسائل المالية والاقتصادية وغيرها وفقاً لمبادئ نظام الانتداب. اما السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور فلا تنطبق على هذه المنطقة ولن يكون ثمة مجال للبحث في حفظ التوازن بين مطالب العرب ومطالب اليهود او بالعكس بل يعامل كافة سكان هذه المنطقة على قدم المساواة وتكون اللغة الرسمية الوحيدة هي لغة الدولة المنتدبة ويكون المبدأ الاساسي الذي تسير عليه الادارة اقامة حكم قويم عادل بقطع النظر عن المصالح الطائفية

١٤ ومما يتفق في رأينا والعاطفة المسيحية في العالم أجمع ، جعل هذا الانتداب شاملا ايضاً مدينة الناصرة وبحيرة طبريا . ونحن نوصي بان يعهد للدولة المنتدبة ادارة الناصرة وان تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه بحيرة طبريا وشواطئها .

١٥ ويجب كذلك ان يلقى على عاتق الدولة المنتدبة عبء المحافظة على الاوقاف الدينية ، والابنية والمقامات والاماكن المقدسة لدى اليهود او لدى العرب «الواقعة في اراضي الدولتين العربية واليهودية»

١٦ وللقيام بنفقات حكومة الانتداب ينبغي أن يكون في الامكان جباية بعض الايرادات ، لاسيما من سكان المدن الكبرى الكثيري العدد المضطردي النمو ، المعهودة ادارتهم اليها سواء عن طريق استيفاء رسوم جمركية او فرض ضرائب مباشرة . غير أن هذه الايرادات قد لا تفي لسد النفقات العادية لهذه الادارة . وحينئذ نعتقد ان البرلمان يكون على كل حال مستعداً لتخصيص المال اللازم لسد ذلك العجز

(٣) الحدود

١٧ ان المبدأ الطبيعي الذي ينبغي ان يتبع في تقسيم فلسطين هو فصل المناطق التي اشترى اليهود الاراضي فيها واستوطنوها ، عن المناطق التي كل سكانها او معظمهم من العرب . ان معظم اراضي اليهود ومستعمراتهم كما تدل الخريطة رقم ٤ الملحقة بآخر هذا التقرير تقع في السهل الساحلي بين المجدل وجبل الكرمل وفي جوار حيفا وفي مرج ابن عامر ووادي جزرائيل وشرق الجليل اي الى الجنوب من طبريا وعلى شواطئ البحيرة وقرب صفد وفي منطقة الحولة . اما باقي الجليل * والقسم الشمالي من سهل عكا فيكادان يكونان باجمعهما ملكاً ومستوطناً للعرب و كذلك ايضاً الاراضي الجبلية الوسطى لمقاطعتي السامرة واليهودية القديمتين ، باستثناء القدس وضواحيها ، اما مدينتا نابلس وجنين ومدينة طولكرم التي تقع متطرفة على حافة السهل الساحلي ، فهي مراكز لروح القومية العربية . وباستثناء اليهود الموجودين في القدس وجوارها وفي الخليل يمكن ان يقال ان المنطقة الكائنة بين جنين وبئر السبع خالية من اليهود . وتمتد تلك القطعة العربية شرقاً الى نهر الاردن في مكان يقع بين البحر الميت وبيسان ، اما المنطقة الممتدة

---

* تستعمل كلمة الجليل بحيث تشمل اقضية عكا وصفد وطبريا والناصرة

من الجنوب والجنوب الشرقي لبئر السبع الى الحدود المصرية فقد ابتاع اليهود بعض القطع المتفرقة من الاراضي فيها ولكن سكان هذه المنطقة كلهم من العرب

١٨ ويبدو لنا ان الانفصال القائم حالياً بين منطقة الاراضي والمستعمرات اليهودية والمناطق التي يمتلكها كلها او معظمها العرب يصلح كأساس عملي عادل للتقسيم على شرط ان تراعى فيه روح التزاماتنا، وذلك (١) ان يفسح مجال معقول ضمن حدود الدولة اليهودية لنمو السكان والمستعمرات (٢) وان تعطى الدولة العربية تعويضاً معقولاً لقاء ما تفقده من الاراضي والايرادات . والشرط الاخير هو احد الاسباب التي اوردناها في الفقرة ٢٣ ادناه والتي بنينا عليها اقتراحنا بوجوب دفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية اذا وضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ

١٩ ان كل اقتراح للتقسيم لن يجدي نفعاً اذا لم يتضمن اشارة ولو تقريبية الى كيفية البت في اعظم مسألة حيوية في الموضوع اجمعه . وما لدينا من المعلومات لا يمكننا من التأكيد بان الاقتراح الذي نعرضه بهذا الشأن هو الحل الوحيد لهذه المشكلة البارزة الصعوبة غير اننا نقترح الحد التالي على اساس المبدأ المذكور اعلاه كحل من هذه الحلول وفي رأينا انه حل عملي وعادل معاً . ولما كان من المعتذر علينا ان نرسم خطاً دقيقاً فنحن نوصي بتعيين لجنة لتخطيط الحدود

٢٠ يبدأ الحد من رأس الناقورة ويسير محاذياً الحدود الشمالية الحالية لفلسطين حتى يصل الى بحيرة طبريا ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بمخرج نهر الاردن من البحيرة ويسير محاذياً مجرى النهر الى ان يبلغ نقطة تبعد قليلاً عن بيسان من جهة الشمال ثم يخترق بيسان ويسير محاذياً الحافة الجنوبية لوادي جزرائيل ثم يخترق مرج ابن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل المتسلم) ومن ثم يخترق سلسلة جبال الكرمل في جوار طريق مجدو (تل المتسلم) وبعد ان يتصل الحد بالسهل الساحلي يسير جنوباً محاذياً الحد الشرقي لذلك السهل ثم ينحرف غرباً مجتنباً طولكرم الى ان يتصل بممر (القدس — يافا) على مقربة من اللد وفي جنوب الممر يتابع سيره محاذياً حد السهل الساحلي الى ان يبلغ نقطة تقع على بعد نحو عشرة اميال جنوب رحوبوت (ديزان) ومن ثم يسير غرباً الى البحر *

---

* انظر الخريطة رقم ٨

٢١ وحسب التشكيلات الحالية في فلسطين تستلزم الحدود المقترحة ادخال اقضية عكا وصفد وطبريا والناصرة وحيفا وبعض اقسام من اقضية جنين ، وطولكرم وبيسان ، ويافا ، والرملة في المنطقة اليهودية ، وادخال اقضية نابلس ، ورام الله ، والخليل ، وبئر السبع ، وبعض اقسام من اقضية نابلس ، وجنين ، وطولكرم ، ويافا والرملة ، والقدس ، وبيت لحم في المنطقة العربية

٢٢ ونورد فيما يلي الملاحظات والتواصي التي نقدمها بشأن الحدود المقترحة والمسائل المتفرعة منها :—

(١) لا يمكن ان يرسم حد يفصل جميع العرب وكافة الاراضي التي يملكونها عن جميع اليهود وكافة الاراضي التي يملكونها

(٢) لقد ابتاع اليهود قطعاً كبيرة من الاراضي في سهل غزة وبالقرب من بئر السبع واستحصلوا على حق الخيار في ابتياع قطع اخرى في تلك المنطقة. والحدود المقترحة من شأنها ان تحول دون الانتفاع بتلك الاراضي لتوسيع الوطن القومي اليهودي في الجهة الجنوبية . ومن الجهة الاخرى تكون الاراضي اليهودية في الجليل وبالاخص اراضي منطقة الحولة (التي تهيئ فرصة حربة بالذكر للاعمار والاستعمار كما بينا ذلك في فصل سابق) داخلة ضمن المنطقة اليهودية

(٣) ان الحدود المقترحة تستلزم ادخال اراضي الجليل المرتفعة الواقعة بين صفد وسهل عكا في المنطقة اليهودية ومما يذكر ان هذا القسم من فلسطين هو الذي احتفظ اليهود بمقام لهم فيه منذ بدء تشتتهم حتى هذا اليوم بدون انقطاع بالمرة او بدون انقطاع تقريباً ، وان عواطف اليهودية العالمية باجمعها متعلقة كل التعلق بمدينتي صفد وطبريا «المقدستين» * اضف الى هذا ان اليهود كانوا يعيشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الآونة الاخيره كما ان فلاحي الجليل اظهروا طيلة المدة التي وقعت فيها سلسلة «الاضطرابات» انهم اقل انقياداً للتحريض السياسي من فلاحي منطقتي السامرة واليهودية اللتين تتمركز فيهما روح القومية العربية . غير ان الاضطرابات التي وقعت في العام الماضي قد ادت

---

* انظر الصفحتين السابقتين

من الجهة الاخرى الى احتكاك خطر في مدينتي طبريا (وسكانها ٦١٥٠ من اليهود و ٣٥٥٠ من العرب) وصفد (وسكانها ٢٠٠٠ من اليهود و ٧٩٠٠ من العرب) وقد حدث اضطراب ايضاً في المدينتين المختلطتين الاخريين الواقعتين في المنطقة اليهودية وهما حيفا (وسكانها ٥٠٠٠٠ من اليهود و ٤٨٠٠٠ من العرب تقريباً) وعكا (وسكانها ٨٥٥٠ من العرب و ٢٥٠ من اليهود) ولكنه كان فيهما اقل حدة منه في المدينتين الاوليين . ونحن نعتقد ان بقاء هذه المدن الاربع مدة من الزمن تحت ادارة الدولة المنتدبة يساعد كثيراً في نجاح عملية التقسيم في مراحلها الاولى وخاصة في ضمان تنفيذ التعهدات التي تحتوي عليها المعاهدات بشأن حماية الاقليات

(٤) ان مدينة يافا عربية في جوهرها ، وقد اخذت الاقلية اليهودية فيها تتضاءل في المدة الاخيرة ، ونحن نقترح ان تؤلف هذه المدينة جزءاً من الدولة العربية . وليس في مسألة اتصالها بالدولة العربية من صعوبة لان حق المرور من ممر القدس — يافا سيكون مباحاً للجميع ، على ان هذا الممر يجب ان يكون له منفذه الخاص الى البحر ولذلك يجب ان تستملك شقة ضيقة من الارض وان تخلى هذه الشقة في كل من الجانبين الشمالي والجنوبي للمدينة ، واذا اقتضت الضرورة يمكن وضع مراكز للشرطة في هذه الشقة وقد يكون هذا التدبير اصطناعياً ولكنه من الامور الممكنة على كل حال

(٥) بالرغم من انه سيكون في امكان الدولة العربية الاتصال بالبحر المتوسط في كل من يافا وغزة فاننا نرى ان من مصلحة التجارة والصناعة العربية ان تكون مدينة حيفا ، التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد ، في متناول الدولة العربية ايضاً من اجل الغايات التجارية . ولذلك يجب ان تشتمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) بين الدولة العربية وحيفا . وعلى هذه الصورة ايضاً يجب ان تشتمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع في (الاستيداع) في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية

ويسري المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الاحمر من اجل الغايات التجارية ، فقد يظهر ، مع مرور الزمن ، ان استعمال ذلك المنفذ الى الشرق يعود بفائدة جزيلة على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء . وبالنظر لهذا

الاحتمال نقترح ان تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطئ خليج العقبة تحت ادارة الدولة المنتدبة وان تتضمن المعاهدة العربية نصاً يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة

ويجب ان تنص المعاهدتان ايضاً على توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الانتداب وحيفا وبين الحدود المصرية وخليج العقبة

(٤) الاعانة المالية بين الدولتين

٢٣ لقد قلنا في فصل سابق ان مقدار ما يدفعه الشخص الواحد من اليهود للايرادات يفوق مايدفعه الشخص الواحد من العرب وذلك مما مكن الحكومة من ان تنشئ مصالح عامة للعرب تفوق في مستواها ما كان في امكانها ان تنشئه في غير هذه الحالة . وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم ان المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من مقدرة المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الاخرى (١) يكتسب اليهود حق سيادة جديدة في المنطقة اليهودية (٢) وتكون تلك المنطقة حسب الحدود التي ذكرناها اكبر مساحة من المنطقة الحالية التي تضم اراضي اليهود ومستعمراتهم (٣) ويتخلص اليهود مما هم ملزمون به الان من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة . ولذلك نقترح ان تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية عندما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ . ولقد كان لمثل هذه التسويات المالية العادلة سوابق حديثة العهد عندما تم فصل السند عن بومباي وفصل بورما عن امبراطورية الهند ، فجرياً على تلك السوابق يجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه الاعانة المالية وتقديم تقدير بذلك

٢٤ ويترتب على اللجنة المالية ان تنظر ايضاً في كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التي تبلغ الان نحو اربعة ملايين ونصف مليون جنيه بين الدولتين العربية واليهودية وفي كيفية تقسيم الالتزامات المالية الاخرى التي التزمت بها ادارة فلسطين بصورة مشروعة خلال مدة الانتداب وذلك وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب الحالي ، وينبغي على اللجنة ايضاً ان تعالج المسائل المتعلقة بادارة السكك الحديدية والبرق والتلفونات ، في حالة وقوع التقسيم

(٥) اعانة الحكومة البريطانية

٢٥ ان الاعانة المالية التي ستقدمها الدولة اليهودية للدولة العربية سيكون من شأنها تقويم الاتزان المالي في فلسطين . غير ان المشروع يشتمل على ادخال شرقي الاردن في الدولة العربية . وقدرة شرقي الاردن على دفع الضرائب محدودة جداً وايراداتها لم تكن كافية قط لسد مصاريف الادارة . فمنذ سنة ١٩٢١ حتى هذا اليوم ما فتئت شرقي الاردن تتلقى اعانات مالية من المملكة المتحدة وقد بلغ مجموع هذه الاعانات ١٢٥٣٠٠٠ جنيه اي بمعدل ٧٨٠٠٠ جنيه في السنة وقد منحت شرقي الاردن ايضاً بعض الاعانات لسد نفقات قوة حدود شرقي الاردن واقرضت مبلغ ٦٠٥٧٥ جنيهاً لمساعدة منكوبي الزلزال وتوزيع البذار على المزارعين وسد من هذا المبلغ نحو ٣٠٠٠٠ جنيه

٢٦ ومن رأينا انه يجدر ان لا يتم التنازل عن الانتداب على شرق الاردن الا بعد ان يضمن بقدر المستطاع عدم تدني مستوى الادارة فيها بسبب نقص الاموال اللازمة لنفقاتها . ومن الانصاف ان يطلب الى الامة البريطانية ان تساهم في هذا المضمار ايضاً لتسهيل الوصول الى تسوية . ان دوام الانتداب الحالي لا بد له من ان يحمل الخزينة البريطانية عبئاً متكرراً مضطرد التزايد ، فاذا كان التقسيم سيؤول الى توطيد السلام فالمبالغ المنفقة في سبيل تنفيذه وتحقيقه ستكون ، بدون ريب ، قد انفقت في محلها . وبقطع النظر عن هذه الاعتبارات ، نعتقد ان الامة البريطانية ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة بدلا مما هي ملزمة بدفعه الان سنوياً بغية تنفيذ التزاماتها وتوطيد الامن في فلسطين

٢٧ ولذلك نحن نوصي ، في حالة تنفيذ نظام المعاهدات ، بان يطلب الى البرلمان الموافقة على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليونان من الجنيهات

(٦) التعرفة الجمركية والمرافئ

٢٨ بما ان كلا من الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة مستقلة ذات سيادة ، فسيعود لكل منهما امر تقرير التعرفة الجمركية في بلادها . وينطبق هذا الامر على الحكومة المنتدبة ايضاً ، مع مراعاة نصوص الانتداب

٢٩ ومن المحتمل ان تتضارب السياستان اللتان ستسير عليهما الدولتان ، العربية واليهودية ، في مسألة التعرفة الجمركية وسيكون منع التهريب صعباً جداً و كثير النفقات . ولذلك فمن اكبر العوامل التي تخفف من صعوبة الموقف و تضمن مصلحة الفريقين ان يتفق كلاهما على فرض رسوم جمركية واحدة على اكبر عدد ممكن من اصناف البضائع ، وان تدمج الحكومة المنتدبة ايراداتها الجمركية مع ايرادات احدى الدولتين او كلتيهما معاً اذا كان ذلك ممكناً

و يجب ان يكون من النقاط الاساسية في نظام المعاهدات المقترح ، عقد اتفاق تجاري يرمي الى تقرير تعرفة جمركية واحدة على اكبر عدد من اصناف البضائع المستوردة ، وتسهيل تبادل البضائع بالقدر المستطاع بين المناطق الثلاث المختصة

ومما يخفف من صعوبة الموقف في احدى النواحي ، وضع نص في المعاهدة التجارية يقضي بان تعامل يافا ، فيما يتعلق بامور التعرفة الجمركية كقسم من ممر يافا — القدس المنتدب عليه ، بينما تعتبر لجميع الغايات الاخرى قسماً من الدولة العربية ، وان كانت منفصلة عنها . وستخصص الرسوم الجمركية التي تدفع عن البضائع المرسلة الى يافا ، للمملكة العربية على ان تستوفى هذه الرسوم على اساس التعرفة الموضوعة على البضائع المرسلة الى منطقة الانتداب

٣٠ ومن رأينا ان اناطة جباية الرسوم الجمركية في المرافئ بالحكومة المنتدبة مدة من الزمن قد يساعد على تسهيل تنفيذ مشروع التقسيم في ادواره الاولى ولذلك فاننا نقترح ان تحصل الحكومة المنتدبة الرسوم الجمركية ليس فقط في عكا وحيفا ، تينك المدينتين اللتين نقترح ابقاءهما تحت الانتداب مدة من الزمن على كل حال ، بل في يافا وتل ابيب ايضاً وفي غيرهما من المراكز اذا استوجب الامر ، ثم تقوم الحكومة المنتدبة برد الرسوم المستوفاة عن البضائع المرسلة الى الدولة العربية الى خزينة تلك الدولة ، والرسوم المستوفاة عن البضائع المرسلة الى الدولة اليهودية الى خزينة تلك الدولة . وتحتفظ بالرسوم المستوفاة عن البضائع المرسلة الى منطقة الانتداب

٣١ واننا نرى ان من غير المرغوب فيه البتة التوسع في التدبير الذي تم مؤخراً لتفريغ البضائع في تل ابيب وشحنها منها ، وتحويله الى مرفأ قائم بذاته مستقل عن مرفأ يافا . واذا دعت الضرورة الى انشاء مرفأ ثان عميق المياه بالاضافة الى مرفأ حيفا فاننا

نوصي بوضع مشروع لبناء مرفأ مشترك ليافا وتل ابيب . وفي حالة اجراء التقسيم ينبغي ان يشرف على هذا المرفأ مجلس مرفأ مشترك مؤلف من مندوبين عن الدولة العربية ومندوبين عن الدولة اليهودية وان يعهد برئاسة هذا المجلس لاحد موظفي الدولة المنتدبة

(٧) الجنسية

٣٢ ان جميع الاشخاص القاطنين في منطقة الانتداب (بما فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة الخاصة في خليج العقبة ما دامت هذه الاماكن تحت ادارة الحكومة المنتدبة) الذين يعتبرون الان اشخاصاً يتمتعون بالحماية البريطانية يظلون محتفظين بحالتهم الشخصية هذه ، وباستثناء هؤلاء يصبح جميع الفلسطينيين من رعية الدولة التي يقطنون في ارضها

(٨) الخدمة المدنية

٣٣ ويلوح لنا ان من المحتمل ان تحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية ، في حالة وقوع التقسيم ، الى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين في ادارة الانتداب السابقة ، بينما يخفض عدد الموظفين البريطانيين خفضاً محسوساً . فحقوق جميع هؤلاء الموظفين ، بما في ذلك حقهم في الحصول على التقاعد والمكافأة ، يجب ان تظل مضمونة بكاملها وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب الحالي ، اذ ان كل مشروع للتقسيم ، ينطوي على تشكيل ثلاث حكومات ، بدلا من حكومة فلسطين التي تقول المادة الآنفة الذكر بوجوب تشكيلها عند انتهاء اجل الانتداب . وهذه المسألة ينبغي معالجتها من قبل اللجنة المالية

(٩) الامتيازات الصناعية

٣٤ ان الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات (كالاتفاق المعقود مع شركة البوتاس المحدودة) ينبغي في حالة وقوع التقسيم ان تستلمها حكومتا الدولتين العربية واليهودية وان تقوما بتنفيذها ويجب ان تشمل المعاهدات الضمانات اللازمة بهذا الشأن كما ان محطة التوليد الكهربائية في جسر المجامع يجب ان تضمن سلامتها على هذا المنوال

(١٠) تبادل الاراضي والسكان

٣٥ لقد جعلنا آخر بحثنا مسألة تبادل الاراضي والسكان ، وهي اهم واعقد المشاكل التي ينطوي عليها مشروع التقسيم ، بعد مسألة الحدود

٣٦ اذا اريد ان يكون للتقسيم اثره الفعال في الوصول الى تسوية دائمة ، فيجب ان لا يكون تطبيقه مقتصراً على رسم حدود وتأسيس دولتين ، اذ من الواجب ان يشرع ، آجلا او عاجلا ، في تبادل الاراضي ، وفي تبادل السكان ايضاً بالقدر المستطاع

٣٧ اما فيما يتعلق بالاراضي فقد يرغب اليهود من الجهة الواحدة في بيع بعض او جميع الاراضي التي يملكونها الان والتي قد تقع ضمن حدود الدولة العربية ، وقد يرغب سكان تلك الاراضي اليهود في النزوح الى الدولة اليهودية والقيام باعمالهم في اراضيها ، و كذلك قد يرغب العرب من الوجهة الثانية في بيع اراضيهم الواقعة ضمن حدود الدولة اليهودية ، ولكن اذا جرى ذلك ، فما عنى ان يؤول اليه امر سكان تلك الاراضي ، سواء اكانوا اصحابها ام مستأجريها ام عمالا فيها؟ فسواء ابقي هؤلاء في الدولة اليهودية او نزحوا الى اراضي الدولة العربية حيث لا توجد في الظروف الحاضرة اراضٍ فائضة عن الحاجة فهنالك خطر اكيد من ان يصبحوا « طبقة فقيرة لا ارض لها »

٣٨ يجب ان تنص المعاهدتان على انه اذا اراد احد افراد العرب ممن يملكون ارضاً في الدولة اليهودية او احد افراد اليهود ممن يملكون ارضاً في الدولة العربية ان يبيع ارضه وما فيها من الاشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الارض والاشجار والمحصولات

٣٩ اما الناحية السياسية لمشكلة الاراضي فهي أهم شأناً من ذلك . وان عدد سكان المنطقتين العربية واليهودية يتعذر تقديره الآن تقديراً يصح الركون اليه بسبب عدم احصاء النفوس منذ سنة ١٩٣١ على ان تقديراً تقريبياً اجرى لهذا الغرض يبين ان المنطقة المخصصة للدولة اليهودية باستثناء مناطق المدن التي ستبقى تحت الانتداب مدة من الزمن يقيم فيها الآن ما يقرب من ٢٢٥٠٠٠ نسمة من العرب تقريباً غير انه يوجد نحو ١٢٥٠٠٠ من اليهود في القدس وحيفا مقابل ٨٥٠٠٠ من العرب ومن الجلي ان وجود هذه الاقليات هو من أعظم العقبات التي تقف في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم

تنفيذاً مقروناً بالسهولة والنجاح. ومشكلة الاقليات هذه، اصبحت في السنوات الاخيرة من المشاكل الكثيرة الشيوع في اوربا كما في آسيا وهي من اعقد واعوص ما انتجه انتشار الروح القومية بعد الحرب الكبرى ولقد رأينا سابقاً ان الروح القومية في فلسطين اقل ما يقال عنها انها لا تقل في شدتها عن الروح القومية في أي بلاد اخرى في العالم. واننا نعتقد ان التقسيم، اذا نفذ، قد يخفف من حدتها ويفعل فيها ما لا يفعله اي علاج آخر. ولكن يجب ان لا يغرب عن البال ان الاحتكاك بين العرب واليهود لن يتلاشى بعد التقسيم بالمرة، وان تنقطع «الحوادث» والمهاترة، وسيظل الجرح الذي يحدثه التقسيم غير مندمل. فاذا اريد ان تكون هذه التسوية نهائية لا شائبة فيها وجب ان تجابه هذه المشكلة بجرأة وان تعالج بحزم وهي تدعو الى ابداء اقصى حد من الحنكة السياسية من قبل جميع ذوي الشأن

٤٠ واننا نجد سابقة مثلى لتبادل السكان فيما تم بين اليونان والاتراك عقب الحرب اليونانية التركية سنة ١٩٢٢. فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقاً سنة ١٩٢٣ بناءً على اقتراح الدكتور نانسن يقضي بنقل الرعايا اليونان الذين ينتمون للمذهب الارثوذكسي ويقيمون في تركيا، الى بلاد اليونان، وبنقل الرعايا الاتراك من المسلمين المقيمين في بلاد اليونان، الى تركيا، على ان يتم ذلك جبراً وتحت اشراف لجنة مختلطة. وقد تألفت عدة لجان فرعية مؤلفة من ممثلي حكومتي اليونان والترك ومن ممثلي عصبة الامم وكان عدد الذين تناولهم النقل على هذه الصورة كبيراً اذ انه لم يقل عن ١٣٠٠٠٠٠ نسمة من اليونان و ٤٠٠٠٠٠ نسمة تقريباً من الاتراك غير ان ما بذل من الحزم والنشاط في تنفيذ هذه المهمة ادى الى اتمام عملية الاستبدال بكاملها في نحو ثمانية عشر شهراً اعتباراً من ربيع سنة ١٩٢٣. وقد انتقد الدكتور نانسن انتقاداً مريراً في ذلك الوقت لما ينطوي عليه اقتراحه من المغايرة لروح الانسانية وارزحت عملية النقل هذه، عدداً وافراً من السكان تحت عبء الصعوبات والمشاق، ولكن النتيجة التي اسفر عنها هذا الاستبدال كانت مبررة للجرأة التي ابداها رجال السياسة من اليونان والاتراك فلقد كانت الاقليات من اليونان والاتراك قبل اجراء هذا الاستبدال مصدراً دائماً للتهيج والقلق اما الان فقد استؤصلت شأفة الداء واصبحت العلاقات القائمة بين اليونان والاتراك على درجة من الود والصداقة لم يسبق لها قط ان سادت بين البلدين فيما مضى

٤١ ولكن هذه المقارنة ينفرط عقدها لسوء الحظ في نقطة واحدة هامة ذلك انه حدث عندئذ ان كان في شمال اليونان ارض زراعية فائقة عن الحاجة ميسورة لاسكان الرعايا اليونان الذين نزحوا عن تركيا او في الامكان تهيئتها لذلك الغرض عاجلا . اما فلسطين فليس فيها مثل تلك الاراضي في الوقت الحاضر فهناك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لاسكان اليهود الذين يقيمون الآن في المنطقة العربية او من الممكن فسح هذا المجال لهم في القريب العاجل غير ان المشكلة الكبرى تدور حول العرب الذين يتناولهم النقل والذين يفوق عددهم عدد اليهود كثيراً . فبينا يمكن اسكان البعض من هؤلاء العرب في الاراضي التي ينزح عنها اليهود فلا مندوحة من ايجاد اراض اوسع كثيراً من تلك لاسكانهم جميعاً . لقد لفتنا الانظار في مستهل تقريرنا هذا الى عدم تيسر البينات الوافية لدينا بشأن هذه المشكلة . غير ان المعلومات الميسورة لدينا تحدو بنا الى الامل بأن القيام بمشاريع كبيرة للري وخزن الماه وتعمير اراضي شرق الاردن وبئر السبع ووادي الاردن (الغور) قد يسفر عن اسكان عدد يفوق كثيراً عدد السكان الموجودين الان في هذه المناطق

٤٢ ولذلك فالحاجة تستدعي الآن فحص هذه المناطق وتقدير ما يمكن ان يجري فيها من مشاريع الري والعمران بصورة عاجلة وتخصيص الموظفين الضروريين والاموال اللازمة بذلك بوجه السرعة الممكنة . فاذا ظهر بنتيجة هذا الفحص ان في الامكان توفر مساحات واسعة من الاراضي لاسكان العرب المقيمين في المنطقة اليهودية فعندئذ يبذل اقصى ما يمكن من الجهد للوصول الى اتفاق بشأن تبادل الاراضي والسكان . ان ايجاد اراض جديدة يجعل الحاله في فلسطين وشرق الاردن شبيهة بالحالة التي كانت عليها تركيا واليونان في سنة ١٩٢٣ ، غير أن الاشخاص الذين سيتناولهم النقل سيكونون أقل بكثير من اولئك . وبالنظر للتنافر القائم الآن بين العنصرين ولما يعود به تضييق مجال الاحتكاك بينهما من الفائدة الجلية للطرفين ، يؤمل ان يبدي الزعماء العرب واليهود ما ابداه الاتراك واليونان من الحنكة السياسية السامية ، وان يتخذوا قراراً جريئاً كالقرار الذي اتخذه هؤلاء لاقرار الامن واستتباب السلام . فاذا توصل الى اتفاق بهذا الصدد يقتضي ان تدرج بعض النصوص في المعاهدتين ،

او تضاف اليهما، لتبادل السكان والاراضي ، تحت اشراف الحكومة المنتدبة بالمدى الذي تصبح فيه الاراضي ميسورة للاسكان او قد تصبح فيه ميسورة بعد مضي وقت معقول

٤٣ ومن رأينا انه في حالة تنفيذ مشروع التقسيم يكون الاحتكاك بين العنصرين في الانحاء الجبلية الواقعة شمالي منطقة الجليل والمأهولة جميعها بالسكان العرب ، اقل منه في المناطق السهلية حيث السكان خليط من الفريقين ، ولذلك قد لا يكون من الضروري تبادل السكان والاراضي في الانحاء الجبلية الواقعة شمالي منطقة الجليل الا بقدر ما يمكن اجراؤه على اساس اطلاق الحرية للسكان ، اما في السهول ، ومن ضمنها بيسان ، وكذلك جميع المستعمرات اليهودية الواقعة في الدولة العربية فيقتضي ان تنص المعاهدتان اللتان ستوضعان موضع التنفيذ على اللجوء الى التبادل الاجباري في السكان والاراضي ، اذا لزم الامر

٤٤ ثم ان نفقات القيام بمشروع الري والعمران المقترح ستفوق ، على ما نرى ، ما ينتظر ان تتحمله الدولة العربية . وهنا ايضاً سيكون الشعب البريطاني، على ما نعتقد، مستعداً لمد يد المعونة للوصول الى تسوية ، ونحن نوصي بانه اذا امكن الوصول الى اتفاق لنقل الاراضي والسكان ، نقلاً اختيارياً او غير اختياري ، ينبغي ان يطلب الى البرلمان الموافقة على منح اعانة مالية لسد نفقات هذا المشروع

٤٥ واذا كانت نتائج فحص المشروع ملائمة، فتنفيذ المشروع سيتطلب وقتاً طويلاً ومن المحتمل جداً ان يبدأ العمل بنظام المعاهدات قبل انجاز المشروع . ولذلك ينبغي ان تقضي المعاهدات ببقاء الرقابة التامة على هذا العمل وعلى كافة عمليات تبادل الاراضي والسكان التي يجري الاتفاق عليها منوطة بالحكومة المنتدبة الى ان يتم المشروع بكامله

٤٦ واذا ثبت ان في الامكان القيام باعمال الري والعمران على المدى المرجو فمن الجلي انه يجب ان ينفذ العمل في اقل ما يمكن من التأخير . غير ان حكومة فلسطين بشكلها الحاضر لا يمكنها ان تتحمل هذا العبء فان ذلك من شأنه تحميل

الادارة المرهقة بالاعباء عبئاً لا تستطيع حمله ثم اننا نرى انه يجب ان تعدل بعض الانظمة العادية المتبعة في حكومات مستعمرات التاج بحيث تكون ملائمة لهذه الحالة الشاذة ونقترح ان تنشأ في القدس دائرة جديدة للتقسيم تتولى القيام باعمال الري والعمران وما يتبعها من عمليات التبادل ويجب ان تكون هذه الدائرة تحت اشراف المندوب السامي مباشرة وان يكون لرئيسها نفس المقام الذي للسكرتير العام وان يكون لها مدى معقول من الاستقلال في صرف الاموال التي يقرها البرلمان ويبدو لنا ان من الامور الاساسية وجوب عمل بعض الترتيبات الخاصة للحيلولة دون ذلك التأخير المحتوم الذي تستوجبه ضرورة الحصول على الموافقة النهائية من الخزينة البريطانية او خزينة فلسطين على صرف كل نفذة من المصروفات مهما كانت صغيرة اذ ان ذلك التأخير كثيراً ما يكون طويل الامد وربما كان تعيين ممثل للخزينة البريطانية كمدير مالي للدائرة المقترحة يفي بهذا الغرض

٤٧ هذا هو مشروع التقسيم الذي نعرضه على حكومة جلالتكم لتنظر فيه، وفي اعتقادنا انه يفي بالشروط الاساسية للتقسيم ويبين بجلاء انه اذا كان من المحتم تقسيم فلسطين فان ذلك التقسيم هو قيد الامكان

٤٨ وقد بقي علينا الان ان نبحث بايجاز في النقاط الاساسية التي ستنشأ في المستقبل القريب لو تم الاتفاق على انهاء اجل الانتداب وانشاء نظام معاهدات على اساس التقسيم . فنظام الحكومة الجديد لا يتسنى اخراجه الى حيز الوجود في الحال ولا بد من ان تكون هناك فترة انتقال قبل ان يوضع الانتداب الجديد والمعاهدات موضع التنفيذ . وفي غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالي الدستور الذي تسير عليه ادارة فلسطين ، غير ان التواصي التي ابديناها في الباب الثاني من هذا التقرير بشأن ما يجب عمله في ظل الانتداب الحالي قد وضعت على افتراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ، ومن الجلي انها لا تنطبق بكاملها على الحالة التي ستسفر عن التقسيم، اذ ان طبيعة تلك الحالة تتوقف الى حد كبير على نوع المشروع الذي يوضع موضع التنفيذ ولكن هنالك بعض مسائل رئيسية لا بد لها من النشوء مهما كان نوع المشروع ونظن ان حكومة جلالتكم ترغب في ان نعبر عن رأينا في كيفية تسوية تلك المسائل

٤٩ وفيما يلي تواصينا بشأن دور الانتقال :—

(١) الاراضي

يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء اليهود للاراضي في المنطقة العربية (اي منطقة الدولة العربية المقترحة) ولمنع شراء العرب للاراضي في المنطقة اليهودية(اي منطقة الدولة اليهودية المقترحة)

ويجب ان تتم تسوية ملكية الاراضي الساحلية الواقعة في المنطقة اليهودية خلال سنتين

(٢) المهاجرة

يجب ان تفرض على الهجرة اليهودية قيود اقليمية بدلا من العمل «بالحد الاعلى» السياسي الموصى به في الفقرة ٩٧ من الفصل العاشر، ويجب ان لا يسمح بهجرة اليهود الى المنطقة العربية، وبما ان الهجرة اليهودية المقيدة على هذا الوجه لن تؤثر في المنطقة العربية وبما ان الدولة اليهودية ستصبح في القريب العاجل مسؤولة عن نتائج تلك الهجرة، فمن الواجب ان يقرر مقدارها على اساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين، باستثناء المنطقة العربية منها

(٣) التجارة

يجب ان يفتح باب المفاوضات بدون تأخير بغية الوصول الى تعديل المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على اساس اصلح من الاساس الذي تقوم عليه الان

(٤) المجلس الاستشاري

يجب توسيع المجلس الاستشاري اذا امكن بتعيين ممثلين للعرب اليهود فيه، اما اذا رفض اي من هذين الفريقين العمل في هذا المجلس فيجب ان يبقى على حالته الحاضرة

(٥) الحكومة المحلية

يجب اصلاح نظام البلديات بالاستعانة برأي ذوي الخبرة

(٦) المعارف

ينبغي بذل جهود جدية لزيادة عدد المدارس العربية ومعاضدة « المدارس المختلطة » الكائنة في المنطقة التي ستدار بموجب الانتداب الجديد كل المعاضدة، والنظر في امكان انشاء جامعة بريطانية (على حد ما اوصينا في الفقرة ٢٨ من الفصل السادس عشر) لان هذه المعاهد قد تلعب دوراً هاماً بعد التقسيم في تقريب التوفيق النهائي بين العنصرين

الفصل الثالث والعشرون

الخاتمة

١ ان القول ان «نصف رغيف خير من لا شيء» هو مثل انكليزي في صميمه ، فاذا نظرنا الى الموقف الذي وقفه ممثلو العرب واليهود عند اداء الشهادة اما نا رأينا انه ليس من المحتمل ان يرضى اي فريق منهما لاول وهلة بالاقتراحات التي عرضناها للتوفيق بين مطالبهما المتضاربة . فالتقسيم معناه ان كلا من الفريقين لا يمكنه ان ينال كل ما يصبو اليه ، وهو يعني ايضاً ان العرب سيضطرون الى الموافقة على ان تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها دهراً طويلا ، وسبق لهم ان بسطوا عليها سلطانهم مدة من الزمن ، وان اليهود سيضطرون الى الاكتفاء باقل من ارض اسرائيل التي حكموها من قبل ومنوا انفسهم بحكمها ثانية . على انه يلوح لنا ان كلا من الفريقين سيدرك بعد انعام النظر ان محاسن التقسيم تفوق مساوئه ، فانه وان لم يحقق لكل فريق منهما كل ما يتمناه ، يسهل له نيل ما هو في اشد الحاجة اليه ، الا وهو الحرية والاطمئنان

٢ ويمكن تلخيص الفوائد التي يجنيها العرب واليهود من مشروع التقسيم على اساس اقتراحاتنا كما يلي :—

(١) ينال العرب استقلالهم القومي ويصبح في وسعهم ان يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورقيهم

(٢) يزول نهائياً ما يساورهم من خوف «اكتساح» اليهود لهم واحتمال خضوعهم في النهاية لحكم اليهود

(٣) ثم ان حصر الوطن القومي اليهودي حصراً نهائياً ضمن حدود معينة ، ووضع انتداب جديد لحماية الاراضي المقدسة بضمانة خطيرة من عصبة الامم سيزيلان جميع ما يساور البعض من قلق وخوف من ان تصبح الاماكن المقدسة يوماً من الايام تحت سيطرة اليهود

(٤) ومقابل ما يخسره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم تتلقى الدولة العربية اعانة مالية من الدولة اليهودية . وتنال ايضاً بسبب تأخر احوال شرق الاردن هبة قدرها مليونا جنيه من الخزينة البريطانية . واذا تيسر الوصول الى وضع اتفاق لتبادل الاراضي والسكان، اعطيت الدولة العربية هبة اخرى تستعين بها على تحويل ما يستطاع تحويله من الاراضي غير القابلة للزراعة الى اراض منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء

٣ اما فوائد التقسيم لليهود فيمكن تلخيصها كما يلي : —

(١) ان التقسيم يضمن انشاء الوطن القومي اليهودي و ينقذه من احتمال خضوعه في المستقبل لحكم العرب

(٢) ان التقسيم يمكن اليهود من ان يدعوا الوطن القومي وطنهم الخاص باوسع معانيه ، وذلك ان التقسيم يحوله الى دولة يهودية ويصبح في وسع رعايا هذه الدولة ان يدخلوا من اليهود العدد الذي يعتقدون هم انفسهم بامكان استيعابه . و بذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسي — وهو وجود امة يهودية متمكنة في فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الذي تمنحه سائر الامم في العالم لرعاياها ، و بذلك يتخلصون اخيراً من ان يعيشوا عيشة الاقلية

٤ ان التقسيم يفسح مجال الامل للعرب واليهود معاً لنيل نعمة العيش في ظل السلام التي لاتقدر بثمن ، وهو امر يتعذر توفره في اي مشروع آخر ، ويجدر بكلا الفريقين دون ريب ان يضحيا في سبيل تحقيقه اذا كان في الامكان انهاء الخصومة التي بدأت مع الانتداب بانتهاء اجله . وهذه الخصومة ليست من الضغائن الطبيعية او القديمة العهد، والعرب ، على ما قاله لنا احد الثقات الذين عرضوا القضية العربية ، لم يكونوا في جميع ادوار تاريخهم مجردين عن كره اليهود فحسب، بل برهنوا على الدوام على ان روح التساهل متأصلة في عروقهم . وقد اظهر ذلك الشاهد عطفه على اليهود وما يقاسونه في اوروبا قائلا :— « ما من احد يملك عقلا راجحاً ولا يريد ان يعمل كل ما في طاقته البشرية ليخفف وطأة ما الم بأولئك الناس من ضيق على شرط ان لا يكون ذلك مجلبة لمثل ذلك الضيق الى شعب اخر» . واذا اخذنا بعين الاعتبار ما لاحتمال ايجاد ملجأ في فلسطين من القيمة لالاف اليهود المضطهدين ، لا يمكننا ان نصدق ان الخسارة التي يتكبدها

العرب من جراء التقسيم ، ستكون ، على فداحتها فوق ما يستطيع الكرم العربي ان يحتمله . ان اهل البلاد ليسوا هم وحدهم الذين يجب ان يحسب حسابهم في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل الكثيرة المتعلقة بفلسطين ، فالمشكلة اليهودية ليست اقل شأناً من المشاكل العديدة الاخرى التي تعكر صفو العلاقات الدولية في هذه الاوقات العصيبة وتقف عقبة في سبيل السلام والرفاهية . فاذا كان في امكان العرب ان يساعدوا على حل المشكلة متحملين في سبيل ذلك بعض التضحية فانهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهودية فحسب بل ثناء العالم الغربي باسره

٥ ولقد مر وقت رضي فيه رجال السياسة العرب بالتنازل عن فلسطين الصغيرة لليهود ، على ان تكون بقية اسيا العربية حرّة . غير ان هذا الشرط لم ينفذ في ذلك الحين وها هو الان على وشك التنفيذ . ففي غضون ما يقل عن ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواسعة الارجاء الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والاوقيانوس الهندي مستقلة ، كما ان القسم الاكبر من فلسطين يصبح مستقلاً ايضاً اذا نفذ مشروع التقسيم

٦ ولا نرانا بحاجة للتشديد في بيان الفائدة التي تجنيها الامة البريطانية من تسوية المشكلة الفلسطينية . فنحن محتوم علينا ان نحترم ، بكل ما اوتينا من قوة ، الالتزامات التي اخذناها على عواتقنا نحو العرب واليهود ، مدفوعين اليها بمقتضيات الحرب . وعندما ادرجت هذه الالتزامات في صك الانتداب لم تقدر الصعوبات الملابسة للمهمة التي القيت على عواتقنا حق قدرها . ولقد حاولنا ان نتغلب على تلك الصعوبات ولكن لم تكن محاولاتنا مقرونة بالنجاح . بل ان هذه الصعوبات تعاظمت وازدادت حتى انه يكاد يتعذر التغلب عليها الان . ان التقسيم يفسح المجال لشق طريق في وسط هذه الصعوبات والوصول الى حل نهائي لهذه المعضلة من شأنه ان يضمن حقوق العرب واليهود ، ويحقق امانيهم ، ويؤدي الى تنفيذ الالتزامات التي اخذناها على انفسنا لعشرين سنة خلت ، الى ابعد مدى تسمح به الاحوال السائدة في الوقت الحاضر

٧ وليس المتبعون لما جرى ، ولما هو جار في فلسطين هم الشعب البريطاني وحده ، ولا الامم التي منحت الانتداب او اقرته وحدها ، فان جماعة لا يحصى

عددها من الرجال والنساء في العالم سيستولي عليهم شعور الفرج اذا وضع حد للمنازعات وسفك الدماء في هذه البلاد التي تقدسها اديان ثلاثة

كلمة شكر

لقد اشرنا في المقدمة الى السلسلة النفيسة من المذكرات الوصفية والاحصائية التي زودتنا بها حكومة فلسطين . ولا بد ان يكون اعدادها قد سبب عناءً كبيراً للذين قاموا على تحضيرها ، وفرض عليهم عملاً اضافياً لايستهان به . فلقد ادى عرض الحقائق والارقام في حصافة وترتيب ، الى تسهيل مهمة اللجنة تسهيلا عظيما . وعدا هذا فقد قدمت لنا سائر دوائر الحكومة كل مساعدة في اثناء زيارتنا ، واشتغل موظفون من كافة الدرجات بعد مواعيد الدوام كي يتمكنوا من اجابة طلباتنا

ولقد قام البوليس الذي كان في معية اللجنة بخدمات فائقة في ملازمته المستمرة لنا في ظروف كانت ترهقهم في بعض الاحيان

واننا نود ان ننوه بنوع خاص بخدمات المستر د . ج . هريس مستشار الري وعضو المجلس التنفيذي ، فان رأيه واختباره كان لهما قيمة كبرى . وكذلك المستر ل . و . اندروز مدير التحسين والعمران الذي كان ملازماً لنا ، والقيت عليه مسؤولية تدبير امر رحلاتنا وزياراتنا للمقاطعات وقد توفق في ذلك الى حد بعيد ، وكان لمعرفته الواسعة للشؤون المحلية وتعرفه الطويل للبلاد قيمة كبيرة . وكان على الكاتبتين المختزلتين المخصصتين لنا ، وهما الانسة ه . بانتنغ ، والانسة ل . شبيرد ، ان تشتغلا مراراً في ظروف غير موءاتية . وكان اسراعهما في العمل واتقانه فائقين . وقد قام المستر ف . ج . برل الكاتب الوحيد الذي صحبنا من انكلترا بواجباته في ظروف كانت شاقة للغاية ، قياماً اكتسب رضانا التام . وساعدنا على اخراج تقريرنا الكاتبتان المختزلتان الانسة ي . ج . كامبل والانسة ج . ل . واياط ولم يفارقهما النشاط والبشر في اصعب الظروف

ونود اخيراً ان ندون تقديرنا الفائق للمقدرة والجد اللذين ابداهما سكرتيرنا المستر ج . م . مارتن الذي وضعته وزارة المستعمرات تحت تصرفنا . فلقد كان العبء الملقى على عاتقه ثقيلاً فوق الحد ، ونحن نقدر مع الشكر الطريقة التي عالج فيها وحده المقادير الكبيرة من المراسلات والمذكرات والتقارير والاحصاءات التي استوجبتها التحقيقات مما يتناول بالتفصيل جميع ادارات الحكومة الفلسطينية وقد آنسنا في علاقاتنا الخاصة به مجاملات مستمرة ابداها في الترتيبات التي اجراها لاجل عقد جلساتنا وفي المقابلات الشخصية العديدة التي هيأها لنا

وها نحن الان نتقدم في تواضع لرفع هذا كله الى اعتاب جلالتكم ليحظى بعين رعايتكم

بيل

هوراس رامبولد

لوري هاموند

ويليم موريس كارنر

هارولد موريس

ر . كوبلاند

السكرتير

ج . م . مارتن

٢٢ حزيران سنة ١٩٣٧

الملحق الاول

صك الانتداب الفلسطيني

نص المواد التي لم تدرج في الفصل الثاني (الفقرة ٤٠) مع مذكرة من السكرتير العام لعصبة الامم بشأن تطبيق صك الانتداب على المنطقة المعروفة بشرق الاردن بموجب المادة الخامسة والعشرين

المادة الخامسة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من اراضي فلسطين الى حكومة دولة اجنبية وعدم تأجيره الى تلك الحكومة او وضعه تحت تصرفها باية صورة اخرى

المادة الثامنة

ان امتيازات وحصانات الاجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الاجانب في السابق بحكم الامتيازات او العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين

غير انه متى انتهى اجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها او مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن الا اذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في اول آب سنة ١٩١٤ ان تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات او وافقت على عدم تطبيقها لاجل مسمى

المادة العاشرة

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الاجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الاجراء في فلسطين الى ان تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين

المادة الثانية عشرة

يعهد الى الدولة المنتدبة بالاشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق اصدار البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية ويكون لها الحق ايضاً في ان تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها

المادة الرابعة عشرة

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاآت المتعلقة بالاماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه

اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الامم لاقرارها ، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور

المادة السابعة عشرة

يجوز لادارة فلسطين ان تنظم على اساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد ايضاً بشرط ان يكون ذلك خاضعاً لاشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لادارة فلسطين ان تستخدم هذه القوات في غير الاغراض الانفة الذكر الا بموافقة الدولة المنتدبة وفي ما عدا ذلك لا يجوز لادارة فلسطين ان تؤلف او ان تستبقي اية قوة من القوات العسكرية او او البحرية او الجوية

ليس في هذه المادة ما يمنع ادارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت ان تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات

المادة التاسعة عشرة

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين الى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها او التي قد تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الامم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة او بالمخدرات او فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) والملاحة والطيران وبالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية او بالممتلكات الادبية والفنية والصناعية

المادة العشرون

تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الامم لمنع انتشار الامراض ومكافحتها ، بما في ذلك امراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الاحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الاحوال

المادة الحادية والعشرون

يترتب على الدولة المنتدبة ان تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالاثار القديمة على اساس القواعد المذكورة فيما يلي خلال الاثني عشر شهراً الاولى من هذا التاريخ ، ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الامم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الاثرية :—

(١)

تعني عبارة « الاثار القديمة » كل ما انشأته او انتجته ايدي البشر قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية

(٢)

يسن التشريع المتعلق بحماية الاثار القديمة على اساس التشجيع لا التهديد

وكل من اكتشف اثراً دون ان يكون مزوداً بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وابلغ الامر الى احد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه

(٣)

لا يجوز بيع شيء من الاثار القديمة الا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه

ولا يجوز اخراج شيء من الاثار القديمة من البلاد الا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة

(٤)

كل من اتلف او الحق ضرراً بقطعة من الاثار القديمة عن سوء نية او اهمال يعاقب بالعقوبة المعينة

(٥)

يحظر اجراء الحفر او التنقيب للبحث عن الاثار القديمة الا بتصريح من الدائرة المختصة ويغرم المخالف بغرامة مالية

(٦)

توضع شروط عادلة لنزع ملكية الاراضي ذات القيمة التاريخية او الاثرية سواء اكان نزع الملكية موقتاً ام دائماً

(٧)

يقتصر في اعطاء التصريح لاجراء الحفريات على الاشخاص الذين يقدمون ادلة كافية على خبرتهم في الاثار . ويترتب على ادارة فلسطين ان لا تسير عند اعطاء هذه التصاريح على طريقة تؤدي الى استثناء علماء اية امة من الامم من الترخيص بدون سبب مبرر

(٨)

يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على اساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة . فاذا تعذرت القسمة لاسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدلا من اعطائه قسما من الاثار المكتشفة

المادة الرابعة والعشرون

تقدم الدولة المنتدبة الى عصبة الامم تقريراً سنوياً بصورة تقنع المجلس ، يتناول التدابير التي اتخذت اثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب ، وترسل نسخ من جميع الانظمة والقوانين التي تسن او تصدر اثناء تلك السنة مع التقرير

المادة السادسة والعشرون

توافق الدولة المنتدبة على انه اذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من اعضاء عصبة الامم حول تفسير نصوص صك الانتداب او تطبيقها ، وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الامم

مذكرة

(جنيف في ٢٣ ايلول سنة ١٩٢٢)

المادة ٢٥ من صك الانتداب الفلسطيني

المنطقة المعروفة بشرق الاردن

مذكرة من قبل السكرتير العام لعصبة الامم

يتشرف السكرتير العام لعصبة الامم بان يرفع الى اعضاء العصبة لاطلاعهم مذكرة قدمتها الحكومة البريطانية الى مجلس العصبة في ١٦ ايلول سنة ١٩٢٢ بشأن المادة ٢٥ من صك الانتداب الفلسطيني

وقد وافق المجلس على هذه المذكرة مع مراعاة القرار الذي اتخذه اثناء انعقاده بلندن في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ بشأن تطبيق الانتداب على فلسطين وسورية

مذكرة الممثل البريطاني

١ تنص المادة ٢٥ من صك الانتداب الفلسطيني على ما يلي :—

« يحق للدولة المنتدبة بموافقة عصبة الامم ان ترجىء او توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الاردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد ، بالنسبة للاحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وان تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لادارة تلك المنطقة وفقاً لاحوالها المحلية الحاضرة بشرط ان لا يؤتى بعمل لا يتفق مع احكام المواد ١٥ و١٦ و١٨ »

٢ ان حكومة جلالة الملك ترجو المجلس ان يتخذ القرار الاتي وفقاً لاحكام هذه المادة :—

« ان الاحكام الاتي بيانها من صك الانتداب لا تطبق على القطر المعروف بشرق الاردن الذي يشتمل على جميع المقاطعات الواقعة الى شرق خط يمتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين الى غرب مدينة العقبة ، ماراً بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى النقطة التي يلتقي بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية »

الفقرتان الثانية والثالثة من الديباجة

المادة الثانية — الكلمات : « وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي حسبما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك ، و »

المادة الرابعة

المادة السادسة

المادة السابعة — الجملة : « وان يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم »

المادة الحادية عشرة — الجملة الثانية من الفقرة الاولى والفقرة الثانية

المادة الثالثة عشرة

المادة الرابعة عشرة

المادة الثانية والعشرون

المادة الثالثة والعشرون

وفي تطبيق الانتداب على شرق الاردن تقوم حكومة جلالته بالاعمال التى تقوم بها حكومة فلسطين في فلسطين تحت اشراف الدولة المنتدبة

٣ تضطلع حكومة جلالته بالمسؤولية التامة كدولة منتدبة على شرق الاردن وتكفل ان تكون الشروط التي توضع لادارة ذلك القطر وفقاً للمادة ٢٥ من صك الانتداب غير مخالفة على اي وجه من الوجوه لاحكام صك الانتداب التي لم يعلن عدم تطبيقها على شرق الاردن في هذا القرار

الملحق الثاني

المذكرة التي رفعها كبار الموظفين العرب الى المندوب السامي

(القدس في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٦)

نحن الموقعين ادناه موظفي العرب من الدرجة الاولى في الخدمة نشعر بان الواجب يحتم علينا ان نعرض الامور الاتية على فخامتكم

٢ بالاضافة الى واجباتنا العامة كموظفي حكومة يقع على عاتقنا واجب خاص بصفة كوننا موظفين عرباً وهو ان نكون صلة الوصل بين السلطة والشعب العربي الذي نتصل به بطبيعة الحال اتصالاً وثيقاً وان نوضح للشعب اعمال الحكومة على حقيقتها وان نبين للحكومة شعور الشعب العربي واحتياجاته • لقد كنا ندرك دائماً ان هذه الناحية من واجباتنا هي ناحية اساسية لا سيما لفقدان الهيئات التمثيلية في البلاد وقد كنا وما زلنا عند ذلك الاعتبار نفسه ولهذا نتقدم في كثير من الاحترام بعرض ما يأتي :—

٣ ان السبب الحقيقي للتذمر الحاضر هو ان الشعب العربي بكامل طبقاته وطوائفه يشعر شعوراً عميقاً بانه مظلوم وبانه لم يلتفت في الماضي الالتفات الكافي الى شكاويه المشروعة رغم ما اجراه فيها من تحقيقات محققون رسميون تزيهون من اصحاب الخبرة فاقروا بصحتها الى حد كبير ونتج عن ذلك ان تولدت في العرب حالة اشبه باليأس ، وليست حالة القلق الحاضر في الواقع سوى تعبير عن ذلك اليأس

٤ لا بد لنا من تقرير الواقع وهو ان شعور اليأس هذا يرجع سببه الاكبر الى فقدان ثقة العرب بقيمة الوعود والتأكيدات الرسمية التي قطعت لهم والى ما اصابهم من ذعر حقيقي بسبب اذعان حكومة جلالته للضغط الصهيوني من حين لاخر ، والحق ان ثقتهم قد تزعزعت بشدة سنة ١٩٣١ حينما اصدر رئيس الوزارة البريطانية كتابه الى الدكتور وايزمن تفسيراً للكتاب الابيض الصادر سنة ١٩٣٠ ومؤخراً عندما هوجم مشروعا المجلس التشريعي وتحديد بيع الاراضي مهاجمة عنيفة في البرلمان البريطاني مما حول عدم ثقتهم الى يأس وانا لنخدع الحكومة ونؤذي ضمائرنا ان اخفينا اعتقادنا بان ما يشعر به العرب من تذمر انما هو شعور صادق له ما يبرره

٥ لقد حاولنا منذ حدثت الاضطرابات الحالية بان نستعمل كل ضمن دائرة عمله ، نفوذنا لنرجع الامور الى مجراها الطبيعي لا سيما بعد ان اعلن ان حكومة جلالته قد عزمت على ايفاد لجنة ملكية ولقد تحملنا كثيراً من المشاق في سبيل اقناع الشعب بان رجوع الامور الى حالها الطبيعي هو شرط لتعيين اللجنة الملكية ولكن جهودنا كلها ضاعت سدى وكنا نواجه في كل مكان ارتياباً في اخلاص الحكومة فيما عرضت حتى لم نظفر في مساعينا لاعادة السلام بشيء سوى مقت الشعب وسوء ظنه ولذلك فقد اصبح مستحيلاً علينا ان نؤدي واجبنا النافع كوسطاء بين السلطة والشعب العربي

٦ عندما نتأمل عمق وسعة الشعور الذي يجيش به نفوس العرب اليوم يتبين لنا ان الحكومة على ما يظهر لا تدرك ادراكاً تاماً كل العوامل الداخلية التي ولدت الحالة الحاضرة. وحجتنا على هذا الامر الذي قد يفترض انه وهم هي اننا اشد اتصالاً بحقيقة آراء الشعب من غيرنا حتى من اقرب مستشاري فخامتك اليك. ونحن نعتقد بصورة خاصة ان ناحية اساسية من نواحي هذا التذمر قد تغاضت عنها الحكومة. وهي التيقن من انه لا يمكن قتل الشعور بالقوة. ولا شك ان لدى الحكومة من شتى الوسائل ما يمكنها من اخماد حركة التمرد الحالي على مدار الايام. ولكن الشعور سيظل دائماً مصدر اضطرابات وقلق، واذن فستفشل القوة حتماً في اخماد الشعور والسبيل الوحيد الى ازالته هو ازالة العوامل التي ولدته. ولكن لم يقم دليل واحد بعد على ان الحكومة قد ادركت هذا الاتجاه القويم

٧ حقاً ان الحكومة قد اعلنت أن لجنة ملكية ستعين للتحقيق في المظالم ووضع التواصي بيد انها غير معنية في الوقت الحاضر بالسياسة العليا بل بالحالة الراهنة التي تزهق فيها كل يوم الارواح وتتلف الاموال فاعلان تأليف اللجنة الملكية لم يزل القلق وذلك على التحقيق لفقدان الثقة كما اشرنا سابقاً واذن فالذي نطلبه الان هو القيام بعمل يعيد الى نفوس العرب الثقة التي فقدوها ويعيد المياه الى مجاريها

واننا نعتقد باعتبارنا موظفين يدركون واجبهم المزدوج نحو الحكومة والبلاد جميعاً دون تعرض لفئة ما ان الحكومة نفسها هي التي يجب ان تبدأ في الظروف الحاضرة في حل العقدة وان عملها هذا ينبغي ان يجري باسرع ما يمكن

٨ ان المأزق في وضعه الحالي يرجع الى الهجرة وبكلمة اخرى ان الاختيار بين العودة حالاً الى الحالات الطبيعية وبين استمرار الاضطرابات وسفك الدماء استمراراً دائماً لا يعتمد على سياسة ما أو مبدأ ما وانما يعتمد اعتماداً تاماً على ما يتخذ من تدابير آنية أي البت في امر الهجرة من حيث توقيفها أو عدمه، ولعلنا لا نكون مسرفين اذا اشرنا الى ان اولى المسائل التي ستواجه عند التحقيقات المقترحة هي مسالة الهجرة

يضاف الى ما تقدم ان هنالك سوابق هامة لمثل هذا الايقاف المطلوب وذلك ان الهجرة قد وقفت قبل التحقيق في اضطرابات ١٩٢٩ وفي اضطرابات ١٩٣٣ ولم توقف الهجرة فحسب وانما سحبت ايضاً شهادات الهجرة التي كانت اصدرت قبلها

٩ ولسنا نتردد الان بعد ما اجرينا من بحث عميق مريح للضمير في ان نوصي بايقاف الهجرة باعتبارها الحل الوحيد العادل الشريف للخروج من المأزق الحاضر

١٠ اننا نعلم انه قد يحتج على طلبنا بان هيبة الحكومة في خطر وانه لا يمكن ان تذعن للعنف دون ان تخسر هيبتها وقد كنا نعضد هذه الحجة لو لا اننا نعتقد ان الحكومة نفسها تعتبر مسؤولة الى حد ما عن هذه النفسية التي انتجت العنف

انا نعتقد بداهة ان النظام والسلطان اساس كل حكومة فاضلة ولكن السلطان يعنى بتأمين العدل للجميع وحينما لا يأخذ العدل مجراه او تتزعزع الثقة ينهار السلطان ويكون من الخطل ان يتوهم ان في الامكان اعادة الهيبة بالقوة وفي حالة ايقاف الهجرة تكون الحكومة قد ربحت بكونها اوجدت حلاً موقتاً فضلاً عن ان هيبتها وسلطانها لا يخسران شيئاً

١١ وانا لنثق ان فخامتكم لا تسيئون فهم العوامل التي اهابت بنا الى تقديم هذه المذكرة فهي عوامل من وحي ضمائرنا قبل كل شيء ففي هذه الاسابيع الوَلة التي كان فيها ابناء وطننا وربما اقاربنا ايضاً تزهق ارواحهم يوماً فيوماً كنا نبذل كل جهد في تذكر واجباتنا كموظفين ونحن نشعر ان ضمائرنا توحي الينا بوجوب الاحتجاج على سياسة العنف التي تسلكها الحكومة بالرغم من وجود وسائل شريفة تؤدي فوراً الى انهاء هذا الشقاق وما يتولد عنه من سفك دماء والام تزداد يوماً بعد يوم

١٢ نقدم هذه المذكرة في نسخ اربع كي ترفع حالاً الى وزير المستعمرات وبالنظر الى خطورة الحالة ومركزنا الحرج نرجو ان تبرقوا فخامتكم محتوياتها الى الوزير وان تتكرموا بتبليغنا الجواب باسرع ما يمكن • وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الذيل الثالث

ما يصيب الشخص الواحد من الايرادات والمصروفات والتجارة في بلاد الشرق الاوسط لسنة ١٩٣٥

البلاد	مايصيب الشخص من الايرادات	مايصيب الشخص من المصروفات	مايصيب الشخص من الصادرات	مايصيب الشخص من الواردات
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
مصر	٢٬٠٨	٢٬٠٨	٢٬٣٢	٢٬٠٤
العراق	١٬٦٢	١٬٧١	١٬١١	٢٬٠٩
سوريا (دول الشرق)	١٬٧٤	١٬٦٢	١٬٠٢	٢٬٥٣
فلسطين	٤٬٧٥	٣٬٤٨	٣٬٥٣	١٤٬٩
شرق الاردن	١٬٠٥	١٬٢٦	—	—

الذيل الرابع

عدد سكان الالوية والاقضية ومساحتها

اقتبست الارقام من تقرير الاحصاء لسنة ١٩٣١

الالوية والاقضية	المساحة بالامتار المربعة	السكان حسب الاديان				مجموع السكان سنة ١٩٣١
		المسلمون	اليهود	المسيحيون	آخرون	
١ـ اللواء الجنوبي	١٤٢١٧	٢٦٧٥٨٧	٧٨٧٢٣	١٥١٥٥	٣٣٢	٣٦١٧٩٧
١. قضاء غزة	١١٩٦	٩٣٣١٥	٤٢١	٨٩٧	١	٩٤٦٣٤
٢. قضاء بئر السبع	١١٨٧٢	٥٠٩٠٧	١٧	١٥٣	٥	٥١٠٨٢
٣. قضاء يافا	٣٣٥	٦٥٤٧٨	٦٩٧٨٩	٩٩٢١	٣١٤	١٤٥٥٠٢
٤. قضاء الرملة	٨١٤	٥٧٨٨٧	٨٤٩٦	٤١٨٤	١٢	٧٠٥٧٩
٢ـ لواء القدس	٤٢٧٨	١٧٣٠١٩	٥٤٩٥٩	٣٨٤٨٨	٩٦	٢٦٦٥٦٢
٥. قضاء الخليل	٢١٢٠	٦٧٣٦٤	١٣٥	١٢٤	٨	٦٧٦٣١
٦. قضاء بيت لحم	٥٢٠	١٣٠٤٧	٤٢	١٠٦٢٨	٨	٢٣٧٢٥
٧. قضاء القدس	٤٢٠	٥٧٧٦٢	٥٤٥٣٨	٢٠٣٠٩	٥٢	١٣٢٦٦١
٨. قضاء اريحا	٦٧٦	٢٩٤٩	٢٤٣	٢٦٣	٢٨	٣٤٨٣
٩. قضاء رام الله	٥٤٢	٣١٨٩٧	١	٧١٦٤	—	٣٩٠٦٢
٣ـ اللواء الشمالي	٦٩٨٨	٣١٩١٠٦	٤٠٩٢٨	٣٧٧٥٥	٩٦٧٣	٤٠٧٤٦٢
١٠. قضاء طولكرم	٧٥١	٤٥٢٩٠	٦٦٦	٣٥٦	١٦	٤٦٣٢٨
١١. قضاء نابلس	١٦١٨	٦٧٣١٤	١٠	١٢١٤	١٦٨	٦٨٧٠٦
١٢. قضاء جنين	٨٠٠	٤٠٥٥٥	٤	٨٥١	١	٤١٤١١
١٣. قضاء الناصرة	٥٠٧	١٨٠١٩	٣١٧٢	٧٣٨٤	١٧	٢٨٥٩٢
١٤. قضاء بيسان	٣٩٥	١٢٦٧٢	١٩٥٠	٤٧٧	١٤	١٥١٢٣
١٥. قضاء طبريا	٤٥٣	١٦٥٤٦	٧٧٨٥	١٧٣٤	٩١٠	٢٦٩٧٥
١٦. قضاء حيفا	١٠٢٢	٥٢٨٣٠	٢٣٣٦٧	١٦٩٤٢	٢٧٨٣	٩٥٤٧٢
١٧. قضاء عكا	٧٣٠	٣١٩٠٥	٢٩٦	٧٦٧٢	٥٢٦٩	٤٥١٤٢
١٨. قضاء صفد	٧١٢	٣٣٩٧٥	٣٦٧٨	١٥٧٥	٤٨٥	٣٩٧١٣

BZU/LIB Institute of Law

103433